

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان

قسم

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
التاريخ

شبكة الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية

أطروحة مقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية بجامعة أبي بكر
بلقايد تلمسان (1962-1954)

لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر.

إشراف:

إعداد الطالب:

الأستاذ الدكتور

الطاهر جبلي

أ.د/ يوسف مناصرية.

لجنة المناقشة:

رئيسا.	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد الحميد حاجيات
مشرفا.	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. يوسف مناصرية
عضوا.	جامعة الجزائر	أستاذ محاضر	د. بن يوسف تلمساني
	جامعة الجزائر	أستاذ محاضر	د. جمال يحيوي
			عضوا.
عضوا.	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. مبخوت بودواية
	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. لخضر عبدلي
			عضوا.

السنة الجامعية: 2008 – 2009

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر و عرفان

من باب الإحساس بالجميل والشعور بالعرفان أتقدم إلى أستاذي المشرف الدكتور يوسف مناصرية بخالص الشكر على صبره في متابعة هذه الدراسة منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت بحثا علميا أرجو أن أكون قد وفقت فيه، ونيابة عن كل الذين تتلمذوا على يديه وتلقوا أجديات المنهجية والبحث التاريخي العلمي الجاد، أعبر عن إحترامي لشخصه و امتناني وتقديري لجهده ورعايته الغامرة. كما أتوجه أيضا بالشكر والتقدير إلى أستاذي المحترم الدكتور بن يوسف تلمساني الذي لم يبخل علي يوما بالعون و التشجيع فله مني خالص التحية والتقدير.

كما لا يسعني بهذه المناسبة أن أنوه بالمساعدات الجمة التي قدمها لي المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 من خلال الدور الرائد لمديره الأخ الأستاذ الدكتور جمال يحيياوي في دعم البحث العلمي وتشجيع الباحثين فله مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير... والمزيد من النجاح.

والشكر موصول إلى كل من قدم لي نصحا أو عونا في سبيل إنجاز هذا الدراسة وعلى رأسهم عمال المركز الوطني للأرشيف بالعاصمة و المشرفين على مكاتب المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 و المتحف الوطني للمجاهد و قسم التاريخ بجامعة تلمسان والمعهد العالي للحركة الوطنية التونسية بتونس. كما أتقدم بالشكر الخالص إلى زملائي الأساتذة في قسم التاريخ بدون استثناء وإلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على جهدهم وتقديرهم وأمانتهم العلمية.

الإهداء

إلى والدي طيب الله ثراه
إلى والدتي جزاها الله عني خير الجزاء
إلى زوجتي، بفضل صبرها المسؤول قاسمتني العناء
المادي والنفسي فلها مني عظيم الشكر والتقدير والعرفان
وإلى كل أفراد عائلتها الكريمة.
إلى ولديّ عبد النور و عبد الرحمن.
إلى كل من قدم لي النصح والمعونة.
إلى كل من ضحى في سبيل الله والوطن.

المقدمة

انطلاقاً من الأهمية القصوى التي يمثلها مستوى المعرفة التاريخية كدرع قوي في وجه ثقافة النسيان أو مدرسة التحريف والتزييف في آن واحد فإن الكتابة التاريخية العلمية تمثل في هذا السياق أبرز رافد يمكنه إثراء وإنعاش مستوى المعرفة التاريخية خاصة في مواضيع ذات ارتباط وثيق بالتاريخ الوطني خصوصاً إذا تعلق الأمر بفترات حاسمة ومصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر وأقصد بذلك مرحلة الثورة التحريرية.

ولا يزال خوض غمار البحث والتنقيب في تاريخ الثورة بالنسبة لجيل الباحثين الشباب محفوفاً بالمخاطر والمطبات، ولم يكن هذا الأمر ممكناً لو لا ثلة من الأعلام الجزائرية الأصيلة التي تولى أصحابها إزاحة جزء هام من ذلك الإرث الضخم الذي تركته المدرسة التاريخية الاستعمارية التي مازالت مفاهيمها ومصطلحاتها وتصورتها وطروحاتها تعرف بعض الرواج بالنسبة لمواضيع ظلت بكرة ولم تتناولها أقلام جزائرية في شكل بحوث تاريخية جادة بعد.

وفي هذا السياق كان اختياري لموضوع "شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1945-1962" مسيراً لسلسلة المشاريع الهادفة إلى إثراء البحث وتوجيهه نحو مسائل ومواضيع ذات ارتباط بالتاريخ الوطني عموماً والثورة التحريرية بشكل خاص.

ولا يخفى على الباحث في هذا الميدان مدى الأهمية التي يكتسبها موضوع التسليح إذ يجب الإشارة إلى أن الدعم اللوجستيكي يشكل في كل الأحيان الشريان الرئيسي لجميع الثورات التحريرية في العالم وعند الحاجة الملحة لمصادر التسليح والمال تلجأ تلك الثورات إلى استدراك الوضع بوضع مخططات ومشاريع للطرق والمسارات التي من شأنها تسهيل عمليات الإمداد بالعتاد العسكري انطلاقاً من قواعد لوجستكية محددة.

ومما لا شك فيه أن حركية النشاط الثوري منذ الانطلاقة في ليلة أول نوفمبر 1954 إلى غاية يوم وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 ظلت في أمس الحاجة إلى السلاح باعتباره أهم آليات العمل الثوري الميداني المباشر، وسأحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على قضايا متعددة مرتبطة بموضوع شامل يعنى بالبحث في مسائل التسليح وإنشاء شبكات للدعم اللوجستيكي التي يمكن اعتبارها أحد أهم الروافد التي ساهمت في صناعة العديد من الانتصارات العسكرية خلال سنوات الثورة التحريرية والوقوف عند الظروف والإمكانات التي سخرتها قيادة الثورة لتأمين هذا النوع من العمليات العسكرية.

انطلاقاً من أهمية الموضوع وحساسيته لارتباط جانب كبير منه بالنشاط السري والمخابراتي بالنسبة للطرفين (جبهة جيش التحرير الوطني- والمصالح الفرنسية الخاصة) تولدت لدي الرغبة في هذا الموضوع بالذات دون غيره من المواضيع الأخرى ولعل من أهم الأسباب والدوافع التي كانت وراء ذلك الاختيار نذكر منها:

- 1- الدافع العلمي بحكم التخصص لسنوات عديدة في مجال البحث التاريخي المرتبط بالتاريخ الوطني خصوصا مرحلة الثورة التحريرية (1954-1962)
- 2- الدافع الذاتي المتمثل في رغبة قديمة في التركيز على موضوعات ذات طابع سياسي وعسكري وقد أدركت أنه لا يتوافر مثل هذا الطابع سوى في موضوع الدعم اللوجستيكي الذي يكتسي طابعا عسكريا-سريا.
- 3- طبيعة موضوع أطروحة الماجستير " القاعدة الشرقية (1954-1962) " دفعني إلى مواصلة البحث في موضوع لا يختلف في طبيعته عن الموضوع الأول الذي تطرقت في جزء منه إلى موضوع التسليح وبذلك حاولت في موضوع الدعم اللوجستيكي الإجابة عن الكثير من التساؤلات التي بقيت دون إجابة في موضوع القاعدة الشرقية بالإضافة إلى كشف خبايا موضوع التسليح الذي ظل لمدة من المواضيع المسكوت عنها.
- 4- الرغبة الملحة في محاولة إثراء وتعميق مستوى المعرفة التاريخية فيما يتعلق بمسائل الدعم بالأسلحة ومدى أهميتها في حيوية النشاط الثوري، وتقديم دراسة تدرج في إطار إعادة كتابة تاريخ الثورة التحريرية والمساهمة في بناء مدرسة تاريخية وطنية بأقلام جزائرية أصلية.
- 5- الكم القليل من الدراسات حول الدعم اللوجستيكي على يد بعض المنتمين إلى الثورة التحريرية لا يزال غير كاف لبناء تصور تاريخي دقيق بفعل عدم امتلاك أصحاب تلك الكتابات لأدوات الكتابة التاريخية الأكاديمية (وفي هذا السياق نشير إلى كتابات (عبد المجيد بوزيد ومراد صديقي) .
- 6- الإمام بالدور الكبير والأهمية البالغة التي لعبتها الشبكات الدعم اللوجستيكي لإمداد الثورة بالأسلحة منذ انطلاقها مع التركيز على جهود ومساعي ثلة من قادة الثورة البارزين في الداخل والخارج الذين يعود لهم الفضل في نجاح أولى مشاريع تمويل الثورة بالأسلحة ثم وضع قواعد شبكات الدعم اللوجستيكي بعد مؤتمر الصمام 1956.
- 7- تبيان الارتباط العضوي بين فكرة العمل المسلح والتسليح كضرورة ملحة لاندلاع الثورة التحريرية مع التركيز على تطور مشكل التسليح منذ ما قبل الانطلاقة إلى وقف إطلاق النار (1947-1962).
- 8- الإحاطة بالظروف والأوضاع الصعبة التي واجهت قادة الثورة خلال عمليات إمداد الثورة بالأسلحة مع التركيز على أهم القواعد الخلفية للثورة خارج إطارها الإقليمي من خلال رصد الدول التي لعبت دورا بارزا في مد العون المادي للثورة الجزائرية (مثل تونس المغرب ومصر والعراق...)

9- دحض وتفنييد الطروحات والمزاعم التي تضمنتها بعض الكتابات الفرنسية التي الفت الكتابة بنظرة ملؤها الغلو والتحيّز لخدمة الأهداف الاستعمارية وإضفاء الشرعية على للفعل الاستعماري (مثل طروحات ايف كوريار وجون فوجور وجاك ديشمان وهنري لومير... وغيرهم).

10- تحديد النتائج والآثار التي انعكست بسبب مشكل التسليح على الأداء المتميز للعمل الثوري من جهة وعلى طبيعة العلاقة بين قيادات الثورة التحريرية السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية.

وقبل خوض غمار البحث في صلب هذه الدراسة التي سوف أحاول أن تكون جامعة قدر الإمكان يستحسن طرح الإشكالية التي سيّتم إخضاعها للبحث والتحليل إنطلاقاً من المادة التاريخية المتوفرة (أرشيف، مقابلات شخصية وشهادات شفوية ومكتوبة، ومذكرات شخصية لبعض قادة الثورة وقادة الجيش الفرنسي، وكتابات عربية وأجنبية وملتقيات ومقالات و دوريات وتقارير الولايات).

وتتوقف إشكالية الدراسة على الإجابة عن جملة من التساؤلات المرتبطة بموضوع شبكات الدعم اللوجيستكي خلال الثورة التحريرية (1954-1962) وهذه التساؤلات على شاكلة:

- متى بدأت قصة عملية التسليح الأولى؟
- كيف تمت خطوات التحضير المادي والبشري لانطلاق العمل المسلح؟
- ما هو حجم العدة والعتاد الذي توفر لرواد الثورة الأوائل عند انطلاقتها ليلة الفاتح نوفمبر 1954؟
- وما هو قدر الحاجة إلى السلاح في المرحلة الأولى للثورة التحريرية (1954-1956)؟
- ما هي أبرز المشاريع والمحاولات الأولى لقيادة الثورة لإيجاد حلول وبدائل لنقص الأسلحة والذخيرة قبل مؤتمر الصمام 1956؟
- إلى أي مدى نجحت قيادة الثورة في الخارج في إقناع الدول العربية والأوروبية بخصوص مسألة دعم الثورة الجزائرية بالمال والسلاح؟ وما هي أهم الشبكات اللوجيستكية؟
- وكيف كان يصل هذا السلاح إلى الثوار المقاتلين في جبهات القتال؟ وما هي مصادره الداخلية والخارجية؟
- ما هي الطرق والوسائل التي انتهجتها سلطات العدو لحصار الثورة وخنقها عبر الحدود الشرقية والغربية عندما يتعلق الأمر بخطي (شال- وموريس)؟
- وإلى أي مدى انعكست مشكلة السلاح على وتيرة العمل الثوري سياسياً وعسكرياً؟

- كيف تعاملت قيادة الثورة التحريرية لإيجاد حلول وبدائل لمشكل التسليح على امتداد سنوات الكفاح المسلح؟

- وما هي نتائج وآثار مشكل التسليح على طبيعة العلاقة بين قيادات الثورة في الداخل والخارج؟
- وما هي أهم القواعد الخلفية للثورة في الخارج ومدى مساهمتها في تعزيز شبكات الدعم اللوجستيكي؟

- وما هو الحجم الحقيقي الذي تكفلت بأدائه هذه الشبكات في تفعيل العمل الثوري الميداني؟
- وإلى أي مدى نجحت قيادة الثورة عبر أجهزتها السياسية والعسكرية المتعاقبة في مواجهة مشاريع التطويق والخنق الاستعمارية الفرنسية؟

إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات ذات الأهمية التاريخية البالغة ستكون بحاجة إلى مشروع بحث (خطة) تضمنت مقدمة ومدخلا وأربعة فصول وخاتمة وقائمة ثرية ومتنوعة من الملاحق أغلبها وثائق أرشيفية وبيبلوغرافيا متنوعة ومتميزة نظرا لطبيعة الموضوع في حد ذاته وهي كالآتي:

* **المقدمة:** حاولت فيها إبراز أهمية هذه الدراسة والوقوف على خلفية البحث في موضوع سواء كانت الذاتية أو العلمية في آن واحد ثم تطرقت إلى تحديد الإشكالية وضبطها من خلال طرح مجموعة طويلة من التساؤلات المرتبطة بموضوع البحث ثم حاولت استعراض مراحله من خلال خطة مركزة وشاملة: ثم تطرقت إلى المصادر و المراجع التي اعتمدها وذكرت الأهم منها فقط وحددت المنهج المعتمد وانتهت في الأخير إلى تحديد جملة الصعوبات والمشاكل التي اعترضت البحث في بعض مراحله.

* **المدخل:** حاولت في المدخل قبل الولوج في صلب هذه المحاولة الوقوف على رصد المحاولات المبكرة لتجسيد فكرة العمل المسلح في مرحلة الحرب العالمية الثانية (1939-1945) من خلال معالجة بعض القضايا والمسائل التي ارتبطت مباشرة بمسألة توفير السلاح خصوصا تلك المحاولات الأولى لتجسيد فكرة الثورة ميدانيا من طرف ثلة من الرواد الأوائل في الحركة الوطنية قبل 1947.

* **الفصل الأول:** وقفت في الفصل الأول على موضوع الثورة التحريرية في مرحلة التحضير الجاد والانطلاقة الفعلية بين سنوات (1947 و 1954) من خلال تتبع المحاولات اللاحقة التي شرعت فيها العناصر القيادية في ذلك الجناح المسلح الذي أنشأته حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية والمعروف في الأدبيات العسكرية بالمنظمة الخاصة مع التركيز على مشكلة التسليح التي كانت في اهتمامات وأهداف المنظمة للإسراع في تفجير العمل المسلح، ثم انتقلت إلى عملية الإعداد العسكري والتنظيمي لتفجير الثورة التحضيرات المادية والبشرية (العدة والعتاد) بين سنوات 1950-1954 على المستويين الداخلي والخارجي وفي المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل حاولت قدر الإمكان انطلاقا من المادة التاريخية المتاحة رصد

الإمكانيات المادية والبشرية عند الانطلاقة بالأرقام والإحصائيات خصوصا عندما تعلق الأمر بعملية حشد الرجال والسلاح في المناطق الخمسة التاريخية ليلة أول نوفمبر 1954 معتمدا في ذلك على الشهادات الحية وتقارير الولايات التاريخية.

***الفصل الثاني:** تناولت في هذا الفصل دراسة مشكلة التسليح منذ انطلاق الثورة إلى مؤتمر الصمام 1956 كمرحلة أولى (1954-1956) وهي مرحلة المبادرة والعمل الفردي من خلال الإشارة إلى أهم المصادر الداخلية للسلاح الذي اعتمد عليه الثوار بدرجة أولى خلال هذه المرحلة، ثم تطرقت إلى أهم وأبرز المحاولات الخارجية الأولى لدعم الثورة بالسلاح انطلاقا من الداخل عبر المناطق الحدودية بالمنطقة الأولى والثانية والخامسة في مقابل الدور البارز الذي لعبه قادة الثورة في الخارج وعلى رأسهم أحمد بن بلة دون أن نهمل الدور الذي لعبه بوضياف في الجبهة الغربية وانتهيت في الأخير إلى معالجة مشكل التسليح من خلال تقارير الولايات في مؤتمر الصمام 1956، وأخذ صورة واضحة ومتكاملة عن القوى المادية والبشرية للثورة بعد 21 شهرا منذ انطلاقتها.

***الفصل الثالث:** ويمكن القول أن هذا الفصل يشكل جوهر موضوع هذه الدراسة، والذي سأتناول فيه بشيء من التعمق، عمليات الإمداد اللوجيستكي منذ خريف سنة 1956 إلى غاية 1962، محاولا إبراز أهم عمليات الإمداد بالأسلحة برا إلى الولايات الداخلية، سواء عبر الحدود الشرقية أو الحدود الغربية مع التطرق أيضا إلى عمليات الإمداد البحرية من المشرق وأوربا، إلى جانب ذكر أهم قواعد التموين الحدودية عبر تراب الدولتين الشقيقتين (تونس والمغرب) خصوصا عقب استقلالهما سنة 1956.

وأختم هذا الفصل بتتبع أهم المسالك والمسارات التي كانت تمر عبرها قوافل التمويل بالسلاح، والإشارة إلى الظروف الصعبة والمختلفة التي كانت تجابهها هذه القوافل انطلاقا من قواعدها الحدودية إلى أن تصل بالسلاح إلى أيدي الثوار المقاتلين في الولايات الداخلية.

***الفصل الرابع:** إن هذا الفصل يعنى بدراسة الثورة التحريرية خارج إطارها الجغرافي من خلال التركيز على مظاهر الدعم المادي (السلاح والمال) و المعنوي العربي والدولي للثورة التحريرية (1954-1962) لتفعيل ديناميكية العمل المسلح وشموليته عبر كامل التراب الوطني، وعندما يتعلق الأمر بمظاهر الدعم من هذا النوع يمكن ذكر ثلاثة محاور كبرى لشبكات الدعم بشكل عام:

- 1- الدول العربية: (مصر، ليبيا، تونس، المغرب، العراق)
- 2- الدول الاشتراكية: (بلغاريا، يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا)
- 3- أوروبا الغربية: (أسبانيا، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية)

***الخاتمة:** انتهيت في الخاتمة إلى جملة من النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لموضوع الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1962) بالإضافة إلى محاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة في المقدمة التي ذكرتها في شكل خلاصات واستنتاجات بعد أن خضعت إلى النقد والتحليل والاستقرار استنادا إلى المادة التاريخية المعتمدة.

إن حصر وجرّد كل المادة العلمية التي اعتمدها في هذا لبحث لا يسعني في هذا المقام لكثرتها وتنوعها ولكنني سوف أقوم بالتركيز على أهم المصادر التي اغترفت منها في إنجاز هذا العمل الذي أرجو أن أكون قد وفقت فيه إلى حد ما وتمثل هذه المادة فيما يلي:

1- الوثائق المكتوبة (الأرشيف): اعتمدت عليها باعتبارها المصدر الأساسي والأول بالنسبة لموضوع البحث حيث تمكنت من العثور على كمّ لا بأس به من الوثائق الأرشيفية المتنوعة المرتبطة بموضوع اللوجستيكي بشكل مباشر، وذلك بالعودة إلى:

أ- الوطني التونسي: ممثلا في الرصيد المتوفر لدى المعهد الوطني الأعلى للحركة الوطنية التونسية: وتشير معظم الوثائق المتحصل عليها من هذه المؤسسة البحثية بنشاطات جيش التحرير الوطني على الأراضي التونسية بالإضافة إلى عمليات تهريب الأسلحة منذ 1956 وهي عبارة عن رصيد تمّ نقله من أرشيف ما وراء البحار (فرنسا).

ب- الأرشيف الوطني الجزائري: ممثلا في رصيد المركز الوطني للأرشيف وقد تحصلت منه على وثائق جد هامة تتعلق بصلب الدراسة بشكل مباشر وأهم هذه الوثائق تشير إلى قوائم الأسلحة والذخيرة التي دخلت إلى الولايات الداخلية (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة) بالإضافة إلى التقرير العام الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة بقيادة عبد الحفيظ بوصوف حول الوضعية العام للتسليح خلال سنوات (1958-1960)

ج- أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية، ممثلا في ذلك الرصيد الذي تديره المصلحة التاريخية للجيش الفرنسي على مستوى قصر فانسان بباريس.

Service Historique de l'armée de Terre Château Vincennes France.

وقد تمكنت من الحصول على بعض الوثائق الأرشيفية المهمة التي تتعلق بتطور جيش التحرير الوطني من حيث التعداد البشري والتسليح منذ الانطلاقة إلى سنة 1957 بفضل مساعدة بعض الزملاء الأساتذة الذين تصفحوا أرصدة الأرشيف الفرنسي في إنجاز اطروحاتهم فلهم مني جزيل الشكر والعرفان بالإضافة إلى وثائق أخرى مهمة تتعلق بانعكاسات مشكل التسليح على طبيعة العلاقة بين قيادات الثورة في الجبهة الغربية تمّ نشرها على موقع شبكة الانترنت في فترة محدودة جدًا.

د-الأرشيف السويسري:تمكنت من الحصول عليها من خلال الرصيد السويسري المنشور عبر شبكة الانترنت و ثري جدا بالوثائق الهامة والمتنوعة وقد وظفت منه الوثائق المتعلقة بالوضع العسكري عشية الانطلاقة بالإضافة إلى دور قيادة الثورة في الخارج.

ذ) الشهادات الحية: بنوعيتها المكتوب منها والشفوي وقد وفقت في جمعها بفضل تجاوب عدد من القادة والمناضلين في الثورة التحريرية وحركتي المقاومة في تونس والمغرب خلال الملتقيات والندوات التاريخية التي حرصت من موقع عملي في المتحف الوطني للمجاهد على متابعتها لتوظيف ما أمكنني الحصول عليه في صلب هذه الدراسة ولعل ابرز الذين أجدني ممنونا لهم بالشكر والعرفان نذكر: أحمد مهساس والطاهر الزبيري وقاضي بشير، وعبد القادر العمودي ودحو ولد قابلية والطاهر الزبيري وعمار بن عودة والحاج لخضر لعبيدي و علي بن شايبة وسالم بوبكر وعمّار بلعقون ورزاوية محمد و خالد نزار وأحمد الوهراني بالإضافة إلى كل من المناضل عبد الله السندي من تونس والمقاوم الهاشمي الطود من المغرب.

كما كنت حريصا على توظيف الشهادات الحية المكتوبة اعتمادا على بعض الكتب والتقارير الولائية والملتقيات والندوات التاريخية وبالعودة إلى الدوريات الجزائرية والمغربية التي تزخر بعدد كبير من الشهادات الحية من رواد الثورة والمقاومة كمجلة أول نوفمبر والجيش وصحيفة المجاهد ومجلة الذاكرة الوطنية التي تصدرها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالمغرب الأقصى ومن أهم هذه الشهادات نذكر شهادات مع بوضياف وعبد الحميد مهري، وعيسى كوشيدة والحاج بن علا ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف والعقيد لطفي بالإضافة إلى بعض الشهادات الحية المكتوبة لإخواننا المقاومين من المغرب الأقصى وعلى رأسهم الهاشمي الطود وعبد الكريم الخطيب وحمدون شوراق وحسين برادة وعبد الجليل البوصيري.

ش-الوسائل السمعية البصرية: وفي نفس السياق اعتمدت على الوسائل السمعية البصرية المتاحة في المتحف الوطني للمجاهد ومركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 والتلفزيون الجزائري، وقد استفدت بشكل كبير من هذه الوسائل لما تحمله في مضمونها من شهادات حية مسجلة خلال الملتقيات والندوات ومحفوظة في أرشيف الفيديو بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد بالإضافة إلى القرص المضغوط الذي أصدره المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر حول تاريخ الجزائر (1830-1962) والذي تضمن شهادات حية لأكثر من 50 مجاهدا والكثير من الوثائق الأرشيفية ومقاطع من الصحف والجرائد حول مرحلة تاريخ الثورة التحريرية

ط- **الكتابات الجزائرية:** حول مواضيع ذات علاقة بموضوع الدراسة بما فيها المذكرات والدراسات التحليلية حول الثورة التحريرية كمذكرات أحمد بن بلة، وعبد المجيد بوزيد ومراد صديقي ومحمد يوسف وعلي مهساس وآيت أحمد و خالد نزار والطاهر سعيداني وعلي كافي والنذير بوزار... وغيرهم. بالإضافة إلى الدراسات التحليلية لجمال قنان ويوسف مناصرية ويحيى بوعزيز وأحسن بومالي، ومحمد تقية وسليمان الشيخ ومحمد حربي ومحمد البجاوي وكتابات محمد عباس وعمار قليل ومحمد العربي الزبيري... الخ.

ر) **الكتابات العربية:** اعتمدت عليها في دراسة موضوع التضامن والدعم العربي للثورة التحريرية بالأسلحة والذخيرة ومن أهم هذه المؤلفات نذكر كتابات فتحي الديب والطاهر عبد الله والهادي إبراهيم المشيرقي وعبد الإله بلقزيز وزكي مبارك.

ز) **الرسائل والأطروحات الجامعية:** اعتمدت على قائمة طويلة من الرسائل والأطروحات الجامعية بما فيها الماجستير والدكتوراه لها علاقة مباشرة بصلب موضوع شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1962) وقد استفدت كثيرا منها لاعتمادها على مادة علمية غزيرة ومتنوعة و موثقة.

وفي هذا السياق يمكن أن نذكر أطروحات دكتوراه للغالي الغربي وجمال يحاوي و عبد المجيد بوجلة وبوبكر حفظ الله وعقيلة ضيف الله ونظيرة شتوان ومريم بوقريوة والحبيب حسن لولب وعبد النور خيثر، بالإضافة إلى رسائل الماجستير لجلبي الطاهر ومحمد بوحوم ومحمد ودوع وجمال بلفردي ومحمد بلقاسم...

ص) **الكتابات الفرنسية والأجنبية:** لجأت إليها بفعل سكوت الوثائق المكتوبة والشهادات الحية والكتابات الوطنية عن بعض القضايا المهمة التي تتعلق ببعض جوانب موضوع الدراسة ولعل أبرز ما يميّز هذه الكتابات التي اعتمدت عليها أنها اشتملت على مؤلفات لقادة استعماريين من ساسة وعسكريين وصحفيين أوريين أمثال "جون فوجور ، جاك دوشمان، العقيد بيشو ، وايف كوريار وبيار مونتانيو وهنري لومير وجيلبار مينيسى وبتريك ايفينو وزدرافكوييكار وموريس فافر وألستر هورن وفرانسيس جونسون وفيليب تريببي... وغيرهم.

ومن أجل الإمام بجوانب الموضوع وطبيعته خصوصا انه يتعلق بجانب حساس من جوانب مرحلة الثورة التحريرية (1954-1962) وبغرض إزالة الغموض عن بعض الحقائق التاريخية التي الهدف والمسعى بالنسبة للباحث الجاد ارتأيت الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي وكذا المنهج الوصفي الذي تفرضه متطلبات بناء الواقعة التاريخية.

وقبل أن أنتهي إلى تقديم كلمة الشكر إلى كل الذين تفضلوا علي بتقديم يد العون والمساعدة لا بأس من التريث عند ذكر ابرز الصعوبات التي واجهتني والتي سوف أحدها ثلاثة عوامل رئيسية هي:

- 1- صعوبة موضوع البحث وطبيعته بفعل عبء الكتابة التاريخية بالنسبة للباحث المبتدئ وعامل السكوت المطبق الذي لا يزال يميّز طريقة تعامل جيل الثورة مع الباحثين. عندما يتعلق البحث بقضايا معينة.
- 2- عبء المزاوجة بين الوظيفة والبحث العلمي في آن واحد.
- 3- قلة الخبرة في مجال البحث وندرة الوسائل المادية المتاحة أمام الباحث وعناء اللجوء إلى ترجمة الكتابات الأجنبية.

وختاماً لا يسعني إلا أن أرجو التوفيق لِنفسي في هذه المحاولة التي أن لقيت قبولا فإن مرّد ذلك بدرجة تكاد تكون مناصفة إلى زمرة من الذين حظيت لديهم بالدعم والنصح والتشجيع.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور يوسف مناصرية الذي لم ييخل علي بفيض رصيده العلمي وصبره معي فله مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير كما أشكر كل من قدم لي عوناً في سبيل إعداد هذه الدراسة وعلى رأسهم عمر وعبد الهادي وإلى أساتذتي المحترمين وزملائي في الهيئة العلمية للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 و قسم التاريخ.

المدخل

المحاولات المبكرة لتحضير العمل المسلح خلال الحرب العالمية الثانية
(1945-1939)

ظلت فكرة العمل المسلح على رأس اهتمامات مجموعة من الرواد الوطنيين الأوائل النشطاء، ضمن صفوف التيار الثوري الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية منذ بداية الحرب العالمية الثانية سنة 1939¹ وما صاحبها من دعاية ألمانية لإثارة شعوب المستعمرات الفرنسية والإنجليزية² الأمر الذي دفع بالأسلوب الثوري إلى الانتقال من التصور إلى العمل الميداني، ورغم فشل المحاولات التي صبت في هذا الاتجاه إلا أن الحرب كان لها كبير الأثر في بعث فكرة الخيار العسكري لتحقيق المطالب الوطنية واعتبرت نتائج 8 ماي 1945 مهمة جدا بالنسبة للعمل المسلح، حيث قطعت نقطة اللارجوع أمام هواجس الخيار العسكري، وأشعلت الانتقام والحقد، وقد اقتنع بعد ذلك الكثير من الجزائريين بعقم النضال السياسي وضرورة العمل الثوري والقطيعة مع الماضي.

ومما لا شك فيه أن مجازر مايو 1945 أثرت بعمق على تطور الوطنية الجزائرية (Nationalisme Algerian) لدى الكثير من الجزائريين بشكل عام وعند المناضلين في صفوف الجناح الراديكالي في الحركة الوطنية، وأصبح العنف هو الرد الضروري على العنف الاستعماري أما احتمال المجابهة المسلحة، أصبح يفرض نفسه على بعض المناضلين بدءا من هذه الفترة³ أخذ يتبلور شيئا فشيئا ولم يكن إنشاء التنظيم شبه العسكري الممثل في المنظمة الخاصة كذراع مسلح لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية سوى تعبيرا عن هذا التطور.

إنما توحيث الإشارة إليه خلال هذا العرض قبل الخوض في غمار هذه الدراسة هو إبراز تطور مشروع الخيار العسكري لارتباطه العضوي بموضوع التسليح أو الدعم اللوجيستيكي الذي اعتبر من أكبر

¹ - ساد عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، شعور كبير بالخيبة والإحباط في أوساط الجزائريين سواء لدى العامة أو لدى النخبة لأن حكومة الجبهة الشعبية التي قدمت وعودا كبيرة لهم لم تكن أحسن من سابقاتها على أرض الواقع ولم تف بوعدها. هذه الخيبة كانت أشد وقعا وأثرا ومرارة على مناضلي حزب الشعب، وحتى لدى الاندماجين خصوصا بعد حملة القمع والمطاردة وحل الحزب - حزب الشعب الجزائري - الأمر الذي دفع ببعض المناضلين الراديكاليين في الحزب إلى التفكير في العمل المسلح. لكن كيف السبيل إلى الحصول على السلاح؟ ومن أين؟ لذلك توجهت أنظارهم حسب المناضل بن يوسف بن خدة نحو ألمانيا العدو التقليدي لفرنسا وقد كان بلقاسم راجف أبرز دعاة الاحتكام إلى السلاح في الحزب وقد قادته هذه الغاية إلى الاتصال بالألمان بعد أن تم التشاور مع بعض العناصر الأخرى مثل حاج دحمان، ومحمد ربوح وتحضير اللقاء مع السلطات الألمانية سرا.

أنظر - Ben youcef Ben Khedda. Les origines du premier novembre 1954, deuxième édition revue et augmentée édition du centre national d'études et de recherche sur le Mouvement national et la révolution du 1^{er} novembre 1954, Homa, Alger, 1999, P72, 73, 74.

² - يوسف منصورية، وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر، عدد 08، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، ماي 2003، ص 147.

³ - رغم أن النزوع نحو العمل الثوري يعود بمجذوره إلى سنوات الحرب العالمية الثانية إلا أن مجازر 8 ماي عززت قناعة مناضلي حزب الشعب بشكل أكثر تنظيم وحادية لتحضير العمل المسلح وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى إجماع الكثير من المؤرخين والمهتمين بهذه المرحلة على أن مجازر 8 ماي 1945 هي نواة لتعبئة ثورية تفجرت سنة 1954: أنظر محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص 222. 223.

المشاكل التي شغلت اهتمامات دعاة العمل الثوري، وقد انصبت أهداف الكثير من الجزائريين بشكل عام وبعض المناضلين النشطاء في الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري المحل خلال هذه المرحلة إلى الحصول على السلاح الفردي وتلقي التدريب، وقبل التعرض إلى الدور الريادي الذي لعبته المنظمة الخاصة "LOS" في التحضيرات المادية والبشرية والعمل الميداني المنظم، ريثما تنهياً الظروف المناسبة لتفجير الثورة لابد من تسليط الضوء على الجهود والمشاريع الأولى التي كانت تصب في هذا الاتجاه منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939.

وانطلاقاً من المصادر التاريخية المتوفرة حول هذا الموضوع سوف نحاول التركيز على عمليات انتشار الأسلحة ورواجها والرغبة في الحصول عليها بالنسبة للكثير من الجزائريين بالإضافة إلى رصد النشاطات والجهود العسكرية الفردية التي قام بها مناضلون ينتمون إلى التيار الاستقلالي الراديكالي خارج هياكل الحزب -حزب الشعب - خصوصاً تلك الجهود المرتبطة بعمليات التسليح والتدريب أيضاً.

يبدو أن السمة البارزة خلال هذه المهلة الحاسمة (1939-1945) من تاريخ الجزائر هي ظاهرة تنامي الرغبة في بالحصول على السلاح وامتلاكه أيضاً¹ حتى أصبح حمله رمزاً للتحرر والسلطة في مخيلتهم الجماعية وفي مقابل ذلك أصبحت عملية الخضوع لدفع الضرائب وعدم حيازة سلاح فردي من مظاهر الاستعباد² وقد وجدت الظاهرة ما يفسرها بمرور الوقت، خصوصاً بعد التأكد و الاقتناع بأن السبب الأول في فشل الثورات والمقاومات التي قامت ضد الاستعمار طيلة القرن 19م هو نقص الأسلحة والذخيرة وفي هذا الإطار يذكر فرحات عباس في كتابه تشريح حرب بأن جده الذي شارك في المعركة ضد الجنرال أورنو عام 1852 كثيراً ما كان يقول بأنه "لسنا نحن الذين انهزمنا ولكن بناقنا هي التي لم تقو على مواجهة الأسلحة الفرنسية"³.

¹ .Gouvernement général Algérienne, exposé de la situation général de l'Algérie année 1952, P896.

أنظر أيضاً مضمون الوثيقة في الملحق رقم (1)

² DAho Djerbal civil ou militaire, la question du pouvoir dans le mouvement national en Algérie (1^{ère} partie), in NAQd. Revue d'étude et de critique sociale N°4-Janvier-Mars.1993-1993.P51. وأنظر كذلك. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض. ترجمة صالح المثلوثي و نجيب عياد. موفم للنشر الجزائر. 1994. ص70.

³ Farhat Abbas, Autopsie d'une guerre, l'aurore, édition Garnier Frère, Paris 1980.

وأنظر كذلك-محمد الميلي، الرجل الذي اكتشف الأمة الجزائرية متأخراً، فرحات عباس بين باريس والقاهرة في مجلة الحدث العربي والدولي مجلة سياسية ثقافية. عدد خاص. رقم 24-نوفمبر 2002، ص44.

تتفق المصادر التاريخية المتاحة على أن تجارة الأسلحة خلال الحرب العالمية الثانية عرفت نموا وانتشارا واسعا خصوصا بعد نزول الحلفاء بالجزائر في شهر نوفمبر 1942¹، ويذكر المناضل حسين أيت أحمد في مذكراته بأن الجزائريين تمكنوا خلال هذه الفترة من تشكيل عصابات منظمة للهجوم على قوافل الحلفاء في المنطقة الواقعة بين الأخرضية والبويرة، واستطاعت خلالها السطو على عربات القطار والاستيلاء على الصناديق الموجودة بداخلها وقد كانت في معظم الأحيان معبأة بالأسلحة والذخيرة بالإضافة إلى السجائر والمصبرات².

وفي نفس السياق يذكر المناضل محمد يوسفى بأن الأمر الذي شجع العديد من الجزائريين للاستحواذ على السلاح هو سهولة عملية الحصول عليه من طرف الحلفاء، حيث أن أسلحتهم وذخيرتهم كانت موزعة في أماكن كثيرة وتوجد أحيانا في القرى مغطاة بالخيم ودون حراسة ثابتة³ ووصل الأمر بالكثير من جنود الحلفاء أنفسهم إلى المشاركة أحيانا في عمليات تهريب الأسلحة لحساب الجزائريين طمعا في الربح المادي وفي هذا الإطار يشير المكتب الثاني 2^{ème} bureau التابع للجيش الفرنسي في تقرير له بتاريخ 10 جويلية 1945، أنه تم القبض على مجموعة من الجنود الإنجليز كانوا يقومون طوال السداسي الأول من سنة 1945 بنقل شحنات من السلاح إلى مدينة جميلة لصالح شبكة جزائرية على رأسها المدعو سجال عمر المقيم بجميلة حيث يتسلم البضاعة ليحولها إلى صهره علاوة دحماني الذي ينقلها بدوره إلى المدعو خالفي عبد الرحمن بدوار معوية Maouia التابع إداريا إلى البلدية المختلطة Takifout⁴.

ويلاحظ الدارس لهذه المرحلة بأن مجازر الثامن ماي 1945 ونتائجها على الوضع العام وآثارها على مستقبل الحركة الوطنية وما تلاها من تلاعب مكشوف وتزوير فاضح للنتائج الانتخابية من قبل الإدارة الاستعمارية التي كان اسم نيجلان أشهر من نار على علم في الدلالة عليها، أثبتت بعمق فشل النضال السياسي وبذلك أصبح الخيار العسكري مطلب الكثير من الجزائريين باعتباره الطريق الوحيد إلى تحرير البلاد خصوصا في القرى والمداشر أين كان الفلاحون يطالبون بالأسلحة بدل الكلام العقيم في خضم عمليات التعبئة والدعاية التي أشرف عليها مناضلو حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في الأوساط الريفية

¹ محمد يوسفى، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، ترجمة محمد الشريف بين دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002، ص 38-39 وأنظر أيضا شهادته مجلة الباحث، عدد خاص - شهر جويلية 1987، ص 14.

² Hocine Ait Ahmed, Mémoire d'un combattant, l'esprit d'indépendance '1942-1952) Ed Bouchene Alger 1990, P140.

وأنظر أيضا حسين أيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942-1952، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص 155.

³ شهادة محمد يوسفى في مجلة الباحث، المرجع السابق، ص 14.

⁴ مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1947-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر. 2005-2006، ص 174.

، إذ يذكر المناضل أحمد بن بلة في مذكراته بأنه خلال إشرافه على عمليات التعبئة والدعوة إلى الالتحاق بالحركة وجد عند الفلاحين تفكيراً قريبا جدا من تفكيره، ولما كانوا يجهلون بوجود المنظمة الخاصة، فإنهم كانوا يحكمون على عمل حركة انتصار الحريات الديمقراطية من خلال خطب قيادتها وكانوا قد قرفوا منها ويضيف أحمد بن بلة بأنه ذات يوم خاطبه فلاح قائلا "اسمع يا بني هل تعلم ماذا يقع عندما تعرف الإدارة الاستعمارية إذا بلغها أن واحدا منا عضو في الحركة؟ إنها ترسل الجند رمة فيخرجونه من داره ثم يضرب ويهان أمام زوجته ثم يرمونه في السجن بلا محاكمة وعندما يخرج منه يضطهده القايد والباشا آغا... هذا هو النظام، إننا مسحوقون معصرون ومطحونون، وبهذا يتحدث الحزب عن الانتخابات..... لم نعد نريد أن نسمع الحديث عن الانتخابات إن ما يلزنا اليوم هو البنادق".¹

ويمكن القول بعد هذا العرض بأن الجو العام الذي تحكمت فيه ظروف نفسية واجتماعية جراء النتائج والآثار التي خلفتها السياسة الاستعمارية كانت عاملا محفزا على التسلح في ظروف حالت دون تحقيق ذلك الطموح في أغلب الأحيان.

يشير المجاهد عمار قليل بأن عددا كبيرا من الجزائريين في القرى والمدن خلال هذه الفترة كانت بحوزتهم بنادق صيد وهي على نوعين بنادق صيد يملك أصحابها رخصة منحها لهم السلطات الاستعمارية وسمحت لهم بحملها واستعمالها ونجد هؤلاء أغلبهم من الموالين للإدارة الفرنسية أما النوع الثاني بنادق غير مرخصة اشتراها أصحابها دون علم السلطات الاستعمارية من مهربي وتجار الأسلحة، ويمثل هؤلاء أغلبية الجزائريين المسلحين بهذا النوع من البنادق.²

يشير أبو القاسم سعد الله بأن أكبر فصول عمليات تهريب والمتاجرة بالأسلحة وقعت في منطقة الجنوب القسنطيني الممتدة من الأوراس النمامشة شمالا إلى وادي سوف جنوبا، وقد كانت المعارك التي درت رحاها بين الحلفاء والمحور بالقرب منها خلال الحرب العالمية عاملا مساعدا على ذلك³ بالإضافة إلى موقع المنطقة الاستراتيجي باعتبارها منطقة حدودية وصعوبة تضاريسها، حيث أن سلسلة أوراس النمامشة تتسلل داخل الأراضي التونسية وتتخللها مسالك وعرة الأمر الذي جعل من الصعب مراقبتها من طرف مصالح الإدارة الاستعمارية.⁴

¹ مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبر ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، منشورات دار الآداب، بيروت أوت 1979، ص79، 78.

² عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص235.

³ أبو القاسم سعد الله، معركة غوط شيكة بوادي سوف، أوت 1955، مجلة أول نوفمبر عدد 84، جوان 1987، ص8.

⁴ مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص174، 175 وفي نفس الإطار نشير إلى أن بعض التقارير الفرنسية تؤكد بأن الكثير من الأسلحة كانت مصدرها تونس، فبين سنوات 1943-1945 استطاعت المصالح الفرنسية المكلفة بعمليات المراقبة حجز حوالي 80000 بندقية حربية وقرابة 3000 بندقية آلية ولعل

ويضيف سعد الله في نفس السياق باعتباره واحدا من أبناء منطقة وادي سوف أن هذا الأخير (وادي سوف) يقع على المثلث الحدودي بين الجزائر وتونس وليبيا أما عن سكانه فهم يمتازون بكثرة تنقلاتهم وحبهم للمغامرة ودرايتهم الجيدة للمسالك والممرات الصحراوية¹ إضافة إلى قوافل البدو الرحل التي من الصعب مراقبة هويّاتهم من طرف الإدارة الاستعمارية لعدم وجود أسمائهم في قسم الحالة المدنية وقد كان لهذه العوامل أهمية بارزة في تسهيل عملية الهجرة السرية وتميرير الأسلحة والذخيرة إلى الجزائر وفي هذا السياق تشير المصالح الفرنسية الخاصة من خلال تقرير المكتب الثاني المؤرخ في 25 ديسمبر 1946 إلى وقوع عمليات تهريب للأسلحة في ناحية تبسة واعترفت بعجزها في أغلب الأحيان عن إيقافها ووضع حد لها نظرا لضعف وسائل التدخل ومحدودية المراقبة².

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط تلك الشبكات التي تخصصت في عمليات تهريب الأسلحة (أسلحة الصيد) والمتاجرة بها، قد تركز بشكل خاص بين فرنسا وسواحل الجزائر³ وقد تمكنت المصالح الفرنسية سنة 1950 من تفكيك إحدى هذه الشبكات في ناحية بجاية التي كانت تهرب إليها بنادق الصيد من فرنسا عبر مدينة الجزائر، حيث تم خلال هذه العملية توقيف ما يقارب ستون (60) عنصرا من أعضاء الشبكة وحجز أكثر من 100 بندقية ومسدس⁴.

كما يذكر رجل المخابرات الفرنسي Jean Vaujour⁵ الذي كان مشرفا عاما على الأمن العسكري وحماية الحدود الجزائرية خلال هذه المهلة في تقرير له بأن رجال قوافل الجنوب أصبحوا متخصصين في التهريب والمتاجرة بالسلح، غير أنه إلى غاية 1954 لا نجد شبكة واضحة تؤكد القيام بهذه العملية من قبل الوطنيين على أعلى مستوى انطلاقا من الدول الأجنبية وفي نفس الوقت بالتنسيق مع بعض المتعاونين وقد تأكدت بأن عملية تهريب الأسلحة كانت انطلاقا من المخازن القديمة للحرب العالمية الثانية في الجنوب

إقبال الجزائريين على هذه الأسلحة يعود إلى انخفاض سعرها الذي لم يتعد ألف فرنك للقطعة: أنظر يوسف مناصرية نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948 في مجلة التراث عدد 10، جويلية 1999، ص: 134-137.

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 4.

² بالرغم من هذا العجز الذي اعترفت به المصالح الفرنسية في صد عمليات تهريب الأسلحة إلا أن ذلك لم يمنعها من إفشال بعض عمليات تهريب الأسلحة وحجزها ففي سنة 1947 مثلا أوقفت مصالح الأمن شبكة تنشط في عملية تهريب الأسلحة ناحية تبسة وتمكنت خلالها من استرجاع مجموعة من الأسلحة الحربية من مخلفات الجيوش الألمانية والإيطالية التي فشلت في حملتها على تونس. أنظر مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 175.

³ Gouvernement général Algérienne, exposé de la situation générale de l'Algérie Année 1952, P896.

⁴ G.G.A, exposé de la situation générale de l'Algérie année 1950, P892

وفي نفس السياق تشير بعض المصادر المعاصرة إلى أنه تم ضبط عدد كبير من الجزائريين الذين كانوا يشتغلون في فرنسا، وهم في طريق العودة إلى الوطن يحاولون إدخال الأسلحة والذخيرة التي كانت تخبأ في الحدود والحقائب. أنظر مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 175.

⁵ جون فوجور Jean Vaujour هو عامل *préfet* في منطقة الأوراس خلال الأربعينات ومديرا للأمن العام في الجزائر يعرف بأنه صاحب التقرير المعروف

باسمه تقرير فوجور الذي قدمه لوزير الداخلية فرانسوا ميتران يوم 1954/10/23 والذي تنبأ فيه باندلاع ثورة قبل نهاية السنة. أنظر: HISTORIA magazine N°29 spt 1972, P32.

التونسي وكذلك مصر التي تكلفت بتقديم الأسلحة للثائرين في شمال إفريقيا ولولا مصر وتونس ما كانت لتقوم أي انتفاضة في المنطقة (الجزائر) ويضيف **Vaujour** في تقريره بأن الواجهة البحرية للجزائر كانت هي الأخرى مهيئة لاستقبال الأسلحة وأن تكون مجالا حيويا لمهربيه (طول الساحل الجزائري) خصوصا وأن الساحل لم يكن محروسا بشكل كاف¹.

في خضم هذه الظروف والمستجدات التي شهدتها الجزائر مع نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت تجارة الأسلحة ازدهارا ملحوظا على يد بعض الأشخاص الذين تخصصوا في هذا الميدان وارتبطت أسماء العديد من الأسواق بهذه التجارة كسوق الخميس قرب قرية آيت خازون بدوار أزرو التابع إداريا إلى بلدية الصومام المختلطة² بالإضافة إلى سوق بني صدقة بنفس المنطقة أين كانت تباع فيه الأسلحة بالعشر أو بالعشر المضاعف كما كان معمولا في عملية بيع الحبوب³.

وفي نفس السياق يذكر المجاهد عمار بن العقون في شهادة له بأن منطقة الزرايب في الجنوب الشرقي للأوراس اشتهرت خلال هذه الفترة بوفرتها على كميات كبيرة من السلاح خصوصا خنقة سيدي ناجي وزريبة الوادي وزريبة سيدي حامد وأولا جلال، وقد كانت الذخيرة مثلا تباع في زريبة الوادي بالرعي مثل القمح ولهذا الغرض نصح المناضلون في الأوراس السكان بجمع جلود أضحيات العيد وبيعها للحصول على ما يكفي من مال لشراء الأسلحة والذخيرة⁴.

وحول نوعية الأسلحة المعروضة للبيع في هذه الأماكن يذكر المناضل محمد يوسف بأنها تنوعت بين مسدسات ورشاشات طومسون **Tompson** وبنادق موزير **Mauser** الألمانية، وبنادق ستاتي **Statti** الإيطالية وبنادق إستان الإنجليزية وبنادق موسكو الفرنسية، أما بالنسبة لثمن هذه الأسلحة فهي تختلف من ناحية لأخرى فالرشاش على سبيل المثال فإنه يشتري من ليبيا بحوالي 15 ألف فرنك قديم وبياع في المناطق الحدودية بين 20 و25 ألف فرنك قديم وقد يتضاعف ثمنه في المناطق الشمالية⁵.

ودون الاستطراد في هذا الموضوع، يمكن القول بأن هذه المرحلة الحاسمة شكلت فرصة لا تعوض لجمع كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من طرف الوطنيين المناضلين في صفوف التيار الاستقلالي إلا أن الأمر كان على العكس من ذلك وفي هذا الإطار يرى المؤرخ الجزائري محمد حربي بأن حزب الشعب

¹ Jean Vaujour, de la révolté à la révolution, Albin Michel, Paris , P89 .

² مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص175.

³ حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 155.

⁴ شهادة عمار بلعقون في ندوة تاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، بمقر المتحف الوطني للمجاهد. يوم 17/03/1998 (شريط فيديو رقم 02) بمكتبة التحف الوطني للمجاهد.

⁵ شهادة المناضل: محمد يوسف ل مجلة الباحث، عدد خاص جويلية 1987، ص 19.

الجزائري ضيع الفرصة الوحيدة التي كان يمكنه خلالها من جمع كميات لا بأس بها من السلاح والذخيرة وبأقل التكاليف (خصوصا وأن ظروف الحرب العالمية ومحدودية وسائل التدخل والمراقبة حالت دون توقيف عمليات تهريب السلاح إلى الجزائر¹ وهو ما جعل التنظيم السري (المنظمة الخاصة L'OS يضع هذه المسألة في جدول أعماله، وبذلك طرحت مشكلة التسليح على المكتب السياسي لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية MTLD منذ شهر مارس 1947².

وانطلاقا من المعطيات التاريخية المتوفرة حول المسار السياسي للحزب (حزب الشعب الجزائري) والظروف التي مر بها خلال هذه الفترة، يمكن تلخيص على سبيل الاجتهاد أهم الأسباب والعوائق التي جعلته يضيع فرصة جمع السلاح والذخيرة التي ارتبطت بنجاح مشروع العمل العسكري عند التيار الاستقلالي.

- كان حزب الشعب الجزائري خلال مرحلة الحرب (1939-1945) مُحلا من طرف السلطات الفرنسية التي لجأت إلى إلقاء القبض على إداراته ومناضليه وألقت بهم في السجون ومنعتهم من أي نشاط سياسي.
- لم يكن الخيار العسكري (المسلح) حلا رسميا بالنسبة لإدارات الحزب ومناضليه إذ كانت طموحاتهم في التغيير بوسائل سياسية إلى غاية مجازر الثامن ماي 1945.
- عدم وجود جهاز عسكري خاص بهذه المهمة (التسليح)، كما هو الحال بعد تأسيس المنظمة الخاصة سنة 1947.
- إن فكرة العمل المسلح بالنسبة للحزب لم تكن قد بلغت مرحلة النضج وعلى هذا الأساس لم يكن هناك دافع إلى إدراج مسألة التسليح في برنامج الحزب.
- ومهما يكون من أمر فإن الوضعية التي كان عليها الشعب الجزائري لم تمنع بعض الوطنيين النشطاء في صفوفه ومن تلقاء أنفسهم إلى القيام بجهود معتبرة من أجل تلقي التدريب والحصول على السلاح والذخيرة، وقد تمت هذه الخطوات حسب المصادر التاريخية خارج إطار الحزب ودون علم قيادته³.
- ولعل هذا الدور الريادي يعود إلى مجموعة من المناضلين في حزب الشعب الجزائري المحل الذين تمكنوا في ربيع 1939⁴ من تشكيل النواة الأولى للجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا Comité d'action

¹ محمد حربي، المصدر السابق، ص70.

² محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطور والواقع، الجزائر (1954-1962) ترجمة، كميل فيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص49.

³ سوف نتطرق إلى مسألة موقف قيادة الحزب من هذه الخطوات بالتفصيل فيما بعد.

⁴ إن المصادر التاريخية المتوفرة لا تشير إلى تاريخ دقيق بشأن تأسيس لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا CARN .

révolutionnaire nord africain التي اعتبرت عند الكثير من المهتمين بهذه المرحلة اللبنة الأولى في طريق العمل المسلح وتكونت هذه اللجنة حسب بعض المصادر من عمر حمزة وعمارة رشيد وعبد الرحمن ينس وأحمد فليته ومقيدش لحضر، وعلي زاوي¹ أما محمد طالب فقد كان منشطا للفوج² .

ويبدو أن هذه اللجنة بدأت نشاطها عقب اللقاء الذي جمع بين راجف بلقاسم ومحمد ريوح مع السلطات الألمانية³ بهدف إرسال مجموعة من الشباب الجزائريين إلى ألمانيا لتلقي التدريب العسكري وإمكانية الحصول على السلاح مع التذكير بأن هذه الخطوات كانت فردية دون أن تكون قيادة حزب الشعب على دراية بذلك.

قام مؤسسو اللجنة بسلسلة من الاجتماعات في سانت أوجين وغابة بينام لوضع الأهداف التي أسست لأجلها وهو تكوين أول نواة عسكرية مدربة للقيام بعمل في كامل منطقة المغرب العربي⁴ إلا أنهم اجتمعوا على قناعة تامة بأن ذلك لا يتحقق إلا بعد الحصول على السلاح اللازم⁵ .

وقد قرر أعضاء اللجنة في آخر اجتماع لهم بتاريخ 15 ماي 1939 قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية إرسال وفد مكون من: أحمد فليته، ومحمد طالب، ولحضر مقيدش وعمر حمزة لطلب المساعدة المادية وخصوصا الأسلحة والذخيرة⁶ وتجدد الإشارة إلى أن هذا الوفد مكث بألمانيا ما يقارب الشهر (من 20 جوان إلى غاية 15 جويلية 1939)⁷، حيث تمكن خلالها من أخذ فكرة تقنيات حرب العصابات وعمليات التخريب، وصنع المتفجرات والتدريب على استعمال الأسلحة الفردية، كما تلقى وعدا من السلطات الألمانية بمساعدة عسكرية عند بداية الكفاح المسلح في الجزائر⁸ وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن عملية التحضير لخطوة نحو انطلاق العمل المسلح كانت الهدف الأساسي بالنسبة لهاته المجموعة من خلال المساعدات الألمانية⁹

¹ Mahfoud Kaddache. Histoire du nationalisme Algérien (1919-1951) .T2. 2^{ème} ed, ed ENAL Alger, P597.

² Benyoucef Ben khedda, Opcit P73.

³ حول تفاصيل هذا اللقاء أنظر: 72-75.

⁴ يجب أن ندرك بأن هؤلاء العناصر المؤسسة لهذه اللجنة كان هدفهم لفت انتباه بلدان المنطقة إلى أن الحرب يمكن أن تكون فرصة لتحرير بلدان شمال إفريقيا كما تدل تسمية هذه اللجنة على وعي هذه المجموعة بتكامل حركات التحرير في البلدان الثلاث

⁵ Mahamoud Abdoun, Témoignage d'un militant du mouvement nationaliste ed DAHLEB, Alger 1990, P49, 50.

⁶ Ibid, P46 .

⁷ Mahfoud Kaddche, Opcit P85.

⁸ Benyoucef Benkhadda, Opcit P85.

وأنظر كذلك: عبد الرحمن رزاق، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح في مجلة الباحث ، عدد02، المطبعة المركزية للجيش. الجزائر ، نوفمبر 1984، ص24.

⁹ إن الرصيد النضالي لهؤلاء الشباب وإيمانهم العميق بضرورة العمل المسلح وتشبعهم بأفكار المدرسة الابتدائية للحركة الوطنية الجزائرية (الكشافة الإسلامية) كاف بأنه ليست لهم أي علاقة بالبرنامج السياسي للحركة النازية وأفكارها عكس ما تذهب إليه بعض الكتابات التاريخية.

ومهما يكن من أمر فإن تلك النشاطات التي قامت بها اللجنة لتحقيق هدفها عديدة ومتنوعة¹ إلا أنه يجب التركيز فقط على النشاطات التي ترتبط بصلب هذه الدراسة وعلى رأسها مهمة جمع السلاح وتخزينه، حيث نشطت منذ البداية بهدف الحصول على سلاح والذخيرة وركزت على هذه المسألة في معظم اجتماعاتها باعتباره أهم وسيلة لتحقيق مشروع الخيار العسكري، وكانت هذه الأسلحة متوفرة في عدة أماكن من التراب الوطني، ووجدت بعض هذه الشحنات دون حراسة مشددة، وقد تركز البحث بشكل خاص على أسلحة معينة كالرشاشات والمسدسات من نوع 7.65 ملم و12 ملم بالإضافة إلى القنابل اليدوية الدفاعية².

قام أعضاء اللجنة بتجريب السلاح الذي تمكنوا من جمعه وبعد التأكد من صلاحيته قرروا الحصول على المزيد منه معتمدين في ذلك على الوطنيين من المجندين في صفوف الجيش الفرنسي، وقد استعملت عدة طرق لنقل الأسلحة بعيدا عن أنظار السلطات الاستعمارية³.

بناء على ما سبق ذكره يمكن القول بأن لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا هي أول تنظيم شرع في تهيئة أرضية العمل المسلح، منذ دخول الجزائر في مرحلة النضال الشرعي في إطار ما تسمح به القوانين الفرنسية، إلا أن مصالي الحاج رفض التعاون مع ألمانيا النازية إلى درجة أنه قام بإبعاد عناصر لجنة العمل الثوري عن الحزب بحجة أن الشعب غير مستعد بعد للقيام بالثورة، وأن العمل المسلح لم يصل إلى مرحلة النضج، كما رفض مصالي التعاون مع الألمان لأنهم ليسوا محل ثقة في وقت يتحدث فيه هتلر باحتقار عن العرب في كتابه كفاحي⁴ وفي نفس السياق يذكر المناضل محمود عبدون بأن مصالي لم يكتف بهذه الإجراءات بل طلب من كل عناصر اللجنة أن تقدم استقالتها من الحزب فوراً⁵.

لقد واجهت عناصر لجنة العمل الثوري في حقيقة الأمر عدة صعوبات في تحقيق أهدافها وعلى رأسها عدم وجود جهاز سري محكم ومنظم يمكن من خلاله تعبئة الجماهير وهيكلتها للقيام بعمل مسلح بالإضافة إلى نقص العامل المادي (السلاح)، الأمر الذي لم يكن يشجع على العمل المسلح، خصوصا

¹ من أهم النشاطات: نذكر القيام بحملة دعائية مضادة لعملية التجنيد في الجيش الفرنسي وتخريض الجنود الجزائريين على التمرد داخل الثكنات الفرنسية... إلخ. أنظر: عبد الرحمن رزاق، المرجع السابق، ص 29.

² Mahfoud Kaddache, Opcit P623.

³ أحسن بومالي، المنظمة العسكرية تبني الكفاح المسلح في مجلة الذاكرة، عدد 02، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ربيع 1995، ص 179.

⁴ Benyoucef Ben nKhadda, OP.cit, P84-85. وانظر أيضا عبد الرحمن رزاق، المرجع السابق، ص 24.

⁵ Mahmoud Abdoun. Opcit, P46.

كما أصدر المكتب السياسي للحزب قراره بفرض استقالة أغلب أعضاء اللجنة عن الحزب ومنهم: محمد طالب، ورشيد عمارة وموسى بولكروه، ومسعود بوقادوم المدعو الخواس، وهي محمد المدعو داكي، والدكتور واكلي، والأستاذ ساحلي، أنظر M.Kaddache Opcit, P25. كما تجدر الإشارة إلى أن مصالي اقترح على محمود عبدون منصب الأمين العام للحزب إلا أنه رفض ذلك والتحق بإخوانه بعد تضامنه معهم أنظر: Mahmoud Abdoun. Opcit, P46

خلال تلك المرحلة، كما أن قادة الحزب لم يكونوا متفقيين حول مشروع الخيار العسكري، وقد بقي هذا الاختلاف قائما حتى موعد اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954¹.

في خضم هذه الظروف قرر أغلب أعضاء اللجنة الانسحاب منها دون أن يؤثر على تفككها، وقد تكونت لهم بعد تجربتهم الميدانية القصيرة قناعة ثابتة بضرورة تشكيل فصيل يكون أكثر قوة وتنظيما يعمل على احتواء وتعبئة العناصر المناضلة، وعلى هذا الأساس قامت عناصر اللجنة بالسعي إلى تشكيل منظمة تتولى مهمة التحضير للعمل المسلح، بعد فشل مساعي عناصرها في الحصول على دعم خارجي.

ومع مطلع سنة 1943 اجتمع أعضاء اللجنة السابقة بمدرسة الراشد² واتفقوا على تأسيس منظمة جديدة عرفت في الكتابات التاريخية بتنظيم مدرسة الرشاد وقد ترأسها في بداية مسيرتها كل من محمد طالب وحسن عسلة، ثم توسعت تركيبتها بعد عملية الاتصالات والتعبئة حيث شملت باقي المناطق عندما التحق بها كل من: حمو بوتليس بوهران، وجمال دردور بقسنطينة والشاذلي المكّي بتبسة والحاج الحسين من المدية³.

وحول ظروف وقائع تأسيس هذا التنظيم يذكر المناضل سيدي علي عبد الحميد الذي يعتبر من أبرز أعضائها أنه بعد نزول الحلفاء بالعاصمة سنة 1942 وعودة النشاط السياسي، اجتمع بمدرسة الراشد بعض المناضلين النشطاء في اللجنة السابقة، وأعلنوا عن ميلاد تنظيم عسكري جديد وهم: محمد طالب وعلي حاليث وعسلة حسين وعبد المالك تمام، ومحمود عبدون وسيد علي عبد الحميد (مسير المدرسة) والشيخ أحمد بن الشيخ (معلم المدرسة)⁴، بعد أن اقتصروا بأن النشاط الواسع يتطلب إيجاد منظمة قوية وقادرة على استغلال وتعبئة كل الطاقات البشرية والشبانية منها على الخصوص ومنح حيوية لضمان مسيرتها ونشاطها⁵.

¹ عبد الرحمن رزاقى المرجع السابق، ص24. وفي نفس الإطار يذكر المناضل محمود عبدون انه مباشرة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية انقطعت الاتصالات بين أعضاء اللجنة والسلطات الألمانية، وما زاد في تأزم وضعية اللجنة تلك الاعتقالات الواسعة التي مست العديد من مناضلي حزب الشعب الحل مما سبب لها فشلا كبيرا حيث تحولت معظم نشاطاتها إلى نشاطات اجتماعية بهدف إنقاذ عائلات المعتقلين. أنظر: M.Abdoun, Opcit, P50.

² نجدها في بعض المصادر باسم مدرسة الرشاد وهي تقع في 10 شارع المدية بالعاصمة.
³

M Kaddache, Opcit, P633.

⁴ شهادة المناضل سيدي علي عبد الحميد للجريدة الشعب اليومية 10 نوفمبر 1986 وأنظر كذلك شهادة المناضل سيدي علي عبد الحميد في محمد عباس، رواد الوطنية "حديث الاثنين" الكتاب الثاني، مطبعة حلي الجزائر 1992، ص 99. وانظر كذلك. Benyoucef Benkhadda, Opcit: P83.

⁵ هناك تضارب واختلاف في شهادات بعض المناضلين الذين عاشوا هذه المرحلة بشأن تبني أو عدم تبني الحزب لهذه المنظمة إلا أنه استنادا إلى شهادتي كل من محمود عبدون وبن يوسف بن حدة يتبين بان الحزب قرر تأسيس منظمة تواصل العمل النضالي الثوري بعدما اقتنع بنشاط وجهد اللجنة السابقة.carna. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع: أنظر ————— . Benyoucef Benkhadda, Opcit . P . 84,85 . وأيضا

. M.Abdoun, Opcit, P 59-60.

وفي نفس السياق يذكر المناضل محمد قنانش أن الشاذلي المكّي ذهب إلى مصالي رفقة محمد طالب الذي كان على رأس هذه اللجنة ويضيف أيضا أن سبب إرجاعهم إلى الحزب كان بهدف جمع القوى الوطنية أنظر محمد قنانش، المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945 منشورات دحلب، الجزائر، 1991، ص61.

لقد حاول هذا التنظيم الجديد من خلال هيكلته تجنيد الفئات الشعبية حوله وتمكن بعد فترة قصيرة من تكوين مجموعات شبانية في المدارس والجمعيات والنوادي وغيرها وتمثلت مهمتها بشكل خاص في تكوين الخلايا السرية هنا وهناك ومن أبرز هذه المجموعات الشبانية التي لعبت دورا رياديا في عملية جمع السلاح والذخيرة نجد المجموعة الشبانية النشطة في حي بلكور وهي في شكل تنظيم عرف بلجنة شباب بلكور "le comité de la jeunesse de Belcourt".¹

عرف التنظيم العسكري الجديد بلجنة شباب بلكور وشرعت في نشاطها مع سنة 1942، تحت إشراف المناضل الشاب محمد بلوزداد الذي يعتبر محركها الرئيسي رفقة أحمد مهساس ومحمد يوسف وقد تمكن هؤلاء الشباب بفضل عملية واسعة أطلق عليها اسم "عملية استرجاع Récupération opération" من الاستيلاء على أسلحة خفيفة وقنابل ورشاشات بالمعسكرات الأمريكية وأصبح توزيع المناشير وكتابة الشعارات على الجدران يتم تحت حماية المجموعات المسلحة.²

اعتبرت عملية جمع السلاح على رأس أولويات اللجنة حيث يذكر المناضل محمد يوسف باعتباره أبرز العناصر النشطة التي كُلفت بالإشراف على هذه المهمة بأن قيادة اللجنة قررت في ربيع 1944 الاستيلاء على بعض الأسلحة الخفيفة وقد كلفته رفقة المناضل أحمد مهساس من أجل تحديد مكان تواجد الأسلحة في المعسكرات الأنجلو أمريكية، واشتملت شحنة الأسلحة التي غنموها على مسدسات من عيار 9 ملم و12 ملم مجهزة بأمشاطها وبعض القنابل الدفاعية اليدوية ومجموعة من الرشاشات، وقد جرت أنواع هذه الأسلحة في غابة الأقواس بالعاصمة، وتمت المهمة دون حادث يذكر الأمر الذي شجع قيادة اللجنة على العزم للاستيلاء على شحنة كبيرة من الأسلحة والذخيرة ولتحقيق تلك المهمة كان من الضروري الحصول على الشاحنة الأمريكية من نوع GMC التي قادها الجندي المناضل محمد خميسة ورافقته في مهمته وحدة الصدام التابعة للتنظيم العسكري الجديد "CJB" وقد انتهت العملية المعروفة بعملية "الاسترداد" بنجاح كبير في نفس اليوم، ويضيف المناضل محمد يوسف في نفس السياق أن جزءا من هذا السلاح، استخدمته فصائل الصدام التابعة لحزب الشعب الجزائري المحل فيما بعد. أما الجزء الأكبر فقد

¹ يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1995، ص33.

² أني راي غولدزبرغر، جذور حرب الجزائر 1940-1945 من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة وردة لبنان، مراجعة حاج مسعود، دار القصة للنشر الجزائر 2005، ص212. وحول هذا الموضوع يذكر المناضل سيدي علي عبد الحميد في شهادته لمحمد عباس بأن نشاطات هذه اللجنة شملت ما يلي:
1- الدعوة المضادة لعملية التجنيد في الجيش الفرنسي 2- الدعوة إلى مقاطعة الاكتاب في إطار عملية "مليار الحرية" المعلنه من طرف الجنرال دوغول 3- شراء الأسلحة وتخزينها والتدريب عليها 4- المساهمة في توزيع بيان الشعب الجزائري سنة 1943 الذي تقدم به فرحات عباس إلى الحلفاء سنة 1943، أنظر محمد عباس المرجع السابق، ص99. وأيضاً Mohamed Abdoun opcit P60 كما سميت المجموعات المسلحة في بعض الكتابات المعاصرة لهذه المرحلة بوحدات الصدام أو فصائل الصدام "group de choc".

خصص بعد أن تم نقله من محباً لآخر للنشاطات الشبه عسكرية التي قامت بها المنظمة الخاصة، أما بالنسبة لعمليات توزيع المناشير وكتابة الشعارات على الجدران فقد قام بها مناضلو اللجنة بالتناوب وبحمية جماعات مسلحة¹.

رغم السرية التامة التي ميزت نشاطات اللجنة المختلفة وقصر المدة منذ تأسيسها إلا أنها تمكنت من تحقيق شعبية وساعة النطاق لنفسها بين أوساط الشعب الجزائري كما لعبت دوراً مهماً في تحديد الجماهير لمشروع الخيار العسكري واستعمال القوة ضد السلطات الاستعمارية لتحقيق المطالب الوطنية².
وبالنظر إلى التجربة التي مرت بها اللجنة خلال مرحلة الحرب العالمية ومأساة الـ 8 ماي 1945 يمكن القول بأنها فشلت في تجسيد الهدف الذي أنشأت لأجله وهو تفجير الثورة ضد الاستعمار خلال الحرب العالمية الثانية إلا أنها من جهة أخرى نجحت في بعث وترسيخ فكرة العمل المسلح بعمق ضمن توجهات حزب الشعب الجزائري حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية MTLD - PPA وقد تجسد ذلك ميدانياً من خلال تشكيل فصيل أو ذراع مسلح عرف بالمنظمة الخاصة "L'Organisation secrété".

كما يجب على الدارس لهذا الموضوع أن لا يغفل تلك المجهودات الفردية لبعض قادة الثورة الأوائل قبل بدايتها بكثير بغرض الحصول على الأسلحة والذخيرة وهنا تشير إلى العملية التي أقدم عليها محمد العربي بن مهيدي الذي قام بسرقة مسدسين من ثكنة ورقلة التي كان عاملاً في إحدى مصالحها³ كما قام سويداني بوجمة عقب استدعائه للتجنيد الإجباري سنة 1944 بمحاولة تهريب الأسلحة من الثكنة قرب مدينة سطيف بعد قيامه بجمع كميات من الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، حيث استفاد من العلاقة التي ربطها مع أحد الجنود واتفق معه على تهريب بعض قطع الأسلحة المتمثلة في (02 ما 49، ومسدسين و120 خرطوشة) وذلك على دفعتين إلا أنه انكشف أمره في المحاولة الثالثة⁴ ومما لا شك فيه أن هذه الجهود كانت استجابات لمتطلبات وظروف المرحلة. واستجابة أيضاً لنصائح وتوجيهات بعض المناضلين والقادة في التيار الاستقلالي على غرار محمد بلوزداد ومصطفى بن بولعيد اللذين كانا ينصحان دائماً بضرورة

¹ M'hamed yousfi l'Algérie en marche tome 1, L'os (l'organisation secrété, Enal, Alger, 1984, P37.

وأُنظر أيضاً: محمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية "المنطقة الخاصة" ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002، ص38-39. وأنظر أيضاً: أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومسعود محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص222.

² عبد الرحمن رزاق، المرجع السابق، ص30.

³ محمد عباس، ثوار عظماء، حديث الاثنين، مطبعة دحلب الجزائر، 1991، ص40.

⁴ نظيرة شتوان، سويداني بوجمة الوطني الثائر، في جويلية المؤرخ، عدد (02) يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر 2002، ص324، 323.

الحصول على سلاح فردي، وعلى هذا الأساس، فإن عملية جمعه وتخزينه بالنسبة للمناضلين كانت في حقيقة الأمر قبل بروز المنظمة الخاصة "LOS" واهتمامها بهذه المسألة إلا أن وتيرة العمل في هذا المجال كانت بقوة وبطريقة أكثر تنظيماً وشمولية بعد الإعلان عن ميلاد المنظمة الخاصة سنة 1947¹.

الفصل الأول

التحضير المبكر للعمل المسلح قبل اندلاع الثورة التحريرية 1947-1954.

- 1) المنظمة الخاصة ومسألة التسليح (1947-1950).
- 2) التحضيرات المادية والبشرية (العدة والعتاد) لتفجير الثورة (1950-1954).
 - أ- على المستوى الداخلي.
 - ب- على المستوى الخارجي.
- 3) الإمكانيات المادية والبشرية عند الانطلاقة.

¹ شهادة المجاهد محمد عصامي في حوار أجراه معه الزبير بوشلاغم في مجلة أول نوفمبر، عدد 146، سنة 1994، ص38، وانظر أيضا محمد عباس المرجع السابق، ص 26، وفي نفس السياق يؤكد كل من المجاهدين الحاج لخضر عبيدي وعمار بلعقون من الولاية الأولى التاريخية في شهادتهما على أن مصطفى بن بولعيد لعب دورا بارزا في حث الناس وبث روح المنافسة بينهم للحصول على السلاح الفردي وعدم تبذير البارود في الأعراس وبذلك كان لزاما على كل عائلة في العرش أن تملك قطعة سلاح أنظر: شهادة الحاج لخضر لعبيدي في الملتقى الوطني حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، باتنة يومي 20-22 مارس 1996 - شريط فيديو رقم (04) وشهادة عمار بلعقون في الندوة التاريخية التي عقدت بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/03/1998 - شريط فيديو (02).

1- المنظمة الخاصة ومسألة التسليح (1947-1950):

يعتبر إنشاء المنظمة الخاصة سنة 1947 في حقيقة الأمر منعرجا حاسما في مسار التيار الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بوجه عام، فهي تجسيد لذلك التطور النوعي من الناحية النظرية وتبلور جدية المنهج الثوري من الناحية العملية¹ وثمره لجهود الرعييل الأول من الوطنيين خلال الحرب العالمية الثانية الذين يعود لهم الفضل في وضع أولى لبنات العمل المسلح من خلال تشكيل تنظيمات ثورية توجت في الأخير بإنشاء المنظمة الخاصة التي قال بشأنها زعيم الحزب مصالي الحاج "إني موافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا ويكونهم سياسيا، وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد..."².

لقد طرحت مسألة التسليح على المكتب السياسي لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية MTLD منذ شهر مارس 1947 وتم الاتفاق بين مناضلي وإطارات الحركة على أن حلها يجب البحث عنه عند الأحزاب المعادية للاستعمار والبلدان العربية والحكومات المهتمة بمعركة التحرير في الجزائر وعلى هذا الأساس أعطيت الأوامر إلى جميع النواب وعلى رأسهم الأمين دباغين المكلف بالشؤون الخارجية للحركة، كي يبحثوا عن مصادر للتزود بالأسلحة غير أن ذلك لم يكلل بنتائج تذكر حيث أن السلاح كان متوفرا، لكن الأزمة المالية التي كانت تتخبط فيها المنظمة الخاصة حالت دون تحقيق ذلك³.

ويشير المناضل آيت أحمد في تقرير المنظمة الخاصة خلال اجتماع زدين في ديسمبر 1948 بأن المنظمة حددت أهدافها في مجال التسليح بشكل واضح⁴ وهو العمل على توفير الحد الأدنى من السلاح لضمان استمرارية العمل المسلح عشية انطلاقه والمقصود به من الناحية العملية إنشاء مخازن للأسلحة الخفيفة والذخيرة يشير أخرى في كامل المناطق⁵. وفي نفس الإطار ينفرد المجاهد قاضي بشير بشهادة أخرى يشير فيها بأن المجتمعون في مؤتمر زدين قرروا تأسيس قواعد خلفية احتياطية لعملية الحصار الاستعماري في حالة انطلاق الثورة⁶.

¹ أحمد مهساس، المصدر السابق، ص300.

² إبراهيم لوني، المنظمة الخاصة "LOS" أو المخ الثورة الفاتح نوفمبر 1954 في مجلة المصادر عدد (06)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، مارس 2002، ص55.

³ محمد حربي، المصدر السابق، ص49.

⁴ من أهم ما جاء في هذا التقرير ذلك النص القائل "نريد ثلاثة أشياء: الأسلحة ثم الأسلحة، ودائما الأسلحة"

⁵ ..5. Mohamed Harbi, les archives de la révolution algérienne ed:jeune Afrique Paris, 1980, P33.

⁶ شهادة المجاهد قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح. ولاية الوادي 19-20 مارس 1999. شريط سمعي بصري. خاص.

وقد تمكنت المنظمة الخاصة بعد تأسيسها من الحصول على دفعة أولى من السلاح قدرت بـ300 قطعة من ليبيا، أما الدفعة الثانية فقد تم جمعها وشرائها من منطقتي الجزائر والقبائل ويعود ذلك إلى نشاط أعضاء ومناضلي المنظمة وفي هذا الإطار ينوه المناضل حسين آيت أحمد في مذكراته بالمبادرة التي قام بها المناضل وعلي بناي في شهر ديسمبر 1947 بغرض جمع المال لشراء الأسلحة للمنظمة الخاصة، دون استشارة الحزب وفي سرية تامة اتصل ببعض الأشخاص الأغنياء والتجار في منطقة القبائل والجزائر وتمكن من جمع حوالي مليون ونصف مليون فرنك، وبمساعدة "كابا" مناضل من حي بلكور الذي احترف تجارة السوق السوداء استطاع بناي وأعلي الحصول على مجموعة معتبرة من الأسلحة تمثلت في حوالي 20 رشاشا من نوع "شتاين وموزر" واثنين من نوع "تومسون" في حالة سيئة و30 مسدسا جديدا من عيار 7.65 (09) متساوية الصنع والبقية من نوع "الكويت" كما تحصل على خمسة بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية وتم نقل هذه الشحنة إلى منطقة داس على الواجهة البحرية للقبائل، لكي تضم هناك إلى مجموعة من الأسلحة ثم شرائها بنفس المكان¹ وبالضبط من أماكن معروفة بتجارة السلاح كسوق بني صدقة بأربعاء بني واسيف وتيمزيرت ضواحي سيدي علي بوناب وإيعيكورن بذراع الميزان² ثم تم توزيع هذه الأسلحة على عدة مخابئ بالقبائل الكبرى منها دار المناضل مهنا السعيد بقرية تيزي تركة³ ويضيف المناضل آيت أحمد في نفس السياق أن محترفي صناعة الأسلحة بقرية دارنا في جرجرة أشرفوا بأنفسهم على تصليحها وصيانتها رغم الممنوعات والرقابة المشددة من طرف المصالح الفرنسية⁴.

وباستثناء هذه الخطوات لا تشير المصادر التاريخية المتوفرة لدينا إلى عمليات بهذا الحجم أما بالنسبة للعمليات من الوزن الخفيف فقد اقتصر على شراء قطع محدودة من السلاح من الأسواق الداخلية وفي هذا الإطار يذكر المناضل عمر أو عمران في روايته حول إحدى هذه العمليات أنه تم شراء أربع رشاشات و600 عبوة من بلكور سنة 1948 نقلها المناضل عثمان بلوزداد إلى الاخضرية ثم قام المتحدث بنقلها على ظهره مشيا على الأقدام لمسافة 75 كلم من الاخضرية إلى المكان المحدد بمنطقة القبائل⁵.

كما تمكن كل حسين آيت أحمد ومحمد يوسف من الحصول على جهاز إرسال واستقبال " émetteur récepteur" من مقر قيادة إيز نهور بفندق سان جورج الجزائر حاليا وفي نفس الوقت قام مناضلون

¹ حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص155، و تجدر الإشارة إلى أن هذه الأسلحة التي تم جمعها خلال هذه المرحلة سوف تستخدم عند الانطلاقة في 1 نوفمبر 1954. أنظر محمد حري. المصدر السابق، ص49.

² .. Hocin Ait Ahmed, Opcit, P140

³ أحمد محيوت، وصف اندلاع الثورة في الوسط ومنطقة القبائل في المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويه المجاهدون، ص 324.

⁴ حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص155.

⁵ شهادة المناضل عمر أو عمران مجلة الباحث، عدد خاص سنة 1987، ص13.

أروق بغنم كميات معتبرة من الاجهزة الإلكترونية من معامل الطيران المدني بالدار البيضاء (هوارى بومدين حالياً) ونشير إلى أن ذلك الهدوء السوري الذي طمأن الإدارة الاستعمارية في الفترة الواقعة بين 1947-1949 كتن من أهم العوامل المساعدة التي استفادت من خلالها المنظمة الخاصة لتحقيق أهدافها العسرية (التموين والتسليح)¹.

أما بالنسبة للحزب الجزائري (القطاع الوهراني) فقد اعتبر أفقر منطقة من حيث السلاح بالنسبة للتنظيم السياسي والعسكري للمنظمة الأمر الذي جاب الكثير من المتاعب² لقائدها محمد بلوزداد الذي حاول تجاوزها يرفع التحدي واعتبره واجبا معنويا تجاه المنطقة التاريخية التي اختضنت أو مقاومة منظمة في تاريخ الجزائر بزعامة الأمير عبد القادر³ وفي هذا الظروف حاول المسؤول الأول للمنظمة على جناح السرعة إسنادا إلى شهادة المناضل محمد يوسفى تسليح المنطقة حيث أرسل هذا الأخير إلى جنوب المغرب الأخضر أين التقى بشخص شارك في ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي الذي دله على مخابئ تحتوي على كميات لا بأس بها من الأسلحة والذخيرة فقام بنقلها من المثلث الفسيح (بشار-تندرار-وجدة) إلى الغرب الجزائري عبر مغنية محاولا تأمين وصوله رغم نقاط مراقبة الجيوش الفرنسية⁴.

غير أن المناضل أحمد بن بلة يذهب عكس ذلك في مذكراته، حيث بأن لم ترسل أية قطعة سلاح إلى عمال وهران لأن أصدقاء المغاربة وعدونا بأن يزودونا به (أي السلاح) وتم الاتفاق على الالتقاء في مكان ما من الريف المغربي والوقت والمكان المحددين حضر رجالنا ببغالهم وانتظروا أياما طويلة ولكن أحدا لم يحضر وعادت قافلتنا بخفي حين عشية غرة نوفمبر⁵.

لا تتوفر المصادر التاريخية التي توصلنا إليها في بحثنا على أية إشارة إلى عملية أخرى في القطاع

الوهراني كالتى تم ذكرها سابقا فهل يعني ذلك أنها الوحيدة من نوعها؟ لا يمكننا الجزم بذلك لعدة أسباب:

- 1- سكوت المصادر لا يستلزم نفي الواقع في كل الحالات.
- 2- لم يتم رصد وجمع المادة التاريخية (المكتوب منها والشفوي) التي تتعلق بها لموضوع بشكل كلي ونهائي.

¹ محمد يوسفى، المصدر السابق، ص96

² من الأسباب التي حالت دون توفر السلاح بهذا القطاع نذكر أ/التواجد المكثف للقوات الاستعمارية ب/انعدام خارجي للتزود بالسلاح بالقرب من حدودها ج/ضعف نشاط تجار مهربي السلاح وعدم زواج هذا النوع من التجارة في أسواقها ت/ لا مركزية التسيير بالنسبة للمنظمة الخاصة حيث كانت تترك الأسلحة في المنطقة التي تتولى تزويدها الأمر الذي طرح مشكلة تزويد الغرب بالسلاح الذخيرة.

³ M'hamed yousfi Opcit, P87. لقد كان محمد بلوزداد تسليح الغرب الجزائري (الذي يمثل منطقة الأمير عبد القادر) تسليحا مشرفا دينيا ومعنويا

وإعرايا عم إجلاله لهذه الأرض الصلبة والمهيبية التي يقطنها بنو شقران وأولاد إدريس أنظر محمد يوسفى، المصدر السابق ص 96.

⁴ M'hamed Yousfi, Opcit P87. وأيضا: محمد يوسفى. المصدر السابق، ص96.

⁵ مذكرات أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص96.

3- هناك طروحات وأراء مغايرة وردت في بعض المصادر حول الموضوع¹.

إذا تعلق الأمر بالنقطة الثالثة على سبيل المثال يمكن الإشارة إلى ما ذكره مدير الأمن العام الفرنسي Jean Vaujour على أن مشكل السلاح لم يكن يشغل اهتمامات قيادة حزب الشعب الجزائري فقط بل تعداد إلى أنه أصبح الشغل الشاغل لجميع مناضلي هذه الحركة ففي ندرومة سلبت مسدسات الموظفين المجروحين في السوق من قبل المتظاهرين أما قوافل الجنوب هم المحترفون في هذا النوع من المتاجرة بتجارة الأسلحة التي تعتبر على رأس أنواع التجارة التي تدر أرباحا طابت خلال هذه الفترة².

أما بالنسبة للسبب الثالث فإنه يمكن الإشارة إلى ما ذكره المؤرخ الفرنسي كلود بايات " Claud paillati" في كتابه *Deuxième dossier secret de l'Algérie* حول عملية اكتشاف شحنة من الأسلحة ضمن حوالي 100 بندقية من نوع ستاتي في حالة جيدة قامت بها فرقة من الليف الأجنبي التابعة للجيش الفرنسي جنوب سعيدة في القطاع الغربي، وبعد تحريات المصالح الخاصة تبين بأنها جاءت من ليبيا على متن شاحنات تابعة لإحدى شركات النقل الأمر الذي دفع بها إلى الانتقال إلى مخازن تلك الأسلحة بمنطقة فزان بليبيا واكتشفت مخبئين آخرين دمرت الأول ووجدت الثاني فارغا بعد أن نقلت محتوياته إلى مكان آخر إلا أن بايات لم يعطي أي توضيحات حول هوية المسؤولين عن عمليات التهريب هل هم بتجار أسلحة أم مناضلون وطنيون؟³

ومن جهة أخرى يعترف مدير الأمن العام الفرنسي Jean Vaujour قائلاً بأنه إلى غاية 1954 لا نجد شبكة واضحة من شبكات (التهريب والمتاجرة بالسلاح) تؤكد⁴ على عملية تزويد حركة النضال الوطني على نطاق واسع وانطلاقاً من دول أجنبية⁵.

واستناداً إلى بعض المعطيات التاريخية قد تكون عمليات التهريب والمتاجرة بالسلاح ثمرة لتنسيق الجهود بين الطرفين (التجار-والوطنيين). خصوصاً إذا عرفنا أن بعض كبار التجار وأصحاب القوافل في الجنوب الوهراني كانوا متعاطفين مع الحركة الوطنية الجزائرية ولم يتردد في مديد العون والمساعدة لها خاصة فيما يتعلق المسألة السلاح والذخيرة وفي هذا السياق يمكن الإشارة التي دور محمد بيتور الذي يعتبر من أكبر تجار الصحراء الكبرى وصاحب قوافل تذهب إلى ليبيا ومالي حيث قام هذا الأخير ب جلب كمية من السلاح

¹ مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص183.

² Jean Vaujour, Opcit P89 .

³ مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص184. إن الكتابات الفرنسية على عادتاً تفسر الوقائع التاريخية دون إعطاء التفاصيل والتوضيحات التي تؤكد صحة هذا الطرح وذلك لتضليل ومغالطة الطرف الآخر.

⁴ إن المصالح الفرنسي الخاصة المكلفة بمهمة مراقبة عمليات التهريب والمتاجرة بالسلاح لا تملك دلائل تثبت صحة تقاريرها وهذا من خلال ما أورد جون فوجور.

⁵ Jean Vaujour Opcit, P89.

ضمن بندقيتين من نوع ستاتي وشحنة هامة من الذخيرة وذلك بناء على طلب الحزب حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية وقد تم تسليم هذه الكمية إلى عبد الرحمن بن سعيد مسؤول المنظمة الخاصة في القطاع والجنوب الوهراني¹.

كما لجأ نشطاء المنظمة الخاصة في الغرب الجزائري إلى القيام بمحاولات اغتيال الجنود الفرنسيين المسلحين في صفوف الإدارة الاستعمارية بهدف الحصول على السلاح، ومن بين هذه العمليات تلك التي وقعت بالملاعب البلدي في معسكر، حيث تم إلقاء قنبلة على تجمع للقوات الفرنسية بهدف افتكاك الأسلحة من الضحايا وكذا عمليات اغتيال الشرطة وهي الطرق التي كان يتم بها الحصول على السلاح على حد تعبير المجاهد مراد صديقي².

وبالرغم من هذه المعطيات إلا أن ذلك لم يكن في مستوى طموح المنظمة الخاصة فيما يتعلق بمهمة توفير السلاح وفي هذا السياق يذكر المبنى هذا النقيب مراد صديقي الذي تولى في المغرب مسؤولية "إدارة الاتصالات الخاصة (الشبكة السرية) التي كانت مهمتها تهريب السلاح للمقاتلين الجزائريين عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية قائلاً "لم يكن حتى الساعة سنة 1956 قد جرى تنظيم نعين لتأمين السلاح في المنطقة العربية من الجزائر ولعل المنطقة الشرقية أوفر حظاً بسبب مخازن السلاح المخبأ في المنطقة على عهدة مناضلي المنطقة الخاصة (LOS) وكما هو معلوم أن هؤلاء المناضلين توجهوا إلى الجبال في بلاد القبائل والأوراس بعد اكتشاف التنظيم السري الذي كان يحضر لانطلاق العمل المسلح بقيادة حزب الشعب حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية ومن أسباب توفر السلاح في المنطقة الشرقية اتصاها المباشر بخطوط الإمداد القادمة من مصر وليبيا وتونس³.

من خلال هذا العرض يمكن القول بأن المنطقة الخاصة فشلت في توفير الحد الأدنى من الأسلحة في منطقتي القبائل والجزائر وكذا القطاع الوهراني، رغم الجهود التي بذلت من طرف المناضلين، وهو ما دفع بالقيادة إلى تركيز جهودها على الجبهة الجنوبية الشرقية التي شهدت رواجاً كبيراً حول تجارة وتهريب الأسلحة عبر الحدود الجزائرية الليبية بشكل كبير.

وقد حاولت المنظمة الخاصة عقب تأسيسها مباشرة بذل قصارى جهودها للحصول على أكبر كمية من السلاح والذخيرة الأمر الذي دفع بمناضليها وقادتها إلى توجيه أنظارهم نحو الجبهة الجنوبية الشرقية بعد

¹ شهادة عبد الرحمن بن سعيد في الندوة التاريخية حول الشهيد حمو بوتليليس بالمتحف الوطني للمجاهد يوم 30 أبريل 2000.

² مراد صديقي، الثورة الجزائرية، عمليات التسلح السرية، ترجمة أحمد الخطيب، مكتبة الحياة، بيروت (د.س.ن)، ص13.

³ نفسه ص14.

الأخبار التي راحت خلال تلك الفترة عن وجود كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة وسهولة الحصول عليها غير هذه المناطق الصحراوية¹.

وفي هذا الإطار سجلت أول عملية سنة 1947 في منطقة وادي سوف وتعود جذورها حسب بعض الشهادات الحية إلى سنتي 1945، 1946 عندما كان المناضل محمد بلوزداد مقيما بقسنطينة في محل هو ملك المناضل من وادي سوف يدعى السعيد إدريس الذي نبهه إلى وفرة السلاح في منطقة وادي سوف² وبناء على تعليمات قائد المنطقة الخاصة محمد بلوزداد تم تكليف بعض مناضلي حزب الشعب الجزائري، نذكر منهم السعيد إدريس وأحمد ميلودي مسؤول قسمة وادي سوف وإبراهيم عصامي من بسكرة بالبحث عن السلاح وشرائه وانتقل بنفسه مع ميلودي إلى هذه المناطق لتحقيق هذا الغرض³.

وفي سنة 1947 (بعد إنشاء المنظمة الخاصة) كلف قائدها محمد بلوزداد مرة أخرى المناضل أحمد ميلودي بشراء بعد أن سلمه مبلغا من المال بقيمة 300 ألف فرنك قديم عن طريق محمد عصامي الذي تسلمه بدوره من المناضل أحمد محساس في بسكرة وبذلك قام أحمد ميلودي بتكليف المناضل ميمي بشير المدعو محمد بلحاج بالذهاب إلى ليبيا لشراء الأسلحة رفقة بشير بن موسى وعبد القادر العمودي وبلقاسم عدوقة، وبالفعل تمكن هؤلاء المناضلون من شراء كمية من السلاح تمثلت في 33 بندقية فردية نصف آلية من نوع ستاتي إيطالية الصنع⁴ وقد تم نقل هذه الشحنة من الوادي إلى بسكرة على متن حافلة تابعة لشركة دجيون "doglione" ملك لمعمر من أصول إيطالية ولكي تكون العملية مضمونة ومؤمنة لفت مجموعة من هذه البنادق وعددها ثمانية بالحصير وربطت بجبل حتى لا يتم اكتشافها ووضعت بقية الأسلحة في صناديق وسلمت إلى هذه الحافلة على أساس أنها طرود عادية وبهذه الطريقة وصلت هذه الشحنة إلى بسكرة حيث كان في استقبالها عدد من المناضلين كان على رأسهم كل من محمد العربي بن مهدي

¹ تعد منطقة وادي سوف رئيسيا للسلاح والذخيرة وهذا راجع إلى عوامل تم ذكرها سابقا بالإضافة إلى أن المكان في هذه المناطق الحدودية سواء أو تونس نجد تواصلهم تقليديا المر الذي سهل عليهم عملية التهريب والمتاجرة بالسلاح ونشير هناك إلى العلاقة الطيبة التي ربطت المقاوم الليبي الشيخ غومة المحمودي بسكان منطقة وادي سوف والقائل عندما نصحه بعض زملائه بالهروب من وجه العدو روم الطايب وهروبك قدام لعدى خايب الرب بقتل والرصاص سبابب أنظر حفظ الله بويكر. التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه تم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 2005-2006، ص151.

² لقد حاول حزب الشعب الجزائري شراء كميات من الأسلحة الخفيفة وهي مخلفات الجيش الإيطالي في الجنوب التونسي وليبيا وقد تم مصادرة بعض هذه الأسلحة كما يشير إليه التقرير الفرنسي المؤرخ في شهر أكتوبر 1947 الذي جاء فيه بتاريخ 2 أكتوبر صورت في الرقية التابعة للواد توقرت خمس بنادق إيطالية من نوع ستاتي و10000 طلقة الأمر الذي يدل على نشاط وديناميكية حركة تهريب الأسلحة إلى القوى الوطنية التي كانت تتم عبر منطقة الجنوب الشرقي للجزائر أنظر مراد صديقي، المصدر السابق، ص28

militaire de Touggourt n°314 G.G.A territoires du Sud, territoires.E.M.I.S Bulletin mensuel de renseignement Octobre 1947, P3.

³ .. Benyoucef Ben Khadda, OpCit, P121. وأنظر أيضا شهادة: محمد عصامي، المجلة أول نوفمبر، المصدر السابق، ص38-39.

⁴ نفسه، ص 39 وأنظر أيضا الأمين مناني "دور سوف التاريخي في ثورة التحرير مجلة المنار العربي-عدد04، الوادي ديسمبر2004، ص16.

والهاشمي الطرودي ومسؤول شركة دجليون "Doglione" كمال زراري المدعو كما حميري وقام هؤلاء بنقلها إلى مخزن المناضل أحمد زقنوني وخبأت هناك بصفة مؤقتة ليتم نقلها بواسطة المناضل عبد الحفيظ بلبكري إلى قسنطينة¹ حيث استلمها مسؤول المنظمة الخاصة بقسنطينة المناضل عبد الرحمن قيراس بمعية المناضلين مناشى محمد وحباشي عبد السلام الذي خبئوها في محل المناضل العربي بن كينيدة بمقعد الحوت² وفي نفس السياق يذكر المناضل بن يوسف بن خدة بأن هذه الشحنة تم توزيعها فيما بعد على هياكل المنظمة الخاصة في كل من سكيكدة وعنابة وكوندي سمنديو (زيرود يوسف حاليا) وسطيف وقسنطينة... لاستعمالها في عمليات التدريب³.

بعد النتائج الإيجابية التي حققتها المنظمة الخاصة خلال العملية الأولى قررت قيادتها سنة 1948 السعي للحصول على شحنة ثانية من السلاح والذخيرة من نفس المصدر وبنفس الطريقة الأولى وحول تفاصيل هذه العملية⁴ يشير المناضل حسين آيت احمد في روايته⁵ إلى أن محمد بوضيف أطلع قيادة أركان المنظمة على أخبار بخصوص رواج تجارة الأسلحة عبر الحدود الليبية الجزائرية جائته من محمد العربي بن مهيدي مسؤول المنظمة على الجنوب القسنطيني الأمر الذي دفع بع رفقة محمد بوضيف إلى الانتقال نحو بسكرة للالتقاء بن مهيدي وتم هناك دراسة تفاصيل العملية، وشكلت قافلة لجلب السلاح من ليبيا واتفقوا على أحد مبلغ مالي من ميزانية المنظمة لشراء الجمال التي ستنتقل عليها الأسلحة والذخيرة ليعاد بيعها بعد نهاية العملية، وانتهت هذه العملية بنجاح بعد الحصول على كمية لا بأس بها من الأسلحة تمثلت في 100 بندقية و كمية كبيرة من الذخيرة⁶

وقد بلغت تكاليف هذه العملية نصف مليون فرنك فرنسي قديم⁷ وهو يمثل كل ميزانية المنظمة⁸ ويضيف آيت احمد بأن نقص الأموال من جهة أخرى كان سببا في عدم الحصول على كميات أكبر من الأسلحة من غدامس إلى وادي سوف ثم بسكرة إلى الأوراس⁹ وفي هذا السياق تتفق الكثير من الروايات

¹ محمد عصامي، المصدر السابق، ص39، وأنظر أيضا El Hachmi trodi, Larbi Ben

M'hidi .ed ENAL. Alger, 1991, P85-87

² نفسه .ص 179.

³ Benyoucef Ben Khedda, Opcit 122

⁴ هناك اختلاف بين الروايات بشأن هذه العملية فمثلا نجد المناضل محمد عصامي يذهب في روايته إلى أن الذي أشرف على هذه العملية هو دائما محمد بلوزداد

للمزيد من التفاصيل حول هذه الرواية أنظر محمد عصامي، مصدر سابق، ص39.

⁵ لا تشير رواية حسين آيت احمد مطلقا إلى العملية السابقة التي تمت سنة 1947.

⁶ قدر محمد عصامي هذه الشحنة بـ103 بندقية من نماذج مختلفة و04 صناديق معبئة بالذخيرة، أنظر شهادته، المصدر السابق، ص39-40.

⁷ قدر بن يوسف بن خدة ميزانية هذه العملية بمليونين فرنك قديم سلمت لمحمد عصامي على دفعتين، أنظر Benyoucef Khedda,Opcit,

P122,123. وقد قدر ثمن القطعة الواحدة من السلاح على مناطق الحدود الشرقية ما بين 20 و25 ألف فرنك قديم.

⁸ Hocine Ait Ahmed, Opcit, P164-165.

⁹ حسين آيت أحمد، المصدر السابق، 183.

على أن هذه الشحنة تم نقلها من غدامس الليبية إلى الوادي حيث خزنت هناك لبعض الوقت لتأخذ طريقها فيما بعد على الجمال تحت إشراف مسؤول المنظمة في الوادي المناضل عبد القادر العمودي¹ إلى منطقة زربية حامد (بالزاب الشرقي) الواقعة بين بسكرة وسيدي عقبة ونظرا لبعدها المسافة وكثافة عمليات المراقبة أنزلت هذه الحمولة بواحة طوماس بين زربية حامد وزربية الواد ووضعت تحت تصرف عبد القادر العمودي وبشير بن موسى ومحمد بلحاج في انتظار صدور تعليمات تقضي بتسليم هذه الكمية إلى المجاهد مصطفى بن بولعيد الذي أشرف على عملية نقلها بنفسه فيما بعد إلى الأوراس في ظروف صعبة جدا بعد عدة محاولات خلال سنة 1948 وخزنت هذه الشحنة في ناحية كيمل^{2 3}.

ويبدو من خلال الشهادات المتوفرة أن منطقة الأوراس كانت أوفر حظا من حيث التسليح مقارنة مع بقية المناطق الأخرى نظرا لقربها من مصادر التموين بالسلاح في كل من ليبيا وتونس وفي هذا السياق يشير المجاهد محمد الطاهر غزوي إلى أن قيادة المنظمة الخاصة أمرت بمهمة تزويد الأوراس بالسلاح والذخيرة حيث أرسلت في ربيع 1948 بعثة مكونة من عزوي مدور وكعباشي عثمان إلى تونس عبر صحراء النمامشة، وبعد شهر عادت قافلة الجمال محملة بالسلاح والذخيرة وعند وصولها إلى السفح الجنوبي للأوراس وجدت في استقبالها كل من عزوي أحمد وبغزي علي وأسماء يحي بلقاسم ومعهم قافلة بغال نقلوا عليها الشحنة إلى قرية الحجاج لتوزع على المطامير في مساجد عزوي أحمد وعزوي مدور ودار بغزي الصالح بن مبارك على سفح جبال الدرعان على الجانب الأسفل من الطريق الرابط بين باتنة وأريس، إلا أن تسرب المعلومات حول هذه العملية أدى بمصالح الإدارة الاستعمارية إلى إلقاء القبض على بغزي محمد وأخيه بغزي علي وبلعزوي محمد لاستنطاقهم غير أن حنكة بن بولعيد السياسية رفقة أعيان المنطقة سارعوا إلى دفع 43 ألف فرنك قديم كرشوة لبعض أعوان الإدارة الاستعمارية لإطلاق سراحهم⁴.

¹ مسؤول المنظمة الخاصة في منطقة الجنوب القسنطيني.

² محمد عصامي: المصادر السابق، ص39-40، وأنظر أيضا شهادة عبد القادر العمومي في محمد عباس، ثوار عظماء المرجع السابق، 121، وأنظر شهادة المجاهد عبد القادر العمومي في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح خلال الثورة التحريرية، يومي 19-20 مارس 1999 بالوادي، (أشرطة فيديو ثم نسخها من مكتبة المتحف الوطني للمجاهد وأنظر أيضا. Benyoucef Khedda, Opcit p121,122,123.

³ يذكر المجاهد محمد الطاهر غزوي بأن تلك الشحنة التي قدرها 300 قطعة قد قام بن بولعيد بنقلها إلى الأوراس ليتم توزيعها على محبطين في قرية الحجاج الأول في منزل بغزي لخضر الواقع على سفوح جبل الظهري بالقرب من وادي الحمام أحد فروع وادي الأبيض أما المخزن الثاني يقع في دار بشاحي محمد الواقعة على سفح جبل الدرعان على جانب الطريق الرابط بين باتنة وأريس، للمزيد من التفاصيل أنظر محمد الطاهر غزوي، الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس (أول نوفمبر) في المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويه المجاهدون، الجزء 2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (د.س.ن)، ص245. أنظر أيضا محمد الطاهر غزوي، الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس في جمعية أول نوفمبر، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954، باتنة، 1999، ص626-627 وأنظر أيضا علي العياش، الشهيد مصطفى بن بولعيد في مجلة أول نوفمبر، عدد 77، سنة 1986، ص55.

⁴ محمد الطاهر غزوي، المصدر السابق، ص246-247، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الشحنة من الأسلحة قدر بـ280 بندقية حربية، أنظر عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ج1، دار البعث قسنطينة، سنة 1991، ص198.

وحول نفس الموضوع يذكر المجاهد عبد القادر العمودي في شهادته إلى أن هناك شحنة أخرى من الأسلحة تم الحصول عليها سنة 1948 من منطقة حاسي خليفة بالقرب من وادي سوف وقد تمثلت هذه الأسلحة في كمية من المتفجرات سلمت لبعض الأشخاص الذين كانوا يقومون بغرس أشجار النخيل حيث كانت المنطقة العلوية للمناطق المخصصة لزراعة النخيل حجرية التكوين الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى تسليم مادة الديناميت للمعنيين بفرس النخيل غير أن التنظيم السري "المنظمة الخاصة" عملت على إعداد قوائم اسمية وهمية لأشخاص على أساس أنهم استفادوا من هذه المادة المتفجرة وحولت صناديق الديناميت إلى منطقة الأوراس¹.

كما يشير المجاهد عبد الرحمن عمراني في شهادة له بأن معظم الأسلحة القادمة من الجنوب مصدرها ليبيا عبر وادي سوف ثم بسكرة إلى الأوراس ويعود الفضل في ذلك إلى الدور الذي لعبته المنظمة الخاصة في تلك المهمة خلال سنوات 1948-1949-1950 حيث جلبت كميات من الأسلحة من ليبيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ووضعت في مخابئ سرية بالأوراس ودخلت كميات كبيرة إلى المناطق الشرقية عشية اندلاع الثورة: منها 275 بندقية ستاتي استفادت منها المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) وبقيت كميات أخرى بالأوراس كما أعطيت تعليمات لمناضلي المنظمة بجمع الأسلحة من عند الأقارب والمتعاطفين مع الحركة الوطنية والذخيرة والحصول عليها² من عدة جهات سواء من حراس الغابات أو التنظيمات المسلحة، كما لجأ البعض إلى التعامل مع المحبذين الجزائريين المناصرين للفكر التحرري وعن طريق هؤلاء تم الحصول على كميات كبيرة من السلاح³.

وعلى ما يبدو وأن معظم الأسلحة التي دخلت إلى الجزائر خلال مرحلة المنظمة الخاصة قد جيء بها من ليبيا وفي هذا السياق يذكر المناضل أحمد بن بلة الذي ترأس المنظمة بعد بلوزداد وآيت أحمد بأن كمية السلاح الذي انطلقت به ثورة أول نوفمبر 1954 تم اقتناؤه من ليبيا ومر على طريق غدامس ثم الوادي وبسكرة ثم مشونش وأريس وقد كان سلاحا جيدا إلا أنه غير كاف (حوالي 500 قطعة)⁴ ووجب

¹ شهادة المجاهد عبد القادر العمودي في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح خلال الثورة التحريرية، المصدر السابق.

² يمكن اعتبار منطقة الأوراس أحسن نموذج لهذه العملية وذلك من خلال الدور الذي لعبه مصطفى بولعيد في تهيئة الجو وشحن المهتم لتوفير الأسلحة وعدم تبذير البارود في الولائم والأعراس، أنظر علي العياشي، المرجع السابق، ص 55.

³ عبد الرحمن عمراني، التسليح أثناء الثورة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2001، ص 95

⁴ يحددها في مذكراته كما أملاها على رويبر ميرل بحوالي (350 أو 400 قطعة) فقط من البنادق الغبظالية من نوع Mousquetons أنظر أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص 96.

تشحيمها كل ثلاث أشهر وهو سلاح بسيط استعملته المنظمة الخاصة من مخلفات الحرب العالمية الثانية¹ وعندما آن الأوان وزع في كل مكان تقريبا من البلاد وخصوصا في الأوراس التي كنا نريد أن نجعل منها الحصن الأساسي للثورة² وتجدر الإشارة إلى أن الأسلحة التي ذكرها المناضل أحمد بن بلة في شهادته كانت مخبأة في مخازن أعدت من قبل غدامس في منطقة زرزاتين "Zerzatine" وعين أمناس على الحدود الجنوبية الشرقية وهناك مخازن أخرى كمخزن وادي سوف الذي يعتبر من أهم المخازن باعتباره ملتقى الشبكات الجنوبية والشمالية، حيث كانت الأسلحة تجلب من ليبيا وتونس وتباع في الجزائر³.

انطلاقا من المصادر التاريخية المتوفرة (وثائق - شهادات حية) يمكن القول بأن منطقة الأوراس كانت تترعب على أكبر كمية من الأسلحة⁴ الأمر الذي أهّلها لكي تتحمل أعباء الثورة طيلة إحدى عشر هرا من إنطلاقتها في أول نوفمبر 1954، وهي المسؤولية التي تحمّلها مصطفى بن بولعيد أمام زملائه في لجنة (06) خلال الاجتماعات التحضيرية لانطلاق العمل المسلح طيلة شهر أكتوبر⁵ بالإضافة إلى أنها قدمت الكثير من الإمدادات إلى المناطق الأخرى.

ومما لاشك فيه أن غنى منطقة الأوراس بالسلاح مرده إلى موقعها الإستراتيجي كمنطقة حدودية (مع تونس وليبيا) الأمر الذي جعلها مسرحًا لنشاط أكبر عمليات تهريب وتجارة الأسلحة إلى الداخل بالنسبة لزعماء الحركة الوطنية في إطار التنظيم السري من جهة وهدفًا لعمليات المراقبة والمتابعة من طرف المصالح الفرنسية الخاصة التي لجأت إلى تكثيف عملياتها على الحدود المشتركة مع تونس للحد من تهريب الأسلحة والذخيرة وقد تمكنت من حجز وتوقيف العديد من قوافل السلاح التي كان وراء إدخالها للجزائر إطارات ومناضلون من المنظمة الخاصة على الشريط الحدودي ففي مدينة بئر العاتر جنوب تبسة تم حجز 14 بندقية حربية وبندقية من نوع رشاش " Mitrailleuse"⁶

¹ إن هذه الأسلحة تعود في أكثريتها إلى الحرب العالمية الثانية من مخزون أسلحة أفريقيا كوربس Africa corps (الفيلق الأفريقي) والجيش البريطاني وقد تم إرسالها بصعوبة انطلاقا من الساحل الليبي إلى الجزائر عبر الجنوب التونسي أنظر محمد البجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية (د دن) (د م ن) 1971، ص 154.

² شهادة احمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830-1962) القرض المضغوط، وزارة المجاهدين، الجزائر 2002.

³ محمد ودوع، ليبيا والثروة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير. قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2000-2001، ص 181.

⁴ : تذهب بعض الكتابات إلى أن عمليات نقل الأسلحة لم تنقطع من وادي سوف إلى الجبال في الأوراس طيلة سنوات 1948-1954، إلا أن ذلك يثير الكثير من التساؤلات خصوصا إذا قدرنا كمية الأسلحة المتوفرة عند إنطلاق الثورة في أول نوفمبر 1954 حيث كانت لا تتجاوز حوالي 400 قطعة على مستوى كامل تراب الوطني إلا أن هذا التساؤل لا ينبغي إحتلال منطقة الأوراس ووادي سوف أيضا مكانة الصدارة في جلب الأسلحة على عهد المنظمة الخاصة.

⁵ راجع شهادة المجاهد أحمد بن بلة بخصوص اعتبار منطقة الأوراس قلعة الثورة كما أشرنا سالفًا. أنظر مذكرات أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص 96.

⁶ يوسف منصارية: المرجع السابق، ص ص 134-137.

أما في تونس فقد حجزت المصالح الفرنسية بمدينة فريانة الواقعة على الحدود الشرقية للجزائر. سبعة بنادق حربية ونشير إلى أن ضعف إمكانيات المراقبة حالت في الكثير من الأحيان دون أن تضع يدها على كامل الأسلحة المهربة¹ كما تمكنت في إطار نفس المهمة من توقيف مجموعة من مهربي السلاح عبر مدينة ونزة شرق تبسة فتقارير الدرك الفرنسي بين 18- 21 جانفي 1947 أشارت إلى أن الموقوفين هم جزائريين وتونسي تخصصوا في عمليات تهريب السلاح عبر الحدود وقد اشتملت الكمية المحجوزة على مسدسين من نوع بريتا عيار 09 ملم، ومسدس عيار 13 ملم وخمس مسدسات أخرى لم يتم تحديد نوعيتها بالإضافة إلى 273 خرطوشة عيار 09 ملم من نوع بار بلام "Parabellum"، و13 خرطوشة 09 ملم من نوع بريتا وثلاثة خرطوشة أمريكية الصنع²

تعززت عمليات المراقبة من طرف المصالح الخاصة خصوصاً بعدما أشار التقارير الفرنسية إلى أن مصدر السلاح القادم إلى الجزائر هو مدينتي تونس وبنرزت الأمر الذي دفع بالقوات الفرنسية إلى تعزيز عمليات المراقبة على هذه المناطق للكشف عن مخازن السلاح بالرغم من إقرارها بصعوبة هذه المهمة وهو ما مكن منطقة الأوراس من انتشار الأسلحة الحربية عبر إطارها الجغرافي، وقد اتخذت عدة إجراءات وتدابير عاجلة للحد من ظاهرة انتشار الأسلحة ويتبين ذلك من خلال التقرير الذي أعده المقيم العام (مونس Mons) المؤرخ في يوم 03 جوان 1948 والموجه إلى " جورج بيدو " "Gerrges Bidault" وزير الخارجية الفرنسي، ونبه التقرير إلى خطورة الوضع بسبب عمليات تهريب السلاح من تونس نحو الجزائر وأكد على اتخاذ إجراءات للحد من هذه العملية من خلال تكثيف المراقبة على الحدود إلا أن ذلك لم يأت بأي نتائج تذكر ويبدو أن انتشار الأسلحة بتونس يعود إلى المخزون الذي تركته دول المحور هناك وتم تسريب الكثير منها إلى الجزائر عن طريق الوطنيين ومهربي السلاح³ ورغم أن مصالح العتاد التابعة للجيش الفرنسي تمكنت من جمع أكثر من 88000 بندقية في شهر أكتوبر 1947 و4776 بندقية حربية خلال النصف الثاني من سنة 1947 و3589 بندقية خلال الثلاثي الأول من سنة 1948، وقد لجأت المصالح الفرنسية إلى سياسة الإغراء لجمع السلاح حيث كان كل من يقدم قطعة سلاح يتحصل على مكافأة مالية، ولهذا الغرض خصصت سنة 1948 مبلغاً مالياً بقيمة خمسة ملايين ونصف مليون لاسترداد الأسلحة من عند السكان⁴

¹ المصالح الفرنسية الخاصة المكلفة بمراقبة نشاط مهربي الأسلحة نفسا تعترف بضعف وسائل المراقبة ومحدوديتها : أنظر. Jean vangous, opcit, p89.

² يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 138.

³ نفسه، ص 136.

⁴ كانت في السابق تلجأ إلى أساليب قمعية ضد مهربي السلاح إلى القطر الجزائر الأمر الذي يبين فششل المصالح الفرنسية في وضع حد لعمليات التهريب والمتاجرة بالسلاح وهو دليل على ضعف إمكانياتها خلال تلك المهلة.

وقد شددت في نفس الوقت عمليات المراقبة وعززت فرق المراقبة بفرق المهاري التي تمكنت من حجز كميات من الأسلحة والذخيرة سنة 1948 كانت مهيأة لتفجيرها إلى الجزائر ولذلك زادت القوات الفرنسية من عمليات المداهمات والتفتيش ورفعت أسعار البنادق المقدمة لها وهو ما شجع أكثر على التهريب بندقية واحدة تباع أو تسلم إلى القوات الفرنسية يشتري بثمنها عدة بنادق لكي تهرب نحو الجزائر. وبناء على هذه المستجدات ارتفع عدد الأسلحة الموجودة في منطقة الأوراس خلال هذه المرحلة ويتبين جليا من خلال التقرير الذي تقدم به العقيد بلانش "Blanche" قائد مدينة باتنة في أكتوبر 1954 إلى الجنرال سبيلمان "Spiliman" يشير من خلاله إلى أن ناحية باتنة وحدها تتوفر على 10.000 بندقية حربية مختلفة الأنواع، وبذلك وجد عشرات الثوار في باتنة، وتبسة، وسوق أهراس مسلحين تسليحًا جيدًا بفضل الدور الذي لعبته المنظمة الخاصة في الجبهة الشرقية وخصوصًا منطقة الأوراس.¹

ومما لا شك فيه أن المصالح الفرنسية سعت جاهدة للوصول إلى الخلايا السرية المسؤولة على جمع الأسلحة والذخيرة وتخزينها خصوصًا أنها كانت تدرك بعمق أن المنظمة التي حلت سنة 1950 سوف يعاد لم شملها ويبحث نشاطها من جديد.² ولم تنحصر اهتمامات وجهود إدارات المنظمة الخاصة في عمليات البحث عن السلاح والذخيرة فقط بل شمل كذلك جمع المتفجرات وأجهزة الإشارة وغيرها من الوسائل والمعدات الحربية التي تعتبر هي الأخرى من المتطلبات الأساسية لتحقيق المشروع الثوري.

(أ) المتفجرات: تكفل بمهمة الإشراف على هذا النوع من الأسلحة قسم تابع للمصلحة العامة عرف بقسم المتفجرات (Réseau d'artificier (d'explosion) مهمته جمع القنابل والمتفجرات وصنعها أيضا وكذلك دراسة تقنيات تخريب الجسور، وقد أسندت مهمة الإشراف على هذا القسم بلحاج الجيلالي (معروف بكويس)³

تمت عملية جمع هذه القنابل والمتفجرات خصوصًا في المناطق التي انتشرت فيها المناجم. كالونشريس التي أشارت إليها بعض المصادر الفرنسية حول حدوث عمليات سرقة للمتفجرات والصواعق من مستودعات الشركات أين تكفل المناضل سويداني بوجمعة بمهمة جمع المتفجرات من مناجمها⁴ وجول نفس الموضوع يشير المناضل آيت أحمد في مذكراته إلى أن الصيادين المتعاطفين مع التيار الثوري لعبوا دورًا هامة في جمع الديناميت لصالح المنظمة سنة 1948 وفي إحدى عمليات التفتيش التي قامت بها المصالح الخاصة

¹ يوسف مناصرة، المرجع السابق، ص 134 - 139.

² Ferhat Abbas, Opcit, P63. : وأنظر أيضا: Historia Magazine, n195- 29 sept, 1972 p32.

³ محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، دار العبث، قسنطينة 1985، 242. وأنظر كذلك: Ahmed Mahsas, opcit 256 - 257، وأنظر أيضا: أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 303.

⁴ مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 184.

الفرنسية في هذه المنطقة قرر آيت أحمد رفقة بوضيف تحويل الديناميت الذي تمكن الصيادون من جمعه إلى الحروش وقد كلف بالأشراف على هذه العملية سويداني بوجمعة إلا أن الشاحنة الصغيرة التي استعملت لهذا الغرض وقعت في حاجز للدرك الفرنسي بالقرب من مدخل الحروش وفشلت المهمة بعد تبادل إطلاق النار بين الطرفين ونجى سويداني بوجمعة بأعجوبة وألقي القبض على مرافقيه¹

(ب) أجهزة الإشارة: التي كانت مسألة هامة بالنسبة لقيادة المنظمة باعتبارها دراعاً عسكرياً بصدد التحضير لتفجير الثورة إذ بفضلها يتم ربط الوحدات المقاتلة والتصنت على العدو وفي هذا الإطار تمكنت المنظمة مع نهاية 1947 من الحصول على أول جهاز إشارة وتعود جذور هذه العملية حسب شهادتي محمد يوسف وحسين آيت أحمد إلى أواخر شهر نوفمبر بعد أن أخبر محمد يوسف قادة المنظمة على عرض بيع لجهاز لاسلكي بعيد المدى من طرف ضابط ألماني سابق فقررت شرائه فوراً وبعد عدة اتصالات بين قادة المنظمة والضابط الألماني المقيم في نزل سان جورج، مقر مجلس قيادة اإيزنهاور (فندق الجزائر حالياً). تمكنا محمد يوسف وآيت أحمد من شراء الجهاز بعد تجريبه² وقد أضاف مناضلون آخرون إلى رصيد المنظمة أجهزة إلكترونية ثم اختلاسها من معامل الطيران المدني بالدار البيضاء.³

بالإضافة إلى هذه العمليتين تمت عملية أخرى في شهر أبريل 1948 بعد أن وصلت معلومات إلى قيادة المنظمة تقضي بوجود كميات كبيرة من أجهزة الإشارة مخزنة بإحدى حضائر مطار بوفاريك، وعلى هذا الأساس تم التخطيط لعملية السطو بمساعد مناضل شيوعي فرنسي يعتبر أحد المقاومين في فرنسا خلال الاحتلال النازي كان يعمل كمهندس في الورشات الصناعية للطيران ببوفاريك وقد أبدى في الأول نيته على تقديم العون إلا أنه مع اقتراب موعد العملية اختفى أثره الأمر الذي أثار مخاوف قيادة " المنظمة الخاصة " وبذلك ألغيت العملية⁴

لقد حاولت انطلاقاً من المادة التاريخية المتوفرة الإمام بكامل جهود المنظمة الخاصة التي لم تنحصر كما أشرنا في عملية التسليح بل تجاوزته إلى صنع وجمع المتفجرات وشحنات الديناميت وأجهزة الإشارة، وعند

¹ Hocin Ait Ahmed, Opcit p 166- 167، وأنظر أيضاً، حسين آيت أحمد المصدر السابق، ص 185 ويضيف المناضل آيت أحمد بأنه بعد هذه العملية مباشرة تم قررت قيادة المنظمة نقل سويداني إلى وهران وحسن فعلت لأنه لم يكن هناك أحسن منه لقيادة الكوموندوس الذي سيتكفل بالمحوم على بريد وهران، أنظر ص 185.

² محمد يوسف، المصدر السابق، ص 96 وأنظر أيضاً Hocin Ait Ahmed, Opcit p 137 .

³ IBIP, P137- 139 وأيضاً: محمد يوسف، مصدر سابق، ص 96.

⁴ Hocin Ait Ahmed, Opcit p 146- 148.

هذا المقام يمكن أن نتساءل. هل تمكنت المنظمة الخاصة من تحقيق هدفها الذي حددته بوضوح بخصوص مسألة التسليح؟¹

بالعودة إلى التقرير المفصل للمنظمة الخاصة الذي تقدم به قائدها المناضل حسين آيت أحمد² خلال إجتماع فردين في شهر ديسمبر 1948 أي بعد واحد وعشرين شهرا من ميلاد المنظمة لا نجد ما يدعو إلى التفاؤل بخصوص هذه المسألة إذ يشير مضمون التقرير إلى أن المنظمة كانت تعاني من مشكل التزود بالسلاح الذي لم يكن يكفي حتى لتدريب عناصرها، وهو ما دفع بهم إلى تداول المتوفر منه بين الوحدات المنتشرة عبر البلاد، وبذلك أصبحت عرضة للخطر، من الناحية الأمنية، ومن أهم ما ورد في التقرير صراحة تلك العبارة القائلة " نريد ثلاثة أشياء: الأسلحة، ثم الأسلحة ودائما الأسلحة" وهو ما يعكس حيوية هذه المسألة بالنسبة للمنظمة³.

والملاحظ أن المتبع لمسيرة المنظمة منذ ميلادها يقف أمام الكثير من التساؤلات على شاكلة كيف تعاملت المنظمة مع هذه المسألة وما هي العوائق والصعوبات التي حالت دون تحقيق أهدافها؟ وما هي الحلول الممكنة التي سلكتها لتجاوز تلك العقبات؟. و انطلاقا مما تمت الإشارة إليه بخصوص الجهود التي بذلتها المنظمة الخاصة من أجل الحصول على دعم اللوجيستكي، يمكن حصر العوائق والصعوبات التي واجهتها خلال هذه المرحلة فيما يلي:

1) نقص مصادر السلاح بشكل عام، حيث لم يكن ممكنا الحصول عليه بسهولة وبالكميات المطلوبة التي تلبي احتياجات المنظمة في كامل التراب الوطني أين تنتشر هياكلها ووحداتها العسكرية داخل الجزائر أو بالقرب من الحدود ما عدا في حالات استثنائية⁴

2) نقص مصادر التمويل بسبب الأزمة المالية التي كانت تتخبط فيها المنظمة الأمر الذي حال دون تغطية تكاليف صفقات التسليح والتجهيز⁵ وتجدد الإشارة إلى أن المصدر الوحيد الذي كان يمولها

¹ الهدف هو توفير الحد الأدنى اللازم لضمان فعالية وإستمرارية العمل الثوري في حالة انطلاقه، إستنادًا إلى شهادة أبرز قياديين المنظمة الخاصة (حسين آيت

أحمد) أنظر Mohamed Harbi, op cit p33

² القيادة الثانية للمنظمة بقيادة (آيت أحمد) (ديسمبر 1947 - ديسمبر 1949).

³ Mohamed Harbi, op cit p33: وأنظر كذلك: محمد حربي، المصدر السابق، ص 57.

⁴ يمكن الإشارة هنا إلى المناطق التي عرفت نشاطا دؤوبًا في عملية تهريب الأسلحة والذخيرة ونخص بالذكر الحدود الشرقية وبالضبط منطقة وادي سوف والأوراس وهي نفسها المناطق التي ركزت عليها المصالح الفرنسية جهودها لتشديد المراقبة وإيقاف عملية تهريب السلاح والذخيرة نحو داخل الجزائر، أما المناطق الأخرى سواء في الغرب أو الجنوب والشمال (الساحل) فهي لم تحظ بهذا النشاط إلا نادرًا.

⁵ يشير محمد حربي إلى أن عمليات البحث عن مصادر للتزود بالسلاح انتهت دون نتائج إيجابية، حيث أن هيئة الأركان وجدت الوسائل إلا أن المال غير متوفر حيث أن الميزانية المخصصة للمنظمة قدرت بـ 100 ألف فرنك قدم شهرًا ومن أصل هذه القيمة المذكورة كانت تدفع مستحقات قادة المناطق أي 6000 فرنك قدم للإطار الواحد إلى غاية ديسمبر 1948 بحيث أن النقد المتداول لدى المنظمة لم يتجاوز 3 أو 4 آلاف فرنك قدم الأمر الذي يكشف عن فقر الحركة للإمكانات المادية أنظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص 49.

هو الحزب ومع نموها واتساع نشاطها، انخفضت نفقاتها عوضاً أن ترتفع وذلك بسبب استنزاف موارد الحزب في المسابقات الانتخابية من جهة وتزايد المساعدات المالية المقدمة لفائدة عائلات المعتقلين بالإضافة إلى تراجع مداخيل الحزب - بسبب تقلص حجم الاشتراكات بفعل تناقص عدد المنخرطين بسبب عمليات القمع¹ واستناداً إلى شهادة أحد المكلفين بالمالية وهو : سيد علي عبد الحميد الذي يذكر أن خزينة الحزب كانت زهيدة وإمكاناتها محدودة جداً مما فرض عليه التشدد في النفقات حتى أنه اضطر يوماً لمحاسبة رئيس الحزب مصالي الحاج نفسه عن وصفا طيبة بمبلغ 1880 فرنك قديم كما علم أيضاً بأن أحد المسؤولين استخدم هاتف الحزب في مكالمات عائلية فلم يتردد عن مطالبته بدفع ثمن المكالمات².

وانطلاقاً من هذه المستجدات كان لا بد من البحث عن مورد مالي مستقر الأمر الذي دفع بقيادة المنظمة إلى التفكير في الهجوم على بريد وهران في 05/04/1949 لتجاوز هذه الأزمة³

(3) ردود الفعل الفرنسية من خلال تشديد الرقابة المستمرة على عمليات تهريب السلاح كما أشارت إليه التقارير والوثائق الفرنسية التي أكدت عن عمليات إيقاف بعض مهربي السلاح وحجز شحنات من السلاح والذخيرة التي كانت تهرب نحو الداخل كما تم ذكره سالفاً.

وبعد ضبط أهم الصعوبات والعوائق التي حالت بالمنظمة دون تحقيق أهدافها ركزت جهودها على جملة من الحلول الإستراتيجية المقترحة من طرف قادتها ومناضليها ويمكن حصرها في النقاط التالية.

1- **التشجيع على التسليح الفردي:** وفي هذا الإطار أصدرت قيادة المنظمة في كل منطقة أوامر تقضي بامتلاك سلاح فردي لكل شخص وهنا نشير إلى الدور الريادي الذي لعبه بن بولعيد في منطقة الأوراس، حيث فرض على السكان امتلاك سلاح فردي ونصحهم بعدم تبذير البارود في

¹ Hocine ait Ahmed, Opcit 165. وأنظر أيضاً: محمد يوسف، المصدر السابق، ص 105، وأنظر أيضاً شهادة المناضل أحمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وتورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق.

² شهادة المناضل سيد علي عبد الحميد لمجريدة الشعب اليومية 10 نوفمبر 1986.

³ Hocine ait Ahmed, Opcit 165

الأعراس¹ أما في منطقة وهران يذكر الحاج من علا أنه فرض على كل منازل في المنظمة دفع مبلغ مالي بقيمة ستة آلاف فرنك فرنسي قديم لكل شخص للحصول على سلاح فردي²

2- إنشاء نواة للصناعة الحربية حيث تمثلت في ما يلي:

● **صناعة المتفجرات:** أشرفت على هذه المهمة مصلحة الهندسة التي أنشأت عقب مؤتمر زدين في ديسمبر 1948 والكائن مقرها بالعاصمة بالقرب من ساحة أول ماي ، وقد نصبت المصالح العامة بسرعة ويتعلق الأمر بتعليم المناضلين تقنيات صنع المتفجرات وعمليات الإحباط وأنشأ لهذا الغرض ثلاث ورشات الأولى بمدينة الجزائر في داخل مستودع بشارع " روفينو " " Rovigo " والثاني بحسين داي ضواحي العاصمة والثالثة في القبائل، وقد كان تمويل ورشة حسين داي ونظيرتها في القبائل على عاتق المناضلين أنفسهم ونشير إلى أن المسؤول المساعد لمدينة الجزائر المدعو " صالح " هو الذي كلف بتكوين تقني واحد في كل منطقة (zone) وكل واحد من هؤلاء التقنيين المكونين على صناعة المتفجرات مطالب بتكوين مناضلين آخرين³ وفي نفس السياق يشير المناضل أحمد محساين في مذكراته أن قسم المتفجرات يعتبر من أهم الأقسام التي تحتوي عليها المصلحة العامة التابعة للمنظمة حيث أن عناصرها كانت تتدرب على استعمال أنواع المتفجرات في عمليات التخريب وقد استطاع المتخصصون في هذا المجال تصميم وصناعة نوع من أنواع القنابل اليدوية باستغلال بعض المواد المسترجعة كأنايب السباكة، وبذلك أصبح هذا النوع من الأسلحة يصنع محلياً بعد أن تعرف على تقنية الصنع والتركيب عامل بسيط في السباكة معروف على المستوى الوطني وهو المسؤول مقران محمد أعراب من Orlenville (الشلف حالياً)⁴

● **صناعة أجهزة الاتصال:** في هذا الميدان نجح المختصون في الراديو يعملون في مصلحة الاتصالات التابعة للمنظمة الخاصة في صنع أجهزة إرسال واستقبال ونشير في هذا الإطار

¹ شهادة الحاج لخضر لعبيدي في الملتقى الوطني حول الشهيد مصطفى بن بولعيد. باتنة. يومي 20- 22 مارس 1996- (شريط فيديو رقم 04) بالمتحف الوطني للمجاهد كذلك شهادة المجاهد محمد عصامي، مصدر سابق 38.

² مصطفى سعداوي، المرجع سابق، ص 187 وتجدد الإشارة إلى أن هذا الأسلوب كان له عدة مزايا منها: 1) جعل مشكل التسليح انشغال كل المناضلين الأمر الذي أدى إلى تضافر الجهود لحل هذه المشاكل 2) تفتيت العقبة المالية عن طريق إلزام كل شخص مناضل أو متعاطف بجمع المبلغ الكافي لشراء سلاح دون أن ينتظر أموال الحركة ... الخ .

³ mohamed Harbi : le FLN Mirage et reabite (desoriginese ala pris du pouvoir (1945-1962) ed .J.A : paris 1980 p73 . وأنظر أيضا محمد حربي، مصدر سابق، 73.

⁴ Ahmed Mahsas, op cit, p 85- 86. وأنظر أيضا: أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 303.

إلى التقني مولود بن عمار العامل في ورشة بمطار الدار البيضاء حيث كلف بصناعة جهاز بث واستقبال ويوجد في شارع زيغودي ببلكور أحد المراكز التي كان يتم فيها هذا العمل¹

• **صيانة الأسلحة المعطوبة:** بخصوص هذه المسألة يشير المجاهد عمر أو عمران إلى أن المنظمة الخاصة عملت على إصلاح وصيانة الكثير من قطع الأسلحة التي جلبت من الخارج وقد اعترتها الصدأ بسبب سوء التخزين والرطوبة.

أما بالنسبة لبعض القطع الأخرى فقد كانت عرضة للعطل خلال تشغيلها (الرمي - Defaut detir) بسبب طول مدة استعمالها أو سقوطها على الأرض²

(4) **البحث عن مصادر السلاح في الخارج:** لقد ناقش المكتب السياسي لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية " MTLD " مسألة التسليح عندما طرحت عليه في شهر مارس 1947 وتم الاتفاق على أن حلها يفرض إجراء اتصالات مع البلدان العربية والحكومات المساعدة لحركات التحرير وكذا الأحزاب المعادية للاستعمار³ وفي هذا السياق يشير المجاهد قاضي بشير أنه قد تقرر في إجتماع أعضاء اللجنة المركزية للحركة بمنطقة زدين سنة 1948 تأسيس قواعد خلفية الثورة احتياطا لعملية الحصار الاستعماري للثورة.⁴

وبناءً على ذلك أعطيت الأوامر والتعليمات لنواب الحركة وخصوصاً المناضل الأمين دباغين باعتباره مسؤول العلاقات الخارجية لعقد اتصالات والبحث عن مصادر للتزود بالسلاح⁵ وقد تمت في هذا الاتجاه عدّة اتصالات نذكر من بينها ما يلي:

أ- **الاتصالات مع الحركة الوطنية المغربية:** نسجل أول اتصال من خلال الزيارة التي قام بها المناضل محمد يوسف سنة 1949 بتكليف من قائد المنظمة الخاصة محمد بلوزداد إلى منطقة تاندرارا بالجنوب المغربي، وكللت هذه المهمة بجلب كمية من السلاح بمساعدة شيخ مغربي كان قاد شارك في ثورة الخطابي⁶ وفي نفس السياق انتقل أحمد بن بلة مع المناضل عبد الرحمن بن سعيد إلى منطقة فقيق المغربية التي اعتبرت إحدى قلاع الاتجاه الثوري في المغرب وذلك بغرض البحث على السلاح ومعرفة رأي الحركة الوطنية المغربية حول

¹ أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 302-307.

² شهادة المجاهد عمر أو عمران، مجلة الباحث جويلية 1987، ص 11.

³ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 49.

⁴ شهادة المجاهد قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح، الوادي، 19-20 مارس 1999.

⁵ محمد حربي، مصدر سابق، ص 49.

⁶ Mohamed yousfi. OP cit p 87

مسألة الكفاح المسلح، إلا أن الظروف لم تسمح لوفد المنظمة باللقاء مع مسؤولي حزب الاستقلال السيد محمد العالم الذي كان غائبا أما اللقاء الذي جمعهم مع نائبه فقد طغى عليه التحفظ واللامبالاة¹ ومع مطلع سنة 1949 انتقل وفد عن الحركة يتكون من شرشالي ومحمد خيضر إلى طنجة أين التقيا بزعيم حرب الاستقلال علال الفاسي لطلب المساعدات المالية على شكل قرض لشراء الأسلحة كما اقترحا عليه إمكانية تنسيق عملية الكفاح المسلح على المستوى المغربي إلا أن الاختلافات في وجهات النظر وتباين إستراتيجية النضال لدى الحزبين أنهت اللقاء بدون أي نتائج.²

ب- الاتصالات مع الحركة الوطنية التونسية: لا تشير الكتابات التاريخية المتوفرة إلى الاتصالات الأولى بين المنظمة الخاصة مع الحركة الوطنية التونسية إلا أن المعلوم كما يشير محمد بن إبراهيم بن العقون في مذكراته بأن المنظمة كان لها ضابط إتصال يدعى محمد دحماني مقيم بشكل دائم في تونس كتاجر في الظاهر غير أنه في حقيقة الأمر لعب دور همزة وصل بين المنظمة والوطنيين التونسيين³ وحسب شهادة المناضل محمد عصامي أن هذا الشخص (محمد بن دحمان) كان وراء تلك الزيارة التي قام بها بوضياف رفته محمد عصامي وحامد رواجية إلى تونس مع نهاية سنة 1949 حيث استقبلهم هناك كل من المناضلين محمد بن دحمان ومسعود المقراني حفيد الشيخ المقراني زعيم ثورة 1871⁴ وقد انتهت هذه الزيارة باتصال الوفد مع مجموعتين هما:

● **المجموعة الأولى:** تمت هذه الاتصالات مع بعض مهربي الأسلحة الذين لم يجدو بحوزتهم سلاح للبيع غير أنهم تعهدوا بتوفيره في المرة القادمة⁵.

● **المجموعة الثانية:** تمت لقاءات بين الوفد المذكور سابقاً وقادة من الحزب الدستوري التونسي من أجل تنظيم التعاون في مجالات التسليح السلاح والاتصالات العسكرية وغيرها من أهم ما تم الاتفاق عليه هو عقد اجتماعات منتظمة بين الطرفين وبخصوص هذا الاتفاق يذكر المجاهد عبد القادر العمودي أنه قام بزيادة إلى توزر " Touzre " بالقطر التونسي واجتمع بوفد من الحزب

¹ مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبر ميرل، مصدر سابق، ص 96 وأنظر أيضا شهادة عبد الرحمن بن سعيد في الندوة التاريخية حول الشهيد حمو بوتليليس المتحف الوطني للمجاهد يوم 30 أبريل 2000.

² Hocin Ait Ahmed, Opcit P163 وأنظر أيضا محمد حربي، المصدر السابق، ص 58.

³ عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة (1945 - 1954)، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص31.

⁴ شهادة المجاهد، محمد عصامي المصدر السابق، ص 40.

⁵ شهادة المجاهد: عصامي محمد، المصدر السابق، ص 40.

الدستوري وتم التفاهم خلال هذا اللقاء على سبل التعاون وعلى ضرورة عقد اجتماعات دورية في المستقبل.¹

وبالموازاة مع إرسال وفد عن حركة الانتصار إلى المغرب أرسل أيضا وفد آخر في جانفي 1949، مكون من بوقادوم وبن بلة ودرودور والتقى هؤلاء مع الأمين العام للحزب الدستوري الجديد التونسي السيد صالح بن يوسف الذي تعامل معهم بإستعلاء ووصف مسعاهم " بالعمل الصبياني " الأمر الذي أدى إلى فشل اللقاء غير أن بن بلة تمكن من إقامة علاقات مع بعض المناضلين في الحزب الدستوري مثل الشاذلي قلالة الذي أفتق معهم مبدئيا على التعاون في المجال العسكري، وعاد بن بلة مرة ثانية إلى تونس رفقة جيلالي بلحاج لتكيز التعاون على صعيد تقني وفي هذا الإطار تقرر إفادة النشطاء التونسيين من خبرة " المخ " في صنع المتفجرات واستعمالها وتنفيذا لذلك تم إرسال فريق من خبراء المتفجرات إلى تونس في ربيع 1949، وانضم إليها بوقادوم حاملا في جعبته كراسات تدريب خاصة بالمنظمة بنية إقناع قيادة حزب الدستور أو على الأقل القسم " المناضل " فيه بصحة وجهات نظر حركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية لكن جهوده ذهبت في مهب الريح وأصبحت مهمة إقناع الحزب الدستوري أمر جدّ صعب²

ج) الاتصالات مع ليبيا ومصر: تمكن المناضل محمد دحماني ضابط الاتصال الذي أشرنا إليه سابقا عندما كان مقيما في تونس من إجراء إيصالات مع رئيس جمعية عمر المختار الليبية خلال زيارته لليبيا في منتصف 1948 وقد أخبره بمعلومات تؤكد على سهولة العثور على السلاح في ليبيا فنقل هذه الأخبار إلى زميله حامد رواجية الذي نقلها بدوره إلى الأمين دبّاغين، فكلّف هذا الأخير رواجية بالسفر على التوّ إلى ليبيا التي بقي بها عدة أيام وتبين له خلال إقامته بأن مسألة الحصول على السلاح لم تكن بالأمر الهين كما كان يرى رئيس جمعية عمر المختار. وفي نفس الوقت اقترح الليبيون على رواجية مواصلة المشوار إلى القاهرة لنفس الغرض لدى الجامعة العربية وتمت الزيارة إلى القاهرة واستغرقت المهمة مدة شهرين دون نتائج فيما يتعلق بموضوع الحصول على السلاح، غير أن هذه الزيارة سمحت بإقامة علاقة متينة بين الجزائر والقاهرة عن طريق تونس وليبيا ومهدت لسفر الأمين دبّاغين إلى مصر في ما بعد³

وفي نفس هذه الفترة تأسس مكتب المغرب العربي بالقاهرة في 16 فيفري 1947 الذي ضم ممثلين عن الأقطاب الثلاث للمغرب العربي (المراكشي والتونسي والجزائري) الذي مثله حزب الشعب الجزائري وقد

¹ شهادة المجاهد عبد القادر العمودي في مجلة المصادر، عدد 04، المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سنة 2001، ص 199.

² محمد حربي، المصدر السابق، ص 58.

³ مصطفى سعادوي، المرجع السابق، ص 190.

كان هدفه جمع شمل الحركات الوطنية المغاربية وتوحيد جهودها لمواجهة العدو الفرنسي¹ ومن الذين حضروا المؤتمر التأسيسي للمكتب الذي أُنْعِد بين 15 و 22 / 02 / 1947 عن الجزائر المناضل الشاذلي المكّي الذي حل بالقاهرة في شهر مارس 1945 قبل مجازر الـ 8 ماي وانضم إلى جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية وشارك في مؤتمر المغرب العربي وأصبح عضوًا به ممثلًا لحزب الشعب الجزائري بمكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي.²

وانطلاقًا مما تمت الإشارة إليه أصبحت مصر مع مرور الوقت مقراً رئيسياً للنخبة الثورية الجزائرية ومهدًا لجبهة التحرير الوطني بإعطائها للوفد الخارجي الذي تشكلت نواته الأولى في القاهرة مطلق الحرية في التصرف والتنقل على أراضيها مع توفير الحماية لهم³ وسوف تصبح مصر بعد الانطلاقة أول قاعدة خلفية للدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية، ولم يكن ذلك في حقيقة الأمر سوى ثمرة لجهود أولئك الوطنيين الأوائل في القاهرة وعلى رأسهم المناضل أحمد بن بلة الذي تمكن من إقناع جمال عبد الناصر بضرورة دعم ومساندة حركة التحرير في الجزائر⁴

(د) الاتصالات مع الجامعة العربية: يذهب المناضل حامد رواجية بخصوص قضية الاتصالات مع الجامعة العربية مؤكداً على أنها توجت باتفاق عملي، حيث بحث الدكتور الأمين دباغين مع الأمين العام للجامعة السيد عبد الرحمان عزّام موضوع المساعدات التي من الممكن أن تقدمها الجامعة للجزائر في كفاحها ضد الاستعمار ملحقًا بشكل خاص على السلاح والمال فكان ردّ أمين الجامعة بأن السلاح قليل جدا إذ أن الجيوش العربية التي تقهقرت خلال حربها مع إسرائيل سنة 1948 هي بحاجة إلى تسليح أما المال فهو موجود فردّ عليه الدكتور دباغين بأن الحركة الوطنية بإمكانها الحصول على السلاح عن طريق شركات التهريب العالمية. الأمر الذي دفع بالأمين العام للجامعة إلى اقتراح إمكانية توفير المال اللازم من ميزانية الجامعة وتتولى الحركة الوطنية من جهتها عملية شراء الأسلحة لصالحها في الجزائر ولصالح الجيوش العربية في فلسطين وقد توجّ اللقاء بالاتفاق على نقطتين:

– اتخاذ طرابلس كقاعدة إنزال للأسلحة ثم توزيعها شرقًا وغربًا.

¹ محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954 رسالة ماجستير معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1994، ص 375.

² فتحي الديب عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل القاهرة مصر 1984، ص 77-86 لقد كان لتأسيس المكتب أثرًا سلبياً على العلاقات المصرية الفرنسية واعتبرت القاهرة عاملة رئيسياً في تحريض المغاربة على الثورة ضد السياسة الفرنسية من خلال نشاط المكتب ودعايته وكعدم لنشاط المكتب وتحركاته تشكلت لجنة تحرير المغرب العربي على يد الأمير عبد الكريم الخطابي في 05 جانفي 1948، أنظر: عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 58-59.

³ تشكّل الوفد: من أحمد بن بلة علي رأس المكتب العسكري ومحمد خيضر على رأس المكتب السياسي بالإضافة إلى علي محساس وآيت أحمد وبوضياف.

⁴ للمزيد من التفاصيل حول وقائع الاتصالات أنظر – شهادة المناضل أحمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، القرص المضغوط. المرجع سابق.

- تكليف مناضل جزائري بهذه المهمة في طرابلس ثم تعينه كملحق لدى السفارة المصرية.

إلا أن تلك المساعي والمحاولات لم يكتب لها النجاح وباءت بالفشل ويرجع ذلك حسب شهادة رواجية إلى قيادة الحركة التي أبدى أغلب أعضائها تردددهم على الاتفاق الأمر الذي أدى إلى تأجيله إلى وقت لاحق.¹

تعتبر تجربة المنظمة الخاصة تجربة استثنائية نحو العمل الثوري الفعلي من ناحية العمل الميداني كما أنها شكلت نقطة الارجوع نحو السياسة السلمية المهادنة وذلك عن طريق بناء تصوّر لمشروع ثوري في مستوى طموحات حركات التحرر المناهضة للاستعمار خلال تلك المرحلة الحاسمة، غير أن ذلك التنظيم الفعال لم يدم طويلاً حتى من تمّ حله على يد مصالح الشرطة الفرنسية عقب عملية إنتقامية من مناضل سابق منشق على التنظيم في شهر مارس 1950.

وقد أدى ذلك الأمر إلى اكتشافه وتقويض هياكله² وقد تكتلّ المنظمة جزاء ذلك الفعل الشنيع المفاجئ خسائر فادحة حيث أوقف ما يقرب من ثلاثمائة عضو نشط داخل التنظيم عبر أنحاء الوطن بما فيهم الأعضاء القياديين وعلى رأسهم أحمد بن بلة وريقيمي ويوسفي وبلحاج وقد تمكن ثلاثة مسؤولين إقليميين: هم ابن سعيد من وهران، وبوضياف من الجزائر وابن مهدي من قسنطينة من الفرار، وكذا عدد من المسؤولين الجهويين والمحليين منهم ابن بولعيد وبيطاط وديدوش وابن طوبال³ كما تمّ حجز كميات من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات ووثائق سرية وغيرها⁴ ولم يجد الفارون من بطش السلطات الفرنسية بدءاً غير الالتحاق بالجبال المنيعه لمواصلة كفاحهم المسلح هناك في شكل مقاومين أحرار تمهيداً لمرحلة أكثر جدية مثلت مرحلة المخاض في مسار التيار الثوري بين سنوات (1950 - 1954) .

وعند هذا المقام يمكن القول بأن المرحلة التحضيرية للثورة انطلقت منذ عام 1947 عقب ميلاد المنظمة الخاصة وعملياً بدأت بعد اكتشافها سنة 1950 عن طريق أولئك المناضلين النشطاء الذين تملصوا من قبضة المصالح الفرنسية وفي هذا الاتجاه بدأت التحضيرات المادية والبشرية على الصعيدين الداخلي والخارجي بهدف الشروع في الكفاح المسلح.

¹ مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 190 - 191 وحول نفس الموضوع يذكر محمد حربي بأن جهود الوطنيين في حزب الشعب لدى الجامعة العربية لم تعط هي الأخرى نتائجها المتوخاة، حيث كان النفوذ الفرنسي لا يزال قوياً فيها ولم يكن تدويل المسألة الجزائرية قد أصبح أمراً ممكناً أنظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص 59.

² محمد حربي، الثورة الجزائرية. سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 54.

³ Mohamed Boudiaf : la préparation du premier Novembre in El Jarida n15. Novembre - 1974, P6. وأنظر أيضاً: شهادة محمد بوضياف لجلّة أول نوفمبر، عدد 147، سنة 1995، ص 19.

⁴ محمد حربي، مصدر سابق، ص 54، وأنظر كذلك حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 214 - 22، وأنظر أيضاً عبد الرحمن رزاق، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، المرجع السابق، ص 34.

2- التحضيرات المادية والبشرية لتفجير الثورة (العدة والعتاد) (1950 - 1954):

أمام حملة الاعتقالات الواسعة التي شنتها السلطات الاستعمارية ضد أنصار العمل المسلح تبخرت طموحات وأحلام المشروع الثوري الذي برمج منذ سنة 1947 وأصيب المناضلون بخيبة أمل وإحباط نفسي شديد¹ نتيجة لنكسة وخسارة أخرى تعرضت لها الحركة الوطنية الجزائرية جراء مجازر ال08 ماي 1945. ومرة أخرى حاول بعض النشطاء انطلاقا من قناعاتهم بتجديد هيآت المنظمة وبعث فكرة العمل المسلح وفي هذا المسعى تمكّن محمد بوضياف من عقد لقاء جمعه مع عبد الرحمن بن سعيد ومحمد العربي بن مهيدي واتفق الثلاثة على تقويم تقرير لقيادة الحرب يتضمن دراسة شاملة للأوضاع السائدة والدروس المستخلصة منها² ووضع الشروط اللازمة لإنقاذ المنظمة ولمّ شمل أعضائها إلا أن قيادة الحزب بعد قرابة سنة من اكتشاف المنظمة أصدرت قرارًا بجلها³ بهدف إبعاد القمع المسلط على الحرب والعودة إلى العمل الشرعي بدل العمل السري.

وإذا كانت قيادة الحزب قد اتخذت إجراءات في حق المنظمة، بحيث جرّدت أعضائها من ممارسة أية مسؤولية داخل الحزب ووضعت البعض تحت المراقبة ووجهت انتقادات شديدة اللهجة إلى البعض الآخر، فإنها لم تزد الأمور إلا تأزماً وتعقيداً من جهة⁴ و من جهة أخرى تسببت في تعرض الحزب إلى ضربة قاسمة بشكل عام وجناحه العسكري يشكل خاص، الأمر الذي دفع بالعناصر التي آمنت بالكفاح المسلح كبديل الكفاح السياسي إلى اتخاذ مواقف مصيرية بعيداً عن إدارة الحزب.⁵

لقد اعتبرت الفترة الممتدة بين سنوات 1950 - 1954 من أصعب الفترات في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية ويتعلق الأمر بالتجربة المؤلمة التي مرت بها حركة الانتصار من أجل الحرّيات الديمقراطية نتيجة استفحال أزمة مزمنة متعددة الأبعاد⁶ لأزمته منذ ميلادها إلى غاية آخر فصولها المأساوية الذي انتهى بانشقاق الحرب وتصدّعه رغم مساعي ثلث من النشطاء السابقين في المنظمة الخاصة من أجل رأب الصدع

¹ مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926 - 1954) دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 212.

² كما أقرّ التقرير فكرة العمل المسلح بالمناطق الجبلية مثل جرجرة الأوراس، أنظر محمد عباس إغتيال... حلم أحاديث محمد بوضياف، دار اهمومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2001، ص 33. لابد من الإشارة إلى أن السلطات الاستعمارية، لم تكشف عن خلايا المنظمة العسكرية كلها، فخلايا الأوراس والقبائل لم يصلها القمع الأمر الذي دفع بعض عناصر المنظمة الخاصة وعلى رأسهم بوضياف إلى الإلحاح على العمل الملح.

³ نفسه ص 33.

⁴ جمال قتان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (م للطباعة والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 220، 221).

⁵ مومن العمري، المرجع السابق، ص 212.

⁶ كان تردد قيادة حزب الشعب، حركة الانتصار أمام قرار إعلان الثورة أو حل المنظمة الخاصة " تفادياً لإكتشافها، يخفي في حقيقته أزمة متعددة الأبعاد والأطراف ما لبثت أن تجلّت في سلسلة من الأزمات الفرعية- الأزمة البربرية 1949 أزمة الدكتور الأمي دباغين وأزمة الدكتور مصطفى ورفاقه (1951) في إنتظار الأزمة القاصمة الكبرى سنة 1954.

والعمل على تسوية الخلافات بين طرفي النزاع، فكان الخيار العسكري لدى هؤلاء في خصم هذه الظروف أفضل حلّ لإنقاذ الحركة الوطنية من المأزق الذي وقعت فيه.

إنما توخيت الإشارة إليه خلال هذا العرض المقتضى قبل التطرّق إلى التحضيرات المادية للإندلاع الثورة هو إبراز علاقة هؤلاء النشاط المناضلين بالحزب وموقعهم بعيدا عن الأزمة وتداعياتها على مستقبل المشروع الثوري.

ويمكن القول أن المخاض الصعب الذي عرفته الحركة الوطنية 1950-1954 إنتهى بميلاد فصيل ثوري مهيكّل عرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA في ربيع 1954 تلك اللجنة التي كان قد بدأ أفراد عناصرها مهمة الإعداد لتفجير الثورة في خريف نفس السنة.¹

بدأت النواة الثورية المتأصلة تتشكل من جديد بمنأى عن قيادة الحزب المقسمة عمليا بين زعيم الحزب الواقع تحت الإقامة الجبرية بفرنسا والأمانة العامة الموجودة بالجزائر العاصمة مع بداية سنة 1952 وظلت تعمل خفية باتجاه بعث " المنظمة الخاصة" من جديد مع الاستفادة من التجربة السابقة وأخطائها بشكل خاص.

إنّ التفاصيل التاريخية للاتجاه الثوري في التحضيرات المادية لانطلاق العمل المسلح تفصلها ثلاثة شهادات رئيسية، الأولى للمناضل محمد بوضياف والثانية لعبد الحميد مهري والثالثة لعيسى كوسيدة، بالإضافة إلى شهادات أخرى لا تقل وزنا عن الأولى وتتفق جلها منذ الوهلة الأولى على أن الفترة الممتدة بين 1952- إلى غاية شهر نوفمبر 1954 عكس ما جاءت به بعض الكتابات التاريخية كانت بالفعل فترة حرجة، انتهى خلالها كل من محمد بوضياف، ومصطفى بن بولعيد إلى اتفاق إشعال قتيل الثورة رغم المعارضة السياسية لقيادة الحزب كما كانت هذه الفترة مرحلة سباق شريف بين الرجلين من أجل الاستعداد المادي للثورة عن طريق تفعيل شبكات الدعم بالسلاح وإنشاء ورشات لصنع القنابل والمتفجرات.²

لقد حاول الاتجاه الثوري تجسيد مشروعه العسكري مرة أخرى وقد تمثلت المحاولة هذه المرة في تكوين شبكة لتنسيق عملية الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي تكون وسيلة لتحقيق الهدف، وعن هذه الشبكة يؤكد محمد بوضياف في شهادة " أنه بعد إعادة تنظيم هياكل المنظمة الخاصة سنة 1952 التي أصبحت لها علاقات وروابط مع حركات التحرر في تونس والمغرب حل بالجزائر يومئذ ضابطان أصلهما من الريف المغربي وتلقيا دروسهما العسكرية في بغداد وهما: الهاشمي عبد السلام الطود ومحمد حمادي عبد العزيز

¹ mohamed harbi .laguerre commence en algeie ed complexe bruxelle.1984.pp2023.

² صناعة القنابل خلال الثورة، تنافس بوضياف وبن بولعيد على إطلاق " البركة"، ص 1. على موقع شبكة الإنترنت <http://www.Algeria.com.octobre2007>. وأنظر أيضا: شهادة المناضل عبد الحميد مهري في تقديم كتاب عيسى كوشيدة مهندس الثورة، ص

المدعو (حمادي الريفي) وكانا على اتصال بجهات ثلاث- الأمير عبد الكريم الخطابي ومصالح المخابرات المصرية وبعض ممثلي حزب الشعب الجزائري بالقاهرة، حيث كلفهما الأمير عبد الكريم الخطابي بالإعداد لعمل ثوري منسق وموحد على مستوى الأقطار الثلاث وقد اتصلا بقيادة الحزب (حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية) ولم يظفرا منها بأي تفهم لأهدافهم وخططهم ولم يجدا حتى التجاوب المطلوب الأمر الذي دفع بهما إلى الاتصال بطريقة غير رسمية بالمناضل عبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية في الحزب لكي ينظم لهما اتصالا مع محمد بوضياف وعلى هذا الأساس تم استدعاء ديدوش مراد ليحضر لقائه مع الضابطين المغربيين من أجل بحث عملية تنسيق الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي¹.

ويؤكد المجاهد المغربي الهاشمي عبد السلام الطود ما أورده بوضياف في شهادته مضيئاً بأن بوضياف التزم التزاماً كاملاً بدون حدود بمسألة الدعوة لتوحيد العمل المسلح وتعهده بتعبئة عدد هام من الشباب المؤمن بالعمل المسلح داخل الحركة وبعد دراسة الوضعية الميدانية تم الاتفاق على دراسة أوضاع المغرب الأقصى لربط العمل بين القطرين مع الاحتفاظ بمنطقة الحماية الإسبانية شمال المغرب كقاعدة خلفية آمنة للثورة وقد أكد بوضياف على أنه حضر مسبقاً ما عدده ستة وستون عملية عسكرية قابلة للتنفيذ فوراً، إلا أنه اشترط أن يكون انطلاق العمليات على جبهتين (جزائرية ومغربية في أن واحد).²

وفي نفس السياق يؤكد المناضل عبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية حقيقة هاتين الشهادتين التاريخيتين، مضيئاً لما أورده بوضياف بأنه كان من المفروض حسب خطة هذه المجموعة أن يبدأ الكفاح المسلح في خريف 1953 بين المغرب ثم تونس ثم يلتحق الجزائريون بإخوانهم المغاربة والتونسيين إلا أن انفجار مستودع صنع القنابل في الأوراس أجل الانطلاقة إلى غاية نوفمبر 1954.³

¹ شهادة محمد بوضياف في جريدة الشعب، العدد 7786 و 7787 ليومي 16-17 نوفمبر 1988، ص 5 وأنظر حول نفس الموضوع.

Mohamed Boudiaf, la preparation du 1^{er} Novembre in Memoria Magazine, N°01, le magazine de l'histoire ed : publicité P 10, Alger 1997, p3- 29.

² مقابلة شخصية لي معه على هامش المنتدى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي (الجزائر العاصمة) أيام 2-3-4 جويلية 2005 للمزيد من التفاصيل حول الشهادة الكاملة للمجاهد الهاشمي عبد السلام الطود حول السياق التاريخي لثورة التحرير في المغرب العربي أنظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، أعمال المنتدى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني فندق الأوراسي الجزائر، 2-3-4 جويلية 2005، ص 31-42.

³ شهادة عبد الحميد مهري لجريدة الشعب، عدد 7786-7787 ليومي 16-17 نوفمبر 1988، ص 05

وبالرغم من الحادث المذكور أعلاه فإن الاستعدادات قد بدأت وهناك أدلت تشير أنه كان هناك أمل في تنسيق المعارك الأولى للجيش المغربي مع الهيئات الجزائرية في منطقة وهران وقد ساهم علال الفامي في لجنة تحرير المغرب العربي مع ممثلين جزائريين في القاهرة لإقامة مراكز التدريب والتموين والعمليات بالمغرب بالمركز الرئيسي للتدريب كان يقع بالقرب من الناظور في جمال الريف تحت إشراف العباسي مسعود وعبد الله الصنهاجي، أنظر التفاصيل في: دوغولاس أي أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية " ترجمة عائدة سليمان عارف، أحمد مصطفى أبو حاكم، دار البيضاء المغرب، 1963، ص218.

وتجسيدا لهذا التوجه بدأت الاتصالات بين العناصر التي تتقاسم رؤية واحدة ألا وهي المباشرة في العمل المسلح وقطع الطريق أمام النظرة الإصلاحية للقيادة من الوصول إلى القاعدة¹

وفي خصم هذه الظروف بادر محمد بوضياف إلى تشكيل لجنة عمل²، تألفت من مصطفى بن بولعيد وديدوش مراد وعبد الحميد مهري ومحمد بوضياف، كلفت بتجميع العناصر القداماء في المنطقة الخاصة وكل المستأين من سياسة الحزب والميالين للعمل المباشر³ وحول هذه المسألة يذكر محمد بوضياف في شهادته بأنه " جلال هذه الفترة طلب من ديدوش مراد الالتحاق به لتعميق المسألة لأنها تمثل آفاق عمل غير معزول ويتعدى الإطار الجغرافي (عمل مغاربي) وبدأ الأمر جديراً بالاهتمام لذلك تم الانطلاق في التنظيم بعد الاتصال بمحمد العربي بن مهيدي الذي جمع حوله بعض العناصر ثم مصطفى بن بولعيد وشكلت لجنة من مهري وبن بولعيد وديدوش وبوضياف كلفت بإعداد العناصر القديرة، بالإضافة إلى تكليف مصطفى بن بولعيد بإنشاء مستودع لصنع القنابل والمتفجرات في جبال الأوراس⁴ .⁵

وقد حرصت نواة المؤمنين بتفجير الثورة على ضمان سرية مشروع هذه اللجنة المصغرة⁶ من خلال:
1) السرية إزاء الإدارة الاستعمارية (أي أخذ العبرة من تجربة اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950).

2) السرية تجاه قيادة الحركة خصوصاً وأنها لم يكن لها أي تجاوب مع طموحات المشروع الثوري ووقوعها في الصراعات التي أدت إلى انفجار الحزب وتصدّعه في أبريل 1953.⁷

3) عدم إشراك العديد من نشطاء المنظمة الخاصة حتى فترة لاحقة وذلك بعد ضمان الانطلاقة الحسنة للثورة⁸

كما عملت اللجنة المذكورة على التكيّف مع الوضع القائم بالإضافة إلى أنها قامت باستقطاب الراغبين في الثورة من قداماء المنظمة الخاصة فصارت ستة ثم 22 غشية اندلاع الثورة (أي مدة سنتين

¹ شهادة المناضل محمد بوضياف في جريدة، الشعب، المرجع السابق، ص 05 وأيضاً:

Mohamed Boudiaf. Op cit P3- 29.

² سماها بوضياف بهيئة تنسيق مؤقتة، أنظر محمد عباش تؤامر عظماء المرجع السابق، ص 61.

³ سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح دراسة تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، و ترجمة محمد حافظ الجمالي منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال الجزائر، 2002، ص 68.

⁴ هذا المستودع سوف ينفجر بعد سنة (أي في جويلية 1953).

⁵ شهادة محمد بوضياف مجلة أول نوفمبر، عدد 147، 1995، ص 20.

⁶ أي لجنة (بوضياف - بن بولعيد - ديدوش - مهري - وبن مهيدي)

⁷ يجب الإشارة إلى أن هذه اللجنة المصغرة ظهرت خلال نفس المدة التي تطورت فيها حدة الصراعات السياسية والخلافات بين القيادة السياسية والثوريين وبين مصالي والقيادة السياسية التي وجدت في مبادرة الثوريين ميلاً عملياً نحو الاستقلال.

⁸ صناعة القنابل خلال الثورة، تنافس بوضياف وبن بولعيد على إطلاق " البركة" المرجع السابق، ص 2.

تقريباً) وقد شرعت خلال سنة 1952 في عقد عدة اجتماعات لمناقشة أوضاع الحزب الداخلية والوضع العام في العالم والمغرب العربي وانتهت اللجنة المصغرة التي أعادت تفعيل المنظمة الخاصة تحت تسمية " البركة" تيمناً بتفجير الثورة في وقت قريب إلى القرارات التالية:

أولاً: إعادة تشكيل المنظمة الخاصة بدون انتظار موافقة إدارة الحزب التي تجاوزتها الأحداث وفي هذا الإطار يذكر المناضل عبد الحميد مهري في شهادته، تقديماً لمذكرات المجاهد عيسى كوشيدة " مهندسوا الثورة التحريرية" بأنه تم تفعيل خلايا المنظمة في منطقة الأوراس التي لم تحل لعدم اختراقها من طرف المصالح الفرنسية الخاصة، كما تمّ تجديد الاتصال بالعديد من الخلايا الأخرى في الشرق والوسط والغرب¹

ثانياً: تحضير عناصر الدعم اللوجستيكي للعمل المسلح، ولهذا الغرض تمّ تكليف المناضل مصطفى بن بولعيد بمهمتين في غاية الأهمية هما:

أ) السفر إلى ليبيا لإعادة تفعيل الشبكات القديمة لتهدية الأسلحة²

ب) إنشاء ورشة لصناعة القنابل في منطقة الأوراس³ وذلك لتموين المجموعات المكلفة بتنفيذ العمليات المسلحة عبر التراب الوطني عند انطلاق الثورة.

ثالثاً) تطهير العلاقة بين قيادة الحزب ومناضلي الخاصة.

رابعاً) إعادة التفكير في طرح مسألة ائتلاف الأحزاب السياسية على أسس سلبية وكفيلة بدعم الكفاح المسلح عند انطلاقته⁴ وفي هذا الصدد يؤكد عبد الحميد مهري " بأن دعم العمل المسلح بجبهة سياسية واسعة كان ضرورة ملحة في إعداد إستراتيجية المجموعة.⁵

وفي خصم هذه الظروف - نهاية صائفة 1952- انتقل كل من محمد بوضياف ثمّ ديدوش مراد إلى فرنسا باقتراح من قيادة الحزب لتولي مسؤوليات في فيدرالية الحزب هناك وحسب بعض الشهادات أن هذا الاقتراح⁶ كان موضوع مشاورات بين بوضياف وأعضاء المجموعة التي استحسنته ورحبت به وبشأن هذه

¹ Aissa Kechida, les architectes de la révolution, ed : chihab BATNA, 2001, p10- 11- 12.

² شهادة المجاهد عمّار بلعقون، في منصور ميلود، الشهيد الرمزي... مصطفى بن بولعيد شريط تلفزيوني، محطة قسنطينة إنتاج مركز باتنة مارس 1997 (مكتبة المتحف الوطني للمجاهد)

³ ربما لأن هذه المنطقة كانت حافظة للأسرار وأن خلايا المنظمة الخاصة بها لم تفكك، وبالفعل تمكن بن بولعيد من إنشاء مستودع لصنع القنابل في دوار الحجاج بالأوراس.

⁴ محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، في كواليس التاريخ (2)، دار هومة الجزائر، 2004، ص 255.

⁵ Aissa Kechida, Opcit p 13- 14. أنظر أيضاً شهادة عبد الحميد مهري لجريدة الشعب عدد 7786- 7787 ليومي 16- 17 نوفمبر 1988، ص 05.

⁶ يبدو أن اقتراح قيادة الحزب كان تكتيكياً وذلك لعزل وإبعاد أبرز نشاط المنطقة الخاصة الذي بدأ في إعادة بعث خلايا المنظمة الخاصة دون إنتظار موافقة قيادة الحركة خصوصاً بعد إطلاق صراح المناضل أحمد بن بلة سنة 1952 والإحساس بعودة نشاط قداماء المنظمة الخاصة والتحضير للعمل المسلح. ويؤكد هذا

المسألة يذكر محمد بوضياف بأنه اجتمع مع بقية أعضاء المجموعة للتشاور بخصوص اقتراح قيادة الحزب فكان القرار هو الذهاب والعودة مرة أخرى عندما تستدعي الضرورة إلى ذلك¹

مما لاشك فيه أن قبول بوضياف وبن بولعيد اقتراح إدارة الحركة القاضي بمهمة التنقل إلى فدرالية فرنسا لم يكن مدرجًا في منطق القيادة السياسية لأنهما وحدهما في تلك المهمة فرصة ثمينة لا نفوض لتمويل الاستعداد المادي للعمل المسلح إنطلاقًا من الأراضي الفرنسية خصوصًا وأن المشاكل والصعوبات المالية كانت تعترض كل مبادرة خارج شرعية السياسيين² ويذكر المناضل عبد الحميد مهري في شهادته بأن الاتفاق بين أعضاء المجموعة لنقل بوضياف إلى فرنسا كان بنية استغلال ذلك لتمويل العمل المسلح علمًا أن مصطفى بن بولعيد واجه الكثير من الصعوبات في مهمة تمويل ورشة القنابل بدوار الحجاج³.

ونظرًا لتخوّف الرجلين " بوضياف - ديدوش " من ضياع جهودهما المتعلقة بمستقبل المشروع الثوري الذي بدأ في التحضير له في إطار اللّجنة الرباعية التي سبق ذكرها تعمد بوضياف تعيين رجلين آخرين لخلافتهما في مواصلة تسيير التحضيرات المادية لانطلاق العمل المسلح⁴ ويشير عبد الحميد هبري في شهادته إلى أنه قبل إلتحاقهما بفدرالية الحركة بفرنسا قاما بتعيين مناضلين مكانهما وهما الزوير بوعجاج خليفة ديدوش في العاصمة وبن عبد المالك رمضان خليفة بوضياف ومسؤول المنظمة في الغرب الجزائري وكلف عبد الحميد مهري بمهمة التنسيق بينهما⁵.

عرفت الجزائر خلال فترة غياب بوضياف وديدوش، ثلاثة أحداث حاسمة لها ارتباط وثيق ومباشر بالمجموعة وقد تسببت مرة أخرى في عرقلة المشروع الثوري سنة 1953 وهي:

1) الزلزال السياسي الذي ضرب الحزب خلال المؤتمر الثاني في شهر أفريل 1953.

2) انفجار ورشة صناعة القنابل في دوار الحجاج بباتنة (جويلية 1953).

3) خروج الخلاف بين مصالي واللجنة المركزيين إلى مساحة المناضلين العريضة ابتداء من شهر فبراير

1954⁶.

الطرح محمد بوضياف في شهادته قائلاً بأن قيادة الحزب لجأت إلى استراتيجية نقل كل العناصر التي تحدث المشاكل إلى فرنسا، وهناك يهملونهم ويتكلمونهم عرضة للرشوة، أنظر شهادة محمد بوضياف لمجلة أول نوفمبر عدد 147 سنة 1995، ص 20.

¹ شهادة محمد بوضياف، المصدر نفسه، ص 20 وأنظر كذلك شهادته في جريدة الشعب، المرجع السابق، ص 05.

² صناعة القنابل خلال الثورة، تنافس بوضياف وبن بولعيد على إطلاق " البركة"، المرجع السابق، ص 2.

³ شهادة عبد الحميد مهري لجريدة الشعب، المرجع السابق، ص 5، وأنظر أيضا Aissa Kechida Op cit. p

⁴ صناعة القنابل خلال ثورة بوضياف وبن بولعيد على " إطلاق البركة" المرجع السابق، ص 3.

⁵ أنظر شهادة المناضل عبد الحميد مهري في محمد عباس، متفقون في ركاب الثورة (في كواليس التاريخ (2)، المرجع السابق، ص 257.

⁶ محمد حربي، المصدر السابق، 88-89 وأنظر أيضا جمال فتان المرجع السابق، ص 229-231 وحول التفاصيل المتعلقة بالأزمة وادعيتها أنظر شهادة،

محمد بوضياف في مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 21-22، وأنظر أيضا عبد الحميد مهري في محمد عباس، المرجع السابق، ص 257.

يكتسي الحادث الثاني أهمية قصوى بالنظر إلى طبيعة الموضوع وأهدافه الأمر الذي يدفعنا إلى محاولة معرفة الظروف والملابسات التي انفجرت فيها ورشة صناعة القنابل، انطلاقاً من تلك المهمة العسكرية التي كلف بها المناضل مصطفى بن بولعيد في إطار التحضير العام لانطلاق العمل المسلح في منطقة الأوراس.

وتشير الكثير من المصادر التاريخية المتوفرة حول مرحلة التحضيرات المادية لانطلاق العمل المسلح (1952-1954) إلى أن منطقتي الأوراس والجزائر وضواحيها¹ شكّلت إحدى أبرز قلاع التحضيرات المادية² لاندلاع الثورة من خلال جمع الأسلحة وصنع القنابل اليدوية والمتفجرات.

لقد احتفظت منطقة الأوراس برصيدها النضالي الموروث من تجربة المنظمة الخاصة (1947-1950)³ الأمر الذي أهلها لكي تتحمل مسؤولية الاستعداد المادي للثورة تمّ انطلاقها واستمرارها وقد صرّح بن بولعيد لقيادة العمليات العسكرية في الأوراس إثر عودته من الاجتماع الأخير ببولوجين يوم 24/10/1954 أنّ قيادة الثورة علقّت آمالاً كبيرة على المجاهدين في المنطقة الأولى بحكم أنها تتوفر على كميات هائلة من الأسلحة والقنابل وتنتظر منها صموداً لمدة ستة أشهر ريثما تلتحق المناطق الأخرى بالثورة وأكد بن بولعيد لهم بأنه وعد القادة الخمسة بالصمود لمدة 18 شهراً⁴ وفي نفس السياق يذكر المجاهد عبد الوهاب عثمان في شهادته بمناسبة الذكرى الـ 35 لثورة أول نوفمبر أنه بعد أن إلتمس بن بولعيد تخوّف بعض الأعضاء المشاركين في اجتماع الاثنان والعشرين وتخفيضهم من برنامج العمل المسلح قال لهم كلمته المشهورة " أعطوني هذه المرة الفرصة أفجر فيها لوحدي الثورة في الأوراس" وبعد مشاورات مكثّفة اقتنع الأخوة

¹ تقصد بما ذلك الإطار الجغرافي الذي حددت معالمه قيادة الثورة عشية إنطلاقها تنظيمياً (سياسياً - إدارياً) بالمنطقة الرابعة التاريخية بعد تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق أنظر. Mohamed Boudiaf El Djarida opcit p10. وسوف يتم التركيز على القلعة الثانية (الجزائر وضواحيها) التي شهدت أبرز عمليات جمع الأسلحة وصنع القنابل والمتفجرات فيما بعد أي بعد عودة بوضيف من فدرالية الحزب فرنسا إلى الجزائر في ربيع 1954.

² لا يمكن التقليل من الدور الريادي لمنطقة القبائل بخصوص التحضيرات المادية لإندلاع الثورة التي تزعمتها بعض الكتل المسلحة التابعة إلى الهيكل التنظيمية للمنظمة الخاصة التي كان يشرف عليها كل من كريم بلقاسم وعمر أو عمران ذوي الميول المصالية قبل إلتحاقهم بالجنة الخمسة عند إنطلاق الثورة أنظر : Bernard Droz et Evelyne lever, Histoire de la guerre d'Algerie 1954 1962, ed du seruil, PARIS 1982, P53.

³ إن هيكل المنظمة الخاصة التي تشبّت في المناطق الأخرى من البلاد بقيت سالمة في الأوراس بل إزدادت إتساعاً وتطوراً مما هي المنطقة لأنّ تضطلع بالدور البارز في مسيرة الثورة خاصة في السنتين الأوليتين الحاسمتين، أنظر جمال قنان، المرجع السابق، ص 235.

⁴ عمار بوحوش، تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني في مجلة الذاكرة، عدد 09، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 49-50. وللمزيد من التفاصيل حول هذا اللقاء الذي جمعه مسؤولي الأوراس بالقرنين. أنظر شهادة المجاهد علي بن شافية في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/03/1998 (شريط سمعي بصري) محفوظ بخزانة مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

بوجوب الثورة ووعدهم قائد الأوراس بتزويد المناطق التي لا تملك ولا في حوزتها الأسلحة الحربية كالشمال القسنطيني والقبائل والجزائر والقطاع الوهراني¹

" نستطيع القول دون أن نقع في مغبة الخطأ بأنه لو لم يكن مصطفى بن بولعيد فإن محاولة " التمرد " في الجزائر، كان ممكناً أن يكون لها منحنى آخر، ولو قدر انعدام ملجأ ثوري مسلح بالأوراس في أول نوفمبر 1954، كان ذلك سيؤثر في صورة وخصوصية الثورة" ذلك هو التصريح الذي أدلى به جون فوجور مدير الأمن العام في الجزائر عشية انطلاق العمل المسلح سنة 1954".²

وانطلاقاً من هذه المعطيات التاريخية يمكن للباحث أن يتساءل أمام هذه الاعترافات التي جاءت على لسان شخصية رفيعة المستوى في أجهزة الاستخبارات الفرنسية، ماذا كانت تمثل منطقة الأوراس بالنسبة لانطلاق العمل المسلح؟ ولماذا عوّل عليها قادة الثورة؟ وما هو الدور الذي لعبه بن بولعيد في هذا المسعى؟ لم تتوقف عملية شراء أسلحة جديدة وصيانة تلك التي جمعت خلال فترة المنظمة الخاصة بالرغم من إبتعاد الحزب تماماً عن فكرة الإعداد للعمل المسلح وفي هذا الإطار شرع بن بولعيد في عملية تنشيط الخلايا بالمنطقة بعد أن كلف من طرف اللجنة المصغرة التي أشرنا إليها سابقاً بمهمة جمع السلاح حيث كان يوصي المناضلين باقتناء سلاحهم الشخصي وتهيئته كما كان ينصح الشعب بالتسلح تحت مبررات مختلفة للتمويه عن الهدف المقصود من وراء النصيحة³ وفي هذا الإطار يذكر المجاهد عمار بن العقون بأن مصطفى بن بولعيد كثيراً ما كان يشجع السكان في الأوراس على أن يسّلحوا أنفسهم ونصحهم بعدم تبذير الخراطيش والبارود في الأعراس لأنّ ذلك كان يفرح الاستعمار، حتى يتم نفاذه وتبقى الأسلحة بدون ذخيرة، ولذلك قام المناضلون والمجاهدون بجمع كل الأسلحة وخاصة الجيدة منها وبأي ثمن⁴ وحول نفس الموضوع يذكر المجاهد علي بن شايبة بأن الظروف كانت مواتية لاندلاع الثورة في الأوراس، كما أن بن بولعيد أمر بجمع السلاح وشرائه حيث كان في الكثير من الأحوال يشتريه من ماله الخاص الذي جمعه من مدا خيل وكالة نقل المسافرين التي أنشأها خلال هذه الفترة.⁵

¹ عبد الوهاب عثمان، التحضير للثورة وتكوين الأفواج في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، معالم بارزة نوفمبر 1954 في الملتقى الأول بباتنة سنة 1989، مطبعة قر في باتنة 1992، ص 85.

² Jean Vajour, Opcit P 420

³ جمال قنان: المرجع السابق، ص 235 - 236.

⁴ شهادة المجاهد عمار بن العقون في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 17 مارس 1998 (شريط سمعي بصري رقم 02 محفوظ بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد. كما يظهر التنافس للحصول على الأسلحة بين الأعراس وبأكبر قدر أي الحماس للتسلح حيث تمكنت كل عائلة من العرش من امتلاك قطعة سلاح أنظر شهادة الحاج لخضر لعبيدي في الملتقى الوطني حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، باتنة 20-22 مارس 1996 (شريط سمعي بصري) رقم 04- مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

⁵ شهادة المجاهد علي بن شايبة في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد إلى عقدة بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/03/1998 (شريط سمعي بصري) رقم II (مكتبة المتحف الوطني للمجاهد).

بالإضافة إلى أن حنكة بن بولعيد ونباهة رفاقه مكنتهم من تفويت الفرصة على الإدارة الاستعمارية وعمالها حيث لم تفلح في اكتشاف مخازن الأسلحة والذخيرة المطمورة في جبال الأوراس التي تمّ جمعها إما شراء أو تبرعا وحفظها في مخازن مهياة لذلك طيلة سنوات 1948 - 1954¹

وفي نفس الإطار يجب الإشارة إلى أنه بعد تلك العملية التي قام بها بعض المناضلين الجزائريين في المناطق الشرقية من أجل جمع الأسلحة للصالح الثوار التونسيين، اتصل فرحي ساعي بالمناضل إبراهيم عمارة بن رابع المكلف بهذه العملية (عملية جمع الأسلحة) وطلب منه مواصلة المهمة بشرط أن لا يسلم السلاح للتونسيين وإنما يجب جمعها وتخزينها في المناطق الشرقية (الأوراس)، ولا يمكن أن نهمّل الدور الريادي الذي قام به المناضل زهر شريط في نفس الميدان حيث كان من كبار تجار الأسلحة قبل الانطلاقة سنة 1954 ولهذا الغرض أنشأ العديد من مخابئ الأسلحة من أهمها ذلك المخبأ الموجود عند صهره حمه شريط، أما المخبأين الآخرين موجودين بمنزل العيد شريط وصديقه " منور الجري " . وفي خصم هذه الظروف برز نشاط المناضل فرحي ساعي الذي جمع الكثير من الأسلحة بعد أن إمتد نشاطه إلى مسكياته شمال تبسة وشرقها إلى الونزة، وخلال هذه العملية طلب فرحي ساعي من السكان الجزائريين المتواجدين على طول الحدود الشرقية بعدم منح الأسلحة للثوار التونسيين وقد وجه الكثير من اللوم للأمين دربال المدعو " ولد على أغبول" الذي منح قطع من الأسلحة الحربية للتونسيين²

ونشير بعض المصادر التاريخية المكتوب منها والشفوي إلى أن تخوّف قيادة اللجنة التي شرعت في عملية التحضيرات المادية للانطلاق للعمل المسلح من عدم إمكانية توفير كميات كافية من الأسلحة لتلبية احتياجات الأفواج المسلحة في الأوراس وكذا المناطق الأخرى، دفع بها إلى سدّ تلك الثغرة أو النقص بتعزيز رصيدها بصنع القنابل والمتفجرات اليدوية محليا.³

ربما كانت هذه المعطيات من الدوافع الرئيسية التي دفعت مجموعة بوضياف خلال اجتماعاتهم سنة 1952 بتكليف رفيقهم المناضل مصطفى بن بولعيد بمهمة إنشاء ورشة لصناعة القنابل لتموين مجموعات الكفاح عبر التراب الوطني⁴

¹ مختار فيلاي، الولاية الأولى التاريخية وثورة نوفمبر الخالدة (1954 - 1962) مداخلة في ملتقى المعارك الكبرى في باتنة أيام 21- 22- 23 مارس 2000 (نشرية وزعت خلال الملتقى)، ص 01.

² حفظ الله أبو بكر، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية (1954 - 1962) أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، سنة 2006/2005، ص 159.

³ محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المنحاض، مصدر السابق، ص 71، وأنظر أيضا شهادة الحاج بن علاّ في محمد عباس، فرسان الحرية (شهادة تاريخية) طبعة خاصة بوزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الخمسين للأندلاع الثورة التحريرية المباركة، دار هومة الجزائر 2001، ص 54.

⁴ كلف بن بولعيد خصيصًا للقيام بهذه المهمة لما تتمتع به منطقة الأواس من خصائص لعل أبرزها الحصانة الطبيعية وبعدها عن المراقبة الفرنسية

وانطلاقاً من هذا التكليف أمر بن بولعيد المناضلين بصناعة القنابل والمتفجرات ولهذا الغرض أنشأت عدة ورشات ومستودعات لصنع القنابل ومتفجرات محلية في كل من منزل " بلقاسم " في باتنة، وفي دارٍ بعززي لخضر بدوّار الحجاج بالإضافة إلى دار " أسمايحي " بشيليا أمّا بالنسبة للبارود والديناميت فقد تم جلبه من مناجم إشمول عن طريق المناضل أحمد نواورة بالإضافة إلى المقاول " سليمان قنطري " الذي لعب أيضاً دوراً بارزاً في تموين هذه الورشات بنفس المادة¹

وقد تسنى لبن بولعيد حسب شهادة المناضل عمار بن العقون، بعد ذلك من جمع عدد من المناضلين المختصين من قدماء المنظمة الخاصة في ضيغته التي اشتراها خصيصاً لصنع القنابل والمتفجرات ومن أبرز هؤلاء يمكن ذكر عزوي مدور وأسمايحي بلقاسم وعزوي مدور وبعززي محمد...²

وفي كل مرة ينتهي هؤلاء المناضلون من صنع كمية من القنابل يتم وضعها في أسفل الصناديق وتغطى بالخضر وتنقل إلى محل الأخوة مشلق³ بمدينة باتنة لتفريغها في صناديق أخرى ثم يأخذون الخضر إلى المناضل عمار " أمعاش " في سوق العصر وبعد بيعها يدفع ثمنها في البنك باسم بن بولعيد.⁴

بقيت الأمور على هذا الحال سواء في جمع الأسلحة وصنع القنابل وقد تجمعت الكثير من المتفجرات والقنابل الأمر الذي أصبح يستدعي التخفيف منها غير أنه حدث ما لم يكن في الحسبان حيث وقع انفجار كبير وسط ظروف غامضة في ورشة صنع القنابل بدوّار الحجاج التي كان يعوّل عليها كل من بن بولعيد وبوضياف كثيراً في تفجير الثورة وإعطائها وزن الثورة المنظمة منذ بدايتها⁵

وتذهب بعض الروايات إلى أن المناضلين في هذه الورشة تمكنوا من إعداد مخزونات كافية من القنابل والمتفجرات للمرحلة الأولى من الثورة التحريرية كانت في الأوامر للشروع في توزيعها على المناطق الأخرى للتراث الوطني، لتكون نقاطاً على خريطة عمليات انطلاق العمل المسلح.⁶ ويبدو أن جزءاً كبيراً من هذه المتفجرات تمّ تخزينها من طرف بن بولعيد في أحد المخابئ التي كانت تجمع فيها الذخيرة⁷ في دكان

¹ محمد الطاهر عزوي، نشأة مصطفى بن بولعيد وحياته السياحية إلى تاريخ استشهاده ليلة 23 مارس 1956 في مجلة التراث، مجلة تاريخية أثرية، إصدار جمعية التاريخ والتراث الأثري، عدد 01 باتنة جويلية 1986 ص 107.

² شهادة المجاهد عمار بن العقون، في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بمقر المتحف الوطني للمجاهد، يوم 17 مارس 1998 (شريط سمعي بصري رقم II بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد).

³ وهما (مشلق السعيد ومشلق مسعود)

⁴ محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص 108.

⁵ صناعة القنابل خلال الثورة، المرجع السابق، ص 2.

⁶ شهادتي المجاهدين علي بن ثمانية وعمار بن العقون في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بالمتحف الوطني للمجاهد يوم 1998/03/17 (شريط سمعي بصري رقم II، محفوظ بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

⁷ جمال قنان، المرجع السابق، ص 236.

الإحوة مشلق الواقع في نهج فرنسا (شارع الجمهورية حالياً). غير أن هذا المخبأ تعرض لانفجار مهول في يوم 19 جويلية 1953 تاركا مدينة باتنة وضواحيها تحت واقع صدمة وذعر كبيرين خاصة من جانب الطرف الفرنسي الذي اكتشف شحنة كبيرة من المتفجرات أكلتها النيران.¹

وقد تصدر الخبر واجهة صحيفة La dépêche de constantine الصادرة يوم 1953/07/22 التي علقت على الحادث بعنوان " سلسلة " انفجارات بوم الأحد الموافق ل 19 جويلية 1953، ومن أهم ما جاء في مضمون المقال أن الانفجار كان على الساعة الثامنة ليلا في فترة كانت الشوارع والمقاهي والساحات العمومية مملوءة بالناس وقد تلى الانفجار الأول خمسة انفجارات زرعت الرعب والهلع في شارع فرنسا وقد تحطم دكان السيد مشلق وسجل حضور الشرطة الفرنسية مكان الحادث التي اتخذت جميع الاحتياطات الأمنية وتمكنت من اكتشاف قنابل أخرى لم تنفجر ثم قامت بمتابعة وإستنطاق الأشخاص المشكوك في أمرهم.²

ودون الاستطرد في ملابسات هذه الحادثة، يمكن القول بأنها شبيهة عند بعض المتبعين بحادثة تبسة التي كانت وراء عملية اكتشاف المنظمة الخاصة في ربيع 1950³ حيث كادت أن تضع الحرب في مأرق لولا تدّخل بن بولعيد الذي اتصل بالأمين العام بن يوسف بن خدة وطمأنه بأن هذه الخطوة التي نفذت دون علم قيادة الحركة وقعت في مستودع قديم تابع للمنظمة الخاصة، كما تمكن بن بولعيد في الأخير من احتواء هذه القضية بدفع مبلغ مالي بقيمة 250 ألف فرنك قديم كرشوة لبعض الجهات قصد عدم الكشف عن خلفيات الانفجار^{4 5}.

لم يكن كل من محمد بوضياف وديدوش مراد بمعزل عما كان يحدث من تطوّرات سياسية وعسكرية في الجزائر⁶ وفي مقابل ذلك انتهاز فرصة مسؤوليته على فيدرالية الحركة (حركة الانتصار أجلّ الحريّات

¹ تذهب بعض الروايات إلى أن الانفجار يعود إلى بقايا سجارة مشتعلة ألقى بها أحد الأشخاص على الصندوق المملوء بالمتفجرات عن غير قصد حيث أنه لم يكن يدري ما بداخله، وبعد خروجه انفجر الدكان... أنظر محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 108.

² عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي (من خلال مذكرات معاصر 1947-1954، ج3 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 127.

³ صناعة القنابل خلال الثورة، المرجع السابق، ص 2

⁴ شهادة عبد الحميد مهري في حديث صحفي لعز الدين ميهوي، الجريدة الشعب (اليومية) ليوم الخميس 01 نوفمبر 1990، ص2، أنظر أيضا عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 124-125.

⁵ سوف نعود فيما بعد إلى عمليات التحضير المادي للثورة في الأوراس بعد عودة بوضياف إلى الجزائر في ربيع 1954 وذلك حفاظاً منا على التسلسل الزمني للوقائع التاريخية.

⁶ نقصد بما تدعيات عملية انفجار ورشة صنع القبائل بالأوراس وانتقال الصراع بين مصالي، واللجنة المركزية إلى الساحة العريضة للمناضلين الأمر الذي أدى إلى إمتثال الكثير من المناضلين الذي كانوا يؤمنون بفكرة العمل المسلح إلى مصالي. للمزيد من التفصيل عن هذا الصراع: أنظر شهادة محمد بوضياف لمجلة أول نوفمبر المرجع السابق، ص22.

الديمقراطية) لكي يشرع في عملية التحضير للعمل المسلح في الجزائر انطلاقاً من الأراضي الفرنسية كما كان يطمح إلى ذلك قبل أن تكلفه قيادة الحركة بهذه المهمة.

وفي هذا السياق تشير بعض الكتابات التاريخية مدعمة بشواهد حية إلى أن عملية التحضير للعمل المسلح عند العناصر الثورية انطلقت من فرنسا قبل أن تلوح في الأفق إرهابات الانفجار الكبير لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في صيف 1954 بعدة أشهر ويعتبر ذلك الاجتماع الذي جمع بين بن بلة وبوضياف ومهساس مع بداية 1954 في حي مونروج " Mouroug " الواقع في الضواحي الجنوبية من العاصمة الفرنسية، باريس أول خطوة في هذا المسعى (الإعداد المادي للثورة)¹

وقد تمّ الاتفاق بين المجتمعين في هذا اللقاء المصغّر على قرار البدء في الإعداد المادي المباشر لإعلان الثورة، حيث تمّ فيه شبه توزيع للمهام فيما بينهم فبالنسبة لبن بلة فقد كلف بمهمة استطلاع الوضع في مصر بالتنسيق مع رفيقيه أيت أحمد وخيضر، بغية الحصول على المساعدة المادية (السلاح)² كما دخل كل من بوضياف وديدوش إلى الجزائر لجمع شتات المنظمة الخاصة بعدما خابت مساعيها في إقناع مصالي بواسطة عبد الله فيلاي، أما مهساس فقد سعى لإقناع قواعد الحزب بفرنسا لكون الخلاف المقدم على مستوى القيادة هو خلاف فوقي وعليها أن لا تنغمس فيه، وبذلك العمل على بلورة ما عرف بالاتجاه المحايد في انتظار يوم إنطلاق الثورة.³

يبدو وأن بوضياف قد دفعته التداييات اللاحقة إلى البحث عن " صنيعة جديدة " تمكنه من تجاوز اللجنة الثورية للوحدة والعمل بعد خلافه مع المناضل محمد دخلي وخروج هذا الصراع إلى العلن إلى جانب تخوف مصالي الحاج من قداماء المنظمة الخاصة، وفشل بن بولعيد في إقناع مصالي بمباركة العمل المسلح وتفجير الثورة ... (الآن). مثلما كان يحرص بوضياف، كما أن الانشقاق الذي حدث داخل اللجنة الثورية حر وراءه تردد بعض من أعضاء اللجنة المركزية قبل حسين لحول وبن يوسف بن خدة حول التحضير للعمل الثوري، إلا أنه بعد عد محاولات ومناقشات سياسية حول الفكرة انتهى الأمر بين خدة ولحول إلى قبول مساعدة مالية من إدارة الحزب لدعاة العمل الثوري⁴ جعلت أسارير بن بولعيد تنبسط وهو يقول " إنها

¹ جمال قنان، المرجع السابق، ص 232، ويؤكد هذا الطرح المناضل أحمد بن بلة، في شهادته للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وتومرة أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، وأنظر أيضا أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 384، كما يجب الإشارة إلى أن وجود بن بلة في فرنسا كان بشكل سري وعابر لأنّ الحزب أوفده إلى المشرق لينظم إلى الوفد الخارجي الذي ترأسه محمد خيضر في القاهرة أما مهساس فقد كان مقيماً خفية بفرنسا بعد فراره من السجن (سجن البلدة) رفقة بن بلة في ماي 1952.

² فتحي الديب عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي القاهرة، (د.ت) ص 26، 41.

³ جمال قنان، المرجع السابق، ص 234

⁴ شهادة عبد الحميد مهري في محمد عباس مثقفون في ركاب الثورة المرجع، السابق، ص 258-259 وأنظر أيضا شهادة عبد الحميد مهري في مقدمة

لمفاجأة سارة الأخوان موافقون على الكفاح المسلح وأكثر من ذلك أعطونا مليون فرنك للإسراع في التحضيرات.¹

دون الولوج في ملابسات الظروف التي تأسست فيها اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) (23 مارس 1954) لعدم ارتباطها بموضوع البحث إلى من زاوية مساعي أعضائها بخصوص التحضيرات المادية (المال + السلاح) على المستويين الداخلي والخارجي) حتى تنطلق الثورة في موعدها المحدد يمكن الإشارة إلى أنه في الفترة التي كان فيها محمد بوضياف وديدوش وبيطاط وبن بولعيد بصدد التحضير لميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل كان عناصر الوفد الخارجي وعلى رأسهم بن بلة يقومون بجس نبض السلطات المصرية للإطلاع على موقفها من المشروع الثوري والحصول على دعم مادي ومعنوي منها. وبعد عشرة أيام من تأسيس اللجنة في الجزائر العاصمة تمكن الوفد الخارجي في القاهرة من لفت انتباه القيادة المصرية عند أول احتكاك مباشر بها عندما شارك عناصره في اجتماع لجنة تحرير المغرب العربي يوم 03/04/1954 وأبدوا تأييدهم لمشروع الثورة خلال ذلك اللقاء²

أما في الداخل فقد قضت حادثة انفجار مستودع الحجاج بياتنة على مشروع صناعة قنابل الثورة في المهدي الذي دفع ببوضياف مباشرة بعد عودته إلى الجزائر في الأسبوع الأول من شهر مارس 1954 إلى نقل المشروع (مشروع صناعة القنابل) من الأوراس إلى المتيجة.

وفي هذا السياق يذهب المجاهد عمار قليل بأن المصالح الفرنسية لم تكن غافلة عما كان يجري من تحضيرات مادية للثورة في الأوراس خصوصاً بعد انفجار المنجبا المذكور وانتشر عملائها في كل مكان لمراقبة تحركات العناصر المشتبه في انتمائهم للتيار الثوري وهو ما دفع بهم إلى ترك المنطقة والتوجه نحو العاصمة بعد ان اتخذوا أسماء مستعارة³. ولم تجد مجموعة بوضياف بدءاً سوى الهروب نحو عناصر المنظمة الخاصة في المتيجة في خصم الصراع بين جماعة لحول حسين وبن يوسف بن خدة والمؤمنين بالعمل الصوري.⁴

¹ صناعة القنابل خلال الثورة، المرجع السابق، ص 3.

² فتحي الديب، المصدر السابق، ص 26، ص 41.

³ عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، ط 1، دار البعث قسنطينة الجزائر 1991 ص 196.

⁴ كان محور الصراع في منطقة المتيجة (الجزائر وضواحيها) بين المركزيين والثوريين أو المحاربين ولم يبرز بصورة واضحة بين المركزيين والمصاليين على غرار المناطق الأخرى، أنظر نظيرة شتوان تحضيراً لثورة وإنطلاقتها في المنطقة الرابعة، حولية المؤرخ (مجلة) عدد 05 إتحاد المؤرخين الجزائريين الجزائر جوان 2005، ص 214.

شكّلت منطقة الجزائر وضواحيها القلعة الثانية بعد الأوراس حيث كانت خلال الثمانية أشهر التي سبقت الانطلاقة في 1954/11/01 مسرحًا لتطوّرات تاريخية حاسمة على المستويين السياسي والعسكري، لعبت دورًا أساسيا في التعجيل بانطلاق العمل المسلح¹

إنّ قلة الكتابات التاريخية الأكاديمية التي تتعلق بالتاريخ الثوري للولاية الرابعة التاريخية خصوصًا مرحلة ما قبل الانطلاقة في العاصمة وضواحيها (المتيجة) مقارنة مع حجم الكتابات التي كتبت حول المناطق الأخرى جعلت بعض رواد العمل المسلح مغمورين وغير معروفين بالنسبة للباحثين رغم رصيدهم النضالي وتجربتهم في تجسيد فكرة العمل المسلح على أرض الواقع.

ومن أبرز هؤلاء الرّواد على الإطلاق نذكر المناضل بوعلام قانون الذي يعتبر الأول في قائمة نشطاء تنظيم دعاة العمل المسلح في منطقة المتيجة، كما يعود له الفضل في إيواء المنضالين الفارين من متابعات الشرطة الفرنسية قبل أن يصبحوا قادة ولايات أثناء الثورة على غرار سويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب وعمر أو عمران² وتشير بعض الكتابات التاريخية إلى أن بوعلام كانون كان مثل بوضياف من حيث المبدأ والهدف أي الثورة مهما كلف ذلك من ثمن، الأمر الذي جعله أكثر أعضاء المنظمة الخاصة اقتناعًا ودفاعًا عن طروحات ومواقف بوضياف.³

وقبل أن ينتقل بوضياف إلى منطقة لجأ إلى تنظيم بوعلام قانون قام في نهاية شهر مارس 1954 بإرسال كراسات وكتب وورقيات لمجموعة قانون وسويداني بوجمعة تضمّت شروحات مفصّلة عن طرق صناعة القنابل والمتفجرات وكيفية مزج المواد المتفجرة كما ونوعًا لتحضير مخزون القنابل خلال الأشهر الثمانية التي سبقت انطلاق الثورة التحريرية⁴.

وبالاستناد إلى المصادر التاريخية المكتوب منها والشفوي يمكن تتبع خطوات مشروع التحضير المادي التفجير الثورة (جمع الأسلحة وصنع القنابل والتفجيرات) في ناحية المتيجة خلال مرحلة المخاض منذ ربيع 1954، وفي هذا السياق يشير المجاهد بوعلام قانون إلى أن بوضياف اتصل به في غضون شهر أبريل سنة 1954 وطلب منه التنسيق مع العناصر النشطة في الناحية (المتيجة) وعلى رأسهما المناضلين

¹ من أهم هذه الأحداث (ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل + اجتماع الـ 22 التاريخي +الاجتماعات التحضيرية لإطلاق الثورة بـ 10 و 25 أكتوبر 1954 بالإضافة إلى أن المناطق شهدت عدة عمليات لجمع السلاح والتدريب عليه بالإضافة إلى إقامة ورشات لصناعة القنابل والمتفجرات وهو المشروع الذي احتضنته المنطقة بعد أن مبي بالفشل في الأوراس.

² شهادة المجاهد بوعلام قانون، تقدم بما خلال ندوة دراسية حول تحضير والإعداد للثورة المسلحة في المنطقة الرابعة، تحت إشراف مجلس الولاية الرابعة، المنظمة الوطنية للمجاهدين يوم 2000/10/29- شريط سمعي بصري محفوظ لدى مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة التاريخية، بالعاصمة

³ صناعة القنابل خلال الثورة، المرجع السابق، ص 3.

⁴ نفسه، ص 03.

سويداني بوجمعة¹ وأحمد بوشعيب خصوصًا وأنه كان على اتصالات سابقة بهما منذ مجيئهما من الغرب الاجزائري، وعلى هذا الأساس قدم بوضياف إلى ناحية بوينان في حالة من الأشياء والغضب بسبب تأخر، انطلاق العمل المسلح في الجزائر مقارنة مع تونس والمغرب وتقابل مع سويداني بوجمعة و أحمد بوشعيب بعد أن وضع لهما قانون ترتيبات اللقاء²

ودون الاستطراد في عمق الخلاف بين المصاليين والمركزيين من جهة وبين المركزيين وأنصار العمل الثوري الفوري من جهة أخرى الذي كانت ناحية المتيجة مسرحًا له، فإن من أهم الإجراءات التي اتخذت في لقاء بوينان هو الاتفاق على الحياد مع محاولة إرضاء الطرفين المتصارعين من أجل المحافظة على وحدة الصف، كما أخبر بوضياف مجموعته عن اتصالاته بعناصر الوفد الخارجي المتواجدين بالقاهرة الذين تمكنوا من انتزاع تأييد حكومة القاهرة للمشروع العسكري بالمال والسلاح بعد انطلاق الثورة³ وعين ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA (1954/03/23) التي منيت بفشل ذريع في رأب الصدع الذي أصاب الحزب/ وانتهى اللقاء بالاتفاق على أن الوقت قد حاب لتفجير الثورة انطلاقًا من قناعة راسخنة مفادها أن الخيار العسكري أنسب حل لإنقاذ الحركة الوطنية من المأزق الذي وقعته فيه⁴

وعلى هذا الأساس مشرع القادة الثلاث (بوضياف - سويداني - بوشعيب) في دراسة الوضعية العامة لناحية (المتيجة) ورصد إمكانياتها المادية والبشرية المتوفرة، وتمّ تكوين أفواج مسلحة⁵ مهمتها الإعداد المادي للثورة، وتعبئة الشباب على التدريب واستعمال السلاح بمساعدة المناضل كرتيلي مختار^{6 7} بعد أن عين ديدوش مراد قائدًا عامًا على المنطقة بتكليف رسمي من طرف زميله بوضياف¹

¹ للمزيد من التفاصيل حول سيرة ومسيرة هذا البطل أنظر نظيرة شتوان. سويداني بوجمعة. أطروحة ماجستير قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2002-2003.
² شهادة بوعلام قانون نقلاً عن نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 215، وأنظر أيضا عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 8، ونشير أن من أهم الانشغالات التي طرحت في هذا اللقاء هي الأوضاع الصعبة التي يعيشها ال حزب والأزمة التي عصفت به في ظل تنامي الصراع بين الطرفين (المصاليين والمركزيين).

³ أحمد مهساس المصدر السابق ص 371-372. وأنظر أيضا شهادة أحمد بوشعيب نقلاً عن نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 215، وأنظر أيضا: عبد القادر ماجن، المرجع السابق ص 8. وقد ردّ بوشعيب على بوضياف قائلاً " نحن لا نزيد الوقوع في فخ الصراعات السياسية بين الطرفين ولا نريد أن نتبع أحدهم إن كان هناك جديد فنحن على أتمّ الإستعداد: أنظر: شهادة أحمد بوشعيب لمجلة الباحث عدد2 نوفمبر 1984، ص 7-8
⁴ شهادة محمد بوضياف في حديث لجريدة الشعب اليومية يوم 16/11/1988 ص 05.

⁵ توزعت هذه الأفواج عبر المناطق بوينان، وبوفاريك والصومعة، والشبلي وسيدي عابد وحلوبة وبلغ عددها حسب المناضل أحمد بوشعيب حوالي 20 فوجًا أنظر نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 216.

⁶ نظرًا لعدم توفر الإمكانيات البشرية التي تتطلبها الإنطلاقة لجأ كل من شعيب وسويداني إلى الإتصال بالمناضل كرتيلي مختار الذي كان متعاطفًا مع المركزيين وطلبًا منه أن يمدّهما بفوجين يتعهدان بتكوينهما وتدريبتهما على إستعمال السلاح وكانت نية كرتيلي مختار أن يستعين بهاذين الفوجين في حالة ما إذا وقع تعدد من جانب المصاليين أنظر عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 9.

⁷ كرتيلي مختار المدعوي بن يوسف من القادة النشطاء وفي جناح المركزيين له تأثير كبير على القاعدة الشعبية خصوصًا في الناحية الشرقية من البلدة، أنظر نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 234.

لقد تكررت زيارات بوضياف إلى المتيجة خلال شهر أفريل سنة 1954 وفي زيارته الرابعة طلب من العناصر الموجودة في جبال البليدة وعلى رأسهم منسق المجموعة بوعلام قانون الانطلاق في التحضير الفعلي للثورة من الناحية المادية بتجميع السلاح وتحضير مخططات الهجوم على الثكنات الفرنسية ولم ينتهه الشهر حتى تمكن قانون من تخزين ثمان وعشرون قطعة سلاح، متنوعة مع كمية من الذخيرة (رصاص من عيار 1143 ونوعيات أخرى من الرصاص والخرطيش)²

وعقب اجتماع الـ22 التاريخي بالمدينة يوم 25 جوان 1954 الذي أصطلح على شميته بالقاعدة الأولى للثورة التحريرية³ انبثقت عنه لجنة من خمسة أعضاء هم (بوضياف، بن بولعيد ديدوش وبيطاط وبن مهدي)⁴ كلفت بالتحضير العام للعمل المسلح بشكل ملموس⁵ وفي نفس السياق تم تكليف كل من أحمد بوشعيب وسويداني بوجمعة بمهمة التحضير المحلي للثورة على مستوى المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها) بمساعدة المناضلين الزويزر بعجاج ومحمد مرزوقي في العاصمة⁷

وقد تركّزت جهود هؤلاء استنادا إلى الكثير من الشهادات الحية على عملية صنع القنابل والمتفجرات والعبوات الناسفة بالإضافة إلى القيام بتدريبات عسكرية على استعمال الأسلحة ورمي المتفجرات⁸ وربما يكون ذلك من أجل استدراك الوقت لتغطية العجز المحتمل في توفير الأسلحة اللازمة خصوصا مع اقتراب موعد الثورة بالإضافة إلى نوع العمليات المخطط لها ليلة أول نوفمبر⁹

¹ عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 09.

² صناعة القنابل خلال الثورة: المرجع السابق، ص 3، ونشير إلى أن بوعلال قانون رفقة أعضاء التنظيم أمثال سويداني كانوا في حوش القايلة حيث الثقة والأمان على إعتبار أن النظام الذي أقامه قانون في المتيجة كان مبنيا على العلاقات العائلية القريبة جدًا ولا يمكن أن تخون بأي شكل من الأشكال ثم إلتحق بمماكل من بوشعيب وأوعمران

³ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 69.

⁴ سينصم إليهم كريم بلقاسم في شهر أوت 1954 لتصبح اللجنة سداسية

⁵ لقد ردّ ديدوش مراد خلال جلسات الاجتماع على الذين طرحوا مشكل نقص الوسائل المادية قائلاً: " إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتان فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك، يجب أن نعطي الانطلاقة، وإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال يجب أن نشعل الفتيلة ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل مادية ضخمة " أنظر المنظمة الوطنية للمجاهد الطريق إلى نوفمبر المجلة الأولى الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر (د.س.ن)ص280.

⁶ شهادة محمد بوضياف لمحمد عباس، ثوار عضاء، المرجع السابق، ص 63-64 وأنظر أيضا محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر اسابق، ص 93. 777

⁷ شهادة المناضل أحمد مرزوقي لمحمد عباس، فرسان الحرية (شهادات تاريخية) المرجع السابق، ص 29 والملاحظ أنه في المرحلة الأولى من التحضير للثورة بقي ديدوش مراد مسؤولا عن المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها حتى شهر أكتوبر إلا أنه طرأ بعد ذلك ما جعله يتبادل مع بيطاط الذي كان على رأس المنطقة الثانية الشمال القسنطيني.

⁸ شهادة المجاهد عبد القادر رابح لمجلة أول نوفمبر عدد 76 سنة 1986 ص 55 أنظر عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 10.

⁹ لقد اعتمدت معظم عمليات أول نوفمبر 1954 على وسائل هجومية من أجل تخريب المنشآت الفرنسية لذلك اعتمد قادة الثورة على القنابل والمتفجرات لإحراز نتائج ملموسة

ولتغطية ذلك العجز قرّر التنظيم اسري المشروع في صنع القنابل خلال إحدى الاجتماعات التي عقدت في منزل موسى محفوظ في شهر جويلية 1954 بحضور كل من سويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب وبوعلام قانون وعبد القادر لرابح المدعو عبد الكريم¹

وفي خصم هذه الظروف الصعبة كان على العناصر الثورية لتنظيم النتيجة بعد أن طلب محمد بوضياف المشروع في صنع القنابل الإسراع في لك تحت إشراف المناضلين وعلام قانون وسويداني بوجمعة، فإنطبقت ورشات التصنيع في العمل وتكاثر عددها بالمنطقة مع مرور الوقت² ومن أهم الأماكن التي اتخذت كمراكز لصنع القنابل نذكر:

- منزل بوعلام قانون (بجلوية)
- منزل عبد القادر رابح (الصومعة)
- منزل بورقعة بوعلام (بوينان)
- منزل طاشوش إبراهيم ()
- منزل كرامو بلقاسم المدعو جمال
- منزل محمد العيشي (بأولاد يعش)
- منزل بلعمري محمد المدعو سي الحسين (ببني شريف)³ وفي نفس الإطار يذكر المجاهد بوعلام قانون بأنه إشتغل على لحم القنابل أول مرة في حوش القابلة⁴. حوالي ثمانية شهور قبل اندلاع الثورة ثم تم صنع قنابل أخرى في بيت العيشي محمد بحضور سويداني بوجمعة وفي ورشة اللحامة كان يملكها ذلك الوقت في بوفريك⁵

اتخذ مشروع صناعة القنابل والمتفجرات في منطقة المتيجة بعداً وطنياً على المستوى العسكري من خلال ذلك الاجتماع الذي جمع أرز القادة المحضرين للثورة بالخراسية في شهر جويلية 1954⁶ برآسة مصطفى بن بولعيد وحضور كل من مراد ديدوش ومحمد العربي بن مهدي ورايح بييطاط وعبد الحفيظ بوصوف

¹ شهادة عبد القادر لرابح نقلا عن نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 218 وأنظر أيضا شهادته لمجلة أول نوفمبر، تمديد 76، سنة 1986، ص 55.

² صناعة القنابل خلال الثورة المرجع السابق، ص 4.

³ عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 11، وأنظر أيضا شهادة عبد القادر رابح لمجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 55.

⁴ حوش القابلة أين كان يقيم المناضل سويداني بوجمعة، والمكان معروف حاليا بمزرعة الـ40 شهيد وهو يقع ببوينان في بيت صهره موسى محفوظ المذكور سابقا، أنظر أيضا شهادة أحمد بوشعيب في مجلة الباحث عدد 02 سنة 1994، ص 17.

⁵ صناعة القنابل خلال الثورة، المرجع السابق، ص 4 ويؤكد هذه الشهادة المجاهد رابح عبد القادر قائلاً بأنه ضمان لإستمرارية مشروع صناعة القنابل في ظل السرية التامة فقد إنتقلت رفقة بوعلام قانون إلى منزل المناضل بن توتة بأولاد يعيش بالبلدية لأنّ هذا المنزل كان في طور الإنجاز ثم إنتقلت في شهر أكتوبر إلى منزل المناضل كرياتلي بن يوسف بقرواوا بطلب من هذا الأخير: أنظر مجلة أول نوفمبر عدد 76 سنة 1986، ص 56.

⁶ عقد هذا الاجتماع ببيت المناضل بشير الجهيم قرب الواد الفاصل بين الخراسية وباب حسن.

وسويداني بوجمعة والزوير بوعجاج، والحاج بن علاً وناصركوبني وعثمان بلوزداد ومحمد مرزوقي ومختار قاسي عبد الله، وعبد الرحمن قاسي عبد اله وقد خصص هذا الاجتماع حسب الشهادات الحية لدراسة الجوانب التقنية للإطلاق الثورة التي تتعلق بالأسلحة بشكل خاص وعلى هذا الأساس مركز الحاضرون على ضرورة تكوين مختصين في مجال صنع وتفكيك المتفجرات والتدريب على طرق استعمال الأسلحة وكيفية القيام بحرب العصابات.¹

وفي هذا الإطار يذكر أحد المشاركين في هذا التكوين، المناضل قاسي عبد الله عبد الرحمان " بأن اجتماع الخرايسية عقد خصيصاً لتكوين مكومين مختصين في صنع القنابل والمتفجرات المحلية...² كما يؤكد المناضل الحاج بن علاً في روايته بأنه قد شارك في شهر أوت 1954 في تربيص بناجية خرايسية خاص بصنع المتفجرات أشرف عليه بن بولعيد³ ولما عاد إلى وهران كلف أحمد زبانه بصنع كميات من أوعية المتفجرات بحاسي الغلة⁴

بناءً على مقررات اجتماع الخرايسية تمت إقامة العديد من المراكز لصنع القنابل والمتفجرات والتدريب على استعمالها ورغم قلة التجربة في هذا الميدان ومحدودية الخبرة العسكرية لهؤلاء المكونين، إلا أنهم تمكنوا من صناعة قنابل ومتفجرات من مواد ووسائل بسيطة متوفرة لديهم كعلب المصبرات والكبريت الأصفر والفحم والطين الحرة وزيت الخروع والأنايب⁵

وتجدر الإشارة إلى أنه لم تكن هناك مراكز يأتى معنى الكلمة مخصصة لصناعة القنابل والتدريب الاجتماعات وقد ركز هؤلاء المناضلون على الأماكن الأكثر أمناً وأماناً ومن أبرز هذه المراكز على الإطلاق نذكر مركز ذراع الديدس⁶ ومركز بوشماعلة⁷ بالإضافة إلى منازل بعض المناضلين التي اتخذت هي الأخرى كمراكز لنفس الغرض⁸

¹ أحمد بوجوموم، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية لرابعة التاريخية (1956-1962) رسالة ماجستير قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 20.

² علي العياشي، عبد القادر ماجن، أول نوفمبر في الجزائر العاصمة، مجلة أول نوفمبر عدد 87 نوفمبر 1987، ص 25.

³ يبدو أن إشراف بن بولعيد على هذا التربيص يعود إلى تجربة سابقة في الأوراس لأن مشروع صناعة القنابل كلف به بن بولعيد سنة 1953 في منطقة الأوراس إلا أن إ انفجار مستودع الحجاج، دفع بوضياف إلى تغيير المكان خوفاً من مدهامات المصالح الفرنسية.

⁴ شهادة الحاج بن علاً لمحمد عباس فرسان الحرية (شهادات حية) المرجع السابق، ص 54.

⁵ نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 219.

⁶ عبارة عن غار وسط غابة كثيفة بالأطلس البلدي

⁷ عبارة عن غار يقع من سلسلة الأطلس البلدي

⁸ هي نفس الأماكن التي تم الإشارة إليها سابقاً، وتشير الشهادات الحية إلى أن عدد المناضلين - (حلوية، فروخة، تلاً حمدان، سى شريف، الشبلي ففاحة، متلاحة : أنظر عبد القادر ماجن، التحضير للثورة بناحية متيحة وقائع إندلاعها المرجع السابق، ص 11.

وقد اختلفت صناعة القنابل باختلاف نوعيتها والغرض من استعمالها لذلك نجد صناعة القنابل المحرقة تتم عن طريق وضع البارود الأسود بطريقة خاصة بعد إستحضار علب المصبرات الفارغة ذات وزن واحد كلغ وتوضع بداخلها علبة أخرى مشدودة بخيط ويضاف إليها ملح البارود والبنزين والمطاط و لفحم والكبريت الأصفر. أما بالألغام فقد كانت تصنع من الملح والطين الحرة وزيت الخروع وأنايب المياه التي كانت تغلق بغطاء ثم بوضع لها ثقب في الوسط وكبسولة¹

وصنعت العبوات الناسفة من الأنايب من نوع "La Fonte" والأنايب الطويلة ذات معيار 8 سم و11 سم و15 سم، وحول هذا الموضوع يذكر المجاهد بوعلام قانون بأن عملية صنع العبوة تتم بغلق الأنايب من جهة بمادة الإسمنت وبوضع لها ثقب في الوسط وتجهز بكسولة² أما بالنسبة للمواد اللازمة في صناعتها كانت تستحضر من طرف مناضل يدعى العامري، وأعتبر غار بوشماعلة، من أهم المراكز ليصنع هذا النوع من القنابل³

تشير بعض المصادر إلى أن عملية صنع القنابل تمت بالتعاون مع مناضلين من العاصمة خلال هذه الفترة، حيث كان مطلوباً من فوج صنع المتفجرات إحضار دفعة أولى متكونة من 350 قنبلة تقليدية (عبوات ناسفة وقنابل حارقة) وحسب شهادة المناضل بوعلام قانون أن فريقه جهّز 150 قنبلة وقد أشرف شخصياً على العملية خلال اشتغاله بتلحيم أجسام القنابل التي توضع بعد حشوها بالمتفجرات المحضرة في أماكن سرية، في علب خاصة لنقلها من مكان لآخر دون لفت الانتباه، وكان يشرف رفقة سويداني بوجمعة على العملية برمتها وتمكنت مجموعة قانون من تحضير 150 قنبلة حارقة أخرى خلال شهري (أفريل وماي). وبقيت أجسام قنابل كثرة فارغة كمنخزون يستخدم عند الحاجة وحسب التعليمات⁴

لقد أخذت عملية صنع القنابل عقب اجتماع خرايسية منحى آخر، حيث ضاعف الفريق الذي كلف بهذه المهمة في نشاطه الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مخزون القنابل وفي هذا السياق يذكر أحد أبرز المناضلين الذين أشرفوا على سير العملية المجاهد عبد القادر رابح بأن كمية القنابل التي تم صنعها قسمت بأمر من سويداني في الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر 1954 إلى قسمين قسم أخفي في منزل بوعلام قانون والآخر

¹ نفسه، ص 11، وأنظر أيضا شهادة المجاهد: رابح عبد القادر مجلة أول نوفمبر المرجع السابق، ص 55، نشير إلى أن هذه المواد المستعملة في صناعة القنابل كان المناضلون يتحصلون عليها بطرق خاصة، تماشياً مع المصبرات الفارغة كان يتم الحصول عليها من مصنع المعجون الواقع ببوفاريك بواسطة أحد المناضلين أما الفحم كان ينقله أحد المناضلين إلى مزرعة حوش القابلة، أنظر نظيرة شتوان المرجع السابق، ص 219.

² نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 219-220.

³ نفسه، 219.

⁴ صناعة القنابل خلال الثورة، المرجع السابق، ص 4.

في منزله، وقد تكونت هذه الشحنة في مجموعها من 800 إلى 900 عبوة متفجرات ومن 500 إلى 600 قنبلة يدوية¹

وبعد هذا العرض يمكن للباحث أن يدرك بعمق مدى أهمية مشروع صناعة القنابل بالنسبة لبوضياف ورفاقه بالرغم من حداثة التجربة وضعف الإمكانيات ولم تكن هذه الخطوة في حقيقة الأمر سوى حلاً عسكرياً من أجل سدّ الثغرات المحتملة في عملية التزود بالأسلحة قبل تفجير الثورة² في مرحلة استثنائية لم تكن فيها الظروف والمستجدات تبشر بإمكانية دخول ولو كمية قليلة من الأسلحة برغم جهود بوضياف وبن بولعيد التي كانت تصبّ في هذا المسعى كما سنوضح ذلك فيما بعد.

إنّ الدّارس المتعمّن لتطوّرات عملية التحضير للثورة التحريرية يدرك بعمق أهمية جهود لجنة الخمسة ومساعدتها في ربط اتصالاتها داخليا وخارجياً، من أجل توحيد الصفوف وتوفير الحد الأدنى من الإمكانيات المادية وفي هذا الإطار قام رفاق بوضياف بمهمتين أساسيتين شملت ما يلي:

1) على المستوى الداخلي: باشرت لجنة الخمسة اتصالاتها داخليا وعلى وجه الخصوص بممثلي

منطقة القبائل وإقناعهم بالانضمام إلى العمل المسلح والمشاركة في تفجير الثورة، واستنادا إلى شهادة بوضياف أن منطقة القبائل إنحازت في بداية الخلاف إلى زعيم الحزب ونظراً لصعوبة الاتصال بها لم يتمكن ورفاقه من شرح مواقفهم لمناضليها شرقاً كافيًا كما حدث مع المناطق الأخرى من البلاد.³ وفي نفس السياق يضيق بوضياف " نظراً لأهمية هذا الجزء من الوطن (منطقة القبائل) سواء من حيث عدد المناضلين أو من حيث الموقع الاستراتيجي لم يخطر بالبال أن يترك بعيداً عن الحركة ولذلك تمت عدة محاولات للاتصال بهم⁴

لقد كان بوضياف يدرك بعمق مدى أهمية منطقة القبائل في عملية التحضير لانطلاق العمل المسلح واستمرارية، خصوصاً بعد التحاق كريم بلقاسم ومساعدة عمر أو عمران بقمم جبال جرجرة خلال سنة 1947 ونجاحة في إعداد جماعات من شباب المنطقة وصل تعدادها حسب تقرير شفوي وجّه إلى بوضياف بتاريخ 08 ماي 1954 جاء فيه " بفخر واعتزاز بمستطاعي الاعتماد على أكثر من 1500 رجل مستعد

¹ شهادة المجاهد عبد القادر رابح لمجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 56.

² وحول هذا الموضوع يشير محمد حربي بأن العناصر الثورية المسلحة لم تكن تملك قبل الإنطلاقة سوى 400 قطعة سلاح، ولسد هذا النقص حاولت قيادة التنظيم المسلح تعزيز رصيدها بصنع قنابل يدوية إلا أن الإطارات المختصة والكفأة لم تكن موجودة ولم يقع إحترام الحد الأدنى من الشروط الأمنية وهذا ما يفسر النجاح النسبي للبوليس الفرنسي في الجزائر بعد عمليات أول نوفمبر 1954 أنظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض المصدر السابق، ص 71.

³ محمد عباس، إغتيال حلم، المرجع السابق، ص 49.

⁴ عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي (من خلال مذكرات معاصر) 1947-1954، ج3(مود) الجزائر 1986، ص 459.

لعمل الثوري المكثف ضد السلطات الفرنسية¹ وهو العدد الذي تعزز وفي أقل من شهر بمائتي (200) مناضل جديد وقد كشف كريم بلقاسم مرة ثانية لبوضياف في أحد اللقاءات بالعاصمة يوم 1954/06/03 بأن قادة دوائره السبع بمنطقة القبائل تحوز الآن " 1700 مناضل مستعد لخوض المعركة وما يقرب من 500 مناضل بحوزته بندقية صيد كما يمتلكون على مخابئ للسلاح تتوفر على أكثر من 300 قطعة سلاح حربي"²

وفعلا بدأت الاتصالات مباشرة عقب اجتماع ال22، بعد فشلها قبله من خلال المحاولات عديدة مع أواخر شهر ماي وانتهى الأمر بإتصال لجنة الخمسة مع المناضل سي حمود بن يحيى الذي كلف أيضاً بالاتصال بكريم بلقاسم وعمر أوعمران باعتباره من سكان المنطقة³

توجت هذه الجهود بلقاء جمع ديدوش مراد ولخضر بن طوبال وعمار بن عودة من جهة وبين عمر أوعمران من جهة أخرى لإقناعه بالإنضمام إلى صفوفهم غير أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق، تم عقد لقاء ثان جمع ديدوش وبن طوبال وبن مهدي وزير بأوعمران في العاصمة ولم ينته بأي نتيجة تذكر ثم وقع لقاء ثالث جمع محمد بوضياف بن بولعيد وكريم بلقاسم⁴ مع نهاية شهر أوت 1954 انتهى بعد مشاورات طويلة بالتحاق منطقتة القبائل بصفوف الثورة بعد أن أعطى كريم بلقاسم متوافقتة على ذلك بإنضمامه إلى اللجنة التي أصبح العضو السادس فيها رفقة بوضياف وديدوش وبن بولعيد، وبن مهدي وبيطاط.^{5 6}

(2) على المستوى الخارجي: في خصم الظروف التي قامت فيها اللجنة بمحاولة التنسيق بين مسؤولي منطقة القبائل وإقناعهم بالانضمام إليها والمشاركة في التحضير وانطلاق الثورة التحريرية، انطلق بوضياف في مهمة أخرى على الصعيد الخارجي، حيث سافر مع بداية شهر جويلية 1954 إلى سويسرا للالتقاء بأحمد بن بلة في العاصمة برن " Berne " بعد أن علم بذلك من طرف مبعوثي المصاليين والمركزيين بأن بن بلة موجود بسويسرا ويرغب في مقابلته وعلى هذا الأساس أخبر بقية زملائه في اللجنة الذين شجعوه على الاتصال به لمعرفة ما يجري في القاهرة ومحاولة كسب أعضاء الوفد الخارجي⁷.

¹ Yves courier."fln.chapitre1é- la rout d'alger au caire.ligne de force de l'insurrectio" in historia magazine.num'ero spe'cial du 1é novembre1954.pp50.58. وأنظر أيضا: لخمود حربي، جهة التحرير الوطني

الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 14.

² Yves courier Opcit.p52.col 2 .

³ عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 459.

⁴ مومن العمري، المرجع السابق، ص 219.

⁵ عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 460، وللمزيد من التفاصيل حول ظروف إلتحاق منطقة القبائل بالثورة أنظر التفاصيل في شهادة محمد بوضياف في مجلة أول نوفمبر عدد 147- 1995 ص 25، وأيضاً شهادة محمد بوضياف لخمود عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 64- 65.

⁶ لجنة الخمسة + 1 بعد التحاق كريم بلقاسم في أوت 1954.

⁷ محمد عباس، المرجع السابق، 53 وتجدر الإشارة على أن الوفد الخارجي خلال هذه المهلة كان يضم كل من محمد خيضر وحسين أيت أحمد وأحمد بن بلة.

وفي نفس السياق علم بوضياف بأن وجود بن بلة رفقة محمد خيضر في سويسرا يندرج في إطار مساعي الوساطة بين الطرفين المتصارعين إلاّ أنّهما لم يتوصلا إلى أي نتيجة تذكر الأمر الذي أغضب خيضر فقرر الرجوع إلى القاهرة بعد أن ترك بن بلة في برن حيث التقى ببوضياف يوم 1954/07/07، الذي كشف له عن خطته بشأن تفجير الثورة¹. ويؤكد المناضل محمد بوضياف لهذا المسعى قائلاً بأنه اتصل ببن بلة الذي حضي بثقته بوصفه من قدماء المنظمة الخاصة، وأطلعته على أحداث الأشهر الماضية وما ينوي القيام به وما هو مطلوب من الوفد الخارجي، وفي الحال أعلن بن بلة موافقته على المشروع الثوري ووعده بكسب تأييد الأعضاء الآخرين للوفد وكذا الحكومة المصرية.³

وفي نفس الزيارة تمّ لقاء ثان ببن جمع كل من أحمد بن بلة وبوضياف وديدوش مراد مع مسؤولين الأول مغربي والأخر تونسي كان بن بلة قد سبق وأن اتصل بهما ويقول بوضياف بخصوص هذا اللقاء " ... بعد اللقاء الأول اجتمعنا ثانية مع بداية شهر أوت للنظر في إجراء اتصالات مع مسؤولين مغاربة وتونسيين كان بن بلة قد كلف بدعوتهم ورافقني في هذه المهمة ديدوش وتوجهنا إلى برن للاجتماع مع كل من عبد الكبير القاسي من أجل ربط الإتصالات بالمناضلين المغاربة في الريف وتعهّد هو بتسليم كمية من الأسلحة، انطلاقاً من الريف في أجل لا يتعدّى شهراً واحداً، بعد دفع المبلغ اللازم في حسابه المصرفي لسويسرا وعلى هذا الأساس قدمت له على توّ قائمة إسمية بالأسلحة المطلوبة...⁴

وعقب هذه اللقاءات مباشرة عاد بوضياف إلى الجزائر⁵ حيث اجتمع بقية أعضاء اللجنة الخمسة وأطلعهم على نتائج مهمته في سويسرا وقد تمّ اتخاذ عدّة قرارات هي:

¹ عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 463، وأنظر أيضاً محمد عباس المرجع السابق، ص 53-54. وأنظر أيضاً أحمد بن بلة، مذكرات كما املها على زويير ميرل المصدر السابق، ص 96 وأنظر أيضاً:

s limane Chikh, l'Algerie en Armes ou le temps des Certitudess Opc ALGER 1981 P 88- 89

: تذهب بعض المصادر إلى أن لجنة الستة اطّلت في خصم زيارة بوضياف وديدوش إلى سويسرا على سعي أعضاء من اللجنة المركزية إلى الاتصال بمجموعة² القاهرة لثيهم عن عزمهم على الشروع في الثورة، وخلال ذلك الاجتماع برن أعطى كل من حسين لحول وإحمد يزيد، إشارات إيجابية للعناصر الثورية بقبولهم Mabrouk Belhocine , le MAbrouk Belhocine لحل اللجنة المركزية وتحويل أرصدة الحزب لصالحهم ووعدوا بإرسال عناصر مركزية لتدعيم الوفد الخارجي، أنظر courier Alger- le Caire 1954-1956 , éditions Casbah , Alger , 2000.p35.

وأنظر: Mohamed Harbi Opcit.p102. إلاّ أن اللجنة المركزية لم تعترف بذلك وقامت بعزل ممثليها في الاجتماع الذي عقد مع العناصر الثورية من المسؤوليات الموكلة إليهم. .

³ شهادة المناضل بوضياف المجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 24، وقبل هذا اللقاء (لقاء 1954/07/07) كان الوفد الخارجي قد بعث برسالة إلى أحد العناصر المنظمة الخاصة ببلاد القبائل وهو عمر أو عمران جاء فيها ما يلي: " لا يمكننا تصور الظروف الخارجية كم هي مواتية لقيامكم بالثورة المسلحة، فهناك دول شقيقة وصديقة سبق وأن عانت ويلات الاستعمار هي اليوم على أتم الاستعداد لتساعدنا بالأسلحة والدعم السياسي..." أنظر عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون المصدر السابق، ص 462.

⁴ محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 65، وأنظر أيضاً عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون المصدر السابق، ص 463-364.

⁵ أما أحمد بن بلة فقد إنتقل إلى ليبيا لزيارة مخيمات تدريب المقاومين التونسيين في طرابلس التي كان يشرف عليها عبد العزيز شوشان؟، نجد أن عيّنة الصالح بن يوسف وتجدر الإشارة إلى أنه كان للتونسيين مزرعتان الأولى في زنزور على بعد 14 كلم من طرابلس والثانية في بن غشير وقد كانت هاتان المزرعتان تستخدم

1) جمع مبلغ مالي بقيمة 1.400.000 فرنك قديم مقابل لأسلحة المتفق عليها وتكليف رابح ببطاط بثقلها إلى سويسرا.

2) تكليف مصطفى بن بولعيد بمهمة إلى ليبيا لتسلم الأسلحة من بن بلة.

3) انتقال كل من بوضياف وبن مهدي إلى الريف المغربي¹ استعدادا لاستقبال ما يمكن الحصول عليه من أسلحة وتهريبها إلى داخل الوطن²

وتطبيقا لهذه القرارات توجه بوضياف وبن مهدي يوم 09 أوت 1954 إلى الريف المغربي لطلب السلاح الذي تعهد المناضل المغربي عبد الكبير الفاسي بتحضيره في أجل أقصاه شهر واحد³ وفي نفس الإطار توجه مصطفى بن بولعيد إلى ليبيا حيث التقى للمرة الأولى بين بلة في طرابلس يوم 15 أوت 1954، وتم الاتفاق على ضرورة هيكلية وتشكيل أول شبكة للدعم اللوجستيكي انطلاقا من مصر ومرورا بليبيا⁴ وتؤكد شهادة المجاهد قاضي بشير أن قرار إنشاء قاعدة طرابلس يعود إلى تاريخ 20 أوت 1954 خلال الاجتماع الذي جمع بين بن بلة وبن بولعيد واستمر حوالي عشرين يوما قام على إثرها أحمد بن بلة بتعيين قاضي بشير مشرفا على قاعدة طرابلس⁵

في مقابل حالة التأهب والاستعداد المادي لتفجير الثورة من خلال جهود ومساعي أبرز قادتها على المستويين الداخلي والخارجي كانت الأوساط العامة والرسمية الفرنسية خلال شهر أوت 1954 جد متفائلة بشأن الوضع في الجزائر الهادئة بخلاف ما هو عليه الوضع في تونس والمغرب، إلا أن الأمر كان عكس ذلك بالنسبة للإدارة الاستعمارية في الجزائر إلى درجة أنها توقعت حدوث حركة تمردية " من قبل بعض النشاط الجزائريين⁶ 7.

مستودع للأسلحة والتدريب ومستشفى للجرحى، ومحطة على طريق القاهرة أما القاعدة الأساسية كانت في العسى على بعد 12 كلم من الحدود التونسية وهي كلها مراكز لنقل الأسلحة وتخزينها. - أ نظر

Mohamed Lebjaoui Vérités sur la evaluation Algerienne ed Gallimard PARIS 1970 ? p 127- 130

¹ يذكر المناضل محمد بوضياف بأن يوم السفر صادف يوم عيد الأضحى (09 أوت 1954). أنظر محمد عباس، المرجع السابق، ص 66.

² نفسه، ص 66- وأنظر أيضا عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 464.

³ نفسه، ص 464-465.

⁴ أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر، المصدر السابق، ص 379.

⁵ تؤكد شهادة قاضي بشير بأن قرار إنشاء قاعدة طرابلس يعود إلى تاريخ 20 أوت 1954 وهو ما يوافق الفترة التي إلتقى فيها بن بولعيد بين بلة هناك، أنظر شهادة قاضي بشير في الملتقى الوطني الثاني حول قوافل السلاح يومي 19- 20 مارس 1999 بالوادي (شريط فيديو بمكتبي الخاصة).

⁶ Yves courrier, la guerre d'Algerie, les fils de lactoussaint, Fayard Paris 1988- p219.

⁷ أنظر نص التقرير الذي بعث به القنصل السويدي 'جين أربار'(J-ARBER) يرصد فيه الوضع العام في الجزائر عشية اندلاع الثورة في أول

نوفمبر 1954 من خلال الوقائع والتغطيات الصحفية و جهاز المخابرات والاستنتاجات الشخصية. في الملحق رقم(2)

ومما زاد في مصداقية تلك التوقعات هي التقارير العسكرية الدورية التي كان يبعث بها المشرف العام على الأمن العسكري وحماية الحدود جون فوجور J-Vaujour إلى باريس وفي هذا السياق أحصى فوجور عن طريق رجاله مصالحه مراكز تجمع وتدريب على السلاح في طرابلس بليبيا يشرف عليها ضباط مصريون من مصالحي المخابرات التي كانت بقيادة فتحي الديب، وقد حمل فوجور في تقريره الذي تضمن هذه المعلومات إلى باريس خلال شهر أوت لإطلاع مسؤوليه وتحذيرهم خصوصاً وأنه قدم قوائم بأسماء أكثر من عشرين جزائرياً كانوا يتدربون بهذه المراكز¹

وعند هذا المقام يمكن للباحث أن يتساءل: هل تمكّن كل من بن بولعيد وبوضياف وبن مهدي من توفير الحد الأدنى من الأسلحة لانطلاق العمل المسلح وهل كللت جهودهم بالنجاح؟ وما هي مواقف وردود فعل المصالح الفرنسية الخاصة من حالة التأهب والاستعداد المادي لتفجير الثورة بالجزائر؟ يذكر المؤرخ محمد تقيّة بالرغام من الجهود التي بذلت من طرف قيادة الثورة من أجل إدخال السلاح إلا أنه لم تدخل أية قطعة إلى الجزائر قبل أول نوفمبر 1954² وحسب المناضل أحمد بن بلة فإنّ أعضاء الوفد الخارجي قاموا بجهود جبارة لتسليح المقاتلين بالداخل³ فقد قدمت مصر من جهتها مساعدات كبيرة في هذا المجال، حيث يذكر فتحي الديب، أنه تمّ تزويد المناطق الشرقية بكميات معتبرة من الأسلحة منذ شهر أكتوبر 1954⁴.

غير أن المناضل محمد بوضياف ينفي إدخال أي قطعة سلاح إلى الجزائر قبل غرة نوفمبر، معتبراً أن ما حدث هو مجرد وعود لم يتم الوفاء بها⁵. و ذلك بعد عودته بخفي حنين رفقة بن مهدي من الريف المغربي ولم يتمكنوا من الحصول على أية أسلحة حيث كانت وعود علال الفاسي مجرد كلام فقط لذلك اضطرت المنطقتان الرابعة والخامسة المعلولتان على هذه الوعود إلى الانطلاق في العمل الثوري بحوالي 10 قطع في حالة جد سيئة وبدون ذخيرة كافية وبقي بن مهدي في حيرة كبيرة أمام نقص السلاح بمنطقة وهران ولم يكن يملك سوى مسدساً من عيار 657, ملم برصاصتين فقط⁶.

¹ Yves courriere ocit 219- 220 .وأنظر أيضا: Jean vaujour, Opcit P37- 42

² Mohamed Tegua, L'Algerie en guerre (1954- 1962) office des publications un versitaires Alger 1988- p 135.

³ روبر ميرل، مذكرات أحمد بن بلة المصدر السابق، ص 108.

⁴ فتحي الديب، مصدر سابق، ص 60.

⁵ عبد الرحمن ابن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 464- 465.

⁶ محمد عباس. إغتيال حلم، المرجع السابق، ص 60 وأنظر عند الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 464- 465.

أما بن بولعيد فإنه قد كرّر محاولة الاتصال بين بلة في طرابلس للمرة الثانية بأسابيع قابلة عن لقائه الأول معه في ليبيا إلا أنه أصيب بجروح بليغة عند تعرضه إلى مدهامة الشرطة الفرنسية عند الحدود التونسية الجنوبية¹.

وعن مشروع صناعة القنابل فإنه هو الأخير لم يكمل بالنجاح ولم يحقق النتائج المرجوة لن تلك المتفجرات التقليدية الصنع لم تعط نتائج مرضية وثبت فشلها بسبب عدم فعالية المواد المصنوعة منها² وحول نفس الموضوع يذكر المناضل الحاج بن علا بعد عودته من تريض صنع القنابل بناحية خرايسية أن استعمال هذه القنابل المحلية ظل مرهون بوصول الصواعق ضمن صفقة الأسلحة الموعودة من طرف عبد الكبير الفاسي ولكن لم يظهر أثر للأسلحة الموعودة ولم تعبر أي قطعة على الحدود الجزائرية المغربية³

لم تكن المصالح الفرنسية الخاصة بمعزل عن حالة التأهب والاستعداد المادي العام لانطلاق العمل المسلح، حيث يشير مدير الأمن العام جون فوجور Jean Vaujour بأنه: " إلى غاية خريف 1954 لم تكن هناك شبكة تؤكد ممارسة دعم الوطنيين بالأسلحة والذخيرة على نطاق واسع من أي بلد أجنبي ولذلك أرى شخصياً بأنه لو لم تكن المخزونان القديمة للحرب ع. II القادمة على وجه الخصوص من الجنوب التونسي ومصر لما حدثت أي ثورة أو " عصيان " مسلح في الشمال الإفريقي"⁴

ويذكر فوجور J - Vaujour في ذلك التقرير المعروف باسمه الذي قدمه لوزير الداخلية فرانسوا ميتيران يوم 1954/10/23 بأنه تنبأ فعلاً باندلاع ثورة قبل نهاية السنة⁵ بناءً على المعلومات التي وصلته من أعوانه المكلفين بمراقبة تحركات المواطنين التابعين للتنظيم القديم للمنظمة الخاصة طيلة فترة وجوده بالجزائر.

كما تمكن من كشف تحركات مفجري الثورة في العاصمة وضواحيها من خلال تكرار ما أدلى به قائد شرطه الاستعمالات العامة P.R.G لمدينة الجزائر في تقريره المؤرخ يوم 1954/10/08 الذي أكد فيه بأن مناضلي اللجنة الثورية للوحدة العمل CRUA قد تلقوا تعليمات لتكثيف التحضيرات والاستعداد

¹ أحمد مهساس المصدر السابق، ص 385، ويذكر محمد بوضياف أن هذه التحركات انتهت بدون نتائج بالنسبة للتسليح وإقتصرت فائدتها على معرفة المسالك الحدودية (شرقاً - غرباً) وإقامة علاقة طيبة مع الوطنيين المغاربة في الريف في محمد عباس ثوار عظماء. المرجع السابق، ص 66.

² Jean Vairour, Op cit p127. يرى محمد حربي أن فشل مشروع صناعة القنابل يعود إلى انعدام الإطارات المختصة في هذا الميدان بالإضافة إلى عدم احترام الحد الأدنى من الشروط الأمنية الأمر الذي فسر نجاح الشرطة الفرنسية في كشف تنظيم العمل الثوري، أنظر كتابه الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 71.

³ محمد عباس، فرسان الحرية (شهادات تاريخية) المرجع السابق، ص 54.

⁴ jean Vaujour Op cit p 88

وللمزيد من التفاصيل حول إجراءات حراسة الحدود البحرية الجزائرية وتنصيب شرطة الحدود على مستوى الموانئ، الجزائرية التي كانت تبدو أكثر شبهة بسبب الأطنان الكبيرة التي كان يوسعهم شحنتها من الأسلحة والذخيرة وإمكانية تفريغها بإحدى خلجان الساحل الجزائري . أنظر: jean

Vaujour Op cit p 88

⁵ Historia Magagine N195 sep 1972, p32.

للكفاح منذ مستهل شهر أوت عندما أمر بوضياف قادة تنظيم المتيجة بالإسراع في صنع القبائل والمتغيرات كما يشير التقرير إلى عملية رصد تحركات حسين لحول في ناحية الصومعة يوم 19/09/1954 لملاقاة قادة العمل المسلح على مستوى المتيجة بالإضافة إلى تصريحات ابوعلام قانون ساعة توقيفه في بداية شهر نوفمبر على يد أعوان شرطة الاستعلامات العامة¹

رغم الجهود التي بذها قادة الثورة لم تدخل أي قطعة سلاح إلى الجزائر قبل أول نوفمبر 1954 وبقي المشكل قائماً إلى ما بعد انطلاق الثورة خاصة في المناطق الداخلية وهو الأمر الذي دفع كريم بلقاسم إلى تحميل كل من بوضياف وبن بلة المسؤولية الكاملة في استمرار هذا المشكل². ومما لاشك فيه ان الوفد الخارجي سوف يبذل قصارى جهوده من أجل تجاوز هذا المشكل وسيعمل أحمد بن بلة على توفير السلاح بكميات معتبرة مع المرحلة الأولى للثورة³

¹ أورد فوجور تقريراً مفصلاً حول تحركات قادة الثورة في المتيجة وتمكنه من رصد جميع خطواتهم في إطار التحضير المادي للثورة عموماً والعاصمة بشكل خاص

أنظر : Jean Vaujour De la révolte a la révolution, Op cit p 126- 127.

² محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع المصدر السابق، ص 147.

³ محمد البجاوي ، المصدر السابق، ص 149.

3-الإمكانات المادية والبشرية عند انطلاق الثورة التحريرية 1954:

اغتمت القيادة المنبثقة عن اجتماع الـ 22¹ الذي انعقد في شهر جوان 1954 للتفكير في أطوار العمل الثوري وفي أول اجتماع لهذه اللجنة في حي القصبة بالجزائر العاصمة، وضع أعضائها الخمسة قانونا داخليا قرروا فيه مايلي:

1- تقوية المنظمة الجديدة عن طريق ضم الأعضاء السابقين للمنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد.

2- استئناف التكوين العسكري بالاعتماد على منشورات المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها.

3- تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاح.²

وفي نفس الوقت خرجت هذه اللجنة في الأخير بإقرار مبدئين اثنين وإستراتيجية من ثلاثة مراحل:

■ **أولاً:** اللامركزية في المبادرة والقرار لسبب اتساع الرقعة الجغرافية وضعت الإمكانيات، الأمر الذي يصعب من مهمة جهاز مركزي في عملية تسيير الكفاح بشكل فعال.

■ **ثانياً:** أولوية الداخل عن الخارج أي أن القرارات الهامة يجب أن تصدر من الثوار المقاتلين في الداخل.³

أما المراحل فهي: مرحلة بناء الهيكل السياسي (جبهة التحرير الوطني) والعسكري (جيش التحرير الوطني) لتحضير العمل المسلح وضمان اتساعه.

● مرحلة تعميم انعدام الأمن على نطاق واسع.

● مرحلة تكوين المناطق (توزيع المسؤوليات).⁴

وبعد كسب تأييد كل من مسؤولي منطقة القبائل وأعضاء نواة الوفد الخارجي بالقاهرة اجتمعت لجنة الستة يوم 10 أكتوبر 1954 لوضع حصيلة العمل حيث سجلت مايلي:

أ- صعوبة الحصول على الأسلحة.⁵

¹ شرع محمد بوضياف في تشكيل لجنة مصغرة أو أمانة تنفيذية عرفت بلجنة الخمسة اختار لعضويتها كل من محمد العربي بن مهيدي، ومصطفى بن بولعيد، وديدوش مراد ورايح بيطاط مهمتها الاعتداد الميداني لانطلاق العمل المسلح بكل الوسائل والمتطلبات أنظر شهادة محمد بوضياف في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. تاريخ الجزائر (1890-1962) القرص المضغوط. المرجع السابق.

² محمد بوضياف في حديث لجريدة الشعب يوم 1988/11/16.

³ محمد عباس، فكرة الثورة في التجربة الجزائرية مجلة الحدث العربي والدولي، عدد خاص، رقم 24، نوفمبر 2002، ص 21.

أما الوفد الخارجي يقتصر دوره على شراء الأسلحة والقيام بالرعاية والقرارات تصدر من القادة المحاربين داخل الجزائر.

⁴ محمد عباس، المرجع السابق، ص 21

⁵ يشير المرجع رايح بيطاط بخصوص مشكلة التسليح في إطار الإعداد للثورة في المنطقة الرابعة بأن قلة السلاح كانت أكبر مشكلة لدينا وقد تناولت قيادة الثورة التي اجتمعت في بوانت بيسكاد يوم 1954 عند تحديد الأهداف التي ينبغي مهاجمتها ليلة أول نوفمبر هذه المسألة وقررت بأن الأسلحة التي ستغنم من ثكنتي

ب- اتساع الهوة بين التيارين في حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية الذين أعلنوا حرباً كلامية بينهم عن طريق الصحافة والمناشير.

ت- فشل الاتصالات مع الشخصيات القديمة في الحزب لكسب تأييدهم.¹

ومواصلة للعمل الميداني لانطلاق الثورة تم اقتراح رآسة هذه المبادرة أي زعامة الثورة على المناضل الأمين دباغين وتغطيتها بشخصيته غير أنه رفض ذلك، فاختار أعضاء اللجنة مبدأ القيادة الجماعية وتم تحديد يوم 15/10/1954 كأجل لاندلاع الثورة التحريرية غير أنه بسبب تسرب بعض المعلومات إلى السلطات الاستعمارية تراجع قادة اللجنة عن هذا التاريخ.²

التقى قادة لجنة السنة مرة أخرى يوم 24/10/1954 أين تم وضع آخر اللمسات لاندلاع الثورة التحريرية، وقد تم في هذا الاجتماع مناقشة قضايا مهمة وانتهى في الأخير إلى القرارات التاريخية التالية:

1- تسمية المنظمة الثورية الجديدة بجهة التحرير الوطني، حلت محل اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA، وفتح باب العضوية فيها لكل من يرغب في المساهمة في تحرير الجزائر على يكون الالتحاق بصفة فردية (أي ليس في إطار جمعيات أو أحزاب).

2- تسمية المنظمة العسكرية بجيش التحرير الوطني يدعم العمل السياسي وينفذ القرارات العسكرية.

3- تحديد الأفكار الرئيسية لتحرير نداء سياسي يذاع ليلة أول نوفمبر، وهو الذي عرض فيما بعد بندا أول نوفمبر.³

4- تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية وقد كان لاختيار هذا التاريخ وهو ليلة الأحد إلى يوم الاثنين أول نوفمبر 1954 كتاريخ لانطلاق العمل المسلح لاعتبارات تكتيكية وعسكرية.

5- تحديد كلمة السر ليلة أول نوفمبر 1954 (خالد وعقبة).

6- تحديد خريطة المناطق وتوزيع المسؤوليات بشكل نهائي لتقسم التراب الوطني إلى خمس مناطق

كتالي:

- المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) يقودها مصطفى بن بولعيد بمساعدة بشير شبحاني.

- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) يقودها ديدوش مراد بمساعدة زيروود يوسف.

- المنطقة الثالثة (القبائل) يقودها كريم بلقاسم بمساعدة عمر أوعمران.

¹ "بينو في البلدة وثكنة بوفاريك تقسم مع أقرب منطقة وهي الثالثة (القبائل) وهو ما يفسر وجود مجاهدين من هذه المنطقة معنا ليلة اول نوفمبر، أنظر محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 80.

Mohamed Tegua, op.cit. p 131.

² سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 71.

³ حرر البيان من طرف محمد بوضياف وديدوش مراد حددت فيه أهداف ووسائل الكفاح.

- المنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة وضواحيها) يقودها رابح بيطاط بمساعدة سويداني بوجمعة.
 - المنطقة الخامسة (وهران) قائدها محمد العربي بن مهدي بمساعدة بن عبد المالك رمضان.¹
 - أما منطقة الجنوب (الصحراء) فإنها تركت إلى وقت لاحق.²
- أما رئيس اللجنة محمد بوضياف فقد أسندت إليه مهمة ربط كافة هذه القيادات بأعضاء الوفد الخارجي بالإضافة إلى مسؤولية تهريب السلاح إلى المنطقة الغربية.³
- وفي القاهرة تم تعيين أحمد بن بلة مسؤولاً عن إدارة نكتب الثورة (نواة الوفد الخارجي) بالدعاية للثورة الجزائرية وتنوير الرأي العام بالإضافة إلى جمع الأموال والأسلحة.⁴
- وحول طريقة العمل الثوري يذكر محمد بوضياف في شهادته أنه حددت استراتيجية على ثلاث مراحل زوجت بين العمل السياسي والعمل العسكري:
- **المرحلة الأولى:** إقامة الجهاز العسكري والسياسي للتحضير والتوسع وكان هدف هذه المرحلة سياسياً نظراً لمفاجأة الجماهير وافتقارها للأخبار. عند الاندلاع فإن مهمة الخلايا السياسية وحتى حاملي السلاح مهمتهم الرئيسية هي شرح بعد وطبيعة وأهداف الحركة للجماهير قصد كسب التعاطف والمساندة.⁵
 - **المرحلة الثانية:** تتمثل في انعدام الأمن الشامل ، وذلك بشل الحياة الاقتصادية للبلاد عن طريق التخريب والتهديم المتواصل وضرب البنية التحتية للاستعمار والمهجوم على مراكز العدو وثكاته وإجبار السكان الأوروبيين على مغادرة البلاد.⁶
 - **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة تكوين مناطق محررة لإيواء نواة قيادة وطنية للثورة تكون صورة مصغرة عن قيادة ما بعد الاستقلال.⁷

1 وأنظر أيضاً أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 317. Mohamed harbi, la guerre commence en Algerie- ed complexe Bruxelles 1984, p 20-23 /

2 لقد تشكلت هذه المنطقة فيما بعد خلال مؤتمر الصومام 1956 وقبل ذلك كان خاضعة إلى مسؤولية مصطفى بن بولعيد بمساعدة عاشور زيان، أنظر أحس بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1956) منشورات، من وللمجاهد، الجزائر 1994، ص 76-77.

³ فتحي الديب ، المصدر السابق، ص 39، وأنظر أيضاً: محمد عباس، اغتيال حلم، المرجع السابق، ص 59.

⁴ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 72.

⁵ شهادة محمد بوضياف لجلسة أول نوفمبر، عدد 147 سنة 1995، ص 26.

⁶ يوسف مناصرية، واقع الثورة العسكرية خلال السنة الأولى 1954، 1955 مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، في جمعية أول نوفمبر مآثر الثورة في الأوراس باتنة، 1999، ص 33.34.

⁷ شهادة محمد بوضياف لجلسة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 26 وأنظر أيضاً محمد حربي، جبهة التحرير، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 111.

أما بالنسبة للأسلحة والأموال يذكر محمد بوضياف بأنها شكلت المهمة ما قبل الأخيرة بالنسبة للجنة الستة وفي هذا السياق كلفت كل منطقة لتدبير الأموال بوسائلها الخاصة أما الأسلحة فإن المخزن الرئيسي كان يوجد بالأوراس وضم حوالي 300 قطعة إيطالية تم شراؤها من ليبيا خلال فترة المنظمة الخاصة خزنت في المهلة الأولى بوادي سوف ثم نقلت إلى الأوراس أين خبئت في براميل مملوءة بالزيت.¹

وفي خضم هذه الظروف الصعبة، شكلت الإمكانيات المادية والبشرية ضرورة مملحة بالنسبة لقادة الثورة، باعتبارها من المسائل الحيوية والحساسة لانطلاق واستمرارية أي عمل ثوري. ولعل من أهم الصعوبات التي تواجه الباحث في دراسة هذا الموضوع، قلة المصادر التاريخية (الشهادات الحية والوثائق الأرشيفية) التي تعطي إحصائيات دقيقة حول التعداد المادي والبشري الذي انطلقت به الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام 1956.²

وعلى الرغم من ذلك تجمع الكتابات التاريخية على أن الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة عند انطلاق العمل المسلح ضئيلة جدا، فهناك نسبة قليلة من المجاهدين لا يتجاوز عددهم ثلاثة آلاف مجاهد مسلحين ببنادق الصيد وبنادق أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية صالحة للاستعمال بنسبة العشر، أي أن طلقة واحدة من بين عشرة طلقات نارية تكون صالحة.³

ويعود السبب في ذلك إلى بقاء هذه الأسلحة مدة طويلة في باطن الأرض وبالتالي تعرضها للبلل والرطوبة بالإضافة إلى أن أسلحة المنظمة الخاصة هي بدورها كانت مدفونة في مطامير تحت الأرض في منطقة الأوراس منذ سنة 1947.⁴

وهناك قطع أخرى اشتراها المناضلون بأموالهم الخاصة، من مخلفات الحرب العالمية تأهبا لأي عمل مسلح⁵ وتذهب بعض الروايات التاريخية إلى أن عملية شراء الأسلحة لم تكن هي الأخرى معمقة على كافة مناطق الجزائر بحيث لم يتمكن مناضلو الشمال القسنطيني من الحصول سوى على 6 أو 7 قطع من

¹ شهادة محمد بوضياف مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 26.

² من الدراسات الجادة والموثقة تلك الدراسة التي قدمها الدكتور يوسف مناصرية خلال أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي 2، 3، 4 جويلية 2005 بالعاصمة وهي دراسة تناولت حجم الإمكانيات المادية والبشرية في كل منطقة من مناطق العمل الثوري حيث اعتمد فيها على أرشيف فانسان أنظر، ص 119، 142. ونشير إلى أنه سوف نعود إلى هذا الموضوع بشيء التفصيل لاحقا.

³ محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المحاض، المصدر السابق، ص 69، وأنظر أيضا: المديرية الفرعية للبحث والأرشيف التاريخي، الأسس الأولية في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني، مجلة الجيش نوفمبر 1997، ص 23.

⁴ أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1962)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 78، وأيضا المديرية الفرعية للبحث والأرشيف التاريخي، المرجع السابق، ص 23. وأنظر كذلك شهادة المجاهد عمار بن العقون في الندوة المفتوحة حول الشهيد مصطفى بن بولعيد 1988/03/17 بالمتحف الوطني للمجاهد شريط سمعي بصري رقم II بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

⁵ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 78.

الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية والمنطقة الوحيدة التي كانت تترجع على كمية لا بأس بها من الأسلحة الأوتوماتيكية هي منطقة الأوراس¹.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن كمية الأسلحة التي تم جمعها إلى غاية انطلاق الثورة كانت مخبئة في كل من مخازن الأصنام والأغواط والقبائل والجزائر العاصمة وجبال الأوراس وكوندي سمنديو (زيرود يوسف حاليا)، بعد أن فشلت الشرطة الفرنسية في الوصول إلى هذه المخابئ إثر عملياتها التفتيشية.²

لكن الذي حدث ولم يكن متوقعا أخلط حسابات محمد بوضياف ورفاقه بشأن حجم الإمكانيات المتوفرة لتفجير الثورة. حيث أن زلزال الأصنام الذي وقع في شهر سبتمبر 1954 ترتب عنه إتلاف مخزون الأسلحة بكامله وفقدان المكلفين بحراسته، وفي الأغواط سلم السلاح إلى الشرطة الفرنسية عن طريق أحد العملاء أما مخزون منطقة القبائل فقد كان بيد الميصاليين وبذلك لم تسلم سوى مخازن سمنديو والأوراس والجزائر التي لا يزيد مجموعها عن 310 قطعة وهي من صنع إيطالي أكثر من ربعها غير صالح للاستعمال ويعتبر مخزن الأوراس أغناها حيث كان يتوفر على 300 قطعة سلاح سلمت بعضها إلى كل من منطقة القبائل ومنطقة الشمال القسنطيني في فترة كان المناضلون يتربون قدوم أسلحة من الخارج.³

والجدير بالذكر أنه لم يتم دخول أية قطعة سلاح من خارج سواء من المغرب كما كان متفقا عليه في لقاء برن بسويسرا أو من مصر التي كانت تنتظر قيام الثورة الجزائرية وعليه اعتمد القادة الأوائل على ما كان موجودا داخل البلاد من الأسلحة التي تم شراؤها من ليبيا سنتي 1947، 1948 وقدرت بحوالي 500 قطعة سلاح أدخلت إلى الجزائر على طريق غدامس ثم السودان وبسكرة ومشونش وأريس.⁴

أما بخصوص الوضع المالي الذي عرفته انطلاقا الثورة المسلحة فقد كان للرواد الأوائل الدور الأساسي في عملية التمويل، وفي هذا الإطار يكمن الإشارة بالخطوة التي قام بها مصطفى بن بولعيد حيث أقدم على

¹ شهادة عبد الله بن طوبال مجلة الباحث جويلية 1987، ص 48-49. وأنظر أيضا شهادة عبد الله بن طوبال جريدة الجمهورية يوم 29/03/1982، ص 05 وأنظر أيضا شهادة عبد الله بن طوبال مجلة الباحث عدد 02، نوفمبر 1984، ص 134، 136 ونفس الطرح ورد في شهادة عمار بن عودة مجلة الباحث جويلية، 1987، ص 27.

² محمد حربي، المصدر السابق، ص 70.

³ نفسه، ص 70 ويؤكد المجاهد سي سالم بوبكر من المنطقة الأولى (الأوراس) بأن زلزال الأصنام كانت له خسائر كبيرة في الورشات السرية التي كانت تقوم بصناعة القنابل والمتفجرات: أنظر شهادة المجاهد سي سالم بوبكر في ندوة حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/03/1998، شريط سمعي بصري بمكتبة المتحف.

⁴ شهادة أحمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830-1962) القرص المضغوط، وزارة المجاهدين 2002.

رهن قسم كبير من ممتلكاته الخاصة لفائدة الثورة.¹ ونفس الشيء قام به ديدوش مراد وتمكن الحاج بن علا من جمع تبرعات قدرت قيمتها بـ 150000 فرنك قديم في منطقة الظهرة.²

وفي منطقة الشمال القسنطيني تم جمع اشتراكات المنخرطين التي كانت مجمدة من مارس إلى جويلية 1954³ وحسب شهادة المجاهد لخضر بن طوبال أن ميزانية المنطقة الثانية لتفجير الثورة لم تتجاوز 60 ألف فرنك قديم وقد كان بحوزة زيروود يوسف 15000 فرنك أما عمار بن عودة الذي كان في نواحي عنابة وجد لديه 4500 فرنك قديم⁴ أما بالنسبة لبلاد القبائل فقد احتفظ كريم بلقاسم لنفسه بمجموع الاشتراكات الخاصة بالمصاليين وحسب المناضل أحمد مزرنة أن المكتب السياسي سمح لكريم باستخلاص 10% من محصول الاشتراكات لشراء الأسلحة.⁵

إضافة إلى الاشتراكات التي كان يقدمها السكان في المدن والأرياف وهو ما يؤكد المناضل المدغوسي ناصر الذي كان مسؤولاً في الجهة الغربية من الوطن قائلًا "تم تكوين لجنة ضمن إثني عشر مجاهداً ممن يعرفون تلك الجهات معرفة صحيحة، وقد تحمل الشعب أعباء التمويل إذ فرضت عليه اشتراكات مع مراعاة طاقة كل واحد".⁶ ويذكر المناضل محمد بوضياف أنه بالرغم من هذه الجهود فإنه عندما اقتربت ساعة تفجير الثورة وحن وقت جلب الأسلحة من الخارج لم يتوفر لدى جبهة التحرير الوطني سوى 1400000 فرنك.⁷

يلاحظ الباحث في واقع الثورة العسكري في مرحلته الأولى أن جل الكتابات التاريخية ومذكرات المجاهدين خالية من الإحصائيات الدقيقة خصوصاً في غياب الوثائق التي تعتبر حجر الأساس في البحث التاريخي الأكاديمي وعلى هذا الأساس سوف نحاول في سياق ضبط الإمكانيات المادية والبشرية التي انطلقت بها الثورة وفقاً للتقسيم العسكري الذي وضعه قادة جبهة وجيش التحرير الوطني قبل الانطلاقة الاعتماد على المادة التاريخية المتاحة عموماً والأكاديمية الموثقة منها على وجه الخصوص.

لقد واجهت الثورة التحريرية عشية انطلاقتها مشاكل عدة تتعلق بمتطلبات العمل العسكري كالتحويل والتمويل وهياكل التنسيق والتخطيط لعمليات التسليح والتخزين وإنشاء المخابئ وتوزيع الرجال

¹ أنظر شهادة المجاهد علي بن شايبة في الندوة حول الشهيد مصطفى بن بولعيد المنعقدة بالمتحف الوطني للمجاهد يوم 1998/03/17 (شريط بصري بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد).

² محمد حربي، المصدر السابق، ص 69.

³ نفسه، ص 70.

⁴ شهادة المجاهد لخضر بن طوبال لمجلة الباحث، العدد 02 المرجع السابق، ص 134.

⁵ محمد حربي، المصدر السابق، ص 69.

⁶ شهادة المجاهد سي ناصر لمجلة الباحث، المرجع السابق، ص 136.

والأسلحة على كافة المناطق العسكرية بشكل محكم، وعلى هذا الأساس حاول قادة الثورة، التكيف مع الظروف والمستجدات ومعالجة هذه المشاكل بدقة خصوصا في ميدان التسليح.¹

انطلقت الثورة التحريرية يوم الاثنين أول نوفمبر 1954 من خلال ثلاثين عملية عسكرية جريئة شملت كامل التراب الوطني، رغم الاختلاف الذي سجلته من حيث القوة والنتائج التي تمخضت عنها من منطقة إلى أخرى² الأسر الذي يدفع الباحث إلى محاولة التساؤل عن حجم الإمكانيات المادية والبشرية لمناطق الثورة الخمس، ومدى استعدادها وواقعها المادي والعسكري.

1 المنطقة الأولى (الأوراس): قائدها مصطفى بن بولعيد بمساعدة شيجاني بشير يحد هذه المنطقة من الناحية الشمالية: صدراته والقرزي وسطيف ومن الناحية الجنوبية قسنطينة ومن الناحية الغربية برج بوعريريج والمسيلة وبوسعادة وأولاد جلال ومن الناحية الشرقية الحدود التونسية³ وكانت المنطقة الأولى تغطي جبال الأوراس والحضنة وجبال النمامشة وجبال سوق أهراس وبني صالح وطريق قالة وعين عبيد وسطيف وبرج بوعريريج.⁴

وقد شكلت منطقة الأوراس الرئة التي استندت إليها الثورة عند انطلاق العمل المسلح، ولم تكن الجغرافيا، العامل الأساسي الذي جعل من هذه المنطقة القلعة الأولى للثورة وإنما يعود الفضل في ذلك إلى تلة من رجالها الذين جعلوا منها المنطقة التاريخية الأكثر تنظيما وعدة عن بقية المناطق الأخرى ويعود الفضل في توحيد صفوف قبائلها وفي تعبئة المنطقة بأكملها نحو الإيمان بفكرة المشروع الثوري إلى مجموعة من قدماء المنظمة الخاصة وبعض مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذين التقوا حول بن بولعيد قبيل الإنطلاقه بأشهر قليلة.

شرعت قيادة الثورة بالأوراس في عملية الاستعداد للثورة منذ صيف، 1954 بفضل مجهودات قائدها بن بولعيد، حيث تم استخراج السلاح المخزن بالمنطقة لاسيما الموجود بقرية الحجاج، لفرزه وتنظيفه وصيانتته وإعداده لعملية التوزيع مع الاستمرار في عملية صنع القنابل كتلك التي صنعت بقرية تازولت والحجاج وقد تخصص في صناعتها كل من برغوث علي وبعزي علي وبلقاسم أسماجي وبتاريخ 08 أكتوبر 1954 شرع في توزيع السلاح انطلاقا من قرية الحجاج على مراحل:

¹ محمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المصدر السابق، ص 169.

² تصدرت المنطقة الأولى (الأوراس) الريادة خلال الانطلاق من حيث سبق التوسع والشمولية وقوة التسليح وصدى العمليات المسلحة وحصيلة نتائجها مقارنة مع بقية المناطق تكشف عنها الوثائق والشهادات الحية كما سنوضحه فيها بعد.

³ الأخضر جودي بو الطين، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص 1987، ص 22.

⁴ يوسف مناصرة، قوات جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود الشرقية، مداخلة في المنتدى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي 2، 3، 4 جويلية 2005، الجزائر، 2005، ص 121.

ففي المرحلة الأولى قام بن بولعيد رفقة شبحاني بشير بحمل شحنة كبيرة من السلاح في سيارته إلى بلاد القبائل أما في المرحلة الثانية فقد تكلف مرة أخرى بشير شبحاني بنقل كمية أخرى من السلاح إلى ذراع الميزان وفي المهلة الثالثة تم نقل شحنة إلى سمندو والخروب منطقة الشمال القسنطيني تسلمها زيروود ثم شرع بن بولعيد في توزيع حصة المنطقة على المجاهدين بالأوراس¹.

و في يوم 31 أكتوبر وزع السلاح على المجاهدين في الأوراس بعد إخراجه من المطامير وتنظيفه، وبذلك وصلت شحنات منه إلى كل من مشونش وبنيان وغسيرة تاحموت وكيمل وزلاطو وأريس وإيشمول والشمرة ونشير إلى أن هذه الأسلحة كانت مخبأة بمكانين الأول في منزل بعزي لخضر قرب وادي الحمام والثاني بمنزل طريسة بشير بالأوراس².

وما بقي من أسلحة تم توزيعها عقب آخر اجتماع عقده بن بولعيد ليلة أول نوفمبر في دار بن شايبة بدشرة أولاد موسى بإشمول في منزل بولقواس بخرقة لحدادة في تيبكاوين حيث قام بتوزيع السلاح المستخرج من مطامير قرية الحجاج التي تتواجد بها دور غزوي وبعزي وبشاح وتحصى بعض الكتايات التاريخية عدد المجاهدين الذي حضروا جلستي الاجتماع فقط بحوالي 350 مجاهدا³.

وتشير المادة التاريخية المتوفرة إلى حجم الإمكانيات المادية والبشرية التي انطلقت بها الثورة التحريرية رغم الاختلافات الموجودة بينها حول نسبة المشاركة فيها من منطقة إلى أخرى، وفي هذا الإطار تذكر بعض المصادر بأن بن بولعيد قاد الطلائع الأولى لجيش التحرير الوطني عند اندلاع الثورة بجيش جمع حوله في اجتماع دار بولقواس بقرية عين الطين (أريس) بما بين 300 و 396 مجاهدا⁴ كما تذكر الروايات الشفوية لعدد من المجاهدين المقربين منه أنه قام بتقسيم مجاهدي الأوراس إلى تسع وثلاثين فوجا ليلة أول نوفمبر بنح

¹ عبد الوهاب عثمان، التحضير للثورة وتكوين الأفواج في معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954 في الملتقى الأول بباتنة 1889، المرجع السابق، ص 89، 90 وأيضا بوبكر حفظ الله المرجع السابق، ص 165، وأنظر أيضا محاضرة عبد الرحمن عمراي، التسليح أثناء الثورة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، الجزائر 2001، ص 95.

² بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 166.

³ محمد الطاهر عزوي. عظمة ثورة أول نوفمبر 1954، في جمعية أول نوفمبر لحماية مآثر الثورة في الأوراس . مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، باتنة، 1999، ص 21، 22. وأيضا: محمد الطاهر عزوي. واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنة الأولى بين توحيد القيادة وتفككها . في جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة في الأوراس . الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات. باتنة 1994. ص 52.53.

⁴ لخضر الحجاج العقيد، قبسات من ثورة نوفمبر 1954، الشهاب للنشر، الجزائر (د س ن)، ص 59، وأنظر أيضا: Daho Djerbelu le 1er Novembre 1954 l'évenement et saportée in la nuit rebelle. édition la tribun, novembre 2004, Alger p 127 .

منهم ثلاثة أفواج في مهمتهم على أحسن وجه¹ وقد كان كل فوج يتكون من مجموعة تتراوح ما بين 20 و30 مجاهداً².

وتجدر الإشارة إلى أن بن بولعيد أسند قيادة معظم الأفواج إلى مجموعة تتكون من 27 عنصراً من قداماء المنظمة الخاصة الذين كانوا من أكثر العناصر مقدرة على قيادة مختلف مناطق الخاصة الذين كانوا من أكثر العناصر مقدرة على قيادة مختلف مناطق الأوراس، ومن أشهر هؤلاء نذكر شيحاني بشير، وعباس لغور وعجول ومسعود بلعقون وعدد الوهاب عثماني ومحمود الواعي ولخضر لعبيدي ولزهر شريط والظاهر نويشي.... وغيرهم.

كما أحصى المؤرخ محمد حربي عدد الرجال الذين كانوا حملوا السلاح في الأوراس بـ 350 مقاتلاً أما بخصوص التسليح لم يكن الوضع سيئاً مقارنة مع بقية المناطق الأخرى³.

ومن جهة أخرى يتفق كل من مراد صديقي، ومصطفى هشماوي على أن الثورة في الأوراس انطلقت بـ 550 مجاهداً وتوفر لديهم 200 بندقية إيطالية عيار 56، ملم ومجموعة أخرى من بنادق الصيد⁴ في حين صرح سكرتير الدولة الفرنسية للشؤون الحربية جاك شوفا لبي، أنذاك قائلاً "إن منطقة الأوراس في حالة ثورة حقيقية وعدد الثوار فيها قدر ما بين 400 و 450 مقاتلاً وهم يستخدمون أسلحة أوتوماتيكية وأجهزة لا سلكية للإرسال والاتصال"⁵.

وحول نفس الموضوع تؤكد بعض الدراسات الأكاديمية الموثقة بأرشفيف فانسان أن حجم القوة العسكرية في المنطقة الأولى تراوح إلى غاية شهر أكتوبر 1955 بين 1500 إلى 200 مجاهد مسلحين بنسبة 75 % سلاح حربي و 25 % سلاح صيد⁶.

ومهما يكن من أمر فإن رفقاء بن بولعيد في قيادة الثورة كانوا يعلقون كل أمالهم على منطقة الأوراس لكي تكون قلعة الثورة خصوصاً وأنه ظل يعتقد بأن المنطقة تمتلك القدرة على الصمود أمام القوات الاستعمارية لفترة طويلة، الأمر الذي دفعه إلى تقديم وعود لرفاقه في لجنة السنة قبيل الانطلاقة بإمكانية

¹ أورد هذا الرقم الدكتور يوسف مناصرية في مقالة واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954-1955، المرجع السابق، ص 34، في حين يذكر محمد العربي مداسي أن عدد أفواج الأوراس عند الانطلاقة كان 25 فوجاً فقط بما فيها فوج الصحراء الذي كان يقودها حسين برحال في منطقة بسكرة (مشونش- أولاد جلال)، أنظر: Mohamed Larbi madaci, les tamiseurs des sable : surés nememchas 1954-1959 ed ANEP d'Alger, 2001, pp 13-14.

² لخضر الحاج (العقيد)، المصدر السابق، ص 62.

³ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 114، وأنظر أيضاً: أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 80.

⁴ مراد صديقي، المصدر السابق، ص 28، وأنظر كذلك: مصطفى هشماوي التنظيم العسكري والسياسي للثورة الجزائرية في معالم بارزة في الثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 104.

⁵ فايزة سعد، سنوات الدم، الثورة الجزائرية، مطبعة روز اليوسف، القاهرة، 1989، ص 107.

⁶ يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود الشرقية، المرجع السابق، ص 121.

تحمل المنطقة الأولى أعباء الانطلاقة لمدة ثمانية عشر شهرا،¹ وذلك بالنظر إلى حجم الإمكانيات المادية المتوفرة إلى جانب رصيدها التاريخي الذي صنعه حنكة بن بولعيد العسكرية وقدرته على التنظيم والتعبئة منذ فترة المنظمة الخاصة

المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): عين على رأس قيادتها مراد ديدوش بمساعدة زيروود يوسف، بحد المنطقة من الناحية الشمالية القالة وسوق الاثنين ومن الناحية الجنوبية سطيف وطريق الجزائر قسنطينة إلى القرزي، ثم تمتد حتى الحدود التونسية، مارة بسيبوس وصدراته ومداوروش ومن الناحية الغربية نجد سطيف وخراطة وسوق الاثنين ويحدها شرقا الحدود التونسية.²

ونشير إلى أن هذه المنطقة تعد من بين أبرز المناطق التاريخية التي اعتبرت أحد أهم معاقل الحركة الوطنية بمختلف تياراتها قبل الانطلاقة، كما شكلت أيضا مصدرا أساسيا مول صفوف القيادة الثورية بعدد لا بأس به من العناصر التي تشكلت منها أول نخبة ثورية كانت وراء تأسيس جبهة وجيش التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954.³

قسمت هذه المنطقة عشية اندلاع الثورة إلى أربع نواحي:

- 1- ناحية سوق أهراس، عين على رأسها باجي مختار بها 30 مجاهدا.
- 2- ناحية عنابة وضواحيها على رأسها مصطفى بن عودة وبها 08 مجاهدين
- 3- الناحية الغربية عين على رأسها لخضر بن طوبال وبها 17 مجاهدا
- 4- الناحية الوسطى عين على رأسها زيروود يوسف وبها 45 مجاهدا⁴

وتختلف الروايات حول تقدير حجم الإمكانيات المادية والبشرية التي شهدتها المنطقة عشية انطلاق الثورة حيث يقدر كل من مراد صديقي ومصطفى هشماوي حجم العدة والقياد فيها بـ 530 مجاهدا تتوفر لديهم 60 بندقية إيطالية عيار 56, وبنادق صيد⁵ إلا أن محمد حربي يقدر استنادا إلى شهادة لخضر بن طوبال تعداد مجاهدي المنطقة الثانية في نفس الفترة بـ 50 مقاتلا من ضمن قرابة 7000 مناضل في صفوف حركة انتصار الحرية الديمقراطية، وهي نسبة هزيلة وتافهة حسب حربي مقارنة مع حجم القاعدة العريضة

1 محمدعباس، فكرة الثورة في التجربة الجزائرية حزب ثوري، طليعة مسلحة وشعب جاهز للثورة، مجلة الحدث العربي والدولي، المرجع السابق، ص 21.

2 أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 76.

3 Mohamed harbi, le FLN mirage et réalité, op-cit, p 116.

4 الأخضر جودي بوالظمين المصدر السابق، ص 23.

5 مراد صديقي، المرجع السابق، ص 28، وأنظر أيضا: مصطفى هشماوي المرجع السابق، ص 104.

التي تمتعت بها الحركة في منطقة الشمال القسنطيني¹ لذلك يمكن القول أن التعثر الظاهر في انطلاق الثورة الذي شهدته المنطقة شكل في حقيقة الأمر مفارقة شديدة بالنظر إلى ما كانت تتوفر عليه من قادة وتنظيم في الفترة التي شهدت المراحل المتقدمة في عملية التحضير للثورة².

وحسب التقرير الذي قدمه زيروود يوسف خلال جلسات مؤتمر الصومام فإن عدد مجاهدي الشمال القسنطيني عند الانطلاقة كان يبلغ مائة رجل فقط لا يمتلكون سوى 13 قطعة سلاح، لكن دون تفصيل حول وضعية المناطق ويوضح دحو جربال تلك الوضعية الصعبة بالإشارة إلى أن ديدوش مراد لم يكن لديه سوى 35 رجل في مركز قيادة المنطقة الثانية (عزابة- ميله- عين الكرمة- فج مزال- الطاهير) ولم يكن تحت إمرة بن عودة في عنابة سوى 03 رجال بينما كان زيروود (سكيكدة- قسنطينة) يقود 27 مجاهدا وبن طوبال يقول بمجموعة تتكون من 13 مجاهدا وقد تقاسم هاذين القائدين 32 قطعة سلاح³.

وليس ببعيد عن الأرقام المذكورة سابقا يحصي أحسن بومالي استنادا كذلك إلى رواية لخضر بن طوبال عدد مجاهدي المنطقة عند اندلاع الثورة بـ 66 لا يملكون إلا كمية ضئيلة من أسلحة المنظمة الخاصة أغلبها غير صالح للاستعمال ورصيد مالي قدر بمائة ألف فرنك قديم ساهم به كل من زيروود يوسف وعمار بن عودة ولخضر بن طوبال⁴، وفي نفس الوقت نذهب روايات أخرى إلى أن الأسلحة التي كانت بحوزة مجاهدي المنطقة قليلة جدا ومعظمها بنادق حربية قديمة، وأسلحة صيد وبعض المتفجرات تم توزيعها على المجاهدين ليلة أول نوفمبر 1954⁵.

وبعد الانطلاقة بعشرة أشهر لم يتمكن زيروود يوسف من حشد أكثر من 200 مجاهدا عشية هجومات 20 أوت 1955 حيث يذكر محمد حربي بأن عدد المجاهدين الذين كانوا تحت قيادة زيروود يوسف لم يتجاوز 175 مجاهدا بينما رجع جولبار مينييه « Gilbert Meynier » أن عددهم كان يتراوح ما بين 200 إلى 300 رجل⁶.

¹ محمد حربي، المصدر السابق، ص 114. وأيضا : Mohamed harbi, op-cit, p 127

² إن ضعف انطلاق الثورة بالشمال القسنطيني غالبا ما يفسر بالإرتباك الذي طرأ في صفوف الهيئة الأولى لقيادة الثورة والملاحظ أن المسألة كانت تتعلق في جوهرها بالظروف الإستعجالية التي تمت من خلالها مباشر العمل المسلح والتي لم تتح لمختلف نواحي المنطقة الثانية الفرصة كحشد الرجال وجمع السلاح، كما لعبت أيضا عوامل التهوان والتقصير عند بعض القادة دورا هاما في عدم مساندة المنطقة الثانية لكل من الأوراس والقبائل.

³ محمد لحسن أزغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1996، ص 123، وأيضا:

Daho Djerbel, op-cit, p 127-128.

⁴ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 80.

⁵ الأخضر جودي بو الطمين، المصدر السابق، ص 23.

⁶ M. Harbi, op-cit, p 127 وأنظر أيضا: Giblert meynier, histoire intérieure du FLN 1954-1962, ed casbah, Alger, 2003, p 279.

إلا أن هذه الوضعية لم تستمر طويلا لأن جيش التحرير تمكن من مضاعفة وتدعيم صفوفه عقب ذلك بمدة قصيرة الأمر الذي يوحي بأن ذلك كان نتيجة مباشرة للتداعيات التي أفرزتها الهجومات من جهة وردود الفعل الفرنسية من جهة أخرى، وفي هذا الإطار يشير علي كافي في مذكراته بأن زيروود عقد اجتماعا عاما لرجاله بعد أقل من ثلاثة أشهر من الهجومات بمناسبة الذكرى الأولى للانطلاقة في 01 نوفمبر 1955 بدوار بني صبيح حضره حوالي 400 مجاهدا¹. وهو ما يوضح بشكل جلي أن تحسن وضع المنطقة من حيث التسليح وتطور وحدات جيش التحرير الوطني فيها من حيث العدد الأداء كان في المرحلة التي تلت تلك الهجومات. وفي هذا السياق تشير الإحصائيات الفرنسية إلى أن المنظمة الثانية أصبحت تضم إلى غاية أكتوبر 1955 بين 900 إلى 1200 مجاهد مسلحين بنسبة 30% سلاح حربي و 70% سلاح صيد².

المنطقة الثالثة (القبائل): عين على رأسها كريم بلقاسم بمساعدة أعمر أو عمران ومحمد زعموم، يحدّها شمالا سوق الاثني ومن الجنوب، خط السكة الحديدية الرابط بين قسنطينة والجزائر إلى سطيف ثم تمتد إلى برج بوعريبيج والمسيلة وعين الحجل وسور الغزلان وعين بسام والأخضرية ومن الغرب الثنية وكوربي مارين ومن الشرق سطيف خراطة³.

غطت المنطقة الثالثة ناحية تيزي وزو ووادي الصومام ووادي الساحل وطريق البويرة والأخضرية وبومرداس وقد عمت الثورة معظم نواحيها⁴ بعد أن قسمت إلى خمسة نواحي، توزعوا على قيادتها رفقاء كريم بلقاسم ومن أشهر هؤلاء كان: علي زعموم وشقيقه محمد المدعو (سي صالح) ودهيليس بن سليمان، (سي صادق) وعلي ملاح (سي شريف) ومحمدي السعيد (سي ناصر) والسعيد يازوران (بريروش) ثم انضم إليهم عميروش آيت حمود وعبد الرحمن ميرة ومحمد أولحاج ومحمد حمّاي (قاسي) وغيرهم.

وقد شكلت منطقة القبائل المعقل الثاني للثورة⁵ بعد الأوراس عند انطلاقتها بالنظر إلى الثقل الكبير لهذه المنطقة من الناحيتين التنظيمية والسياسية باعتبارها أكثر مناطق البلاد كثافة بالمناضلين والإطارات

¹ علي كافي، مذكرات علي كافي (1946-1962) دار القصة، الجزائر، 1999، ص 93.

² يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 122.

³ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 76.

⁴ يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 122.

⁵ ويعود الفضل في ذلك إلى عنصرين بارزين من قداماء التنظيم الشبه عسكري للتيار الاستقلالي وهما كريم بلقاسم وأعمر أو عمران اللذان كانا يتمتعان سمعة ثورية منذ منتصف الأربعينات وبالرغم من المطاردات البوليسية الاستعمارية إلا أنّهما تمكنا من تعزيز مكاتهما في المنطقة كقائدين محليين بعدما تمكنا من تشكيل معقل مسلح ضم في صفوفه أكثر من 300 رجل، ومن جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى أن هذا المعقل لم يكن بمعزل عن الأزمة الداخلية التي شهدتها التيار الثوري (1953-1954) وإنما كان ذو ميول مصالية في الغالب بالنسبة للقاعدة النضالية الأمر الذي جعله موضوع تحفظ شديد من طرف لجنة الخمسة التي حاولت احتواء المنطقة دون إشراكها في القيادة العسكرية. أنظر: عبد النور خيثر، تطور مؤسسة قيادة الثورة التحريرية (1954-1962) أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 267.

السياسية في صفوف التيار الثوري من جهة وبفعل الحاجة الملحة إلى العدد والعدة بالنسبة إلى مهندسي الثورة الأوائل من جهة أخرى وقد سمحت هذه المستجدات لقادة منطقة القبائل من استدراك الموقف قبل ثلاثة أشهر فقط من اندلاع ونجحوا في إقناعهم في لجنة الخمسة بإعطاء منطقتهم وضعاً تنظيمياً على قدم المساواة مع بقية المناطق التاريخية الأخرى.¹

إن الإحصائيات المتوفرة حول تعداد الإمكانيات المادية والبشرية في منطقة القبائل تتباين بشدة من مصدر إلى آخر وفي هذا الإطار يشير كل من مراد صديقي ومصطفى هشماوي إلى أن عدد المجاهدين في المنطقة الثالثة وصل إلى 570 مجاهداً، لم يتوفر لديهم سوى 88 بندقية مختلفة الصنع بين إيطالية وفرنسية وسلاح صيد بالإضافة إلى ثلاثة آلاف طلقة فقط لجميع أنواع الأسلحة² بينما يذهب كل من محمد حربي وإيف كوريار Yves Coursiere إلى تقدير حجم الإمكانيات في المنطقة بـ 450 رجل³ الأمر الذي يبين أن هذه المنطقة لوحدها كانت تشكل 45% من صفوف جيش التحرير عشية اندلاع الثورة حسب ما ورد في سياق إشارتهما إلى عدد مفجري الثورة في مجمل مناطق التراب الوطني.

غير أن هذه التقديرات لا تجد قبولا عند جولبار مينيي Gilbert Meynies الذي يذكر بأن منطقة القبائل ضمت ما بين 200 إلى 300 رجل حيث رتبها في المرتبة الثانية بعد منطقة الأوراس التي ضمت حسب تقديراته 500 رجل.⁴

إن ما ذكره جولبار مينيي يمكن أن يكون أقرب من الصحة مقارنة مع التقديرات التي أوردها كل من محمد حربي وإيف كوريار لأن معظم الإحصائيات المستقاة من الكتابات الوطنية ومن الشهادات الحية لعدد من المجاهدين عبر مختلف المناطق التاريخية تتقاطع فيما بينها حول فكرة جوهرية مفادها أن منطقة الأوراس اعتبرت أكثر المناطق عدة وعدداً عشية اندلاع الثورة بينما شكلت منطقة القبائل المعقل الثاني من حيث الأهمية التنظيمية والعسكرية.⁵

إلا أنه بعد انطلاق العمل المسلح وتطور النشاط الثوري ارتفع عدد مجاهدي المنطقة الثالثة، حيث يقدر يوسف مناصرية حجم القوات العسكرية في المنطقة الثالثة إلى غاية شهر أكتوبر 1955 بـ 500 رجل

¹ نفسه 267.

² مراد صديقي، المصدر السابق، ص 28، و أيضاً مصطفى هشماوي المرجع السابق، ص 104، وأنظر أيضاً: فتحي الديب، المرجع السابق، ص 37.

³ محمد حربي، المصدر السابق، ص 114، وأيضاً M. Harbi, op-cit, p 127.

وأيضاً: Yves Couvriere, la guerre d'Algérie, les fils de la Toussaint, Fayard, Paris, 1991, p 88.

المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 10. ويذهب إلى نفس الطرح أحسن بومالي حيث يذكر أن عدد المجاهدين في المنطقة الثالثة وصل إلى 450 مجاهداً يملكون كمية من بنادق الصيد أخذت من المواطنين، أنظر: المرجع السابق، ص 80.

Gilbert Meynies, op-cit, p 278.

⁴ عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 267.

مسلحين بنسبة 30% سلاح حربي و 70% سلاح صيد ولها 500 مجاهد يتبعون المسلحين وجاهزين كذلك لحمل السلاح¹. كما قدر رصيدها المالي بمليون فرنك².

المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها): عين على رأس قيادتها رابح بيطاط بمساعدة سويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب وتحتل هذه المنطقة موقعا استراتيجيا وسط البلاد حيث شملت بالإضافة إلى العاصمة الساحل والمتيجة، والشلف وسرسو وجبال الظهرة والونشريس وزكار والتيطري والأطلس البليدي³ وقد كان يحدها شمالا كورين مارين وتنس ومن الجنوب البويرة، وعين بسام وبئر غبالو، والبرواقية وتبارت ومن الغرب حدود القطاع الوهراني ومن الشرق الثنية والأخضرية والبويرة⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنطقة لم تكن تشكل ثقلا عسكريا وسياسيا على غرار منطقتي الأوراس والقبائل حيث كانت ضعيفة من حيث العدة والعتاد بشكل ملحوظ رغم أنها كانت تضم إقليم الجزائر العاصمة الذي شكل المنطقة المركزية في عملية التحضير للعمل المسلح، حيث برزت في أحيائها الشعبية الأنوية الأولى للتنظيمات الثورية السرية التي يعود لها السبق في مباشرة الثورة وقيادتها خلال المهلة الأولى. ومما لا شك فيه أن افتقاد رابح بيطاط⁵ ورفاقه في قيادة المنطقة الرابعة من أعضاء لجنة ال 22 لمدة زمنية كافية لجمع السلاح وتعبئة الصفوف كان أهم العوامل الرئيسية التي دفعت بهم الانطلاقة لتفجير الثورة ببضعة عشرات من المجاهدين الذين كانوا في معظمهم لا يمتلكون أسلحة شخصية الأمر الذي يعكس محدودية مجال العمل العسكري وطبيعته ونوعية الأهداف المستهدفة في العاصمة وضواحيها في ليلة أول نوفمبر 1954.

لقد كشفت محدودية العمليات الثورية في الرقعة الجغرافية عن قلة الصفوف التي تم جمعها من طرف بيطاط وسويداني وبوشعيب وبوعجاج وكذلك مرزوقي، ويمكن دعم هذا الطرح بما أشار إليه بعض الباحثين والمجاهدين في نفس الوقت في بحوثهم وشهاداتهم وفي هذا السياق يذكر المجاهد مرزوقي في روايته بأن المنطقة الرابعة كانت تمتلك عشية اندلاع الثورة مجموعتين من المجاهدين توزعت بين العاصمة والبليدة، حيث ضمت الأولى 26 مجاهدا مقسمين إلى خمسة أفواج الأمر الذي يعني أن كل فوج ضم في المتوسط خمسة

¹ يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 122.

² المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 10.

³ نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجاً، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2007/2008، ص 106

⁴ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 76.

⁵ إن أول ارتباك في التحضير للثورة في المنطقة الرابعة يعود إلى ذلك التغيير المفاجئ الذي حدث في فترة متقدمة من عملية التحضير للعمل المسلح على مستوى قيادتها عندما تنازل عنها ديدوش مراد لرابح بيطاط بعد التأزم الذي شهدته العلاقة بين لجنة الخمسة ومجموعة قسنطينة عقب لقاء ال 22 وقد انتهى ذلك التغيير إلى تعثر المبادرة بالعمل المسلح في المنطقة الرابعة على غرار ما حدث في الشمال القسنطيني، أنظر عبد النور خثير، المرجع السابق، ص 275.

أفراد بما فيهم قائد الفوج، بينما ضمت المجموعة الثانية 51 مجاهدا تم تقسيمهم إلى ثمانية أفواج¹ وهو ما يسمح بتقدير أن الفوج كان يضم في المتوسط 06 مجاهدين.

لا تبعد هذه الإحصائيات مع ما أشار إليه المجاهد عمر أو عمران في تقرير له قدمه خلال جلسات مؤتمر الصومام وما أشار إليه أيضا كل من خالفة معمري ومحمد حربي وكوريار yves couvriere الذين قدروا تعداد مفجري الثورة بالمنطقة الرابعة بخمسين مجاهدا².

بينما نجد هذه التقديرات تختلف كثيرا مع ما أورده كل من مراد صديقي ومصطفى هشماوي من جهة ومحمد تقيية من جهة أخرى حيث يقدر كا من مراد صديقي ومصطفى هشماوي حجم الإمكانيات المادية والبشرية في المنطقة الرابعة عشية انطلاق الثورة بـ 238 مجاهدا و 15 رشاشا فقط³.

أما محمد تقيية يذكر في دراسة له حول جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة أن تعداده عشية انطلاق الثورة كان يقدر بحوالي 200 رجل يملكون 50 قطعة سلاح⁴.

غير أن بعض الدراسات ترى بأن ما ذكره محمد تقيية كان بفعل الالتباس الذي قد يكون وقع فيه عندما اعتمد على الشهادات التاريخية التي أشارت إلى الخطوة التي أقدمت عليها منطقة القبائل لمساعدة المنطقة الرابعة بمجموعة من المجاهدين عند بداية الثورة لإنجاح العمليات المسلحة الأولى الأمر الذي يسمح بالقول أن تقدير 200 مجاهد الذي أشار إليه تقيية لم يكن يشغل تعداد جيش التحرير في المنطقة الرابعة وإنما ضم كذلك عشرات من مجاهدي المنطقة الثالثة بقيادة أو عمران القيام بعمليات مسلحة في نواحي البليدة والجزائر العاصمة⁵.

ومهما يكن من أمر فإن تقدير المتوسط لجيش التحرير في المنطقة الرابعة عند انطلاق الثورة كان يتجاوز المائة بقليل عند حساب مجموعة المنطقة الثالثة إلى جانب الأفواج الـ 13 التابعين للمنطقة الرابعة⁶ الأمر الذي يتطابق نسبيا مع رواية المجاهد أحمد بوشعيب التي ذهب فيها إلى القول بأن عدد أفواج المنطقة

1 للمزيد من التفاصيل حول هذه الأفواج وقادتها والأهداف التي كلفوا بها أنظر: شهادة محمد مرزوقي في مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 199-210.

2 ذكر أو عمران في تقرير له قدم في جلسات مؤتمر الصومام أن عدد مجاهدي المنطقة الرابعة عند الانطلاقة قدر بـ 50 مجاهدا وهو نفس العدد الذي أشار إليه كل من حربي وكوريار وخلفة معمري، وأنظر: محمد حربي، المصدر السابق، ص 114، وأيضا: yves courriere, op cit, p 88-89 وأيضا: Mohamed Harbi, op cit, p 127-128. وأيضا: Kkalfa Mammerie, Abane ramdane, un vie pour l'Algérie, ed, karim mammerie, 3 éd Alger p 101

3 مراد صديقي، المرجع السابق، ص 29؛ وأيضا: مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 104، وأنظر أيضا: فتحي الديب، المصدر السابق، ص 37.

4 Mohamed Teguia, la ALN dans la wilaya IV. casbah édition , p 192002

5 للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر: عبد النور خثير المرجع السابق، ص 277.

6 يتيح هذا الطرح استنتاج مخالف لما أشارت إليه روايتي كل من محمد مرزوقي وأو عمران وإحصائيات كل من محمد حربي وخالفة معمري وحتى التقدير الذي ذكره محمد تقيية، أنظر عبد النور خثير، المرجع السابق، ص 277.

الرابعة كان 20 فوجا (وليس 13 كما ذكر مرزوقي) ويتراوح عدد أفراد كل فوج ما بين 5 إلى 7 مجاهدين (مرزوقي ذكر ما بين 05 إلى 06) ويعني هذا التقدير أن عدد مفجري الثورة بالمنطقة الرابعة كان يتراوح ما بين 100 و 140 مجاهد كأقصى حد¹.

المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني): عين على رأس قيادتها محمد العربي بن مهيدي بمساعدة كل من عبد المالك بن رمضان وعبد الحفيظ بوصوف، وتشغل هذه المنطقة مساحة شاسعة من التراب الوطني، حيث كانت تمتد على الحدود الإدارية لعمالة الجزائر وهي تتربع على 3/1 من مساحة الجزائر. تميزت عمليات أول نوفمبر 1954 بالمنطقة الخامسة بالبساطة والضعف من جهة والمحدودية في الإطار الجغرافي المستهدف وفي هذا الإطار تجمع المصادر التاريخية المكتوب منها والشفوي على أن الانطلاقة في القطاع الوهراني تمركزت جغرافيا في منطقتين متباعدتين الأولى في ناحية سيدي علي قرب مستغانم والثانية في ناحية أخفير ضواحي تلمسان مع الإشارة أيضا إلى أن هاتين العمليتين لم تكن ذات طابع عسكري بل تخريبي مع طلقات نارية رمزية².

والملاحظة أن ظروف وملابسات الانطلاق في هذا القطاع كان أشبه إلى حد بعيد بالوضعية التي شهدتها المنطقتين الثانية والرابعة غير أنه كان أكثر ضعفا من الجانبين التنظيمي والعسكري مقارنة مع الشمال القسنطيني والجزائر وضواحيها، وتذهب المصادر للتدليل على صحة هذا الطرح بالإشارة إلى أن حجم الإمكانيات البشرية بما هند الانطلاقة لم يكن يتجاوز بضعة عشرات من المجاهدين وفي هذا السياق يشير محمد حربي إلى تقدير هذا العدد بـ 60 مجاهدا³ يتوزعون عبر تراب منطقة تعد من أكبر المناطق التاريخية من حيث اتساعها الجغرافي، ويذكر المجاهد الحاج بن علا أحد مساعدي بن مهيدي في روايته أن عدد أفواج المجاهدين عند الانطلاقة في المنطقة الخامسة، كان يبلغ 12 فوجا وأعطى قائمة بأسماء 15 مجاهدا من الرعيل الأول بدون أن يذكر عدد مجاهدي كل فوج من الأفواج التي صرح بها⁴.

1 شهادة أحمد بوشعيب في اليوم الدراسي حول التحضير والإعداد للثورة، يوم 29 أكتوبر 2000، مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة التاريخية البلدية (شريط سمعي بصري).

2 عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 280، وأنظر أيضا: محمد العربي الزيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1984، ص 136.

3 محمد حربي، المصدر السابق، ص 114، وأيضا: M. Harbi, op cit, p 127، كما قدر رصيدها المالي استنادا إلى محضر جلسات مؤتمر الصومام 1956 بـ 80000 فرنك قدم أنظر: المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 12.

4 شهادة الحاج بن علا في مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية المرجع السابق ص 211-212. وأنظر أيضا: Omar Carlé le 1 novembre 1954. a' oran .action symbolique.in charles rober ageron.la guerred'algerie et les algeriens.1954-1962.armand colin.paris1997.p12.13.

وإذا كانت الظروف والأوضاع في المنطقة الخامسة أشبه بظروف المنطقة الرابعة أين كانت جل الأفواج تتكون من مجموعات صغيرة لا تتجاوز عدد عناصرها الخمسة في القليل من الأحيان فإنه يمكن القول بأن ما ذهب إليه حربي يتوافق بشكل كبير مع ما ذكره الحاج بن علا في شهادته.

وتشير الروايات التاريخية أن تلك المجموعات انتشرت في كل مستغانم وتلمسان وعين تموشنت والمحمدية ووهران وسيق قبيل اندلاع الثورة غير أنها لم تكشف عن استعدادها العسكري بسبب تسليحها السري عند انطلاق العمل المسلح وفي هذا الإطار يذكر محمد بوضياف بأن مجاهدي المنطقة الرابعة والمنطقة الخامسة لم تكن لهم عيشة اندلاع الثورة سوى 10 قطع من الأسلحة الحربية وأن بن مهدي نفسه لم يكن يملك ذخيرة كافية لمسدسه الشخصي.¹

ومما لا شك فيه أن تلك الوضعية المتردية التي شهدتها المنطقة الخامسة ساهمت بشكل مباشر في تعرض التنظيم الثوري لضربات قاسية من طرف القوات الاستعمارية التي تمكنت من تصفية مجموعة بن عبد المالك رمضان يوم 04 نوفمبر 1954 بناحية بوسكي قرب مستغانم، وإغتيال مجموعة محمد زبانة (أحمد زهانة) خلال اشتباك بمنطقة غار بو جليدة يوم 11 نوفمبر 1954.²

وقد انعكست تداعيات التصعيد الاستعماري على العمل الثوري الأمر الذي أدى إلى تراجع قيادة المنطقة باتجاه الحدود المغربية وعزلة بقية قادة الأفواج عن العمل المسلح بسبب العجز عن المواجهة وخشية من الاعتقال والسجن وفي هذا السياق يشير المجاهد مختار بوعيرزم المدعو (سي ناصر) أن عملية التحاق المجاهدين في المنطقة الخامسة بصفوف الثورة بعد اندلاعها بأشهر قليلة كانت تتم في مدينة وجدة المغربية وقد بين ذلك مظاهر تفكك التنظيم البسيط الذي أعدته المنطقة الخامسة وعن تراجع قيادتها إلى ما وراء الحدود الجزائرية في وقت مبكر من الثورة التحريرية كما ذكر بأن المجاهدين لم يكونوا يقومون بدفن الشهداء من زملاءهم وإنما كانوا يتركون هذه المهمة للسكان المدنيين الجزائريين، الأمر الذي كشف بعمق عن ضعف وتدهور الإمكانيات المادية والبشرية (العدد والعدة).³

وتذهب بعض الدراسات إلى أن هذه الوضعية التي آلت إليها المنظمة حسب ما ذكره مختار بوعيرزم لم تكن تعبر عن خطة تراجع تكتيكي وإنما تحولت بشكل سريع إلى ما يشبه عملية انسحاب شبه كلي من الميدان العسكري، لأن العمل الثورة بالمنطقة الخامسة دخل مرحلة ركود تام استمر إلى غاية نهاية سنة

¹ شهادة محمد بوضياف، حول عملية التحضير للثورة، في جريدة الشعب عدد 7786، 7787 ليومي 17/16 نوفمبر 1988، ص 05، وأيضاً شهادة محمد بوضياف لـ مجلة أول نوفمبر، عدد 147، سنة 1995، ص 25، وأيضاً: محمد عباس ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 67.

² عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 281.

³ شهادة الرائد مختار بوعيرزم (سي ناصر) لـ مجلة الراصد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر عدد نوفمبر ديسمبر 2001، ص 28-29.

1955¹، وهي نفس الفترة التي بلغ فيها تعداد جيش التحرير الوطني في المنطقة بـ 300 مسلح بسلاح حربي يتبعهم 200 مجاهد جاهزين لحمل السلاح كما امتلكت المنطقة 300 قطعة سلاح حربي منها 150 قطعة مخزنة².

و يمكن للباحث بعد هذا العرض أن يدرك بعمق انطلاقا من جملة المصادر التاريخية المكتوب منها والشفوي، بأن جبهة التحرير الوطني أعلنت انطلاق الثورة التحريرية بإمكانيات مادية جد ضعيفة خصوصا إذا ما قورنت بإمكانيات العدو الضخمة³ المدعمة بمليون أوروبي في الجزائر أغلبهم مسلحون بأسلحة حربية، الأمر الذي دفع بالبعض إلى القول بأن الثورة انطلقت تقريبا من الصفر، وفي هذا الإطار يشير المجاهد لخضر بن طوبال بخصوص التحضيرات المادية والبشرية قائلا "بأن الصفر والوسائل في درجة واحدة بحيث لم يكن لدينا الشيء الكثير فالمناطق كانت محدودة من حيث الإمكانيات والوسائل مع بعض التفاوت القليل، ففي الأوراس كان هناك سلاح إلا أنه كان عبارة عن سلاح صيد (بنادق) في حالة سيئة وغير صالح في معظم الأحوال⁴ ويضيف أحمد بن بلة في مذكراته بأن الثورة الجزائرية بدأت في الواقع بقليل جدا من الأسلحة قدرت بـ 350 أو 400 قطعة فقط من البنادق الإيطالية Mousquetons وصلت من ليبيا قبل الانطلاقة، وعندما آن الأوان وزع السلاح في كل مكان تقريبا من البلاد وبالأخص في الأوراس الذي أريد منه أن يكون الحصن الأساسي للثورة بيد أن أي قطعة سلاح لم ترسل إلى عمالة وهران⁵.

بالعودة إلى الإحصائيات الخاصة بحجم الإمكانيات المادية والبشرية التي أشرنا إليها سابقا في كل منطقة من مناطق العمل العسكري يمكن للباحث أن يستنتج أن عدد الذين التحقوا بصفوف الثورة عشية انطلاقها في أول نوفمبر 1954 في كامل التراب الوطني بشكل عام حوالي 1066 مجاهد، أما بالنسبة للسلاح فقد كان ضئيلا جدا بالنظر إلى عدد المجاهدين من جهة واتساع رقعة العمل العسكري من جهة أخرى، حيث بلغ عدد قطع الأسلحة التي سجلت بها الانطلاقة حوالي 368 قطعة متنوعة بين بنادق

¹ Hartmut el senhans, la guerre d'Algérie 1954-1962, ed publisud, Paris, 1999, p 434.

² يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 122، وللإشارة أن هذه التقديرات التي أشار إليها مناصرية مؤرخة بتاريخ 1955/10/20 وهي مرحلة انبعث النشاط الثوري في المنطقة الخامسة المعروفة بمحومات أكتوبر 1955 على غرار محومات 20 أوت 1955 (في الشمال القسنطيني).

³ كان تعداد 55 ألف جندي لكن الإليزيه قرر رفع التعداد إلى 80 ألف في جانفي 1955 ليرتفع إلى أكثر من 150 ألف جندي بعد أحداث 20 أوت 1955 للمزيد من التفاصيل حول ارتفاع تعداد قوات الجيش الفرنسي في الجزائري، أنظر: Philippe tripier, l'Autopsie de la guerre d'Algérie, ed France Empire, Paris, 1972, p 75-76.

⁴ شهادة لخضر طوبال لمجلة الباحث، عدد 02، نوفمبر 1984، ص 136، وأنظر أيضا شهادة المجاهد عمار بن عودة لمجلة الباحث، جويلية 1987، ص 27.

⁵ أحمد بن بلة، مذكرات كما أملاها على روبر ميل، المصدر السابق، ص 96.

إيطالية وفرنسية وإن كانت قليلة العدد أما بنادق الصيد كانت كثيرة، بالإضافة إلى هذا النوع من الأسلحة نجد حوالي 15 رشاشا خفيف و 45 مسدسا من مختلف العيارات إلى جانب ذلك هناك حوالي 20 قنبلة يدوية، وقد كانت الذخيرة قليلة بالنظر إلى كمية الأسلحة¹.

لم تكن تلك الثلة المتميزة من الرواد الأوائل الذين أقدموا على تفجير الثورة المسلحة تعتمد على إمكانيات بشرية مؤهلة لحمل السلاح ولا تملك في رصيدها مبالغ مالية ولا أسلحة حربية بذخيرة كافية لمواجهة أكبر قوة استعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الأمر يدفع الباحث في هذا الموضوع إلى الاعتماد بأن تلك الخطوة التي أقدم عليها كل من بوضياف، بن بولعيد، وديدوش، وكريم، وبن مهدي وبيطاط، ليلة أول نوفمبر 1954، كانت أشبه بالمغامرة.

فالكثير ممن عاصروا تلك الفترة يجمعون على أن قيادة الجبهة من الرعيل الأول لم تضع الوقت في محاولات توفير الإمكانيات والوسائل وإنما ركزت جل اهتماماتها في الإعلان عن تفجير الثورة والبحث عن السبل الناجحة من أجل التحاق الجماهير بها والالتفاف حولها منذ الانطلاقة.

وقد عبر ديدوش مراد عن هذا الأمر قائلا "إن المشكلة ليست في المال أو في الرجال ولكن هدفنا هو إطلاق الرصاصة الأولى، حيث أنه ليست لنا أماكن نؤوي فيها الرجال، وليست لنا وسائل أيضا نعالجهم بها، إن مشكلة الإمكانيات ليست مطروحة لدينا فالضرورة تحتم علينا إطلاق الرصاصة الأولى وبالإمكانيات المتوفرة بين أيدينا وهي الموجودة في الأوراس فقط فكما هو معلوم أننا في كل مرة نطلب فيها المساعدة من أشقائنا العرب نتلقى منهم نفس الجواب عن ماذا يساعدوننا؟ إن التونسيين والمغاربة يحاربان الاستعمار الفرنسي، أما نحن فلا نزال نتنظر"².

¹ حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 171، يشير الغالي الغربي في دراسته إلى أن نوعية الأسلحة وطبيعتها فقد تميزت بالتنوع تبعا للظروف والمعطيات الداخلية والخارجية التي مر بها الكفاح المسلح وقد كان مجموع الأسلحة التي بحوزة المجاهدين في المهلة الأولى من الثورة التحريرية لا تتعدى بعض البنادق الموروثة من الحرب ع II وبنادق الصيد والقنابل والألغام التي صنعت محليا والمسدسات بالإضافة إلى الأسلحة البيضاء، للمزيد من التفاصيل أنظر: الغالي الغربي، الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية (1954-1958) أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة وهران، 2004/2005، ص 324.

² أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 82.

الفصل الثاني

مشكل التسليح منذ الانطلاقة إلى مؤتمر الصومام
(1954 – 1956)

1) المصادر الداخلية لتمويل الثورة بالسلح (التسليح الذاتي).

2) المحاولات والجهود الخارجية الأولى لدعم الثورة بالسلح (المصادر الخارجية).

3) مسألة التسليح من خلال تقارير الولايات في مؤتمر الصومام 1956.

1) المصادر الداخلية لتمويل الثورة بالسلاح (التسليح الذاتي).

أمام الظروف الصعبة التي واجهت كل من بوضياف وبن مهدي وبن بولعيد في مهمتهم لتلبية احتياجات الانطلاقة من الأسلحة والذخيرة وحالت دون دخول ولو قطعة سلاح واحدة من الخارج قبل أول نوفمبر 1954 بالرغم من الجهود التي بذلت في هذا المسعى، لجأت قيادة المناطق في مقابل تلك الخطوات إلى البحث عن مصادر تسليح داخلية من خلال الاعتماد على النفس، فراحت تأمر بمضاعفة الجهود لتوفير السلاح الذي أصبح ضرورة ملحة لاستمرار النشاط الثوري بتكثيف الهجومات على مخازن السلاح الموجودة بالمراكز العسكرية والثكنات التابعة للجيش الفرنسي من جهة والاهتمام بصنع المتفجرات التقليدية، وجمع ما أمكن من السلاح والذخيرة الموجودة بحوزة السكان من جهة أخرى، كما رفعت قيادة الثورة شعاراً "سلاحنا نفتكه من أيدي عدونا"¹.

إن أهم ما ميز الثورة الجزائرية عن بقية الثورات كونها تسلحت ذاتياً خصوصاً في المرحلة الأولى حيث أنها اعتمدت في بدايتها على سلاح الصيد، وقد تكونت الأسلحة التي استعملها الثوار في الفترة الممتدة بين 1954 إلى نهاية 1955 تقريباً من 95% من بنادق الصيد التي جمعت من سكان الأرياف و5% عبارة عن أسلحة حربية أو قنابل من مخلفات الحرب العالمية الثانية جمعتها المنظمة الخاصة وخبائثها في الجبال تحضيراً لانطلاق العمل المسلح، كما يوجد البعض منها عند السكان خاصة في منطقة الأوراس وهذه الأسلحة مختلفة من حيث النوع والشكل والجنسية مثل "الموزار وبعض الرشاشات الخفيفة الألمانية وبنادق الستاتي الإيطالية ورشاشات اللبران المتوسطة الحجم الإنجليزية ونشير أن هذه الرشاشات لا يوجد فرق بينها والرشاش الفرنسي من نوع (24) وبعض المسدسات الفرنسية المختلفة... مثل (06-35)² بالإضافة إلى بعض المتفجرات والقنابل اليدوية التي سرقت من بعض المخازن الفرنسية أو تمّ شراؤها أو صنعت محلياً وفي هذا الإطار يذهب المجاهد عمر مشري أن مصادر التسليح كانت كلها تقريباً داخلية في البداية بالإضافة إلى أنه حتى بالنسبة لبنادق الصيد كان البارود يصنع محلياً. بالإضافة إلى صنع بعض أنواع القنابل .

وبشكل عام نجد أن الثورة تسلحت في هذه المرحلة بواسطة الغنائم التي أخذها المجاهدون من الجيش الفرنسي بعد كل كمين أو هجوم على مراكزه وثكناته.³ ويذهب إلى نفس الطرح المجاهد بوشيبية مختار قائلاً

¹ علي كافي، مذكرات علي كافي المصدر السابق، ص 79 ، وأنظر أيضاً، المتحف الوطني لمجاهد، زيود يوسف، سلسلة رموز الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة الجزائر، 2001، ص 81، وأنظر أيضاً، لخضر الحاج عبيدي في حديثه لجلة أول نوفمبر 110-111، نوفمبر ديسمبر 1985، ص 16.

² إبراهيم العسكري. لحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث قسنطينة 1992، ص 98. وللمزيد من التفاصيل حول مختلف أنواع الأسلحة التي استعملها المجاهدون خلال المرحلة الأولى من الثورة أنظر الجدول في الملحق رقم (3)

³ خليفة الجندي، حوار حول الثورة ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغبة 1986- ص 221.

بأنّ من أهم مبادئ الثورة التحريرية هو مبدأ الاعتماد على النفس الذي شرع العمل به منذ الانطلاقة حيث وضع قادة المناطق الخمسة في اعتباراتهم ضرورة الإعتماد على النفس فيما يتعلق بالتسليح، الذي مرّ بعدة مراحل ففي البداية، كان هناك ما يسمى بالتسليح الذاتي، حيث يشترط على كل من يريد الالتحاق بالعمل الثوري أن يقوم بعملية وأن يفتك سلاحه بنفسه من يد العدو بالإضافة إلى الذين استجابوا للواجب من المجندين في الجيش الفرنسي وفرّوا بأسلحتهم والتحقوا بصفوف الثورة.¹

واستناداً إلى الشهادات التاريخية التي أشرنا إليها سابقاً. يمكن حصر المصادر الداخلية للسلاح التي قطعت بها الثورة مرحلتها الأولى (1954 - 1956) فيما يلي:

1 بندق الصيد وهي نوعين، مرخصة أي أن حاملها يملك رخصة من قبل السلطات الاستعمارية تبيح

له حمل هذه البندقية والنوع الثاني هي بندق صيد يملكها سكان المناطق الريفية بصورة سرية وهي الأكثرية وغير مرخصة تتم شرائها بصفة سرية من مهربي الأسلحة بعيداً عن عيون الإدارة الفرنسية.

2 غنائم حصل عليها الثوار بعد عملياتهم العسكرية (المعارك، الهجومات والكمائن) مع قوات العدو وقد شكّلت هاته الغنائم بالنسبة للمناطق الثانية والثالثة والرابعة المصدر الأساسي للتسليح.

3 سلاح الجنود الجزائريين الذين جندوا في الخدمة العسكرية الفرنسية إجبارياً حيث فرّوا بأسلحتهم وكانوا يمثلون مصدر هاماً من مصادر التسليح الداخلي.

4 القنابل التي تلقىها طائرات العدو وقذائف المدفعية الثقيلة التي لم تنفجر حيث يقوم المجاهدون بجمعها وتفكيكها ثم يخرجون منها البارود الذي أستعمل في صنع القنابل الموقوتة لنسف الجسور والحانات وصنع الألغام لتفجير آليات العدو وشاحناته.²

في خضم هذه الظروف الصعبة التي زاد من تعقيدها تعثر التنظيم الثوري خلال مرحلته الأولى في معظم المناطق من جهة وردود الفعل الفرنسية على كافة المستويات من جهة أخرى، انطلق قادة الثورة المحليون في انتهاج أسلوب المبادرة الفردية لجمع الأسلحة والذخيرة وتوفيرها بكافة الطرق والوسائل، لتجاوز الظروف والأوضاع الصعبة التي واجهتها الانطلاقة من الناحية المادية ثم المحافظة على استمرارية العمل المسلح وشموليته فيما بعد.

¹ نفسه. ص 222 ، وحول نفس الموضوع يشير الدكتور مختار فيلاي بأن مصادر السلاح خلال هذه المرحلة كانت إما عن طريق الشراء أو الغنائم من جيش العدو وخلال المعارك والكمائن والهجومات أو تلك الأسلحة التي يعود بها الفارون من الجيش الفرنسي أنظر بالتفصيل، مداخلة الولاية الأولى التاريخية وثورة نوفمبر الخالدة (1954 - 1962) في الملتقى المعارك الكبرى في باتنة، 23/22/21 مارس 2000 (نشرية)

² عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، ط1، دار البعث قسنطينة، ص 235-238 وأنظر أيضا أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 90.

وعند هذا المقام يمكن للباحث في هذا الموضوع الوقوف على الكثير من عمليات التسليح المتنوعة والناجحة التي ارتبطت في الكثير من الأحيان بأسماء أبرز قادة الثورة في المناطق الخمسة وسنحاول في هذا العرض رصد نماذج منها على سبيل المثال لا الحصر انطلاقاً من المادة التاريخية المتاحة.

1) المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة):

رغم الإمكانات المادية التي تمتعت بها منطقة الأوراس عشية الانطلاقة مقارنة مع بقية المناطق بالإضافة إلى قربها من الحدود الشرقية إلا أنها عانت هي الأخرى من مشكل نقص التسليح، إذ أن أسلوب المواجهة المباشرة وتركيز القوات الاستعمارية على محاصرة المعقل الأول للثورة فرضت على قائدها مصطفى بن بولعيد البحث عن كل الحلول والبدائل الممكنة لتوفير السلاح والذخيرة حتى تمتلك المنطقة - الأوراس القدرة على الصمود، خصوصاً وأنه كان قد قدم وعداً إلى رفاقه في لجنة السنة قبيل الانطلاقة بإمكانية تحمّل منطقتهم لبعبى الثورة لمدة ثمانية عشر شهراً.

لا مناص للباحث في سيرة ومسيرة مصطفى بن بولعيد أن يعترف وبكل موضوعية بأنه كان من أكثر نشطاء مجموعة التاريخيين في عملية التحضير للعمل المسلح ويمكن القول أيضاً بأنه صاحب العبء الأكبر من بينهم رفقة زميله محمد بوضياف وليس في هذا الطرح نوع من المبالغة ولكن الشواهد التاريخية تسمح للباحث بالوقوف على الآثار والبصمات البارزة لنماذج من القادة الثوريين في إطار العمل الجماعي الذي تم من خلاله إعداد مشروع العمل الثوري، وفي هذا السياق يذكر يوسف مناصريه في مداخلته خلال الملتقى الوطني الأول حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بأنّ العدد الثاني من جريدة الوطني الصادرة بالمنطقة الأولى خلال شهر نوفمبر 1955، تضمنت في الكثير من نصوصها الفرنسية المحفوظة في أرشيف فانسان عبارة بن بولعيد وكل عبارة مرفوقة باسمه كانت مقرونة بزعيم الأوراس بدون منازع كما أنّ الثورة في مرحلتها الأولى هي جهد مصطفى بن بولعيد والذي جاء بعده هو إستلهام من أفكاره¹ ويؤكد هذا الطرح للمجاهد محمد الهادي رزاجية قائلاً بأن بن بولعيد وضع كل إمكانياته الخاصة لخدمة المشروع الثوري واعتمد على نفسه في تسليح المنطقة بكل الطرق والوسائل وراح يبحث في الخارج عن مصادر أخرى للسلاح والذخيرة لأن المخزون الذي تم جمعه في الداخل لم يلب متطلبات العمل العسكري، بعد التحاق أعداد كبيرة من المجاهدين بصفوف الثورة.²

¹ للمزيد من التفاصيل أنظر مدخله الدكتور يوسف مناصريه في الملتقى الوطني الأول حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، باتنة، أيام 20، 21، 22 مارس 1996. (شريط فيديو، رقم 05- بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر العاصمة.

² شهادة محمد الهادي رزاجية في الندوة التاريخية حول مصطفى بن بولعيد بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/03/1998 (شريط فيديو) محفوظ بمكتبة المتحف.

فرضت تطورات الحرب وردود الفعل العسكرية الفرنسية الأولى على مصطفى بن بولعيد اللجوء إلى تقوية وتعزيز صفوف أفواج جيش التحرير بالمنطقة الأولى عن طريق البحث عن مصادر جديدة لتسليح أكبر عدد من العناصر التي التحقت بصفوف الثورة وقد كانت مناطق بسكرة ووادي سوف من أهم المراكز المعول عليها والتي كان بن بولعيد يعتمد عليها غير أن جهوده في عملية استرجاع المخزون الهام من الأسلحة التي كانت مخبأة في المناطق المحيطة بوادي سوف انتهت بالفشل عندما بلغه بأن الشرطة الفرنسية تمكنت بدعم من طرف بعض العملاء والخونة الجزائريين من اكتشافه ثم قامت بتوزيعه على وحدات الحركي وحول هذا الموضوع يذكر المجاهد عبد الوهاب عثمانى أحد رفقاء بن بولعيد بأن هذا الأخير أدرك بسرعة الحاجة الملحة للمزيد من الأسلحة بعد الإقبال المتزايد لسكان الأوراس على الالتحاق بالثورة، الأمر الذي دفعه بالتوجه إلى بسكرة في نهاية 1954 بحثًا عن الحاج محمد بلحاج الذي كان يحتفظ بقرية قمار (في الوادي) بكمية لا بأس بها من البنادق والمسدسات (03 آلاف قطعة) إلا أن خيبة أمله كانت كبيرة بعدما بلغه خبر اكتشاف تلك الأسلحة وتوزيعها على وحدات الحركي هناك فعاد إلى مركز القيادة بالأوراس وبدأ يفكر بمهمة التوجه إلى طرابلس للحصول على الأسلحة.¹ وقد دفعت هذه المستجدات بالتنظيم الثوري إلى إعداد العدة لتوفير السلاح بشكل أكثر جدية انطلاقًا من المناطق الداخلية بدرجة أولى.

و تطبيقًا للأهداف الأساسية التي سطرها قيادة الأوراس لهذا الغرض أمر بن بولعيد المجاهدين بتكثيف عملية البحث عن السلاح، انطلاقًا مما يملكه السكان حيث كان بحوزة العديد من الأشخاص بنادق صيد غير مسجلة لدى الإدارة الاستعمارية الأمر الذي سهل عملية الحصول عليها دون إثارة أي مشاكل.²

ومن جهة أخرى قامت مجموعة من المجاهدين بالهجوم على ثكنات العدو ومخازن السلاح والمواد المتفجرة، حيث تمكن الثوار من قصف سيارة العقيد " بلانش " قائد منطقة الأوراس وضربوا حصارًا على قوات وأعوان الاستعمار في ناحيتي " أريس وفم الطوب " اللتين سوف يرسل العدو نحوهما بكامل الفرقة 25 للمشاة 25e Diap³ لقيادة الجنرال جيل Gilles في محاولة لفك الحصار عنها.⁴

¹ عبد الوهاب عثمانى، التحضير للثورة وتكوين الأفواج في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس (بياتنة) معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 95.

² محمد كشود، الوسائل المادية والبشرية التي استخدمها الشعب الجزائري إبان الثورة التحريرية الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهد والمقاومة السياسية والحركات الوطنية حتى ليلة نوفمبر 1954، 1م، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1981، ص 1716.

³ . Division Infanterie Aéroportée

⁴ مجلة أول نوفمبر، عدد 53-1981، ص 46.

وتشير بعض الروايات إلى أنه بعد اندلاع الثورة مباشرة قام فوج من مجاهدي المنطقة بقيادة عبيد محمد الطاهر المدعو الحاج لخضر وبعزي علي وقرين بلقاسم بالمهجوم على الثكنة العسكرية بباتنة حيث تمكنوا من اقتحام مخزن الأسلحة إلا أن محاولتهم باءت بالفشل حيث وجدوا السلاح مشدودًا بالسلاسل كما فشلت محاولاتهم المتكررة لقطعها بسبب تفتن القوات الفرنسية القائمة على حراسة الثكنة¹ ومن جهة أخرى نجح فوج آخر بقيادة نجاوي ناجي في الهجوم على مركز الدرك الفرنسي بغم الطوب حيث تمكن من الحصول على 20 قطعة سلاح بما فيها أول رشاش من نوع (ماط) غنمه الثوار بالأوراس بالإضافة إلى كمية كبيرة من الذخيرة الحربية قدرت بحوالي 1200 طلقة. وفي ناحية الوجلة تمكن فوج محمد الصالح عيساوي من غنم 55 قطعة سلاح وكمية لا بأس بها من القنابل اليدوية والخرطيش²

وفي خنشلة نفذ المجاهدون عمليات عسكرية على مراكز الشرطة كما تمكنوا من الوصول إلى مخزن الأسلحة والذخيرة بثكنة خنشلة بعد عملية ناجحة غير أن السلاح كان مشدودًا بالسلاسل والأقفال الأمر الذي صعب من مهمة الحصول عليه وفي نفس الاتجاه تمكن عباس لغور من جمع كميات من الأسلحة بعد عدة كمائن نصبتها رفقة مجموعة من المجاهدين للقوات الفرنسية المتقلة عبر تراب المنطقة.³

أهل الموقع الاستراتيجي الذي تميّزت به منطقة تبسة لقربها من الحدود التونسية لكي تكون معبراً رئيسياً لقوافل السلاح والذخيرة وفي هذا الإطار نشير إلى أنّ أفواج التسليح التي كلفت بمهمة تأمين مناطق العبور تمكنت من الحصول على كميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة⁴ بالرغم أنّ هذه المنطقة لم تشهد عمليات عسكرية في أول نوفمبر 1954، ويعود ذلك حسب بعض الدراسات المتخصصة إلى أسباب إستراتيجية كان قادة الأوراس الأوائل يضعونها في أولوية خططهم ومشاريعهم العسكرية وبخصوص هذه المسألة يذكر المجاهد الوردي قتال أنه سأل بن بولعيد عن سبب عدم إرسال أفواج مسلحة إلى منطقة تبسة ليلة أول نوفمبر 1954، فردّ عليه قائلاً: لقد تركناها- أي منطقة تبسة- لتتنفس منها ونجلب الأسلحة للثورة. ولو أرسلنا إليها أفواجاً لاخنتقنا" وتدلل هذه الخطوة على حنكية بن بولعيد وهبته في قيادة العمل العسكري.⁵

لقد تميّزت الأفواج والفرق في المنطقة الأولى بالقوة التي كانت تكمن في توظيفها المحكم لأسلحتها المعتبرة، حيث كان في مقدور كتيبة مشكلة من 160 مجاهداً من أنّ تملك أربع قطع جماعية⁶ وكميات من

¹ شهادة المجاهد الحاج لخضر عبيد ، مجلة الباحث ، جويلية 1987 ، ص 36-46.

² يحي شرفي، الإعداد الثورة ووصف إندلاعها في الأوراس مجلة أول نوفمبر عدد 58 سنة 1982، ص 30-35.

³ سالم بوبكر، ليلة أول نوفمبر في خنشلة، مجلة أول نوفمبر عدد 46، سنة 1980، ص 48-50.

⁴ حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 176.

⁵ يوسف مناصرية، واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى، المرجع السابق، ص 44.

⁶ قطعتين من نوع (29 / 24) وقطعتين من نوع لويس الانجليزي.

القطع الآلية ونصف الآلية. ونظرًا لأنّ القواعد الشرقية والغربية لم تنتهياً بعد بصفة قويّة لتزويد المناطق الداخلية بكيفية مستمرة وفعالة، فإنّ المجاهدين عمدوا إلى افتكاك أسلحتهم وذخيرتهم من مستودعات العدو مثلما حدث في هجومهم على مركز معافة بالقرب من عين التوتة بناحية باتنة أواخر شهر ماي 1955 وتوظيفها لخوض معركة جبل معافة خلال شهر سبتمبر لمواجهة التشكيلات الفرنسية والتصدي لطائرات (16) و (B 26) والحوامات الثقيلة (Banene).¹

ويعد الشعب في الأوراس مصدرًا أساسيًا لدعم الثورة بالسلاح حيث اعتمد العمل للمسلح على العمال الجزائريين في المناجم لاسيما فيما يتعلق بخراتيش الديناميت وتشير في هذا السياق إلى منجم الطويرف بالمنطقة الأولى (أوراس النمامشة) الذي تزود منه الثوار بكميات معتبرة من الديناميت عن طريق بعض المواطنين المخلصين أمثال المجاهد عبد الباقي منصور.²

ومن جهة أخرى تشير بعض المصادر إلى أنّ المجاهدون الذين خاضوا معارك طاحنة في الجرف في 22 سبتمبر 1955 تمكنوا من غنم 150 قطعة السلاح كما حصلوا على ذخيرة معتبرة قدرت حمولتها بعشرين بغلا.³

2) المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني):

تفسّر الكثير من الكتابات التاريخية مسألة ضعف إنطلاق العمل المسلح بمنطقة الشمال القسنطيني بذلك التغيير المفاجيء الذي طرأ في صفوف الهيئة الأولى لقيادة أركان الثورة⁴ إلا أنّ الباحث في هذه المسألة يلاحظ بأنها كانت تتعلق مباشرة بالظروف المستعجلة التي تمت من خلالها مباشرة العمل المسلح والتي لم تعط مختلف نواحي المنطقة الثانية الفرصة الكافية لتعبئة الرجال وجمع السلاح.

لم يكن ديدوش مراد الذي إلتحق بمنطقته ببضعة أيام فقط قبيل بداية الثورة من إستدراك مكانم النقص والقصور في الاستعدادات للعمل المسلح في معظم نواحي المنطقة الثانية من القالة وعنابة شرقًا إلى ميلة وجيجل غربًا من الشريط الساحلي شمالاً ومشارف الصحراء جنوبًا⁵ التي ميّزها بشكل عام الضعف الشديد في التسلح والتنظيم والتجنيد في صفوف الأفواج الأولى التي تشكل منها جيش التحرير الوطني في

¹ مجلة أول نوفمبر، عدد 55/ سنة 1984، ص 12-14.

² بوبكر حفظ الله، الدعم المادي للثورة الجزائرية واستراتيجية جيش التحرير الوطني الحربية بين 1954-1956 في مجلة المصادر، عدد 13، السداسي الأول. المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر. 2006، ص 241-242.

³ محمد الطاهر عزوي، شهرة معارك الجرف في السنة الثانية للثورة الجزائرية في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية ما أثار لثورة في الأوراس، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 130.

⁴ لجنة الستة.

⁵ علي العياشي، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز مجلة أول نوفمبر عدد 112-113 جانفي، فيفري 1990، ص 8. وأيضاً، زبير بوشلاغم، حقائق وأضواء على عملية الإعداد للثورة في ناحية القالة مجلة أول نوفمبر عدد 143-1993، ص 22.

الشمال القسنطيني كما بقيت عاصمة الإقليم قسنطينة بمعزل عن الانطلاقة في نوفمبر 1954 بسبب تراجع ممثليها الذين شاركوا في اجتماع لجنة الـ22 عن المبادرة بتفجير الثورة عقب خلافهم من عناصر لجنة الخمسة.¹

ودون الاستطرداد في هذا الموضوع يمكن القول بأنه إذا كانت منطقة الأوراس قد عرفت نقصاً ملحوظاً من حيث السلاح والذخيرة فإنّ الوضع كان أكثر سوءاً من المنطقة الثانية وفي هذا الإطار يشير المجاهد الطاهر الزبيري بأن ناحية سوق أهراس شهدت أزمة حادة من حيث السلاح والذخيرة رغم جهود ومساعي باجي مختار لتدارك هذا الوضع² وعلى هذا الأساس أخذت العمليات العسكرية الأولى طابعاً هجومياً ركز على عنصر المفاجئة دون الدخول في المواجهة المباشرة مع العدو إلاّ في الحالات الاضطرارية التي لا مفر منها. وفي هذا السياق انصبت جهود الأفواج المسلحة في المنطقة الثانية على البحث عن مصادر التموين بالسلاح وربط الاتصالات مع بقية الأفواج في النواحي الأخرى وهو نفس المنحنى الذي آلت العمليات العسكرية الأولى³ التي نفذها باجي مختار في ناحية سوق أهراس يوم 02 نوفمبر 1954، بعد تخريب جسر في عين سيمور ثم تلتها عملية منجم الناظور في 06 نوفمبر 1954 استهدفت حراس المنجم وسبعة منازل يقطنها فرنسيون وقد تمكن فوج باجي مختار من غنم ثمانية بنادق وسبع مائة خرطوشة ومبلغ قدر بـ 450 ألف فرنك قديم⁴

وقد كانت العمليات العسكرية التي خاضتها الأفواج المسلحة في جبل سيدي أحمد ووادي بوكركر ومجموعة باجي مختار في سوق أهراس قد عبرت بعمق عن إصرار المجاهدين على خوض المعركة إذا كان لا بد منها، بالرغم أن هذه المجموعات الثورية الأولى كانت تركز جهودها على السعي المتواصل لجمع المزيد من الأسلحة عن طريق الهجمات الخاطفة التي شنتها على منجم الوزنة خلال شهر ديسمبر 1954 والانسحاب فيما بعد إلى المناطق الجبلية التي جعلت منها مركزاً لها.⁵

¹ للمزيد من التفاصيل حول ملايسات هذه القضية أنظر: شهادة عبد السلام حباشي في جريدة الشروق اليومي - " لماذا اختلفت جماعة قسنطينة مع بوضياف ، يوم 09 جوان 2003، ص 07.

² مقابلة شخصية لي معه على هامش الملتقى الوطني الأول حول إطارات الثورة التحريرية المنعقد بالمتحف الوطني للمجاهد أيام 3، 4، 5 نوفمبر 1997.

³ رغم التحضيرات الجيدة في منطقة سوق أهراس إلاّ أنه لم تسجل أية عملية عسكرية ليلية أول نوفمبر 1954، أنظر شهادة المجاهد بوكركر بن زينة لمجلة أول نوفمبر عدد 8 نوفمبر 1987، ص 23.

⁴ علي العياشي، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز لمجلة أول نوفمبر عدد 213، جانفي، فيفري 1990، ص 38. وتجدد الإشارة إلى أنه على إثر هذه العملية أستشهد باجي مختار في معركة غير متكافئة بناحية مجاز الصفا يوم 18 نوفمبر 1954 بعد عمليات استهدفت خطوط السكة الحديدية بين المشروحة وعين تاهميين.

⁵ مجلة أول نوفمبر عدد 94-95 سنة 1988، ص 79.

كما شهدت الناحية بعد استشهاد باجي مختار معارك أخرى تمكن المجاهدون بقيادة جبار عمر من الحصول على أسلحة متنوعة جلال معركة بوحمره سنة 1955 ومن أهم هذه الأسلحة مدفع رشاش من نوع "FM 24، 29" وهو أول مدفع يتم الحصول عليه بالإضافة إلى ست بنادق وأربع رشاشات وجهازين للإرسال والاستقبال من صنع أمريكي.¹

واجهت الثورة منذ انطلاقها في المنطقة الثانية عدة صعوبات مجير قلت العمل العسكري الميداني في معظم الواحي، ولم يتمكن ديدوش مراد من تجاوزها خلال الفترة القصيرة التي استمر فيها على رأس قيادتها قبل سقوطه شهيداً رفقة مجموعة من المجاهدين الرواد في وادي بوكركر قرب دوار الصوادي يوم 18 جانفي 1955² ومنذ هذا التاريخ بدأت المنطقة تتجه إلى الانحراط في العمل المسلح بشكل ملحوظ إلى جانب لأوراس والقبائل، من خلال الدور الريادي الذي سوف يلعبه القائد زيروذ يوسف نائب ديدوش وخليفته بعد شغور منصب قيادة المنطقة مع مطلع ربيع 1955³

عرف النشاط الثوري مع مطلع ربيع 1955 مرحلة صعبة وضعت المنطقة الثانية على مفترق الطرق، حيث كان لزاماً على قيادتها البحث على مختلف الحلول والبدائل الممكنة لجسم الأمور وبعث النشاط الثوري بعد مرحلة الجهود التي عرفتها الانطلاقة ولم يكن الشغل الشاغل بالنسبة لزيروذ يوسف سوى أمرين في غاية من الأهمية أولهما السلاح ثم التحاق الشعب بالثورة واحتضانه لها بكل قناعة والتزام ولم يكن ذلك بالأمر الهين بل كان يتطلب الكثير من الاستعداد والحيلة والحذر حتى لا تكرر تجربة بوكركر.

وانطلاقاً من هذه المستجدات تبلورت عبقرية القيادة عند زيروذ يوسف الذي شرع في تخطيط لهجومات 20 أوت 1955 التاريخية في الوقت الذي بدأت فيه القوات الفرنسية في اتجاه ومحاصرة منطقة الشمال القسنطيني بقيادة الجنرال الأرد "ALLARD" كما وضع العقيد ديكورنو مقر قيادته في الحروش بهدف خنق الثورة في المنطقة الثانية.⁴

بدأت أولى العمليات العسكرية التي خططها زيروذ للرد على العدو والتأكيد على استمرارية الثورة يوم 08 ماي 1955 تخليداً لمجازر الـ 8 ماي 1945، حيث حاول القيام بمحاصرة مدينة القل ومنع وصول التموين إليها عن طريق البحر من خلال الهجوم على الثكنات وتخريب بعض المنشآت كالطرق والجسور.

¹ Zdaravko Pecar, Alger Temoignage dur reproter yavgoslave sur la guerre d'Algerie, entreprise nationale du livre, Alger 1987, p34- 52.

² الزويير بوشلاغم، زيغود يوسف في الذكرى الثلاثين لاستشهاده، مجلة أول نوفمبر العدد 78، سنة 1986، ص 36.

³ Mohamed Tegua, l'Algerie en guerre (1954- 1962), Office des publication universitaires Alger , 1988, P 221- 222.

⁴ علي كافي، المصدر السابق، ص 77.

كما نجح مساعده بن طوبال في محاصرة مركز للمراقبة العسكرية في الميلية وفي نفس المنطقة ثم أول هجوم على مركز قيادة دو كورنو.¹

وعلى غرار العمليات السابقة قام زيروود لعمليات مماثلة لعمليات 8 ماي إحياءً لذكرى 08 جويلية ذكرى احتلال الجزائر أستهدف خلالها مراكز العدو ومنشآته العسكرية وقد تمكن من غنم عدد كبير من الأسلحة خصوصًا وأن الشغل الشاغل لقيادة المنطقة هو السلاح والتموين ودفع الشعب للالتحاق بصفوف الثورة.²

أما بالنسبة لعملية جمع السلاح يشير المجاهد علي كافي في مذكراته إلى أن زيروود ومساعديه شرعوا منذ شهر ماي في وضع خطة لجميع السلاح، وقد تميزت العملية بالتسابق مع العدو من أجل نزع السلاح من السكان أو إقناعهم بضرورة تسليمه إلى الثورة خصوصًا وأن ظاهرة امتلاك السلاح بالنسبة لسكان الريف كانت تمثل مظهرًا من مظاهر الرجولة، وبالرغم من صعوبة هذه المهمة انطلقت أفواج من المجاهدين ومعهم قوائم بأسماء ملاكي السلاح في القرى والمد اشتر، حيث يطالبونهم بتسليم السلاح إما عن طواعية وإما بالضغط إن دعت الضرورة لذلك.

وقد كان لمناضلي حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية دورًا بارزًا في تسهيل عملية جمع السلاح من المواطنين، ثم كان الفضل للبعض منهم في تشكيل بنية جيش التحرير فيما بعد، وبضيف علي كافي بأن الأسلحة التي تم جمعها تخبأ في مراكز خاصة بالأسلحة والذخيرة بعيدًا عن عيون العدو. وقد اعتمد المجاهدون في نقلها من مكان إلى آخر على البغال بمساعدة السكان باعتماد طرق ملفقة لإبعاد شكوك العدو.³

وحول عملية التحضير للهجومات 20 أوت 1955 يذكر المجاهد عمارة بوقلاز بأنه حضر رفقة المجاهد علاوة بشايرية اجتماعا في تمالوس⁴ جمع قيادة المنطقة الثانية من أجل المشاركة في عملية تحضير هجومات 20 أوت 1955 رفقة القائد زيروود يوسف وقد كان من أهم المسائل التي ناقشها هذا الاجتماع مسألة التموين والتسليح وأسباب تأخر العمل المسلح نواحي القالة.⁵

ويمكن للباحث في هذا السياق أن يتساءل عن خلفية العلاقة وطبيعتها بين قيادة المنطقة الثانية (زيروود يوسف) والبعثة الخارجية التي كان على رأسها بن بلة؟ ومهما يكن من أمر فإن زيروود كان يحاول دائمًا عدم

¹ Mohamed Tegua. Opcit p221- 222.

² المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد زيروود يوسف، سلسلة رموز الثورة الجزائرية 1954 - 1962، دار هومة الجزائر 2001، ص 81.

³ علي كافي، المصدر السابق، ص 78 - 80.

⁴ تقع تمالوس بضواحي سكيكدة

⁵ علي العياشي، المرجع السابق، ص 12.

إثارة هذا الموضوع وتحفيز المجاهدين للحصول على السلاح من الداخل مخاطبًا عمارة بوقلاز بخصوص مسألة التسليح قائلاً: " إن سلاحكم يوجد على كثف عدوكم وحذار من الأشخاص الذين يريدون الاستيلاء على أموالنا"¹

تحمل زيروود يوسف أعباء الوضعية الصعبة التي عرفتها المنطقة بعد استشهاد ديدوش مراد، بمفرده حيث لم يمر وقت طويل حتى نجح في التقارب والتنسيق مع قيادة المنطقة الأولى (الأوراس) التي عُيِّن على رأسها خلال هذه المرحلة القائد شيحاني بشير، بعد إلقاء القبض على بن بولعيد في بن قردان عندما كان متجهًا إلى ليبيا في مهمة جلب السلاح خلال شهر فيفري 1955، وقد انتهت تلك الجهود بإبرام اتفاق خلال اجتماع عين القلعة يوم 14 أوت 1954 عرض فيه زيروود يوسف الحصول على العتاد من قيادة المنطقة الأولى مقابل تنازله على ناحية سوق أهراس.²

وقد تبين فيما بعد أن الحاجة الملحة إلى السلاح هي التي دفعت زيروود إلى ذلك الاتفاق حيث كان مصرًا على القيام بهجمات شاملة وخاطفة على القوات الفرنسية في كامل تراب المنطقة الثانية بهدف بعث النشاط الثوري فيها وفك الحصار والضغط المضروب على قلعة الثورة في الأوراس التي تحملت العبء الأكبر في عامها الأول.³

لقد شكلت هجمات 20 أوت 1955، بقيادة زيروود ومساعدته لخضر بن طوبال منعطفًا حاسمًا في مسار العمل الثوري بشكل عام بالنظر إلى ما حققته من مكاسب في مسار العمل الثوري و من مكاسب سياسية وعسكرية وديبلوماسية على المستويين الداخلي والخارجي⁴ ومما لاشك فيه أيضًا أن الإقدام على تلك العمليات والتخطيط لها لم يكن بنية النزوع نحو المغامرة، وإنما كان يعبر بعمق عن الرغبة في التحرير وفك العزلة عن المنطقة والشعور بالمسؤولية التاريخية التي اقتضت ضرورة العمل على فك الحصار العسكري المضروب على الأوراس بالإضافة إلى ضرورة أخرى فرضتها الحاجة الماسة للسلاح طبقًا للمبدأ الذي اقتنع به زيروود وطالما كان يحث عليه رجاله قائلاً " سلاحكم فوق أكتاف عدوكم " حتى يحفزهم على جمع المزيد من الأسلحة والذخيرة لبعث النشاط الثوري وتجاوز حالة الركود التي ميزت المنطقة لأشهر عدة⁵

¹ عثمان الطاهر عليه، العقيد عمارة بوقلاز نبض القاعدة الشرقية، يتحدث جريدة السلام يوم 02 نوفمبر 1991، ص 7، 8.

² Jacques Duchemin, histoire FLN ed. de table ronde, Paris 1962, P100.

³ شهادة المجاهد عمار بن عودة في الملتقى الأول حول خطي شال وموريس ولاية الطارف، أيام 20-21-22 فيفري 1998 (شريط سمعي بصري رقم 02). مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

⁴ كانت تكلفة تلك الهجمات باهضة فيما بعد بفعل ردود الفعل الاستعمارية القمعية التي تعرض لها سكان الريف في مختلف مناطق الشمال القسنطيني ويعترف بن طوبال بذلك قائلاً بأن التضحيات في صفوف الجزائريين كانت باهضة جدًا على إثر تلك الهجمات انظر ص 207.

⁵ IDEM, P207. و أنظر أيضا جريدة 3 Le Monde N° 3298 – 01/09/1955, P

وأنظر أيضا: محمد حربي جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 114، وأيضا خليفة الجندي، المرجع السابق، ص 264.

كما قامت قيادة الثورة في المنطقة الثانية بنشاط كبير في عملية تشجيع الغارين من الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي حيث أقنعتهم بفكرة ضرورة الفرار من الثكنات والمراكز الفرنسية وفي نفس الوقت إشتربت أن يكون الفرار خارج إطار إجازة المجند لأن فراره يعتبر بدون فائدة مادام يكون مجرداً من أسلحته وذخيرته وعلى هذا الأساس كان لزاماً على المجند خلال عملية هروبه أن يكون حاملاً سلاحه وذخيرته إضافة إلى نصيبه من القنابل اليدوية التي منحت له من طرف قيادة الجيش الفرنسي.

إلا أنه مع مرور الوقت تفتنت الإدارة الفرنسية لهذا النوع من العمليات مع أواخر سنة 1955، الأمر الذي دفع بها في نفس الإطار إلى تشديد المراقبة على مخازن الأسلحة والذخيرة في الثكنات والمراكز التابعة للجيش الفرنسي وهذا السياق يمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى عملية فرار كتيبة من الجنود والضباط الجزائريين بقيادة كل من محمد عواشيرة وعبد الرحمن بن سالم من مركز البطيحة في 6 مارس 1956¹ بعد أن تمكنوا من تصفية الضباط والجنود الفرنسيين الذين كانوا معهم، وقد بلغ عدد الفارين حوالي 106 مجاهداً، وتم الاستيلاء على حوالي 200 قطعة سلاح من نوع قارة و130 قطعة سلاح من طومسون و70 مسدساً و06 مدافع هاون عيار 80 ملم و12 مدفعا رشاشاً و09 مدافع بازوكا و10 صناديق من القذائف و40 ألف خرطوشة و08 أجهزة إرسال وقد نقلت هذه الأسلحة والذخيرة على ظهور البغال والجدير بالذكر إن هذا النوع من العمليات انتشر بعد ذلك في كامل التراب الوطني وهو ما دفع بالإدارة العسكرية الفرنسية إلى أبعاد الجنود الجزائريين من الجزائر إلى أوروبا وتعويضهم بجنود فرنسيين.²

3) المنطقة الثالثة (القبائل):

شكلت المنطقة الثالثة المعقل الثاني من حيث الأهمية التنظيمية والعسكرية بعد منطقة الأوراس التي كانت أكثر مناطق الثورة عدة وعدداً عشية الانطلاقة وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن القيادة المحلية دخلت ساحة العمل الميداني مع بداية سنة 1955 وفي ربيع نفس السنة انتشرت أفواج شبه مسلحة تابعة لجيش التحرير الوطني في هذه المنطقة باتجاه الغرب بقيادة عمر أو عمران ونمو الجنوب أن يقع إقليم بوسعادة والجلفة بقيادة علي ملاح.³

وقد تمكن مجاهدو المنطقة بين سنتي 1954 و1955 من الحصول على أسلحة متنوعة داخلية وبطرق مختلفة، وقد ارتكزت استراتيجية قيادة المنطقة (كريم بلقاسم - عمر أو عمران) أساساً على تسليح المجاهدين من

¹ البطيحة ثكنة تقع في بلدية الحنانشة وتبعد حوالي سبعة كلم بسوق أهراس.

² إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 109-112، وفي نفس السياق يشير المجاهد عبد الحميد عوادي بأنه سجل التحاق عدد كبير من الجزائريين الذين كانوا ضمن صفوف الجيش الفرنسي بالثورة ومعهم أسلحتهم ونذكر منهم على سبيل المثال بالريق يونس وبالريق الهادي، وحركاتي عمر ومحامدية محمود وزويبة السعير وجيلالي محمد وحليل وخليل وفطيمة السعيد. أنظر عبد الجمع عوادي: المصدر السابق، ص 46-47.

³ محمد حربي، المصدر السابق، ص 114.

خلال الكائن والهجمات على دوريات العدو ومراكزه العسكرية¹ بالإضافة إلى الأسلحة التي " أهدتها" الإدارة الاستعمارية لعدد كبير من الجزائريين ودفعت بهم لضرب الثورة واختراقها من الداخل في سياق مؤامرة دبرها لأكوست وشركائه.

وإذا كانت قيادة الثورة في المنطقة الثانية قد اعتمدت على عمليات الفرار الجيش الفرنسي كتكتيك عسكري لجمع الأسلحة والذخيرة التي شكلت أهم مصدر داخلي بالنسبة للقرار في نظر زيرو ورفقائه فإن الأمر كان بأسلوب آخر في المنطقة الثالثة التي نجحت في إفشال عملية العصفور الأزرق وغنم الكثير من الأسلحة والذخيرة دون أي عناء.

ويمكن رصد جهود قيادة المنطقة في البحث عن مصادر السلاح الداخلية انطلاقاً مما قاله كريم بلقاسم للمجاهدين الذين جمعهم له مساعدة علي زعموم في إغيل إيموله بعد مدة قصيرة من انطلاق الثورة " ... جئتم للثورة عن اختيار واقتناع وإدراك وقبلتم أن تغادروا وجميع عائلاتكم وأعمالكم، وأعاهدكم بأننا سنحرر البلاد إنه عمل لا رجعة فيه... إنني أعلم بأنّ هناك حاجة تشغلكم وعدناكم بالأسلحة، ولكنها لا توجد هنا إنها حقيقة.... إن الأسلحة يمكن أن تكون قد حجزت في الطريق في بعض الأماكن من طرف قوات العدو وهي في طريقها إلينا وأمامنا جيش عسكري قوي يزود باستمرار بالعتاد، ونحن لا نملك شيئاً فإذا نفعل، قولوا أنتم البعض يحارب بأسلحة متوسطة أحسن منا وبإدارة لا تحدو في بعض ثورات التحرير هناك بندقية واحدة لأثني عشر رجلاً يربطونها بجبل ويحارب بها الواحد في يسقط فيسحبها آخر بالحبل ليحارب بها، وهكذا فكروا جيداً وبإمكانكم أن تفكروا فينا نحن رؤساءكم الذين وعدناكم بالأسلحة ونحن هنا معكم وبينكم ومن جملتكم في الجبل نخوض معاً وجميعاً الحرب بالأسلحة التي لدينا والتي سوف نغنيها من العدو، وقلت لكم أنها التضحية الكاملة وإلى النهاية، سنضحي حتى نغنم الأسلحة في الجبهة..."²

بدأت جهود قيادة المنطقة الثالثة في عملية جمع السلاح منذ الإنطلاقة في أول نوفمبر 1954 وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن لجنة الستة في اجتماعها الأخير " ببوانت بيسكاد"، درست مسألة التسليح بعد تحديد الأهداف التي ينبغي مهاجمتها في أول نوفمبر وفي نفس الوقت قررت بأن الأسلحة التي ستغنم من ثكنة بيزو في البليدة وثكنة بوفاريك سوف تقسم مع أقرب منطقة الأمر الذي يفسر وجود مجموعة من مجاهدي المنطقة الثالثة (القبائل) أشرف على قيادتهم عمر أو عمران بنفسه للقيام بعدة عمليات نواحي

¹ حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 177.

² يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ج2، ط2، منشورات والمتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1926، ص 129-130.

البليدة وضواحي الجزائر العاصمة لمساعدة المنطقة الرابعة وإنجاح عملية الانطلاق من جهة وغنم الأسلحة من جهة أخرى.¹

وفي نفس الوقت كلف كريم بلقاسم عميروش آيت حمودة بمهمة سحب كل الأسلحة الموجودة لدى الشعب في القرى والمد اشتر لتسليح المجاهدين والعمل على انتزاع الأسلحة والذخيرة بكل الطرق والوسائل من قوات العدو بعد أن عينه مسؤولاً على منطقة حوض وادي الصومال الممتدة من البويرة إلى بجاية² وتذهب بعض الدراسات إلى أن العمليات العسكرية في هذه المنطقة لم تبدأ إلا في ربيع 1955 في شكل كمائن تنصب خصيصاً للحصول على الأسلحة بالإضافة إلى أن نشاطات المجاهدين تركزت أساساً على إعدام الخونة وحراس الغابات و" القياد" المقرين من الإدارة الاستعمارية وكلما أعدم حائن استفاد مجاهدين سلاحه³.

وفي مقابل ذلك كان لزاماً على مجاهدي المنطقة في نفس الوقت مجاهد فلول حركة بلونيس التي إتخذت من المنطقة مرتعاً خصبا لنشاطها قبل تحركها نحو الجنوب .

وعند هذا المقام لا بد من الإشارة إلى موضوع جد هام ارتبطت حيثياته بروبير ركوست يندرج ضمن الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة الثورة لارتباطه المباشر بصلب هذه الدراسة وكما هو معروف أن السياسة والعسكريون الفرنسيون حاولوا دائما بشتى الطرق والوسائل اختراق الثورة والقضاء عليها بدءاً بإعلان حالة الطوارئ، وتشكيل وحدات الميليشيا الأولى من المستوطنين الأوروبيين ثم زيادة القوات العسكرية بالجزائر بدعمه بسلاح الطيران والبحرية⁴.

وقد أعتبر روبر كوست أشهر من نار على علم في البحث عن كافة السبل والوسائل الدسائس والمؤهلات التي تعنيه في القضاء على الثورة عسكرياً، ومن بين أهم الوسائل التي اهتمدى إليها لأكوست مشروع سيدي شرع في إعدادده من قبل جاك سوستال عرف في تاريخ الحرب الجزائر بعملية الطائر الأزرق أو العصفور الأزرق التي وقعنا فصولها في المنطقة الثالثة⁵.

¹ شهادة المناضل المرحوم رابح بطاط في؛ محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 80.

² يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 131.

³ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (ج2) منشورات إتحاد الكتاب العرب دمشق 1999، ص 32.

⁴ تشير الإحصائيات الفرنسية إلى أن الحكومة العامة طلبت مضاعفة تعداد الجيش الفرنسي في الجزائر حيث كان عدد 550 ألف جندي غيران الاليزي قرر رفع التعداد إلى 80 ألف في جانفي 1955 ليرتفع إلى أكثر من 150 ألف جندي بعد هجومات 20 أوت 1955 ويبلغ أكثر من 220 ألف في ربيع 1956

أنظر: Philippe tripior l'Autopsie de la guerre d'Algérie .act France empire, Paris 1972, P75- 76.

⁵ خليفة الجندي، المرجع السابق، ص 307.

اعتمد المشروع على فكرة تسليح عدد من الجزائريين الموالين لفرنسا من أجل إرسالهم إلى الجبال للانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني بأسلحتهم بصفة الفرار من السلطات الاستعمارية والهدف من كل ذلك تصفية قادة الجبهة والقضاء على الثورة واختار لأكوست من أجل نجاح مؤامراته ثلاث شخصيات اعتقدت إدارة لأكوست بأنهم من أوفياء عملائها. وهم أحمد زيدات، والطاهر عشيح ومحمد يازورن، وكلهم بتجنيد مجموعات تتشكل من 15 إلى 20 شخصا من الموالين لفرنسا ثم تسليحهم تحت إشراف إدارة تتكون من ضباط فرنسيين لمحاربة قوات جيش التحرير الوطني.¹

وعلى هذا الأساس شرع هؤلاء المناضلين تنفيذ المهمة التي كلفوا بها واتصلوا سرًا بقيادة الثورة في المنطقة الثالثة التي كان على رأسها كل من كريم بلقاسم ومحمدي سعيد وأخبروهم بأهداف مخطط لأكوست ونواياه لذلك لم يتأخر كريم وكلفهم مباشرة بتلبية طلب الولاية العامة على أن تقوم الجبهة باختيار وتعيين هؤلاء الجنود سرًا² وفي ظرف قياسي تم تجنيد وتسليح العديد من المجاهدين وفي هذا الإطار يذكر المجاهد عبد الحفيظ أمقران بأن قيادة الثورة كانت على ثقة تامة بالعناصر الثورية المخلصة وذلك طلبت منهم مواصلة الطريق والتظاهر بالوفاء وهكذا ظلوا على اتصال بالأوساط الاستعمارية التي ظلت تسليحهم واستمرت المؤامرة ما يقرب السعة أشهر إلى أن وصل عدد المسلحين بهذه الطريقة إلى ما يزيد عن 360 شخصا. أما السلاح فقد بلغ ما يزيد عن 400 قطعة بالإضافة إلى اللباس والمال الكثير قدمته خزينة الاستعمار لجيش التحرير الوطني دون أن تتفطن لذلك.³

وقبل أن تتفطن الإدارة الاستعمارية إلى هذه العملية فر هؤلاء المسلحون بأسلحتهم والتحقوا كلهم بصفوف المجاهدين في المنطقة الثالثة بعد أن كشفت قيادة الثورة عن تفاصيل الخطة عقب مؤتمر الصومام في الفاتح من سبتمبر عندما أعطيت الأوامر إلى جميع الذين شاركوا في عملية الطير الأزرق بالقيام في ليلة واحدة بهجوم على مراكز العدو التي كانوا على اتصال دائم بها ثم الالتحاق بسلاحهم وعتادهم بصفوف جيش التحرير الوطني.⁴

الأمر الذي ساعد المجاهدين فيما بعد للحصول على الكثير من السلاح عقب هذه العملية التي عرفت عند العسكريين الفرنسيين بالطائر الأزرق.⁵

¹ كيف إهتدى روبر لأكوست إلى تسليح الثوار في صحيفة المجاهد، عدد 03 (دون تاريخ) ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص 137.

² المصدر نفسه، ص 137.

³ خليفة الجندي، المرجع السابق، ص 308.

⁴ خليفة الجندي، المرجع السابق، ص 309، يحي بوعزيز المرجع السابق، ص 219 وقد أحصت صحيفة المجاهد عدد الأسلحة بأكثر من 28 رشاش خفيًا وحوالي 235 بندقية حربية. للمزيد التفاصيل أنظر قائمة أسماء المجاهدين الذين سلحهم لأكوست، في صحيف المجاهد، المصدر السابق، ص 139 - 144.

⁵ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 76.

4) المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها)

لم يكن صدى العمليات الأولى ليلة أول نوفمبر 1954 في المنطقة الرابعة منسجما مع المكانة التي تمتعت بها قبيل اندلاع الثورة، وسرعان ما كشف ذلك الأمر عن وجود مكامن ضعف كثيرة اعترت العمل الثوري مدة بدايته.

لقد ركزت قيادة الثورة في المنطقة الرابعة خلال العمليات الأولى على مهاجمة الثكنات والمراكز العسكرية الفرنسية بغرض الحصول على الأسلحة والذخيرة، وفي هذا السياق لا بد من الإشارة العمليتين العسكريتين اللتين استهدفتا ثكنة بيزو بالبليدة و ثكنة بوعمرس ببوفاريك التي تكلفا مهمة الهجوم عليها كل من سويداني بوجعة وعمر أوعمران على رأس مجموعة من مجاهدي المنطقتين الرابعة والثالثة بعد الاتصال بسعيد بن طوبال¹ الذي كان جندياً برتبة رقيب في صفوف الجيش الفرنسي، حيث عرض خدماته على المجاهدين ومساعدتهم على الدخول إلى الثكنة والاستحواذ على ما فيها من أسلحة وقد تمكن المجاهدون من اقتحام الثكنة غير أن أحد الحراس انتبه بعد سماع دوي تفجيرات قام بها فوج آخر في بوفاريك بتعاونية الخضر والفواكه قبل الموعد المتفق عليه بدقائق قليلة الأمر الذي حال تحقيق الأهداف المرجوة.²

وفي جنوب الأطلس البليدي على طول المنطقة الممتدة من جبال التطري غرب مدينة المدية إلى نواحي باليسترو (الأخضرية) تمكن المجاهد الطيب بوقاسمي المدعو الجعلالي بعد أن كلف بمهمة الإشراف على تنظيمها سياسياً وعسكرياً، من إرساء قواعد العمل الثوري بها وشكل مجموعة من الأفواج المسلحة حيث تراوح عدد أفراد الفوج الواحد من سبعة إلى ثمانية أفراد كما تمكن خلال سنتي 1954-1955 من جمع ما يقارب 600 بندقية وكميات من الذخيرة³.

كما شهدت المنطقة الرابعة من جهة أخرى انبعاث النشاط الثوري بظهور مجموعات مساحة عبر المناطق الجبلية الواقعة على نطاقها الجغرافي، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تشكل أول مجموعة في منطقة الأخضرية (الناحية الأولى من المنطقة الرابعة) على يد سي الأخضر (رابح المقراني) في شهر مارس 1955 وقد ضعت في صفوفها 15 مجاهداً أشهر على الإطلاق رابح أزراري المدعو (عز الدين) الذي ألتحق بها بعد قيامه بعمل تخريبي في مصنع لسباكة المعادن وقد سجلت أول عملية عسكرية لهذه المجموعة في شهر

¹ شقيق لخضر بن طوبال.

² المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954، المجلد الأول ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1981، ص 320، وأنظر أيضاً: أحمد بوجوم التنظيم، السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية (1956-1962) أطروحة ماجستير، قسم التاريخ جامعة الجزائر 2004، 2005، ص 28-29، وأنظر أيضاً، نظيرة شتوان، تحضير الثورة وانطلاقها في المنطقة الرابعة، المرجع السابق، ص 227-228، وأيضاً نظيرة شتوان، الثورة الجزائرية (1954-1962) الولاية الرابعة نموذجاً، المرجع السابق، ص 70

³ أحمد بوجوم، المرجع السابق، ص 33.

ماي 1955 حيث تم الهجوم على مركز الابيرين بجاحية حاليًا) العسكري واستطاع أفراد المجموعة غنم أسلحة حربية بديلة لبنادق الصيد التي كانت معهم خلال عملية الهجوم¹.

تدعمت مجموعة سي لخضر عقب تطور عمليات فرار المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي وإلتحاقهم بصنوف المجاهدين بأسلحتهم وذخيرتهم كما فعل علي (مصطفى) خوجة عندما فرّ من ثكنة عسكرية ببلكور في شهر أكتوبر 1955 حاملاً معه ما يكفي لتسليح 16 مجاهدًا.²

5) المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني): حاولت قيادة المنطقة الخامسة تغطية مظاهر العجز المادي الذي عرفته مرحلة التحضير لانطلاق الثورة بعد فشل جهود بن مهدي وبوضياف لإدخال شحنة السلاح من الريف التي كان قد وعدهم بها عبد الكبير الفاسي باستهداف أهم المراكز العسكرية الفرنسية ومخازن الأسلحة التابعة لها خلال عمليات أول نوفمبر 1954 رغم فشل منقذيتها في تحقيق أهدافهم في الحصول على السلاح والذخيرة.

وانطلاقاً من المادة التاريخية المتوفرة يمكن القول بأن أهداف تلك العمليات لم تضبط بدقة من طرف القيادة المحلية للمنطقة الخامسة حيث تركت الحرية لكل مسؤول انطلاقاً مما يحوزه من إمكانيات شريطة أن تكون تلك العمليات مثيرة للاهتمام من جهة وفعالة من جهة أخرى، فحرق مزوعة ومخزن أبسط من مهاجمة ثكنة عسكرية أو حدة للدرك، ومع ذلك فإنّ تظافر العمليات في المجالين سيؤدي حتماً إلى اغتنام بعض الأسلحة ومفاجأة الرأي العام وكذا الإدارة الاستعمارية³.

ومن أهم العمليات التي سجلت في هذا السياق عملية الهجوم على ثكنة " إكمول " " Eckmuhl " في مدينة وهران من طرف فوج من المجاهدين بقيادة كل من بلة وزبانه بمساعدة أحد الجنود الجزائريين المتعاونين معهم من داخل الثكنة قصد الحصول على الأسلحة والذخيرة، كما تقرر في نفس الإطار القيام بعملية مماثلة استهدفت ثكنة عسكرية بطفراوي، كما قام أحمد زبانه على رأس فوج آخر من المجاهدين بالهجوم

¹ عائشة حسيني، الثورة بالمنطقة الأولى من الولاية الرابعة (1954 – 1958) رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر سنة 2001-2002 ص 35-37 وأنظر أيضا : Mohamed teguia, l'Armée de liberation nationale en wilaya 4, ed Gasbah, Alger, 2002, P25.

² قدر محمد، تقيّة كمية الأسلحة التي التحق بها علي خوجة إلى صفوف الثورة ب06 بنادق و10 بنادق من نوع رشاش (MAT 49) وكذلك 4000 خرطوشة : أنظر . Mohamed teguia, Op citem P26. وأيضاً عبد النور حيدر، المرجع السابق، ص 279: وأيضاً

J.C Jauffert, Soldats en Algérie (1954 – 1962) ed : Autrement collection Memoires n 59/60- Paris 2000 p110.

³ Omar carlier, le 1^{er} Novembre 1954 Aoran : action symbolique, histoire périphérique et marqueur historiographique, in charles robert ageron, la guerre d'Algérie et les Algériens 1954- 1962 armand colin, Pais 1997, P12- 13.

على دار حرّاس الغابات في حمام بوحجر وتحديدًا بالمكان المسمى قلته الماء " la mare d'eau " بين سيق ووهران حيث كان يعتقد وجود بعض قطع الأسلحة، إلا أن تلك المحاولات انتهت بالفشل¹. أما عبد المالك رمضان فقد قرر لديه بمنطقة الظهره منح الأولوية للحصول على السلاح ومن ثمّ قرر للهجوم على وحدة الدرك الفرنسي في سدي علي والبلدية المختلطة لسكان " Cassaigne " بمستغانم². إن ما يمكن قوله بخصوص هذه المخططات الأولى أنها كانت طموحة وجريئة غير أن قلة العدة (السلاح) والعدد (الرجال) قزمت نتائج العمليات إلى شيء لا يكاد يذكر³ كما أن وقعها على الثوار كان وخيفًا في تلك الجهة، حيث فقد التنظيم الثوري عددًا معتبرًا من إطاراته الأوائل، فهناك ثلاثة رجال من أصل القادة السنة (06) المبادرين بتشكيل خلايا النشاط المسلح غادروا ساحة المعركة إلى الأبد منذ اليوم الأول من شهر نوفمبر 1954⁴ بل الأكثر من ذلك فإنّ نواة القيادة في الغرب الجزائري ستضطر للتقاعد الإجباري والتحق على إثر ذلك عبد الحفيظ بوصوف بالمغرب الأقصى حيث كان بن مهدي يحاول ربط الاتصال مع نشطاء الحركة الوطنية في المغرب في سبيل الحصول على السلاح التي وعدوا بها بوضياف قبل الانطلاقة وبذلك مثل ما وقع في الجزائر تم حل جميع خلايا النشاط المسلح منطقة وهران عشية الفاتح نوفمبر 1954.

في جو من اللاتكافؤ عرف النشاط الثوري في المنطقة الخامسة الكثير من الصعوبات والعوائق، الأمر الذي دفع بقائدها محمد العربي بن مهدي إلى التفكير في كافة الحلول والبدائل الممكنة التي من شأنها تعزيز الموقف العسكري من خلال توفير الشروط المادية والمعنوية وقد أدرك بن مهدي بأن منطقتة تواجه ضغطًا استعماريًا كان فوق طاقتها على الصمود لمدة طويلة لذلك توجه إلى المنطقة الحدودية الشمالية الغربية بحث عن سبل لجمع السلاح وتنظيم عملية عبور قوافل السلاح عبر المسار المرسوم والربط بين الناظر ووجدة مع مناطق مغنية والغزوات وتلمسان⁵

¹ Omar carlier,Opcit, P13. وأيضا محمد قنطاري، تحضير أرضية تفجير الثورة في غرب الوطن في مجلة الذاكرة، عدد 05 المتحف الوطني للمجاهد 1998، ص 43.

² Omar carlier,Opcit, 13

³ لم يلحق بعمالة وهران نتيجة ذلك ما سيتحقق القول وكل ما في الأمر هو تحويل إعلامي أحدثت الصحافة المكتوبة بعد يومين من ذلك، حيث صحمت الأحداث أكثر مما تستحق في دوائر تلمسان وعين تموشنت وبلعباس ومعسكر على الرغم أن تلك العمليات قد إقتصرت على حرق المزارع لا أكثر. أنظر Omar carlier,Opcit, 14.

⁴ أستشهد بن عبد المالك رمضان يوم 04 نوفمبر، أما زبانه الذي أصيب بجراح خطيرة ثم توقيفه يوم 08 نوفمبر وسيكون أول جزائري يحكم

(عليه بالاعدام) أما فرطاس محمد إنعزل وإهتم بشؤونه الخاصة بعيدًا عن العمل الثوري يوم جوان 1956، أنظر Omar Garlier Opcit .

⁵ سوف نركز على جهود بن مهدي في عملية إدخال السلاح من المغرب إلى الجزائر في إطار أهم المشاريع الخارجية لتمويل الثورة بالسلاح (1954-1956) فيما بعد.

وعن الإمكانيات المادية (الأسلحة) التي كانت بحوزة المجاهدين بالمنطقة الخامسة فقد كانت ضعيفة للغاية عند الانطلاقة استنادًا إلى شهادات محمد بوضياف والحاج بن علة¹ ويؤكد هذا الطرح المجاهد عبد الحفيظ بوصوف في حديث له مع صحيفة لوبسار فاتور نشرت نصه الكامل جريدة المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني مشيرًا في نفس الوقت إلى أهم مصدر للأسلحة بالنسبة للمجاهدين قائلًا: " في بداية الثورة لم تكن لدينا إلا وسائل محدودة جدًا، وخصوصًا في ولاية هران حيث كانت موجودًا وأهم الأسلحة كانت هي تلك التي نغنمها من العدو ويجب أن أعترف بأن العدو قدّم لنا إعانات كثيرة بهذا الصدد، وذات يوم تفتق ذهن الوالي الفرنسي لامبير عن فكرة رائعة هي توزيع الأسلحة على السكان حتى يدافعوا بأنفسهم ضد " الثوار".

وأقبل المسؤولون المحليون لجبهة التحرير الوطني يسألوننا هل يقبلون هذه الأسلحة أم لا؟ فأبديت موافقتي ووزعت السلطات العسكرية على كل رجل بنديقية وحرية ومائة خرطوشة وبهذه الصورة تزودنا بعشرة آلاف بنديقية، ولكن لم تكن لدينا الذخيرة التي تتلائم مع نوعية تلك الأسلحة ولذلك عندما إنتبه الوالي العام لامبير إلى عدم جدوى هذا الأسلوب وطلب استرجاع الأسلحة، أرجعنا له البعض منها...²

والجدير بالذكر أن مشكل السلاح سيظل مطروحًا طوال السنة الأولى من الثورة تقريبًا ولم يكن علي بن مهدي سوى الاعتماد على عبد الحفيظ بوصوف الذي وجد فيه نائبًا توفرت ف يه كل شروط القائد، وقد تمكن هذا الأخير بفضل حركته من بذل جهود كبيرة لإعادة تنظيم المنطقة وتوفير الوسائل المادية و البشرية التي منحت لها بتسجيل انطلاقة جديد بمناسبة العيد الأول لميلاد الثورة التحريرية³.

لقد أسهمت مجموعة من الظروف والمعطيات الخارجية في تحسين الوضع العسكري الداخلي للمنطقة الخامسة الأمر الذي دعم أهليتها وجاهزيتها لتجاوز مرحلة الركود والتقاعد الإجباري الذي شهدته بعيد الانطلاقة⁴، فبعد أن كللت جهود بن مهدي باستلام أول شحنة سلاح عن طريق الواجهة البحرية على متن اليخت الملكة دين في منطقة الناظور المغربية مع مطلع شهر أفريل 1955⁵ فتحت المنطقة الخامسة

¹ محمد عباس ثوار عظماء، المرجع السابق، 27 ص وأيضًا: محمد عباس، فرسان الحرية (شهادات تاريخية)، المرجع السابق، ص 54.

² النص الكامل لحديث الأخ بوصوف في جريدة المجاهد، عدد 28 الخميس 28-08-1958 طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ج1، ص 400-401.

³ المتحف الوطني للمجاهد الشهيد محمد العربي بن مهدي سلسلة رموز الثورة الجزائرية 1954-1962 - دار هومة الجزائر 2002، ص 119 - 123.

:وأيضًا محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 35 وأيضًا محمد عباس ثوار عظماء المرجع السابق، ص 80.

⁴ تذهب بعض الروايات التاريخية إلى أن توقف العمل المسلح في الجهة الغربية كان بأمر من القيادة العليا للمنطقة، وقد أثر ذلك على حالة المجاهدين وفسر المجاهد أحمد وهراني سبب هذا التوقف إلى محاولة تخفيض نشاط العدو بالغرب لتسهيل عملية تمرير السلاح عبر المناطق الحدودية وتوجيهه نحو المناطق الأخرى، أنظر الزويبر بوشلاغم، إشكالية الاتصال في بدايات الثورة (لقاء مع المجاهد أحمد وهراني)، مجلة أول نوفمبر، عدد 87 1987، ص 10-11.

⁵ فتححي الديب، المرجع السابق، ص 25.

جبهة جديدة بالتنسيق مع جيش التحرير المراكشي الذي بدأ عمله في منطقة الريف¹ حيث قامت فرق جيش التحرير الوطني بشن هجومات شاملة على كامل المراكز والثكنات العسكرية الفرنسية، ومزارع كبار المعمرين الأوربيين في مدن الغرب الجزائري كوهران، وتلمسان ومغنية وندرومة والغزوات وسبدو². في الفاتح من شهر أكتوبر 1955، استجابة للرسالة الإعلامية التي بعث بها زيروود يوسف من الشمال القسنطيني عقب هجومات 20 أوت 1955 إلى كافة المناطق الأخرى على أن الثورة مستمرة ويجب أن تكون شاملة³. وقد تمكن رفقاء بن مهدي خلال هذه الهجومات من التحاق خسائر كبيرة في صفوف العدو بالإضافة إلى غنم كمية كبير من الأسلحة وقد أوضحت المذكرة التي بعث بها ممثلوا جيش التحرير المغرب العربي إلى جمال عبد الناصر رئيس الحكومة المصرية نتائج عمليات المعاهدين في المنطقة الخامسة من الفاتح أكتوبر 1955 إلى 30 ديسمبر 1955 كما أحصت في نفس الوقت حجم الأسلحة التي حصل عليها المجاهدون وقد تمثلت فيما يلي:

- 52 جندياً فروا والتحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني بكامل معداتهم.
- 60 بندقية.
- 07 بندق رشاشة.
- 200 بندقية صيد.
- 20 مسدس
- 03 أجهزة لاسلكية⁴

وحول نفس الموضوع يذكر المجاهد لطفي في استعراض شامل أطوار الثورة ومنجزاتها في القطاع الوهراني بأن الفاتح من أكتوبر 1955 هو اليوم الذي بدأت فيه العمليات المسلحة في منطقة وهران التي كانت تشمل وقتذاك النواحي الواقعة بين ندرومة، الغزوات، وتلمسان، وسبدو وجهة مغنية، وقد رد الاستعمار على نشاط الثوار بتسليح قدماء المحاربين وعددهم 700 شخص الذين دفعتهم قيادة الثورة عن قصد إلى التجنيد

¹ محمد حربي. جبهة التحرير الاسطورة والواقع. المصدر السابق. ص115.

² أحدثت تلك العمليات التي وقعت في هذه المناطق مفاجأة للمستعمر حيث كانت تعتبر المنطقة الوحيدة التي بقيت حتى تلك الفترة توصف بأنها " هادئة تماما" في تقارير الإدارة الفرنسية، أنظر أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954 - 1962)، ط1، دار التنوير الجزائر، 2008، ص 76.

³ محمد لحسن أزعيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية (م. وكتاب) الجزائر 1989 ص 100.

⁴ للمزيد من التفاصيل حول النتائج العامة لهذه العمليات بالنسبة للطرفين أنظر التفاصيل في مضمون نص المذكرة المشار إليها أعلاه. في فتحي الديب ، المصدر السابق، ص 150 - 163.

في الجيش الفرنسي بنية الحصول على السلاح وبهذه الطريقة تمكّن المجاهدون من الحصول على حوالي 700 قطعة سلاح، وقد كان العتاد يتزايد مما يحصل عليه في المعارك من أسلحة وذخيرة من طرف العدو¹ ومع مطلع سنة 1956 رجح التنظيم الثوري في المنطقة الخامسة كفة الميزان الحربي لصالحه بعد أن لجأ والي عمالة وهران إلى محاصرة المنطقة الممتدة ما بين الغزوات وندرومة شرقاً إلى الحدود المغربية غرباً (رجال الفواعة)² وقام بترحيل ما يقرب 600 ساكن وإخلاء المنطقة وإعلانه بأنها منطقة محصورة بوصفها منطقة تحصن للثوار الخارجين عن القانون الذي سيمنعهم إجراؤه من عملية التزود بالأكل والشرب حسب زعمه، إلا أنّ ردود الفعل كانت سريعة من طرف الثوار عندما قامت مجموعة من المجاهدين وضعت 150 مجاهدًا بزي عسكري فرنسي مسلحين بأسلحة آلية بالمهجوم على ثكنة لسارية³ تابعة للفيلق 50 للرملة الجزائريين الحديث النشأة بمنطقة غليزان⁴

ودون الاستطرد في تفاصيل مجريات هذه العملية، يمكن القول بأن الفضل في التخطيط لها يعود إلى العريف عبد الكريم أحد أبرز الاحتياطيين الجنود في هذه الوحدة العسكرية، بعد اتفائه مع بضع وخمسين من الجنود الجزائريين على الفرار من الثكنة والالتحاق بالثورة عندما تتاح لهم الفرصة وقد سبقهم قبل العملية بثلاثة أيام للاتصال بقيادة جيش التحرير المرابطة على الحدود الجزائرية المغربية بوجدة من أجل التنسيق قبل العودة مرة أخرى مع المجاهدين إلى ذلك المعسكر الواقع على حافة طريق صبابنة "Sebabna"⁵ وبعد أن أطلع عبد الكريم قيادة الثورة بأهداف هذه العملية صدر قرار الهجوم صبيحة 1956/02/20 على ثكنة الرماة، الجزائريين بصبابنة وتم الاستيلاء على مخزن سلاح المعسكر وغنم كل ما فيه من أسلحة تمثلت في (70 بندقية من نوع "lebel" و 12 بندقية أخرى من نوع (Mas 36) و 19 مسدس رشاش من نوع (Mas 19) وأربع رشاشات حربية من (Stem) وأربع بنادق رشاش من نوع 29/24، إلى جانب قتل المرشح فورنيه Fournier رفقة أكثر من عشرة جنود وجرح عشرة جنود آخرين بإصابات متفاوتة الخطورة بعد فرار كامل أفراد السرية من الجنود الجزائريين والتحاقهم بصفوف جيش التحرير الوطني على

¹ الثورة في ولاية وهران، أطوارها العظيمة وإنجازاتها الخالدة، إستعراض شمال يقدم الأجل لطفى قائد الولاية الخامسة في الجهاد، عدد 41: يوم 1959/05/01 طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، ج2، ص6، 7، 8.

² أصبحت هذه المناطق الجبلية أكثر المناطق دموية وتوترًا في القطر الجزائري حيث نصبت الكثير من الكمائن في مسالكها الوعرة من طرف المجاهدين لاستهداف أفراد الجيش الفرنسي وعملائهم من الجزائريين وقد تمت الكثير من العمليات بنجاح كبير، أثار استياء المعمرين والصحافة المحلية قبل إنسحاب أولئك الثوار بسرعة إلى الحدود المغربية للتحصن هناك.

³ ضمت هذه السارية 130 عسكريًا بين ضابط وصف ضابط ورتبًا و جنود بسطاء منهم خمسون عسكريًا أروبا وثمانون جندي جزائري، جميعهم من جنود الاحتياط المستدعى ثانية.

⁴ Léo Palacio, Maurir A Seabna, in Historia Magazine n 213, 31 Janvier 1972 P 635- 636.

⁵ لم يكن هذا المعسكر محصنًا سوى بأسلاك شائكة لا غير والأكثر من ذلك إنه يفتقد إلى المصايح المتوهجة التي تستخدم في الإنارة الليلية التي تساعد على كشف الثوار المباغتين ليلاً كما نبه على ذلك قائد المعسكر مسؤولية من قبل.

الحدود الغربية وتعتبر هذه العملية من أهم ما تمّ تحقيقه من العمليات العسكرية بالقطاع الوهراني حتى منتصف شهر فيفري 1956.¹

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أسلوب العمل العسكري الذي انتهجه قادة الثورة خلال هذه المرحلة يمثل في أسلوب حرب العصابات ونصب الكمائن الذي فرضته متطلبات العمل الثوري للحصول على الأسلحة ولم تكن معركة تاجرة الأولى خلال الشهر أبريل 1956 بمنطقة بني صاف نواحي تلمسان سوى نموذجًا لذلك، حيث قام الثوار مرة أخرى باستدراج فرقة للجيش الفرنسي مشكلة من 15 شاحنة داخل فخ تكتيكي فشلت فيه قوات العدو في فك الحصار المضروب رغم العدد العسكري الذي وصلتها من ندرومة والغزوات ومغنية والرمشي وانتهى الأمر إلى غنم أكثر من عشر قطع من الأسلحة.²

يمكن للباحث في هذا الموضوع أن يستشف مدى التطور الذي حققه النشاط الثوري في كامل المناطق مع مرور الوقت من خلال تنوع عملياته العسكرية التي اعتمدت أغلب الأحيان على أسلوب حرب العصابات التي سهلت في الحصول على المزيد من الأسلحة والذخيرة وفي هذا الإطار يعترف الضابط الفرنسي كلوسترمان بصفته أبرز كبار ضباط الطيران الفرنسي في حرب "الجزائر" أمام المجلس الوطني الفرنسي بهزائم جيش الاحتلال وتزوير الحكومات الفرنسية للحقائق قائلاً " بأن كل نوع من العمليات العسكرية يوزن بكمية السلاح الذي يناسبه ... وفي الجزائر يعتبر السلاح الرئيسي الذي توزن به أهمية العمليات هو البندقية الرشاشة والمدفع الرشاش عيار 5، 7، و 3، 3 لقد كنا في ديسمبر 1955 نواجه فرقًا مسلحة مبعثرة في جهات متباعدة صعبة المنال مثل القبائل والأوراس النمامشة وكان عدد الفرق بأكملها لا يتجاوز الخمسة آلاف رجل أما في بعض نواحي القبائل مثل جبال البابور كانت الفرق المسلحة في أول الأمر متكونة من رجال ينقصهم التكوين السياسي وقد كان المدنيون الجزائريون في أول الأمر يؤيدون الثوار تأييدًا سلبيًا أو إيجابيا لكنه تأييد لا يتجاوز عشر السكان غير أن آمالهم التي وضعوها في الحكومة الاشتراكية تحطمت بعد حوادث 6 فيفري وجعلت جميع الجزائريين يلتحمون بقيادة الثورة.

... وفي هذه الأثناء كان الثوار ينتظمون ويتحصّلون على مزيد من الأسلحة الآتية بالخصوص من الغنائم التي يغنمها الجزائريون من العسكريين الفرنسيين الذين يسقطون في المكامن فبين فاتح ديسمبر 1955 وفاتح ديسمبر 1956 نصب الجزائريون 280 كمينًا غنموا في كل كمين ما لا يقل عن معدل 10 بنادق حربية

¹ Léo Palacio, op cit, p 636 وأنظر أيضا : pierre Montagnon, la guerre d'Algérie, Genese et engrenage : dune tragedie, 1^{er} Nov 1954- 03 Juin 1962, Pygmalion, Paris, 1984, P161.

وللمزيد من التفاصيل حول أسلحة الفارين من الجيش الفرنسي. أنظر الملحق رقم (5)

² خمس مسدسات رشاشة عيار 38 مم، 2 بندقية ماط Mat 49 عيار 9 مم 600 / بندقية ماص، " 03 مسدسات " مجلة أول نوفمبر عدد 94-95، 1988، ص 79-70.

وثلاث رشاشات وبنادقية رشاشة مع ما يلزم من ذخائر حربية ... فإذا أضفنا إلى ذلك فرار المسلمين من الجند الفرنسي وانضمامهم إلى الثورة فهمنا كيف استطاع الثوار أن ينتقلوا من المرحلة الثانية من تكتيكهم الحربي وهي المرحلة التي صاروا يستطيعون خلالها أن يقوموا بهجمات كبيرة...¹

وفي نفس الإطار يشير الصحفي الإيطالي " ماريو جيوفانا" في تقرير صحفي نشرته جريدة الكورييري دي ترياسن الإيطالية بأنه لم يعد أثر للسلاح الروسي ضمن العتاد الذي يستخدمه جيش التحرير الوطني وكلها مكونة من البنادق الحربية والبنادق الرشاشة ومعظمها غنائم الثوار من الجيش الفرنسي أما بقية الأسلحة فهي من صنع إنجليزي أو أمريكي أو إيطالي...²

ومما يؤكد صحة هاتين الشهادتين ما ذكره كل من كريم بلقاسم ومحمود شريف عضو اللجنة التنسيق والتنفيذ في تصريح خاص لصحيفة المجاهد حول الوضعية العسكرية داخل الجزائر وبالخصوص عنصر العتاد والجنود أهم ما جاء فيه: إن جيش التحرير الوطني أصبح مجهز بأسلحة أوتوماتيكية حديثة ألحقت خسائر فادحة في صفوف العدو الأمر الذي دفع إلى التهرب من المواجهة قسم كبير من هذه الأسلحة يأتي من الغنائم التي يغنمها المجاهدون من العدو كما أن الانضمامات الجماعية الضخمة التي يلتحق فيها الجنود بصفوف الثورة مستصحبين عتادهم وأسلحتهم التي شكلت مصدرًا من مصادر الأسلحة فالمدافع الرشاشة نوع 12/7 مثلا والبنادق الرشاشة نوع 29/34 والمسدسات الرشاشة ورشاشات طومسون وبنادق قاران التي أمتلكها الكثير من الثوار وكل هذه الأسلحة جاءت مباشرة من الجيش الفرنسي ويدل مصدر هذه الأسلحة على أن تسعة أعشار العتاد الفرنسي يأتي من أمريكا وقسم آخر من أسلحة الثوار يتم شراؤه من الخارج ثم ينقل إلى الداخل....³ .

¹ للمزيد من التفاصيل حول شهادة كلو سترمان، أنظر: ضابط فرنسي كبير يكشف هزائم جيش الاحتلال وانتصارنا في الميدان العسكري في المجاهد عدد 24 يوم الخميس 1958/05/29 الجزء الأول طبعة وزارة المجاهدين، ص 5-6. للمزيد من التفاصيل حول الأسلحة المسترجعة من طرف الثوار خلال المعارك إلى غاية شهر أكتوبر 1955. أنظر الملحق رقم(4) وعدد الأسلحة التي استولى عليها الثوار خلال المعارك إلى غاية سنة 1959. في الملحق رقم (6)

² تحقيق صحفي جديد مع جيش التحرير الوطني في المجاهد، عدد 16-15 جانفي 1958، الجزء الأول، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ص 6-7.

³ للمزيد من التفاصيل حول التصريح الكامل أنظر: بعد مؤتمر طنجة لجنة التنسيق والتنفيذ تصرح، صحيفة المجاهد، عدد23- الاربعاء 07 ماي 1958، المجلد الأول، المصدر السابق، ص 6-7.

(2) المحاولات و الجهود الخارجية الأولى لدعم الثورة بالسلحاح (المصادر الخارجية):

تعود جذور أولى المشاريع الخارجية لتمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة خلال مرحلتها الأولى (1954-1956) إلى صائفة 1954 عندما انطلق قادة الثورة في الداخل وعلى رأسهم كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهدي في مهمة تشكيل الأنوية الأولى لشبكات الدعم اللوجيستيكي من خلال البحث عن مصادر السلحاح في الخارج وتهيئة الظروف والطرق والوسائل حتى تصل إلى المقاتلين في الداخل لضمان استمرارية النشاط الثوري وشموليته.

ولامناس من الاعتراف بأن هذه الجهود لم تعطّ نتائجها لولا الدور الريادي الذي قام به في مقابل ذلك قادة الثورة في الخارج¹ وعلى رأسهم أحمد بن بلة من خلال مساعيه الحثيثة قصد إقناع حكومة القاهرة بفكرة دعم ومساندة الثورة الجزائرية بالأسلحة منذ وصوله إليها وانضمامه إلى مكتب تحرير المغرب العربي في صائفة 1953.²

تشير الكثير من المصادر التاريخية المكتوب منها والشفوي إلى الجهود المعبرة التي بذلت من طرف ثلة من رواد الثورة الأوائل³ في عملية البحث عن مصادر السلحاح في الخارج، وإنجاز أولى المشاريع الخارجية لدعم الثورة بالسلحاح التي شكلت الأنوية الجينية قبل ميلاد شبكات الدعم اللوجيستيكي. لعبت قيادة الثورة في المناطق الحدودية الأولى والثانية والخامسة خلال المرحلة الأولى للثورة (1954-1956) دورًا بارزًا في عملية البحث عن مصادر للسلحاح في الخارج وقد ارتبطت هاته العملية بموهبة القيادة والحنكة السياسية والعسكرية لدى قادتها التاريخيين من جهة والموقع الإستراتيجي لهذه المناطق بحكم قربهما من الحدود وانفتاحهما على الخارج بالإضافة إلى خصوصيات النشاط الثوري وردود الفعل العسكرية الفرنسية فيهما من جهة أخرى.

(أ) المنطقة الأولى: دفع وقع الصدمة التي تحملها بن بولعيد بمفرده بعد أن علم بخير اكتشاف تلك الأسلحة التي كانت بحوزة الحاج محمد بلحاج في قرية قمار وتوزيعها على وحدات الحركة والعملاء من جهة بالإضافة إلى ندرة الأسلحة التي حالت دون المواجهة المباشرة مع العدو إلا في الحالات الاضطرارية مقابل التحاق أعداد كبيرة من الرجال بالثورة إلى التفكير في الذهاب إلى ليبيا للحصول على الأسلحة والذخيرة.

¹ قسم قادة الثورة في الخارج مهام قيادة الثورة فيما بينهم حيث كلف أحمد بن بلة بالسلحاح وأيت أحمد بالعلاقات الخارجية ومحمد خيضر بالعلاقات السياسية.

² شهادة أحمد بن بلة في برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة حلقة 2002/11/03 عبر موقع شبكة الانترنت.

³ إرتبطت مشاريع البحث عن مصادر خارجية لتمويل الثورة بالسلحاح بكل من مصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهدي ف بالداخل وبوضياف وأحمد بن بلة في الخارج.

ترك مصطفى بن بولعيد قيادة المنطقة لنائبه الأول شيهاني بشير وأوصى مساعديه لغرور وعجول برعاية الأمانة والحفاظ على وحدة الصف عندما توجه صوب الحدود الليبية في 25 جانفي 1955 بغية الحصول على الأسلحة من قاعدة طرابلس التي أسسها رفقة بن بلة في منتصف شهر أوت 1954، وتشير بعض الولايات إلى بن بولعيد غادر غابة الكيمل بالأوراس نحو منطقة نقرين قرب تبسة بالحدود الجنوبية ثم إلى ناحية أريديف بالتراب التونسي، وكان محمد سبق له أن أرسل بعض عناصره إلى مناطق (توقرت ورقلة- ووادي سوف) لجلب الأسلحة عن طريق هذا المر الصحراوي باتجاه مدينة قفصة التونسية، وعندما وصل بن بولعيد إلى تونس جمع بقايا الجزائريين هناك الذين سبق لهم وأن شاركوا ضمن صفوف المقاتلين التونسيين ضد الاستعمار الفرنسي وآخرون يعملون في مناجم الفوسفات بأريديف وزودهم بالأسلحة والأدوية وطلب منهم العودة إلى الوطن، وعيّن لهم الأهداف التي ينبغي مهاجمتها عند عودتهم مباشرة وكان من بينها مركز العدوني (رأس العش) كما حدد لهم مكان التجمع بعد إنهاء مهمتهم في ناحية (قرن الكبش) قرب بئر العاتر.¹

غير أن الحظ لم يحالف بن بولعيد في عملية عبور الحدود التونسية الليبية إذ تم اعتقاله من طرف الشرطة الفرنسية في منطقة بن قردان في شهر فيفري 1955² وبذلك خلفه في مسألة الاتصال بالخارج المجاهد عباس لغرور عن طريق المجاهد عبد الكريم هالي نائب المجاهد عبد الحفي بتونس.³ ومن جهة أخرى يمكن القول بأنّ النشاط الثوري في المنطقة الأولى إستفاد من جهود الجزائريين الذين شاركوا في الثورة التونسية خصوصًا في فيما يتعلق بالخبرة العسكرية والتسليح بتشكيل خاص وفي هذا السياق يذكر المناضل التونسي عبد الوهاب السندري أنه عندما تمّ الاتفاق بين المقاومة التونسية والسلطات الفرنسية على تسليم الأسلحة التي بحوزتهم بداية من 04 ديسمبر 1954 في إطار مراحل تنفيذ الحكم الذاتي ثم الاستقلال⁴ رفض الثوار الجزائريون تسليم ما يملكونه من أسلحة إلى المسؤول عن جمع الأسلحة المدعو (

¹ شهادة عمر المستيري حول سفر مصطفى بن بولعيد إلى المشرق العربي وملحمة اعتقاله بالحدود التونسية الليبية في مجلة أول نوفمبر عدد 88-89 جانفي، فيفري 1988، ص 8-11.

² للإطلاع على تفاصيل إعتقال بن بولعيد: أنظر جمال قنان: دور الشهيد مصطفى بن بولعيد في الإعداد لغرة نوفمبر 1954 في جمعية أول نوفمبر، معالم بارزة في لؤرة أول نوفمبر 1954، الملتقى الوطني الأول حول الثورة في باتنة المرجع السابق ص 66-77، وأيضا شهادة الطاهر الزبيري، أضواء على اعتقال بن بولعيد مجلة أول نوفمبر، عدد 84، جوان 1987، ص 36، وأيضا: أول نوفمبر، عدد 84، جوان 1987، ص 36. وأيضا :

P- Lentin Alger Galombe. Eperviers in historia Magazine n 197- 13 octobre 1972 , p 109 .

³ محمد عباس، شهادات حول العقيد مصطفى بن بولعيد - 03 جريدة الشعب عدد 29 يوم 09/04/1986.

⁴ يحيى عميرة عليه الصغير عددهم بحوالي 2713 مقاوم مسلح أنظر بالتفصيل

Amira Aleya sghier, la tunisie et la révolution Algérienne in Actes du 1^{er} congres du forum d'histoire contemporaine sur m éthododie de l'histoire des mouvements nationaux Maghreb fondation Teminai, Septembre 1998, P110

حسين بوزيان) ودخلوا بها إلى التراب الجزائري للمشاركة في الثورة. ويضيف السندي في نفس السياق بأن العديد من المقاومين التونسيين باعوا أسلحتهم الرديئة إلى السلطات الفرنسية وأعطوا الأسلحة الجيدة للثوار الجزائريين.¹

ولعل أبرز النشاطات الجزائرية الذين شاركوا في الثورة التونسية نذكر المجاهد الزهر شريط الذي نشط برفقة مجموعة من الثوار الجزائريين في التراب التونسي أمثال عمارة بن إبراهيم الذي كان قائداً للدورية تنشيط في تونس من أجل جمع السلاح لصالح الثورة وكان على اتصال بخلية أخرى بقيادة فرحي ساعي هدفها تهريب السلاح والذخيرة إلى الجزائر وتم الاتفاق على بقاء عمارة بن إبراهيم قائداً للدورية باسم الثورة التونسية حرصاً على سرية العمل وقد كلف أحمد مسعى بإجراء اتصالات مع بعض المناضلين للتنسيق في مجال جمع الأسلحة فاتصل بعابر محمد بن رجب وبذلك باشرت الخلية عملها في مجال جمع السلاح وصيانتها.²

ومع مطلع شهر جانفي 1955 سجل عودة فوج من الثوار الجزائريين إلى الجزائر يقودهم الأزهر شريطي وقرروا جميعاً في اجتماع لهم في خنقة الصفصاف رفضهم القاطع لتسليم السلاح للسلطات التونسية لأن الثورة الجزائرية بحاجة ماسة إلى هذه الأسلحة التي تم جمع الكثير منها من منطقة زيانة التونسية واتجهوا بها إلى الجبل الأبيض، وبئر العاتر والشريعة قرب منطقة بتيسة.³

وانطلاقاً من واقع الثورة العسكري في المنطقة الأولى خلال هذه المرحلة بدأ البحث عن مصادر خارجية للتزود بالسلاح عبر الحدود الشرقية وبالضبط في المناطق المجاورة بتونس سواءً تالة أو القصيرين أو الرديف وقفصة وقد تمت عملية جمع الأسلحة في هذه المناطق بصورة انفرادية حيث كان للجالية الجزائرية المتواجدة في الجنوب الغربي لتونس دوراً بارزاً في هذه العملية، إذ يذكر المجاهد عبد المجيد بوصبيح بأن العديد من الجزائريين تكلفوا بمهمة شراء الأسلحة من مدن الجنوب مثل مدنين، ورمادة وقابس وقبلي، وفي نفس الوقت تبرع الكثير من الثوار التونسيين بسلاح لصالح الثورة الجزائرية اعترافاً بالجميل مقابل مشاركة العديد

¹ شهادة المقاوم عبد الوهاب السندي للمعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية جامعة المنوبة ، تونس، رقم التسجيل 101 – cot 1993/12/30.

² حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 207.

³ نذكر هؤلاء الثوار: فرحي ساعي، وعمار بنت سعد، وعبد الله النقري، وعمار دعاس، وجيلالي بن عمر، ولزهر شريط، والحاج صالح صفصاف، بلقاسم قلمي ومحمد عبد الرحمن، وعلي بن عبد الحفيظ بالنور، وعلي بن زايد ولعبيد بن ثابت والأمين دربال وعبد الله النقري وغيرهم: للمزيد من التفاصيل حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 179.

من الجزائريين إلى جانب الثورة التونسية وهناك من المقاومين التونسيين من باع سلاحه لبعض أفراد الجالية الجزائرية وهناك من رفض تسليمه وانضم إلى الثورة التحريرية¹

وسط هذه الظروف والمستجدات التي عرفتها الساحة السياسية برز التوجّه الوحدوي للمغرب العربي في الأقطار الثلاثة (تونس - الجزائر والمغرب) وقد كان التيار الاستقلالي الوحدوي في تونس قويا بقيادة صالح بن يوسف الذي طالب بالاستقلال التام ووحدة الكفاح في المغرب العربي الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى محاولة القضاء عليه والوقوف إلى جانب الجناح الذي قبل المفاوضات بقيادة الحبيب بورقيبة² وبدعم من السلطات الفرنسية للتيار البورقيبي بدأت مرحلة جديدة من الصراع حاول فيه بورقيبة احتواء الحركة الثورية وتصنيفتها بعد أن صرح قائلاً " إنما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية وأن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة ... وأن اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحاري الليبية.³

مع اصطدام الصراع بين التياران في نهاية سنة 1955 تشكل جيش التحرير بقيادة الطاهر الأسود⁴ مع معطيات جديدة على الساحة العربية منها ثورة 23 جويلية في مصر وتبنيها لقضية تحرير المغرب العربي ووحدته ومنها اندلاع الثورة التحريرية إضافة إلى تنامي التيار الاستقلالي بقيادة الصالح بن يوسف الذي عقد اجتماعا في بيته قبل مغادرته تونس بإتجاه طرابلس وقد حضر هذا الاجتماع من الجانب التونسي صالح بن يوسف وعلي الزليطي والطاهر الأسود والشهيد الطيب الزلامي ومن الجزائر حضر كل من عباس لغرور وعبد الحفي ومن المغرب مجموعة من قيادة جيش التحرير بقيادة محمد البصري قائد المقاومة وجيش التحرير المغربي.⁵

علماً أن فكرة تكوين جيش مغربي لتحرير الأقطار الثلاثة تعود إلى المناضل عبد الكريم الخطابي الذي دعى إليها باستمرار وفي ظلّ المستجدات التي شهدتها الأقطار الثلاثة أصبحت الفكرة مطلباً عاجلاً أكثر من أي وقت مضى.

¹ شهادة المجاهد عبد المجيد بوصبيح في المنتدى الوطني حول قوافل التسليح في الثورة التحريرية يومي 19 و20 مارس 1999 بالوادي شريط سمعي بصري (خاص).

² استقرت المفاوضات من شهر سبتمبر 1954 إلى 03 جويلية 1955 بين الحكومة التونسية وحكومة إذى رفور.

³ الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية، رواية شعبية قومية جديدة 1936 - 1956، مكتبة الجماهير، بيروت 1976، ص 117، 118.

⁴ شكّل الطاهر الأسود عدة فرق لجيش التحرير الوطني ونظم لها قيادات عبر كامل التراب التونسي وعلى الحدود التونسية، للمزيد من التفاصيل حول عدد هذه الفرق وقيادتها، أنظر الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 156.

⁵ نفسه، ص 157؛ لقد أراد الصالح بن يوسف أن يكون جيش التحرير جيشاً لتحرير المغرب العربي كله.

انتهى الحاضرون في هذا الاجتماع إلى توقيع شهادة ميلاد جيش التحرير المغربي حيث رسمت له خطة العمل والتنسيق المشترك بين الجيوش الثلاثة، وبعد وصول الصالح بن يوسف إلى طرابلس بدأ العمل العسكري المشترك بين جيش التحرير التونسي وجيش التحرير الجزائري ضد الجيش الفرنسي في بن خدّاش وتطاوين وقفصة ونفزاوة والقصرين، وأمّ العرائش والريف¹

لقد شكلت هذه الظروف والمستجدات عاملاً مساعداً لجيش التحرير الوطني في عملية استخدام الحدود الشرقية كقواعد خلفية للتدريب والتركز للقيام بهجمات على مراكز العدو الفرنسي والأهم من كل ذلك أن هذا الوضع سوف يسهل في تمرير الكثير من الأسلحة والذخيرة مع الحكومة التونسية والحركة اليوسفية بشكل خاص.²

قدمت المنطقة الأولى منذ سنة 1951 دعماً مشرفاً لتونس من خلال مشاركة عناصر بارزة من خيرة مجاهديها في المقاومة التونسية والبعض منهم كلف بعد إنطلاق الثورة بمشاريع بحث عن مصادر للسلاح في تونس من طرف قيادة الأوراس ويمكن أن نذكر من بينهم " الجيلاني بن عمر والطالب العربي قمودي، وعبد الكريم هالي والسعيد عبد الجي والعربي فرجاني وعلي زوازية ومحمد بن عمر وعمارة موساوي وعبد القادر عاشور وخزاني دردوري وكيلاني الأرقط والعيد بركة وأحمد مصطفى تواتي والهادي بوعزيز، والأزهر شريطي، وعباس لغور والعربي العابد وفرحات الصغير زكور.³

تفرض المادة التاريخية المتاحة لدى الباحث الإشادة بجهود المنطقة الأولى في عملية البحث عن مصادر السلاح وإقامة مراكز وقواعد تموين وإمداد برية، تمتد من طرابلس إلى الحدود الشرقية عبر التراب التونسي، ومن بين هؤلاء القادة الذين تكلفوا بمهمة البحث عن مصادر السلاح في تونس نذكر:

- القائد الجيلاني بن عمر: شارك في المقاومة التونسية ثم التحق بالثورة التحريرية سنة 1954، قام بشراء كمية من الأسلحة من تونس وشكل بها فرقة من الجنود، خاض بها معارك ضد قوات الفرنسية بمنطقة الرديف التونسية وتبسة، وكانت له اتصالات مع مصطفى بن بولعيد، كما كلفه بن بلة بحراسة الأسلحة القادمة من الشرق (طرابلس) وقد تكلف بهذه المهمة إلى أن أستشهد في 1955/10/20⁴

● الطالب العربي قمودي: إنتقل إلى تونس وإستقر بمدينة الرديف وعمل بمنجم الفوسفات شارك في

المقاومة التونسية ماديا وسياسيا وعشوية إندلاع الثورة إتصل بن بولعيد وشيخاني بشير وابن عمر

¹ الظاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 158 - 159.

² حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 208.

³ للمزيد من التفاصيل حول القائمة الإسمية لهؤلاء المجاهدين أنظر: سعيد العمارة والجيلالي العوامر شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة (الجزائر لد س.ن).

⁴ سعيد العمارة والجيلالي العوامر المرجع السابق. ص 26 - 31.

الجيلاني، فكلف بتموين الثورة وتسليحها وتوعية الجماهير، وكان يعمل ضمن قيادة بن عمر الجيلاني وبهذا استشهاده تولى بنفسه قيادة فرقة من المجاهدين بالحدود الجزائرية التونسية¹ بالمنطقة الأولى كما كلف بجلب الأسلحة عبر الحدود الليبية التونسية إلى الجزائر وبعد مؤتمر الصومام 1956 عينته قيادة الثورة على رأس كتبية لحماية الشرايين والجسور التي تمدّ الثورة لسلاح من الشرق² وبتطور العمل الثوري قامت قيادة الأوراس مع بداية سنة 1955 باختيار كل من القائدين السعيد عبد الحي وعبد الكريم هالي³ حيث كلفت الأول بإنشاء قاعدة تنظيمية بتونس العاصمة، أما الثاني فقد كلفته بمهمة الاتصال بقيادة الثورة في الخارج لجلب السلاح عن طريق ليبيا.⁴

● السعيد عبد الحي: - برزت حنكة عبد الحي العسكرية من خلال مشاركته في العديد من المعارك، الأمر الذي دفع قادة الأوراس يحملونه مسؤولية تنظيم الثورة بتونس مع مطلع سنة 1955 حيث ركز قواعد النظام في كامل التراب التونسي للثورة بداية من ليبيا إلى تونس ولعب الوساطة كهمزة وصل التي ربطت الداخل والخارج في تزويد الثورة بالسلاح والعتاد⁵ وفي نفس المهمة كلف من طرق القائد بشير شبحاني مع مجموعة من المجاهدين بمهمة تتعلق بالتسليح بالتنسيق مع الوفد الخارجي بالقاهرة.⁶

● عبد الكريم هالي: التحق بالثورة سنة 1954 وشارك في الكثير من المعارك فاخترته قيادة الأوراس لتولي مسؤوليات خارج الوطن لتموين الثورة. وتم إرساله إلى تونس في نفس الفترة التي عين فيها زميله عبد الحي... وألتحق بتونس ثم طرابلس وشرع في ربط اتصالاته بقيادة الثورة في الخارج بالقاهرة وعلى رأسهم أحمد بن بلة ومحمد خيضر وبعد فترة قصيرة تمكن من إنشاء جسر بري لقوافل السلاح من طرابلس إلى الحدود الشرقية تراب المنطقة الأولى مرورًا بالأراضي التونسية، وغالبا ما كان عمله مرتبط بجهود زميله عبد الحي كما شارك عبد الكريم هالي في الكثير من

¹ تشير التقارير الفرنسية إلى الفصائل المشتركة (التونسية الجزائرية التي كانت تقوم بتهرب السلاح والمقاومة بمناطق (قفصة، والجريد والظهر وشريط المناجم) وتحصي عددها ب11 فصيلة ومن أهمها الفصيلة التي كان الطالب العربي أحد أبرز قادتها: أنظر

Amira Aleya Sghaier, Op cit, p 118.

² سعيد العمارة، المرجع السابق، ص 35-36.

³ من مواليد بلدة قمار سنة 1930 حفظ القرآن ودرس بجامع الزيتونة وتخرج منه سنة 1954، ألتحق بالثورة سنة 1954 وأستشهد سنة 1957 سعيد العمارة المرجع السابق، ص 39-40.

⁴ نفسه، ص 35-36.

⁵ نفسه، ص 41-42.

⁶ محمد عباس مع المناضل الشيخ حامد رواجية ج2، جريدة الشعب عدد 19 يوم 19/01/1987.

المعارك التي شهدتها أقصى الجنوب التونسي ضد قوات الجيش الفرنسي التي كانت تحاول منع مرور قوافل السلاح نحو الداخل.¹

وعند هذا المقام لا مناص بعد هذا العرض من الاعتراف بمساهمة تلك الجهود والمسعى الرائدة لقادة وإطارات المنطقة الأولى من أجل البحث عن مصادر خارجية للسلاح وإقامة مراكز عبور وإمداد لوجستية على الجبهة الشرقية في وضع حجر الأساس لمشروع تأسيس قاعدة تونس² الخلفية للثورة التحريرية في أكتوبر 1957 وهي القاعدة الثانية³ بعد قاعدة ليبيا التي أسسها بن بولعيد رفقة بن بلة وقاضي بشير في 20 أوت 1954.

(ب) **المنطقة الثانية:** كانت النواحي المتاخمة للحدود الجزائرية مع تونس مثل القالة والطارف وسوق أهراس وعنابة مسرحًا لتحركات مكثفة من طرف ثلة من قادة وإطارات المنطقة الثانية من أجل البحث عن مصادر خارجية لتمويل الثورة بالسلاح للاستدراك التأخر الملحوظ الذي عرفه العمل المسلح عشية انطلاقته في أول نوفمبر 1954 في أغلب النواحي التابعة لها.

ففي القالة مثلاً نجد بأن الفوج الذي أرسله مصطفى بن عودة إليها بقيادة محمد الهادي عرعار مع نهاية شهر ديسمبر 1954⁴، لم يبق بأي نشاط ثوري في هذه الناحية، حيث بقي مجمداً بسبب نقص الأسلحة وانقطاع الاتصال بين عناصر الفوج ومسؤولي المنطقة الثانية وتجدد الإشارة إلى أن محمد الهادي عرعار قائد الفوج فقد تخلي عن مسؤوليته التي حملته إياها قيادة المنطقة كقائد فوج مسؤولاً عن الناحية إلى أحد جنوده وهو الهاشمي حديد بحجة أن هذا الأخير كان مسؤولاً عليه في حرصك النضال السياسي⁵

¹ سعيد العمارة، المرجع السابق، ص 39-40.

² مرت عملية تأسيس قاعدة تونس حسب المصادر التاريخية المتوفرة بمرحلتين أساسيتين: الأولى مرحلة الفصائل المشتركة (تونسية - جزائرية) وفي هذا الإطار إتخذت إجراءات للتنسيق على المستوى التنظيمي وفي مجال إمداد الجزائر بالسلاح الذخيرة وتمكين المعارضة التونسية من تحرير البلاد.

أما الثانية: مرحلة العمل الفردي إنطلاقاً من المهام التي تكلف بها قادة الثورة في المنطقة الأولى على التوالي بن بولعيد، وشيخاني بشير وعباس لغور، والجيلاني بن عمر، والطالب العربي، والسعيد عبد الحي. وأنظر الخريطة في الملحق رقم (14) وعبد الكريم هالي، أنظر: فتحي الديب المصدر السابق، ص 132-134.

³ Cahier de la recherche d'actionnel, l'emploi des forces terrestres dans les missions de stabilisation en Algérie

CDEF * DREX.WW.CDEF.Defense gouv.f-mai 1998 : p 23.

⁴ من أبرز عناصر هذا الفوج نذكر: عمار الخميسي (محمد الهادي) قائداً، ومغروش محمد وبوزيد عمار، وفلاحاني محمد المدعو (سومسن) والشايب العربي وحداد الهاشمي وعمارة بوقلاز وعبد الرشيد وسي علاوة أنظر: زوبر بوشلاغم، حقائق وأضواء على عمليات الإعداد للثورة بناحية القالة مجلة أول نوفمبر عدد 143 سنة 1993، ص 23.

⁵ إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 136.

وفي هذه الظروف التحق عمارة العسكري المدعو (بوقلاز) الذي كان مسؤولاً على أفواج الغداء بمدينة عنابة بعناصر الفوج الذي أرسله مصطفى بن عودة إلى ناحية القالة (بكهف الشهية، ووادي الحوت)¹

وبسبب المشاكل والصعوبات التي واجهها النشاط الثوري في ناحية للقالة، وعلى رأسها نقص الإمكانيات المادية (السلاح) بدأ التفكير في أنجح الحلول والبدائل الممكنة لتجاوز المرحلة الراهنة بالسعي للحصول عن السلاح والبحث من مصادره في الخارج، وفي هذا السياق يشير المجاهد عمارة بوقلاز... " فكرنا في الذهاب إلى تونس بنية الاتصال بالوفد الخارجي للثورة الذي كان ينشط بالقاهرة، قصد الحصول على السلاح، وإقامة مراكز على طول الحدود، من عين الدراهم إلى مشارف دبداب الليبية²

ومع منتصف سنة 1955 تم الاتصال بقدماء الثوار التونسيين وبقيادة الحزب الدستوري ومسؤولي الطلبة الجزائريين وعلى رأسهم الجنيد خليفة وفي سياق هذه المهمة لقي الوفد المبعوث إلى تونس حفاوة واستضافة طيلة شهر رمضان في أحد مراكز الحزب ضواحي تونس العاصمة.³

ومن تونس أرسل محمد الهادي عرعار وفدًا مشكلاً من عبد الرشيد يوس وعاشور السكيكدي إلى ليبيا حيث تمكنا من الاتصال بأحمد بن بلة - مسؤول المالية والتسليح في الوفد الخارجي الذي قال لهما: - إنّ السلاح متوفر بما في ذلك المدافع، لكن طرح عليهما شرطاً تعجيزياً تقريباً: وهو أن يتكلفوا بنقل السلاح من ليبيا إلى الحدود الجزائرية على حسابهم وتحت مسؤوليتهم.⁴

دفعت نتائج هذه المهمة بالمناضل محمد الهادي عرعار إلى انتداب نفسه لمعاودة الذهاب إلى ليبيا بنية إستعمال سابق معرفته بين بلة وبوضياف لاقتناعهما بتمويل عملية نقل السلاح ولو على سبيل القرض إلاّ أن مساعيه لم تكلل بالنجاح⁵ ويشير بوقلاز في هذا الإطار بأنّ بن بلة أعجب بكفاءة محمد الهادي عرعار وضمه إلى صفوف البعثة في طرابلس لمساعدته هناك، بينما عاد عبد الرشيد يوس يخفي حين مرة أخرى إلى تونس دون أن يتمكن من أداء المهمة التي أوكلت له مع رفيقه⁶

¹ علي العياشي، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز، مجلة أول نوفمبر، العدد المزدوج 212-213 جانفي، فيفري 1990، ص 8.

² علي العياشي، المرجع السابق

³ محمد عباس، في كواليس التاريخ، القاعدة الشرقية بوقلاز... يعود هذا الأسبوع في جريدة الشروق اليومي، عدد 2499 يوم 2009/01/06، ص 19.

⁴ نفسه ص 19 وفي نفس السياق يشير المجاهد عمارة بوقلاز بأنه تحت الاستجابة لطلب الوفد المبعوث إلى ليبيا، لكن عملية نقل الأسلحة لم يكتب لها النجاح لأسباب مادية وبشرية (نقص المال والرجال)، أنظر علي العياشي، المرجع السابق، ص 11.

⁵ إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 137.

⁶ علي العياشي، المرجع السابق، ص 12.

وبناءً على هذه المعطيات لم يجد الفوج الذي كان يشرف عليه حداد الهاشمي¹ سوى الاعتماد على نفسه للحصول على الأسلحة ويضيف بوقلاز حول هذه المسألة أنه تم شراء بعض القطع من الأسلحة من المواطنين في مدينة تونس ومدنين ... وعند العودة إلى الجزائر، فضّل حداد الهاشمي البقاء في تونس لضمان عملية تواصل الإمداد بالأسلحة وخلفته على قيادة الفوج الذي رجعت به إلى ناحية القالة بعد شهر رمضان بقليل.²

لقد كانت قضية التموين بالأسلحة وطبيعة العلاقة مع بعثة الخارج من بين القضايا إثارة في اجتماع قيادة المنطقة الثانية بتمالوس تحضيراً لهجومات 20 أوت 1955، الأمر الذي يدفع الباحث في هذا السياق إلى التساؤل عن خلفية العلاقة وطبيعتها بين قيادة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) والبعثة الخارجية التي كان يرأسها بن بلة ومهما يكن من أمر فإنّ زيروود كان يحاول دائماً عدم إثارة هذا الموضوع وتخفيف المجاهدين على الحصول على السلاح في الداخل مخاطباً بوقلاز³ بخصوص مسألة التسليح قائلاً " إنّ سلاحكم يوجد على أكتاف عدوكم و حذار من الأشخاص الذين يريدون الاستيلاء على أموالنا⁴ ولدعم شبكة تهريب الأسلحة كلفت قيادة الثورة في سنة 1956 ممثلاً عن المنطقة الشرقية إلى طرابلس وقد كلف بهذه المهمة المجاهد محمد الطيب بيزار⁵ الذي سافر إلى طرابلس واستقبل من طرف محمد الهادي عرعار وفي بوكمباش على الحدود الليبية التونسية وقع الإتصال بقيادة الثورة وتم تعيين مجموعة من المجاهدين للقيام بالعملية وهم:

- محمد الهادي عرعار منسق التنظيم

- قاضي بشير مسؤول التنظيم

- محمد طالب مسؤول الشؤون الاجتماعية

- جيلالي عوني مسؤول الاتصال

¹ إستخلف محمد الهادي عرعار على رأس الفوج حداد الهاشمي عندما تأكد إستقراره في ليبيا.

² علي العياشي، المرجع السابق، ص 12 وأيضاً: محمد عباس، المرجع السابق، ص 19.

³ عثمان الطاهر عليه، العقيد عمارة " بوقلاز " نبض القاعدة الشرقية يتحدث جريدة السلام، 02 نوفمبر 1991، ص 07، وأنظر إبراهيم العسكري المصدر السابق، ص 137.

⁴ لقد أخبر بوقلاز زيروود بخصوص قصة جماعته مع بعثة الخارج في مهمة السلاح فوجده يائساً تقريباً من بن بلة ورفاقه، حتى أنه أنكر أصلاً أن يكون الوفد قد جمع أسلحة بل ليبيا ! ويعلق على هذا الموقف قائد المنطقة الثالثة بقوله: " لا أدري أن كان ذلك من أجل إقناعي فقط أم أن وراء أفكاره أشياء أخرى، لكن الثابت أن الوفد جمع الأسلحة، فعلاً ... " أنظر محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 19.

⁵ محمد الطيب بيزار المدعو (حصّة) من مواليد 17 مارس 1934 بتيفاش ولاية سوق أهراس، إنضم إلى صفوف جيش التحرير الوطني في أفريل 1955 عمل في ميدان نقل السلاح. أنظر: علي العياشي لقاء مع المجاهد محمد الطيب بيزار، التموين بالسلاح والذخيرة في مجلة أول نوفمبر، عدد 87، سنة 1978، ص 63.

ويضيف المجاهد محمد الطيب بيزار أن عملية نقل الأسلحة من ليبيا تمت عن طريق الشاحنات بمشاركة مجموعة من الثوّار الجزائريين أمثال: بخوش بلخير، وعمر مزهودة، وحسين حشحوش وقد تمّ اختيار المجموعة وفقاً لعدة معايير من بينها القدرة على سياقة الشاحنات ومن بين مسؤولي جبهة التحرير الوطني في طرابلس نذكر كل من محمد الهادي عرعار وقاضي بشير وطالب محمد و ساكر كمال وأحمد سليم وتمت العملية بإشراف قادة الثورة في الخارج وعلى رأسهم أحمد بن بلة وعلي محساس².

وحول نفس الموضوع يشير أحد أبرز القادة الذين كلفوا بمهمة إمداد جيش التحرير الوطني بالأسلحة إنطلاقاً من بن غازي بليبيا المجاهد عبد المجيد بوزيد بأن المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) على الحدود التونسية مع نواحي عنابة، قالمة، سدراته على مشارف الأوراس تشكل معبراً هاماً عمقته 120 كلف، مناسب لمرور الأسلحة والتجهيزات العسكرية وحركة المجاهدين وكتائب الإمداد إلى المناطق الثانية والثالثة والرابعة.³

انطلق أول فوج من المنطقة الثانية بعد أن شكله المجاهد مصطفى بن عودة في عملية الذهاب والإياب بين تونس والجزائر مع بداية صائفة 1956 وقد ضمّ كل من علي بوهزيلة، وإسماعيل منحانشة، والطاهر بودريالة وعبد الرشيد يونس وغيرهم وحاولوا الاتصال في تونس بعلي مهساس وأيت أحسن اللذين كلفهما بن بلة بمهمة إمداد الأسلحة وإيصالها إلى الجزائر، وكذلك بعبد الحي وعبد الكريم هالي وعباس لغرور.⁴

وقد سجلت وحدات من جيش التحرير الوطني كلفت بمهمة إمداد الثورة بالأسلحة بين سنوات 1954-196 أكثر من 500 رحلة عن طريق هذا المعبر بفضل جهود أحمد بن بلة إنطلاقاً من القاهرة وليبيا

¹ نفسه ص 61، وأيضاً: المنطقة الوطنية للمجاهدين التقرير الولائي حول قوافل نقل الأسلحة للولايات، سوق أهراس، 4 جوان 1998، ص 02.

² علي العياشي، المرجع السابق، ص 61 لقد أشار المجاهد: محمد الطيب بيزار أن قادة الثورة استقبلوا باخرة أ توس المحملة بالأسلحة في ميناء زوارة الليبي في نوفمبر 1955 وقد تكلفت مجموعة من مجاهدي سوق أهراس بنقل الشحنة إلى بوكماش بليبيا وإدخالها إلى الجزائر أنظر علي العياشي المرجع السابق، ص 61.

³ عبد المجيد بوزيد الإمداد خلال حرب التحرير الوطني. شهاداتي. ط2. طبعة خاصة بوزارة المجاهدين. الجزائر. 2007 ص 30.

⁴ محاضرة المجاهد عمارة بن عودة حول التسليح، إبان الثورة ألقاها بالمتحف الوطني للمجاهد - ديوان رياض الفتح سنة 1985 (نشرية)، ص 02. وأنظر أيضاً شهادة عمار بن عودة- عارضت رئاسة فرحات عباس للحكومة المؤقتة وأحببت مؤامرة فتحي الديب الانقلابية في جريدة الشروق أو نالين ليوم الأربعاء 07 مارس 2009 على موقع شبكة الانترنت .http://www.echoroukonline.com/ara/interviews/30025.htm.01/04/2009، ص 453.

⁴ نفسه، ص 21 وللمزيد من التفاصيل حول تنظيم القاعدة الشرقية: أنظر: الطاهر جبلي القاعدة الشرقية (1954-1962) رسالة ماجستير قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2001.

ثم على مهساس وعمارة بوقلاز في تونس¹ وقد أخذت فيما بعد منطقة الاستسلام تسمية القاعدة الشرقية مع نقطة الالتقاء في بلدة الأربعاء بتونس كان برآست العقيد عمارة بوقلاز.²

وعند هذا المقام تجب الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بصلب هذه الدراسة هي أن عملية الإمداد قبيل الإعلان الرسمي عن تنظيم القاعدة الشرقية (أفريل 1957) كانت تحت الإشراف المباشر لأحمد مهساس الذي يتولى مهمة التسليح في تونس بتكليف وتنسيق وثيق مع أحمد بن بلة، بعد إزاحة التنظيم السابق بقيادة السعيد عبد الحي، وقد كان هذا التنظيم يقوم بالتنسيق مع منطقة الأوراس من خلال بن بولعيد ونائبه شيحاني بشير ثم من عباس لغور بعد أسر الأولى وتصفية الثاني الذي أصبح حلقة وصل المنطقة مع الوفد الخارجي بواسطة عبد الكريم هالي المساعد الأول لعبد الحي.

وفي خضم هذه المستجدات بارز المجاهد عمارة بوقلاز رفقة زملائه إلى إقامة مراكز استقبال على امتداد نفوذهم على الحدود الشرقية تحسبا لقدم قوافل من الداخل طلبا للأسلحة، وقد بدأت هذه القوافل تتوافد فعلاً الأمر الذي طرح من جهة أخرى مشاكل كبيرة على مسؤولي المنطقة تطلبت حلول فورية³ وفي هذا السياق يشير المجاهد عمارة بوقلاز بأنه تحدث في شهر أوت 1955 قبل هجومات الشمال القسنطيني مع زيرد يوسف حول هذه المراكز لكن القائد المنطقة الثانية لم يخف شكوكه، نتيجة تعثر عملية الإمداد بالأسلحة من طرف الوفد الخارجي إلى درجة أنه حذر من التعامل مع هؤلاء الأشخاص الذين يريدون الاستيلاء على أموال منطقتهم.⁴

ج - المنطقة الخامسة:

شكلت المنطقة الخامسة هي الأخرى نقطة ارتكاز حيوية بالنسبة للعمل الثوري نظراً لموقعها الاستراتيجي المفتوح على طول الحدود البرية مع المغرب من مرسى بن مهدي شمالاً إلى بشار جنوباً من جهة وعلى الجبهة البحرية من الشمال الأمر الذي أجعلها لكي بلعب دوراً ريادياً سوءاً من خلال تنشيط وبحث العمل العسكري أو تزويد كتائب جيش التحرير الوطني بما تحتاجه من أسلحة ومؤونة.

وقد سخرت قيادة الثورة في هذه المنطقة خلال المرحلة الأولى من الثورة التحريرية (1954-1956) كل إمكاناتها البشرية والمادية والطبيعية لنجاح عملية البحث عن مصادر خارجية لتمويل السلاح بالتنسيق

¹ عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص 31.

² عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق. ص 21 وللمزيد من التفاصيل حول تنظيم القاعدة الشرقية: أنظر: الطاهر جبلي القاعدة الشرقية (1954-1962) رسالة ماجستير قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2001.

³ محمد عباس في كواليس التاريخ القاعدة الشرقية - نكبة بوقلاز ... والعمودي. جريدة الشروق اليومي، عدد 2511، يوم الثلاثاء 20/01/2009، ص 17.

⁴ علي العياشي، المرجع السابق، ص 62، وأيضاً محمد عباس المرجع السابق، ص 17 والطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 57.

مع قيادة الثورة في الخارج مستغلة في ذلك جملة من الظروف الداخلية والخارجية رغم الصعوبات والمشاكل التي إعتراضتها في سياق مجهودها ومساعدتها لضمان تدفق السلاح عندما حاولت الاعتماد شكل كبير على القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى.

أدرك محمد العربي بن مهيدي بعد انطلاق الثورة مباشرة بأن منطقتة سوف تواجه ضغطاً استعماريًا يفوق قدرتها على الصمود طويلاً، الأمر الذي دفع به إلى اللجوء إلى المنطقة الحدودية الشمالية الغربية بحثًا عن سبيل لجمع السلاح وتنظيم عملية عبور قوافل السلاح عبر المسار الرابط بين الناظور ووجدة مع مناطق مغنية والغزوات وتلمسان¹.

ولنجاح هذه العملية حاولت قيادة الثورة في المنطقة الخامسة توفير كل الظروف لإنقاذ النشاط الثوري من حالة التقاعد الإجباري بسبب انعدام الإمكانيات المادية وعلى رأسها السلاح، رغم الصعوبات التي اعترضتها وعلى رأسها تلك الظروف والأوضاع السياسية الصعبة التي كان يمر بها المغرب الأقصى خلال هذه المرحلة بسبب خضوعه إلى سيطرة أجنبية مزدوجة (فرنسية - إسبانية) من جهة وحركة المقاومة المسلحة التي ظهرت كرد فعل في المنطقة من جهة أخرى الأمر الذي أصب بغرض عليها الحاجة الملحة إلى الأسلحة، لذلك لم تستفد الثورة التحريرية من كميات كافية من الأسلحة والذخيرة عبر المغرب بين سنوات 1954-1956، وزادت الأمور أكثر تعقيدًا بسبب صعوبة الاتصال والتنسيق بين قادة الثورة في الجزائر والمقاومة في المغرب الأقصى عندما تعلق الأمر بمشكلة السلاح.²

حرص محمد العربي بن مهيدي على ضرورة توطيد العلاقات مع قيادة المقاومة في المغرب التي أثمرت بعد مجهودات جبارة بذلت خصوصًا بعد اندلاع الثورة لتحقيق هذا المسعى بالتنسيق مع المناضل محمد بوضياف الذي كان خلال هذه الفترة متنقلًا بين مدريد وتطوان المغربية.³

وقد تبين لقادة الثورة في القاهرة وفي المنطقة الخامسة حجم معاناة المجاهدين بسبب نقص السلاح والذخيرة والدور الذي يمكن أن تلعبه بعض المناطق الحدودية المغربية الجزائرية في عملية إمداد الثورة بما تحتاجه عتاد مرابي ومؤونة.⁴

¹ : عبد الكريم حساني، أمواج الخفاء، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص 197.

² : زكي مبارك، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، ط1، دار أبي رقرق، الرباط (نصوص، شهادات ووثائق، صور) 2007، ص 68-69. كما يمكن الإشارة مسبقًا أن المنطقة الغربية سوف تشهد نشاطًا مميزًا في ميدان تحريب الأسلحة عبر الحدود الغربية منذ سنة 1956م، رغم الحصار والرقابة الفرنسية على حركة السفن والبواخر في البحر الأبيض المتوسط.

³ تحول محمد بوضياف بفعل الصعوبات الميدانية التي واجهته من مهمة التنسيق بين الداخل والخارج إلى القيام بمهام التسليح انطلاقًا من إسبانيا والمناطق الحدودية الغربية، أنظر. M.Belhocine, opcite, p 165.

⁴ وقد كان محمد العربي بن مهيدي يشرف بنفسه على محاولات إدخال السلاح من المغرب الأقصى مع مطلع 1955 وعندما التقى ببوضياف في مارس من ذلك العام بالمغرب طلب منه المساعدة لأن العمل المسلح كان يعاني من الاختناق بسبب قلة السلاح أنظر: محمد عباس: - اغتيال حلم، المرجع السابق، ص

وانطلاقاً من هذه القناعة بدأت الاتصالات بين محمد العربي بن مهدي ومحمد بوضياف مع بداية سنة 1955 في مدينتي تطوان الناظور الخاضعتين للاستعمار الأسباني، ولأسباب سياسية خارجية التزمت نوعاً من الحياد تجاه الأزمة المغربية الفرنسية، خصوصاً نفي الملك محمد الخامس يوم 20 أوت 1953 وقد استغلت الحركة التحريرية الجزائرية والمغربية هذا الحياد لتجعل من تطوان والناظور قاعدتين خلفيتين لدعم الثورة في المغرب والجزائر.¹

وعن فحوى الاتصالات التي تمت في تطوان والناظور من أجل تشكيل لجنة مشتركة

(مغربية جزائرية) لتنسيق العمل الثوري والتي اعتبرت عملية امداد الثورة الجزائرية بالسلاح والعتاد والتكفل بمجموع اللاجئين وتدريبهم المحور الرئيسي والمهمة الحيوية، تشير النصوص والوثائق التاريخية إلى أوردها المؤرخ المغربي زكي مبارك إلى أن تلك اللقاءات المتعددة التي جرت في كل من تطوان والناظور بين السيد علي الدريدي (بوضياف) وأحمد بن محمد بن عبد القادر (العربي بن مهدي) ومجموعة من المجاهدين المغاربة يمثلون القيادة العسكرية الميدانية المتواجدة في مدينة الناظور والمسؤولة على قيادة الحركة التحريرية المسلحة التي أشرف عليها السادة عباس بن عمر (عباس المساعدي) وعبد الله (عبد الرحمن الصنهاجي) كللت بتكوين لجنة التنسيق للمغرب العربي يوم 15 جويلية 1955 بمدينة الناظور.²

وقد تلخصت تلك الاجتماعات بشكل مباشر حول كيفية تزويد منطقة وهران بما يحتاجه من سلاح خصوصاً بعد أن تلقت الثورة الجزائرية وعوداً من حكومة جمال عبد الناصر لإمدادها بالسلاح عن طريق الجبهة الغربية بعد معاينة أحمد بن بلة الذي قام بزيادة الناظور عدة مرات وسوف تصبح هذه المنطقة مركز رئيسي لإمداد المنطقة الخامسة بالسلاح والذخيرة منذ سنة 1955.³

مما يلاحظ عن هذه اللجنة أنها تشكلت نتيجة لظروف فرضتها الحاجة الملحة للسلاح الذي افتقده المجاهدون في المنطقة الخامسة وقد تمكنت الثورة من الحصول على كمية مهمة منه خصوصاً بعدما وصلت

66 وأيضاً: محمد عباس ، ثوار عظماء المرجع السابق، ص 68. وحول حالة المناطق التي جاء منها بن مهدي إلى المغرب والتقاءه ببوضياف أنظر: نص الرسالة التي بعث بها المناضل محمد بوضياف إلى حمدون شوارق حول البدايات الأولى للتعاون بين المقاومة المغربية والمقاومة الجزائرية في زكي مبارك، المرجع السابق، ص 125-135 ؛ وجمال بجاوي ، تطور جيش التحرير الوطني 1956-1962 ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2006، ص146

¹ : كان ذلك طبقاً لميثاق لجنة تحرير المغرب العربي الذي تمت المصادقة والتوقيع عليه من طرف ممثلي الأحزاب السياسية المغاربية في المشرق العربي وبالضبط في القاهرة يوم 1954/04/04، أنظر: زكي مبارك، المرجع السابق، ص 68-69.

² للمزيد من التفاصيل حول النصوص والوثائق التاريخية المتعلقة بتشكيل لجنة التنسيق للمغرب العربي: أنظر زكي مبارك، المرجع السابق، ص 135-144.

³ حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 249.

شحنة، نقلتها الباخرة دينا إلى شواطئ الناظور في مارس 1955 وهي أول شحنة من السلاح المصري يصل إلى الحركتين التحريريتين في المغرب والجزائر¹.

سجلت مصادر التاريخية المتوفرة سلسلة من المشاريع الخارجية الناجحة لإمداد الثورة بالأسلحة إنطلاقاً من بعض القواعد في المغرب وهي ثمرة لجهود وساعي قيادة المنطقة الخامسة وعلى رأسها محمد العربي بن مهيدي بالتنسيق مع المناضل محمد بوضياف² بعد اللقاء الذي جمعها مع بن بلة ورفاقه في الوفد الخارجي إلى جانب بعض مسؤولي المقاومة المغربية خلال اجتماع بمنزل فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية في حكومة جمال عبد الناصر من أجل البحث عن حلول لإمداد الثورة في المغرب العربي بالأسلحة³ وفي هذا السياق يشير فتحي الديب بخصوص الاجتماع الجزائري المراكشي قائلاً: " قمنا بعد اجتماع يوم 11 جانفي 1955 بمنزلي حضره كل من أحد بن بلة ومحمد بوضياف ومحمد العربي بن مهيدي وحسين آيت أحمد في الكفاح الجزائري والسيد علال الفاسي وبن عمه عبد الكبير الفاسي عن مراكش كما حضره زميلي عزت سليمان وعبد المنعم النجار ملحقنا العسكري بأسبانيا وقد إستعرضنا موقف الكفاح بالجزائر ومراكش وضرورة تنسيق العمل بين الجبهتين وبعد موافقه الطرفين ثم إستعراض سبل تنشيط حركة الكفاح بمراكش وتحويلها من كفاح فردي إلى حرب عصابات والملاحظ أن حتى الجانب المراكشي أبدى هو الأخير حاجتهم للسلاح⁴.

وقد استقر الأمر في نهاية اللقاء على قيام مصر بإمداد الجانبين الجزائري والمراكشي بالسلاح على أن يتم إيصاله إلى المنطقة الخلفية وتتضمن الشحنة قسمين الأكبر منها لجبهة وهران الجزائرية والثاني لحركة المقاومة في المغرب وقد حدد المجتمعون مكاناً للإنزال بجوار الناظور وترك تحديد الوقت بعد تجهيز الركب الذي سوف تنقل عليه شحنة السلاح، ومن ثم يسافر عبد الكبير الفاسي إلى اسبانيا ليمهد الطريق مع أصدقائه الأسبان لغض الطرف عن عملية الإنزال كما حدد بصفة مبدئية النصف الثاني من شهر مارس 1955 لانطلاق الكفاح المشترك في وقت موحد بمراكش ومنطقة وهران الجزائرية⁵.

¹ زكي مبارك، المرجع السابق، ص 71.

² وجد بوضياف راحته في العمل على الجبهة الغربية رفقة بن مهيدي تاركاً شؤون الجبهة الشرقية إلى بن بلة ومساعدة علي محساس وقد كان بوضياف كثير التردد على القاهرة إلا أنه كان يفضل العامل على الجبهة الغربية بالتنسيق مع بن مهيدي ومساعدته، لأنه لم يكن يشعر بالارتياح في جو العمل السائد وسط الوفد الخارجي بالقاهرة، أنظر: محمد عباس، واغتيال حلم المرجع السابق، ص 66.

³ محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954 - 1962) دار القصة - الجزائر 2007، ص 133.

⁴ فتحي الديب، المصدر السابق، ص 73.

⁵ نفسه، ص 73.

وبعد عودة محمد العربي بن مهدي إلى منطقتة (المنطقة الخامسة يوم 09 فيفري سنة 1955 عقد أول اجتماع لمساعديه منذ الإنطلاقه حيث بعث فيهم الأمل بخصوص مشكلة التسليح التي أصبح حلها وشيكاً واستغل فرصة وجوده في المنطقة لإعادة تنظيمها وتوزيع المهام على المسؤولين حيث بدأ بالناحيتين الحدوديتين الأولى (تلمسان) التي كان على رأسها عبد الحفيظ بوصوف والثانية شمال مغنية التي عين على رأسها الحاج بن علاً ووقع الاتفاق على أنه تلتزم الناحية الثالثة (وهران) الهدوء في انتظار إعادة تنظيم الناحيتين الرابعة والخامسة بشكل خاص.¹

عقب هذه الترتيبات مباشرة عاد بن مهدي لتوه إلى الريف المغربي ووقع أول اتصال بينه وبين بوضياف في شهر فبراير 1955 بوادي ملوية²

وحول ترتيبات اللقاء يذكر المجاهد المغربي عبد الكريم الخطيب بأن المجاهد حسين قد يري يعتبر أول شخص حل بمنطقة الريف المغربي وهيا الطريق لمحيء بن مهدي وبوضياف وترتب لهما اللقاء، ولم يكن ذلك يسوي بداية لمحاولة الاتصال بين قيادة الثورة الجزائرية وقادة المقاومة المغربية لتوحيد الكفاح المشترك الذي تم الاتفاق عليه في القاهرة³

يذكر المناضل محمد بوضياف في الكثير من شهاداته أنه بعد عودته من القاهرة إلى الريف المغربي في شهر فبراير 1955 لتهيئ الأرضية لاستقبال أول شحنة سلاح وعدت بها حكومة القاهرة خلال اجتماع 11 جانفي 1955، تمكن من الاتصال مع الداخل بعد قدوم بن مهدي من منطقة وهران الذي صارحه قائلاً " إن لم يأتينا سلاح في أقرب وقت فسنفنى حتمياً" ويضيف بوضياف حول أولى مشاريع تمويل لثورة بالسلاح عن طريق المغرب أن ما وقع إلى غاية أكتوبر 1956 كانت أرضيته كبدانة⁴ وكل ما نزل من السلاح كان على الساحل ما بين الأربعة ورأس الماء وتجدر الإشارة إلى أن السلاح الذي جاء على متن بواخر لا تستطيع الاقتراب من الساحل لزم الأمر استعمال سفن صغيرة لصيد الأسماك بالإنزال بمساعدة يد عاملة أغلبها من قبيلة كبدانة مع دوابهم لنقل السلاح من الشاطئ إلى المنازل التي أصبحت مخازن لتموين المجاهدين القادمين من الجزائر لحمل الأسلحة واجتياز نهر الملوية وهم في طريقهم إلى المنطقة الخامسة.⁵

¹ شهادة المجاهد الحاج بن علاً لمحمد عباس، فرسان الحرية، المرجع السابق، ص 56- 57 وأيضاً محمد محمد عباس، نصر بلائمن المرجع السابق، ص 133.

² محمد عباس، اغتيال حلم، المرجع السابق، ص 66.

³ شهادة عبد الكريم الخطيب لسامي كليب في حصة. الحلقة الأولى، يوم 2004/06/04، على موقع شبكة الانترنت يوم 2008/10/29.

⁴ يشيد المناضل محمد بوضياف بصفة خاصة بدور سكان منطقة كبدانة المغربية من جهة وسكان نواحي الغزوات ومغنية الذين أبلوا بلاءاً حسناً في تمويل مجاهدي المنطقة الخامسة بالأسلحة والذخيرة، أنظر محمد عباس، المرجع السابق، ص 66.

⁵ أنظر نص رسالة محمد بوضياف إلى حمدون شوارق في زكي مبارك، المرجع السابق، ص 127- 128.

ودون الاستطرداد في عملية تهيئة الأرضية وتوفير كافة الظروف المادية والأمنية لاستقبال أول شحنة أسلحة من مصر إلى الجبهة الغربية¹ سنحاول رصد تلك المشاريع الخارجية التي نجح فيها قادة الثورة في المنطقة الغربية بمساعدة بوضياف وبن بلة من تنظيم عمليات إمداد بحرية عن طريق بعض السفن من مصر وإسبانيا التي تمكنت من إنزال حمولتها من الأسلحة على السواحل المغربية لتأخذ طريقها إلى حركة المقاومة في كل من المغرب والجزائر، وأهم هذه العمليات نذكر ما يلي:

(1) **عملية باخرة السلام (دينا) " Dina "**² يعتبر بخت السلام " دينا " ثمرة لجهود جزائرية مغربية مشتركة والأساسي في تجسيد مشروع جيش التحرير المغربي³ أبحر اليخت من بور سعيد يوم 24 مارس 1955 وعلى متنه قائده ميلان⁴ وإبراهيم النيال والعربي محمد المغربي الجنسية (الميكانيكي)، وسبعة ضباط جزائريين جري تدريبهم في مصر وقد تم إختيارهم لمهام عسكرية في الجبهة الغربية وهم محمد بوخروبة (هواري بومدين) ومحمد الصالح عرفاوي، وعلي مجاري وعبد العزيز مشري ومحمد عبد الرحمن، ومحمد حسين وأحمد شنوق⁵

وصل اليخت إلى الناظور قرب منطقة مليلية الإسبانية مع بداية شهر أبريل 1955، ورسى على شاطئ رأس كبدانة ونتيجة عطب أصيب به اليخت قبالة الشاطئء كاد أن ينكشف أمره وأمر الأسلحة لولا التحرك السريع لرجال المقاومة الذين هموا إلى إفراغ الباخرة بواسطة الحبال فقد شدت الحبال من الباخرة إلى الشاطئ مشكلين جسراً بشرياً حتى تم إفراغ كل الأسلحة قبيل طلوع الشمس⁶ حيث خاطر اليخت بتوقفه على بعد 20 متر من منطقة غير معلمة وعند عودته إرتطم بإحدى الصخور.

وأنظر أيضا شهادة المقاوم حمدون شوارق حول عملية إنزال السلاح سنة 1955 في المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مجلة الذاكرة الوطنية مجلة نصف سنوية تعني بتاريخ حركات التحرير الوطني، عند خاص، الرباط 2004، ص 223 - 245.

¹ : لقد تكفل المقاوم المغربي حمدون شوارق بمهمة توفير كل الترتيبات لاستقبال الأسلحة ونقلها إلى الجزائر وفي هذا السياق يذكر بأن محمد بوضياف طلب منه القيام بدراسة ميدانية لسواحل رأس الماء لاختيار المكان المناسب على الشاطئ الذي قد ترسو فيه باخرة، وأنه يجب أن يتحمل مسؤولية جسمية في هذا العمل بحكم إنتمائه للحركة الوطنية المغربية وبحكم النضال المشترك بين الشعبين الجزائري والمغربي، وللمزيد من التفاصيل حول عملية ترتيب الأرضية لانزال السلاح أنظر الشهادة حمدون شوارق، في مجلة الذاكرة الوطنية، المرجع السابق، ص 235.

² : المركب ملك المملكة السابقة للأردن الملكة دينا عبد الحميد، وقد استأجره عليها الضابط حسين خيري مقابل مبلغ شهري مع تحمله كافة النفقات مدعيًا بأنه سيقوم برحلة ترفيهية لبعض أثرياء الحرب وأنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص 83.

³ : الحاج حسين برادة (مذكرات) المصدر السابق، ص 120 - 121.

⁴ : من مسلمي يوغسلافيا بعيش كلاجي سياسي في مصر.

⁵ : فتحي الديب، المصدر السابق، ص 84.

⁶ : عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، مذكرات في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي، 1947-1956، المغرب 1987، ص 138 - 139.

وفي الصباح عثر من طرف حراس الشواطئ الإسبان الذين جروه إلى ميناء الناصور للتحقيق وبعد مفاوضات تم توقيف التحقيق بعد إكرام أعوان الجمارك للحصول على سكوتم وأصلح البخت واستأنف طريقه بحرًا.¹

وقد كان اليخت محملاً بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات، وهي موجهة إلى كل من جيش التحرير الوطني والمقاومين المغاربة بمعدل الثلثين لجيش التحرير وقد تضمنت شحنة جيش التحرير الكميات التالية: بعد أن وقع أحمد بن بلة على محضر استلامها يوم 1955/02/23:²

الكمية	الذخيرة	الكمية	الأسلحة
240	خزنة للبرن	204	بنادق 303
33.000	طلقة 303 ر	20	بنادق رشاش بران
166.500	طلقة 303 رلكبرن	68	مسدسات رشاشة
136.000	طلقة 45 للتومي	356	قنابل بدوية
4000	كبسول طرقي	34 صندوق	صاعقات
		50 علبة	علبة كبريت هواء

بعد ما تمت عملية إنزال السلاح بنجاح في سواحل رأس كبدانة حل المجاهد محمد العربي بن مهيدي بعين المكان رفقة مجموعة من الجزائريين بلغ عددهم حوالي خمسون فردًا لاستلام حصّة الثورة من السلاح وقد تمت نقل الشحنة عبر البر على مرحلتين في ظروف صعبة بسبب تشديد عملية الرقابة من طرف السلطات الفرنسية التي شعرت بتحركات مشبوهة على الجبهة الغربية البرية والبحرية.³

2) عملية اليخت انتصار: "INTISSAR"

¹ - عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص 89 وأيضاً: مراد صديقي المصدر السابق، ص 30-31.

² : فتحي الديب، المصدر السابق، ص 84، وأيضاً : مراد صديقي المصدر السابق، ص 31: وأيضاً عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص 88.

³ - شهادة المجاهد حمدون شوراق، مجلة الذاكرة الوطنية، المرجع السابق، ص 242-244 وأيضاً الحاج حسين برادة (مذكرات) المصدر السابق، ص 121-122، وأيضاً : Mohamed, Ledjour, vérités sur la crevolution Algérienne, Gallumarad – Paris, 1978, p 132. وفي نفس الإطار يذكر المقاوم المغربي عبد الكريم الخطيب بأن الطريقة المفضلة لعملية نقل الأسلحة والمشاكل التي اختيرت مثل هذه العملية كانت تحت مسؤولية محمد بوضياف والعربي بن مهيدي وبوصوف رفقة وبمساعدة شخصين مغربيين هما بونعيلات والحسين برادة، أنظر الحوار الذي أجراه بالرباط عبدالحفيظ سعيدون مع مقاوم المغربي عبد الكريم الخطيب في جريدة السلام، عدد 615، 4 أكتوبر 1992، ص 6، ويؤكد هذا الطرح المجاهد الحسين برادة مجلة الذاكرة الوطنية، مجلة نصف سنوية، ملف العدد الندوة المغربية: وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركة المقاومة وجيش التحرير جانفي 2002 عدد خاص 24-26. تصدرها المندوبية السامية والجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالرباط 2002، ص 391-395.

مع تطور الكفاح المسلح في الجزائر بعد هجومات 20 أوت 1955 التي كشفت عن حاجة الثوار الماسة للسلاح، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في الخارج إلى إعداد شحنه من الأسلحة لتأمين جبهة وهران ومراكز حيث تم تجهيز اليخت انتصار الذي أبحر ميناء الإسكندرية بعد شحنه بالأسلحة من طرف السلطات المصرية يوم 02 سبتمبر 1955 متجها نحو ميناء الناظور بالسواحل المغربية، وقد كانت الشحنة مشكلة من أسلحة مختلفة موجهة لجيش التحرير الوطني والثالث الباقي لجيش التحرير المغربي، وفي عرض البحر كشف الطيران الفرنسي أمر البخت قبالة السواحل الجزائرية، فأطلق عليه وابلاً من القنابل والنيران التحذيرية من أجل التوقف غير أن طاقم البخت تجاهل ذلك وسرعان ما ابتعد صوب المياه الإقليمية الإسبانية، وقد تمكن البخت من الوصول إلى السواحل المغربية ليلة 12 سبتمبر، وأخرج شحنته من الأسلحة بالناظور حيث استعملها المناضل محمد بوضياف، وخلال عملية الإنزال وقع حادثان يجدر الإشارة إليهما: الأول: يتعلق بكلمة السر المتفق عليها مع قائد الباخرة والثاني أكثر خطورة يخص عملية نقل الأسلحة من البحر إلى مكان التخزين، حيث أن أحد القارين المستعملين انقلب وغرق في الميناء بحمولته ولسوء الحظ أيضاً أصيب القارب الثاني بعطل نتيجة قدمه.¹

وعقب هذه الحادثة غادر البخت المكان خفية واتجه نحو برشلونة متذرعاً بوجود عطب تمكن من إصلاحه فيما بعد وتزود بالوقود وغادر ميناء برشلونة يوم 19 سبتمبر والتحق مجدداً بميناء الناظور في منتصف ليلة 21 سبتمبر وقد تمكن هذه المرة من إنزال حمولته من الأسلحة بأمان وقد شملت الشحنة التي حملها اليخت انتصار ما يلي:²

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنادق 792	302	خراطيش 792	46.260
بنادق رشاشة 792	30	خراطيش	1.000
مسدسات أوتوماتيكية	20	مسدسات أوتوماتيكية	45
455			

¹ : عبد المجيد بوزنيد، المصدر السابق، ص 89، وأيضاً: مراد صديقي المصدر السابق، ص 32.

² : عبد المجيد بوزنيد، المصدر السابق، ص 89.

1.000	خرطيش مسدسات أتوماتيكية 09 ملم	34	مسدسات أتوماتيكية 109
08 15	منظارات صناديق ذخيرة	72	قنابل يدوية

أما عن شحنة الأسلحة الضائعة في ميناء الناظور بعد فرق القارب المستعمل فقد قدرت بما يلي¹.

الكمية	نوع الأسلحة أو الذخيرة
180	بنادق 792
26	بنادق رشاشة 792
03	صناديق قنابل يدوية
23	مسدسات أتوماتيكية 455
56	صناديق ذخيرة 792
04	صناديق ذخيرة 455

ويبدو أن دخول المنطقة الخامسة في مسيرة العمل الثوري مع بداية سنة 1956، كان مرضياً بصفة عامة، حيث يعبر عن ذلك عبان رمضان بقوله " نشطت منطقة وهران كثيراً، ناهيك أنها تمكنت من تدمير حركة العامل لامبير "... وعلى صعيد آخر أصبحت تساهم في نقل الأسلحة من الحدود الغربية إلى المنطقتين الرابعة والسادسة، وفي نفس السياق يذكر المجاهد لخضر رباح من العاصمة كيف كان " بمة فاطمة الزعيمة مع أواخر 1955 وبمطلع 1956، تتجشم يومياً متاعب السفر من وهران لتحمل في قفتها بعض الأسلحة إلى مسكنه بوادي كنيس (أريسو).²

واستمرت عملية نقل الأسلحة التي تم إنزالها عبر الموانئ المغربية إلى المنطقة الخامسة لتأخذ طريقها إلى المناطق الداخلية بصفة متقطعة طبعاً طوال سنة 1956 ويؤكد ذلك عبان رمضان نفسه في رسالة بتاريخ 03 ديسمبر من نفس السنة حيث يذكر " أنّ المنطقة الخامسة بدأت ترسل كميات قليلة من الأسلحة".³

(3) عملية اليخت ديفاكس: Dévex (ماي 1956):

¹ : نفسه، ص 90.

² : محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 186-187.

³ : نفسه، ص 187.

لم تلب تلك الشحنات التي وصلت عبر اليختين دينار وانتصار وحتى بعض الأسلحة التي تم تهريبها من إسبانيا¹ احتياجات المقاتلين في الداخل ولم تستطع سد العجز الفادح في الأسلحة والذخيرة حيث شهدت الكثير من المعارك وجود قطعة سلاح واحدة لكل خمسة مجاهدين، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في الخارج إلى إعادة النظر في هذه المسألة لتدارك ذلك النقص²

ورغم المخاطر التي اعترضت عمليات تهريب الأسلحة فإنّ الجبهة البرية شكلت سبيلاً ناجحاً بالنسبة لقيادة الثورة في الداخل حيث كان للأسلحة التي كانت تنهرب عبر الجبهة الغربية (المغرب ثم المنطقة الخامسة) دوراً مباشراً في بعث النشاط الثوري و إضعاف فعالية الجيش الفرنسي، بعد هجومات أكتوبر 1955.

وبناءً على مضمون المذكرة التي رفعها ممثلوا جيش التحرير المغربي إلى رئيس جمال عبد الناصر يوم 1956/01/21 التي تناولت الوضع العسكري لجبهة وهران ونتائج عمليات أكتوبر 1955 بالإضافة وضع خطة عمل ومطالب الكفاح خلال مدة ستة أشهر القادمة³ تمت الاستجابة على التوّ لقيادة الثورة في الخارج بشأن متطلبات العمل الثوري خصوصاً الأسلحة والذخيرة، وعلى هذا الأساس بدأت أولى الخطوات اتجاه تحقيق المطالب السابقة الذكر من خلال الاتفاق الذي تم مع بعض المسؤولين الإسبان المختصين في تجارة الأسلحة على عملية تهريب كميات من الأسلحة والذخيرة بعد توقيع صفقات أسلحة سرية بين المملكة العربية السعودية وإسبانيا لصالح الثورة الجزائرية وفي مقابل تلك الخطوات حاولت السلطات المصرية فتح أبواب التعامل مع شركات السلاح الإيطالية أو تجار الأسلحة لعقد صفقات سلاح باسم حكومة القاهرة أو أي حكومة عربية ولهذا الغرض تمّ شراء اليخت ديفاكس من اليونان، وقد وصلت الباخرة إلى ميناء الإسكندرية في شهر أبريل 1956، واستبدل طاقمها اليوناني بطاقم مصري.⁴

¹ : سيتم الإشارة إلى هذه العملية عندما نتطرق إلى دور الوفد الخارجي وعلى رأسه أحمد بن بلة بعد رصد جهود المنطقة الخامسة في إدخال كميات معتبرة من الأسلحة.

² : مراد صديقي، المصدر السابق، ص 34 ويمكن تفسير ذلك النقص بتعثر الإمداد على الجبهة الشرقية بسبب عملية المراقبة الإنجليزية على الأراضي الليبية والفرنسية على تونس وسيبقى الأمر على هذا الحال إلى غاية استقلال تونس والمغرب في ربيع 1956، أما بالنسبة للجبهة الغربية كانت بعيدة نوعاً ما عن أنظار المراقبة الفرنسية بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الأسبان في غض الطرف عن الكثير من عمليات الإمداد عن طريق بعض المناطق الساحلية المغربية التي كانت سيطرتهم (الناظر، مليبية...).

³ : عزمت قيادة الجبهة الغربية (جبهة وهران) على تعزيز الجبهات العامة من حيث الكمية والكيفية مع ترقية أسلوب التدريب بإرسال بعض العناصر إلى القاهرة، بالإضافة إلى عزم القيادة على فتح جبهات جديدة في معسكر، ومستغانم، وجنوب وهران في مناطق بشار وعين صالح، كما حددت المذكرة المطلوب للجبهة من الأسلحة والذخيرة قبل أول مارس 1956. كما حدد مناطق لإنزال وهي نفسها مناطق الإنزال لجبهة مراكش، أنظر التفاصيل في فتحي الديب، المصدر السابق، ص 160 - 161.

⁴ : تم استبدال الطاقم اليوناني بطاقم البحارة المصريين الذين سبق لهم وأن اكتشفوا خبرتهم من خلال نشاطهم البحري على متن البحث " غود هوب good Hoop " الحظ السعيد، أنظر فتحي الديب، المصدر السابق، ص 169.

وشرعت في ممارسة دورها الجديد اكتتفه الكثير من الغموض والسرية لارتباطه بعملية تهريب الأسلحة تحت مظلة الشركة الشرقية للملاحة التي أصبحت ديفاكس تابعة لها لكونها تمارس أنشطة تجارية¹ ونظرا لقدرة دي فاكس على شحن أكبر كمية من الأسلحة، وضعت على متنها حمولة ضخمة من الأسلحة القسم الأول منها يؤمن إنزاله في ليبيا لحساب منطقتي الشمال قسنطيني- والأوراس، أما القسم الثاني من الحمولة فكان موجهًا إلى الغرب وعلى هذا الأساس كان يجب على قيادة الثورة تذييل بعض العقبات التي تمثلت أساسًا في محاولة كسب موافقة وكفالة الإسبان مسبقًا ولذلك الغرض تنقل أحمد بن بلة إلى المغرب للاتصال بالسلطان محمد الخامس للضغط على الإسبان لتغيير موقفهم اتجاه نشاط مهربي الأسلحة وغض الطرف عن عمليات إمداد الثورة بالسلحاح على الجبهة البحرية الغربية² وبمجرد تجاوب السلطان الإسباني مع مطلب السلطان محمد الخامس شرعت الباخرة ديفاكس في مهمتها العسكرية انطلاقًا من ميناء الإسكندرية فجر يوم 06 ماي 1956 وبمجرد إنزال شحنة الجبهة الشرقية على الشاطيء زوارة الليبية يوم 13 ماي 1956 واصلت ديفاكس رحلتها لإنزال شحنة الجبهة الغربية التي كانت موجهة أساسًا إلى منطقة وهران وبلاد القبائل والجزائر، حيث وصلت يوم 20 ماي 1956 إلى ميناء سبتة وتم تفرغ هذه الكمية بشكل سري قبل طلوع الفجر باستعمال قوارب صغيرة³ وتكفلت قيادة الثورة بالمنطقة الخامسة التي أصبح على رأسها عبد الحفيظ بوصوف⁴ بعملية تهريبها على الحدود الجزائرية المغربية عبر المسار الرابط بين الناظور وحدة مع مناطق مغنية والغزوات وتلمسان لتأخذ طريقها فيما بعد إلى المنطقة الرابعة والثالثة.⁵

وقد زادت أهمية الجبهة الغربية الحدودية مع المغرب باعتبارها منفذًا للتقرير الأسلحة خلال هذه المرحلة بسبب تشديد عمليات المراقبة العسكرية الفرنسية على الحدود الشرقية سواءً مع تونس أو ليبيا الأمر الذي صعب مهمة إمداد السلاح إلى المناطق الداخلية بالإضافة إلى تركيز وانتشار القوات الفرنسية في تونس قبل

¹ : نفسه، ص 169.

² : عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص 93 وأيضًا فتحي الديب المصدر السابق، ص 198.

³ : نفسه 198 وأيضًا: عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص 95، وللمزيد من التفاصيل حول مضمون هذه الشحنة أنظر الجدول رقم (2) في الملحق رقم (09).

⁴ أصبح عبد الحفيظ بوصوف قائدًا على المنطقة الخامسة خلفًا ل محمد العربي بن مهيدي الذي التحق بمجموعة عبان رمضان في العاصمة في بداية ربيع سنة 1956.

⁵ بعد نجاح عمليات تهريب الأسلحة عبر الجبهة الغربية وزيادة حدة العمليات العسكرية وردود الفعل الفرنسي في منطقة الغرب الجزائري، طلبت بوصوف من بن بلة في مدريد زيادة قدرة المنطقة الخامسة من حيث الأسلحة لتنشيط العمل الغذائي وإحباط هجمات الجيش الفرنسي وتحريك منطقة الصحراء لذلك إنطلقت الباخرة ديفاكس للمرة الثانية بنقل شحنة من الأسلحة إلى الجبهة الغربية حيث أفرغت حمولتها الثانية بمنطقة سبتة المغربية يوم 26 أوت 1956 وللمزيد من التفاصيل حول مضمون هذه الشحنة أنظر الملحق رقم (09) مراد صديقي 40.

استقلالها في مارس 1956 من جهة ووجود قواعد عسكرية بريطانية وأمريكية على التراب الليبي من جهة أخرى.¹

يمكن الباحث بعد هذا العرض أن يدرك بوضوح العمق الاستراتيجي الذي شكلته المناطق الحدودية (الأولى والثانية والخامسة) بالنسبة للنشاط الثوري خلال مرحلته الأولى (1954- 1956) حيث تجسدت من خلال مساعي وجهود قياداتها أولى المشاريع لتمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة من الخارج. ولم يكن ذلك بالأمر بالهين بالنظر إلى ما يحيط بهذا النوع من العمليات من مخاطر وصعوبات ومشاكل كادت في الكثير من الأحيان، أن تبدد تلك الجهود والمسعى وتعصف بالعمل الثوري وهو لم يتجاوز مرحلة الشمولية.

ومن جهة أخرى يجب الاعتراف بأن مساعي وجهود قيادة الثورة في الداخل لتمويل الثورة بالأسلحة لم تتم لو لا ذلك الدور الريادي الذي لعبه الود الخارجي للثورة في القاهرة وعلى رأسهم أحمد بن بلة ومحمد بوضياف الذي التحق عشية إندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954.

• دور قادة الثورة في الخارج:

قبل الانطلاق في محاولة تسليط الضوء على المهمة التي تكفل بها بعض عناصر الوفد الخارجي في الفترة الممتدة من الانطلاقة إلى مؤتمر الصومام 1956 وتقييم الدور البارز في عملية إنقراض النشاط الثوري من حالة الأفول التي تعرض لها بفصل النقص الفادح في الأسلحة والذخيرة، من الأجدر العودة في هذا السياق إلى النواة الأولى التي ظهرت فيها أول تشكيلة لما أصبح يعرف بعد الانطلاقة بالوفد الخارجي.

لقد كان محمد خيضر أول من التحق بالقاهرة سنة 1950 بعد فراره من الجزائر بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة من طرف لمصالح الفرنسية، وسرعان ما أصبح عضواً بارزاً في لجنة المغرب العربي كممثل لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في صفوف اللجنة وبعد أكثر من عامين التحق به حسين آيت أحمد في 22/07/1952 في عضوية لجنة تحرير المغرب العربي.²

أما بالنسبة إلى أحمد بن بلة فقد التحق بهما في عام 1953³ حيث يذكر هذا السياق على مهساس رفيق بن بلة في سجن البلدية وفي عملية الفرار منه أنهما لم يكونا يرغبان في مغادرة التراب الوطني لكن قيادة

¹ الغالي الغربي، المرجع السابق، ص 327.

² Phipile Tripier, OPCIT, p 56- 57 .

³ توجه قبل ذلك بعد فراره من سجل البلدية عام 1952 إلى فرنسا حيث قضى مرحلة قصيرة في السرية في أحد الأحياء الباريسية أنظر:

cherles Favord « Ahmed Ben Bella, Prident unpen prisonnier Beaucoup » le temps Henri stratégique N° 03 Hiver 1982- 1983, Genève pp 28- 53

حركة الانتصار التي كانت تشعر بالقلق من تجمع قدماء المنظمة الخاصة أرغمتها على اللجوء إلى فرنسا وهناك تم توجيهه بن بلة إلى القاهرة.¹

وقد كان محمد بوضياف آخر من التحق بأعضاء الوفد الخارجي يوم 02 نوفمبر 1954²

إلا أنه من الخطأ تاريخياً اعتبار بوضياف ضمن مجموعة التي شكلت النواة الأولى للوفد الخارجي بالنظر إلى أن المهمة التي ألقيت عاتقه كانت تجعل منه همزة وصل بين قادة معاقل الثورة في الداخل وعناصر الوفد الخارجي ولكن تحوّل بوضياف بمبادرة شخصية منه إلى القيام بنشاط سياسي في فرنسا بعد أشهر قليلة من الانطلاقة ثم تحول مرة أخرى للإشراف رفقة بن مهدي على محاولات تنظيم طرق الإمداد بالأسلحة انطلاقاً من إسبانيا والمغرب إلى تاريخ وانعقاد مؤتمر الصومام هو الذي دفع الكثير من المؤرخين إلى تصنيف بوضياف في عضوية الوفد الخارجي حصوره تشكل تجاوزاً لذلك الازدواج في المهام الذي اعتمده المجموعة التي فجرت الثورة.

إنّ جل المصادر التاريخية المكتوب منها والشفوي تدفعنا إلى القول دون أن نقع في مغبة الخطأ بأنه لو لم تكن البعثة الخارجية وعلى رأسها أحمد بن بلة بدون منازع فإنّ النشاط الثوري في مرحلته الأولى كان يمكن أن يكون له منحي آخر ولو لم يقم بتلك الجهد الرائدة والدور الحاسم، رفقه زميله بوضياف على المستوى الخارجي كان ذلك سيؤثر حتماً في إمكانيات الثورة التحريرية من حيث العدة والعتاد بشهادة الخصوم أنفسهم.³

تمكّن أحمد بن بلة بعد وصوله إلى القاهرة في صيف 1953 وانضمامه إلى مكتب تحرير المغرب العربي من الإقامة في مصر حيث لعب دوراً بارزاً قبل الانطلاقة في محاولة كسب تأييد الجامعة العربية وطلب المساندة المادية وعلى رأسها الحال والأسلحة بالرغم من الظروف الصعبة التي عاشتها في بداية إقامته بالقاهرة حسب محمد البجاوي.⁴

وبعد فترة وجيزة كللت جهود أحمد بن بلة بلقاء مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن طريق فتحي الديب المسؤول عن الشؤون العربية بالمخابرات المصرية والمكلف بمثابة تطورات الثورة الجزائرية. وقد تمكن بن

¹ وأسندت إلى محساس مهمة تنظيمية في فدرالية الحركة بفرنسا أنظر: على محساس، المصدر السابق، ص 385.

² لا يمكن اعتبار ذلك الجناح الخارجي بأنه كان يمثل " الوفد الخارجي للثورة " قبل تاريخ انخراط عناصره الثلاثة الأولى، خيضر أيت أحمد وبن بلة في مشروع لجنة ال 05 وإذا ما أكدنا رواية محمد بوضياف حول التحضير لاندلاع الثورة سنة 1954، فإنّ التاريخ الدقيق لتأسيس الوفد الخارجي للثورة كان في شهري جويلية وأوت 1954 و ما كان قبله لم يكن سوى الوفد الخارجي لحركة الانتصار التي كانت تحرص على بقاء عضويتها في صفوف مكتب لجنة تحرير المغرب العربي مند سنة 1944، أنظر: عبد النور خيثر المرجع السابق، ص

³ : يمكن أن نذكر منهم جلال وثمان Jacques Duchemin رجون فوجور J- Vaujour وسنوضح ذلك من خلال بعض الشواهد الحية عن دور بن بلة لاحقاً.

⁴ : محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 151.

بله من إقناع عبد الناصر مطروحات الثوار الجزائريين الذي قبل في الأخير بنصره للثورة الجزائرية في حالة انطلاقها بدون تردد.¹

وحول نفس الموضوع يذكر فتحي الديب حول الإرهاصات الأولى لاتصال الجزائريين بالحكومة المصرية " بأن تطور الأحداث بالمغرب العربي دفع المسؤولين في القاهرة عقب ثورة يوليو 1952 إلى إعطاء الأولوية لهذه المنطقة وما يتطلبه الكفاح المسلح هناك... ويضيف فتحي الديب بأنه نظرًا لتعذر عملية المتابعة والاستطلاع الميداني بسبب الحصار والسيطرة الاستعمارية على مواقف الدول الثلاثة في المغرب العربي، لزم الأمر القيام بعملية التقييم في القاهرة عن طريق دعوة رؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية المغاربية الموجودة بالقاهرة.²

وانتهت هذه الإيصالات إلى عقد مؤتمر تنسيقي مع الجامعة العربية ضم كافة أحزاب المغرب العربي يوم 03 أبريل 1954 حضره قادة الأحزاب، وممثليها عن المغرب والجزائر وتونس وترأس الاجتماع عبد المنعم مصطفى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في حكومة القاهرة³ وقد طغت بوضوح على هذا الاجتماع الأفكار الجزائرية الثورية التي دعت إلى الكفاح والإصرار على العمل المسلح كحل استثنائي وإيجابي لتحرير الوطني وشكل السلاح فقط المطلب الأساسي للوفد الجزائري في هذا الاجتماع.⁴

كما التقى أحمد بن بلة رفقة محمد خيضر يوم 05 أبريل 1954 مع فتحي الديب وعزت سليمان وتمكن هذه المرة من الحصول على وعد صريح من حكومة القاهرة بدعم حركة الكفاح الجزائرية بعد لقاء دام كثير من ثلاث ساعات قدم خلاله أحمد بن بلة شرحًا ملهمًا حول مخطط الكفاح وهيكله التنظيم العسكري لجيش التحرير وتوزيعه عبر المناطق والقادة الذين يتولون العمليات العسكرية في الداخل أما في الخارج فإن مهمة الوفد الخارجي⁵ وعلى رأسه أحمد بن بلة فإن مهمته التنقل بين العواصم مع التركيز على القاهرة بعد أن تكفل شخصيا بمهمة رئيسية هي توفير السلاح والمال للثورة التحريرية.⁶

¹ : شهادة أحمد بن بلة في المراكز الوطنية للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830 - 1962) المرجع السابق، وأيضاً شهادة أحمد بن بلة في حصة شاهد على العصر في قناة الجزيرة الفضائية يوم 20/10/2002، ويضيق بن بلة أنه من بين الأسئلة التي طرحها عبد الناصر، ما حاجتكم؟ فأجابته بن بلة، حاجتنا السلاح..

² : مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبر ميرل المصدر السابق، ص 95. وأيضاً فتحي الديب المصدر السابق، ص 21-33.

³ : نفسه، ص 21.

⁴ : لقد كان لتدخل أحمد بن بلة خلال جلسات هذا الاجتماع دورًا بارزًا في بعث الأفكار الثورية الجزائرية، والدعوة إلى طلب السلاح والإصرار على الكفاح المسلح للمزيد من التفاصيل حول مطالب بن بلة: أنظر: فتحي الديب - المصدر السابق، ص 26.

⁵ : كانت مهمة الوفد الخارجي تقدم التأييد السياسي والدبلوماسي والعتاد الحربي للثورة وعلى هذا الأساس تم تقسيم المهام بين أعضائه، تكلف أحمد بن بلة بمهمة الاتصال بالسلطات المصرية والحصول على الأسلحة وتموين الثورة في حين كلف محمد خيضر وأيت أحمد بالشؤون السياسية والدبلوماسية فلخيضر البلدان العربية ولأيت أحمد بقية بلدان العالم.

⁶ : فتحي الديب، المصدر السابق، ص 33.

وعقب هذا الإجتماع مباشرة وافق عبد الناصر على مبدأ دعم حركة النضال المسلح في الجزائر بعد التقرير المفصل الذي قدمه فتحي الديب، وفي نفس الوقت أبلغ بن بلة كل بوضياف وبن بولعيد وبن مهدي وديدوش وكريم بلقاسم وبطاط في لقاء معهم ببران (سويسرا) في أكتوبر 1954 عن إستعداد وموافقته جمال عبد الناصر على دعم الثورة الجزائرية.¹

وقبل ذلك التاريخ ظلّ بن بلة متنقلاً بين مصر وطرابلس لأنّ ليبيا كانت تمثل بالنسبة عليه " حبل الوريد لعبور السلاح" إلى الجزائر² حيث إلتقى بعبد العزيز شوشان الذي كلف بتدريب المقاومين التونسيين وفي هذا الإطار يذكر محمد البحايوي بأنه سبق بن بلة إلى ليبيا جزائري يدعى كامل الصقر من مدينة تبسة الذي أرسل لغاية جمع الأسلحة من طرف حمي الحاج مبعوث مصطفى بن بولعيد وقد حاولا كل من بن بلة وكامل الصقر تشكيل تنظيم نشيط لجمع الأسلحة والذخيرة³ وقد توجت مساعي وجهود أحمد بن بلة رفقة قاضي بشير مصطفى بن بولعيد بتأسيس أولى شبكات التسليح في ليبيا في أوت 1954.⁴

ويذكر فوجر "J-Vaujour" مدير الأمن الفرنسي في الجزائر في تلك المرحلة بأنه أحصى عن طريق رجال مصالحه، مراكز تجمع وتدريب على استعمال الأسلحة في طرابلس يشرف عليه كدربين مصريين تابعين إلى مصالح المخبرات بقيادة فتحي الديب⁵ وضمن هذا الإطار اختار بن بلة فعلا بعض الطلبة الجزائريين الدارسين بالقاهرة والمتطوعين للانضمام للكفاح المسلح، ويؤكد فتحي الديب بأنهم تلقوا تدريبهم بمعسكر الحراس الوطني بكوبري القبة ليتم تدريبهم بليبيا في دورة خاصة على حرب العصابات⁶.

شرع أحمد بن بلة في عمله بالتنسيق مع السلطات المصرية منذ شهر أكتوبر 1954 بغرض تزويد الثورة بالسلاح وبأسرع وقت ممكن من خلال تكليف بعض الليبيين المختصين في تهريب الأسلحة من قاعدة العظم البريطانية بطرابلس ووقع الاتصال بأحد موظفي السفارة المصرية سابقا بليبيا المدعو أمين صالح كانت له خبرة طويلة مع الشعب الليبي وحسب الاتفاق سافر أمين صالح إلى ليبيا لإعداد المطلوب حيث تمكن من شراء 28 بندقية وثمانية مدافع رشاش برن وثلاثة رشاشات من نوع ستن وكمية كافية من الذخيرة

¹ : نفسه، ص 43-44.

² أحمد بن بلة (مذكرات) المصدر السابق، ص 105.

³ محمد مجاوي. المصدر السابق، ص 151: و تجدر الإشارة إلى أن ليبيا كانت في هذا الوقت معقلاً للنوار التونسيين ولم تكن بالنسبة للجزائريين عند بداية الثورة أنظر: حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 199.

⁴ Bachir El Kadi de Tripoli a la wilaya1.in El Waten.10 Janvier 2005, p5.

ويمكن القول بأن أحمد بن بلة ي يعتبر الدّعم الأساسي لنواة شبكة التسليح في ليبيا رفقة قاضي بشير ومصطفى بن بولعيد.

⁵ J Vaujour, Opcit, P37-42

وأنظر ايضا : Yves Courriere, les fils dela toussaint 1954, Opcit. PP.184,186.

⁶ من أشهر هؤلاء الطلبة نذكر محمد بوخروبة (هوارى بومدين) أنظر: فتحي لديدب، المصدر سابق، ص 77، 78

الانجليزية" وقام أميت صالح بنقلها وإخفائها ببلدة جوارشة غرب بن غتري وبعد ذلك تم إرسال المغربي لذي كان موضع ثقة بن بلة بعد تزويد بكلمة السر للاتصال بأمين صالح لاستلام الشحنة على أن يقوم بن بلة بعملية ترتيب وسيلة لتهرب السلاح من برقة إلى شرق الجزائر. ليكون في متناول مجاهدين عند الانطلاقة¹ غير أن الظروف لم تكن في صالح بن بلة حيث فرضت السلطان الليبية رقابة مشددة خلال هذه الفترة على جميع التحركات في برقة بعد اغتيال إبراهيم الشالحي ناظر الخاصة الملكية الليبية الأمر الذي أوقف كل نشاط في برقة إلى وقت لاحق ونقل العمل إلى طرابلس. وتم الاتفاق مع بن بلة للسفر إلى ليبيا لاستلام المبلغ المالي المتبقي لدى أمين صالح وأضيفت له قيمة 5000 جنيه من طرف الحكومة المصرية لتوفير أكبر كمية من السلاح وإعدادها للتهرب مباشرة إلى الجزائر خصوصا بعدما تبين إمكانية انتهاج نفس أسلوب التهرب من قاعدة الملاحه الأمريكية بواسطة أصدقاء بن بلة من الليبيين الذين كانت لديهم خبرة في هذه الميدان. وكانت لديهم شحنة جاهزة للتسليم مقابل دفة ثمنها فقط².

عقب هذه المهمة مباشرة سافر بن بلة إلى اسبانيا للاتصال بمحمد بوضياف وقادة المقاومة المراكشية بهدف تلقي تاريخ بدء الكفاح المسلح ثم التفاهم النهائي بمعاونة بوضياف مع قادة المقاومة المراكشية على توحيد الكفاح المسلح³.

انطلقت الثورة التحريرية بإمكانيات جد محدودة من حيث الأسلحة والذخيرة الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في الداخل إلى إلحاح على طلب المدد من الخارج بعد تعثر العمل الثوري في المناطق لداخلية بسبب ردود الفعل الفرنسية من جهة وشح مصادر السلاح الداخلية التي لم تلبى احتياجات المقاتلين خصوصا بعد زيادة عدد المجندين بصفوف الثورة، لذلك عاد بن بلة إلى القاهرة مع نهاية شهر نوفمبر 1954 لطلب السلاح على وجه السرعة واتصل عقب وصوله بفتححي الديب ومحي الدين زكرياء رئيس المحابرات الذي عرض الأمر على جمال عبد الناصر وأعطيت الأوامر باستخدام إحدى قطع الأسطول البحري المصري وفي نفس تمت اتصالات سرية مع رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم من أجل ضمن سرية

¹ نفسه ، ص 58،59.

² فتححي الديب، المصدر السابق، ص56

³ أما بالنسبة لشحنة الأسلحة التي تم شراؤها في طرابلس فقد أخذت طريقها إلى منطقة الأوراس على الأبل على مرحلتين- الشحنة الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة التخزين وسط تونس، والشحنة الثانية من منطقة التخزين وبقافلة من الإبل مررت عبر منطقة الكاف مع مناضلين جزائريين أنفسهم إلى قيادة الأوراس تمت هذه العمليات قبل اشتداد الرقابة البوليسية بمحافظة طرابلس، أنظر فتححي الديب، المصدر السابق، ص59،60. وأنظر شهادة المجاهد أحمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في التحرير الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، المرجع السابق، وأنظر أيضا مراد صديقي، المصدر السابق، ص 29-30.

وحماية الطريق لتهديب الأسلحة عبر الأراضي الليبية دون تدخل الشرطة الليبية وقد اختار بن حليم القائد
مقام عبد الحميد درنة ليتفق معه على عملية الإنزال والنقل¹

وكللت جهود حمد بن بلة في إرسال شحنة من الأسلحة من مصر على متن اليخت انتصار² الذي
أبحر من ميناء الإسكندرية العسكري ليلة 6/5 ديسمبر 1954 بقيادة البكباشي بحري فؤاد بمساعدة أحد
ضباط المخابرات البحرية اليوزاباشي أمين عفت وقد فرغ اليخت حمولته في أحد الموانئ شرق طرابلس ليلة
السابع والثامن ديسمبر وقد كان في استقباله كل من أحمد بن بلة وعبد الحميد درنة وقد استلم الشحنة أحمد
بن بلة بعد توقيع محضر الاستلام³

ويذكر أحمد بن بلة بأن تلك الشحنة التي وصلت إلى ليبيا على متن اليخت انتصار خبئت في
مسكن عبد الحميد درنة في انتظار نقلها إلى الحدود غير أن الظروف حالت دون ذلك وتأخرت العملية
لمدة شهرين ثم نقلت هذه الشحنة بمساعدة الليبيين بالشاحنات إلى الحدود الليبية الجزائرية لتنقل بالجمال
عبر تبسة⁴.

ونفس الإطار يوضح أحمد بن بلة بأن هذه المحاولة اعتبرت أول عملية لنقل الأسلحة من مصر عبر
الأراضي الليبية إنطلاقاً من ميناء الخمس شرق طرابلس ومن ثم تنقل إلى الجزائر وقد تمت هذه العملية
خلال شهر فيفري 1955⁵ بعد التأخر الذي أشرنا إليه سابقاً وحول نفس الموضوع يشير فتحي الديب بأن
نصيباً من شحنة السلاح السابقة الذكر وجهت لتزويد حركة المقاومة التونسية بما يحتاجونه من عدة باعتباره
سيشاركون في عملية التهريب عبر الأراضي التونسية من جهة ولدعم إمكانياتهم لاستمرار المقاومة لتخفيف
الضغط الفرنسي على معامل الثورة في الداخل بعد اتفاق سبق بين أحمد بن بلة وصالح بن
يوسف⁶.

¹ فتحي الديب المصدر السابق صص 61-63 وأنظر أيضاً: مصطفى أحمد بن حليم صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ومذكرات رئيس الحكومة الأسبق
، مطابع الأهرام التجارية، ط2، مصر 1992، ص 350.

² اليخت اسمه الحقيقي فخر البحار ملك ملك مصر "الملك فاروق".

³ للاطلاع حول مضمون الشحنة التي حملها اليخت انتصار أنظر الجدول رقم (1) في الملحق رقم (8)

⁴ شهادة أحمد بن بلة في حصة شاهد على العصر، حلقة يوم 27-10-2002 و أيضاً: مصطفى هشماوي. جذور نوفمبر 1954 (د.م.ط) الجزائر
1998، ص 96.

⁵ شهادة حمد بن بلة في حصة، شاهد على عصر حلقة يوم 29-10-2000.

⁶ الديب المصدر السابق. ص 63.

وفي سنة 1955 استطاع بت بلة من إرسال عدة شحنات من الأسلحة بواسطة اليختين "دينا وانتصار" والثفينة ديفاكس بعد أن وقع على محضر استلامها¹ وفي هذا السياق يذكر ندير بوزار Nadir Bouzar² في مذكراته حول قضية ليخت دينا بأن أحمد بن بلة تمكن بوسائله الخاصة من الحصول على سفينة تجارية لاستخدامها في نقل الأسلحة من مصر إلى ليبيا، واتصل في نفس الوقت بأحد اليوغسلافيين يدعى ميلان باتشيش لكي يعين قائدا على السفينة دينا قبل ابحارها من ميناء بور سعيد³.

لقد فرضت مهام الثورة التي تكلف بها أحمد بن بلة بخصوص ضرورة توفر السلاح بكل الطرق والوسائل الممكنة خصوصا في هذه المرحلة بالذات أن يبقى متنقلا بين القاهرة وليبيا وبلدان أوروبية أخرى كأسبانيا مثلا للبحث عن السلاح والذخيرة، الأمر الذي تفتنت إليه المخابرات الفرنسية التي شرعت في محاولات مراقبته ومحاولة اغتياله في الكثير من المرات⁴.

وفي هذا السياق يشير المؤرخ الفرنسي جاك ديشمان Jacques Duchemin بعض الحقائق عن حركة بن بلة ونشاطه وتنقلاته بين القاهرة وطرابلس وتنسيقه مع الأمير عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي من أجل توقيع اتفاق لتشكيل مركز لتدريب فرق "الكومندوس" بالمغرب العربي وفتح مكتب لتجنيد المتطوعين لإرسالهم إلى الجزائر ودخوله في محادثات مع صالح بن يوسف في جوان 1955 ومع الدكتور الخطيب قائد جيش تحرير المغرب للتنسيق على مستوى المغرب العربي واستغلال قروض وإعانات الحكومة المصرية عن طريق فتحي الديب وعزت سليمان رئيس المخابرات المصرية وبحضور الهاشمي الطود رئيس مكتب تدريب فرق الكومندوس بالمغرب العربي وقد استغل بن بلة المال لشراء أسلحة وأرسلها لآو عمران لدعم الجبهة الداخلية⁵. ومنذ هذه الفترة (جوان 1955) شرع بن بلة في العمل مع هؤلاء المغاربة بالتنسيق مع صالح بن يوسف ومثله بليبسل عبد العزيز شوشان⁶ كما تعامل مع بن يوسف على أساس الكفاح

¹ تقدم الإشارة إلى هذه العمليات في دور المنطقة الخامسة في البحث عن مصادر السلاح الخارجية. (الأمر الذي يبين مجلاء بأن نجاح مشاريع تمويل الثورة بالسلاح لم يكن ليتحقق لولا الدور الذي لعبه أحمد بن بلة في الخارج، وتجدر الإشارة إلى أن معظم كشوف استلام الأسلحة المبعوثة من مصر موقعة من طرف أحمد بت بلة: أنظر فتحي الديب، المصدر السابق ص 647-660

² Nadir Bouzar "l'odyssée du Dina" Récit du Premier transport d'armes de révolutions Maghébine, Bouchene, ENAL Alger 1993, p41.

³ تعرض أحمد بن بلة إلى محاولة اغتيال من طرف جاسوس فرنسي يدعى هنري ديفيد Henri David ، أحد أعضاء منظمة اليد الحمراء وقد قام هذا الشخص بملاحقة بن بلة وانتحل صفة تاجر حيث بقي بليبيا حوالي ستة أشهر لتحقيق مهمته وقد حاول اغتياله بفندق ريكسيبيسيوز بطرابلس غير أن محاولته انتهت بالفشل وقتل الجاسوس على الحدود التونسية، أنظر بالتفاصيل: شهادة بن بلة في حصة شاهد على العصر في قناة الجزيرة حصة يوم 27-10-2002. ويذكر محمد تقيية بأن تعرض إلى محاولتين أخرتين حيث قدم له طرد بريدي ملغم بالقاهرة وأعتدي عليه بروما Mohamed Teguaia,

L'Algerie en guerre. Opcit, P321 (note 118)-

⁴ Jacques Duchemmi Histoire du F.L.N Edition Mimouni, Alger 2006. PP245-247

⁵ Mohamed le Ijaoui , Vérités sur la revolution Algerinne, ed gallimad, Paris 1970 P127

المشترك الذي كان يقوده في تونس الطاهر الأسود، ووسعت فكرة العمل المشترك فيما بعد لتشمل منطقة المغرب العربي بأكملها في اجتماع القاهرة يوم 24-02-1956¹.

وانطلاقاً من هذه المستجدات وضع برنامج لدعم المقاومة في المغرب العربي بالسلاح بمساعدة السلطات المصرية لذلك نجد أن عملية تمرير السلاح بين 1954-1956 غالباً ما كانت مشتركة ففي الجبهة الشرقية كانت موجهة عادة إلى المقاومة في الجزائر وتونس وفي الجبهة الغربية إلى المقاومة الجزائرية والمراكشية وكان الأمر كذلك بالنسبة لقواعد تمرير الأسلحة وتربيته بليبيا.

وفي إطار العمل المشترك تمكن بن بلة رفقة عبد الكريم الفاسي ممثل جيش التحرير المغربي في إسبانيا من عقد صفقة تجارية لاقتناء كمية هامة من الأسلحة قدرت ب 1000 قطعة تم تهريبها من إسبانيا إلى المغرب عبر البحر وتم إنزاله في السواحل المغربية بالقرب من مليلية في شهر أوت 1955².

كما لعب أحمد بن بلة دوراً بارزاً في وضع الأسس الأولى لشبكة التسليح الجزائرية بليبيا³ التي وجدت دعماً ومساندة من طرف منضلي الحزب الدستوري الذي سخروا كل إمكانياتهم (شاحنات سيارات) لتقل الأسلحة من ليبيا إلى تونس وفي هذا السياق يذكر قاضي بشير بأن بن بلة قام بشراء سيارة من نوع جيب Jeep ب 70 ليرة في بنغازي من ليبي يدعى صالح تواتي استغلت في عملية تنقلات أعضاء الشبكة وتهريب الأسلحة إلى الحدود التونسية وقد تكون هذه السيارة أول سيارة امتلكتها الثورة بفضل جهود أحمد بن بلة⁴.

ونظراً للمشاكل التي اعترضت عملية تهريب الأسلحة في ليبيا نحو الحدود الجزائرية خصوصاً بعدما ارتفع مخزون الأسلحة بليبيا وقلت عمليات النقل اضطر بن بلة للسفر إلى ليبيا رفقة فتحي الديب واتصلا بالملحق العسكري المصري بليبيا الذي عرف بتعاونه السري في تهريب الأسلحة التقياً مع علي محساس ممثل الثورة في ليبيا وعبد العزيز شوشان وقد تمكن بن بلة من حل المشكل بعد استعراض الأسباب التي حالت دون نشاط عملية التهريب⁵ وتباحثه مع عبد الحميد درنة المدير العام للشرطة الليبية لتقديم المساعدة لعللي مهساس وعبد العزيز شوشان⁶

¹ وقد حضر هذا الاجتماع كل من الطاهر الأسود والبشير السبعي من تونس والدكتور عبد الكريم غلاب والدكتور المهدي بن عبود من المغرب وعباس لغور

وأحمد بن بلة من الجانب الجزائري للمزيد من التفاصيل أنظر: Amira Aleya Sghaier, Opcit, P 112.

² هذه الشحنة مشتركة بين الجزائر و المغرب، أنظر مراد صديقي المصدر السابق ص 31، وأيضاً: عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق.

³ سيتم التركيز على فعالية ودور شبكات التسليح وعمليات الإمداد على الجبهتين البرية والبحرية في الفصل الثالث

⁴ Bachir Elkadi, Opcit, p.5

⁵ يعود ذلك إلى عمليات المراقبة المشددة البريطانية بقيادة جايكز في ليبيا والحشد الفرنسي على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية للجزائر.

⁶ بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 216-217...

فرضت متطلبات العمل المسلح المزيد من الأسلحة خصوصا وأن تلك الشحنة التي وصلت عبر اليختين دينا وانتصار بالإضافة إلى الأسلحة التي هربها بن بلة من اسبانيا إلى المغرب شجعت على تنامي وتيرة العمل المسلح في منطقة الناظور ومناطق الريف المحاذية للحدود المغربية وكذا المنطقة الخامسة.

وعلى هذا الأساس شرعت قيادة الثورة في الخارج برأسة أحمد بن بلة بالتنسيق مع بعض المسؤولين في المخابرات المصرية في عملية إمداد الثورة في الجبهة الغربية بالأسلحة واختير لهذه المهمة اليخت "الحظ السعيد" ¹ good hop بعد إصلاحه من جديد وقد تحرك من ميناء الإسكندرية يوم 20 أكتوبر 1955 بعد شحنه بالأسلحة وتعبئتها في عبوات صغيرة وإزالة كل العلامات المميزة إلى المنطقة المتفق عليها (السواحل المغربية). وتكتملة لمراحل المهمة غادر بن بلة من القاهرة إلى مدريد ليبلغ مسئول الثورة في الجبهة الغربية تفاصيل خطة إنزال شحنة "قود هوب" ومحاولة سد العجز الحالي في الذخيرة بشراء كمية من اسبانيا وإرسالها بطرق خاصة إلى الحدود المغربية الجزائرية ².

غير أن السلطات الاسبانية التي كانت تغض الطرف عن عمليات تهريب السلاح إلى الجزائر عبر مناطق الريف لواقعة تحت سيطرتها، تراجعت عن سياستها بشكل مفاجئ. الأمر الذي دفع باليخت "قود هوب" إلى تغيير وجهته اتجاه السواحل المغربية إلى أحد الشواطئ الليبية المهجورة ضواحي زوارة بطرابلس بعيدا عن عيون الانجليز وتمت إنزال الشحنة يوم نوفمبر 1955 بحضور أحمد بن بلة ومندوب جيش التحرير في ليبيا على مهساس ³

وقد تكلف علي مهساس بنقل هذه الشحنة إلى مراكز سرية لتجميع السلاح والذخيرة في مزرعة مستأجرة ضواحي زوارة الليبية تحت إشراف عبد الحميد درنة لتأخذ طريقها إلى شرق الجزائر، عبر الحدود التونسية والليبية ⁴.

وبناء على اجتماع مدريد في جوان 1956 بين قيادة الثورة في الخارج وقيادة المنطقة الخامسة التي كان على رأسها بوصوف بعد انتقال بن مهيدي إلى العاصمة، تقرر تزويد المنطقتين الخامسة والثالثة لتنشيط العمل الفدائي وربط المناطق ببعضها وتحريك منطقة الجنوب (الصحراء) وعلى هذا الأساس شرع بن بلة في إرسال كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من بينها أسلحة مضادة للطائرات من طراز لويس مع التركيز

¹ أصل التسمية "نمر" كان يمتلكه الامير السابق عباس عبد الحليم وصودر بعد ثورة يوليو وأعد لمهام سرية تتعلق بتهريب الأسلحة .

² عبد المجيد بوزيد، المصدر لسابق، ص 92 وايضا: مراد صديقي المصدر السابق، ص 34.

³ للاطلاع على مضمون الشحنة التي نقلت على متني اليخت "قود هوب" أنظر الجدول رقم (2) في الملحق رقم (8)

⁴ فتحي الديب المصدر السابق ، ص 130 ، وسوف تنطبق إلى عمليات تهريب الأسلحة عبر الجبهة البرية من ليبيا وتونس إلى الجبهة الشرقية (الاوراس وسوق اهراس) فيما بعد (في الفصل الثالث)

على زيادة مدافع الهاون والرشاشات القصيرة التي أثبتت نجاعتها وتزويد منطقة وهران بمصنع صغير لإعادة تعبئة طلقات الذخيرة مع تأمين المواد اللازمة لذلك¹.

وقد اختير المركب ديفاكس لهذه المهمة للمرة الثانية وذلك لقدرته على شحن أكبر كمية من السلاح بغرض توزيعها على الجبهتين الشرقية والغربية وانطلق المركب من ميناء الإسكندرية بتاريخ 1956/07/26 بحضور بن بلة شخصيا، حيث أفرغت حصة المنطقة الشرقية في ميناء زوارة الليبي بحضور على مهساس منسق عملية تهريب السلاح إلى الجزائر عبر ليبيا وتونس رفقة الملحة العسكري المصري² كما واصل المركب رحلته باتجاه الغرب وتمكن من إفراغ شحنة المنطقة الغربية بالقرب من ميناء سبتة على السواحل المغربية³.

3- مشكلة التسليح من خلال تقارير الولايات في مؤتمر الصومام 1956.

اتفقت قيادة الثورة التحريية قبل الانطلاقة على اللقاء في اجتماع وطني⁴ لإعادة هيكلة النشاط الثوري الذي انطلق دون تنظيم مسبق بسبب الظروف الصعبة التي واجهت القادة الستة في إطار عملية التحضير المستعجل للعمل المسلح⁵.

كما تعثر العمل الثوري في الكثير من المناطق بعد الانطلاقة، وقد يكون الوجه الأسلم لتفسير وشرح ميزات النشاط الثوري في السنتين الأوليتين هو تناولها من ناحية أن ظروف العمل الثوري في بداياته وانعدام التنسيق الداخلي بين القيادات حالت دون اتصالات نطاق منطقة بأخرى مجاورة لها الأمر الذي أدى إلى عزلة المناطق الداخلية، كما أن عدم تحديد العلاقة التنظيمية والقيادية والمسؤوليات الثورية إلى جانب دخول بعض المناطق (كالأولى مثلا) في أزمات داخلية في نهاية المطاف إلى بقاء العمل الثوري رعيية للمبادرة الفردية لكل منطقة على حدة على الرغم من كون فكرة التنسيق ظلت مطلبا ملحا بالنسبة لجميع القيادات في الداخل وعلى المستوى الخارجي

¹ مراد صديقي المصدر السابق، ص 39.

² فتحي الديب. المصدر السابق، ص 238 وللمزيد من التفاصيل حول شحنة الأسلحة التي من نصيب الجبهة الشرقية (الأوراس والشمال القسنطيني) انظر الجدول رقم (3) في الملحق رقم (9)

³ فتحي الديب المصدر السابق ص 238 وانظر ايضا: مراد صديقي، المصدر السابق، ص 40 وعن مكونات شحنة السلاح الموجهة للمنطقة الخامسة وبلاد القبائل في الجدول رقم (3) في الملحق رقم (9).

⁴ إن فكرة الدعوة إلى لقاء يجمع شتات القيادة الثورية في الداخل والخارج تمت برمجتها قبل الانطلاقة في 15 أكتوبر 1954 حيث تقرر عقد اجتماع عام بعد اندلاع الثورة في أجل لا يتجاوز 03 أشهر إلا أن المؤتمر تأخر بأكثر من 20 شهرا بسبب عدم توفر الظروف الملائمة لعقده.

⁵ يشير المجاهد لخضر بن طربال بأن الهدف الرئيسي لمفجري الثورة كان إعلان الكفاح المسلح بأسرع وقت ممكن ثم بعد ذلك يتم النظر في إرساء مؤسسات الثورة أنظر: محمد عباس، فكرة الثورة في التجربة الجزائرية، المرجع السابق، ص 21.

وبعد تردد دام طويلا بسبب ظروف فرضتها ردود الفعل الفرنسية القمعية، كللت جهود ومساعي بعض قيادي الثورة في الدعوة ووضع الترتيبات الأولى لعقد مؤتمر وطني بقرية ابقرى أوزلاقن على ضفاف وادي الصومام بين (14-20 أوت 1956).

دون الوقوع في المسائل الخلافية¹ حول عدد الحاضرين في المؤتمر² والغائبين عنه وأسباب الغياب أو التغييب؟! يمكن القول بأن الإمكانيات المادية للثورة كانت من أهم القضايا التي آثراها الحاضرون في المؤتمر وطال حولها النقاش خصوصا بعد الظروف الصعبة التي شهدتها العمل المسلح، خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة (1954-1956)

فبالعودة إلى محاضر جلسات ومقتطفات الوثيقة الأساسية التي أعدها القادة الحاضرون في المؤتمر بعد الاستماع إلى قراءة التقارير السياسية والعسكرية للولايات (الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة). يمكن للباحث الوقوف على حجم الإمكانيات المادية (التجنيد-التسليح-الأموال) وأخذ فكرة دقيقة بشكل كاف عن القوى المادية للثورة بعد 21 شهرا من الانطلاقة:

1- المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): تمّ قراءة تقرير المنطقة من طرف قائدها زيروود يوسف في

أول جلسة للمؤتمر، حيث حاول إعطاء صورة عامة عن الوضعية السياسية والعسكرية في منطقة وفي هذا السياق يشير التقرير إلى أن التعداد البشري للمنطقة لثانية عشية إنعقاد المؤتمر 1956 قدر بـ 1669 مجاهدا و 5000 مسبل أما بالنسبة للأسلحة والأموال فقد أشار التقرير إلى 13 بندقية رشاش و 325 بندقية حربية منها رشاشات صغيرة و 3750 بندقية صيد ورصيد مالي قدر بـ 302 مليون و 500 ألف فرنك وبذلك قدر مجموع الأسلحة بـ 4088 قطعة متنوعة³.

¹ يعتبر مؤتمر الصومام (14-20 أوت 1956) من بين القضايا الحساسة التي لم تحقق الإجماع الثوري بين صناع الحدث والمؤرخين على حد سواء لان المؤتمر لم يكن ممثلا لكل القيادات الوطنية في الداخل والخارج أيضا وإن حقق الإجماع في قراراته ومبادئه التنظيمية، وترك الكثير من المسائل عالقة وأبرز مواقف متباينة ومتحفظة وفي الكثير من الأحيان رافضة له ما زالت تلقى بضالها إلى يومنا هذا.

² يذكر ابف كوريار إلى مشاركة 16 مندوبا (06) من المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) هم زيروود وبن طوبال وبن عودة، ومزهودي وكافي وروييج و (04) من المنطقة الثالثة هم كريم ومحمدي سعيد وعميروش وقاسي و (03) من المنطقة الرابعة هم أوعمران ودهياس صادق وبوقرة وواحد من منطقة الجنوب (السادسة) هو علي ملاح كما أضاف كوريار عبان وبن مهدي: أنظر.

إلا أنه عند الإطلاع على محضر جلسات مؤتمر الصومام (1956) بالنسبة إلى مسؤولي وهران و الجزائر وقسنطينة لا نجد الإشارة إلى أكثر من 06: هم بن مهدي وعبان وكريم وزيروود واعرمان وبن طوبال أما على ملاح كان غائبا وإذا استثنينا عبان نجد أن الجمع كانوا من مؤسسي الجبهة وثلاثة منهم أعضاء سابقين في لجنة الـ 22 (بن طوبال، زيدن، بن مهدي واثان من لجنة الستة (كريم- بن مهدي) انظر محمد حزبي جبهة التحرير الأسطورة، المصدر لثابق ص 149.

³ المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، محضر الجلسات و مقتطفات من الوثيقة الأساسية الجزائر 1996، ص 25 وأنظر أيضا: خالفة معمري. عبان رمضان، تعريب زينب بن خروف، مطبعة تالة، ط2 الجزائر 2008، ص 1956.

غير أن محمد حزبي يعطي إحصاء آخر حول حجم الأسلحة التي كانت بحوزة المنطقة وهي لا تختلف كثيرا عن الأرقام التي وردت في محضر جلسات مؤتمر الصومام وكتاب خلفه معمري إذ يشير فقط إلى 338 قطعة حربية و 3750 بندقية صيد دون الإشارة إلى الأسلحة الخفيفة، أنظر Mohamed arbi, les archive de la révolution Algérienne , ed jeune Afrique paris 19, P 161-163.

2- المنطقة الثالثة (القبائل): قدمت المنطقة الثالثة تقريرا شفاهيا قام بعرضه كريم بلقاسم حيث يشير إلى المنطقة تمتلك حاليا 87044 مناضل أو 7470 مسبلا و 3100 مجاهدا، أما عن حجم الأسلحة التي بحوزتها فيشير إلى 404 بندقية حربية و 106 رشاش و 08 بنادق رشاش على نوعين أرن من نوع fmbart وأربعة أخرى من نوع 24/29 و 4425 بندقية صيد.

أما بالنسبة لرصيدها المالي فقد بلغ عشية المؤتمر 445 مليون فرنك مع الملاحظة أن المداخيل الشهرية بالمنطقة حاليا تبلغ معدل 110 مليون فرنك والمصاريف الشهرية بمعدل 55 مليون فرنك¹ وقد قدر حجم الأسلحة المتوفرة بمختلف أنواعها ب 4943 قطعة.

3- المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها): كشف التقرير الذي قدمه عمر أوعمران عن التعداد البشري للمنطقة عشية المؤتمر حيث أحصى 40000 مناضلا و 2000 مسبلا و 1000 مجاهدا. أما حجم الأسلحة التي بحوزتها فقد سجل 1500 بندقية صيد و 300 مسدس و 200 بندقية حربية و 80 رشاشا وخمسة بنادق رشاش واحد منها من نوع Bart كما سجل التقرير قيمة رصيدها المالي ب 200 مليون فرنك وبذلك قدر إجمالي الأسلحة المتوفرة بمختلف أنواعها ب 2085 قطعة².

4- المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني): أشار تقرير المنطقة الخامسة الذي قدمه ممثلها محمد العربي بن مهيدي الذي كان رئيس المؤتمر في نفس الوقت إلى نقطة هامة تتعلق بتطور التعداد البشري من الانطلاقة في أول نوفمبر 1954 إلى هجومات الفاتح من أكتوبر 1955 إلى مؤتمر الصومام 1956 حيث سجل ارتفاع عدد المقاتلين من 500 مجاهد و 500 مسبل في أكتوبر 1955 إلى 1500 مجاهد و 1000 مسبل، وفي نفس السياق أشار التقرير إلى الوضع المالي للمنطقة إذ قدر رصيده المالي في أول ماي 1956 ب 35 مليون فرنك منها 25 مليون فرنك بحوزة مسؤول المالية بالخارج³.

أما عن حجم العدة (السلاح) فقد بلغ مجموع قطع الأسلحة في الفاتح من ماي 1956 - 2715 قطعة سلاح مختلفة الأنواع بين 1000 بندقية حربية و 100 مسدس و 165 رشاش و 50 بندقية رشاشة⁴.

¹ المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 11 وأيضا:

Mohamed Harbi, Le FLN Mirage et réalité, Opcit, P 177.

² المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 13 وأنظر أيضا: Mohamed Harbi, Opcit, p 177.

³ حدد هذا التاريخ كأجل لنهاية التقرير الذي قدمته المنطقة الخامسة في المؤتمر ربما لأنه يوافق الشهر الذي غادر فيه بن مهيدي المنطقة الخامسة إلى الجزائر تاركا مهام إدارة قيادة الثورة في الجبهة الغربية إلى رفيقه بوصوف.

⁴ المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 13، يخالف محمد حربي لإحصائيات المتعلقة بحجم الأسلحة بشكل عام إذ يذكر بأن مجموع الأسلحة التي كانت بحوزة المنطقة الخامسة تقدر ب 2500 بين مسبلين وجنود أنظر

Mohamed arbi, Opcit, P177.

5- المنطقة السادسة (الصحراء): لم تكن هذه المنطقة عشية الانطلاقة سوى مشروعاً فقط يتم النظر في هيكلته وبحث النشاط الثوري فيه فيما بعد وبذلك فإن من أهم القرارات التنظيمية للمؤتمر هو استحداث منطقة سادسة (الولاية السادسة) إلى جانب المناطق الخمسة التي حددها تقسيم قادة الثورة الأوائل عشية الانطلاقة نوفمبر 1954.

قدم تقرير الولاية السادسة الفتية عمر أو عمران نيابة عن قائدها علي ملاح الذي كان غائبا بعدد، وقد أشار التقرير إلى تعداد بشري قدر بـ 5000 مناضل و 100 مسبل و 200 مجاهد¹ ورصيد مالي بلغ 10 ملايين فرتك دفعت إلى المنطقة الرابعة

أما بخصوص الأسلحة فقد أشار التقرير إلى 260 قطعة سلاح مختلفة بين: 100 بندقية حربية منها بندقية رشاش واحدة و 100 بندقية صيد و 50 مسدس و 10 رشاشات².

يمكن للباحث بعد إطلاعهم على الأرقام و الإحصائيات التي قدمها قادة الثورة خلال عرض تقاريرهم في جلسات المؤتمر إلى استخلاص جملة من النتائج والاستنتاجات انطلاقاً من واقع الثورة العسكري خلال مرحلتها الأولى (1954-1956).

1- إن محاولات القادة الحاضرين بسد الثغرات الناجمة عن غياب نظرائهم - كان على كل منطقة تلاوة تقرير عن الوضعية العامة بما - مثل تلك التي قام بها زيروود في أول جلسة للمؤتمر لم تكن كافية لإعطاء صورة واضحة عن الواقع العسكري في نطاق يتجاوز حدود المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) الخاضعة لقيادته بعد استشهاد ديدوش مراد³.

2- تعتبر هذه التقارير ناقصة بسبب غياب منطقتي الأوراس (مركز ثقل الثورة في مرحلتها الأولى) وسوق أهراس (قاعدة الثورة الناشئة)⁴

¹ امتازت الولاية السادسة بإمكانية بشرية لا بأس بها رغم حداتها ويمكن تفسير ذلك بالتحاق عدد كبير من الطلبة الجزائريين بالعمل لثوري فيها بتوجيه من طرف قيادة الثورة بعد إضراب الطلبة في 19 ماي 1956.

² المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 13-14. وأنظر أيضا:

Mohamed Harbi, les archives de la révolution, Opcit , P162.

³ لم يكن زيروود يدرك جيدا الواقع العسكري الذي أصبحت عليه منطقة سوق أهراس التي كانت تابعة نظاميا عشية الانطلاقة إلى الشمال القسنطيني عقب الظروف الصعبة التي مرت بها حيث توفرت لها الفرصة لاعادة ترتيب تنظيمها المحلي عقب اجتماع بعض قادة المنطقة في 18 جوان 1956 واسندت إدارتها للمسؤول على القالة عمارة بوقلاز الملقب بالعسكري حيث أصبحت تشكل إحدى قلاع الثورة في الشرق الجزائري إلى جانب الأوراس تنظيما وتأطيرا وتسليحا. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر الطاهر جبلي القاعدة الشرقية رسالة ماجستير، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 1999 / 2000، ص 62-64.

⁴ حاول القادة المحليون المنطقة سوق أهراس الحضور في المؤتمر كبقية المناطق الثورية الأخرى إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك الأمر الذي دفع بهم إلى محاولة الضغط على قيادة الثورة لكي تعترف بها كولاية كبقية الولايات التاريخية الأخرى التي نص عليها المؤتمر الصومام وفي أبريل 1957 حققت سوق أهراس وضعاً متميزاً. باقتراح من عمر أو عمران، حيث تمت تسوية وضعية المنطقة وحدد دورها العام كقاعدة لدعم الولايات الداخلية بالأسلحة (القاعدة الشرقية) أنظر الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 66-80.

3- عرفت قدرات جيش التحرير الوطني البشرية تطورا ماحوظا منذ الانطلاقة إلى عشية مؤتمر الصومام 1956 حيث بلغ تعداده دون ذكر المنطقة الأولى 23039 مجاهدا منهم 7469 مجندا و 15570 مسبلا وإذا أضفت لهم عدد المناضلين الذي قدر بـ 132044¹ ليصبح العدد يقارب 115110² بين مجتمع وقابل للتجنيد.

4- قدر حجم الأسلحة التي كانت بحوزة الثوار في كل المناطق دون ذكر الأولى بـ 14091 قطعة نسبة 70% منها عبارة عن بنادق صيد التي قاربت حسب محمد حربي حوالي 10775 بندقية³ وبذلك يمكن القول بأن الأسلحة الحربية نادرة لم تتجاوز 2464 قطعة وبقي جيش التحرير الوطني بعد مرور 21 شهرا من الانطلاقة يمتلك أسلحة معظمها بنادق صيد.

5- الأسلحة بشكل عام قليلة مقارنة مع الامكانيات البشرية سواء المجندين أو القابليين للتجنيد الأمر الذي يؤكد بوضوح بأن مصادر السلاح سواء الداخلية أو الخارجية منها لم تكن كافية لتلبية متطلبات العمل الثوري حيث نجد أن الذي ينتسب إلى جيش التحرير الوطني أو ينتمي إليه لا يحمل سلاحا.

6- يشير محمد حربي في قرائته للتقارير التي قدمها قادة الثورة خلال المؤتمر بأن المنطقة الخامسة كانت أفضل تجهيزا من حيث التسليح⁴ مقارنة مع مجموع المناطق الأخرى مجتمعى، إلا أن هذه الفكرة تبدو واهية في غياب المنطقة الأولى (مركز ثقل الثورة في مرحلتها الأولى) وفي هذا السياق يذهب الدكتور يوسف مناصرية إلى سد ذلك النقص ودحض ذلك الطرح، بعد عثوره على وثائق ارشيفية عن الواقع العسكري للثورة بين سنوات (1954-1956) بالأرشيف الحربي بفرنسا "Archives des Vincennes" تشير إلى المنطقة الأولى كانت تتمتع بقوة عسكرية تتراوح بين 1500 إلى 2000 مجاهد مسلحين بنسبة 75% سلاح حربي و 30% سلاح صيد بالإضافة إلى 1100 مجاهد يتبعون المسلحين ومستعدين لحمل السلاح الذي يتم عنمه في المعارك، وكان لها 3000 رجل احتياطي تحت تصرف جيش التحرير الوطني⁵ ويضيف في نفس

¹ يمكن تفسير هذا الرقم بارتفاع عدد مناضلي جبهة التحرير الوطني في القبائل والجزائر (المنطقتين الثالثة والرابعة).

² استنادا إلى احصائيات محاضر جلسات المؤتمر: انظر المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 11-23 وايضا 167- Mohaned Harbi , Opcit, P 160- 167.

³ احصائيات المحضر (محضر جلسات المؤتمر) قريبة من هذا الرقم خصوصا أن محمد حربي إعتد عليها في تقديراته للواقع العسكري والقوى المناهضة للثورة في مرحلتها الأولى.

⁴ أنظر تقرير المنطقة الخامسة في المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق ص وايضا: Mohaned Harbi, Opcit, P 162.

⁵ يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية في نشأة جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 121.

السياق بأن المنطقة الأولى كانت متفوقة من حيث العدد والعدة العسكرية النظامية على جميع المناطق وتقارب المنطقتين الثانية والخامسة وتساوي المنطقتين الثالثة والرابعة¹.

7- قدر حجم الأسلحة التي كانت بحوزة المجاهدين في الداخل دون ذكر المنطقة الأولى 14091 قطعة متنوعة (حرية وصيد). أما بالنسبة لحجم الأسلحة التي وصلت إلى الثوار من الخارج منذ الانطلاقة إلى غاية أوت 1956 من خلال جرد الشحنات التي وصلت عن طريق البحر أو البر نجد ما يقارب 6496 قطعة، فإذا طرحنا هذا الرقم من رصيد الأسلحة الإجمالي (14091) نجد حجم الأسلحة التي تمكن الثوار من الحصول عليه من خلال عملية التسليح الداخلي (الذاتي) التي قدرت بـ 7595 قطعة الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن ما غنمه المجاهدون من أسلحة بكل الطرق شكل مصدرًا رئيسيًا لتغذية النشاط الثوري في المرحلة الأولى (1954-1956) إلا أن هذا المصدر لم يكن كافيًا الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في المناطق الحدودية الأولى والثانية والخامسة إلى بذل قصارى جهودهم في البحث عن مصادر خارجية لاستدراك النقص الفادح في الأسلحة التي كانت أغلبها عبارة عن بنادق صيد في خضم تطور العمل العسكري الذي تميّز بعدم تكافؤ القوة بين كتائب جيش التحرير الوطني وقوات الجيش الفرنسي بعد زيادة ترسانته العسكرية (البشرية والمادية) ودعم الجهود الموازية التي بذلها قادة الثورة في الخارجية خصوصًا أحمد بن بلة ثم محمد بوضياف، التي تؤكدتها الكثير من الشواهد التاريخية التي أشرنا إليها سابقًا إلا أنها لم تكن حقيقة في مستوى آمال المقاتلين في الداخل.

وبذلك بقي مشكل التسليح قائمًا، بعد الانطلاقة خصوصًا في المناطق الداخلية (الثالثة والرابعة مثلًا) والأولى والثانية والخامسة بشكل عام. وهو ما دفع بكريم بلقاسم إلى تحميل كل من بوضياف وبن بلة المسؤولية الكاملة في استمرارية هذا المشكل الذي تفاقم أكثر طيلة 1955 وانعكس سلبيًا على طبيعة العلاقة بين قيادتي الثورة في الداخل والخارج² خصوصًا بعد أن لجأ عبان إلى تصعيد الموقف مع الوفد الخارجي متعمدًا إثارة العديد من المسائل التي اعتبرها خلافية كان على رأسها التسليح الذي حكم من خلاله على الوفد الخارجي وبالخصوص أحمد بن بلة بالتقصير في هذا الجانب.

وفي خضم الظروف الصعبة التي واجهت النشاط الثوري في مرحلته الأولى يمكن القول من باب الموضوعية التي تدعمها كثير من الشواهد التاريخية بأن مهمة الوفد الخارجي لم تكن سهلة بالمرّة، لأن البحث

¹ نفسه، ص 124. وانظر: أيضا بخصوص هذا الموضوع: الغالي الغربي، جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك في نشأة جيش التحرير الوطني أعمال الملتقى الدولي، المرجع السابق، ص 203-237. وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات التي قدمها مناصرة حول حجم الامكانيات البشرية عشية المؤتمر قريبة جدًا من الإحصائيات التي وردت في محاضر جلسات مؤتمر الصومام إذ نجد التعداد الإجمالي 115110 وهو نفس الرقم تقريبًا لدى مناصرة 115000 رجل حسب التقارير الاستعمارية، أنظر: يوسف مناصرة: المرجع السابق، ص 123.

عن السلاح و الحصول عليه أعتبر من أخطر الأمور و لم يكن نقله يقل خطورة أيضا، خصوصا و أن البحر المتوسط أصبح محاطا بقواعد بحرية و جوية للحلف الأطلسي بالإضافة إلى عمليات المراقبة المشددة التي شرعت فيها البحرية الفرنسية مع اندلاع الثورة إلى جانب كل هذا اكتفت المخابرات الفرنسية من نشاطها في النقاط التي يمكن أن تكون مصدرا للسلاح أو معبرا له¹

وانطلاقا من هذه الظروف و العوامل الموضوعية لم تكن كميات الأسلحة المرسله قبل مؤتمر الصومام في مستوى متطلبات العمل العسكري الذي عرف تطورا ملحوظا و على هذا الأساس عبر عبان رمضان عن هذه الحاجات الملحة و الخائفة في رسالة إلى الوفد الخارجي بتاريخ 13 مارس 1956 قائلا "نحن على استعداد لتقديم جميع التنازلات الممكنة لمن يزودنا بالسلاح" و يشير في هذا الصدد إلى إمكانية مقايضة التسليح (من المعسكر الاشتراكي) بقبول الحزب الشيوعي (كتنظيم) داخل جبهة التحرير.²

و قد كانت الضرورة في هذا الميدان (السلاح) من الإلحاح إلى درجة أن المصاعب الموضوعية التي اعترضت مساعي و جهود الوفد الخارجي وبن بلة بشكل مباشر، لم تكن تجد التفهم المنتظر من عبان و رفقائه و وقع سوء تفاهم ما يغذيه في اعتقاد عبان خاصة أنه بإمكان الوفد استعمال الطائرات و البواخر لإنزال السلاح بشكل مباشر داخل البلاد أو على سواحلها.³

و يمكن القول أن هذا الاعتقاد يعكس قصر النظر و سوء التقدير بوضوح لإمكانات فرنسا الدولة القوية القادرة على ممارسة عملية القرصنة في أعالي البحار، ليس فقط على حماية أجواء الجزائر و مياها الإقليمية.

و بناء على اعتقاد عبان و رؤيته لمسألة التسليح الخطيرة و الصعبة اتخذ مؤتمر الصومام شكل محاكمة للوفد الخارجي الذي أتهم بالتقصير و محاباة المناطق الحدودية (الأولى و الخامسة)⁴ و قد تجلّى هذا الحكم القاسي في عزل أعضاء الوفد الخارجي و معهم بوضياف، و تلا مؤتمر الصومام مباشر جدل بين عبانة بن

¹ - محاولة بن بلة في طرابلس في شهر ديسمبر 1955 خير دليل على ذلك

² - Mabrouk Belhocine OP Cit.P.197

³ - Mabrouk Belhocine OP Cit.P.198

⁴ - أصدر مؤتمر الصومام حكما قاسيا بالتقصير من طرف الوفد الخارجي في مجال التسليح إستنادا إلى حصيلة مفادها "أن الوفد لم يرسل إلى الداخل من أول نوفمبر 1954 إلى نهاية مارس 1956 غير 450 قطعة إلى منطقة وهران (الخامسة) و 100 قطعة إلى ماحية النمامشة (الأولى)، إلا ان بن بلة رفض حصيلة عبان و أعطى حصيلته التي نكتفي بذكر بعض الأرقام فقط

22 ألف بندقية و 500 رشاشة لمستودعات الإسكندرية تمثل مساعدات من العراق و سوريا * إرسال 1500 قطعة إلى منطقة وهران عبر البحر و إيصال 4500 قطعة إلى طرابلس لتنتقل إلى الحدود الشرقية حجز 3000 قطعة أخيرا كانت في طريقها إلى الجبهة الغربية عبر البحر على متن لاطوس التي تم حجزها في 16 أكتوبر 1956 أنظر محمد عباس، عبان، بن بلة رسائل ما بعد الصومام - حصيلة التسليح، الشروق اليومي عدد 1493 يوم 26 سبتمبر 2005 ص 15..

بلة حول حصيلة الوفد الخارجي في مجال التسليح خلال فترة الممتدة بين 1 نوفمبر 1954 إلى نهاية مارس 1956، فعبان يحتزل الحصيلة في 450 قطعة إلى منطقة وهران و 100 قطعة إلى منطقة الأولى (الأوراس). إلا أن بن بلة رد عليه قائلاً بأن ما تم جمعه بالمغرب فقط 900 قطعة فضلاً عما تم جمعه في كل من تونس و أسبانيا، في خضم الظروف و الأوضاع الصعبة التي كانت تتزامن بين الحين و الآخر بمشاكل سياسية طارئة.¹ مثل مضاعفات مؤتمر الصومام نفسه بعد إعتراض جماعة من القاهرة و تونس على نتائجه.²

* مضاعفات العدوان الثلاثي على مصر (أكتوبر - نوفمبر 1956)³.

و مع أواخر شهر مارس من سنة 1957 تولى مهمة الإمداد بتونس تحت إشراف الأمين دباغين - العقيد عمر أوعمران بمساعدة الرائد عمار بن عودة الذي سبقه إلى تونس و ساهم في ترتيب الأمور على هذا الصعيد لفائدة القيادة التي انبثقت عن أرضية مؤتمر الصومام.⁴

وعند هذا المقام يمكن للباحث أن يقف من باب الموضوعية بعيداً عن أي توقع جهوي أو ميل إيديولوجي على جملة من المعطيات والشواهد التاريخية التي تبين بوضوح الأسباب الحقيقية لمشكل التسليح والظروف والأوضاع الصعبة المحيطة بعمليات الإمداد بالأسلحة نحو المناطق الداخلية

1- الطابع الاستعجالي الذي تميزت به الانطلاقة، حيث لم تتح فرصة التحضير الميداني المنسق من خلال إعداد الرجال والسلاح الأمر الذي أدى إلى تعثر النشاط الثوري في المناطق الثانية والرابعة والخامسة ويعتبر مشكل التسليح من الصعوبات الميدانية التي لم يتمكن قادة الثورة من تجاوزها خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة التحريرية (1954-1956)

2- المخاطر التي واجهتها عمليات الإمداد بسبب تشديد عمليات المراقبة من طرف المصالح الفرنسية الخاصة عبر الحدود الشرقية الغربية وفي أعالي البحار الأمر الذي أدى إلى فشل الكثير من عمليات التهريب للأسلحة. (أنظر عملية المطاردة الفرنسية لليخت انتصار).

¹ - محمد عباس المرجع السابق ص 15.

² - و قد برر ذلك الموقف عندما لجأ مسؤول قاعدة الإمداد بطرابلس محمد الهادي عرعار إرسال الأسلحة باتجاه الحدود ريثما يتضح الموقف و يتبين من الذي يخلف بن بلة و ظل على موقفه حتى أواخر شهر جانفي 1957 للمزيد من التفاصيل أنظر أحمد توفيق المدني حياة كفاح الجزء 03 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1982 ص 280

³ - تمثلت في إقدام مسؤول بالسفارة المصرية في طرابلس بتوزيع أسلحة موجهة إلى الثوار الجزائريين على مواطنين لبيين الأمر الذي دفع بحكومة الملك السنونسي على ذلك بإغلاق الحدود البرية بين البلدين (أي وقف عملية الإمداد برا على أراضيها) أنظر أحمد توفيق المدني المصدر السابق ص 280.

⁴ - نفسه ص 280.

- 3- ضعف قدرة وسائل التهريب عبر الحدود الجزائرية التونسية و الحدود الجزائرية الليبية وعدم توفّر الإمكانات المادية (وسائل النقل الثقيلة كالشحنات مثلا)
- 4- انتشار وتمركز القوات الفرنسية في تونس والمغرب قبل استقلالها في ربيع 1956 من جهة ووجود القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية على التراب الليبي من جهة أخرى الأمر الذي صعّب من عملية عبور الأسلحة على أراضيهما.
- 5- عمليات التمشيط الواسعة التي مارستها القوات الاستعمارية في الأوراس والشمال القسنطيني وأثرها في عزل المناطق عن بعضها البعض وتثبيت اي عملية اتصال لها بالخارج.¹
- 6- تذبذب السياسة الأسبانية بصورة مفاجئة في الكثير من الأحيان حيث كانت تغض الطرف عن عمليات تهريب السلاح إلى الثوّار الجزائريين عبر مناطق احتلالها في الريف المغربي وسرعان ما تتراجع عن موقفها. الأمر أدى إلى فشل الكثير من مخططات عمليات التهريب وتعديل وجهة سير المراكب المكلفة بمهمة نقل الأسلحة إلى وجهة أخرى غير معلومة.

¹ ركزت قوات الجيش الفرنسي مجهدها الحربي على منطقة الأوراس بدافع قتل "التمرد" في المهدي ضمن مشروع عرف "بسياسة التهدئة" "pasification" وفي يوم 03/04/1955 أصدر قانون حالة الطوارئ الذي نقل السلطة من الجهات القضائية والادارية إلى الجيش الذي أصبح السلطة الفعلية في البلاد، انظر: عمار بوحوش ردود فعل السلطات الفرنسية على قيام ثورة أول نوفمبر، في مجلة العلوم السياسية و العلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، عدد 01-1994. ص 10.

الفصل الثالث

الإمداد اللوجستيكي للثورة التحريرية
(1956 - 1962)

- (1) عمليات الإمداد على الجبهة البرية
- (2) عمليات الإمداد على الجبهة البحرية
- (3) المسالك وقوافل التسليح.
- (4) قواعد التموين الحدودية

شكّلت تلك الجهود و المساعي الرائدة التي قام بها قادة الثورة خلال مرحلتها الأولى (1954-1956) للبحث عن مصادر لتمويل الثورة بالأسلحة و الذخيرة سواء في الداخل انطلاقاً من المناطق الحدودية الشرقية والغربية (المنطقة الأولى والثانية والخامسة) بفضل الدور البارز الذي لعبه كل من : مصطفى بن بولعيد، و عباس لغرور، ولزهر شريط، و عمارة بوقلاز، و محمد العربي بن مهدي، أو في الخارج بفضل جهود أحمد بن بلة، و علي مهساس، و قاضي بشير؛ بالإضافة إلى دور محمد بوضياف الذي تكلف بمهمة التسليح على الجبهة الغربية بالتعاون و التنسيق مع محمد العربي بن مهدي؛ الأرضية لمشروع إمداد الثورة بالأسلحة و الذخيرة الذي تجسدت معالمه بعد صائفة 1956، من خلال النشاط الحيوي لشبكات الدعم اللوجستيكي في عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة الذي عرفته الثورة التحريرية على الجبهتين البرية و البحرية انطلاقاً من قواعد عسكرية خلفية للإمداد في طرابلس و تونس ووجدة والناظور، ثم قواعد و مراكز حدودية للتموين في الشرق و الغرب لتصل إلى المقاتلين في الولايات الداخلية بواسطة قوافل للتسليح عبر مسالك و ممرات برية، أو خطوط إمداد بحرية تربط شبكة التسليح في الخارج (أوروبا و المشرق العربي) ببعض الموانئ في الغرب الجزائري والسواحل المغربية.

وانطلاقاً من المادة التاريخية المتوفرة¹ سأحاول خلال هذا الفصل التركيز على عمليات إمداد الثورة بالأسلحة والذخيرة على الجبهتين البرية و البحرية مع رصد أهم المسالك و الممرات الحدودية، و خطوط الإمداد البحرية في الشرق و الغرب التي شكّلت المنافذ الحساسة لتهريب الأسلحة القادمة من المشرق وأوروبا دون أن نهمّل الأهمية التي شكّلتها قواعد الامداد الحدودية ومراكز التدريب و التموين التابعة لجيش التحرير الوطني المنتشرة بتنظيم محكم على طول الحدود الشرقية و الغربية مع تونس و ليبيا و المغرب.

1) عمليات الإمداد على الجبهة البرية :

¹ تنصدها مذكرات عبدا مجيد بوزيد حول الإمداد خلال حرب التحرير الوطني ومذكرات النقيب مراد صديقي حول عمليات التسليح السرية التي قامت بها شبكة التسليح في أوروبا التي تركز نشاطها على الواجهة البحرية خصوصا الحدود الغربية بالإضافة إلى شهادات محمد يوسف و عمر أوعمران، وعمار بن عودة، و علي مهساس، و عبدالكريم حساني ... بالإضافة إلى رصيد مهم من الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالدراسة مباشرة بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية الموثقة التي تناولت موضوع التسليح ونشأة وتطور جيش التحرير الوطني من حيث العدة والعتاد لأساتذة وباحثين في تاريخ الجزائر المعاصر.

نالت الجبهة البرية سبباً تاريخياً مقارنة مع الواجهة البحرية بخصوص عملية إمداد الثورة بالسلاح و طرق تهريبه إلى المقاتلين في المناطق الداخلية رغم الظروف الصعبة التي أحاطت بها وردود الفعل الفرنسية جراء عمليات المراقبة المتواصلة.

ويعود هذا السبق إلى الأهمية البالغة التي أولاهها نشطاء الفصيل الثوري في التيار الاستقلالي للجبهة الحدودية خلال مرحلتي المنظمة الخاصة (1947-1950)، و التحضير الميداني الجاد لانطلاق العمل المسلح بين (1950-1954)، حيث شكلت الحدود الرهان بالنسبة لكل من محمد بولوزداد و مصطفى بن بولعيد و محمد العربي بن مهيدي و محمد بوضياف، و أصبحت دائماً تحتل مكانة في الحسابات العسكرية بالنسبة لقادة الثورة في الداخل أو الخارج¹ كمنفذ استراتيجي لعبور العدة و العتاد، و كصمام أمان يؤمن استمرار النشاط الثوري بما يحتاجه من دعم و مدد مادي من القواعد الخلفية للثورة التحريرية خارج إطارها الإقليمي.

أ) الإمداد على الحدود الشرقية :

إنَّ السبق التاريخي الذي عرفته الجبهة البرية كمنفذ لتهريب الأسلحة والذخيرة يدفع الباحث من باب الموضوعية التاريخية من جهة أخرى إلى محاولة إبراز أهمية الموقع الاستراتيجي الذي انفردت به الحدود الشرقية، وأصبحت تحتله خصوصاً مع نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال المقومات و المؤهلات التالية:

- 1- انفتاح الجبهة الشرقية على الحدود البرية لدول عربية شقيقة مثل : تونس و ليبيا.
- 2- شساعة مساحتها و امتدادها من القالة شمالاً إلى قمار بالوادي على طول مسافة تقارب 460 كلم.
- 3- الطابع الجغرافي المتنوع والتميز بخصائص تضاريسية معقدة، مثل : المناطق الجبلية الوعرة الممتدة على طول الشريط الحدودي مع تونس، و لعل أبرزها : جبال القالة، و بني صالح، و بوضالح، و أولاد مومن، و ويلان، و بوعمود؛ بالإضافة إلى جبال بوخضرة، و العنق، و الوزنة².

¹ لقد تمت الإشارة إلى جهود ومساعي قادة الثورة الأوائل في الفصلين الأول والثاني

² شهادة المجاهد: شويشي العيساني، مجلة أول نوفمبر، ديسمبر 1988، ص37. وأيضاً: المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة "القاعدة الشرقية" سوق أهراس، 14 - 15 فيفري 1985، ص1، 2.

وبالنظر إلى خريطة استغلال السطح في الجزائر يمكن ملاحظ أن المناطق الحدودية الشرقية تترامى على ربوعها الأحراش و التلال، كما يغلب عليها الطابع الغابي من ساحل الطارف إلى ضواحي سوق أهراس، حيث تغطي غابات الفلين مساحة 70 ألف هكتار بمنطقة القالة¹.

4- قريها من أكبر مخزن للأسلحة والذخيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الأسلحة التي جمعها بن بلة في ليبيا تعود في أكثريتها إلى مخزون أسلحة الأفريكا كوريس (الفيلق الإفريقي أو الألماني و الجيش البريطاني)، و قد تم إرسالها بصعوبة انطلاقا من الساحل الليبي نحو الجزائر عبر الجنوب التونسي².

5- الأهمية الاقتصادية البالغة التي ميّزت معظم المناطق الواقعة على طول الشريط الحدودي من الشمال إلى الجنوب، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هذه المناطق استقطبت أعدادا كبيرة من الكولون، و استطاع الاستيطان الزراعي تغيير المناطق الشرقية خصوصا تلك الواقعة شرق وداي سيوس جنوب عنابة، و نتج عنه بداية الاستيطان الرسمي بإنشاء مدن قبل سنة 1870، و تم استغلال مساحات شاسعة بموجب الاستيطان الحر في مجال زراعة الكروم التي أصبحت تغطي 9000 هكتار، حيث حظيت بعناية فائقة من طرف معمرين فرنسيين و إيطاليين³.

كما أولى المعمرين الفرنسيين أهمية بالغة للغابات التي نجد منها نسبة 62 % من مساحتها في الجزائر خاضعة مباشرة للإدارة الاستعمارية من بلاد القبائل إلى عنابة وسوق أهراس، ومرد ذلك إلى أن تلك الغابات كانت تحضى بأهمية اقتصادية لتوفرها على الفلين الذي كان بإمكانه منافسة أجود الأنواع الأسباني والبرتغالي في السوق العالمية⁴. ولتوضيح الأهمية الاقتصادية في الجانب الزراعي ببعض المناطق الحدودية الشرقية بالنسبة للمعمرين الفرنسيين، نشير إلى أنه في سنة 1928 بلغ عدد الجمعيات الزراعية 15 جمعية⁵.

Jean Depois,Rene Rynal,Geographie De l' Afrique De Nord,Payot,Paris,1975,pp,201.202¹

² محمد البجاوي، المرجع السابق، ص154، كما تجدر الإشارة إلى أن العمليات الأولى لمحاولة جلب وإدخال السلاح إلى التراب الوطني، أظهرت بصورة جلية أهمية المناطق الحدودية كمناطق عبور ومراكز للتخزين

Gouvernement General De l'Algerie, l'Algerie Economique,Office Algerinne Daction(S.D)P³

Annuaire Statistique De l'Algerie,Gouverneur General d'Algerie,Anne1935,P 309. ⁴

Annuaire Statistique De l'Algerie ,Opcit,P 310 ⁵

وبعيداً عن الزراعة، كانت المناطق الحدودية الشرقية تزخر في أعماقها بثروات معدنية هامة منذ أواخر القرن 19م، لكن عملية الاستغلال المنجمي تأخرت نسبياً بسبب المواصلات.

ومن أهم المناطق الحدودية الشرقية التي تنتشر فيها المناجم نذكر : مناجم جبال الونزة، وبوخضرة، والكوييف، وتتنوع الثروات المعدنية لتشمل خامات الحديد، والرصاص، والزنك، والفوسفات، والزنبيق، واستدعى استغلال هذه الثروات ضرورة توفر شبكة من الطرق والسكك الحديدية لدى شركة قلمة وعنابة التي تتوفر على 436 كلم من السكك الحديدية في شكل خطوط رئيسية أهمها : الخروب . بوشقوف، وقلمة . بوشقوف، وبوشقوف . عنابة، و بوشقوف . سوق أهراس . غار الدماء، و سوق أهراس تبسة¹.

(6)- استفادتها من الدعم العربي بعيداً عن الحصار المكثف الذي كانت تعاني منه الحدود الغربية، و التي كانت لها منطقة الريف المغربي المتنفس و المعبر الوحيد للأسلحة والذخيرة براً إلى المناطق الداخلية رغم الظروف الصعبة المحيطة بهذه العملية².

وبعد هذا العرض يمكن للباحث أن يدرك بعمق مدى الأهمية التي شكلتها الحدود الشرقية بالنسبة لأنصار العمل المسلح من جهة، و القيادة العسكرية للعدو من جهة أخرى³.

ولعلّ التفكير في بناء السد الشائك (خط موريس)، كان في فترة مبكرة، حيث وضع بعض الضباط الفرنسيين مخططاً لذلك سنة 1955 في منطقة نقرين؛ الأمر الذي تفتن له بن بولعيد، ولم يتمكنوا من تجسيد مخططهم لأن معركة الحدود و الصراع على امتلاكها و السيطرة عليها كان هاجساً يوميًا بالنسبة لقيادة المنطقة الأولى بشكل

Gilbert Meynier, l'Algerie Revelle, Droz, Geneve, 1981, P 339.

¹ ويعود

الاهتمام الفرنسي بمناجم الونزة وبوخضرة إلى كون حديدها يعتبر من أحسن وأجود أنواع الحديد في العالم بفضل مقاومته ودرجة توفر المعدن في الخام المرتفعة التي تفوق نسبة 50%

² يوسف مناصرية، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية (1956-1960) في مجلة عصور، يصدرها مخبر

البحث التاريخي، مصادر وتراجم، عدد 6-7، جامعة وهران، جوان -ديسمبر 2005، ص55

³ يمكن أن ندرك أهمية الحدود الشرقية بالنسبة للعدو الفرنسي من خلال الأسباب الثلاثة التي كانت في اعتقادي وراء إنشاء خط موريس وهي: 1- منع دخول الأسلحة والذخيرة من الخارج إلى المقاتلين في الداخل. 2- عزل قيادة الثورة في الخارج عن الداخل. 3 - حماية المصالح الاقتصادية الفرنسية الحيوية المنتشرة على طول الحدود الشرقية (الشركات المنجمية، طرق المواصلات، والثروة الزراعية كالكروم والحوامض)

خاص لإدراكهم أهمية الحدود واستراتيجيتها لذلك دافعوا عنها ببسالة من خلال أكبر المعارك شراسة على الحدود الجزائرية التونسية خلال سنتي 1955-1956.¹

ومما لاشك فيه أن أنصار العمل المسلح الأوائل في الحركة الوطنية الجزائرية لم يفوتوا فرصة الاستفادة من الحدود، وتوظيفها لخدمة مخططاتهم العسكرية لتفجير الثورة؛ وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى أن معظم الأسلحة التي جُمعت خلال فترة المنظمة الخاصة (1947-1950) تم تهريبها عبر الحدود الشرقية من ليبيا عبر الوادي نحو الأوراس بفضل جهود كل من بوضياف و بن بولعيد و بن مهدي.

وفي نفس الاتجاه انطلق العديد من الجزائريين عبر الحدود الشرقية لنصرة إخوانهم في فلسطين سنة 1948، ثم شاركهم في الثورة التونسية فيما بعد سنة 1952.

وقبل الانطلاقة بقليل تكفل بن بولعيد بمهمة ارتياد الحدود نحو ليبيا لتفعيل شبكات الدّعم اللوجيستكي القديمة، حيث كلّلت جهوده بتأسيس قاعدة للتسليح في طرابلس رفقة أحمد بن بلة و قاضي بشير في أوت 1954.

وعند انطلاق العمل المسلح سنة 1954 كانت مهياة لكي تكون متنفسًا للنشاط الثوري بعد أن أصبحت وفق مخططات قادة المناطق الحدودية مصدرًا للتموين بالأسلحة عبر مسارب مختلفة تسربت الكثير من الأسلحة والذخيرة مكنت المجاهدين خصوصًا في المنطقتين الأولى والثانية من إلحاق هزائم عسكرية كبرى بجيش العدو، و يمكن الإشارة في هذا السياق إلى معركة الجرف الأولى والثانية بالمنطقة الأولى، التي تزامنت مع وصول قافلة لجيش التحرير الوطني محملة بالسلاح إلى الداخل من تونس عبر الحدود الشرقية.²

و يبدو أن الأسلحة التي كانت تعبر الحدود الشرقية لم تكن الدّول الشقيقة المجاورة مصدرًا لها، بل كانت تأتي من أوروبا الشرقية والغربية وآسيا، عبر مصر فليبيا، و على هذا الأساس شكلت الحدود الشرقية حلقة ربط أساسية لطريق شاق و مليئ بالمخاطر يمتد من مرسى مطروح بمصر عبر السلوم إلى بن غازي ثم طرابلس بليبيا، ثم بن قردان

¹ يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص10.

² بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص197.

إلى مدنين، ثم قفصة ومدن تونسية أخرى إلى أن تعبر الحدود نحو المناطق الثوريّة في الداخل¹.

وقبل الخوض في صلب هذا الفصل الذي يعني بالبحث في عمليات الإمداد اللوجيستكي بين سنوات (1956-1962) على الجبهتين البريّة و البحريّة، لا بأس من ذكر بعض عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة الهامّة برّا عبر الحدود الشرقية خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة التحريرية (1954-1956)، التي لم يتمّ التركيز عليها في الفصل السابق².

و انطلاقا من المصادر التاريخية المتوفرة نشير إلى أنه مباشرة بعد تأسيس الفعلي لقاعدة طرابلس في 20 أوت 1954، و الاتفاق الذي وقع بين بن بلّة وبن بولعيد وقاضي بشير حول الظروف و الامكانيات المتعلقة بعمليات الإمداد بالأسلحة انطلاقاً من هذه القاعدة الجديدة، و ما يمكن أن تقدّمه للثورة التحريريّة، كلّف بن بولعيد قاضي بشير ببذل جهوده في عملية تهريب السلاح من غدامس إلى الوادي، و سوف يرسل عند عودته إلى الأوراس محمد بلحاج لاتمام المهمّة. و منذ هذا التاريخ تم نقل أسلحة كثيرة إلى الجزائر بواسطة جزائريين نذكر منهم : محمد عرعار، وعمر البرجي.

وفي هذا السياق يشير المجاهد قاضي بشير بأن الإمداد بالأسلحة من هذه القاعدة مرّ بمرحلتين؛ ففي الأوّل كان يتم اختيار أشخاص معينين لغرض تهريب قطع محدودة من السلاح، أما في المرحلة الثانية تم الاعتماد على القوافل التي كان بإمكانها شحن كمّيّات لا بأس بها من السلاح ، وتسلك المسالك البعيدة عن عمليات المراقبة التي كانت تقوم بها المصالح الفرنسيّة على طول الشريط الحدودي قبل وصولها إلى الداخل.

أما بالنسبة لشحنة اليخت انتصار الذي وصل أحد الموانئ القديمة شرق طرابلس ليلة 7 و8 ديسمبر 1954؛ فقد تم إفراغ حمولته تحت إشراف بن بلّة وعبد الحميد درنة، و قد أخفيت هذه الكمية من السلاح في منزل هذا الأخير كما تحمل . أيضاً . عناء

¹ نفسه، ص 197.

² لقد تمّ التركيز في الفصل الثاني على أهم عمليات الإمداد بالسلاح عن طريق البحر في إطار عملية البحث عن مصادر السلاح في الخارج بين 1954-1956 في إطار سلسلة المساعي والجهود التي بذلت من طرف قادة الثورة في المناطق الحدودية (الأولى، الثانية، والخامسة) من جهة ، ودور الوفد الخارجي للثورة خصوصا أحمد بن بلّة، من جهة أخرى.

نقلها وهو يهز على كتفيه صناديق الأسلحة حسب شهادة أحمد بن بلة نفسه¹ على أن تأخذ هذه الكمية في مدة لا تتجاوز 15 يوما، إلا أن الأمور سارت عكس ذلك، حيث تأخرت العملية لمدة شهرين، و بعد ذلك نقلت هذه الشحنة بمساعدة الليبيين على متن الشاحنات إلى الحدود الليبية الجزائرية لتنقل بالجمال عبر الحدود الشرقية إلى تبسة². و يضيف بن بلة أنه منذ بداية هذا التاريخ ظلت مصر تدعم وحدها الثورة بالسلاح عبر ليبيا لمدة سنتين ونصف³.

وتعتبر هذه المحاولة أول عملية لنقل الأسلحة من مصر عبر طريق ليبيا انطلاقا من ميناء الخمس شرق طرابلس و منها إلى الجزائر في شهر فيفري 1955، وفي السياق نفسه؛ يذكر فتحي الديب أن هذه الشحنة تضمنت . أيضا . حصة من السلاح موجهة لتزويد المكافحين التونسيين ببعض احتياجاتهم باعتبارهم سيشاركون في عملية تهريب الأسلحة عبر تونس من ناحية ، و لدعم قدراتهم على الاستمرار على المقاومة من أجل تخفيف ضغط القوات الفرنسية على الجزائريين، و ذلك بالاتفاق مع أحمد بن بلة وصالح بن يوسف⁴.

وعلى أساس المساعدات المصرية المباشرة خلال هذه الفترة تم وضع مخطط للدعم بالأسلحة و العتاد للمقاومة في المغرب العربي ككل، و على هذا الأساس . غالبا . ما كانت عمليات تهريب الأسلحة بين سنوات 1954-1956 مشتركة؛ ففي الجبهة الشرقية كانت عادة موجهة إلى المقاومة في الجزائر وتونس ، أما في الجبهة الغربية إلى المقاومة الجزائرية والمراكشية، و كذا الأمر بالنسبة لقواعد تمرير السلاح و تهريبه بليبيا؛ فقد كانت كذلك مشتركة.

و تشير المصادر التاريخية إلى أن شبكات التسليح التي أسسها الثلاثي بن بلة بن بولعيد وقاضي بشير شرعت في عملية التنسيق وتوحيد الجهود مع عناصر المقاومة التونسية المكلفة بجمع و إمداد المقاومة التونسية بالسلاح عن طريق ليبيا انطلاقا من

¹ شهادة المجاهد: قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح بوادي سوف يومي 19-20 مارس 1999، شريط سمعي بصري، مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

² شهادة أحمد بن بلة في الحصة التلفزيونية (شاهد على العصر)، في القناة الفضائية القطرية: الجزيرة، حلقة يوم 2002/10/27، وأنظر أيضا: مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول. نوفمبر 1954، الجزائر، 1996، ص 96.

³ شهادة أحمد بن بلة، المصدر السابق

⁴ فتحي الديب، المصدر السابق، ص 63.

أهم قواعد تخزين السلاح والتدريب عليه أيضاً¹،² وقد كانت عملية تهريب الأسلحة إلى تونس تحت مسؤولية كل من : الطاهر لسود، و ابن أخيه البشير، وأحمد بن بلة³.

و بما أن المجاهدين الجزائريين لم يكونوا يتمتعون بحق الإقامة في ليبيا، فقد تولى عبدالعزيز شوشان أمر هؤلاء الثوار القادمين من الجزائر، بحيث يقدمهم إلى السلطات الليبية على أنهم ثوار تونسيين⁴.

وفي هذا السياق تمكن عبدالعزيز شوشان من خلال تولّيه رئاسة مكتب تونس في طرابلس رفقة علي الزليطي من تشكيل شبكة للتسليح ضمت أشخاصا بارزين في المكتب لاجئين في طرابلس، و تشير بعض المصادر حول هذا الموضوع ان هناك مجموعة من الثوار الجزائريين حذو حذوهم و تعاونوا معهم لاستخدام شبكاتهم لتمير الأسلحة و تهريبها عبر الحدود الشرقية إلى الجزائر وعناصر هذه الشبكة نذكر : محمد بوعزة، ومحمد الهادي عرعار، وعمر البرجي؛ و هم من بين العناصر الذين تمّ تسليحهم بأسلحة جمعت بصحراء طرابلس بمساعدة شبكة التسليح التونسية بحكم أسبقيتهم في هذا الميدان. و من أنواع الأسلحة التي كانت بحوزتهم : الخماسي الألماني، و الستاتي الإيطالي، و العيشاري الانجليزي، والرشاشات من نوع ستارن⁵.

وقد تمكنت عناصر شبكة التسليح الجزائرية في ليبيا خلال هذه المهلة تهريب عشرات القطع من الأسلحة إلى الجزائر عبر تونس بمساعدة و دعم من المناضلي الحزب الدستوري التونسي، الذين سخرروا وسائل نقل تونسية كالشاحنات و السيارات لنقل هذه الأسلحة، و في نفس الإطار يشير قاضي بشير بأن أحمد بن بلة اشترى

¹ سيتم ذكر هذه القواعد الهامة في عملية تغذية شبكات الدعم اللوجستيكي بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل من خلال رصد أهم قواعد التموين الحدودية ومراكز التدريب الخاصة بجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية في تونس وليبيا كذلك.

² شهادة أحمد بن بلة، المصدر السابق. وأنظر أيضا : شهادة بشير قاضي في الملتقى الوطني حول قوافل التسليح بوادي سوف يومي 19-20 مارس 1999، شريط سمعي بصري(خاص) تم نسخه من مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

³ Amira Aleya Sghier, Opcit, p113.

⁴ محمد البجاوي، المرجع السابق، ص151.

⁵ بشير قاضي، المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف، جيش التحرير المغاربي (1948-1954) أعمال مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص173-174 وقد كانت عمليات الاتصال والتنسيق مع الشبكات التونسية عبر مجموعة محطات بارزة، حيث يتصل محمد شلوف من الجزائر بعبد العزيز شوشان في مدينين ويتم عبور الحدود التونسية نحو ليبيا وفي بن غردان يقوم عبدالعزيز شوشان بتسهيل انتقال بشير غريسيا بمساعدة الدليل ناصر عشرين المدعو الأزرق يساعدهم في ذلك سوء الظروف الطبيعية لاسيما الرياح المحملة بالأتربة للوصول إلى قاعدة العسة بليبيا أين تكمن بن بلة من جمع كميات هائلة من الأسلحة تعود في معظمها إلى الحرب العالمية الثانية. أنظر: محمد البجاوي، المرجع السابق، ص153، 152.

سيارة من نوع جيب بـ70 ليرة من بن غازي، و قد أستخدمت هذه السيارة في تنقلات عناصر الشبكة وعمليات تهريب السلاح إلى الحدود التونسية¹.

وعند هذا المقام يجب الإشارة إلى نقطة هامة و هي أن شبكات التسليح الجزائرية و عن استفادات من دعم و خبرة وتجربة الشبكات التونسية؛ فإن ذلك الأمر لم يدم طويلاً، و أسست قاعدة مستقلة مقرها طرابلس لأن المحطة التي كانت تُجمّع بها الأسلحة بغدامس لم تكن في مستوى طموحات قادة شبكات التسليح الجزائرية بالرغم من أنها عرفت حركة نشيطة في عمليات تمرير الأسلحة للجزائر قبل الانطلاقة سنة 1954 عبر الوادي، و أصبح هذا الأمر واضحاً بعد عملية إلقاء القبض على بن بولعيد في فيفري 1955.²

غير أن شبحاني بشير تمكن مباشرة بعد تولّيه قيادة المنطقة الأولى من إعادة تشكيل و بعث شبكة التسليح في طرابلس عندما قام بإرسال محمد الأوراسي إلى ليبيا، حيث اتفق مع قاضي بشير على ضرورة تزويد الشبكة بعناصر من المجاهدين لنقل الأسلحة إلى الجزائر خصوصاً بعد تراكم كميات هائلة من الأسلحة المخزنة بطرابلس الأمر الذي أصبح من الضروري التفكير في نقله إلى الثوار المقاتلين في المناطق الشرقية.

و على هذا الأساس انطلقت أول قافلة تسليح من طرابلس مع نهاية شهر ماي 1955 معتمدة في ذلك على شاحنة نقل حديثة من نوع "بيد فورد" ذات حمولة ثمانية أطنان أعدت خصيصاً لنقل السلاح إلى الحدود التونسية و بالضبط إلى رقدا لين المحطة الرئيسية لتجميع الأسلحة مرة أخرى، ثم ينقلها الثوار الجزائريون بواسطة القوافل مروراً عبر الحدود التونسية إلى المنطقة الأولى³.

و يشير المجاهد قاضي بشير في هذا الصدد بان عملية إمداد الثورة بالأسلحة قد استمرت بهذه الطريقة حوالي سنة ونصف، حيث استطاعت قافلة متكوّنة من 10 جمال نقل حوالي طن ونصف من الأسلحة، و قد كان كل جمل يحمل أكثر من عشر

¹ Bachir El Kadi, de Tripoli a la Wilaya 1, El Watan, 10 Janvier 2005. P5.

² Ibid, p05

³ Bachir El Kadi, Opcit, p05

بنادق، ومع مرور الوقت تطورت العملية، و أصبحت القافلة تتكون من عشرين جملاً؛ الأمر الذي انعكس بدوره على نوعية الأسلحة، حيث بدأت مع ربيع 1955 تعبر الحدود الشرقية إلى المنطقة الأولى أسلحة متنوعة نذكر منها : البنادق ذات عشر طلقات، وأسلحة رشاشة من ستارن، والقنابل اليدوية، و مدافع الهاون. أما بالنسبة لطريق هذه القوافل نحو الجزائر؛ فقد كان عبر الجنوب، و هو مؤمّن باستمرار من طرف عناصر المقاومة التونسية رغم الصراع القائم بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري؛ فالحركة اليوسفية كان لها الفضل في دعم و حماية القوافل المحمّلة بالسّلاح خلال عملية عبورها عبر الأراضي التونسية، و استطاعت بذلك أن تتجنب في الكثير من الأحيان الوقوع في يد السلطات الفرنسية، ماعدا القافلة التي كان يقودها المجاهد عثمان حيحي التي اصطدمت بالقوات الفرنسية، أو تلك القافلة التي وصلت جبل الجرف مع بداية معركة الجرف الكبرى سبتمبر أكتوبر 1955، في المكان الذي عقد فيه شياحي بشير اجتماع رؤساء المناطق المجاورة برأس الطرفة¹.

ومما يمكن قوله خلال هذا العرض أن الطريق البري من الإسكندرية إلى ليبيا الممتد على مسافة 2000 كلم أصبح يشكل معبراً مهماً بالنسبة لشبكات التسليح الجزائرية النشطة عبر هذا الخط، و أصبحت طرابلس قاعدة تخزين جد هامة للسّلاح القادم من مصر . وقد تلقت الشبكة دعماً ومساعدة كبيرة من قبل الشرطة الليبية التي كانت تشرف على عملية نقل السّلاح عبر التّراب الليبي، ثم تقوم شبكة التسليح الجزائرية بمواصلة عملية تمرير الأسلحة عبر الحدود التونسية إلى المنطقة الأولى، وفي نفس الإطار أرسلت قيادة الثورة في المنطقة الثانية في صيف 1955 مبعوثين لها إلى طرابلس من أجل نقل السّلاح وتوجيه بعض قوافل السلاح إلى الشمال القسنطيني باعتبار أن الأسلحة المهزّبة عبر الحدود التونسية كانت موجهة للمنطقة الأولى حسب مبعوثي المنطقة الثانية، حيث يمكن أن نذكر بعض هؤلاء القادة من منطقة سوق أهراس مثل : محمد الحاجي، و عبدالرشيد يوس².

ibid,p05¹

Bachir El Kadi,Opcit . p06²

و لم يدم التعاون الجزائري التونسي في عمليات التموين بالأسلحة عبر ليبيا طويلاً، حيث توقف بشكل نهائي بعد توقف نشاط الشبكات التونسية النشطة في ليبيا إثر تسليم الثوار التونسيين في 10 ديسمبر 1955، حيث أصبح الجزائريون في حالة من اليأس والركود لأن مكتب تونس بليبيا، أو حتى القاهرة لم يعد بإمكانه إرسال الأسلحة كما كان في الأول. الأمر الذي دفع بشبكات التسليح الجزائرية إلى الدخول في مرحلة جديدة من العمل و التعاون مع مقاومة صالح بن يوسف الذي كانت تعمل معه قوافل الأسلحة مناصفة، و بذلك استمرت بقايا الجيش التونسي تقدم دعمها لقوافل التسليح الجزائرية دون تأثير الخلاف الذي ظهر بين صالح بن يوسف و الطاهر لسود¹.

وقد وقعت بعض المشاكل في عملية تعاون قوافل التسليح الجزائرية مع الحركة اليوسفية تسبب فيها الحبيب بورقيبة بشكل مباشر، الأمر الذي دفع إلى تدخل أحمد بن بلة الذي جاء سراً من روما إلى تونس و تفاوض مع بورقيبة لمدة 24 ساعة بغرض تنظيم عملية عبور السلاح عبر التراب التونسي دون مشاكل أو عراقيل مقصودة².

و تجدر الإشارة إلى أن بن بلة لعب خلال هذه المرحلة دوراً بارزاً بإعتباره العنصر الأساسي في عملية البحث عن السلاح بشتى الطرق ونقله وتخزينه بتوجيه الشبكات المختصة، الأمر الذي دفع بالمصالح الفرنسية الخاصة إلى محاولة التخلص منه، إلا أن تلك المحاولات باءت كلها بالفشل كما ذكرنا سابقاً.

لقد استمرت عمليات نقل الأسلحة من مصر عبر الأراضي الليبية غير أنه واجهتها بعض الصعوبات والمشاكل في طرابلس، حيث ارتفع مخزون الأسلحة بسبب تراجع عمليات نقله إلى الحدود الجزائرية، الأمر الذي دفع أحمد بن بلة وفتححي الديب للسفر نحو طرابلس لتقصي الوقائع وتذليل الصعوبات والمشاكل حيث اتصل بالملحق العسكري المصري بليبيا الذي عرف بتاونه السري في عمليات تهريب الأسلحة³.

¹ بشير قاضي، المرجع السابق، ص174.

² بشير قاضي، المرجع السابق، ص174. ويؤكد المجاهد قاضي بشير في نفس الإطار أنه منذ خريف 1955 أصبح تنقل أفراد شبكات التسليح يتم بكل حرية، حيث أصبحت شحنات الأسلحة التي يفوق وزنها أحيانا 30طنا تمر عبر مدينين وقابس ثم إلى تونس وبعد ذلك تنقل إلى الحدود الشرقية الجزائرية حيث تقسم

على مختلف المناطق بحضور ممثلها، أنظر : EL ,in Bachir El Kadi, La Rout Tunisienne s'ouvre aux d'armes , Watan,le10/01/2005,p06

³ فتححي الديب، المصدر السابق، ص126.

وفي إستعراض للموقف في ليبيا من قبل محساس ممثل الثورة الجزائرية بليبيا، وعبدةعزيز شوشان ممثل صالح بن يوسف عن عدم تهريب السلاح والذخيرة المخزنة بليبيا حينئذ تحدثا عن تحركات "جايلز" قائد الشرطة الليبية البريطاني الذي كان يتابع نشاطهم و تحركاتهم يشكل مستمر بالإضافة إلى تزايد نشاط الدوريات الفرنسية على الحدود الليبية التونسية، وعن ارتفاع ثمن الجمال المستخدمة بالإضافة إلى تمكن أنصار بورقيبة من شراء ذمم بعض العناصر التونسية التي شاركت في بعض عمليات التهريب¹.

وقد ذللت هذه المشاكل والصعوبات بعد مباحثات مع المدير العام للشرطة الليبية عبد الحميد درنه من اجل تقديم مساعداته لعللي محساس وعبدةعزيز شوشان، وتمّ فعلاً تزويد مهربي السلاح بوسائل نقل تمثلت في ثلاثين جماًلاً قسمت إلى ثلاث مجموعات لحمل السلاح و العتاد إلى الحدود الجزائرية²، كما كان عبد الحميد درنه يشرف بنفسه على عملية نقل الأسلحة إلى الحدود الليبية التونسية³.

و حول الموضوع نفسه يوضح المجاهد محمد الطيب بيزار المدعو "حمّه" عن عملية نقل السلاح من ليبيا أنها كانت تتم بواسطة الشاحنات بمشاركة مجموعة من الثوار الجزائريين نذكر منهم : بخوش بلخير، وعمر مزهودة، وحسين حشوحوش. و يشرف على هؤلاء مسؤولون من قبل جبهة التحرير الوطني في طرابلس أمثال : محمد الهادي عرعار، وقاضي بشير، وطالب محمد، وساكر كمال، و أحمد سليم. و كانت العمليات تتم تحت إشراف قادة الثورة و على رأسهم : احمد بن بلّة، وعللي محساس⁴.

وبعد الاجتماع الذي جمع ممثلي حركة المقاومة في المغرب العربي في شهر جانفي 1956 بالقاهرة تطورت عمليات الإمداد بالسلاح من مصر، حيث نقلت شحنة من السلاح يوم 18/01/1956 لتلبية احتياجات الجبهة الشرقية، حيث كانت أسلحة هذه الشحنة متنوعة وكثيرة تم إنزالها من اليخت "قود هوب" الخط السعيد بميناء زوارة الليبية ثم تم نقلها إلى الحدود الشرقية لتأخذ طريقها إلى المنطقة الأولى وسوق أهراس⁵.

¹ نفسه، ص126.

² لقد كان الحمل يحمل 12 قطعة سلاح مع 300 طلقة

³ محمد ودوع، المرجع السابق، ص191.

⁴ علي العياشي، لقاء مع مجاهد محمد الطيب بيزار، في مجلة أول نوفمبر، عدد87، المرجع السابق، ص61

⁵ عميرة عليّة الصغير، جيش التحرير التونسي حقيقته ومصيره، جيش التحرير المغاربي، في المجلة التاريخية المغربية(العهد الحديث والمعاصر)، عدد109، زغوان تونس2003، ص89،90.

وبعد هذه العملية التقى من جديد قادة المقاومة في المغرب العربي بالقاهرة مرة أخرى في اجتماع ضمّ كل من عبد الكريم الخطابي قائد جيش التحرير المراكشي، و عباس لغرور قائد منطقة الأوراس، كما انضم إليهما كل من الدكتور المهدي عبود، و احمد بن بلة عن جيش التحرير الجزائري، والطاهر الأسود قائد جيش التحرير التونسي، يوم 24 فيفري 1956.¹

و قد أجمع الحاضرون في هذا اللقاء على ضرورة مواصلة مصر لعملية الإمداد بالأسلحة للأقطار المغاربية الثلاثة، و على هذا الأساس عرفت عمليات تهريب الأسلحة إلى الجزائر خلال النصف الثاني من شهر مارس من نفس السنة تطورًا ملحوظًا عبر الحدود الليبية التونسية لتزويد منطقة الأوراس وناحية سوق أهراس بالأسلحة برغم عمليات المراقبة المكثفة التي لجأت إليها المصالح الفرنسية لمساعدة رجال بورقيبة وقد تم تهريب أربع دفعات من السلاح، أدخلت إلى الجزائر ما بين 20 مارس و 06 أفريل، وفي هذا السياق يؤكد فتحي الديدب بأن هذه العمليات تمت بحذر كبير من طرف شبكة التهريب رغم تفتن "جايلز" قائد الشرطة البريطاني في ليبيا الذي قام بعمليات تفتيش و متابعة عمليات التهريب في منطقة غريان تحت غطاء إجراء مناورات، إلا أن عبد الحميد درنه تمكن من إيقاف عملية التفتيش. وقد كان المكلف بهذه العملية خلال شهر مارس من الجانب الجزائري علي محساس المفوض من قبل بن بلة، وكان محساس علاقات وطيدة مع المناطق الشرقية (سوق أهراس و الأوراس)، التي وصلتها شحنات من الأسلحة المهربة تمثلت فيما يلي :

الكمية	الصنف
65	بنديقية 303 ر
10	رشاش فبكرز متوسط 303ر
30	رشاش لانكستر
216	قنبلة يدوية
60	خزنة للانكستر
20	خزنة للفبكرز

¹ عميرة علية الصغير. المرجع السابق، ص 89-90

لم تكن المصالح الفرنسية بمعزل عن تلك التطورات العسكرية التي عرفتها عمليات تهريب الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية التي كانت أكبر مسرح لها، لذلك لجأت إلى ممارسة ضغطها على الحكومة التونسية لوقف نشاط حركة المعارضة اليوسفية، وتم الاتفاق بين السلطات الفرنسية وبورقيية على توقيف صالح بن يوسف و إلقاء القبض عليه، و رغم تمكنه من الفرار إلى ليبيا إلا أن ذلك لم يفده في شيء، حيث أصبح مقيدا، و لم تترك له حرية التحرك و التصرف بعد الضغوطات التي تعرضت لها ليبيا من طرف تونس وفرنسا، و مما لا شك فيه أن هذه التطورات العسكرية والسياسية خصوصا بعد توقيع البروتوكول التونسي الفرنسي يوم 20 مارس 1956 كان لها تأثيراً سلبياً على عملية تهريب الأسلحة إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية².

وفي خضم هذه الظروف التقت اللجنة العسكرية المكلفة بمهمة التسليح يوم 27 أفريل 1956، وقد جمعت كل من محمد خيضر، والأمين دباغين، وفرحات عباس، و احمد توفيق المدني، وأحمد فرنسيس، والعباس بن الشيخ، و انتهت إلى القرارات التالية :

- (1) - العمل على ربط علاقات مع الحكومة التونسية بقيادة بورقيية للسماح بتمرير السلاح من ليبيا إلى الجزائر عبر أراضيها.
- (2) - توصي اللجنة باستتجار سفينة من تركيا لنقل الأسلحة التي قد وضعتها سورية تحت تصرف الثورة الجزائرية.
- (3) - إجراء اتصالات مع مصطفى بن حليم رئيس الحكومة الليبية من أجل الترخيص للجنة باستعمال مطار أو مطارين على الحدود الجزائرية من الناحية الجنوبية بغرض تهريب السلاح إلى الجزائر بعيداً عن المراقبة الفرنسية³.

¹ فتحى الديب، المصدر السابق، ص176.

² نفسه، ص178-179، وأيضاً: Amira Aleya Sghaier, Opcit, p120.

³ أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الجزائر، 1982، ص137-138.

وفي 01 جوان 1956 عقدت اللجنة العسكرية لقاءً آخر بحضور كل من : بن بلة
ومحمد خيضر وتوفيق المدني و الأمين دباغين وعبد الرحمن كيوان، و من أهم النقاط
التي درستها اللجنة رسالة المسؤولين الجزائريين الجدد بتونس الموفدين من طرف الجبهة
وهما يتأكدان على ضرورة التعامل مع حكومة بورقيبة بدلا من جماعة صالح بن
يوسف¹

استقرت اللجنة العسكرية المكلفة بمهمة التسليح على قرار التعامل مع حكومة
بورقيبة بدلا من جماعة صالح بن يوسف بعد تراجع حركته ورغم معارضة محمد خيضر
فإن أحمد بن بلة وافق على مقترحات اللجنة وفي نفس الإطار طلب من محاسن
التوجه نحو تونس² خصوصا و أن المسؤولين الجدد عن عملية التسليح لم يتوصلا إلى
اتفاق مع عبد الحى بتونس. و تطوّرت الخلافات داخل اللجنة المكلفة بالتسليح حيث
ألقي عبد الحى القبض على حامد رواجية مما دفع بالسلطات التونسية إلى التدخل
وحسم الخلاف وألقي القبض على عبد الحى وأطلقت سراح الذين سجنهم، الأمر
الذي دفع بن بلة إلى البحث عن مسؤول آخر يتولى مهام التسليح في تونس بدلا من
عبد الحى³

¹ مع مطلع سنة 1956 بدأ المسؤولون في تونس يتبرأون من تعدد المتحدثين باسم الثورة الجزائرية فطلبوا عن طريق إتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من
مسؤولي الثورة بالداخل إيفاد مسؤول يسوي هذه المسألة بتونس فاتصل عبان رمضان بحامد رواجية لسابق علاقته بتونس وقد علم هذا الأخير أن هناك مسؤولا
عن الثورة وهو سعيد عبد الحى فاتصل به واتفق معه على التعامل مع الحكومة التونسية بشكل رسمي بصفته ممثل الثورة وعلى هذا الأساس قدمه للمسؤولين
التونسيين وقد استحسن عبد الحى هذا الموقف من رواجية وعرض عليه البقاء في تونس لتنظيم جبهة التحرير غير أن رواجية اعتذر بمرر أنه جاء إلى تونس في
مهمة، وبعد عودته إلى العاصمة وقدم تقريرا عن مهمته إلى عبان الذي سرعان ما طلب منه الالتحاق نهائيا مع آيت الحسين بصفته ممثلا للجبهة وجيش التحرير
الوطني في مكان عبد الحى وقد حل رواجية فعلا بتونس يوم 12 ماي 1956 فاستقبل ببرودة من طرف جماعة عبد الحى. ويذكر رواجية على حد قوله أن وثيقة
الاعتماد كانت قد وصلت عبد الحى قبل وصولها إلى رواجية مفادها وجوب التعاون فيما بينهم غير أن عبد الحى كتب تقريرا إلى قيادة الأوراس يعلمهم بوجود
نظام جديد حل بتونس ينافس النظام القائم بما ومن هنا بدأ الصدام بين الطرفين. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر : محمد عباس، مع المناضل
الشيخ حامد رواجية في جريدة الشعب (ج2) عدد 19/01/1987، ص14

² التحق محاسن بمنصبه الجديد بصفته ممثلا لجبهة وجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية، وبهذه الصفة سوف يلعب محاسن دورا بارزا في تكوين ما عرف
بالقاعدة لتموين الثورة الجزائرية. ويبدو أن محاسن ترأس لفترة من الوقت قاعدة طرابلس قبل التحاقه بتونس مع نهاية 1955. أنظر : رسالة عبان رمضان بتاريخ
04 نوفمبر 1955 (الوثيقة رقم 11) في : Mabrouk Belhocine, Opcit, p108-110.

³ أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص185-186. بعد الأحداث التي عرفتها تونس بين المجاهدين الجزائريين من ممثلي الثورة في الداخل والخارج جاء علي
محاسن من القاهرة ليحل محل عبد الحى، أما الشيخ حامد رواجية وزميله آيت الحسين فقد طلب من عبان العودة إلى الجزائر إلا أن هذا الأخير طلب منهما
الذهاب إلى القاهرة.

ودون الاستطراد في هذا الموضوع يمكن القول بأن عملية الإمداد بشكل عام سواء على الحدود الشرقية أو الغربية كانت الانشغال الأول لدى المؤتمرين خلال مؤتمر الصومام 1956 بالنظر إلى الظروف و المشاكل التي اعترضت قادة الثورة في الخارج و الداخل من اجل تموين الثورة بالاسلح والذخيرة؛ لذي كانت عملية الإمداد أبرز النقاط المسجلة في جدول أعمال مؤتمر الصومام حيث تم إقامة هيكل وطني للإمداد في الخارج يتكفل بمهمة تلبية إحتياجات جيش التحرير الوطني بعد تطور العمل العسكري الذي فرضته ردود الفعل الاستعمارية.

* **الإمداد بالاسلح بعد مؤتمر الصومام 1956:** ارتبطت بداية هذه المرحلة بمجموعة من الأحداث البارزة بالنسبة للثورة التحريرية، انعكست بشكل ملحوظ على عمليات الإمداد بالاسلح لعلاقتها المباشرة بميكانيزمات العمل الثوري، يمكن حصرها في مايلي:

(1) - استقلال تونس وجلاء القوات الفرنسية النسي من مناطق الحدود التونسية الليبية، حيث أصبح الطريق مفتوحا لإيصال الأسلحة من ليبيا إلى الحدود التونسية على متن الشاحنات.

(2) - انعقاد مؤتمر الصومام (أوت 1956) وما نصّ عليه من هيكلية سياسية وعسكرية للمؤسسات القيادية للثورة التحريرية، وظهور مفاهيم جديدة تخص طرق ووسائل العمل المسلح.

(3) - اختطاف الطائرة التي كانت مقلّة لقادة الثورة في الخارج يوم 22 أكتوبر من نفس العام، و انعكاساته على مهام التسليح، و طبيعة العلاقة بين قيادات الثورة في الخارج والداخل.

طبقا لقرارات مؤتمر الصومام أولت قيادة الثورة الجديدة المثلثة في لجنة التنسيق و التنفيذ اهتماما بالغا بقضية إمداد الثورة بالاسلح من الخارج وقد عبرت عن هذا المشكل بأنه "يجب أن ندرك بأن تموين جيش التحرير بالأسلحة هو دائما ضمن الأولويات لأن توقف مرور الاسلح بضعة أشهر سوف يجعل الوضع أكثر تدهورا، و

على هذا الأساس كلّف عمر أوعمران بمهام التسليح على الحدود الشرقية والغربية، كما عُيّن عمار بن عودة مساعداً له ونائبه على الجبهة الشرقية¹

لقد تمكن علي محساس المسؤول عن التسليح بالحدود الشرقية (قاعدتا طرابلس وتونس) المكلف من طرف الوفد الخارجي للثورة من إدخال كميات معتبرة من الأسلحة إلى تونس وتوزيعها على المناطق الشرقية (الولاية الأولى والقاعدة الشرقية)، و نجح في نفس الوقت في جمع عدد كبير من المجاهدين حوله²، و لذلك فحين عين العقيد عمار بن عودة محل محساس لم يتمكن من تصفية الأجواء والسيطرة على الوضع الذي شهدته تونس خلال هذه الفترة إلا فيما بعد.

وفي خضم هذه المستجدات ترك بن عودة الوضع كما هو في تونس وانتقل إلى طرابلس التي حالفه الحظ فيها، حيث كان محمد الهادي عرعار مسؤولاً عن مخازن السلاح، وكان قبل ذلك من جنود بن عودة، الأمر الذي مكن هذا الأخير من وضع يده على هذه المخازن وشرع على التّو في عملية نقلها إلى تونس.³

ويشير عمار بن عودة إلى أنه تمّ إلغاء كل عمليات إدخال السلاح التي كلف بها محساس وبن بلة لأسباب عدّة أهمها أن السّلاح مُخزّن وموجود بكثرة في ليبيا وأن طريق الصحراء بعيدة ومراقبة من قبل الطيران الفرنسي والسواحل مراقبة عن طريق البحرية الفرنسية؛ لذلك تمّ وضع هذه الأسلحة في صناديق كُتب عليها "الكاوكاو"، لنقلها من ليبيا إلى تونس عبر بن قردان⁴، و في أول نوفمبر 1956 كانت أول شحنة تعبر

¹ مهمة هذه المصلحة تتلخص في الإشراف على عملية نقل وإيصال الأسلحة من Service Logistique - كلف عمر أوعمران بمصلحة مختلف القواعد والمراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية والحدود المغربية . أنظر مديرية التسليح الشرقية،وزارة التسليح والمواصلات العامة،لمحات حول التسليح في ثورة 1954(نشرية) بالمركز الوطني للأرشيف،الجزائر، جويلية1996،ص6، وأيضاً : Mohamed Tegua,OpCit,p321

² محمد عباس، العقيد عمار بن عودة،ج3،في جريدة الشعب،عدد15 يوم25مارس1986،ص06.وأنظر أيضاً : Mohamed Tegua,OpCit,p321

³ كلف عمر أوعمران بمصلحة التسليح Service Logistique - مهمة هذه المصلحة تتلخص في الإشراف على عملية نقل وإيصال الأسلحة من مختلف القواعد والمراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية والحدود المغربية . أنظر مديرية التسليح الشرقية،وزارة التسليح والمواصلات العامة،لمحات حول التسليح في ثورة 1954(نشرية) بالمركز الوطني للأرشيف،الجزائر، جويلية1996،ص6، وأيضاً : Mohamed Tegua,OpCit,p321

⁴ عمار بن عودة، محاضرة حول السلاح خلال الثورة التحريرية(1954 - 1962)،(نشرية) منقولة من شريط سمعي بصري، ألفت بمناسبة أول نوفمبر 1954،متحف الجهاد،ديوان رياض الفتح، الجزائر،1985،ص03 .

الحدود الليبية التونسية بنجاح في اتجاه المخزن الرئيسي لأسلحة الثورة على الحدود الشرقية¹.

أصبحت عملية إمداد الثورة بالأسلحة خلال هذه الفترة تتم إنطلاقاً من مصر على متن شاحنات :بت فورد" ملك الثورة، وشاحنات ضخمة أخرى يملكها الليبي سالم شلبك وضعت لخدمة الثورة الجزائرية، كما كانت شركة عبد الله عابد السنوسي تنقل الأسلحة مجاناً من السلوم إلى طرابلس وتطلب الأمر إنشاء محطات برّية على طول المسلك : مرسى مطروح ، بن غازي، طرابلس، تونس، الحدود الشرقية، غار الدماء².

وفي السياق نفيه يشير المجاهد عبد الرحمن عمراني بأنه تمّ نقل كمّية كبيرة من الأسلحة من مصر إلى تونس في 20 نوفمبر 1956، وزّعها عمار بن عودة على الولايات الداخلية وفق الحصص التالية :

– الولاية الأولى 400 بندقية رشاش مع الذخيرة FM Brent

– الولاية الثانية 400 " " " " " "

– الولاية الثالثة 450 بندقية رشاش مع الذخيرة FM Brent

– الولاية الرابعة 550 بندقية رشاش مع الذخيرة FM Brent

– القاعدة الشرقية 100 بندقية رشاش مع الذخيرة³

وتجدر الإشارة إلى أن نظام عمليات الإمداد بالأسلحة والعتاد الحربي قد تنظم أكثر من السابق خصوصاً الهيكلية العسكرية التي وضع أسسها مؤتمر الصومام من جهة و الانتصارات التي حققتها الثورة التحريرية ميدانياً واكتسبها للدعم العربي الإسلامي والدولي من طرف بلدان قارتي آسيا وأوروبا.

وقد تجسد نظام عمليات الإمداد بالأسلحة من خلال قرار لجنة التنسيق والتنفيذ القاضي بإنشاء تنظيمات جديدة منها دائرة التسليح والتموين (DARG) في مارس 1957 مهمتها التكفل بعمليات إيصال الأسلحة من مختلف القواعد الخلفية إلى الحدود وإدخالها إلى الولايات الداخلية، وقد أسندت هذه المصلحة إلى العقيد أوعمران، وكان للمصلحة مكتبٌ عسكريٌّ بالقاهرة بُشرف على ثلاث قواعد إمداد

¹ محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص96.

² عبد الرحمن عمراني، التسليح أثناء الثورة، المصدر السابق، ص97.

³ عبد الرحمن عمراني، المصدر السابق، ص97. وأنظر أيضاً : محاضرة عمار بن عودة، المصدر السابق، ص08.

رئيسية هي (قاعدة جبهة التحرير الوطني في تونس ، وقاعدة طرابلس، وقاعدة جبهة التحرير الوطني في المغرب.¹

ولم تكن عملية البحث عن الأسلحة ونقلها بالأمر الهين الأمر الذي اضطر بن عودة إلى الاستمرار متنقلاً بين القاهرة وطرابلس وتونس والسفر إلى أوروبا أحياناً.

وفي هذا الإطار يشير بن عودة بأنه تمّ عقد عدّة صفقات للأسلحة باسم بلدان عربية في أوروبا مثل المملكة العربية السعودية و العراق.²

وحول عمليات الإمداد بالأسلحة عبر الحدود الشرقية تشير المخابرات الفرنسية في الكثير من تقاريرها العسكرية خلال سنتي 1956-1957 إلى حركة نشطة لعمليات نقل الأسلحة وتهريبها نحو الداخل لدعم قدرات كتائب جيش التحرير الوطني، وذهبت هذه التقارير إلى أن تعيين أوعمران على رأس لجنة جبهة التحرير في تونس محل محساس هو انتصار الداخل على الخارج و السياسي على العسكري.

وأوضحت نفس التقارير بأن ازدياد وتيرة تهريب السلاح بدأت مع منتصف شهر ماي 1957 إذ أصبح معدل عبور قوافل السلاح يومياً تقريباً، و أن أكبر كميات الأسلحة كانت تأتي عن طريق ليبيا بعد رفع الرقابة الفرنسية عن الموانئ التونسية، و أصبح النقل منتظماً من طرف لجنة جبهة التحرير في تونس بالتنسيق مع ممثل بورقيبة أحمد التليلي أمين مال حزب الدستور الجديد، و الأمين العام للاتحاد العام للعمال التونسيين، حيث قدّم هذا الأخير لعمر أوعمران وسائل نقل ممتلئة في شاحنات الحرس القومي التونسي لشحن الأسلحة من ليبيا ونقلها وحمايتها حتى تصل إلى مراكز التخزين بتونس في مقرّات رسمية وتوزيعها فيما بعد بنفس الشاحنات على قواعد الثورة على الحدود الشرقية لإدخالها إلى الجزائر (الأوراس)، القاعدة الشرقية، و الشمال

¹ أنظر التنظيم الهيكلي لدائرة التسليح في بوزيد. المصدر السابق، ص.120. لقد أصبح العقيد عمر أوعمران يتولى بتكليف من قيادة الثورة مصلحة التسليح والتموين العام إلى غاية سبتمبر 1958 وكانت مهمة هذه المصلحة هو البحث عن السلاح والحصول عليه ثم توزيعه على ولايات الداخل وهي في الواقع نفس المهام التي كان يتولاها قبل ذلك أحمد بن بلة ثم محمد الأمين دباغين وكان المركز الرئيسي لهذا المسؤول هو القاهرة بصفتها القاعدة التي ترسل إليها كل الأسلحة والذخيرة التي اشترتها الثورة مباشرة بإنشاء فرنسا وأسبانيا، وكذلك الأسلحة التي كانت تقدم كمساعدة مجانية للثورة من طرف الدول العربية والاشتراكية، ومن مصر يعاد إرسال هذه الأسلحة عن طرق ووسائل مختلفة.

² محمد عباس، العقيد عمار بن عودة، جريدة الشعب، المرجع السابق، ص.6.

القسنطيني) عن طريق البهائم أو الشاحنات أو الرجال، وأشارت نفس التقارير بأن أوامر أدي مهمته على أحسن وجه في عملية تموين الثورة بالأسلحة¹

كما أكدت نفس المصادر أن 80% حركة تهريب الأسلحة إلى الجزائر تمت عن طريق الخطوط البرية بين ليبيا وتونس قائلةً: "أن عملية المرور كانت سرية ورسمية ومنسقة مع حاكم مدين، ونهت نفس التقارير التي قدمتها المخابرات الفرنسية بأن عملية شحن الأسلحة وإلقائها في الشمال القسنطيني عن طريق الجو كانت مبرجة بحيث وضعت مصر تحت تصرف الثوار في الجزائر طائرتين من نوع "داكوتا" بقيادة طيارين ألمانيين مديرين على تلك المهمة إلا أن العملية لم تنجح بسبب رفض السلطات الليبية استقبال الطائرتين على أراضيها²

ورغم الظروف و الأوضاع الصعبة التي عرفتها الثورة التحريرية بعد سنة 1956 نتيجة تأزم العلاقات بين قيادات الثورة بسبب المواقف المتباينة من مؤتمر الصومام لعدم تمثيلته لكل الأطراف الشرعية والتاريخية في مسألة القيادة، كما تم الاتفاق عليه عشية الانطلاقة سنة 1954 بالإضافة إلى عملية القرصنة الجوية واختطاف قادة الثورة في الخارج ثم العدوان الثلاثي على مصر، فإن عملية إمداد الثورة بالأسلحة عبر الحدود الشرقية انطلقا من مصر إلى ليبيا، حيث تم إرسال دفعات من الأسلحة عبر الطريق البري بعد الاتفاق مع بعض التجار الليبيين للاستفادة من وسائل النقل الخاصة بهم لتهريب الأسلحة و التي كانت تستعمل بانتظام ما بين مصر وليبيا لنقل البضائع وقد تم شحن أول دفعة للأسلحة يوم 1957/02/7 تحت إشراف أحمد محساس، وقد كانت معظم هذه الشحنة عبارة عن ذخيرة خاصة بالأسلحة الرشاشة ودافع الهاون، بالإضافة إلى مدافع من نوع "A.T.F" المضادة للعربات المدرعة تم نقلها إلى المناطق الشرقية لطبيعة العمل العسكري الذي تميزت به الجبهة الشرقية عموماً³.

¹ Annie Rey Goldzeiguer, La Frontier Algero-Tunisienne Pendant la Guerre d'Algerie dans les Archives - Militaires de Vincennes in أعمال

الندوة الدولية السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس في القرنين التاسع عشر و العشرين.المنعقد أيام 18-19-20 نوفمبر 1993 بنزل الدبلوماسية بتونس، جامعة تونس الأولى، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، المنوبة، تونس، 1995، ص59

² - نفسه، ص59

³ للمزيد من التفاصيل حول مضمون الشحنة أنظر : مراد صديقي، المصدر السابق، ص53

ومن ليبيا نقلت هذه الأسلحة (الدفعة الأولى) إلى المخازن المعدة قرب الحدود التونسية. كما تسلّم الأمين دباغين دفعة ثانية من الأسلحة يوم 07 أبريل 1957 تمّ نقلها مباشرة بالسيارات إلى الحدود التونسية ووجهت إلى الأوراس و الشمال القسنطيني والولاية الرابعة وتلتها دفعة ثالثة تسلمها محمد الهادي عرعار يوم 20 ماي 1957. أما بالنسبة للدفعة الرابعة فقد نقلت من الإسكندرية إلى ليبيا على متن المركب الأسباني خوان إيلوكاس تحت إشراف الأمين دباغين الذي شرع في إجراء اتصالات مع عبد الله عابد السنوسي في ليبيا لنقل هذه الشحنة داخل ليبيا وفي تونس، و بذلك وقعت أول عمليات عبور هذه الأسلحة بإشراف عبد الله عابد السنوسي ابتداء من الفاتح جويلية 1957، انطلاقا من مرسى مطروح نحو تونس بواسطة الشاحنات عبر الأراضي الليبية نحو مخازن السلاح على الحدود الجزائرية التونسية¹.

كما شاهد النصف الثاني من سنة 1957 تهريب كميات معتبرة من الأسلحة إلى داخل عبر الحدود الشرقية، حيث استغل عامل توتر العلاقات بين فرنسا وتونس التي كانت قد رفعت من مراقبتها على نقاط عبور السلاح، و قد أصبحت الحدود الشرقية قاعدة لتموين الولايات الداخلية، وأصبح جيش التحرير الوطني الذي فاق تعداده 100 ألف مقاتل مسلحًا بنسبة تفوق 50% .

ويمكن للباحث بعد إطلاعه على قوائم شحنات الأسلحة التي عبرت الحدود الشرقية أن يلاحظ مدى التطور النوعي والكمي للسلاح والذخيرة الأمر الذي يعكس القدرة القتالية التي تميّزت بها كتائب جيش التحرير في الداخل وبعملية حسابية نجد أن المناطق الشرقية حظيت وحدها خلال النصف الأول من عام 1957 بحوالي 10.676 قطعة سلاح بين بندقية ورشاش خفيف، وحظيت أيضا بحوالي 142 مدفعا هاون أما الذخيرة في القوائم التي نشرها مراد صديقي وفتححي الديب في كتابيهما فهي بالملايين،

¹ فتححي الديب، المصدر السابق، ص330-343 وللإطلاع على القوائم كاملة بأسماء الأسلحة والذخيرة، أنظر: مراد صديقي، المصدر السابق، ص53-54، وأيضا : فتححي الديب، المصدر السابق، ص330-334.

و هو ما يبيّن أن جيش التحرير أصبح يعتمد على قدرة تيسر مهمته في مواجهة العدو خصوصا بعد بداية معركة الحدود التي شهدتها الجبهة الشرقية خلال هذه الفترة¹.

كما شهد النصف الثاني من سنة 1957 تهريب كميات هائلة من الأسلحة إلى داخل عبر الحدود الشرقية، حيث استغل عامل توتر العلاقات الفرنسية التونسية التي غضت الطرف عن مراقبتها لنقاط عبور السلاح من طرف قيادة الثورة، وشرعت في البحث عن سبل مع المسؤولين المصريين لنقل بقية الصفقة التيشيكية التي قدرت بجوالي 350 طنا من الأسلحة والذخيرة، وانتهى الأمر بنقل وتهريب الكمية على أربعة مراحل (دفعات)، وذلك بين الفترة الممتدة بين 1957/03/17 إلى غاية 21 أكتوبر 1957، وقد وقّع على استلام الشحنات أحمد سليم نيابة عن ممثل الثورة لدى السلطات المصرية، أما الهدف من ذلك فهو إيصال أكبر كمية من هذه الشحنات إلى الولايتين الثالثة والرابعة انطلاقا من ميناء الإسكندرية مركز تفريغ الأسلحة التيشيكية إلى مرسى مطروح بالقرب من الحدود الليبية عن طريق عربات السكة الحديدية، حيث يتم تخزينها في مخازن مخصصة لتخزين أسلحة الثورة، و من هناك تنقل بواسطة شاحنات تحت إشراف مندوب الثورة في ليبيا إلى الحدود التونسية، حيث يتم تفريغها مرة أخرى في مخازن سرية لحفظ الأسلحة في تونس لتتنقل بواسطة الجمال عبر الأراضي التونسية إلى الداخل²

وقد انعكس هذا النشاط على واقع الثورة العسكري، حيث أصبحت الحدود الشرقية قاعدة لتموين الولايات الداخلية، كما أصبح جيش التحرير الوطني الذي فاق تعداده حوالي 100 ألف مقاتل مسلحا بنسبة 50% تسليحا جيدا³.

لم تتوقف عمليات إمداد الثورة بالأسلحة، التي من المفروض أن تدخل من الحدود الشرقية؛ ففي 26 جانفي 1958 استلم العقيد عمر أو عمران شحنة من الذخيرة⁴ لارسالها إلى الداخل برا عبر الحدود الشرقية. وفي 10 فيفري من نفس السنة تسلّم العقيد أو عمران كمية أخرى من الذخيرة لتلبية احتياجات المقاتلين بعد تطوّر العمليات

¹ للمزيد من التفاصيل حول شحنات الأسلحة التي عبرت خلال النصف الأول من سنة 1957، أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص359، 353. وأيضا: مراد صديقي، المصدر السابق، ص52-55.

² للمزيد من التفاصيل حول الشحنة التي وصلت إلى الولايتين الثالثة والرابعة عبر الحدود الشرقية أنظر الجدول في: مراد صديقي، المصدر السابق، ص56.

³ فتحي الديب، المصدر السابق، ص353.

⁴ للإطلاع على تفاصيل شحنة الذخيرة: أنظر: مراد صديقي، المصدر السابق، ص57.

العسكرية في الداخل، وقد قدرّت هذه الشحنة بـ 540.375 طلقة لبندقية الموزر 9 ملم، و 1.373.200 طلقة لبندقية حربية¹.

وتشير المصادر التاريخية المتوفرة إلى تكثيف إمداد الثورة بالأسلحة والذخيرة بكميات كبيرة لم يسبق أن شهدتها هذه العمليات قبل هذا التاريخ. ففي مارس 1958 وقّع عمر أوعمران محضر استلام دفعتين من السلاح والذخيرة تم إرسالها إلى الداخل عبر الحدود البريّة الشرقية، ونظرا لسهولة عملية التهريب عبر الأراضي التونسية، استغلت قيادة الثورة هذه الظروف ليتم تهريب دفعة أخرى من الأسلحة والذخيرة استلمها أيضا عمر أوعمران بتاريخ 26 ماي 1958.²

وبالنظر إلى الإحصائيات الخاصة بشحنات السلاح التي تسلّمها مندوبو الثورة في الخارج على أساس إيصالها إلى المقاتلين في الولايات الداخلية، يُمكن للباحث عند هذا المقام أن يتساءل: هل كانت هذه الدفعات من الأسلحة كافية لحد الآن لتسليح جيش حديث النشأة؟ وهل كان بمقدوره القتال لمدة أطول دون احتياجات لإمداد جديد؟ و الأهم من ذلك هل تمكن مندوبو الثورة في القواعد الخلفيّة من إدخال كل الأسلحة التي تم توقيع محاضر استلامها من الحكومة المصريّة، أم بقيت مكدسة في مخازن الثورة في مصر وليبيا وتونس؟

لقد استفادت كتائب جيش التحرير في النصف الأوّل من سنة 1958 على أكثر من 17.800 قطعة سلاح، وآلاف القنابل اليدوية، والملايين من الطلقات مختلفة العيارات، مع كمّيات هائلة من أدوات التفجير، الأمر الذي كان له كبير الأثر في تطوير القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني وفعاليته في الميدان، وتحسّن وضعه العسكري لكي يصبح جيشا نظاميا³، وفي نفس السياق تحصي المصادر الفرنسية معتمدة في ذلك على تقارير القادة العسكريين عدد قطع الأسلحة التي كانت بحوزة الوحدات النظامية لجيش التحرير الوطني سنة 1958 حوالي 12.000 قطعة سلاح حربي، كما تمّ إحصاء وجود 8.000 قطعة على الحدود الشرقية، و 1.000 قطعة

¹ مراد صديقي، المصدر السابق، ص 58

² للمزيد من التفاصيل حول مضمون الشحنات التي تسلّمها كل من أحمد سليم وكذلك العقيد أوعمران، أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص 353-359

³ مراد صديقي، المصدر السابق، ص 59. وللمزيد من التفاصيل حول تمركز وحدات جيش التحرير الوطني في الولايات الداخلية والإماكنات البشرية والمادية التي أصبحت بحوزة الثوار إلى غاية الفاتح أكتوبر 1958، أنظر الخريطة في الملحق رقم (24).

مماثلة على مستوى الحدود الغربية، ضف إلى ذلك ما يقارب 10.000 قطعة أخرى ببقية التراب التونسي، و 8.000 قطعة بليبيا، و 35.000 قطعة في طريقها من الشرق الأوسط إلى ليبيا لتأخذ فيما بعد طريقها برا عبر الحدود الشرقية نحو الداخل¹.

لكن بالعودة إلى ذلك التقرير الذي أعدته لجنة التنسيق والتنفيذ في خريف 1958 حول الوضع العسكري في الداخل، يمكن للباحث أن يقف على قضايا هامة ذات ارتباط وثيق بالإمكانيات المادية والبشرية لجيش التحرير الوطني كثيرا ما دفعت قادة الثورة إلى ضرورة التفكير في حلول وبدائل لتجاوز الوضعية الصعبة التي أصبح يعاني منها النشاط الثوري.

وقد ركّز التقرير على مسألة التعداد التي أشار فيها إلى زيادة معتبرة في عدد الجنود، وهذه الزيادة سوف تغيّر من معطيات المشاكل التنظيمية والاستراتيجية والتكتيكية، و بذلك من الضروري دراسة انعكاسات هذه الزيادة لاستخلاص النتائج المنتظرة.

أما عن مسألة الإمداد بالأسلحة والذخيرة وكل عتاد المعركة؛ يشير التقرير إلى أن تموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة كان دون الاحتياجات حتى عندما كانت الظروف مهيأة لذلك، وقد توقف توصيل الأسلحة منذ بضعة أشهر، وقد زاد في تأزم الوضع معاناة الجبهة الغربية، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ العمليات الميدانية، في وقت ارتفع فيه عدد الإطارات والمجندين في جيش التحرير الوطني².

لم تنعكس نتائج الجهود الرائدة التي بُذلت من طرف مندوبي الثورة في الخارج المكلفين بمهمة التسليح وعلى رأسهم العقيد عمر أو عمران بشكل إيجابي لتحقيق وتلبية متطلبات العمل العسكري في الداخل، و نجاح عمليات إمداد الثورة بالأسلحة إلى غاية وصولها إلى المقاتلين في الداخل.

ومما لا شك فيه أن الواقع العسكري للثورة مع بداية 1958 لم يكن في حقيقة الأمر يبعث على التفاؤل بالنسبة لقادة الثورة العسكريين في ظل انعكاسات التي كانت لها آثارا وخيمة على وتيرة الإمداد وتسليح الولايات الداخلية انطلاقا من الحدود الشرقية

¹ Chier de la Recherche Doctrinal, l'Emploi des Forces Terrestres dans les Missions de C.D.E.F.DREX. www.cdef.terre.defense.gouve.fr, mais 1998 - Stabilisation en Algerie

وحول السلاح الثقيل الذي وصل إلى جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود الشرقية بتونس بين 1957/12/20 ونوفمبر 1958. أنظر : الملحق رقم (22)

² حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص232-233.

جراء إنشاء الإدارة الاستعمارية للسدود المكهربة كخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية الذي كان سببا مباشرا في الحد من مرور قوافل السلاح إلى الداخل، وسوف تتعد العملية أكثر بعد إنشاء خط شال سنة 1959، و تزويد الخطين بخطوط مكهربة و إشارات ضوئية وآلات إلكترونية، وحقول ألغام، ومراكز مراقبة، ودوريات حراسة¹.

وأمام المشاكل والصعوبات الميدانية التي واجهت قيادة الثورة كان أهمها الأزمة الداخلية التي انتهت بما عُرف بقضية عبان رمضان² إلى جانب العائق الميداني الذي نجم عن خط موريس الذي أظهر نقاط عجز كثيرة بالنسبة لجيش التحرير على الحدود الشرقية، بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ في إعطاء فعالية أكثر للعمل الثوري في المناطق الحدودية برفع مستوى القدرات القتالية لأفراد جيش التحرير بعد أن أوكلت مهمة تطهيرهم إلى أولى مجموعات الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي أواخر سنة 1957، والذين استطاعوا إقناع كريم بلقاسم بضرورة إعادة هيكلة فرق ومجموعات جيش التحرير للتجاوب بصورة أفضل مع الواقع الصعب الذي فرضته العمليات العسكرية الفرنسية. وفي أبريل 1958 أخرج كريم بلقاسم الفكرة إلى العلن عندما إقترح تشكيل قيادة للعمليات العسكرية Comandement Des Operations Militaires التي كلفت بمهام رئيسة تمثلت في تحطيم خط موريس والقضاء على فلول بلونيس، وتسوية وضعية الضباط الملتحقين بالثورة بعد فرارهم من الجيش الفرنسي.

وقد تزامنت الأيام الأولى لتشكيل قيادة العمليات مع معركة من أكبر معارك العبور التي شهدتها الثورة التحريرية على الحدود الشرقية وهي معركة الشهيرة بمعركة سوق أهراس الكبرى (26 أبريل 1958)، التي اعتبرت تحديا حقيقيا للخطوط المكهربة و عملية استعراضية إلا أنها من جهة أخرى أوضحت الآثار السلبية للسدود المكهربة خصوصا بعدما أنشئ أمام مريس شال خطا آخر في ربيع 1959.

¹ للمزيد من التفاصيل حول السدود المكهربة، أنظر مقال لأحد العقلاء الفرنسيين المكلفين بمجاسة خطي شال وموريس

Colonel .J.Buchoud, le Barrage in Historia,N°235,Juillet 1972,p,1245-1246.

² محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 192 - 193.

وفي هذا السياق اعتبرت معركة سوق أهراس بالنظر إلى نتائجها¹ أول محك تعرضت له قيادة العمليات الشرقية فيما يتعلق بأول مهمة أقيمت على كاهلها.

ويمكن القول إذا كانت قيادة العمليات قد استطاعت في الأشهر القليلة التي أعقبت تشكيلها تحقيق نتائج ملموسة في ملاحقتها لفلول بلونيس ومعاقلة الحركة الوطنية فإن عمليات اختراق الخطوط لإمداد الثورة وعبور قوافل السلاح كثيرا ما انتهت بنتائج وخيمة تؤكد المصادرات التاريخية من شهادات ووثائق، حيث تعرّض جيش التحرير الوطني خلال ثلاثة أشهر (من أفريل إلى جوان 1958) إلى فقدان 6.000 مجتهد إثر عمليات العبور².

ويمكن تفسير توقف دخول الأسلحة عبر الحدود الشرقية حسب ما جاء في نص التقرير الذي أعدته لجنة التنسيق والتنفيذ إلى ردود الفعل الاستعمارية الفرنسية المتمثلة بشكل خاص في إنشاء خط موريس المكهرب على الحدود التونسية الجزائرية، المر الذي أدى إلى الحد من عمليات عبور قوافل السلاح عن طريق الشاحنات أو الدواب. وبقية عمليات تسلل الأشخاص بصعوبة وخطورة، الوسيلة الوحيدة لاتصال بالمقاتلين في الشمال القسنطيني (الولاية الثانية). ونشير في هذا الإطار إلى أن دفعات السلاح قبل إنشاء السد كانت تنتقل بشكل منتظم عبر منطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية)³ و من هناك يعاد توزيعه على الولايات الداخلية الثانية و الثالثة وكذلك الرابعة) ، أما الأوراس (الولاية الأولى) فكانت قوافل الأسلحة تصلها عبر الصحراء.

وبذلك تركت الوضعية العسكرية على الحدود الشرقية نتائجها وآثارا سيئة على الوضعية العسكرية لقواعد الإمداد ومخازن السلاح المنتشرة في كل من تونس وليبيا، حيث تكدست كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة في هذه المخازن مقابل الإلحاح على طلب الأسلحة من مصر من طرف العقيد أوعمران، وفي هذا السياق يؤكد فتحي الديب بأن حاول إقناع أوعمران بأن الكميات التي تسلّمها من مصر خلال النصف

¹ يؤكد التقرير الولائي لتاريخ الثورة بولاية سوق أهراس وبعض الشهادات الحية لمن عايشوا وقائع المعركة بأن عدد شهداء هذه المعركة يفوق خمسمائة شهيد وهي الحصيلة التي أحدثت أضرارا بليغة في صفوف جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية. أنظر: شهادة المجاهد نوبلي الزين. القاعدة الشرقية (شريط تلفزيوني) إعداد بلقاسم جعفرية، الجزائر، 1998.

² أنظر تصريح العقيد عمر أوعمران مسؤول التسليح في تقرير إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في جويلية 1958

Mohemed Harbi, Les Archives de la Revolution, Opcit, P189- 194

³ سوف نوضح الدور الذي لعبته منطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية) فيما يتعلق بتموين الثورة وتوزيع السلاح وحماية قوافل السلاح القادمة من تونس باعتبارها جسرا هاما لتموين الثورة بالسلاح في نهاية هذا الفصل.

الأول من سنة 1958 كافية لتسليح جيش التحرير، و انه لم يقصّر في الاستجابة لكل طلبات السلاح من قيادة الثورة؛ إلا أنه لا يجذب أي اتجاه لتكديس السلاح والذخيرة في المخازن بليبيا وتونس خصوصا وانه لم يكن يطمئن لتطورات الأحداث في كلا البلدين، و بذلك لم يخف إصراره على ضرورة إتمام سحب كل ما هو مكّدس بمخازن الثورة بليبيا وتونس، وسرعة إدخاله إلى الثوار والمقاتلين في ميدان القتال.

وأكد مرة أخرى لأوعمران بأنه لن يتجاوب مع أي طلب جديد للسلاح ما لم يتأكد من إدخالهم لكل ما مكّدس حاليا إلى الجزائر¹.

وفي خضم هذه المستجدات التي عرفها العمل العسكري على الجبهة الشرقية رأت قيادة الثورة ضرورة تعطيل فعالية خط موريس عن طريق نسفه بواسطة طوربيدات البنجالور من عدّة جهات ولو لمدة مؤقتة لتمكن الثوار من اجتيازها بأمان، و في هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن مندوبو الثورة في الخارج تسلّموا كميات كبيرة من مصر بغرض تجريبها في عمليات اختراق وعبور قوافل السلاح للخطوط المكهربة.

وتشير بعض المصادر إلى أن نجاح تجربة استخدام الدفعة الأولى من المتفجرات أو طوربيدات البنجالور² دفعت بقيادة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية إلى طلب كميات أخرى منها في 02 جانفي 1958، و قد تضمنت مايلي : 700 طوربيد بنجالور بلاستيك، و 100 متر فتيل مأمون، و 1.000 متر مفجر ألمنيوم عيار 8، سلّمها مندوب الثورة محمد نور الدين فراج نائب العقيد عمر أوعمران في القاهرة³.

كما تسلّم حسين نشابي في القاهرة بتاريخ 19 فيفري 1958 شحنة أخرى من المتفجرات تضمنت الكميات التالية :

- 500 طوربيد بنجالور صاج معبأ

- 500 طوربيد بنجالور بلاستيك

- 2.000 مفجر عيار 8.

- 1.000 متر فتيل أمان مغطى.

¹ فتحي الديب، المصدر السابق، ص376.

² سلمت الدفعة الأولى بتاريخ 1957/12/05 وقد تمثلت هذه المتفجرات في 54 طوربيد بنجالور 150مم و108كبسولة طربي ماركة7 و162 م من فتيل مأمون. أنظر، فتحي الديب، المصدر السابق، ص371.

³ أنظر كشف بيان الدفعة الثانية من الأسلحة المعدة لاستخدام طوربيد البنجالور المستند رقم 26، في فتحي الديب، المصدر السابق، ص685.

وقد نقلت هذه الكمية على التّو نحو تونس لاستخدامها في عمليات إحتراق وعبور الخطوط المكهربة¹.

وفي نفس الإطار سجل ترحيل كميات أخرى من المتفجرات إلى تونس على ثلاث دفعات : الأولى والثانية تسلمها محمد نور الدين فراج بتاريخ أول ماي و19 جوان 1958، أما الدفعة الثالثة فقد تسلمها العقيد عمر أو عمران بتاريخ 02 أوت من نفس السنة².

وبالرغم من وضع خطة محكمة لاختراق السد المكهرب والتدريب الجيّد للقوة المكلفة بعملية التدمير وتكديس المعدات ومستلزمات عمليات التفجير في مخازن ومستودعات الأسلحة بتونس إلا أنه لم يسجل إلى غاية هذا التاريخ تنفيذ أي عملية رغم محاولة تغطية النقص في الموارد و الاحتياجات اللازمة لخطو تدمير الخط³.

ومما لا شك فيه أن مضمون الكميات الهائلة من المعدات والوسائل الموجهة لاختراق الخط المكهرب تبدو كافية لتنفيذ خطة التدمير ثم العبور، و على الرغم من ذلك لم تنفذ إلا في حدود ضيقة وبصورة محدودة ضد خطي موريس و شال على الحدود الشرقية. و يمكن تفسير ذلك بالفشل الكبير في إستعمال البنجالور أمام الحصانة التي يتميز بها خط موريس⁴.

وبعد الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958 أصبحت مصلحة التسليح والتموين العام DARG تحمل اسم وزارة التسليح والتموين العام MALG لها نفس المهام والصلاحيات والتنظيم حتى نهاية 1959، وقد أسندت مهمة الإشراف عليها إلى العقيد محمود الشريف⁵.

¹ أنظر المستند رقم 30 : في فتحي الديب، المصدر السابق، ص689.

² للمزيد من التفاصيل حول كمية المتفجرات التي تضمنتها الدفعات الثلاث التي تسلمها كل من نور الدين فراج وعمر أو عمران، أنظر المستندات رقم 33 و36 و39 في قائمة الوثائق والمستندات، فتحي الديب، المصدر السابق، ص699،695،692. وأيضا : مراد صديقي، المصدر السابق، ص61،60.

³ لقد ادعت حكومة فرحات عباس في أكتوبر 1958 وفقا لشهادة فتحي الديب أن عدم تنفيذ عمليات نفس الخط يعود إلى العجز في الموارد والاحتياجات الضرورية لخطة التدمير، وعلى هذا الأساس سارع المسؤولون في القاهرة إلى شحن كميات هائلة من المتفجرات والألغام سلمها مندوب الثورة عرعار، أنظر : فتحي الديب، المصدر السابق، ص402-403.

⁴ مراد صديقي، المصدر السابق، ص63. وللمزيد من التفاصيل حول أسباب فشل استخدام البنجالور . انظر نص المراسلة التي بعث بها رئيس المصلحة الحربية إلى رئيس مصلحة التسليح بتاريخ 28 جوان 1958 بالقاهرة في الملحق رقم (20).

⁵ أنظر الهيكل التنظيمي لوزارة التسليح والتموين العام (سبتمبر 1958 إلى جانفي 1960) في . بوزيد. المصدر السابق. ص122.

وقد اهتمت قيادة الثورة خلال هذه المرحلة بوسائل نقل السلاح المخزن في ليبيا بشكل خاص ، حيث تمّ لاقتناء شاحنات جديدة في الجبهة الشرقية بالإضافة إلى إنشاء ورشات للإصلاح وصيانة السيارات بمختلف أنواعها¹، وفي هذا السياق يشير المجاهد عبد المجيد بوزيد إلى أنه بهدف الحد من التبعية للغير في مجال النقل والحصول على استقلالية أكبر و أمن أحسن قررت قيادة الثورة تشكيل حظيرتها، و قد أنجزت العملية في ليبيا إذ تمّ شراء شاحنات فيات بمقطورات ومرسيدس بحمولة ثمانية أطنان ، و ستة لانسيا "lansia" بحمولة 25 طنا في شهر أكتوبر 1958، وبعد ذلك تمّ اقتناء سيارات ليموزين للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية².

وحول نفس الموضوع يشير المجاهد دحو ولد قابلية بأن الثورة التحريرية بعد 1958 أصبحت تمتلك أسطولا من شاحنات النقل بعد أن تدعمت بشاحنات جديدة من لانسيا ومرسيدس وشاحنات بعربات من نوع برتوغا Bertoga و إينيموغ Unimog إضافة إلى سيارات خفيفة ظلت متنقلة باستمرار بين القواعد الخلفية للثورة بمساعدة الأشقاء الليبيين و التونسيين.³

وفي سنتي 1959 و 1960 وصلت كميات هائلة من الأسلحة والتجهيزات العسكرية إلى الموانئ في مصر و ليبيا دامت عملية إفراغها من السفن استنادا إلى بعض الروايات حوالي أربعة أشهر من طرف حوالي 110 مجاهدا جلهم من المعطوبين بعد أن هيئوا الموانئ والسكك الحديدية لتسهيل سير العملية، وكانت هذه الأسلحة من الدول الاشتراكية و الإتحاد السوفيياتي، وبشكل خاص الصين الشعبية التي أرسلت ثلاثة سفن محملة برشاشات ومدافع ثقيلة من مختلف العيارات، منها مضادة للطيران، ومنها مضادة للدبابات، ومدافع هاون عيار 50مم إلى عيار 120مم، ومدافع ميدان من عيار 85 مم إلى عيار 122مم، ومدافع ميدان بلا ارتداد Sansreculs الأمر الذي

¹ عبد الرحمن عمراني، المصدر السابق، ص100.

² للمزيد من التفاصيل حول الوسائل والتجهيزات التي وفرتها قيادة الثورة في حظيرتها بتونس وليبيا لإمداد الثورة بالسلاح أنظر : عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص55-62. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشاحنات نقلت كميات من الأسلحة على دفعات متعددة خلال سنة 1959. وللاطلاع على أهم هذه الدفعات . أنظر : مراد صديقي، المصدر السابق، ص64.

³ Dahou Ould Kablia ,la Contribution du M.A.L.G a la Lutte de Libération National,in El m assadir N°06,Mars2002,CNER MNRN ,Alger,p84

انعكس على تطور سلاح جيش التحرير الوطني خصوصا بالمناطق الحدودية من بندقية الصيد البسيطة إلى مدافع الميدان¹.

و لم تكن عملية تهريب الأسلحة من ليبيا إلى الحدود الجزائرية خلال هذه الفترة بالأمر السهل، بل كانت مغامرة بسبب المخاطر المحيطة بها؛ فبالإضافة إلى طول المسافة نجد هناك تركز القوات الأمريكية والبريطانية التي لتزال بليبيا، أما تونس فلم تكن هي الأخرى مستقلة تماما مع وجود القوات الفرنسية التي كانت مكلفة بمراقبة المناطق الحدودية من شوشة بالحدود الليبية التونسية إلى الحدود الجزائرية؛ ففي شوشة مركز عسكري لمراقبة حركة الأشخاص على الحدود، وفي بن قردان ثكنة بكامل عدتها وعتادها بالإضافة إلى قاعدة جوية في قابس وبذلك شكلت هذه القوات عائقا كبيرا لحركة الثوار خلال عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة عبر الحدود الليبية التونسية بشكل خاص².

وبعد التغييرات التي عرفتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتعديلات التي طرأت على هيكلها، وأجهزة قيادتها السياسية والعسكرية في جانفي 1960، تم دمج وزارة التسليح والتموين العام ووزارة المواصلات العامة في وزارة واحدة هي وزارة التسليح والمواصلات العامة MALG³.

أسندت مهمة الإشراف عليها إلى العقيد عبد الحفيظ بوصوف. وقد سجلت أنظمة التسليح خلال المرحلة الأخيرة من عمر الثورة تحولا كبيرا على المستويين التنظيمي والوسائل والنشاطات. وفي هذا السياق نشير إلى المديرين الجديدين اللتين أنشئتا لإمداد الثورة بالسلاح وهما: مديرية التسليح الغربية ومديرية التسليح الشرقية التي كان مقرها بالقرب من مقر الحكومة المؤقتة في تونس، و للمديرية مراكز وممثليات في عدّة بلدان مثل: تونس وليبيا ومصر وسوريا والعراق وألمانيا...⁴

¹ عمار بن عودة، المصدر السابق، ص9. وتجدد الإشارة إلى أن هذه الأسلحة تسلمها مندوب الثورة في القاهرة عرعار خميسي على دفعات ابتداء من 02 جانفي إلى غاية شهر أوت 1959. للمزيد من التفاصيل حول مضمون شحنات السلاح، أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص410-443.

² محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية 1954-1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص71

³ للمزيد من التفاصيل حول الهيكل التنظيمي لهذه الوزارة أنظر بوزيد.المصدر السابق.ص123.

⁴ - أنظر هيكله وتنظيم مديرية التسليح الشرقية. في بوزيد.المصدر السابق.ص123. و أيضا: مديرية التسليح الشرقية، وزارة التسليح والمواصلات العامة MALG المرجع السابق، ص7-8؛ وأيضا: عبدا لرحمن عمراني، المصدر السابق، ص100-101.

ضمت مديرية التسليح الشرقية التي كلف بمهمة الإشراف عليها العقيد عمار بن عودة ؛ مديرتين فرعيتين هما :

أ) السلاح والعتاد

ب) التموين العام

وقد تلخصت مهام هاتين المديرتين بشكل خاص في توفير ونقل وامن الأسلحة والتجهيزات العسكرية القادمة من الشرق الأقصى، والشرق العربي، وإيصالها إلى الحدود الشرقية والغربية أيضا، وتزويد فيالق جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية ومصالح الحكومة المؤقتة بتونس بالأغذية وغيرها¹.

إنعكست هذه الإجراءات على قدرات شبكة الدعم اللوجستيكي المتمركزة في الجبهة الشرقية بشكل ملموس، حيث عرفت عملية تمويل الثورة بالأسلحة في الخارج عبر خطوط الإمداد انطلاقا من مصر ثم ليبيا إلى غاية الحدود الجزائرية التونسية خلال فترة وزارة التسليح والمواصلات العامة (1960-1962) حركة نشيطة، حيث قطعت الشاحنات استنادا إلى شهادة المجاهد دحو ولد قابلية مسافة ما يقارب 4.450.000 كلم، ونقلت ما يقارب 2500 طن من الأسلحة والعتاد، بمعدل 5 إلى 6 رحلات شهريا².

وعند هذا المقام لا بد من الاعتراف بأنه رغم كل التنظيمات والهياكل الجديدة التي أرسلتها قيادة الثورة فإن عملية إدخال السلاح وإيصاله إلى أيدي المقاتلين في الولايات الداخلية لم تكن بالأمر الهين، خصوصا في السنوات الأخيرة أين اشتدت مراقبة السلطات الفرنسية لمراكز العبور وتدعيم السدود بخطوط إضافية مكهربة وملغمة، خصوصا بعد الانتهاء من إنجاز خط شال الذي كان بهدف قطع خطوط الإمداد بالأسلحة، ووضع حد نهائي لعمليات عبورها عبر الحدود البرية الشرقية.

وبذلك شهدت عملية إرسال الأسلحة عبر طول الحدود الشرقية تضائلا ملحوظا، وأصبحت الكتائب والقوافل المكلفة بنقل السلاح إلى الثوار المقاتلين في الداخل تعاني جراء شدة المراقبة، وبالرغم من استعمال البنجالور والقنبلة بمدافع الهاون من طرف

¹ - مديرية التسليح الشرقية، وزارة التسليح والمواصلات العامة، المرجع السابق، ص08 ؛ وأيضا : محمد عباس، العقيد عمار بن عودة، ج3، في جريدة الشعب

عدد 25 مارس 1986، ص05.

² Dahou Ould Kablia ,Opcit,p87-88.

كتائب جيش الحدود ؛ فإن ذلك لم يمكن من فتح ثغرات كافية وسليمة في السدود المكهربة تمكن بدورها من مرور الحد الأدنى من الأسلحة والذخيرة لقوات جيش التحرير المنتشرة في الولايات الداخلية¹.

(ب) - الإمداد على الحدود الغربية :

لعبت الحدود الغربية دورا ملموسا في عمليات إمداد الثورة بالأسلحة لا يقل أهمية الدور المميز الذي اضطلعت به الحدود الشرقية و في هذا السياق يكمن الإشارة إلى أن الجبهة الغربية كما ورد في ذلك التقرير العام في الداخل المفصل الذي أعدته وزارة التسليح و الاتصالات العامة عن الوضع العسكري كانت مكشوفة الأمر الذي أثر على تأخر العمليات العسكرية بل حتى الثورة ذاتها في المنطقة حيث عانت هذه الأخيرة دوما من نقص الأسلحة و الذخيرة، ليس من حيث الكمية المطلوبة فحسب و إنما يتعداه إلى التسليح بشكل عام² و يمكن تقسيم ذلك بأن القاعدة الخامسة للثورة في المغرب كانت مفتوحة على الشرق الأدنى و دول البلقان و أوروبا الشرقية عن طريق البحر أو فقط بالطرق البرية بحيث يمكن تحريك الأسلحة بحرية تامة من مصر إلى تونس مرورا بليبيا حيث جميع هذه الدول مستقلة³ و بذلك لم تضيع قيادة الثورة في الجبهة الشرقية فرصة الاستفادة من الدعم العربي بعيدا من الحصار المكثف الذي كانت تعاني منه الحدود الغربية و التي كان لها القطر المغربي الشقيق هو المتنفس الوحيد بزا و مع ذلك استطاعت أن الكير من الصعاب.⁴

إنّ الخصوصية الجغرافية التي تميزت معا الحدود الغربية من حيث أنها لم تكن مفتوحة على اليابسة دفعت قيادة الثورة إلى توظيف الواجهة البحرية التي قبلت العشرات السفن المحملة بالأسلحة لصالح الثورة في الولاية الخامسة. و قد تمكنت الحدود الغربية مع تطور العمل المسلح و حنكة البعض من قادة الولاية الخامسة فعلا من فك الحناق الذي عانت منه الثورة التحرير بفعل نقص السلاح في ظل النشاط الدبلوماسي الجزائري المكلف في المغرب الأقصى و أسبانيا من أجل تبديد العقبات و تسهيل عمليات البحث عن الأسلحة و تهريبها إلى الداخل.⁵

¹ - مديرية التسليح الشرقية، وزارة التسليح والمواصلات العامة، المرجع السابق، ص 13.

² للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر الملحق رقم (48).

³ Vice amiral Descadre Jacques Guillon, La contrebande des armes pendant la guerre d'Algérie, in RHA. Paris 1992, P 106.

⁴ يوسف مناصرة، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية. المرجع السابق، ص 55.

⁵ بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 289 - 209.

إنّ معظم عمليات إمداد الثورة بالسلاح عبر الحدود الشرقية لم تكن في كل الأحوال ناجحة و سهلة في المرور نحو الولايات الداخلية الأمر الذي دفع بقيادة الثورة إلى وضع خطط و تشكيل شبكات للتسليح تتولى مهمة الحصول على السلاح من أوروبا و المغرب و إيصاله إلى الولاية الخامسة و الرابعة عبر الحدود البرية الغربية.

و في هذا السياق يشير المجاهد النقيب مراد صديقي بأن إدارة التسليح التي كلفت بمهمة البحث عن السلاح و العمل على ضرورة تهريبه إلى الداخل عبر الحدود الغربية كانت تابعة للولايات الخامسة و مقرها الرسمي في وجدة المغربية و قد كان على رئيس قيادة إدارة شبكة التسليح على مستوى الجبهة الغربية محمد الرويغي المدعو توفيق، و انحصرت مهمتها أساسا في البحث من السلاح و تهريبه بكافة السبل و الوسائل إلى الداخل و تزويد بعض الولايات بالمال و نظرا للإجراءات التي اتخذتها المصالح الفرنسية في إطار عمليات المتابعة و المراقبة العسكرية خصوصا بعد إنشاء الخطوط المكهربة على طول الحدود الغربية سنة 1957 لإعاقة عمليات الإمداد و الاتصال بين قيادة الحدود، خضعت شبكة التسليح إلى تنظيم و هيكلية على أسس جديدة.¹

و تشير بعض المصادر إلى أن الولاية الخامسة بحدودها الغربية مع المغرب كانت مجهزة منذ صيف 1956 بهياكل التقاط و جمع الأسلحة و يعود ذلك إلى سنة 1955 عندما كانت محمد العربي بن مهيدي بتكفل بنفسه مهمة قيادة قوافل التسليح متتبعاً في ذلك خط الناظور زوج فاقو و مغنية و كان المجاهد بوشاقور ذو الخبرة الكافية مسالك المنطقة يقوم بمهمة الدليل الأول مسؤول في المنطقة الغربية. و بعد مغادرة بن مهيدي إلى العاصمة في ربيع 1956 للأشرف على المنظمة المستقلة (العاصمة) جهّزت الجبهة الغربية بسند هيكلية يدعمه تنظيم إقليمي تلامس حدود الجغرافية التراب المغربي، منعطفات القواعد الخافية تسهل و تتلاءم مع عمليات جمع و التقاط العتاد الحربي، و هكذا كان تقسيم المخطط لهذا الغرض إلى غاية 1956 يشمل مناطق مليلة.²

كانت قيادة الثورة بالولاية الخامسة على استعداد معنوي و مادي لتصور إستراتيجية تهدف إلى تقوية الأرصد اللوجيستية للثورة و ذلك قبل عملية حجز المركب أتوس ATHOS³ بكثير التي شكلت انتكاسية بالنسبة لقيادة الثورة في الولاية الخامسة و على رأسها عبد الحفيظ بوصوف، و لم تكن هذه العملية سوى تأكيداً على الضرورة التي كان يشعر بها المسؤولون العسكريون في الولاية لإنشاء و تطوير

¹ سوف نشر إليها بالتفصيل خلال استعراض عمليات الإمداد على الواجهة البحرية.

² عبد الكريم حساني، أمواج الخفاء. منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص 28 - 29.

³ سوف نتعرض لهذه العملية بالتركيز في إطار استعراض عمليات الإمداد على الواجهة البشرية و ردود الفعل الفرنسية (1956 - 1962).

قنوات تزويد و إمداد مستقلة و حسب خطة لوصوف أن هذه الإستراتيجية كانت تتخلص في نقاط ثلاثة أساسية :

- (1) ضمان تزويد جيش التحرير الوطني انطلاقا من القواعد الخلفية و عبر التراب المغربي و أسبانيا.
- (2) - تكوين مخابرين جزائريين في ميدان المواصلات و فتح أول تربص تكويني في هذا التخصص من طرف جيش التحرير الوطني.
- (3) - إفشال المحاولات التخريبية التي أقدمت عليها المصالح الفرنسية للمخابرات و مكافحة الجوسسة و انطلق العملية تنظيم أول تربص في التكوين السياسي أسندت مهمة الأشراف عليه إلى لعروسي خليفة.¹ شرعت شبكة التسليح في الجبهة الغربية مع صائفة 1956 في عمليات البحث عن الأسلحة و تهريبها بزا نحو الداخل و من أهم الخطوات التي اتبعتها التحقيق أهدافها، أنها شرعت في تجنيد الجزائريين أصبحات السيارات الذين كانوا متنقلين بين المغرب و الجزائر بعد إخبارهم بتفاصيل المهمة التي يقومون بها و أهدافها و هي مهمة صعبة و خطيرة تتعلق بنقل الأسلحة و تهريبها إلى داخل تراب الولاية الخامسة عبر نقاط عبور مختلفة و تجدر الإشارة إلى أن الكثير من هؤلاء لم يكونوا على طبيعة المهمة التي جندوا لها.² و قد كان المطلوب من هؤلاء المجندين في شبكة التسليح ترك وسائل نقلهم (سيارات و شاحنات) في أماكن معينة ليعودوا إليها في وقت متفق عليه للانطلاق بها نحو اتجاه مجدد و معلوم، و تكرر العملية عدة مرّات بنفسه الخطة و الخطوات.³ و في نفس السياق كانت شبكة التسليح حريصة و يقضه في عملية اختيار مجنديها الذين كانوا يختارون وفق مقاييس دقيقة بعد التحقق من هوياتهم و رصد تحركاتهم. كما جندت الشبكة عناصر أوكلت لهم مهمة مراقبة المنافذ الرئيسية بين الجزائر و المغرب و محاولة الاتصال بأصحاب السيارات و إفادتهم بالمعلومات المتعلقة بتحركات العدو و وضعية نقاط المراقبة.⁴ توسع نشاط شبكة التسليح السرية أو أصبح لها أعضاء عملاء خارج الجزائر لاسيما في المغرب و أسبانيا و فرنسا تحمّلوا مهمة نقل السلع و البريد و الأموال من فرنسا و إسبانيا عبر المغرب إلى الجزائر.

¹ عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص 29.

² مراد صديقي، المصدر السابق، ص 70.

³ مراد صديقي، المصدر السابق، ص 70.

⁴ و من أهم و أبرز عناصر شبكة التسليح التي جندت يذكر المجاهد النقيب مراد صديقي في مذكراته الحاج المختار الملقّب "جان جان" الذي انحصر نشاطه في منطقة دار البيضاء و مجرد نجاحه في تجنيد من يقع اختياره عليه يتصل مباشرة بقيادة الشبكة لتنفيذ العملية و للمزيد من التفاصيل جدول بقية أعضاء الشبكة.

أنظر: مراد صديقي، المصدر السابق، ص 70 - 75.

و تجدر الإشارة إلى أن المصادر الخارجية للسلاح التي شكلت الوريد الذي يمد الحيوية و النشاط للعمل الثوري، معظمها عبارة عن مساعدات وهبات قدمتها الدول العربية الشقيقة و منها المغرب الأقصى، و بعض الدول الاشتراكية و صفقات في السوق السوداء أبرمت مع مهربي و تجار الأسلحة على مستوى أوروبا و الشرق الأوسط بالإضافة إلى مصانع للسلاح الخفيف أقامته قيادة الثورة في القاعدة الخلفية للثورة على مستوى التراب المغربي.

شرعت قيادة الثورة في الولاية الخامسة في إجراء عدة اتصالات مع بعض الجزائريين النشطين في شبكة التسليح على مستوى الجبهة الحدودية الغربية، و من أهم و أبرز هؤلاء نذكر مسعود زقاي المدعو "رشيد كازا"¹ الذي كلفه لوصوف بعد عدة اتصالات بمهمة مراقبة و التقرب من قاعدتي النواصح و القنيطرة الأمريكيتين في المغرب و محاول الحصول على السلاح و الأجهزة اللاسلكية.

ثم استدعاه مرة أخرى في شهر جويلية 1956 ليوافيه بتقرير مفصل حول نتائج مهمته و حيلة جهوده في عملية البحث عن الأسلحة، و قد تضمن التقرير نجاح مسعود زقاي في الحصول على بعض الأجهزة اللاسلكية و البنادق البحرية عن طريق البيع و الهبات، و سرعان ما اكتشف مسعود أن زميله السابق المدعو التواتي يعمل بقاعدة النواصح فتقرب منه و استعان به للتعرف على ضابط صف يدعى "مور - MOUR" فابرم معه أول صفقة سلاح كانت فاتحة للعديد من الصفقات اللاحقة.²

كما تمكن رشيد بنفس الطريقة من الحصول على جهاز إرسال ضخيم خاص بتجهيز البواخر إلا أنه استعمل في البث الإذاعي من صوت الجزائر بالناظور بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات.³ لقد تمكن رشيد كازا من الاندماج في الوسط الأمريكي بالمغرب بفضل علاقاته و إتقانه اللغة الإنجليزية حتى أصبح يعرف "بالمستر هاري" و استطاع بعد فترة وجيزة من تكوين شبكة مختصة في جمع المواد المتفجرة من مناجم الفوسفات بالخريقة و غيرها و نقلها إلى الحدود.

إنّ تطور جيش التحرير الوطني من حيث التنظيم و الأداء يعني كذلك تنامي أنوية الأسلحة المتخصصة فيه كالقضاء و الصحة و البحرية و الطيران و اللاسلكي و الصناعات الحربية و بذلك فكر قسم الإمداد و التسليح في قيادة الثورة بقيادة عبد الحفيظ بوصوف و مساعديه خاصة في تأسيس لنواة صناعة حربية يمكن أن تخفف من تبعية جيش التحرير على صعيد الذخيرة بالدرجة الأولى ثم بعض الأسلحة

¹ نسبة إلى دار البيضاء (كزا بلانكا) الأسبانية.

² محمد عباس، في كواليس التاريخ، زقار في الذكرى 18 لرحيله 1 الحلواجي... الذي أصبح صانع أسلحة، في جريدة الشروق اليومي، عدد 1540 - يوم الاثنين 21 نوفمبر 2005، ص 11.

³ نفسه، ص 11.

التي لا تتطلب صنعها تكنولوجيا معقدة و آلات باهضة من حيث التكاليف و في هذا السياق يشير فتحي الديب أنه منذ شهر جوان 1956 بدأ عبد الحفيظ بوصوف يجّد من أجل تكوين هذه النواة بالسعي للحصول على آلات لصنع أوعية الذخيرة و تعبئتها.¹

و سرعان ما تجسد هذا الاهتمام ميدانيا خلال سنتي 1957 و 1958 في مشاريع امة تعبد عن تطور جيش التحرير و تنامي قدراته و طموحاته في نفس الوقت و من أهم هذه المشاريع تلك التي عرفتها قاعدة الثور في ما وراء الحدود الغربية و من هذه المشاريع :

- مصنع للذخيرة و الرشاشات الفردية المقلّدة.

- مصنع للراجمات من شاكلة "بازوكا" و مدافع "مورتي".

و قد أشرف على إنجاز هذين المشروعين بالمغرب مسعود زقاي "رشيد كازا" تحت عطاء شركة خاصة لصناعة الشوكات و الملاعق.²

تعدت جهود شبكة التسليح في الجبهة الغربية إلى تجنيد حتى الأجانب في سبيل الحصول على السلاح سواء عن طريق شرائه أو تهريبه و بذلك انخرط في الشبكة متعاونون من عدة جنسيات، و من ابرز هؤلاء نذكر العمليين المهمين من جنسية فرنسية و هما : شيروسو شامبو دوسان سيرين جان المعروف باسمه المختصر شامبو و اسمه الثوري "علي"³، و كذلك المتعاملة جاكلين بورسارو التي جندها لخدمة الثورة أحد أعضاء الشبكة المدعو إيدر آيت يسعد، و قد دفعها إلى العمل مع الشبكة تعاطفها مع الثورة الجزائرية بالإضافة إلى رغبتها في جمع المال.⁴

و يجب الإشارة في هذا السياق إلى نقطة هامة تتعلق باستقلال المغرب الذي ساهم في تخفيف الضغط على كتائب جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية، و حتى دولة إسبانيا أصبحت لا تضايق كثيرا عمليات نقل الأسلحة التي تم عبر الناظور و سبتة و مليلية.⁵

و في خضم ذه الظروف استغلت شبكة التسليح كل الإمكانيات و العوامل المساعدة لتهرب الأسلحة و الذخيرة حيث اعتمدت على طرق هامة و رئيسية للإمداد سواء كانت برية أم بحرية¹، و قد

¹ محمد عباس، المرجع السابق، ص 11. و انظر : أيضا فتحي الديب المصدر السابق، ص 555.

² محمد عباس. الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن. المرجع السابق، ص 348. لقد شكلت هذه البنات المشجعة منطلقا لميلاد شبكة المخابرات التي لعبت أدورا رائدة في محالات الاستعلام و التسليح الذي تطور من شراء الأسلحة و الذخيرة إلى محاولة صنعها في ورشات خاصة بكل من المغرب و تونس.

³ تولى مهمة نقل السلاح بسيارة أمتها له الشبكة مقابل 500 ألف فرنك فرنسي قدم لكل عملية تهريب سلاح للجزائر و استمر في تنفيذ مهامه حتى الاستقلال دون أم يعرف حقيقة ما كان يقوم بنقله.

⁴ مراد صديقي. مصدر السابق، ص 79.

⁵ عبد المجيد بوجلة. الثورة في الولاية الخامسة (1954 - 1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر. قسم التاريخ، جامعة تلمسان

2208/2007، ص 244.

شكلت النقطة الجنوبية الغربية معبرا رئيسيا لتمويل الولاية الخامسة و السادسة بالأسلحة عبر البيض و بشار و أدرار تندوف حيث كانت الصحراء عاملا مساعدا على عبور قوافل السلاح عكس المنطقة الشمالية الغربية التي كانت تحت المراقبة الشديدة من طرف المصالح الفرنسية² خصوصا بعد أن لجأت إلى عملية غلق الحدود بالأسلاك الشائكة المكهربة للمد من عمليات عبور الأشخاص و السلاح.

و رغم ردود الفعل الفرنسية فإن قيادة الثورة في الولاية الخامسة لجأت عبر الحدود الغربية إلى عدة أساليب لتهرب السلاح عبر الطرق المذكورة و بوسائل متنوعة وضعت تحت تصرف شبكات الدعم بالسلاح بالإضافة إلى ذلك حاولت قيادة الثورة الاعتماد على طرق جديدة للحصول على السلاح و استخدامه و قد تمكنت الثورة من تطوير سلاح جديد و هو سلاح الألغام حيث أقيمت عدة تربصات في معسكرات و مراكز خاصة لتدريب جنود جيش التحرير على التعامل مع هذه الأسلحة و من بين الألغام التي تمّ تصنيعها و تطويرها الألغام المضادة للدبابات التي تعمل على تعطيل و تفجير الآليات المدرعة و العربات و هي ألغام مصنوعة محليا بالإضافة إلى ألغام السكك الحديدية التي استخدمت بشكل كبير في تفجير القطارات الفرنسية الناقلة لجيش العدو و المؤونة.³

و قد كان لهذا النوع من الأسلحة مفعولا لا باس به في عدة مناطق و في هذا السياق نشير إلى نجاح المستخدم في تخريب خط سكة الحديد الرابط بين المغرب و الجزائر بمنطقة فيقيق و بشار، و كذلك تعطيل الخط الحديدي الرابط ما بين بشار و وهران المخصص لنقل جيش العدو معداته الحربية.⁴

و بذلك ساهمت الأسلحة المصنعة أو المهربة في تحويل الجبهة الشمالية و الغربية إلى منطقة عمليات حربية على الحدود الجزائرية المغربية بحيث تمكنت كتائب جيش التحرير الوطني من الحصول على كمية كبيرة من الأسلحة الحديثة و الذخيرة الحربية التي ساهمت بشكل كبير في ميلاد فكرة إنشاء الفيلق و ظهور تنظيم عسكري حديث لجيش التحرير الوطني و انعكست عملية دخول الأسلحة بكميات معتبرة على ارتفاع عدد المجندين من الشباب و تدريبهم في مدة زمنية قصيرة لم تتجاوز 45 يوما.⁵

¹ سوف نتناول الإمداد البحري في العنصر الموالي.

² شهادة المجاهد عبد القادر خليفي، الملتقى الوطني حول قوافل التسليح، 19 - 20 مارس 1999، الوادي، شريط سمعي بصري، مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

³ بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 275.

⁴ نفسه، ص 275.

⁵ محمد قنطاري، قيادة الحدود و القاعدة الغربية مداخلة في الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية. تلمسان، أيام 04، 05، 06 نوفمبر 2001، ص 24.

و مما لا شك فيه أن الثورة التحريرية عملت على تسليح كتائب جيشها المتمركزة على الحدود الغربية بواسطة مراكز تموينها بالسلاح الحربي التي بدأت في إنشائها مع خريف 1956 في كل من أسبانيا و المغرب و بشكل خاص منطقة الريف المغربي.

بالإضافة إلى كل ذلك تمكنت قيادة الثورة من تأسيس مراكز تدريب و قواعد حربية أن تحصلت على بعض التسهيلات لتمير الأسلحة عبر الحدود الغربي إلى الداخل و بذلك أصبح جيش التحرير الوطني خلال سنتي 1958 و 1959 يملك على الحدود الجزائرية المغربية قدرة عسكرية تمثلت في 700 مجاهد مسلحين سلاحا حربيا و كثير من المجاهدين لم تضبط المصادر عددهم كانوا يتوزعون على مراكز الثورة في الحدود الغربية.¹

كما سجلت المصادر التاريخية أن المجاهدين تمكنوا من تهريب الكثير من الأسلحة إلى الولايات الداخلية عبر الحدود الغربية حيث عبرت في الفترة بين 01 جانفي و 20 نوفمبر 1959، 450 قطعة سلاح و 250،000 خرطوشة و 2500 قنبلة يدوية.²

و على الرغم ردود الفعل الاستعمارية استطاع جيش التحرير على الحدود الغربية الحصول سنة 1959 على 4500 قطعة سلاح حربي و 2000 بندقية إسبانية و 2000 بندقية من نوع موسكوتو فرنسية و راحت المصادر الاستعمارية تدعي أن كل ذلك كان مساعدة من جيش التحرير المغربي أو من قوات الجيش الملكي، و جون أن ننفي المساعدات المغربية إلا أنه يجب التأكيد على مجهودات قيادة و إطارات الثورة في تأسيس جيش التحرير المغاربي و تمويله و تأطيره و هنا يجب الإشادة بما بذله قادة الثورة الأوائل مثل أحمد بن بلة و بوضياف و بن مهدي. و بذلك فإن الثورة كانت تلحّ على تسليح جيشها بنفسها و بسواعد أبنائها و يدعم هذا الطرح الإحصائيات الفرنسية نفسها التي أكدت أن جبهة التحرير الوطني تمكنت في نفس الفترة من إيصال 2000 مسدس رشاش (PM) إلى جيش التحرير الوطني من ألمانيا الغربية عبر الحدود.³

أصبحت الأوضاع أكثر تعقيدا مع مطلع 1958 بسبب سياسة الحصار و التطويق المضروب من طرف القوات الفرنسية خصوصا بعد إنشاء خط موريس المكهرب على طول الحدود الشرقية و الغربية لعزل الثورة عن قواعدها الخلفية و في هذا الإطار عملت القوات الفرنسية جاهدة على ملاحقة و حداث و فرق جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية كما بذلت قصار جهدها من أجل وضع حدّ لشبكة تهريب

¹ يوسف منصارية، المرجع السابق، ص 1953.

² نفسه ص 53.

³ نفسه، ص 54.

السلاح سواء في الداخل أو الخارج و ذلك بتقوية أجهزة استخباراتها و منظماتها الإجرامية الأخرى. مثل منظمة اليد الحمراء التي تعد فرعا من المكتب الثاني الفرنسي التي كانت عناصرها تتبع تحركات أعضاء شبكة التسليح في الجزائر و أوروبا و الوطني العربي من أجل التخليص منهم.¹

و بالرغم من الإجراءات الفرنسية المشددة فقد تمكنت شبكة التسليح من القيام ناجحة تمكنت من خلالها إدخال أسلحة متنوعة و ذخائر عبر الحدود الغربية نحو الداخل و لو كانت تلك الكميات غير كافية. إذ عبرت لجنة التنسيق و التنفيذ عن ذلك الوضع في تقريرها حول الوضعية العسكرية للثورة في خريف 1958 عند الإشارة إلى قضية التمويل بالسلاح : قالت إن هذه العملية كانت دائما دون الحاجة الملحة حتى في الوقت الذي كانت فيه الطريق مفتوحا" كما أن توقف عملية الإمداد بالسلاح في الأخيرة جعل الأمور أكثر خطورة خصوصا في المناطق الغربية الذي انعكس على مردودية العمليات العسكرية لعناصر جيش التحرير على الحدود و إزاء هذه الأوضاع قررت اللجنة اتخاذ عدّة إجراءات بخصوص الحدود الغربية :

(1) - البحث عن عملاء جدد و خصوصا في أسبانيا.

(2) - تنوع الطرق الوسائل من أجل الحصول على الأسلحة بالاعتماد على مخازن السلاح المتابعة للفرنسيين و الأمريكيين الموجودة فوق أراضي المغرب.²

وتنفيذا لهذه القرارات شرع قيادة الثورة في الجبهة الغربية في إنشاء شبكة سرية لصناعة الأسلحة لتمويل الثورة في مختلف جهات القتال و لعد دورة استطلاعية قام بها عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة حول مختلف مخيمات جيش التحرير تقرر صنع القطع الحربية التالية :

- | | |
|-----------------------------|--------------------|
| - Mitraillette PM 60 | - مسدس رشاش ألماني |
| - 50M/M (Mortrer) | - مدفع هاون |
| - 60M/M (Mortrer) | - مدفع هاون |
| ³ - 50M/M (Obus) | - عبوات ناسفة |

¹ بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 282.

² Document CCE 1958, « Rapport Sur la Situation Actuelle », in Actualité de l'Emigration Spéciale N° 187 du 26 octobre au 09 novembre 1989, PP 42 – 43.

³ عاشور سعيداني، لحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية في مجلة الراصد. . المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954. عدد 02 مارس، افريل 2002، ص 39.

و بعد اتخاذ قرار هذه الأسلحة التحق الكثير من الجزائريين الاختصاصيين والتقنيين في تصنيع القطع الحديدية بعثت بهم فدرالية فرنسا إلى المغرب بالإضافة إلى تعاون مهندسين ألمان و من الأرجنتين و الإنجليز و اليونان. و بعد شراء الآلات الضرورية و المواد الأولية من طرف محمد أرزقي مسؤول التموين بالناحية الغربية¹ بدأ انجاز ورشات و مصانع لصناعة الذخيرة و بعض الأسلحة الخفيفة فضلا عن راجمات "البازوكا" و المورتي² التي كانت في حقيقة الأمر و رمزية بالنسبة للاحتياجات الثورة، و قد توزعت هذه المصانع فوق التراب الغربي و كانت موجودة في الأماكن التالية³ :

- تطوان (1958) صناعة القنابل من النوع الإنجليزي و المتفجرات.
- بوزنيقة (1959) القنابل من النوع الأريكي و البنقالور و السلاح الأبيض.
- تمارة (1960) صناعة الرشاشات الخفيفة MAT 49 و السلاح الأبيض.
- الصخيرات (1960) صناعة مدافع الهاون - عيار 45 و المتفجرات.
- المحمدية (1960) صناعة مدافع الهاون عيار 60 - 80 و البنجالور و الألغام.
- الدار البيضاء (1960) صناعة البازوكات و الرشاشات MAT 49 المتفجرات و الألغام و السلاح الأبيض.³

و لم تكن هذه الأسماء مجرد تسميات بعيدة كل البعد عن مواقع القواعد الحقيقية و ذلك للسرية التي أحيطت بها و أغلبية هذه القواعد كانت عبارة عن مزارع معزولة و مهيأة بكيفية لا تسمح للسلطات المغربية بملاحظ و معرفة نشاطها الحقيقي، و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه تم إنتاج عدة أنواع من الأسلحة في هذه المصانع مثل (Lance Flamme) و حاملات الرشاشات و خراطيش عيار 9 مم كما تم تركيب دبابة ذات تحكم عن بعد أقصاه 500 متر أرسلت من أيام ألمانيا حيث تم تجهيز بطريقة تسمح لها بعبور الطرق الملمغة و فتح المجال عبر السدود المكهربة كما أنتجت ألغام مضادة للأشخاص ومع نهاية سنة 1961 انتهت قيادة الثورة التي كانت تشرف على هذه المصانع و الورشات

¹ نفسه، ص 39 أنظر أيضا : La Guerre d'Algérie dictionnaire et documents, Tome 05, Edition la Société générale d'édition et de diffusion, Paris 2002, P 2206.

² محمد قنطاصي، الثورة الجزائرية و قواعدها الخافية بالجبهة الغربية و العلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني. في مجلة الذاكرة عدد 03 السنة الثانية، المتحف الوطني للمجاهد، خريف 1995، ص 126.

³ زكي مبارك، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، المرجع السابق، ص 162. حوالي 400 مورتي Mortiers من طراز 60 تم تصنيعها في هذه الورشات المتخصصة و أصبحت جاهزة للاستعمال. انظر : La Guerre d'Algérie. OP cit P 2206

إلى صنع : 500000 قنبلة يدوية أمريكية و 1000 مسدس رشاش (PH60) و 500 مدفع هاون 50 مم و كمية من العبوات (OBUS).¹

بالإضافة إلى هذه المصانع و الو رشاش التي أنشأتها قيادة الثورة في المغرب شرع منذ 1960 في جلب الأسلحة النصف ثقيلة بمختلف أنواعها و ذخيرتها الحربية من الخارج خصوصا المدافع (مدافع الهاون) و البازوكات و المدافع المضادة للطائرات و كانت هذه الأسلحة تأتي من بعض الدول الشرقية و أوروبا عبر المغرب و باسم الحكمة المغربية² و في هذا السياق سيتم المجاهد عمّار بن عودة بأن مصانع الثورة بالمغرب حاولت صنع قذائف المدفعية غير أن التوفيق لم يحالف القائمين عليها، إذ أودت المحاولة بحياة المجاهدين الأمر الذي دفع بيوصوف سنة 1960 إلى محاولة جلب هذه القذائف من ليبيا و نقلها إلى المغرب عن طريق الجو بواسطة طائرة تابعة لأحدى الشركات الإنجليزية في صناديق كتبت عليها "لوز لبي حلو".³

ومن خلال استعراض نماذج من دفعات السلاح⁴ الذي كانت تودمنه يوميا شبكة التسليح السرية (إدارة الاتصالات الخاصة) بوسائلها و طرقها المختلفة لجيش التحرير الوطني، تلاحظ أن الأسلحة المهربة عبر الغربية كانت موجهة بشكل خاص للولايات الخامسة و السادسة و الرابعة كما أن نصيب الخامسة من السلاح أكثر من بقية الولايات الأخرى و أن الذين تولوا مهمة تهريب السلاح جزائريون و أجناب بواسطة شاحنات و سيارات خفيفة و كذا القطارات و الملاحظ أن معظم الأسلحة كانت خفيفة كالمسدسات و الرشاشات بينما لأبجد السلاح الثقيل خصوصا المدافع الأمر الذي دفع بيوصوف إلى استدراك العجز بالعودة إلى جنبا عن طريق شبكة التسليح النشطة في بعض الدول الشرقية و أوروبا الغربية.⁵

لم تكن محاولات تهريب السلاح عبر الحدود البرية نحو الولايات الداخلية تتعرض للخطوط الفرنسي فحسب، بل كثير من الحالات كانت السلطات الرسمية المغربية⁶ تتعرض سبيل المجاهدين و تضع يدها على إمدادات السلاح و تتدخل في شؤون التسليح و ذلك بفرضها شروط تعجيزي على قادة الثورة و

¹ عاشور سعيداني، المرجع السابق، ص 39.

² زكي مبارك، المرجع السابق، ص 162.

³ شهادة المجاهد عمار بن عودة خلال مداخلة حول السلاح ألقىت بمتحف الجهاد، ديوان رياض الفتح 1985 (نشرية)، ص 8. و أيضا محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 101.

⁴ أنظر التفاصيل في الجداول التي نشرها مراد صديق، المصدر السابق، ص 106 – 116.

⁵ بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 287.

⁶ نفس الموقف اتخذته تونس بخصوص الثورة التحريرية حيث كانت حكومة بورقيبة كثيرا ما تعترض سبيل المجاهدين المكلفين بنقل الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية بالإضافة إلى عرقلة عمليات الإمداد و الدعم اللوجستيكي للثورة و سوف نتعرض لهذه النقطة بشيء من التفصيل في الفصل الموالي (الرابع).

إجبارها على الاعتراف بتعديل الحدود الجغرافية مستغلة الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الثورة خصوصا عند ما يتعلق الأمر بأمور التموين و التسليح و قد تأكد ذلك الموقف عند تركز قوات الجيش المغربي سنة 1958 في ممر فيقيق الإستراتيجي الذي يقع ضمن خط طليعي يعتمد مجتهد و الولاية الخامسة و السادسة و الرابعة في تسللهم من الجنوب إلى التراب المغربي و قد أصبح هذا المر يشكل أهمية قصوى بعد إقامة خط موريس الذي صعب من عمليات العبور و التسلل عبر الحدود الغربية¹ و قد كانت سلطات المغرب تحاول التأثير على الثورة الجزائرية و على العمل العسكري لجيش التحرير الوطني من خلال عزله عز مصادر تموينه بالسلاح في قواعد الخاضعة و بالتالي إرغام جبهة التحرير الوطني على الاعتراف بسيادة المغرب على مناطق جزائرية مثل توات و قورارة و تيديكلت.² و دون الاستطراد في هذا الموضوع يمكن القول بأن المشكلة الأساسية لجبهة و جيش التحرير الوطني هي توفير وسائل مواصلة الحرب من مؤن مختلفة و أسلحة و لن يتحقق ذلك إلا بضمان وجود قواعد خلفية بمراكش و قد حاول المغرب الضغط على الجبهة بمحاولة دمجها في إطار مغربي وقطع صلاتهم بالقاهرة و محاولة إجبارها على إعادة ترتيب أهدافها من الحرب و الإشراف المباشر على السلاح الذي يتدفق عبر الأراضي المغربية، و تسوية المشكلات الحدودية مع الجزائر قبل الحصول على الاستقلال و قد تجلب معالم هذه الأهداف خلال مؤتمر طنجة 1958.³ و في خضم هذه الظروف التي واجهت شبكة التسليح عبر الحدود الغربية بعد الانتهاء من إقامة خط موريس اثر سلبيا على حركة و تنقل جنود جيش التحرير الوطني سيرا على الأقدام إلى المغرب بهدف التزود بالسلاح و التدريب. و بقي أمام كتائب جيش التحرير سوى ممر فيقيق للتسلل في الجنوب الذي أغلقته هو الأخر القوات المغربية سنة 1958، الأمر الذي دفع جيش التحرير إلى البحث عن طرق و وسائل لتفعيل شبكة التسليح و تأمين عملية إمداد قوات الداخل بها تحتاجه من مدة المواصلة العمل المسلح و على هذا الأساس كلفت الشبكة السرية للتسليح التابعة لإدارة الاتصالات الخاصة بالبحث على طرق لتهريب السلاح إلى الثوار بوسائل أكثر أمنا و أمانا و من أهم هذه الوسائل نذكر ما يلي :

¹ مراد صديقي، المصدر السابق، ص 66 - 67.

² نفسه، ص 67.

³ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة و الواقع، المصدر السابق، ص 176 - 177.

- صناديق الخضار: كانت الشبكة تعد في مراكز خاصة بها في المغرب، صناديق خضار ذات قعر مزدوج، لا يثير الشبهة، توضع داخله مسدسات، أو كميات من الذخيرة ثم تعبأ الصناديق بالخضار المطلوب شراؤها من التجار، ثم توجه إلى الجزائر دون أن تثير الشبهة، واستخدمت هذه الوسيلة لمدة سنتين حتى 1960.

- البطيخ: كان البطيخ يستخدم في مواسمه لنقل الذخيرة الكبيرة الحجم كالقنابل اليدوية والرمانات الموجهة بالبنادق وطلقات الرشاشات الثقيلة، فقد كان يفرغ من جوفه، وبعد تعبئته بالذخيرة يعاد إغلاقه بطريقة فنية، بحيث لا يثير الشبهة مطلقا، ودفعاً للتباس كان يوضع البطيخ العادي على وجه الشحنة.

- قتل الفخار (الجوار): اتصلت الشبكة بأحد عمال الفخار، الذي كان يصنع القلل بفاس المغربية، وعرضت عليه فكرة تهريب الذخيرة ضمن القلل، فوافق، فكان يصنع القنبلة بشكل عادي، وعندما تجف يصنع في قعرها ذخيرة أو مسدسا صغيرا أو قنبلة يدوية، ثم يغطي ذلك بطبقة ويتركها تجف مرة أخرى، وصارت القلل تشحن بكميات كبيرة في القصار إلى وهران.¹

- نقل الأثاث: كانت مهمة نقل السلاح والذخيرة ضمن الأثاث من مهام الشبكة السرية، وكان مكلفا بها أحد عملاء الشبكة وهو الدكتور الطيب تيمور، وقد استغلت هيئة الشؤون الإدارية الحركة التي دبت بين الفرنسيين من سكان المغرب في سعيهم إلى الانتقال إلى الجزائر، بعد إعلان استقبال المغرب، كان هؤلاء ينقلون معهم أثاث بيوتهم الكامل، وكانت معاملاتهم تنجز في القنصلية الفرنسية بسهولة فائقة، وهكذا وجد جيش التحرير الوطني أنه يمكن استغلال هذه الظاهرة في نقل كميات هائلة من السلاح والذخائر، إلى مختلف المناطق الجزائرية، ونذكر على سبيل المثال طريقة نقل أثاث بيت إلى وهران، فقد اتصلت الشبكة بقيادة المنطقة في وهران لإعطائهم اسم جزائري يمكنه استلام الأثاث عند وصوله إلى ميناء وهران، ويكون اسمه مشابها لاسم مواطن فرنسي، فوافقتها القيادة باسم تاجر من وهران يدعى: فسيان محمد، واشترت الهيئة أثاث بيت كامل، وجعلت عنوانه باسم فسيان محمد، بحيث يمكن قراءته فسيان مارسال أثناء إجراء المعاملات في السفارة الفرنسية، كما يمكن قراءته فسيان محمد عند استلام الأثاث في وهران.²

وهكذا أنجزت عملية النقل بنجاح، وصدقت السفارة الفرنسية على الأوراق وأجر الأثاث في باخرة من الدار البيضاء إلى وهران، وفي داخله مخزن كامل من الأسلحة والذخائر، يحتوي على 200 بندقية رشاشة، 20 مسدس، 10000 طلقة، 01 عيار مختلفة.

¹ -مراد صديقي، المصدر السابق، ص 80-81.

² -مراد صديقي، المصدر السابق، ص 81.

- خزانات وقود السيارات: استخدمت هاته الوسيلة منذ البدء، واستخدمت الشاحنات والسيارات السياحية، كان يطلب من السائقين المتعاونين إيقاف سياراتهم عند وصولهم إلى المغرب، ومن هناك يتولى أفراد الشبكة نقلها إلى مشاغل سرية، حيث ينزع خزان الوقود من مكانه، ثم يفتح ويوضع في جوفه بشكل متناسق خزان مليء بالأسلحة والذخائر، ويترك فراغ من حوله لتعبئة وقود يكفي لمسافة معقولة، وكان فنيوا الشبكة يضعون في الحساب احتمال من قضيب داخل الخزان لتفحصه، لذلك كانوا يضعون ماسورة طويلة تمتلئ مع الجنبات بالوقود، وفي النهاية يعيدون تلحيم الخزان ويدهنونه ثم يعيدونه إلى مكانه، وتعود الشاحنة أو السيارة إلى مكانها كأن شيئاً لم يكن.

بالإضافة إلى هذا المخزن كانت أرض السيارة التي جعلت من طبقتين، يوضع في المسدسات وعلب الذخيرة، وبعض البنادق الخفيفة، وكانت الفراغات بين القطع، تحشه بالقطع لكي لا تثير أي صوت ناتج عن الاحتكاك أو الفراغ.¹ ونجد كذلك الجنبات السفلى كان يوضع فيه علب الذخيرة، أما سقف السيارة فقد أنشأ تحته آخر، وعباً ما بينهما بما يناسب الفراغ من أسلحة وذخائر.

وهناك الرفايف الخلفية للسيارة، فقد كانت تزودج الوصلة التي تربط الرفراف بجانب السيارة الخلفي، وكان هذا المكان من أكثر المخابئ أماناً لصعوبة اكتشافه.

وهكذا فلم تترك الشبكة أي مكان يمكن أن يشغله في السيارة إلا وحولته إلى مخبأ سري، حتى وعاء تجميع زيت المحرك في الأسفل، جعلت منه مخبأ سرياً.

وقد تمت هذه التعديلات والأشغال في ورشات السرية التي وجدت في البداية بالمغرب، ثم فتحت الشبكة مشاغل أخرى لها في أسبانيا وحرصت فيها على أن تكون ملحقة بأماكن عامة، بحيث لا يشير تردد الرجال والعمال ريبة أحد فمثلاً كانت بعض المطاعم والساح والفنادق تخفي خلفها مشاغل سرية للشبكة من ذلك مثلاً (باستيون ميلان) في ضاحية سان فيرناندو بالقرب من مدينة البكانت وباستيون سي جوفانيا في ضاحية مدريد، وفيللا في برشلونة، وكان أهم هاته المراكز المطعم كوبنهاج في بلايادي سان جان على بعد ستة كيلومتر عن مدينة البيكانت.

وكانت المشاغل مجهزة بالمعدات اللازمة لصنع الخزانات السرية، كما كانت مجهزة بوسائل فك وتلحيم الخزانات العادية ودهنها، وكانت هاته المعدات جميعها موضوعة في سيارات مقفلة تتحرك عند

¹ - مراد صديقي، المصدر السابق، ص 81-82.

الاقتضاء، يمكننا اعتبار هاته السيارات مشاغل متحركة وأن المراكز الثابتة أريد منها حجب الأعين، ومن هنا فقد حافظت هاته المراكز على سريتها، وعجزت المخابرات كشفها.¹

(2) - الإمداد على الواجهة البحرية :

لا تقل عملية إمداد الثورة بالأسلحة عبر الواجهة البحرية أهمية عن الإمداد عبر الحدود البرية الشرقية والغربية رغم السبق التاريخي الذي حظيت به في إطار التحضير المبكر لاندلاع الثورة و تأسيس قواعد لوجيستكية خلفية خصوصا في كل من ليبيا و تونس و انفتاح الحدود الشرقية على فضاء من الدول الصديقة و كذا الدول العربية الشقيقة لا سيما مصر التي شكلت قاعدة رئيسية لإمداد الثورة بالأسلحة القادم إليها من دول أخرى بوسائل و طرق مختلفة اسم نقله بعدد ذلك إلى الثوار و المقاتلين في الداخل عبر طريقين أساسيين أولهما بري و الثاني عبر الواجهة البحرية.

تعود فكرة مشروع تمويل الثورة بالأسلحة عبر الواجهة البحرية في اعتقادي إلى ذلك اللقاء التاريخي الذي جمع بن بلة و بوضيف بعدد الكبير الفاسي من المغرب في برن « BERN » خلال شهر جويلية 1954 بربط الاتصالات بالمناضلين المغاربة في الريف و تعهد بتسليم كمية من السلاح لقادة التحضير للثورة انطلاقا من الريف المغربي في أجل لا يتعدى شهر واحد مقابل دفع المبلغ اللازم في حسابه المصرفي في سويسرا.

لقد كان تصور مشروع إمداد الثورة بالأسلحة انطلاقا من الخارج بالنسبة لبن بلة و بوضيف يقضي بضرورة إيصال السلاح و الذخيرة إلى الثوار المقاتلين في الداخل الخطوط البرية انطلاقا من مصر إلى الجزائر من تتبع مسار الشبكات القديمة لتهريب السلاح التي كلف بن بولعيد بمهمة تفعيلها في صائفة 1954 و قد توجت جهوده لتحقيق هذا المسعى بتأسيس قاعدة طرابلس في شهر أوت و وضع عدة مراكز طول الحدود و رسم أهم المسالك و الممرات التي شكلت المنافذ الأساسية لتهريب السلاح و العبور به نحو الولايات الحدودية الشرقية إلا أن عملية الإمداد بالأسلحة عبر الخطوط البرية لم تكن عي حقيقة الأمر تستند منها بشكل مباشر سوى الولايات الحدودية الأولى و الثانية و القاعدة الشرقية و بدرجات أقل بالنسبة للولايات الداخلية الثالثة ثم الرابعة و أخيرا السادسة في حين لم تستند الولاية

¹ نفسه، ص84.83.82.

الخامسة¹ من تلك الأسلحة بالنظر إلى موقفها في الجهة الغربية بعيدا جدا عن خطوط الإمداد بالأسلحة و عدم قدرة قوافل التسليح على تلبية احتياجات هناك بسبب طول المسافة من جهة و ردود الفعل الفرنسية من جهة أخرى.

أما بالنسبة لمشروع الإمداد عبر الواجهة البحرية سواء من المشرق أو أوربا فقد شكّل وريدا آخر بتنفس من خلاله الثورة التحريرية بالنسبة للجهة الغربية معد انطلاقتها، و قد كان المشروع يقضي من خلال الإستراتيجية التي وضعها كل من بن بلة و بوضيف بمساعدة بن مهدي في إطار البحث عن مصادر خارجية لتمويل الثورة بالأسلحة بضرورة إيجاد طرق لإمداد الثورة بالأسلحة عبر الريف المغربي انطلاقا من أعم الموانئ الواقعة تحت الاحتلال الإسباني مثل سبتة و مليلية و الناظور و طنجة التي كان بإمكانها استقبال مختلف السفن المحملة بالأسلحة و الذخيرة بعيدا عن عمليات المراقبة و التفتيش التي كانت تمارسها مصالح التوثيق الخارجي و محاربة الجوسسة (SDECE) التابعة للمخابرات الفرنسية.²

و تجد الإشارة في هذا السياق إلى أن أول عملية إمداد على الواجهة البحرية انطلقت من ميناء الإسكندرية تحت غطاء "الشركة الشرقية للملاحة و التجار" غداة اندلاع الثورة و على سبيل التجربة وصلت أول شحنة من الأسلحة ميناء وزارة (غرب طرابلس) في ليبيا يوم 08 ديسمبر 1954 و نقلت هذه الشحنة في مرحلة ثانية إلى ميناء جرجيس التونسي (خليج قابس) لتأخذ طريقها في مرحلة ثالثة إلى الحدود الشرقية.³

و سلّمت عملية الإمداد الحدود الغربية بشكل عملي منذ أواخر مارس 1955 بفضل شحنة اليخت "دينا" « DINA » الذي أفرغ حمولته شرق الناظور بالساحل المغربي، و انتظمت عملية الإمداد بعد ذلك شيئا فشيئا تحت إشراف :

- بن بلة و على مهساس و بعده بن عودة و أوعمران من الناحية الشرقية.
- و محمد بوضيف و بن مهدي و بعده بوصوف من الناحية الغربية.

و قد انطلق عملية الإمداد على الواجهة البحرية م الإسكندرية باتجاه زوارة - جرجيس ثم الساحل المتوسطي بالمغرب.

¹ للمزيد من التفاصيل حول شحنات الأسلحة التي عبر الحدود البرية الشرقية نحو الداخل. أنظر الملحقين (14) و(15).

² Service de Documentation Extérieure et de Contre espionnage.

³ محمد عباس، الثورة الجزائرية (نصر بلا غنم)، المرجع السابق، ص 350.

و حول نفس الموضوع تذهب بعض الدراسات المختصة في موضوع الإمداد على الواجهة البحرية أن مصادر السلاح متعددة غير أن قسما معتبرا منها قادر من مصر عبر الأراضي الليبية و لو أن أسلم و أقصر طريقة بقي البحر. ففي تونس تمت الإشارة إلى مرافئ الأسلحة المهربة على مستوى رأس الرجاء الصالح (CAP BON) أما في الغرب الأقصى فهناك الناظور و طنجة بشكل خاص التي كانت تصلها 500 قطعة سلاح شهريا.¹

دفعت قلة الإمكانات المادية (السلاح و الذخيرة) بقيادة الثورة إلى استغلال كل الطرق و الأساليب من أجل تجاوز هذا المشكل و إيجاد حلولاً عاجلة لذلك و في هذا الإطار لعب قيادة الثورة في الجبهة الغربية دورا بارزا في تحمل مسؤولية عمليات الإمداد على الواجهة البحرية و ضمان تدفق السلاح رغم الصعوبات الميدانية التي حالت دون ذلك، و قد اعتمد للنجاح في مهمتها بشكل كبير على القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى.²

و يعود الفضل في توطيد العلاقات و إرساء قواعد العمل الوحدوي المشترك بين قادة الثورة الجزائرية و حركة التحرير المغربية إلى الجهود الرائدة التي بد لها كل من العربي بن مهدي و محمد بوضياف منذ سنة 1957، و اللقاءات المكثفة التي جمعهم في كل من تطوان و الناظور الخاضعتين لاحتلال الأسباني لتكون مستقبلا قواعد بحرية خلفية لدعم حركة التحرير في المغرب و الجزائر و لتخفيف هذا المسعى جمعت لقاءات عدة بين محمد بوضياف و العربي بن مهدي مع مسئولين عن الحركة التحرير المغربية المستقلة المتواجدة في الناظور التي مثلتها كل من عباس بن عمر (عباس المساعدي) و السيد عبد الله (عبد الرحمان الصنهاجي) و قد تمحورت أهداف هذا الاتصالات حول طرق تموين الجبهة الغربية بالسلاح خصوصا بعد وعود حركة القاهرة بإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح عبر الحدود الغربية و له تكن تلك الزيارات المتكررة التي قام بها أحمد بن يلة سوى أرضية لتأسيس قواعد إمداد رئيسية على السواحل المغربية لإمداد الثورة بالسلاح عبر الحدود الغربية.³

و دون الاستطراد في استعراض أهم عمليات للإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية خلال الفترة الممتدة بين سنوات (1954 – 1956) التي تمّ التطرق إليها شيء من التركيز في الفصل السابق في إطار

¹ François Milles « L'ATHOS un Fiasco Pour le FLN » in Historia Magazine, N° 219 – 1972, P 798.

² بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 248.

³ زكي مبارك، المرجع السابق، ص

المحاولات الأولى من تأجل البحث عن طرق و وسائل لتأمين مصادر تسليح خارجية¹ يمكن القول أن الإمداد عن طرق البحر بعد سنة 1956 لم يكن حقيقة الأمر أحسن حالة من الإمداد عبر الجبهة البرية كما تدل عليه الشواهد التاريخية فبالرغم من الاهتمام البالغ الذي أولته قيادة الثورة المشكلة الإمداد بالسلاح من خلال أهم المؤسسات العسكرية التي أوكلت إليها مهمة تنظيم عمليات الإمداد و السهر على ضمان و تأمين وصول السليب إلى المقاييس في الولايات الداخلية بكل الطرق و الوسائل الممكنة، إلا أن ذلك لم تحقق النتائج المرجوة أمام ردود الفعل الفرنسية التي تمكنت من ضرب حصار مزدوج على الحدود السرية (شرقا و غربا) من جهة و على الواجهة البحرية من جهة أخرى.

طرح الإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية مشاكل أخرى بالنسبة للمصالح الفرنسية الأمر دفعها إلى اعتماد أسلوب حركة يقظة على طول سواحل المغرب العربي، حيث قامت البحرية الفرنسية بدور فعال في هذا المجال من خلال المعلومات التي كانت تأتيها من مصالح المخابرات الفرنسية بعد أن جندت الحكومة الفرنسية إمكانيات ضخمة لتدعيم مصلحة التوثيق و الدراسات و الجوسسة المضادة و هو الجهاز الذي تكفل بمهمة محاربة شبكات الإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية.²

و في هذا السياق تشير لإحدى الدراسات التي تناولت موضوع تاريخ البحرية الفرنسية و حراسة الشواطئ إلى أن الوعي بخطورة الأوضاع صبيحة اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 كان سريعا، و منذ اليوم الثاني من نوفمبر سارعت البحرية الفرنسية إلى وضع طائرتين و أرب حاميات لدعم حراسة السواحل في عنابة و سكيكدة و جيجل و بجاية و في وقت وجيز أصبح نظام حراسة السواحل (SURMAR) محاصرا لسواحل إفريقيا الشمالية ثم بداية من سنة 1956 و بعد حصول المغرب و تونس على استقلالها عمدت البحرية الفرنسية إلى إقامة حاجز ثالث من جبهة البحر إلى جانب خطي موريس و شال البريتن و دعمت هذا الحاجز بردرات مضادة لقذائف الروكيت التي كان من الممكن تحديدها على بعد 25 كلم و تم تجنيد 200 شخص في حدود الكشف هذه حيث كان دور الأشخاص الحراسة نهارا و الرادارات ليلا.³

¹ تمثلت هذه المحاولات في الجهود التي بذلتها كل من بن بلة و بوضياف و بن مهدي و التي أثمرت نتائجها بوصول كميات هائلة من الأسلحة إلى الحدود الشرقية و الغربية بعد عدة عمليات و من أهم هذه العمليات التي سجلت في إطار الإمداد على الواجهة البحرية بين '1954 - 1956) نذكر عمليات اليخت دينا و كذلك انتصار و الحظ السعيد Good Hoop و أخيرا نذكر عملية الإمداد التي قان بها المركب ديفاكس، و في نفس الوقت يمكن العودة إلى دور الوفد الخارجي للثورة بالتنسيق و التعاون مع القائدين محمد العربي بن مهدي و محمد بوضياف ونشاطها على مستوى الحدود الغربية.

² Godar Yves, les Paras dans la ville, les trois Batailles d'Alger, Fayard, Paris 1973, P 115.

انظر أيضا : La Guerre d'Algérie, OP cit, P 2265.

³ Surveillance Maritime et Terrestre, in <http://persowanadoo.fr/ardan/8-ouvrages/alger.htm.9mai2008>.

و على هذا الأساس أوكلت مهمة مراقبة تهريب الأسلحة على الواجهة البحرية إلى مصالح المراقبة البحرية **Surveillance Maritime** التي أصبحت تراقب السفن على بعد 50 كم من المياه الإقليمية لفرنسا و الجزائر في البحر المتوسط من بنزرت إلى جبل طارق في الأطلسي و من جبل طارق إلى براست **Brest** في بلجيكا و من بحر المانش إلى منطقة بات كالي **Bas de Calais** في شمال باريس.

1

و بفضل هذه الإجراءات المشددة و الرقابة الدقيقة التي فرضت على جميع السفن العابرة قبالة السواحل الجزائرية تمّ خلال الأسبوع الذي أوقفت فيه السفينة أتوس **ATHOS** في 16 أكتوبر 1956. تحديد 140 سفينة أوقفت منها 44 و فتشت منها 13 و تم تحويل 04 منها كي تتعرض إلى تفتيش دقيق على مستوى القاعدة البحرية بالمرسى الكبير بوهران.²

و من هذا المنطلق لم تكن السفينة أتوس **ATHOS** مجهولة لدى المصالح الأمنية الفرنسية، فمنذ شهر جوان 1956 أصبح بحوزة هذه الأخيرة قائمة معتبرة بأسماء السفن المشتبه فيها و التي من حملتها سفينة أتوس (**ATHOS**) و التي و بعيدة عن مثل هذا النشاط حيث يتعلق الأمر بسفينة كندة **Saint Briavel** قديمة تم سرقها في شهر ماي 1956، و في شهر جوان من نفس السنة دخلت بحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق بخوض القيام بمحاولات تاريخية مع المغاربة و غيرهم، و بعد أن اشتراها أحمد بن بلة في 21 جويلية 1956 من ميناء بيروت الإمداد الثورة بالسلح بعد أن قرر عبد الناصر تقديم مساعدات مادية للمقاتلين في الداخل من خلال السفينة أتوس لصرف أنظار الفرنسيين و البريطانيين نحو الاستعدادات العسكرية المكثفة³ كما كانت حملة السفينة طاقما بشريا مدربا على الأجهزة اللاسلكية و كان يعتقد أن الرحلة ستكون ناجحة لاسيما أن المرطب سيظل يرفع العلم البريطاني و في طريقها المرسوم لا تزال شحنتها في خليج "كاب داجوا"⁴ تم الإعلان عن توقيفها و حجزها من طرف المصالح الفرنسية في 16 أكتوبر سنة 1956 بحمولتها المعتبرة من الأسلحة⁵ و تم اقتيادها إلى القاعدة البحرية بالمرسى الكبير، و تشير بعض المصادر إلى أن شحنة أتوس من الأسلحة قدرت بـ 600 مليون فرنك فرنسي آنذاك و بوزن 72 طنا و هي تعتبر أكبر عملية تم إحباطها من طرف المصالح الفرنسية خلال نشاطها البحري.⁶

1 La Guerre d'Algérie. OPcit, P 2265.

2 François Milles OPcit, p 798.

3 IBID .P799.

4 فتحي الديب، المصدر السابق، ص 258.

5 للمزيد من التفاصيل حول حموله السلاح التي شحنت على متن المركب أتوس أنظر الملاحق : (26) و(27) و(29).

6 François Milles OPcit, p 798

و بالرغم من هذه الانتكاسية التي واجهت عمليات الإمداد بشكل هام إلا أن ذلك لم يمنع من المحاولة عدة مرات لتزويد الثورة بالأسلحة عن طريق الجبهة البحرية على الرغم من كثير من السفن تعرضت لعملية القرصنة البحرية الفرنسية و البحر مثلما حدث للمركب خوان إلوكا Juan Illueca عند ما تكلف شركة أخرى مغربية مقرها بتطوان لنقل 330 طن من الأسلحة و انطلقت السفينة خوان إلوكا في 3 جوان 1957 باتجاه مليلية على السواحل المغربية الواقعة تحت السلطة الأسبانية التي حجزت الحمولة بعد إيقاف السفينة في 2 جويلية 1957 و قد قدرت كميتها حسب بعض المصادر 2351 صندوق يحمل 3000 بندقية و 3,6 مليون خرطوشة و 550 سلاح رشاش و 1595 مسدس رشاش و 2,28 مليون قطعة من الذخيرة المتنوعة و بذلك قدرت الشحنة بـ 6 مرات حجم حمولة آتوس.¹

و دون الاستطرد في تفاصيل عملية الرقابة البحرية التي سددتها المصالح الفرنسية يمكن القول أن هذه الخيرة تمكنت إلى حد بعيد من عزل الثورة عن مصادر تموينها بالسلاح من خلال حجز و إغراق العديد من السفن في الموانئ و السواحل البحرية المغربية و الإسبانية و الجزائرية و المياه الدولية و هي جملة بالأسلحة و الذخيرة و المتفجرات و هي في طريقها إلى الجبهة الغربية.²

و قد كانت من أهم هذه العمليات :

- * حجز السفينة الاسكندنافية Swanee سواني في جوان 1957 بالغرب من الميناء الإسباني Ville San Jurio بحمولة قدرت بـ 300 طن.³

- * حجز السفينة اليوغسلافية سلوفينيا من طرف الأسطول الفرنسي في 18 جانفي 1958 و هي في طريقها إلى الريف المغربي بحمولة تقدر بـ 95 طن من الأسلحة و الذخيرة.⁴

- * حجز الباخرة الدانمركية "Granita" يوم 25 ديسمبر 1958 و هي في طريقها إلى مرفأ بورساي « Port Say » قرب السعيدية (الحدود المغربية) محملة بـ 40 طنا من المتفجرات.

و تختلف المصادر التاريخية حول المتهم في الخيانة التي أدت إلى إيقاف و حجز أطوس من طرف المصالح الفرنسية حيث يذهب فتحي الديب إلى اتهام إبراهيم النيال المهرب المحترف بالخيانة في العملية بينما يرى عبد الكريم الخطيب المقاول المغربي ساحته كذلك بن بلة الذي دعاه بزيارة الجزائر عشية الاستقلال أما المؤرخ الفرنسي إيف كوريار فيشير إلى عامل الراديو اليوناني نيكولاس كوكانسييس للمزيد من التفاصيل حول هذه القضية أنظر : محمد عباس، قضية لاطوس بعد 51 سنة من "الخائن" نيكولاس أم إنيال ؟ في جريدة الشروق اليومي. الخميس 18 أكتوبر 2007، ص 26.

¹ عبد المجيد بوزيد، ص 103 – 104، و تشير مصادر أخرى إلى أن حمولة خوان إلوكا قدرت بحوالي 300 طن من العتاد البحري : أنظر التفاصيل في الملحق رقم (27)

² للمزيد من التفاصيل حول أهم السفن التي تم حجزها على مستوى الجبهة الغربية. أنظر : الملحقين رقم (25) و (28)

³ عبد المجيد بوجلة، المرجع السابق، ص 246. للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (27).

⁴ Michel Déon, l'Armée d'Algérie et la pacification, Tribune Libre, Plan Paris 1959. PP 188 – 193.

*- حجز الباخرة التشيكوسلوفاكية "Lidice" محملة بأكثر من 580 طن من الأسلحة و الذخيرة في طريقها إلى ميناء كبدانة يوم 23 أبريل 1959.

*- حجز الباخرة البولونية "موني كاسو" يوم 01 جويلية 1959 و هي متجهة إلى مرفأ كبدانة.

*- حجز الباخرة الألمانية "بيلياو" على السواحل الريفية المغربية قرب الناظور يوم 05 جويلية 1959.¹

كما أوقفت المصالح الفرنسية السفينة البولونية (مونت كاسنيو) في شهر جويلية 1959 و المركب الهولندي في ديسمبر 1959 ثم أوقف الباخرة اليوغسلافية (سلوفينيجا) للمرة الثانية في 02 مارس 1960 و الباخرة ريجيكا من نفس الشركة التي أوقفت في 03 أبريل 1960 بالإضافة إلى إيقاف و حجز السفينة الألمانية لاس بالماس « Las Palmas » في يوم 9 جوان 1960 و سفينة الشحن اليوغسلافية (سريجا) يوم 05 جوان 1960.²

كما تم توقيف سبعة عشر مركبا ألمانيا في شهر ديسمبر 1960 الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقات الألمانية الفرنسية و الملاحظ أن معظم هذه البواخر تم توقيفها في عرض البحر المتوسط في المياه الإقليمية قبالة السواحل المغربية.³

و بالرغم من هذه الإجراءات و حالة الحصار البحري المضور على الخوض الغربي للمتوسط استفادت الجبهة الغربية في شعر فيفري 1961 من شحنة سلاح وصل إلى السواحل المغربية على متن السفينة راوريجون، بعد تسهيلات قدمها الملك المغربي محمد الخامس لمدوب جبهة التحرير بالقاهرة محمد القادري، و قد قدرت حمولة هذه الشحنة ما يقارب 244 طن.⁴

و يمكن للباحث عند هذا المقام إدراك نتائج و آثار سياسة البحري التي انتهجتها المصالح الفرنسية و التي نجحت في الحد من تسرب الأسلحة إلى داخل الجزائر و حسب الوثائق الفرنسية فإن البحرية الفرنسية تمكنت من حجز حوالي 811 طن من الأسلحة و الذخيرة 409 طنا من المتفجرات بين 16/01/1956 إلى 8 أبريل 1959 و هي الكمية التي كانت على متن البواخر الأربعة "أتوس Athos و سلوفينيا Slovenya و غرانيتا Granita و ليدس Lidice".⁵

² بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 266.

³ أنظر الخريطة في الملحق رقم: (25).

⁴ فتحي الديب، المصدر السابق، ص 492.

⁵ الغالي الغربي، المرجع السابق، ص 329.

و في مقابل سياسة الحصار المضروب على الجبهة البحرية على طول الحدود الإقليمية للجزائر و المغرب نظمت الثورة في الولاية الخامسة بالتنسيق مع بعض العملاء و مهربي السلاح من الدول الأوروبية عمليات إمداد بحرية أخرى عبر خطوط بحرية¹ وضعت أسسها شبكة سرية نشطة تحت لواء إدارة الاتصالات، و بعد تنظيمها سنة 1958 اعتمدت قادتھا على أسلوب و خطة عمل جديدة لتأمين عملية تهريب السلاح و المال إلى الداخل و قد اعتمدت هذه الخطة على أربعة خطوات رئيسية :

(1) - تجنيد الجزائر بين المتنقلين بين المغرب و الجزائر.

(2) - تجنيد بعض الأجانب الموثوق فيهم.

(3) - اعتماد وسائل مختلفة لتهريب الأسلحة.

(4) - تنويع طرق التهريب.

في خضم الأوضاع الصعبة التي واجهت قيادة الثورة في إطار عمليات الإمداد اللوجيستكي عبر الخطوط البرية من الشرق و الغرب بعد إقامة السدود المكهرب و سياسة الحصار البحري المضروب على السواحل الجزائرية منذ سنة 1956، بدأ التفكير في إيجاد مصادر و طرق أخرى لتمويل الثورة بالسلاح من خلال فتح الجبهة الجنوبية (جبهة مالي) انطلاقا من الغاط (ليبيا) في اتجاه إليزي و عين إميناس بالتنسيق مع الأشقاء الأفارقة، خصوصا و أن الصرحاء كانت هامش حركة مستمرة للقوافل التاريخية بين الجزائر و مالي و النيجر و موريتانيا.²

و قد كانت عملية الإمداد انطلاقا من ميناء كوناكري حيث تم شحن حمولات الأسلحة لتتنقل برا عبر غينيا و مالي لتصل إلى عين صالح أين نقلها عن طريق القوافل و الشاحنات إلى تخوم الأطلس الصحراوي لتوزع على الولايات الداخلية.³

و قد كان المجاهدون يقتصدون في عملية الإمداد على تخزين الأسلحة في خزانات خاصة ولف كميات منها داخل صهاريج و خزانات الوقود التي تحملها الشاحنات و المرور عبر مراكز و نقاط المراقبة العسكرية و في هذا السياق سجّل نجاح العديد من العمليات من هذا النوع رغم عمليات المراقبة و التفتيش التي شملت مناطق أدرار و رقان إلى غاية برج باجي مختار على الحدود المالية لإحباط أية محاولة تهريب للأسلحة.

¹ مراد صديقي، المصدر السابق، ص 69. و سوف نتعرض إلى أهم الخطوط التي اعتمدها قيادة الثورة خلال عمليات الإمداد بالسلاح الذي أشرفت على مهمة القيام به إدارة الاتصالات.

² محمد فنطاري، إستراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء المركز الوطني للدراسات الو البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998، ص 180 - 181. و أنظر أيضا : عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص 136.

³ عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص 138، و للمزيد من التفاصيل أنظر الخريطين في الصفحات : 136 - 137

و في هذا السياق يجب التنويه بالدور الذي لعبه المجاهد بلقاسم الحاج حمادي في عملية التنسيق بين الثور و مالي و النيجر لتأمين رحلتين كل شهر الأولى في اليوم الخامس و الثانية في اليوم العشرين لنقل الأسلحة عبر الحدود البرية الجنوبية.¹

و دون الاستفاضة في هذا العرض يمكن القول بأن قيادة الثورة تمكنت استدراك الوضع الصعب و تجاوز الأزمة التي اعترضت عمليات الإمداد بعد ما أقامت قيادة لجبهة التحرير في التراب النيجيري في قاو و على الحدود الجنوبية و تنظيم وحدات جيش التحرير و استقبال كميات معتبرة من الأسلحة عبر إفريقيا إلى غاية الحدود مع مالي و النيجر في إطار عملية منظمة أطلق عليها مسؤولو جيش التحرير الوطني في شهر أكتوبر 1957 بعملية "غات" في الطاسيلي التي دامت حسب شهادة بوزيد أكثر من ثلاثة أشهر و قد سمحت هذه العملية بشق معبر لإيصال الأسلحة إلى الداخل.²

و لم يتوقف الأمر عند هذا الأمر بالنسبة لقيادة الثورة التي لجأت لمواجهة الصعوبات و العوائق التي اعترضت عمليات الإمداد عبر البر و النيجر إلى الاعتماد على الإمداد الجوي عند ما قامت وزارة التسليح و التموين بقيادة بوصوف بشحن قذائف المدفعية في صناديق من ليبيا مكتوب عليها لوز لبي حلو" بواسطة طائرة تابعة لأحد الشركات البريطانية التجارية إلى المغرب الأقصى لكي يتم شحنها إلى الداخل عبر الحدود الجزائرية المغربية³ كما اعتمدت قيادة الثورة على طيران بعض الدول الشقيقة و الصديقة لنقل الأسلحة من السعودية إلى مصر و من العراق و تركيا باتجاه بنغازي أو طرابلس.⁴

و لم تكن تلك الخيارات العسكرية سوى تحديا بالنسبة لقيادة الثورة أمام السياسة الاستعمارية في البر و البحر لخلق الثورة و قطع خطوط الإمداد عن قواعدها الخافية في الخارج.

و رغم كل هذه المتاعب و الانتكاسات في إمداد جيش التحرير لم تمنع الضابط الطيار كلوسترمان في ماي 1958 من القول "بأن سلاح المتمردين يتزايد حسب متتالية حسابية... بل حسب متتالية هندسية"، كما أعرب كلوسترمان بالمناسبة أن الجيش الفرنسي اكتشف قبل سنتين في منطقة الأوراس سلاحا آليا للمشاة لدى الثوار فاعتبر ذلك تطورا خطيرا استوجب إشعار العاصمة بواسطة برقية عاجلة.⁵

¹ عبد المجيد بوجللة، المرجع السابق، ص 256.

² نفسه، ص 136 - 138.

³ شهادة عمار بن عودة في محاضرة حول إبان الثورة التي ألقاها بديوان رياض الفتح، المصدر السابق، ص 8.

⁴ محمد عباس، المرجع السابق، ص 543.

⁵ شهادة كلوسترمان في صحيفة المجاهد عدد 24 يوم 29 ماي 1958. المصدر السابق، ص 5، 6، و في نفس السياق قدرت المصادر الفرنسية كمية

الأسلحة المتداولة في صفوف الثوار. ب: حوالي 14 ألف قطعة عام 1957. و حوالي 20 ألف قطعة عام 1958.

و من جهة أخرى تشير بعض المصادر إلى أن تلك الإجراءات المشددة التي فرضتها السلطات الاستعمارية على الحدود البرية و البحرية للجزائر لم يوقف عملية تهريب الأسلحة نحو الولايات الداخلية الأمر الذي يؤكد ذلك التقرير الذي نشرته اللجنة البرلمانية الفرنسية التي أوفدتها حكومة باريس للتحقيق في الجزائر بتاريخ 22 جويلية 1957، و من أهم ما ورد فيه : "بينما يظهر الثوار الوطنيون و هم أكثر تنظيماً، و أقوى مما كانوا عليه في العام الماضي فإن الموقف العسكري للقوات الفرنسية هو أسوأ مما كان عليه... و تبلغ القوة القتالية الحالية للثوار 25 ألف رجل و لديهم من الأسلحة ما يكفي لتجهيز 15 ألف منهم فقط و قد تحسنت أسلحة الثوار كثيراً مقارنة مع ما كانت عليه في السنة الماضية و يتلقى الثوار ما بين 700 و 800 قطعة سلاح حديثة في الشهر منها حوالي 500 من تونس و الباقي من المغرب.¹

و يؤكد الجنرال سالان (Salan) الرأي نفسه حين صرح في ندوة صحفية، أن 1500 قطعة سلاح تدخل الجزائر سرّاً منذ سنة 1957 في كل شهر و أن $\frac{3}{4}$ من هذا السلاح يأتي من طريق تونس و الباقي من المغرب و لا يتمكن الجيش الفرنسي إلا من استرجاع الأسلحة المهربة عبر الحدود.²

Mohamed Tergui. OPcit 323.

1

Raoul Salan, Mémoires Fin d'un Empire, Algérie Française. Presse de la Cité. Paris 1972. P 258.

2

(3) المسالك و قوافل السلاح :

شكلت المسالك و الممرات الحدودية البرية و خطوط الإمداد البحرية في الشرق و الغرب الشرايين و الأوردة التي كانت تنفس من خلالها الثورة التحريرية باعتبارها المنافذ الحساسة لتهريب الأسلحة القادمة من المشرق و أوروبا و على هذا الأساس انصب اهتمامات قادة الثورة في المناطق الحدودية في عملية البحث عن منافذ استراتيجية لتهريب الأسلحة يمكن أن تصبح فيما بعد مسالك و ممرات لدعم الثورة بعد تأمينها و ربطها بالقواعد الخلفية من خلال تفعيل تلك الشبكات القديمة التي تنشط في تهريب الأسلحة قبل انطلاق الثورة التحريرية¹.

و في هذا السياق يعود الفضل إلى رسم معالم أهم النقاط عبور الأسلحة عبر الحدود البرية إلى القادة الأوائل في المناطق الحدودية الأولى و الثانية و الخامسة من خلال الجهود الرائد التي قام بها كل من مصطفى بن بولعيد و شيهاني بشير و عباس لغرور و عبد الحفي في المنطقة الأولى و عمارة بوقلاز و محمد الهادي عرعار و عمار بن عودة و باجي مختار و عبد الرشيد يوس في المنطقة الثانية و محمد العربي بن مهدي و بوصوف في المنطقة الخامسة بالتنسيق و التعاون مع بن بلة و بوضياف و علي مهساس على مستوى الخارجي في كل من مصر و ليبيا و تونس و المغرب. لقد كانت الأسلحة الموجهة للثورة قبل سنة 1956 تصل إلى الشمال الليبي عن طريق البحر من خلال ميناء صيد في زوارق غرب طرابلس بالقرب من الحدود التونسية لتأخذ طريقها فيما بعد عبر الحدود التونسية بواسطة الجمال عبر مسالك معزولة بعيدة عن المراقبة الرسمية مع الذكر أن الحاجز الحدودي في بن قردان كانا مقام مباشرة أمام ثكنة للجيش الفرنسي، و بذلك كانت الأسلحة تعبر عن طريق البحر الميناء الليبي الصغير في زوارق إلى ميناء جرجيس في تونس على متن قوارب صيد بمساعدة الصيادين تحت مراقبة على محساس، و كان يتولى مواصلة المهمة عمار بن عودة².

و تشكل المناطق التابعة لولاية الثانية المتاخمة للحدود التونسية (عناية-قالمة-سدراتة) على مشارف الأوراس معبرا مثاليا عمقه 120 كلم و هو من أهم المسالك المناسبة لمرور الأسلحة و العتاد العسكري و تحركات الجنوب و قوافل التسليح إلى الولايات الداخلية (الثانية و الثالثة و الرابعة)³.

و يذكر بوزيد بأن هناك أفواج من المجاهدين كلفت بمهمة الإمداد بالسلاح بين سنوات 1954-1956 و قد قامت بأكثر من 400 رحلة عبر هذا الممر بفضل تنظيم محكم نفذه أحمد بن بلة انطلاقا من

¹ أنظر المهمة التي كلف بها بن بولعيد من طرف بوضياف سنة 1952 .

² عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق ص 47.

³ نفسه، ص 30

القاهرة و ليبيا و واصلت على محساس و عمار بن عودة في تونس، وقد عرفت فيما بعد منطقة الاستلام في بلدة سوق أهراس بالقاعدة الشرقية مع نقطة اتصال في بلدة سوق الأربعاء بتونس بقيادة عمارة بوقلاز العسكري¹.

أما بالنسبة للمنطقة الأولى (الأوراس) كان وصول الأسلحة إليها إلى غاية مارس 1956 يتم عبر الجنوب التونسي نحو الأوراس (الوادي - و الجرف) بواسطة أحمد بوزيد بمساعدة على محساس و عرعار خميسي انطلاقا من ليبيا مع شبحاني بشير².

و من خلال استعراض عمليات الإمداد عبر الحدود الشرقية أنها لم تتعد الولايات الحدودية (الأولى و الثانية و القاعدة الشرقية) و أحيانا الولايتين الداخليتين الثالثة و الرابعة) بينما اعتمدت الولايات الأخرى على الإمدادات القادمة من الحدود المغربية عبر أسبانيا و فرنسا.

و في هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن الإمدادات القادمة عبر الحدود الشرقية بعد سنة 1956 كانت تتم عبر ثلاثة مسالك و ممرات أساسية هي:

- 1- مسالك جزيرة جربة نحو السواحل التونسية باستعمال زوارق صغيرة.
- 2- مسالك ميناء الليبي و من هناك ينقل السلاح بواسطة الشاحنات عن طريق بن قردان ليمر عبر الأراضي التونسية باتجاهين مختلفين:
 - أ- بوسائل مختلفة إلى منطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية).
 - ب- بواسطة الجمال عبر ممر الجرف في أقصى الجنوب باتجاه الولاية الأولى (الأوراس).

3- المسلك المباشر بين مصر إلى تونس عبر ليبيا بعد الاستقلال في مارس 1956 حيث تتم عملية نقل السلاح بواسطة شاحنات ضخمة إلى الحدود التونسية و هناك يهرب بواسطة الجمال عبر الصحراء باتجاه الولاية الأولى³ و بذلك عرفت عملية تهريب الأسلحة عبر هذه المسالك حركة مستمرة انطلاقا من الحدود التونسية و سوف تزداد الوتيرة بعد استقرار وحدات جيش التحرير الوطني عبر الأراضي التونسية⁴.

و مع انتهاء سنة 1956 أخذت شبكة الإمداد تكتمل شيئا فشيئا انطلاقا من ميناء الإسكندرية إلى غاية الحدود التونسية على بعد مسافة 3000 كلم بعد نقل الأسلحة بواسطة القطار من مرسى مطروح قرب

¹ نفسه، 31

² نفسه، ص 32

³ مراد صديقي، المصدر السابق ص 49 و أنظر أيضا عند المجيد بوزيد المصدر السابق ص 197. و للمزيد من التفاصيل أنظر خريطة المحاور الرئيسية لتهريب

الأسلحة عبر الجبهة الشرقية من الملحق رقم (13)

⁴ بوبكر حفظ الله المرجع السابق ص 204

الحدود الليبية و بذلك كانت عمليات تنقل الشاحنات بين مصر و تونس تتم مرتين في الشهر بمسافة تقدر بـ12000 كم على المراحل التالية:

- المرحلة الأولى : من مرسى مطروح بمصر إلى مساعدة في ليبيا

- المرحلة الثانية : من مساعد إلى الجبل الأخضر

- المرحلة الثالثة : من الجبل الأخضر إلى طرابلس

- المرحلة الرابعة : من طرابلس إلى الكاف و غار الديماو بتونس¹

و يشير المجاهد محمد الطيب بيزار أنه خلال سنة 1957 سجلت أربعة رحلات في الشهر تنقل خلالها حمولة ثمان شاحنات من السلاح و الذخيرة، ثم توفرت شاحنات جديدة سنة 1959 و ارتفع عدد القوافل التي تحمل السلاح من ليبيا إلى مراكز التخزين بتونس، و في سنة 1959 كانت هناك 30 شاحنة تكفلت بمهمة نقل السلاح على خط مرسى مطروح بوكمباش²

و مع وصول الأسلحة عبر طريق شاق و طويل إلى الحدود الشرقية الجزائرية يزداد الأمر تعقيدا حيث تصبح عملية العبور بها نحو الداخل ضربا من المغامر في خصم عمليات المراقبة و الحصار المضروب على طول الحدود الشرقية خصوصا بعد اندلاع الثورة التحريرية.

أمام هذه الظروف الصعبة تحملت المنطقة الأولى و منطقة سوق أهراس قبل نشأة القاعدة الشرقية أعباء مهمة تسليح الثوار في الدخيل بحكم الأمر الذي انتبه إليه قادة الثورة في المرحلة الأولى من خلال توظيف و استثمار عامل الطبيعة و التضاريس لإيصال الأسلحة و تهريبها في أمان بعيدا عن نقاط المراقبة الفرنسية³.

و تأكد الكثير من المصادر التي تضمنها التقرير العسكري للولاية الأولى (الأوراس النمامشة) الذي قدم خلال الملتقى الوطني الثاني لأحداث الثورة التحريرية، بأن القوافل السلاح كثيرا ما كانت تسلك بعض المسالك و الممرات الشمالية عبر جبل الدير و عين الكرمة مخترقة جبال بني صالح و حمام الدباغ. و الباب و تكسانة و أكفاد و نحو المنطقة الثالثة و قد استخدمت هذه القوافل البغال لحمل الذخيرة في بداية الأمر غير أن التجربة فشلت بسبب سهولة اكتشافها من طرف المصالح الفرنسية، الأمر الذي دفع بالمجاهدين إلى

¹ عبد الحميد بوزيد المصدر السابق ص49

² على العياشي: لقاء مع المجاهد محمد الطيب بيزار المرجع السابق ص 62-63.

³ العربي بن صفية "ذكريات عن نقل الأسلحة عبر الحدود"، مجلة أول نوفمبر عدد 64، 1984 ص 43.

التكفل بحمل السلاح و نقله نحو الداخل إذ كان على كل مجاهد حمل ثلاث قطع من السلاح بالإضافة إلى الذخيرة و المؤن.¹

كانت كتائب التسليح في أغلب الأحيان عند انطلاقها من الولايات الثانية و الرابعة و السادسة تعبر الولاية الأولى باتجاه الحدود التونسية سالكة إحدى الخطين : المرور بالمنطقة الأولى ثم الثانية إلى السادسة ثم الحدود التونسية أو المرور بالمنطقة الأولى فالثانية فالرابعة فالخامسة بجنوب القاعدة الشرقية باتجاه الحدود التونسية.

أما بالنسبة لطرق و محطات القوافل الخاصة بنقل السلاح عبر الولاية الأولى فهناك مسالك رئيسية حسب مناطق الولاية الأولى و نشير هنا إلى بعض الطرق الرئيسية فقط التي كانت القوافل بالمنطقة الأولى²

في الكثير من الأحيان كانت قوافل التسليح التابعة للولايتين الثالثة و الرابعة تتخذ من تراب المنطقة الأولى للولاية الأولى مسلكا لها عبر دوار الزيتون و لمشاررة و الطلبة و الشرقية و أولاد حناش و أولاد تبان إلى غاية جبل الرفاعة بأولاد فاطمة حيث يتفرع المسلك إلى فرعين :

- يبدأ الخط الأول من جبل الرفاعة مروراً بالرحوات إلى أن يصل إلى المنطقة الثانية :

- أما الخط الثاني من جبل الرفاعة ثم مركز أم الساعد ووادي سلطان ثم مركز لعبار إلى تراب المنطقة الثانية.

و هناك خط آخر قبل دخول تراب المنطقة الثانية ينطلق من جبل بوطالب بالمنطقة الأولى ماراً بعده أماكن مثل وادي أفرشة ، و مركز مبروك و لقريديات و هو خط قليل الاستعمال، أما بالنسبة للخط الرابط بين الناحية الأولى بالمنطقة الأولى و الناحية و الثالثة بالمنطقة الثانية ينطلق من جرمة في اتجاه العرعور ثم مشتة لبعازية ثم جيل بوعريف في اتجاه جبل الفجوج من المنطقة الرابعة .

و في مرحلة العودة من تونس إلى الولايات الداخلية كانت قوافل السلاح تسلك نفس المسالك حيث تتجنب المرور عبر السهول متخذة في ذلك الطرق الجبلية البعيدة عن عمليات المراقبة الفرنسية.

و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أفراد القوافل القادمة من الولايات في اتجاه تونس تكون غير مسلحة إلا ببعض البنادق البسيطة حتى تعود ملحمة بمختلف الأسلحة³.

¹ التقرير العسكري للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثاني لأحداث الثورة التحريرية الجزائر 1989. ص 10.

² بوبكر حفظ الله المرجع السابق ص 235 .

³ بوبكر حفظ الله.. المرجع السابق ص 237.

و قد اعتمدت معظم قوافل السلاح في طريقها على دليل بين كل محطة و محطة يكون على دراية تامة بالمسالك و الطرق الرئيسية و خلال العمليات العسكرية المفاجئة من طرف قوات العدو غالبا ما تسارع بعض الوحدات من جيش التحرير من كتائب و فرق لحماية تلك القوافل و الدوريات في الذهاب إلى تونس أو عودتها محملة بالسلاح نحو الداخل¹ .

و تشير الكثير من الروايات بأن سير القوافل خلال المرحلة الأولى للثورة (1954 – 1956) كان سهلا حيث تعود محملة بالسلاح و الذخيرة إلا أن الوضع أصبح غير كذلك بعد سنة 1956 بفعل عمليات المراقبة المتواصلة من طرف المصالح الفرنسية الأمر الذي دفع بقيادة الثورة إلى تغيير أسلوب سير القوافل و اتخاذ عدة تدابير منها جمع فرق ثورية و تدريبها على حرب العصابات على الحدود الشرقية و تقديم دروس حول طرق السير ، و الاختفاء و مجابهة العدو و اختيار ذوي الخبرة في قيادة القوافل² و دعم الظروف و العوائق الحدودية تمكنت قوافل التسليح أداء مهمتها في تسليح الولايات الداخلية و غالبا ما تشبكت قوافل التسليح مع قوات العدو و قد سقط عشرات المجاهدين خلال المعارك الحدودية³ مما اضطر قادة الثورة إلى توقيف إرسال القوافل في بعض الولايات كالثانية بسبب سياسة الحصار الفرنسي و بذلك دفعت بها الظروف إلى الاعتماد على الإمكانيات الداخلية بالعودة إلى استعمال البنادق (بنادق الصيد) التي تم الاستغناء عليها طيلة سنوات 1957-1958، كما كثفت من تكوين وحدات إصلاح السلاح.⁴

و يبقى أكبر عائق بالنسبة لقوافل السلاح عبر الحدود الشرقية و هو الخط المكهرب موريس الذي استهان به في بداية الأمر بعض قادة جيش التحرير الأمر الذي ترك مشاكل كبيرة في القواعد الخلفية خصوصا بعد انتهاء من إقامة الخط الذي ظهرت فعاليته بسرعة رغم ادعاءات كريم بلقاسم و محمود الشريف بعدم فعاليته عندما صرحا يوم 07 ماي 1958 لصحيفة المجاهد "لا تختلف شبكات المكهربة صعوبات جديدة لجيش التحرير الوطني"⁵ غير أن الواقع كان أسوأ من ذلك عندما دق عمر أوعمران ناقوس الخطر قائلا في تصريحه الذي تضمنته الرسالة التي بعث بها إلى لجنة التنسيق و التنفيذ " بأن خط موريس أصبح يشكل خطرا على جنود جيش التحرير الذين يقومون بمحاولات العبور و أصبح يتعرض حاليا و للمزيد من التفاصيل حول فصول هذه المعركة، أنظر خالد نزار (الجزائر 1954 – 1962) يوميات الحرب ،

¹ نفسه ص 237.

² الأخضر جودي بوالظمين لمحات من ثورة التحرير ط2. المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1987. ص 208

³ من أكبر هذه المعارك سوق أهراس الكبرى أبريل – ماي 1958.

⁴ الأخضر جودي بو الظمين، المصدر السابق ص 208.

⁵ المجاهد عدد 23 الأربعاء 07 ماي 1958 و أيضا محمد حربي جبهة التحرير الأسطورة و الواقع المصدر السابق ص 179.

و النشر الجزائر 2008 ص 194 - 200. لخسائر كبرى، أكبر من 600 مجاهد سقطوا في منطقة (دوفيفي) بوشقوف وحدها خلال فترة لا تتجاوز 60 يوما"¹

و بالرغم من ردود الفعل الفرنسية لإغلاق الحدود إلا أن المناطق الشرقية المتاخمة للحدود التونسية تكفلت بمهمة نقل السلاح لاسيما الولاية الثانية و منها يوزع السلاح إلى الولايات الثالثة و الرابعة و في هذا السياق نشيد بالدور الريادي الذي لعبته القاعدة الشرقية (منطقة سوق أهراس) حيث أصبحت قوافل السلاح منذ سنة 1956 تعبر الحدود محملة بالسلاح و الذخيرة إلى الداخل عبر التراب القاعدة الشرقية تحت حماية فيالق و كتائب الإسناد التابعة إليها.²

و بهذا الوضع الجديد الذي أصبحت عليه منطقة سوق أهراس كإطار تنظيمي معترف به من طرف قيادة الثورة في أبريل 1957، لعبت القاعدة الشرقية دورا بارزا في تموين الولايات في الداخل بالسلاح و قد بلغت الأسلحة التي عبرت تراب القاعدة حوالي 5500 قطعة سلاح بين بنادق و رشاشات و مدافع هاون مختلفة العيارات 45 ملم إلى 120 ملم بالإضافة إلى مختلف الذخائر³

و مما لا شك فيه أن هذه القوافل المحملة بالسلاح قد تعرضت إلى الكثير من المخاطر و الصعوبات التي اعترضتها عبر الممرات المكشوفة خصوصا بعد أن قام العدو الفرنسي بتشكيل ستة فرق من رجال المظلات مزودين بطائرات الهيلوكبتر لمراقبة المناطق الإستراتيجية لعبور الأسلحة (الممرات و المسالك) بالإضافة إلى المراكز الأمامية عبر الخطوط المكهربة و المزودة ببطاريات المدافع الثقيلة.⁴

و في هذا السياق تشير الكثير من التقارير الفرنسية الصادرة عن هيئة الأركان الفرنسية إلى الكثير من عمليات تهريب الأسلحة الأشخاص عبر الحدود بالتعاون مع الحكومة التونسية خصوصا في النصف الثاني من سنة 1956 و في مقابل ذلك لجأت المصالح الفرنسية إلى اتخاذ عدة إجراءات للحيلولة دون إدخال السلاح و الأشخاص.

و في تقرير آخر صدر بتاريخ 23 أوت 1956 صرحت المصالح الفرنسية من خلال المكتب الثالث لهيئة الأركان التابعة للقيادة العليا للجيش بتونس بوقوع عمليات لتهريب السلاح نحو الجزائر و أكدت بأن

¹ محمد حربي، المصدر السابق ص 145.

² شهادة المجاهد شويشي العيساني، مجاهدة العدو الفرنسي في الحدود الشرقية مجلة أول نوفمبر العددان 99/98، الجزائر 1988 ص 37.

³ حول الدور البارز الذي لعبته القاعدة الشرقية أنظر الطاهر سعيداني مذكرات، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ص 1 الجزائر 2001 ص 100-105

⁴ أنظر التقرير العسكري الفرنسي المؤرخ في 06 جوان 1956 في الملحق رقم (10)

نشاط عمليات التهريب عرف تسارعا مطردا من شهر أوت 1956 بدعم السلطات التونسية بعد تم تجميع الكثير من الأسلحة في المراكز التابعة للإقليم التونسي.¹

أما بالنسبة للحدود الغربية فقد تعود الجذور الأولى التي اتضحت فيها معالم المسالك و الممرات التي يمكن أن تهرب عبرها الأسلحة في اعتقادي إلى مرحلة المنظمة الخاصة.

عندما أرسل محمد يوسف من أجل تسليح القطاع الوهراني إلى جنوب المغرب الأقصى أين التقى شخص مغربي شارك في ثورة عبد الكريم الخطابي دله على محباً يحتوي على كميات هامة من السلاح و الذخيرة فقام بنقلها من المثلث الفسيح الذي يشمل تندرارة و وجدة إلى الغرب الجزائري عبر مغنية محاولا في مهمته تأمين وصول تلك الشحنة رغم نقاط المراقبة الفرنسية.²

كما توجه بوضياف وبن مهدي مرة أخرى في صائفة 1954 نحو الريف المغربي لجلب السلاح الذي تعهد به المناضل المغربي عبد الكبير الفاسي إلا أن تلك المهمة انتهت بدون نتائج تذكر و بعد انطلاق الثورة أيقن بن مهدي بأن منطقتة سوف تواجه ضغطا عسكريا فرنسا يفوق قدرتها على الصمود طويلا بعد تعثر النشاط الثوري و استشهاد العناصر البارزة في المنطقة الخامسة، الأمر الذي دفع به إلى التراجع إلى المنطقة الحدودية الشمالية الغربية بحثا عن الوسائل و طرق لجلب السلاح و تنظيم عمليات عبور قوافل السلاح عبر المسلك الرابط بين الناظور و وجدة مع مناطق مغنية و الغزوات و تلمسان.³

أصبحت المنطقة الخامسة منذ ربيع 1955 مجهزة بهياكل لجمع الأسلحة وضع أسسها الأولى محمد العربي بن مهدي عندما كان يقود بنفسه قوافل التسليح متتبعاً في ذلك خط الناظور ، زوج فاقو مغنية، يساعده بوشاقور الخبير بمسالك المنطقة يقوم بمهمة الدليل لأول مسؤول في المنطقة الغربية⁴

و من المسالك و المرات التي استخدمتها شبكة التسليح النشطة في عمليات الإمداد بالسلاح و الذخيرة على الحدود البرية الغربية نذكر :

1- خط وجدة - وهران - الجزائر : استمرت الشاحنات التي تخفي محابى سرية بداخلها تسلك هذا الخط حتى العام 1960، حيث صدر أمر بمنع مرور الشاحنات كافة من وجدة إلى مغنية بعد افتتاح أمر احد عملاء الشبكة " محمد بسباس " ، اسمه الثوري " سنطاس " فبعد إيصاله بشحنة من السلاح إلى وهران (60

¹ أنظر التقرير العسكري الفرنسي المؤرخ في 23 أوت 1956 في الملحق رقم (11)

² محمد يوسف ، المصدر السابق ص 96.

³ عبد الكريم حساني المصدر السابق ص 28.

⁴ نفسه. ص 28.

قطعة سلاح) ، تعرض إلى وشاية من أحد أعضاء الشبكة المدعو " جلول " اسمه الثوري " قليل " ، حيث تتبعته المخابرات الفرنسية و ألفت عليه القبض في مدينة مغنية سنة 1960 و سجن بعد تعرضه لشتى أنواع العذاب.

2- خط وجدة - بشار : في الوقت الذي كان فيه خط وجدة - وهران - الجزائر ينشط لإمداد الولاية الأولى و الولاية الغربية (الخامسة) و الثانية (شمال قسنطينة) كان خط وجدة - بشار يؤمن إمداد الولاية السادسة (الجنوب الصحراوي) و بعض مناطق الولاية الخامسة الجنوبية و الولايات الأخرى، و عندما توقف خط وجدة وهران تضاعف العمل على خط وجدة - بشار فكانت الشاحنات و السيارات تنطلق من وجدة و بقية المناطق المغربية، حيث تعبا خزاناتها السرية بالسلاح و الذخيرة و تتجه جنوبا حتى تصل إلى بشار، و منها تعود إلى شمال الأراضي الجزائرية، لتتوزع عند منعطفات الطرق نحو أهدافها ، كانت هذه الطريق باهظة الكلفة للشاحنات و السيارات بالإضافة إلى تعرضها للأعطال الميكانيكية نظرا للحر الشديد، و استمر العمل على هذا الخط حتى أواخر 1961 عندما اكتشفت القوات الفرنسية خزانا سريا في إحدى الشاحنات يضم 60 بندقية، و بعد التحقيق تبين للسلطات الاستعمارية أن الشاحنة آتية من المغرب فأصدرت أمرا بإغلاق هذا الطريق أمام جميع الآليات، و بقيت الوسيلة الوحيدة لتهرب السلاح هي :

3-خط السكة الحديدية (وجدة - وهران) : وظفت الشبكة أربعة من عملاء الاتصالات لديها للتنقل بصورة منتظمة على خطي سكة الحديد اللذين كان يربطان المغرب بالجزائر هما : خط وجدة - وهران و خط وجدة - بشار ، و كثيرا ما كانت مهماتهم على الخط الأول تنتهي عند محطة بلعباس، و كان هؤلاء المجاهدون يهربون السلاح بوسائلهم الخاصة¹ ، و البريد و الأموال بالدرجة الأولى، إضافة إلى بعض الأسلحة الخفيفة كالمسدسات و الذخيرة، و لم يفتضح أمرهم حتى الاستقلال².

و تشير بعض المصادر إلى أن شبكة التسليح في الجبهة الغربية حاولت استغلال كل الإمكانيات من أجل تهريب السلاح إلى الداخل المنطقة الجنوبية الغربية على مسالك و ممرات رئيسية، و كانت تعد من الطرق الرئيسية لتسليح الولاية الخامسة و السادسة بالسلاح عبر البيض و بشار و أدرار و تندوف و قد ساعدت الصحراء على عبور قوافل السلاح حيث شكلت ممرا آمنا نظرا لاتساعها و كثرة عروقها عكس

¹ مراد صديقي المصدر السابق ص 80 - 89

² نفسه ص 92 .

المنطقة الشمالية الغربية التي واجهت عدة صعوبات تتعلق بعبور السلاح بسبب عمليات المراقبة و التفتيش التي فرضتها المصالح الفرنسية.¹

أما في المنطقة الشمالية فقد كانت قوافل الأسلحة المختلفة تنطلق على ظهور البغال من المناطق الجبلية في الريف المغربي حيث وجدت الثورة تأييدا إلا نظيرا له من طرف السكان ثم تمر عبر الحدود بعد الابتعاد عن نقطة (زوج بغال) الذي توجه إلى مغنية و بعد وصول الأسلحة توزع على مجموعات جيش التحرير و هي تشمل أساسا على مسدسات و رشاشات و أسلحة و ذخيرة مختلفة العيارات.²

و نظرا للحركة المستمرة في عمليات تهريب الأسلحة سعت القوات إلى إغلاق جميع الخطوط البرية خصوصا بعد إقامة مورييس و مضاعفة نقاط المراقبة و التفتيش الأمر الذي دفع بقيادة الثورة إلى البحث من كل الوسائل و الطرق لمواصلة الثورة بالاعتماد على الواجهة البحرية و القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى.³

دفعت الحركة المستمرة لقوافل التسليح بالمصالح الفرنسية إلى تكثيف عمليات المراقبة و التفتيش في نواحي مرسى بن مهيدي و ندرومة و مغنية، خصوصا بأن الجيش التحرير الوطني أصبح يمتلك قواعد تموين و تدريب عبر التراب المغربي في وجدة و الناظور و التطوان التي اعتبرت العصب الحساس في العملية في تمويل الثورة بالسلاح و العتاد مع الاعتماد على أسلوب حرب العصابات الثورية الذي فرض على قيادة الحدود الغربية تقسيم الجبهة إلى قسمين: الجبهة شمالية قيادتها في وجدة و الجبهة الجنوبية في منطقة "فقيق" قرب بشار، و انطلقت قوافل السلاح في شكل أفواج صغيرة عبر طريق جبال قصور إلى سلسلة جبال "عمور" عبر طريق القديم لنقل السلاح باتجاه الولايات الداخلية.⁴

و قد ارتبطت سير القوافل بالقطاع الوهراني عبر نقاط الضعف من السد المكهرب بالحدود الغربية انطلاقا من جبل عصفور باتجاه جبل "قرن زهرة" جنوب سد بني بجدل و بالرغم من تمركز النقاط مراقبة عسكرية تابعة للجيش الفرنسي في هذه المنطقة إلا أن القوافل السلاح كانت تتجنبها بإتباع طريقها نحو سبدو حتى تصل إلى أولاد حليلة ثم جبال عساس إلى غاية وصولها إلى الخشنة ناحية بلعباس لتتوقف في النهاية نواحي معسكر⁵

¹ عبد القادر خليف في ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954-19-20 مارس 1999، الوادي، شريط سمعي بصري (خاص).

² عبد الكرم حساني، المصدر السابق ص 32

³ بوبكر حفظ الله، مرجع السابق ص 278.

⁴ une importance « route des armes » découverte à l'ouest de reibell in dépêche quotidienne d'algerie 20-21

و أنظر أيضا: Echo d'oran N° 30755.23/09/1957 Mai 1956 P9:

⁵ العربي بن صغية، المصدر السابق ص 45-47.

و بمجرد وصول قوافل السلاح إلى مراكز الهامة لجيش التحرير الوطني بنواحي تيارت تقوم تسليم قسم من السلاح الذي بحوزتها لتواصل طريقها نحو حدود الولاية الرابعة لتسليم ما تبقى لها من أسلحة لتقوم مرة أخرى بإجراءات العودة نحو الحدود برفقة بعض الطلبة المتوجهين للدراسة في الخارج أو عدد من جنود اللفياف الأجنبي الفارين من صفوف الجيش الفرنسي للالتحاق بصفوف جيش التحرير في القواعد الحدودية الغربية و في نفس كانت هذه القوافل تتجنب في سيرها قوات العدو حتى لا تدخل في اشتباكات معه لضمان السير الحسن وفقا للمهمة التي أقيمت على كاهلها.¹

أما بالنسبة للإمداد على الواجهة الغربية فقد لجأت إدارة شبكة التسليح في الجبهة الغربية (إدارة الاتصالات) بعد النقص الملحوظ في إمداد الثورة بالأسلحة بفعل غلق الحدود و تشديد عمليات المراقبة و التفتيش و منع الشاحنات من العبور نحو الداخل إلى التفكير في خطوط جديدة بإمكانها استدراك النقص المحتمل في عمليات الإمداد و تجاوز الصعوبات و المشاكل التي أفرزتها بردود الفعل الاستعمارية في أعالي البحار و على طول الحدود و من أهم الخطوط التي اعتمدت عليها قيادة الثورة في الإمداد اللوجيستكي عبر البحر نذكر :

(1) خط أسبانيا - الجزائر: حيث كان يربط الخط البحري أسبانيا عن طريق مينائي أليكانت و برشلونة بموانئ الجزائر، و قد بوشر العمل به سنة 1960 و بالفعل كانت السيارات السياحية تنقل حاوية من مينائي وهران أو الجزائر إلى أسبانيا و منها تدخل المغرب حيث تعبأ خزاناتها السرية بالسلاح في ورشات خاصة²، ثم تعود إلى أسبانيا و منها إلى الجزائر³.

(2) خط مرسيلىا - الجزائر : لا يقل هذا الخط أهمية عن سابقه و زادت أهميته بعد إغلاق الخطوط البرية التي سوف تتعرض لها لاحقا ، و كانت شحنات الأسلحة موجهة إلى الولاية الرابعة و الولاية الشرقية.⁴

(3) خط المغرب - وهران البحري : كانت هناك باخرة شحن فرنسية تنتقل بانتظام بين المغرب و مرفأ وهران بمعدل رحلتين في الشهر ، فهي تأتي إلى المغرب محملة بالبضائع لتعود إلى وهران محملة بالمواد الأولية، و كان على متن الباخرة عامل جزائري يدعى " عبد القادر" ، تمكنت شبكة الاتصالات الخاصة من تجنيده فأخذ ينقل في كل رحلة إلى وهران حوالي 15 قطعة سلاح مختلفة الأحجام و الأنواع، يسلمها حين

¹ نفسه ص 45-47.

² الجدير بالذكر أنه عند بدء العمل على خط أسبانيا الجزائر لم يكن للشبكة مراكز في إسبانيا لتجهيز السيارات بالمخايب السرية لذلك بقيت السيارات تعد و تجهز بالمغرب، مراد صديقي: المصدر السابق ص 93.

³ نفسه، ص 92 .

⁴ مراد صديقي: المصدر السابق ص. 98 - 99.

وصوله إلى عضو الشبكة يعمل في شركة تموين البواحر،
و استمرت هذه الطريقة حتى الاستقلال و لم يتم الكشف عنها¹.

4- قواعد التمويل الحدودية :

قبل الولوج في صلب هذا الموضوع يجب الإشارة إلى مسألة هامة تتعلق بالجذور التاريخية لفكرة إنشاء قواعد خلفية التي ارتبطت أشد الارتباط بمشكل التسليح، و بداية مرحلة التحضير الجاد و الانطلاقة الفعلية للثورة التحريرية..ية، و بخصوص هذه المسألة تذكر بعض المصادر بأن التفكير في البحث عن قواعد الإمداد تعود إلى مرحلة المنظمة الخاصة عندما أكد الحاضرون من نشطاء المنظمة الخاصة في المؤتمر زدين سنة 1948 على ضرورة إقامة قواعد للإمداد تحسبا للحركة الثورية التي يتم التحضير لها²

و في نفس السياق يذكر أحمد مهساس ، أحد المسؤولين الأوائل المكلفين بجلب الأسلحة من الخارج أن دوائر الخارج في دعم الثورة كان ذا أهمية قصوى بحيث بدأ التفكير في طرابلس لجعلها قاعدة للعمل الثوري منذ سنة 1955 (عقب الأزمة التي عرفتتها الحركة الوطنية و اكتشاف المنظمة الخاصة، الأمر الذي دفع بقيادة الفصيل الثوري (نشطاء قدماء المنظمة الخاصة) إلى التفكير في إيجاد تنظيم غير مركزي لأن النشاط السياسي المركزي كان عرضة للخطر، و من بين الأماكن التي كانت محل الاهتمام هي طرابلس إلى جانب الناظور بالمغرب غير أن ليبيا كانت محل اهتمام أكبر³.

و تتويجا لهذه الجهود كلل البطل مصطفى بن بولعيد بتأسيس نواة أول قاعدة خلفية لدعم الثورة في ليبيا، (قاعدة طرابلس)⁴. بالتعاون و التنسيق مع بن بلة و قاضي بشير في أوت 1954.

و سوف نحاول في هذا السياق بالتركيز على القواعد الأساسية للدعم بالأسلحة بالإضافة إلى مستودعات و مراكز التدريب و تخزين السلاح و الذخيرة في ليبيا و تونس على الجبهة الشرقية و المغرب على الحدود الغربية.

4-1 على الجبهة الشرقية:

غالبا ما كانت عملية تهريب السلاح خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة (1954-1956) مشتركة ففي الجبهة الشرقية كانت عادة موجهة إلى المقاومين في الجزائر و تونس و في الجبهة الغربية إلى المقاومة الجزائرية و المراكشية و كذلك الأمر بالنسبة لقواعد تهريب السلاح بليبيا فقد كانت أيضا مشتركة.

¹ نفسه ، ص 99.

² شهادة المجاهد قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح يومي 19 و 20 مارس 1990 (شريط فيديو بمكتبي الخاصة) .

³ مقابلة شخصية لي معه بمقر سكنه بالعاصمة يوم 04 جويلية 1999.

⁴ تجدر الإشارة إلى أن قاضي بشير يعتبر أول من عين على مسؤولا على طرابلس ثم جاء بعده مهساس علي الذي أبعد و عين مكانه عمار بن عودة الذي سرعان ما ترك مكانه لعبد المجيد بوزنيد سنة 1958 حتى للقيام بمهمة الإشراف على قاعدة تونس 1957.

فيما يتعلق بقاعدة الثورة بليبيا شرع قادة الفصائل المشتركة (الجزائرية - التونسية) مع رئيس الحكومي الليبي مصطفى بن حليم الذي تعهد بتسهيل تمرير السلاح بليبيا و على هذا الأساس كان للتونسيين المعارضين للاستقلال الداخلي مزرعتان لتخزين السلاح و التدريب استفادت منهما المقاومة التونسية و الجزائرية معا: واحدة في زنور على بعد (14 كلم من طرابلس) و أخرى في بني غشير (BENI GHECHIR) إلا أن قاعدة العسة (ASSA) التي تبعد على الحدود التونسية حوالي 12 كلم تعتبر أهم قاعدة لتدريب السلاح.¹ و قد كان كل من الطاهر يسود و ابن أخيه البشير و بن بلة المسؤولين عن عملية تهريب الأسلحة عبر ليبيا نحو تونس.² و قد كانت نقاط انطلاق السلاح عن طريق الشاحنات من قواعد التخزين بمصر حتى الحدود الشرقية للبلاد و تنقل فيها بين 300 إلى 400 طن على متن قوافل مشكلة من 4 إلى 6 شاحنات كبيرة بمعدل إثنين أو ثلاث دوريات شهريا باستثناء الإستعجالية.³

و مما لا شك فيه أن سبل حركة تمرير السلاح على الحدود الليبية التونسية كانت تخضع للظروف و الأحداث خصوصا فيما بين 1954-1956 و في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى العديد من القواعد و المحطات مثل: "رغدالين" « REGDALINE » و بها مخزن رئيسي للأسلحة ثم قاعدة العسة و بها مخزن للسلاح ثم تيجي و بها مخزن ثانوي و مركز للتدريب على بعد 40 كلم من نالوت Naloute من الناحية الشرقية ثم جوش Djoch و بها مخزن ثانوي و مركز تدريب شرق تيجي على بعد 35 كلم و نالوت بها مخزن رئيسي للسلاح و مركز للتدريب في الجنوب الشرقي للذهيبات « DEHIBAT ».⁴ ثم يعبر السلاح مسلك بن غردان مرورا بالجنوب الغربي لمدينة بتونس أو جنوب الشرقي الجزائري عن طريق غات و غدامس على الحدود الليبية أو عبر مسالك أخرى غير مراقبة من طرف المصالح الفرنسية.⁵

أما في المرحلة الثانية بين سنوات 1956-1962 التي ارتبطت بدايتها باستقلال الشقيقتين تونس و المغرب و جلاء القوات الفرنسية النسي من المناطق الحدود التونسية الليبية و إنشاء هياكل و مؤسسات جديد تتعلق بتنظيم الإمداد منها مصلحة التسليح و التموين العام « DARG » مهمتها إيصال السلاح من مختلف القواعد الخلفية إلى الحدود و إدخالها إلى الثوار في الداخل و أسندت هذه الهيئة إلى العقيد أوعمران سنة 1957.

¹ محمد البجاوي، المرجع السابق، ص 151-152.

² - P113 cit OP Amina Aleya Sghaier. Les tunisiens et la révolution algérienne.

³ عبد الرحمان عمراني، المصدر السابق ص 102.

⁴ Amina Aleya Sghaier OP cit P113

⁵ محمد ودوع: المرجع السابق 197.

* قاعدة طرابلس:

بعد التعديلات التي أحدثتها قيادة الثورة في هيكلها اللوجيستية ذات المهام الجديدة ثم التأسيس الرسمي لقاعدة طرابلس حيث أخذت إطارا تنظيميا بالنسبة لقيادة الثورة التي كلفت بمهام الإمداد على الجبهة الشرقية، و في هذا الإطار يذكر المجاهد عبد المجيد بوزيد بأنه تم فتح مقرات جديدة لجبهة التحرير الوطني بمجرد وصولنا إلى طرابلس في أوت 1957، في عمارة كانت تشكل المكتب و مقر الإقامة لأعضاء البعثة و من أبرز هؤلاء: عبد المجيد بوزيد و كمال ساكر و محمد طالب و أحمد سليم أعضاء المكتب في طرابلس بالإضافة إلى ذلك كانت هناك قاعدة سرية تنشط في شرق المدينة و كان على رأس قيادتها كل من عبد الله نواورية و علاوة عثمانة و بزودة عمر و جنود آخرين، مكلفين بتمرير السلاح نحو تونس و كانت القاعدة تتوفر على سيارة من جيب « Jeep » قديمة و شاحنة بيدفور X44 و في غياب الهياكل و الوسائل كان الكل مكلفين بجميع المهام.¹

و بعد زيارة العقيد أوعمران للتفتيش و الاتصال بالسلطات الليبية مصحوبا بفريق من الإطارات العسكرية عرفت القاعدة تطورا تنظيميا انعكس على أدائها كقاعدة للإمداد بالسلاح نحو الحدود التونسية و في سنة 1958 أضيفت قاعدة ثانية لتعزيز هذه المنشأة الأساسية و بعد بضعة أشهر اختيرت لتأوي مصالح استعلامات الثورة و أطلق عليها اسم "قاعدة ديدوش مراد"².

لقد شكلت قاعدة طرابلس رئة أساسية تتنفس منها الثورة التحريرية من خلال الأسلحة التي كانت تصلها من بعثة الثورة في أوروبا الوسطي و مصر، و يقوم ممثلوها بتمريرها إلى الجزائر عبر التراب التونسي³ و تؤكد مصادر أن هذه القاعدة كانت تمرر سلاحا حريبا إلى الجزائر بمعدل 60 قطعة في الأسبوع مع ذخيرتها و هي عمليات في تزايد مستمر.⁴

* قاعدة بنغازي:⁵

¹ عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص 40.

² نفسه ص 40-46 و للمزيد من التفاصيل حول تعريف قاعدة ديدوش مراد، أنظر فهرس الأعلام و المصطلحات.

³ للمزيد من التفاصيل حول شحنات الأسلحة المبعوثة من بعثة الثورة الليبية و مصر و أوروبا الوسطي و بعض الدول الاشتراكية (الصين و روسيا و الفيتنام) أنظر الملحق رقم (23)

⁴ يوسف مناصرية، جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، المرجع السابق ص 130.

⁵ تقع هذه القاعدة شرق ليبيا و هي مدينة تقع على بعد 1000 كلم شرق طرابلس و في منتصف الطريق الموصل إلى الحدود الليبية المصرية إنها مدينة الشيخ عمر المختار رمز الكفاح التحريري الليبي.

تأسست هذه القاعدة في شهر أكتوبر 1957 بعد فتح مكتب جبهة التحرير في بنغازي من طرف عبد المجيد بوزيدة برفقة محمد طالب اللذان استقبلا من طرف لجنة الكفاح الجزائري و هم: بن موسى، و المغربي، و زواوي و محمد الجري، و شاوش و غيرهم...، و قد كان مقر المكتب في عمارة مستأجرة وسط المدينة كمكتب و مقر الإقامة، و قد التحق بالمكتب بعد ذلك المجاهد سعد الدين نويوات الذي التحق بجيش التحرير الوطني. و يذكر بوزيد بأن المهمة تمثلت في البداية في ربط الاتصالات مع السكان لكسبهم لصالح القضية الجزائرية و القيام بعملية استكشاف واسعة من أجل تخصيص ضيعة يمكن استغلالها كقاعدة إمداد و قد وقعت عدة اتصالات مع الجنرال الليبي بوقويطين رئيس قوات الدفاع و المكلف خصيصا بإيصال أسلحة الثورة و تأميمها.¹

كما استخدمت ثكنات الجيش الليبي في ناحية غريان و بوكمباش و الزاوية و زوارة البحرية لإيداع الأسلحة الموجهة إلى جيش التحرير الوطني و في بنغازي وضعت السلطات المحلية تحت تصرف رفقاء بوزيد منزل استخدم كمقر ثم فيها بعد "ضيعة رومال" البعيدة حوالي 40 كلم شرق مدينة بنغازي التي أصبحت حضيرة لإيواء شاحنات نقل السلاح بإشراف و حماية من جنود جيش التحرير الوطني.²

* **قاعدة تونس:** يعود الفضل في وضع الأسس الأولى لقاعدة تونس إلى قادة المنطقة الأولى (الأوراس) خصوصا المرحلة الأولى من الثورة (1954-1956) من خلال الجهود الرائدة التي قام بها كل من: الطالب العربي و سعيد عبد الحي و الأزهر شريطي و عباس لغرور و شيهاني بشير إلى جانب مشاركتهم في المقاومة التونسية و قد لعب هؤلاء دورا بارزا في جمع الأسلحة في تونس لصالح الثورة في مرحلة الفصائل المشتركة (1954 - 1957).³

و في هذا السياق شكل موطن الحامة بلد الطاهر الأسود الواقع غرب قابس على بعد 40 كلم مركزا مهما لتخزين الأسلحة الآتية من ليبيا و فيها كانت توزع من طرف مجاهدين تونسيين على مختلف الفصائل في تونس و الجزائر⁴ و من أهم الفصائل فصيلة الطيب الزلاق التي تكونت من 17 جندي في بداية الأمر في شهر فيفري 1956 بمنطقة منقار البط **Bec de canard** بغار الدماء و هي فصيلة مشتركة بين الجزائريين و التونسيين و قد كان أكبر مركز للمقاتلين الجزائريين و التونسيين بجمال منطقة قفصة و الجريد و

¹ عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق ص 42.

² نفسه ص 43-43.

³ تكونت في خصم أحداث تونس و فترة حصولها على الاستقلال الذاتي و الاستقلال التام في إطار التكافل مع فرنسا ، وحدات مشتركة جزائرية تونسية لمحاربة الاستعمار وأعدائه ، و اتخذت عدة تدابير للتنسيق على المستوى التنظيمي و في مجال إمداد الجزائر بالسلاح و تمكين المعارضة التونسية من تحرير البلاد أنظر جهود المنطقة الأولى في إطار المشاريع الداخلية لجمع السلاح (1954 - 1956) في الفصل الثاني .

⁴ Amina Sghaier OP cit, P 113-115

الظهر و شريط المناجم حيث وجد هناك عمل منسق مع مجاهدي منطقة وادي سوف، و تقدم التقارير الفرنسية الفصائل المشتركة الجزائرية التونسية و تعداد أفرادها التي قامت بعمليات هامة في مجال تهريب السلاح و المقامة بهذه المناطق و عدد 11 فصيلة و من أهمها فصيلة الطالب العربي¹.

عند اندلاع الثورة مباشرة كلف الطالب العربي من طرف بن بولعيد بمهمة تموين الثورة بالسلاح عبر الحدود الليبية التونسية ثم كلف بحماية الشرايين التي تمد الثورة بالسلاح من الشرق إلى أن استشهد سنة 1957 و في نفس الوقت شرعت قيادة الأوراس السعيد عبد الحفي بتعيين العيد عبد الحفي و كلفته بإنشاء قاعدة تنظيمية بتونس العاصمة رفقة عبد الكريم هالي الذي كلف مع بداية سنة 1955 بالاتصال مع الخارج لجلب السلاح عبر ليبيا.²

ودون الاستطرد في خلفيات المشاكل التي وقعت في تونس و التي انتهت بتعيين مهساس على مهام التسليح بتونس بعد عودته من قاعدة طرابلس، يمكن القول أنه بعد الهيكلة العسكرية التي قامت بها قيادة الثورة نشأت عمليات الإمداد اللوجيستية خلال المهام التي أشرفت عليها مصلحة التسليح و التموين العام (DARG) تم تأسيس قاعدة تونس في شهر أكتوبر 1957 كقاعدة خلفية لاستقبال و إمداد الولايات الداخلية بالأسلحة.³

و مما لا شك فيه أن قاعدة تونس تعتبر قاعدة مهمة بالنسبة للقيادة التي أشرفت على مهام لإمداد باعتبارها همزة وصل بين مصادر السلاح في مصر و ليبيا و انفتاحها على طول الحدود البرية من الشمال إلى الجنوب الأمر الذي يترك هامش حركة على مسافات واسعة لتهريب السلاح انطلاقا من القواعد الأساسية للدعم و الكثير من المستودعات المؤقتة عبر ممرات و مسالك رئيسية لشحن السلاح إلى المقاتلين في المنطقة الأولى و الثانية و القاعدة الشرقية.

و مما يلاحظ على مستوى التموين و المصالح اللوجستية تركز المنشآت بشكل خاص بتونس العاصمة و مدن الشريط الحدودي أين تنتشر القواعد العسكرية لجيش التحرير بمدن الكاف و سوق الأربعاء و تالة و تاجروين و غيرها من المواقع التي يتصدرها مقر القيادة بغار الديماو و مركز التدريب و التكوين بمولاق.⁴

¹ Ibid P118

² سعيد العمارة و الجيزلي العوامر، مرجع سابق، ص46.

³ أنظر خريطة قاعدة تونس الخلفية و أهم المحاور الرئيسية لتهريب الأسلحة نحو الولايات الداخلية في ملحق رقم (13)

⁴ Khaled Nazzer (général), récit de Combat Guerre de libération national (1958-1962) ed : chitab alger 2000. P 135-136.

أما مخازن الأسلحة فكانت الأساسية منها بمدينة الكاف التونسية (السلاح و الذخيرة) و تاجروين و توزر و مخازن الراديو و الاتصالات فكانت بجبل الجلود بالعاصمة التونسية.¹

و مع اتساع دائرة النشاط العسكري في إطار معركة الحدود و تماشيا مع الظروف و المستجدات التي عرفتها الثورة التحريرية بفعل تداعيات السياسة الاستعمارية خصوصا فيما يتعلق بإقامة السدود المكهربة (خط موريس) اتخذت لجنة التنسيق و التنفيذ في أواخر سنة 1957 قرارا يقضي بتمركز وحدات جيش التحرير الوطني على طول الحدود التونسية الجزائرية² و من أهم المراكز نذكر:

* **مركز ملاق** : و يعتبر من أهم مراكز الجيش التحرير الوطني في تونس و هو خاص بالتدريب العسكري و تخزين الأسلحة و تموين الجنود و جمع المساعدات التي يتحصل عليها جيش التحرير من الدول الصديقة و الشقيقة .

* **مركز قرن الحلفاية** : - (بالقرب من الكاف) طور فينا بعد و أصبح من أهم مدارس تكوين الإطارات.

* **مركز وادي ميلز**: شرق غار الدماو و هو خاص بتخزين الأسلحة.

* **مركز حمام سيالة**: قرب باجة و قد خصص للتدريب العسكري و تمركز وحدات جيش التحرير الوطني ثم حول سنة 1958 إلى مركز لراحلة الوحدات المهيأة للدخول إلى الولايات الداخلية.

* **مركز زيتون 1، و زيتون 2، و زيتون 3** : للتدريب العسكري و قد كانت هذه المراكز القريبة من مركز القيادة العامة بغار الدماو³

بالإضافة إلى هذه المراكز نذكر كذلك مركز بيرينو نواحي تالة و مركز تاجروين ، و مركز شعاني التي كانت متنقلة في معظم الأحوال و قد اتخذت وحدات جيش التحرير من هذه المراكز منطلقا لهجوماتها على العدو، كما شكت في نفس الوقت مكاتب جيش التحرير أو مستشفيات عسكرية⁴.

كما أقيمت مراكز و معسكرات أخرى خاصة بقيادة الثورة على طول الحدود الجزائرية - التونسية بهدف ربط حركة جيش التحرير في كل من غار الدماء، الكاف، فريانة

¹ Maurice Faiver (Général) L'ALN extérieure

على شبكة الأنترنت 324 op cit P WWW.STRATISC.org . و أنظر أيضا Cahier de la recherche doctrinal OP cit P 23.

² Mohamed Tegua L'Algérie en guerre OP cit P 324.

³ Mohamed Guentari , Organisation politico – et Militaire de la révolution Algérienne

Administrative.(1954 -1962) V2 Tome Alger – 2002. P772

⁴ Mohamed Tegua OPCIT P 324

و تالة، و عين دراهم ، و سوق الأربعاء و الرديف و تاجروين و ساقية سيدي و قفصة و قاصرين و قابس و مغرين و القيروان و غار الدماء، و حيدرة و نفطة و فريانة¹.

و انطلاقا من هذه المخازن يتم نقل الأسلحة نحو الثورة على الجمال و البغال و أحيانا عن طريق سيارات تابعة للجيش التونسي أو حرسه الوطني حيث توضع هذه الأسلحة في البداية و بصورة مؤقتة في ثكنة "فرجمول" بتونس ثم توضع في معسكرات قريبة من الحدود التي تمت الإشارة إليها آنفا لتأخذ طريقها إلى الثوار في الداخل تحت إشراف و مراقبة الجيش الوطني التونسي و الحرس الوطني التونسي².

و حول نفس الموضوع يؤكد الدكتور يوسف مناصرية معتمدا في دراسته على أرشيف فانسان بأنه مع نهاية سنة 1957 أصبح لثورة قاعدتين على الحدود الشرقية في تونس الأولى في غار الدماء و الثانية في تاجروين كان عدد المجاهدين في هاتين القاعدتين بغض النظر عن جيش الولاية الأولى قد بلغ 2300 مجاهد إلى غاية تاريخ 20 ديسمبر 1957 ليرتفع في 15 جانفي 1958 إلى حوالي 3300 مجاهد³.

ويضيف مناصرية بأن قواعد جيش التحرير المذكورة تحصلت بين 20 ديسمبر 1957 و 15 جانفي 1958 على أسلحة حربية من ممثلي جبهة التحرير الوطني في المشرق العربي قادة من مصر مرورا بليبيا و قدرت ب 18 موريقي 81ملم، و 196 رشاش (FM)، و 60 رشاش (MITR) و نوع « WICKERS ». و بشكل عام فإن قوة الجيش التحرير الوطني في تونس بلغت سنة 1958 حوالي 3500 مجاهد مسلحين بسلاح حربي و 4500 مجاهد مجهزين بالسلاح و مستعدين لعملية العبور إلى التراب الوطني⁴.

وقد ساهم في قوة و تنامي النشاط الثوري في الداخل و قوة جيش التحرير المتمركزة على الحدود ، ذلك العتاد المخزن في قواعد التموين المحدودية⁵ حيث تذهب بعض المصادر إلى أن قيادة جبهة و جيش التحرير الوطني كانت تخطط من أجل ضمان التسليح لجيشها النظامي في الداخل خصوصا في حالة الحرب

¹ لمياء بوقريوة العلاقات الجزائرية التونسية (1954 – 1962). أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ و الآثار جامعة وهران 2005 – 2006 ص 158.

² نفسه.ص 186.

³ يوسف مناصرية، المرجع السابق ص 131.

⁴ يوسف مناصرية، المرجع السابق ص 131. للمزيد من التفاصيل حول السلاح الثقيل الذي وصل جيش التحرير الوطني في تونس بين 1957/12/20 إلى نوفمبر 1958 أنظر الملحق رقم (21)

⁵ أنظر مثلا على ذلك شحنات السلاح و الذخيرة و المتفجرات المخزونة في قاعدة الكاف في الملحقين رقم (18) و(19) .

¹ . و تظهر قوة جيش التحرير في اعتماده التنظيم العسكري الخاص بإنشاء الفيالق منذ 6 سبتمبر 1959 و جعلها الوحدة العسكرية العضوية و التكتيكية و أصبح لكل فيلق يمتلك سلاحه الخاص به.² و دون الاستطراد في إمكانيات الجيش و قوته العسكرية نشير إلى أن هناك العديد من المصالح اللوجستية تركز بمدينة تونس، و تزداد كثافة الحضور بالنسبة لقيادات الجزائرية بعد استقرار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و في هذا الإطار تشير الثورة في تونس و نذكر من أهم هذه المواقع ذات الصبغة العسكرية المرتبطة بمسائل التموين و الإمداد (المصالح اللوجستية)

* **64-62 نهج باب الجديد:** شركة نقل Goubi NADJ نقل المجندين و الأسلحة

* **خلية الحزب الحر الدستوري باب الجديد:** مخزن الأسلحة

* **ثكنة فرجمول (رأس الطابية):** ممر للأسلحة الخاصة بجيش التحرير

* **باب سعدون:** مقر خلية الحزب الدستوري الجديد (مخزن للأسلحة)

* **نزل العياشي:** مستودع لسيارات جيش التحرير

* **جامع شمال مقبرة سيدي يحي:** مخبأ للأسلحة

* **37 نهج الحلفاوين:** مكتب جبهة التحرير برئاسة بوتليس (استقبال الأسلحة و التبرعات)³

و هناك مخازن أخرى كثيرة منتشرة عبر التراب التونسي يتم فيها تخزين الأسلحة و الذخيرة التي تهرب عبر البر أو البحر كشفتها مصالح الشرطة الفرنسية في سنة 1960 و في هذا الإطار ذكرت التقارير أن السلطات الفرنسية عثرت على مجموعة جزائرية نشطة بين تونس و عنابة و لها مخزن للأسلحة بمنطقة متيال فيل، كما ذكرت أن هناك مخزن للأسلحة بجزيرة يتم فيه تخزين الأسلحة من طرف البحارة بجرجيس كما توجد خمسة مخازن سلاح أخرى في منطقة رقدالين Regadalin و تحدثت التقارير عن وجود مخزن للأسلحة بمغقيق Mghiguig حيث اكتشفت السلطات الفرنسية في 12 أوت 1956 مخزن هام للأسلحة بمدينة منوبة تحت حماية و حراسة متطوعين تونسيين و جزائريين وجدت فيه أسلحة و سيارات رونو ذات لوحات جزائرية.⁴ بالإضافة إلى هذه المناطق التي وردت في تقارير الشرطة الفرنسية تشير إلى مخازن للسلاح في مناطق أخرى مثل:

¹ يوسف مناصرة المرجع السابق ، ص 136.

² نفسه ص 134 و للمزيد من التفاصيل حول سلاح الفيالق على الحدود الجزائرية التونسية المحدد له حتى شهر جوان 1960. وللمزيد من التفاصيل حول السلاح الثقيل المحدد للفيالق حتى شهر جوان 1960: أنظر الملحق: رقم (36)

³ عميرة عليه الصغير، جيش التحرير الوطني بتونس، المرجع السابق، ص 189، 192، 193.

⁴ حبيب حسين اللولب، التونسيون و الثورة الجزائرية (1954-1962) أطروحة دكتوراه قسم التاريخ جامعة الجزائر 2006. ص 324-325.

المنوبة، سوق الأربعاء، غار الدماء، و جزر كريتاس و رأس الدماس، و قبلي، و نفقة و سوق الأحد و قفصة و خنقة سيدي بوزيد و بريات الكرشاوا بالقرب من بن غردان و تاجروين و برج الحمام و القنطرة و الزارات و توزر و مدين و القيروان و غيرها¹.

و يمكن القول بعد هذا العرض بأن تونس شكلت قاعدة أساسية للإمداد (Logistique) جيش التحرير الوطني فكان فيها مركز القيادة و التخزين و مراكز التدريب و مراكز الإشارة و وسائلها و المراكز الصحية و في نفس الوقت كان عبر قاعدة تونس يمر التيار التمويني القادم من الشرق الأوسط عن طريق مصر و ليبيا اللتين كانتا منطقتي عبور هامتين بمخازنهما و قواعدهما للعبور².

وبالرغم من حجم الأسلحة و الذخيرة التي تم تكديسها في قواعد التموين في ليبيا و تونس بشكل خاص كحل لمشكل التسليح إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة حل مشكلة الإمداد اللوجيستكي لوحدها جيش التحرير الوطني لتغذية النشاط الثوري داخل الجزائر بشكل خاص و سرعان ما طرحت المشكلة نفسها بشكل آخر من خلال الصعوبات المتزايدة أمام عملية إيصال السلاح إلى جيش التحرير في الولايات الداخلية بعد ردود الفعل الاستعمارية المتمثلة في إقامة خط دفاعي على طول الحدود الشرقية و الغربية في فيما بين خريف 1957 و صائفة 1958 باسم "خط موريس"³.

ويلاحظ بأن قيادة الثورة قد تفتنت لخطورة هذه السدود و الحواجز الدفاعية كما ورد في تقرير كريم بلقاسم إلى قيادة الثورة (05 أوت 1958) حين اعتبر هذا الخط "مانعا جديا يشكل خطرا على الثورة ويستوجب حلا ملائما لتمير السلاح"⁴.

و على هذا الأساس لجأت قيادة الثورة بالخارج لحل مشكل الإمداد منذ ربيع 1957 من خلال إنشاء "القاعدة الشرقية"⁵ على الحدود الجزائرية بمهمة مزدوجة:

1- كمخزن للتموين بالأسلحة و الذخيرة مباشرة و يعني ذلك الولايتين الأولى و الثانية المتاخمتين للقاعدة و بدرجة أقل الولايتين الثالثة و الرابعة اللتان كانتا رغم البعد تبعثان بين الحين و الآخر قوافل إلى القاعدة لتعود منها محملة بالسلاح.

¹ نفسه، ص 325 - 329.

² يوسف مناصرية، المرجع السابق ص 134 و للمزيد من التفاصيل حول كميات السلاح المخزنة في القواعد الخلفية للثورة (مصر، ليبيا و تونس) أنظر الملحق رقم (17).

³ نسبة إلى أندري موريس وزير الدفاع و المقاول الفرنسي في حكومة بورجيس مونوري (جوان 1957).

⁴ Mohamed harbi. Les archives de la revolutio .opcit.p201-209.

⁵ للمزيد من التفاصيل حول مفهوم القاعدة الشرقية أنظر فهرس الأعلام و المصطلحات.

2- كقاعدة إمداد بمعنى الكلمة حيث كانت تقوم بإرسال قوافل السلاح إلى الولايتين الثالثة و الرابعة بشكل خاص¹. و حسب شهادة الرائد سعيداني أن عدد قطع الأسلحة التي بعثت بها القاعدة الشرقية إلى الولايات في الداخل بواسطة القوافل قدرت ب5500 قطعة أوتوماتيكية من بندقية و رشاش و مدافع الهاون المختلفة العيارات من 45 ملم إلى 120 ملم بالإضافة إلى ذخائر مختلفة الشكل و الحجم³.

4-2 على الجبهة الغربية:

مما لا شك فيه أن البدايات الأولى لتأسيس القاعد الغربية تعود إلى دور البارز الذي لعبه قادة المنظمة الخامسة و على رأسها محمد العربي بن مهدي و الحاج ين علا و بوصوف الذين اتخذوا من الشريط الحدودي بين المغرب و الجزائر قاعدة للتجنيد الثوري بعد حالة من الركود التي شهدتها المنظمة عقب الانطلاقة مباشرة الأمر الذي دفع إلى التراجع التكتيكي إلى الحدود من أجل البحث عن السلاح و إعادة الهيكلة و التدريب على الفنون القتال و حرب العصابات و الألغام و المتفجرات و التموين.

و قد عملت الثورة على تسليح جيشها المتمركز على الحدود الغربية عن طريق مراكز تموينها بالسلاح الحربي التي أقامتها منذ صائفة 1956 في كل من أسبانيا و المغرب الشقيق و كان أبرزها منطقة الريف المغربي، بالإضافة إلى أن الثورة امتلكت عبر الأراضي المغربية مراكز تدريب و قواعد حربية بعد تسهيلات من طرف السلطان المغربي خصوصا فيما يخص تمرير الأسلحة نحو الداخل².

وفي هذا السياق قامت قيادة الثورة بالقاعدة الغربية ببناء عدة مراكز ز مستعمرات للثورة في المرحلة الأولى للثورة (1954-1956) خصوصا بعد وصول أول شحنات الأسلحة في ربيع 1955 و من أهم المراكز:

* مركز الزاوية: الواقع بجبل تافوغالت قرب بركان مهمته التكوين السريع في استعمال التكتيك العسكري.

* مركز سيدي بوبكر (المدنية): و هو مركز رئيسي لتخزين الأسلحة و الأدوية و يستقبل كذلك المرضى.

* مركز واد سطوف: للراحة و تنقل وحدات الجيش نحو الداخل.

* مركز طوطو: يقع بالقرب من مركز سيدي بوبكر مهمته التدريب السريع للجنود جيش التحرير، و يعتبر

نقطة انطلاق المجاهدين نحو الداخل.

* مركز جبل أولوت: للتدريب العسكري

* مركز جنان عبد الله ديدي: مختص في استعمال الأسلحة

¹ للمزيد من التفاصيل حول القاعدة الشرقية أنظر: الرائد الطاهر سعيداني. القاعدة الشرقية، أصولها، نشأتها، تنظيمها، دورها، تطورها، دار الهدى الجزائر

1993 ص 102 و أيضا الطاهر جبلي، القاعدة الشرقية (1954-1962) المرجع السابق الفصل الثالث و الرابع ص 103-146.

² يوسف مناصرية، تمركز قوات جيش الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية، المرجع السابق، ص 52.

* مركز جنان السواحي محمد: خاص بصناعة المتفجرات

* مركز جنان مسواق لتخزين القنابل

* مركز جنان منصوري II : خاص بالتموين

* مركز بلحاج بن نعيمة: قع على بعد 30 كلم من مدينة وجدة لتخزين الأسلحة و الأدوية

* مركز جنان العربي المكياني بوجدة: مخصص لصناعة المتفجرات و القنابل

* مركز شنار التلمساني: نختص في تركيب المواد المتفجرة¹. وتجدد الإشارة إلى أن هذه المراكز تقع كلها في

المنطقة الشمالية الحدودية أما المنطقة الجنوبية فهي تشمل المراكز التالية :

* مركز جبارة و مركز أونات رياض: و يعتبران من أهم مراكز جيش التحرير الوطني على الحدود و تقدم

فيها خدمات أهمها:

* تخزين السلاح المخصص للولاية السادسة .

* استقبال الكتائب المكلفة بقوافل السلاح .

*التدريب السريع للمجاهدين.

* إسعاف المرضى و الجرحى من الجنود جيش التحرير.

* مركز تندرارة: لتموين الجنوب الغربي و بالضبط مدينتي عين الصفراء و مشرية .

* مركز بوعرفة: لتخزين الأسلحة و استقبال الوحدات الخاصة بالجنوب الغربي خاصة بشار

و تندوف و يعتبر أيضا مركزا لراحة جنود جيش التحرير الوطني.

و تجدد الإشارة إلى أن القاعدة الغربية لعبت دورا بارزا في تجاوز حالة الركود التي ميزت النشاط

الثوري عند الانطلاقة حيث عرفت الجبهة الحدودية الغربية نشاطا ثوريا عقب هجومات أكتوبر 1955 ،

الأمر الذي دفع بقيادة الثورة بتهيئة أكثر من أربعين مركزا لجنود جيش التحرير و تقديم مختلف الخدمات و

التموين العام و تخزين الأسلحة و أنواع المتفجرات و قاعة العلاج

و تمريض الجرحى. وقبل وصول الأسلحة القادمة من الخارج عبر المغرب أعطت قيادة الثورة تعليمات

لوحدات جيش التحرير لتفادي المواجهة مع قوات العدو و للأسباب التالية :

* انتظار وصول الأسلحة القادمة من الخارج عبر الناظور.

* زيادة المراكز على الحدود للإمداد و التموين²

¹ Mohamed Guentari OP cit P 642-643

² محمد قنطاوي، الحدود الغربية ثناء الثورة التحريرية في جمعية الجبل الأبيض لتخليد مآثر الثورة بتبسة ، دور المناطق الحدودية إبان الثورة التحريرية، مطبعة قرني، باتنة 1999 ، ص 128.

و من أهم المراكز التي أنشأتها قيادة الثورة لتدعيم نشاط المراكز بعد الانطلاقة نذكر منها :
* **مركز فقيق**: بالحدود الجنوبية، و يقوم بتخزين الأسلحة و ذخيرتها و يعتبر مركز لراحة كتائب جيش التحرير الوطني.

* **مركز بوعنان و بودنيب**: للتدريب العسكري إلا أن أهم مركز هو مركز العرائش الذي يصبح في سنة 1958 قاعدة عسكرية حيوية بالمنطقة الحدودية، تستقبل الأسلحة القادمة من الخارج و تحتضن عددا كبيرا من جنود جيش التحرير الوطني الذين يتدربون و يتكونون عسكريا في وحدات خاصة استعدادا لإدخالهم إلى الداخل كما ساهمت هذه القاعدة في إقامة دورات تكوينية للجنود و تلقينهم دروس خاصة بالتكتيك الحربي، و استعمال الأسلحة و التدريب على المتفجرات، و كان لهذه القاعدة الفضل في إعداد أكثر من 1200 جندي في مختلف التخصصات حتى الاستقلال¹ و في سنة 1957 أنشأت "إدارة الاتصالات" مراكز أخرى للتموين بالسلاح على التراب المغربي للأسلحة نذكر منها:

* **مركز الناظور**: و هو مخصص للأسلحة و التموين.

* **مركز وجدة**: لتخزين السلاح و الذخيرة الحربية

* **مركز فقيق**: لتخزين الأسلحة و ذخيرتها الحربية

* **مركز بركان**: لتخزين الأسلحة

* **مركز القنيطرة**: لتخزين الذخيرة الحربية

* **مركز الرباط**: للتموين العام بالذخيرة الحربية

* **مركز الدار البيضاء**: لاستقبال الأسلحة و ذخيرتها الحربية و تخزينها و نقلها نحو الحدود

* **مركز طنجة** لاستقبال الأسلحة و ذخيرتها الحربية و تخزينها و نقلها نحو الحدود الجزائرية

* **مركز تطوان**: لتخزين الأسلحة و ذخيرتها الحربية².

كما قامت قيادة الثورة مع مطلع سنة 1958 بإنشاء مراكز جديدة بالمغرب و استحداث أخرى من خلال ترميمها و توسيعها، وقد خصصت لمهام مختلفة تخزين الأسلحة، و تدريب وحدات جيش التحرير الوطني على فنون القتال و الأسلحة الحربية و القنابل، و تخصصات أخرى كالإشارة و التمريض و العلاج و المحافظة السياسية و التموين و الاستعلامات و من أهم هذه المراكز و أشهرها نذكر:

* **مركز دار الكبداني**:

¹ Mohamed Guentari : OP cit P645-646

² زكي مبارك، المرجع السابق ص 162-163.

يعد أول مركز للتدريب على استعمال الأسلحة القادمة عبر الشبكات التهريب من أوروبا و الشرق الأوسط، أنشأ عقب تأسيس المديرية العامة الغربية للتدريب التي اتخذته مقراً لها و تقع هذا المركز في منطقة الريف المغربي بالقرب من الساحل على بعد 10 كلم تم توسيعه سنة 1961 بسبب الاكتظاظ نتيجة تدفق الأسلحة و عمليات التجنيد المستمر لتلقي التدريبات على التخصصات التالية: التدريب الأولي - التدريب التكميلي - مدافع الهاون - العمل الفدائي - الألغام قاذفات اللهب و المدافع الثقيلة¹.

* **مركز بوصافي:** يبعد عن مدينة العرائش بجوالي 10 كلم شرع في نشاطه تحت إشراف قيادة المديرية العامة للتدريب في جويلية 1959 و عرف عدة تخصصات مثل التدريب المشترك القاعدي و التكوين الطبي بعد أن تدعم بإطارات في الصحة و التمريض بالعرائش.²

* **مركز زغنغن:** تأسس سنة 1961 لتلبية احتياجات جيش التحرير للتدريب و فتح تخصصات جديدة و بذلك حولت إلى هذا المركز الجديد كامل المعدات و الوسائل و الإطارات العاملة بمركزي و أولوت و بوصافي و المدرسة العسكرية للممرضين و قد ضم مختلف التخصصات سمي بنفس المدينة التي يوجد فيها و الواقعة بين الناظور و دار الكبداني و يعتبر من أكبر مراكز التدريب بعد أن تحولت إليه القيادة العامة للتدريب التي كانت مقرها بالكبداني.

* **مركز أنواصر :** أنشأ هذا المركز سنة 1961 يقع بين مدينتي الناظور و مليبية الواقعة تحت الإحتلال الإسباني بالقرب من الساحل الأمر الذي دفع بقيادة الثورة إلى تخصيصه لتكوين البحارة (الضفادع البشرية)³.

و مما لا شك فيه إلى أن هذه المراكز كان لها كبير الأثر في قدرة وحدات جيش التحرير الوطني الرابط على الحدود الغربية من حيث القوة و الأداء بفضل توعية التكوين و التدريب التي شملت معظم التخصصات المرتبطة بالعمل العسكري و مصالحه اللوجستية.

و حول هذا الموضوع يؤكد الدكتور يوسف مناصرية بأن تعداد جيش التحرير الإجمالي مع منتصف 1960 على الحدود الغربية بلغ 6100 مجاهد يملكون 6850 قطعة سلاح كما توصل إلى بناء مراكز تدريبية متفوقة بلغ عدد قوتها 1350 مجاهد توزعت وفق إستراتيجية محكمة فإن مركز القيادة و المديرية العامة للتدريب موجودتان بمركز الكبداني للتدريب و كان به 500 مجاهد منهم 200 مجاهد كانوا في تردد مستمر

¹ محمد مصطفى طالب، من أيام حرب التحرير (1954-1962) إصدارات بن خلدون تلمسان- تلمسان 2003. ص37، و للمزيد من التفاصيل حول

نشاط و تنظيم كتائب جيش التحرير الوطني في هذا المركز أنظر الوثيقة في الملحق رقم (35)

² أنظر كذلك الوثيقة في الملحق رقم (34)، و أيضا محمد مصطفى طالب، مصدر السابق، ص43-44.

³ محمد مصطفى طالب، المصدر السابق ص 44 ، 45 .

المخاطر خاصة على مستوى السدود المكهربة و استطاع عبوره على مستوى جبل كسور و عن طريق التوغل في عمق الصحراء و عبوره في منطقة العبادلة.¹

و حسب تقرير الخبراء و المختصين في ميدان التسليح أن أداء قواعد الإمداد على الحدود الشرقية و الغربية كان جيدا غير أن عملية الاستقبال بالولايات المعنية لم تكن مدروسة بطرق مناسبة.² الأمر الذي أبقى مشكل الإمداد مطروحا على كل الولايات مع تفاوت حدته بين الواحدة و الأخرى و تؤكد ذلك الرسائل المتبادلة بين قادة الولايات و قيادة الأركان. كما تعبر عن التصريحات الصادرة عن هذا المسؤول أو ذاك مثل ما صرح به الراحل الحاج لخضر قائد الولاية الأولى بالنيابة في ربيع 1959 "لولا نقص السلاح لتطوع الشعب كله"³ و هي إشارة صريحة إلى الطابع الشعبي للثورة التحريرية و إمكانيات التجنيد الغير محدودة التي كانت بحوزة جيش التحرير في الداخل.

و من خلال الدور البارز الذي قام به قادة الثورة في عمليات الإمداد اللوجستيكي انطلاقا من الخارج سواء من المشرق أو أوروبا الغربية و الشرقية و حتى الشرق الأقصى نجح جيش التحرير الوطني في الداخل و على الحدود في الشرق و الغرب من خلال تنظيمه المحكم و تسليحه الجيد في مواجهة قوات العدو في الكثير من المعارك المصيرية و قد أشار التقرير الذي أعدته وزارة التسليح و الاتصالات العامة. إن كمية السلاح بمختلف أنواعها (الخفيفة و الثقيلة) القادمة من الخارج قدرت ب45000طن القسط الأكبر منه تسلمته دائرة التسليح في الشرق و دخل عبر الحدود الشرقية إلى الولايات الداخلية بحمولة قدرت ب42000طن أما الكمية التي دخلت عبر الحدود الغربية القادمة من أوربا أو المشرق عبر الأراضي المغربية فقد قدرت ب45000طن بالإضافة إلى الأسلحة المسترجعة خلال العمليات العسكرية مع القوات الفرنسية⁴ و الأسلحة المصنوعة محليا⁵

¹ نفسه ص55، كانت قيادة الحدود المغربية تقوم بدور مماثل للقاعدة الشرقية كمخزن للسلاح بالتعاون مع الولاية الخامسة التي كانت تكلف أحيانا بنقل حصص من السلاح إلى الولايتين الرابعة و السادسة.

² M Zerguini une vie de combat et de lutte édition en Nahda Alger 2000 P 120

³ حديث الأخ الكومندان الحاج الأخضر، الولاية الأولى في معركة التحرير، المجاهد عدد 42-18 ماي 1959، ص 6-7.

⁴ أكبر حصة من الأسلحة المسترجعة كانت خلال عملية سوق الأرباء، و قد قدرها التقرير ب204 قطعة حربية و مليون و نصف خرطوشة.

⁵ للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (48)

الفصل الرابع

الدعم المادي و المعنوي الدولي و العربي للثورة
التحريرية

(1954 – 1962)

- 1- الدول العربية .
- 2- الدول الاشتراكية.
- 3- الدول الغربية.

I الدول العربية:

يتوقف نجاح واستمرار أية ثورة تحريرية على توفر عاملين أساسيين هما:

- أولهما: . على المستوى الداخلي، يجسده الشعب الثائر من خلال صموده ومدى استعداده للتضحية ومواصلة الكفاح حتى تحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال.
 - ثانيا: . على المستوى الخارجي وهو عامل لا يقل من حيث الأهمية التأييد والمساندة التي تتلقاها الثورة من خارج إطارها الإقليمي سواء كان هذا الدعم والتأييد على المستوى الرسمي أو الشعبي.
- ومن هذا المنطلق يمكن معرفة المنحى الذي تميزت به العلاقات السائدة بين الحركات الاستقلالية في أقطار الوطن العربي في فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين وقد تميزت بتكثيف الاتصالات والمشاورات وعيا بتجربة الماضي وأهمية المواجهة الموحدة للعدو في إطار المصير المشترك.
- وقد لقيت الجزائر دعما ماديا من عدد كبير من الدول العربية اختلفت مظاهره من دولة إلى أخرى، قبل وأثناء الثورة التحريرية ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى الدور الذي لعبته دول المشرق العربي بصفة عامة، ومصر وسوريا والعراق بصفة خاصة، كقواعد خلفية للثورة التحريرية.
- فأين تكمن مظاهر الدعم والمساندة بالنسبة لهاته الدول الشقيقة؟ وإلى أي مدى استفادت الثورة الجزائرية منه؟ وما هو أثر ذلك الدعم على مستقبل التضامن القومي بين أقطار الوطن العربي؟ .

1- المشرق العربي:

1-1 مصر:

إن معظم الكتابات التاريخية عن الثورة الجزائرية، أغفلت ذلك الدور القومي المشرف الذي لعبته مصر في دعم الثورة الجزائرية، بغض النظر عن محولات الاحتواء و التوجيه الناصري لها في تلك الفترة، و عند اقتناع هذا الأخير-جمال عبد الناصر -بجدية نضال البعض من الشبان المغاربة و منهم النشطاء الجزائريين مثل محمد خيضر، و هواري بومدين، و أحمد بن بلة،وعلي محساس اتخذ قراره بالوقوف بكل إمكانيات مصر إلى جانب الجزائر في كفاحها المسلح و إمدادها بالمعونة المعنوية و المادية التي كان على رأسها المال و السلاح و الذخيرة، و من هذا المنطلق كانت مصر، من الدول العربية الأولى التي وقفت موقفا إيجابيا من الثورة الجزائرية و يمكن تجسيد هذا الموقف من خلال الدعم المادي الذي قدمته للثورة التحريرية .

تعد مصر حليفة الثورة الجزائرية الأكثر فعالية و الأكثر أهمية فيما يتعلق بالسلاح الذي كان يرسل بشكل متواصل إلى الجزائر، و هي تمثل مصدرا رئيسيا في هذا المجال، و كان لبن بلة الدور البارز في إقناع المصريين بتقديم الدعم المادي للجزائر في هذا المجال، و ازداد نشاطه أكثر من خلال مكتب المغرب العربي

بالقاهرة حيث كانت الاجتماعات تركز على مسألة الحصول على الأسلحة¹ و سبل شرائها و كيفية نقلها إلى تونس و الجزائر عن طريق البر و البحر و في هذا الإطار يقول حمادي العزيز الضابط المغربي : "ذكر بن بلة أنه حصل من الحكومة المصرية على مبلغ 3000 جنيه مصري لشراء السلاح للجزائر، و طالب الضابط التونسي عز الدين عزوز بنصيب تونس فيها، أما أنا فلم أطلب بأي شيء للمغرب لأني أعرف أن بن بلة طلب المساعدة للجزائر فقط و قلت لبن بلة "المسافة بين ليبيا و المغربي طويلة، و السلاح الممكن بهذا المبلغ قليل، و لهذا فأنا لا أطلب بشيء"، و تمسك عز الدين بطلبه فقال له ابن بلة "عند ما اشتري السلاح سأعطيك منه"، و للإشارة فإن العلاقات بين قادة الثورة الجزائرية و الحركة التحريرية المغربية كانت وطيدة قبل و بعد الثورة الجزائرية بفضل مجهودات بن بلة و العربي بن مهدي و محمد بوضياف.²

و نتيجة لإلحاح بن بلة لطلب الدعم من الحكومة المصرية بالسلاح عرض فتحي الديب الأمر على زكرياء محي الدين رئيس المخابرات المصري الذي اتصل بعبد الناصر الذي وظف علاقاته الطيبة مع الحكومة الليبية التي يرأسها مصطفى بن حليم من أجل توفير الظروف الملائمة لاستقبال الأسلحة الآتية من مصر لدعم كفاح الجزائر، كما جرت اتصالات مع السفير الليبي أحمد حسن النفقي لينسق مع رئيس الوزراء بن حليم الذي أبدى موافقته لتحمل مسؤولية إنزال شحنة المراكب المصرية و إخفائها في طرابلس حين تهريبها إلى الجزائر، كما تم الاتفاق مع السيد صالح بن يوسف على تزويده بالسلاح بحكم أن المقاومين التونسيين سيشاركون في عملية تهريب السلاح إلى الجزائر، و قد سافر بم بلة إلى ليبيا من أجل التنسيق مع القائم مقام عبد الحميد درنة للاتفاق على تفاصيل عملية الإنزال و النقل، و كان بن بلة قد تسلم من القاهرة مبلغ ثمانين ألف جنيه كدفعة أولى للثورة عن طريق الجامعة العربية، و قد أبقى منها بن بلة مبلغ 30 ألف جنيه لبعثة القاهرة، و مضى لطرابلس لشراء الأسلحة بـ 50000 جنيه حيث تحصل على كمية من السلاح بعد شرائها من أشخاص كانوا قد استولوا على مخزون حربي.³

ويعود الفضل لبن بلة في توفير الظروف المناسبة بليبيا لاستقبال الأسلحة الآتية من مصر، و قد تم اختيار أحد الموانئ القديمة الواقعة شرق طرابلس لإنزال الشحنة و مع ذلك يتكلف بن بلة بالتنسيق مع عبد الحميد درنة لنقل الأسلحة عبر الشاحنات إلى السيارة الأجرة الذي انفجر عليه، و مرة في طرابلس عن طريق شخص يدعى جان دافيد و هو فرنسي يعيش في تونس يعمل لصالح اليد الحمراء الفرنسية و لكن

¹ عبد الرحمان المصدر السابق، ص 96.

² زكي مبارك، الملتقى الدولي للكتابات العربية و الأجنبية في الثورة 1954 - 1962، الجزائر 2002. ص 55

³ محمد البحوي. المرجع السابق، ص 155.

محاول الاغتيال بالفندق فشلت و تمت ملاحقة الجاني حيث قتل من طرف الشرطة الليبية كما تعرض إلى تهديدات في روما.¹

و قد تواصلت عمليات شحن الأسلحة من مصر إلى ليبيا و لكن طرأت بعض المشاكل الآتية بطرابلس و كان يدب الإسراع في حملها حيث أصبح هناك مخزون كبير من السلاح و بالمقابل ذلك قلت عمليات نقل نحو الحدود الجزائر مما اضطر أحمد بن بلة و فتحي الديب على السفر لطرابلس حيث اتصلا بالملحق العسكري المصري بليبيا و كان متعاوناً سرّياً في تهريب السلاح، كما تم لقاء مع علي محساس ممثل الكفاح الجزائري بليبيا و عبد العزيز شوشان حيث تم استعراض أسباب عدم تهريب المخزون من السلاح و الذخيرة و قد عرف أن مرد ذلك يعود إلى المراقبة البريطانية بزعامة "جايلز" في ليبيا و الحشد الفرنسي على الحدود الشرقية و الجنوبية الشرقية للجزائر، و قد تم التباحث مع عبد الحميد درنة مدير عام الشرطة الليبية من أجل تقديم مسعدات لعلّي محساس و اعيد العزيز شوشان، و قد تم تزويد مهربي السلاح لاسيما بعض شيوخ القبائل الليبية بأموال معتبرة لعداد قوافل من الجمال تتكفل بحمل السلاح إلى الحدود الجزائرية و هذا ما تم فعلاً.

بدأت الثورة التحريرية بالقليل من السلاح كما يذكر المجاهد أحمد بن بلة في مذكرته و يطيب للبعض من المؤرخين عندما يخوضون في موضوع الدعم اللوجيستيكي قبيل الثورة أن يشيروا إلى أن الأسلحة الأولى التي كانت بأيدي المجاهدين في نوفمبر 1954 تعود إلى المخزون الشهير الذي جمعه نشطاء المنظمة الخاصة غداة الحرب العالمية الثانية أحمد بن بلة، و محمد خيضر، و حسين آيت أحمد، و محمد بوضياف و مصطفى الأشرف²

إلا أن الانسياق وراء هذا الطرح يدفعنا إلى القفز على العديد من المعطيات التي تتعلق بمصادر و طرق تمرير السلاح و القواعد اللوجيستيكية الخلفية للثورة الجزائرية، كمصر و سوريا، و العراق و ليبيا، و ذلك بحكم أن الكتابات التاريخية و الشهادات الحية المتوفرة لا تشير بالتحديد إلى العدة و العتاد الذي ورثه جيش التحرير الوطني من التنظيم الثوري السري، و الذي لم يكن في رأي كافي في جميع الأحوال لإشغال فتيل الثورة و تحديدا في صيف 1955م ظل زيغود يوسف يردد أمام المجاهدين كلمته الشهيرة « سلاحكم على أكتاف عدوكم »

Bachir El Kadi : « de Tripoli à la Wilaya I », o pcit p5.

² أحمد بن بلة المصدر السابق ص 96.

تبدأ قصة الدعم بالمال و السلاح بشكل خاص قبل الانطلاقة بعدة أشهر حسب رواية المجاهد أحمد بن بلة الذي يشير إلى أن 350 أو 400 قطعة من البنادق الإيطالية و صلت أيدي الثوار من مصر عن طريق ليبيا.¹

في حين يذهب محمد البحاوي إلى أن الأعداد المادي للثورة بدأ سنة 1952 بعد أن اجتمع كل من أحمد بن بلة و محمد خيضر، وحسين أيت أحمد في العاصمة المصرية و شكلوا النواة الأولى لما عرف لاحقا بالوفد الخارجي للثورة غداة اندلاعه و ستحدد مهمة جلب السلاح على رأس أولويات هات المجموعة من النشاط بعد أن التحق بهم المناضل محمد بوضياف في نوفمبر 1954.²

لقد كان للمجاهد أحمد بن بلة اتصالات مع التلاميذ الضباط المغاربة في مصر، و مع اثنين من أبرز ضباط الاستخبارات المصرية، فتحي الديب، و عزت سليمان و قد نجح في اقتناع هاذين الآخرين قي دعم فكرة إشعال الثورة في كامل المغرب عن طريق شن المعركة في الجزائر.³

و تجدر الإشارة في هذا السياق أن ليبيا كانت مركزا و معبرا لدعم الثورة بالسلاح بحكم قربها من مصر حيث كانت أراضيها طرق عبور هامة لقوافل السلاح⁴ إلى جانب الجبهة البحرية التي كانت تشكل طريقا لعبور السفن البحرية المشحونة بكميات كبيرة من سلاح باتجاه الجزائر و المغرب قادمة إليها من مصر .

ويذكر رئيس المخابرات المصري فتحي الديب في مذكرته التزاما منا بتنفيذ قرار الرئيس جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالسلاح و الذخيرة باشرنا مهمتنا منذ الفاتح أو كتبر 1954م لتزويد الثوار الجزائريين و بأسرع وسيلة ممكنة باحتياجاتهم الضرورية من الأسلحة الخفيفة و الذخيرة لدعم قدرات الولايات الشرقية، مع التركيز على منطقة جبال الأوراس كقاعدة لدعم قدرات باقي الولايات الداخلية الأخرى، و خلصنا من دراستنا بالاشتراك مع المناضل أحمد بن بلة لكافة الإمكانيات المتاحة للإمداد السلاح ووسائل شهره مع إمكان اختصار طريق المواصلات و سرعة نقله إلى الحدود التونسية.⁵

¹ أحمد بن بلة ، مصدر سابق، ص 96 من الأرجح أن هذه الكمية من السلاح أو بعضها على الأقل كان النواة التي اعتمدت عليها اللجنة الثورية للوحدة و العمال C.R.U.A عندما فجرت الثورة في الفاتح نوفمبر 1954.

² محمد البحاوي المصدر السابق ص 150 .

³ نفسه، ص 150.

⁴ - حبيب وداعة الحسناوي ، دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية (1954 - 1962) مجلة أبحاث في التاريخ و التراث جامعة وهران، معهد التاريخ ، عدد 1 ديسمبر 1996، ص 15-31 .

⁵ - مصطفى طلاس ، الثورة الجزائرية طلاس للدراسات و الترجمة، دمشق 1984، ص 142.

بعد اندلاع الثورة مباشرة، وصلت أول شحنة من السلاح كان قد اشتراها المناضل أحمد بن بلة في ليبيا بطرق سرية و قد اتخذت طريقها إلى الأوراس على مرحلتين:

***في المرحلة الأولى** : كان السلاح ينتقل من الحدود الليبية إلى منطقة التخزين في وسط تونس.

***في المرحلة الثانية** : ينتقل من منطقة التخزين عن طريق الجمال عبر منطقة الكاف التونسية ليصل إلى الولاية الأولى - الأوراس النمامشة -¹

و في أواخر شهر ديسمبر 1954م، وصلت إلى شرق الجزائر شحنة أخرى من السلاح كانت المخبرات المصرية قد أعدتها و أوصلتها إلى ليبيا بواسطة اليخت « انتصار» و قد تضمنت هذه الشحنة الكميات التالية:²

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية لي انفاليد 303	100	طلقة بندقية 303	80.000
رشاش برن 303	10	طلقة للبرن	18.000
بندقية رشاش تومي 45	25	طلقة 303 حارقة و حارقة	2.000
قنبلة يدوية ميلز	820	طلقة للبندقية الرشاشة تومي	24.650

(الشحنة الثانية من الأسلحة والذخيرة خاصة بالجبهة الغربية):

في الربيع 1955م و صل يخت الملكة دينا ملكة الأردن السابقة إلى مياه الناضور بالقرب من مدينة مليلة المغربية التي تحتلها إسبانيا، و قد كان على ظهر اليخت سبعة ضباط جزائريين جرى تدريبهم و عدادهم في مصر ليتولوا مهمات عسكرية في الثورة التحريرية و هم (محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين، و صالح عرفاوي، و عبد العزيز مشري، و محمد عبد الرحمن، و محمد حسين، و أحمد

¹ - نفسه ص 143.

² - فتحي الديب المصدر السابق ص 63 و أيضا مراد صديقي المصدر السابق ، ص 30 و نشير هنا أن كمية الشحنة الأولى كانت محدودة لسببين أساسيين هما -أ- أنها أول محاولة لتهريب حيث كانت بمثابة حيس نبض و عملية استطلاع بالدرجة الأولى -ب- عدم تكديس كميات كبيرة من الأسلحة في ليبيا حتى يتم التأكد من قدرة وسائل التهريب المتوفرة على الحدود الشرقية

شنت).و للإشارة أن اليخت * د ينا * كان محملا بالأسلحة و الذخيرة الموجهة إلى كل من جيش التحرير الوطني, و الثوار المغاربة بمعدل الثلثين للجزائر و قد تضمنت حصتها¹:

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنديقية 303	204	طلقة 303	33.000
رشاش برن 303	20	خزان للبرن	240
بنديقية رشاش تومي 45	68	طلقة 303 للبرن	166.500
قنبلة يدوية ميلز	356	طلقة 45 للتومي	136.000
كأس إطلاق	34	كبسولة	4000
علبة كبريت هواء	50		

لم يتوقف الدعم اللوجيستيكي من طرف حكومة مصر العربية للثورة الجزائرية عبر عدة شحنات في فترات زمنية متتالية و قد تضمنت هذه الشحنة الثالثة قسمين:

الأول: يخص الجزائر و الثاني المغرب, و قد نقلت على متن اليخت « أنصار » بتاريخ 1955/09/21 بالرغم من الصعوبات الكثيرة التي واجهت اليخت عندما غرقت الكثير من الذخيرة و الأسلحة أثناء عملية التفريغ في منطقة الناصور المغربية.²

و من أهم السفن التي اشتهرت بنقل السلاح إلى الجزائر, نجد اليخت(غودهوب)أو الحظ السعيد لكن اسمه الأصلي-نمر- تم اختياره من طرف المخابرات المصرية و المسؤولين الجزائري لتنفيذ المهمة و قد كانت هذه الشحنة موجهة للثوار في كل من الجزائر و تونس, و بالفعل تم إنزال الشحنة يوم 21 فبراير 1956 بعد تحميلها يوم 20 جانفي من نفس السنة من ميناء مرسى مطروح بليبيا إلى الجبهة الغربية³ كما كان متفقاً عليه بعد التقاء ممثلي جيش التحرير الوطني بالرئيس جمال عبد الناصر.

وما ان تجاوب الأسباب مع طلب السلطان محمد الخامس بعد أن اتصل به المناضل أحمد بن بلة من مدريد ليغضوا الطرف عن تهريب السلاح عبر المناطق الخلفية, حتى اتخذ قرارا باستخدام المركب ديفاكس لنقل السلاح إلى الجبهة الشرقية, و بلاد القبائل, و ضمت شحنتين.⁴

¹ مراد صديقي ، المصدر السابق ، ص 31..

² للمزيد من التفاصيل حول قصة هذه العملية و كمية السلاح و الذخيرة التي استفادت منها الثورة ، أنظر فتحي الديب المصدر السابق ص 149 – 150.

³ حول كميات السلاح التي نقلها البحث (غود هوب) أنظر مصطفى طلاس ، المرجع السابق ص 109 – 110.

⁴ حول تفاصيل العملية أنظر : فتحي الديب ، المصدر السابق ص 179 كما يمكن إحصاء قوائم السلاح و الذخيرة التي استفادت منها الجزائر من خلال

الشحنتين السادسة و السابعة في مراد صديقي ، المصدر السابق ص 38.

إلى جانب ذلك نجد السفينة المعروفة باسم « أتوس » التي كانت محملة بالسلاح باتجاه الجزائر غير أنها اكتشفت من طرف المصالح الفرنسية في 17 أكتوبر 1956م، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تقديم شكوى شديدة الالتهج إلى مجلس الأمن، ضد الحكومة المصرية، إلى جانب مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م.¹

رغم الصعوبات و العراقيل التي واجهت عمليات إمداد الثورة بالسلاح و الضغوطات التي واجهت مصر والتي انتهت بالعدوان عليها في خريف 1956م، لم يتوقف الدعم العسكري حيث تواصل خلال النصف الأول من عام 1957م من خلال شحن كميات من السلاح نحو الجزائر على الجبهة البرية عن طريق الحدود الليبية المصرية بالاعتماد على بعض التجار الليبيين المختصين في عمليات التهريب، و كللت هذه العمليات بوصول دفعة من الأسلحة، استلمها المناضل علي مهساس في شهر فيفري 1957م، الذي أمن وصولها إلى الولايات الشرقية و قد تضمنت الشحنة الكميات الآتية:

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
هاون 2	25	قنبلة هاون 2	2724
هاون 3	12	قنبلة هاون 3	531
رشاش هوتشكيس مع قاعدة	20	طلقة 303	187.000
رشاش 9 ملم إيطالي	204	طلقة 7.92	100.000
بنديقية 7.5 فرنسية	490	طلقة 45 للرشاش تومي	63.000
مدفع A.T.F ضد الدروع	460	طلقة 9 ملم للبرتا	125000
قنبلة يدوية	1392	طلقة 7.5	72000
		طلقة 8 ملم	145000

أما في شهر أبريل استلم المناضل الدكتور الأمين دباغين ممثل الثورة الجزائرية في مصر كميات كبيرة من الأسلحة و الذخيرة ليتم نقلها عن طريق الشاحنات إلى ليبيا و منها إلى الأوراس و الشمال القسنطيني، و تضمنت الكميات التالية:²

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
------------	--------	---------	--------

¹ مريم صغير ، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 – 1962 رسالة ماجستير قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 1996 ص 57 .

² مراد صديقي ، المرجع السابق ، ص 53 – 54 .

500.448	طلقة 303 و حارقة	3000	بندقية 303 مع حربة
500.000	طلقة 303	1502	بندقية 86 فرنسية
213.120	طلقة 7.5 فرنسي	250	رشاش برن مع قاعدة
163.000	طلقة 8 ملم فرنسي	450	رشاش. برتا 9ملم
35.000	طلقة 8 ملم فرنسي للهو تشيكي	40	مدفع هو تشيكي مع قاعدة
387.000	طلقة 9ملم للرشاش برتا	30	مدفع هاون 2
387.000	طلقة 9ملم للرشاش برتا	25	مدفع هاون 2
140.400	طلقة 45 لتو مي	504	وصلة للبندقية 303
720	طلقة للمسد س38	20	قنبلة يدوية
50متر	فتيل مامون و كبريت خاص به		مسد س38
2000	مفجر طرفي رقم 8		

أما الانعكاس الذي كان له شديد الأثر على و تيرة دعم الولايات الداخلية بالسلاح انطلاقا من المناطق الحدودية خاصة الشرقية منها، يتمثل في إنشاء الإدارة الاستعمارية للسدود المكهربة كخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية الذي أدى إلى الحد من مرور قوافل السلاح نحو الولايات الداخلية¹. لقد زادت عمليات إنشاء السلطات الفرنسية لخطي موريس و شال من صعوبات أداء مهمة التموين بالسلاح نظرا لكون هاذين الخطين زودا بخطوط مكهربة و إشارات ضوئية و حقول ألغام و مراكز مراقبة و دوريات حراسة.²

و على هذا الأساس كان من الواجب تغيير طرق الإمداد غير الواجبة البحرية على الجبهة الغربية، حيث لجأت قيادة الثورة آنذاك مضطرة للاعتماد على مصر بجرا قصد إيصال السلاح إلى وهران على متن السفينة الإسبانية «خوان لو كاس» التي انطلقت من مصر يوم 4 جوان 1957م، واستلمها -الشحنة الدكتور الأمن دباغين بعد ان وصلت إلى ليبيا. و قد تضمنت هذه الشحنة ما يلي:

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
------------	--------	---------	--------

¹ - Pierre Montagnon la guerre d'Algérie Pygmalion. Paris 1984 P 227
² Mario benard la ligne in historia magazine.n236.10/07/1972.p1280

9450	قنبلة هاون 82	50	مدفع هاون 82
9450	طابة للهاون 82	4	رشاش خفيف 9 ملم
4	صندوق كريستات	300	رشاش متوسط 7.92
2	للهاون 82	250	رشاش ثقيل 7.92
2.304.00	صندوق كريستات للرشاش	3000	بنديقية موزر ألماني 7.92
3600.000	طلقة 9 ملم	300	مسدس 9 ملم
200.000	طلقة 7.92	13500	قنبلة يدوية
100.000	طلقة 303 و حارقة	114	قنبلة مضادة للدروع
200.000	طلقة 45 للتومي		
	طلقة 8 ملم فرنسي		

وتجدر الإشارة إلى أن إمداد المنطقة الغربية بالسلاح, قد استمر بالرغم من توقف الإمدادات البحرية المباشرة خصوصا بعد اكتشاف الباخرة آتوس من طرف المصالح الفرنسية و بعد توتر العلاقات بين الجزائر و السلطات المغربية نتيجة ضغوطات هذه الأخير على قادة الثورة من أجل الموافقة على تعديل الحدود بين المغرب و الجزائر في هذه الظروف العصيبة. لصالح المغرب.¹

و قد استمرت الإمدادات من المشرق العربي و بالخصوص مصر عبر الحدود التونسية الجزائرية, و من هذه الإمدادات شحنتان استلمها العقيد أو عمران في 10/07/1958م و تضمنت ما يلي:

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنديقية 792	4000	طلقة 792	4.989.000
بنديقية موزر 9ملم	2060	طلقة 303	3.000.000
رشاش متوسط 792	260	طلقة 9ملم	978.5000
رشاش برن 303	200	طلقة 7.5ملم	1.241.088
مدفع ألفا متوسط	14	قنابل ضد الدبابات	2700
مدفع ضد الطائرات	17		
مدفع أنيرغا	24		
	04		

¹ مراد صديقي، المصدر السابق ص 54-66

			جهاز لاسلكي
--	--	--	-------------

ودون الاستطراد في هذا الموضوع الذي تكتنفه الكثير من الأرقام و الإحصائيات حول كميات الأسلحة التي كانت ترسلها مصر إلى الجزائر, يجب الإشارة هنا إلى إن عمليات الدعم المادي بمختلف أشكاله و صورته بقيت على هاته الوتيرة رغم الحصار المضروب على الثورة في الشرق و الغرب حيث بقي المنفذ الوحيد لمرور السلاح عبر الجبهة البحرية التي سيطر عليها المهربون و تجار الأسلحة من مختلف الجنسيات.¹

1-2 سوريا :

تعود جذور العلاقات التاريخية بين الجزائر و سورية إلى حركة الهجرة نحو بلاد الشام و الدولة العثمانية (المشرق العربي بشكل عام) بفعل السياسة الاستعمارية كمرحلة أولى لنجاح المشروع الاستيطاني الفرنسي. وعلى أساس الروابط التاريخية المشتركة التي منتهى استقرار الأمير عبد القادر الجزائري في النصف الثاني من القرن 19 م في سوريا، كانت هذه الأخيرة السبابة دائما في تلبية أي نداء قومي، و لم تقصر في دعم الثورة الجزائرية سياسيا و عسكريا، اندلعت الثورة الجزائرية في المغرب العربي و قد تركت عميق الأثر لدى الرأي العام العربي، و كان من الطبيعي نتيجة الارتباط العضوي بين الشعوب العربية، أن يتأثر الكتاب و الشعراء في سوريا بالثورة الجزائرية، حيث كان لهم دور بارز في تعبئة الرأي العربي و السوري ضد الاستعمار الفرنسي.

كما لعبت سورية بعضويتها في الجامعة العربية دورا كبيرا في دعم القضية الجزائرية، من خلال المندوب السوري الذي سرح عام 1955 بأن فرنسا تهدف من وراء تماطلها في منح استقلال الجزائر إلى عزلها عن كل من تونس و المغرب.² وقد سعت جبهة التحرير الوطني من خلال وفدها الخارجي إلى استغلال كسب سورية و في هذا الإطار قرر الوفد الجزائري في شهر جويلية 1956 القيام بزيارة إلى سورية لكسب الدعم المعنوي و السياسي للقضية الجزائرية من خلال النشاطات الثقافية التي تندرج في إطار الأسابيع

¹ من أبرزهم الشاعر سليمان العيسى و العماد مصطفى طلاس صاحب كتاب الثورة الجزائرية.

² مريم صغير، المرجع السابق ص 73.

الثقافية الجزائرية بدمشق و انتهت الزيارة التي اعتبرت إيجابية بفتح مكتب لتمثيل الجزائر بالعاصمة السورية (دمشق) و كلف بتسييره المناضل عبد الحميد مهري.¹

و منذ هذا التاريخ زاد الاهتمام السوري حكومة و شعبا بالقضية الجزائرية فعلى المستوى الثقافي و العلمي، فتحت المجال للطلبة الجزائريين لطلب العلم و المعرفة، حيث بلغ عدد الطلبة المقيمين في دمشق 107 طالبا، كلهم معفيون من دفع رسوم الدراسة، و ذلك بعد الاتفاق الذي عقد بين ممثل جبهة التحرير الوطني السيد المناضل عبد الحميد مهري و وزير التربية و التعليم السوري، و في هذا الإطار يروي المناضل أحمد توفيق المدني في مذكراته عن الاحتفالات و المهرجانات الثقافية سنة 1958 في العاصمة دمشق خاصة تلك التي حضيت بالرعاية السامية لرئيس الجمهورية شكري القوتلي و حضور وزاري عريض لأبرز الشخصيات نذكر منها عبد الحميد سراج (وزير الداخلية)، و نوري الأبرش رئيس لجنة دمشق لأسبوع الجزائر و المفكر العربي ميشيل عفلق، و أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية، و كمال حسين ووزيرا لتربية و التعليم و عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية و غيرهم، و من خلال هذه المناسبة التضامنية تجسدت مظاهرا لبعث العربي التضامني مع الجزائر، قيادة و شعبا.²

و قبل ذلك عقدت لجنة الاتصال للشعب العربي السوري اجتماعا بدمشق يوم 29 جانفي 1957 درست فيه التطورات الدولية و الأحداث التي تعيشها الجزائر، و قررت اللجنة في الأخير شن اضرب عامل و شامل في جميع أنحاء القطر العربي السوري الشقيق كما وجهت اللجنة نداء إلى كل الشعوب العربية تحث فيه على تقديم المزيد من الدعم و المعنوي للشعب الجزائري كما أرسلت اللجنة برقية إلى هيئة الأمم المتحدة تطلب منها إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها القادمة.³

و يمكن أيضا أن نستشف الموقف التضامني للجمهورية العربية السورية على المستوى الرسمي من خلال التصريحات و الخطابات التي أدلى بها كل من رئيس الجمهورية شكري القوتلي و نائبه أكرم الحوراني، و وزير التربية و التعليم السيد كمال حسين.

لم يقتصر الدعم السوري للثورة الجزائرية على الجانب السياسي و المعنوي فقط بل تعداه إلى الدعم المادي بما فيه المال و السلاح، و على هذا الأساس استطاع الوفد الجزائري بدمشق الحصول على وعد من

¹ أحمد توفيق مدني، المصدر السابق ص 207

² أحمد توفيق مدني، المصدر السابق ص 477.

³ علي الغربي أبو الوليد. من أيام ثورة الفاتح نوفمبر 1954، إضراب الثمانية أيام جانفي فيفري 1957 منشورات المتحف الوطني للمجاهد (د.س.ن) ص

رئيس الجمهورية السورية بتدعيم الثورة بالسلح، من مخازن الجيش النظامي السوري نفسه.¹ مع تأمين طرق وصوله إلى الثوار المجاهدين في الداخل.

ويذكر المناضل أحمد توفيق المدني في مذكراته بخصوص عمليات جمع الأموال لفائدة الثورة الجزائرية بأنه تم تشكيل هيئة.² شعبية بدمشق كلفت بجمع الأموال و تقديمها إلى مكتب الجبهة بالعاصمة السورية الذي يقوم بوضعها في البنك بدوره، و قد كان يشرف على هذه الجماعة الرئيس السوري شكري القوتلي، و نظرا للمكانة التي احتلها وفد الجبهة.³ بسوريا عند الرئيس قام هذا الأخير بتسليم صك مالي بقيمة (1.800.000 ليرة سورية و 132.13049) دولار أمريكي إلى السيد عبد الحميد مهري رئيس مكتب (جبهة التحرير الوطني بدمشق).⁴

و يضيف أحمد توفيق المدني في مذكراته بأن مكتب الجبهة بالعاصمة المصرية القاهرة كان بمثابة المكتب المركزي الذي يتزود بالأموال التي كانت تصله من سورية و باقي الدول العربية الأخرى و للإشارة في هذا السياق أن مكتب القاهرة تسلم من سورية بين نوفمبر 1956 إلى جويلية 1957 ما يقرب (15000 جنيه مصري).⁵

أما فيما يتعلق بمسألة السلح قامت الحكومة السورية بدعم الثورة بالسلح حسب الظروف، حيث تم تشكيل لجنة عرفت بلجنة السلح، لهذا الغرض، و لتسهيل عملية جلبه لجأت إلى فتح حدودها مع العراق لمرور الأسلحة بناء على اتفاق ثنائي بين البلدين و لجنة السلح الجزائرية الذي يشترط على سوريا التكفل بتأمين السلح و ضمان وصوله إلى الجهة المبعوث إليها.⁶

وفي هذا الإطار يذكر المجاهد عمار بن عودة في شهادة حية أدلى بها في محاضرة يقول فيها بأنه أرسل في سنة 1957 من طرف عمر أو عمران إلى سورية لجلب السلح غير أن العقيد عبد الحميد سراج رفض تسليمنا إياه خوفا من توتر العلاقات السورية الفرنسية وفي نفس الأسبوع اشترينا بعض الأسلحة الألمانية الصنع وقد جربنا صلاحيتها في سورية بموافقة الحكومة سورية، وللإشارة أن هذه الأسلحة كانت على حساب الحكومة السورية، حسب شهادة المناضل عمار بن عودة.⁷

¹ أحمد توفيق مدني، المصدر السابق ص 343.

² عرفت هذه الهيئة بجماعة أسبوع الجزائر

³ تكون الوفد البشير الابراهيمي و عبد الحميد مهري و أحمد توفيق و فرحات عباس و أحمد فرانسيس و عبد الرحمان كيوان و عمر دردور و عمران عمران.

⁴ أنظر أحمد توفيق مدني المصدر السابق ص 300-301

⁵ أحمد توفيق مدني المصدر السابق ص 300-301

⁶ نفسه 345.

⁷ مريم صغير المرجع السابق ص 79.

⁸ شهادة المجاهد عمار بن عودة في مداخلته حول السلح التي ألقاها بمتحف الجهاد بالجزائر سنة 1985 ص 8.

كما كانت سورية مركزا لتجميع المساعدات من الدول العربية المجاورة ترسلها بدورها إلى مصر عن طريق الجو والبحر تحت أسماء مختلفة كالمواد الطبية أو الغذائية ويمكن الإشارة إلى الأسلحة والذخيرة التي أرسلتها سورية إلى الجزائر خلال عام 1957 وهي الشحنة التي احتوت على ما يلي :

- 5000 رشاش قصير بريتا 9 ملم.
- 500 رشاش خفيف عيار 7،5 ملم نصف آلية نموذج 24-29.
- 100 رشاش هوتشكيس عيار 8ملم.
- 500 بندقية عيار 7،5 ملم نصف آلية نموذج 36 .
- 10 مدفع هاون عيار 60 ملم فرنسي.
- 60 مدفع هاون عيار 81 ملم فرنسي وإيطالي.
- 3000 بندقية عيار 7،5 ملم نموذج 49.
- 4500.000 طلقة عيار 9 ملم تشيكية.
- 1500.000 طلقة عيار 7.5 ملم للرشاش الخفيف.
- 360.000 طلقة عيار 8 ملم.
- 1125000 طلقة عيار 7.5 ملم عادية للبندقية نموذج 39.
- 1350000 طلقة عيار 7.5 ملم للبندقية نموذج 49.
- 18000 قنبلة هاون عيار 60 ملم متفجرة فرنسية الصنع.
- 18000 قنبلة هاون عيار 81 ملم متفجرة¹

وفي سنة 1958 تحصلت الجزائر على دعم مادي آخر تمثل في كميات كبيرة من القمح قدرت بحوالي 1000 قنطار من القمح السوري، ومبلغ مالي قدر بـ 240 فرنك فرنسي من حساب جماعة أسبوع الجزائر² وقيمت للسورين على موقفها المؤيد والمدعم للقضية الجزائرية على المستوى الدولي والعربي، وللثورة الجزائرية على المستوى الداخلي حكومة وشعبا، حتى إعلان الاستقلال سنة 1962.

ويمكن القول أن الثورة التحريرية كانت نموذجا فريدا من نوعه في مقارعة الاستعمار الفرنسي، بعد أن أثبتت جبهة التحرير الوطني مدى قدرتها على توحيد الأمور بحنكة دبلوماسية فائقة على المستوى الداخلي و الخارجي بشكل خاص، عندما فرضت احترامها على المنظومة الدولية و العربية و على هذا

¹ مصطفى صرس، المصدر السابق ص 154-155.

² أحمد توفيق مدني، المصدر السابق ص 384-385.

الأساس تركت الثورة الجزائرية أثر كبير في أعماق كل عربي من المحيط إلى الخليج، الأمر الذي دفع بالدول العربية إلى دعمها و مساندتها ماديا و معنويا، حكومات و شعبا.

و مما لا شك فيها أيضا أن الثورة الجزائرية كانت خلاصة مميزة لحركات التحرر الوطني في إفريقيا و آسيا، و عبرت بعمق عن تطلعات الأمة العربية نحو مضيها و مصيرها المشترك .

إن حقيقة هذا الارتباط العضوي بين مصر و الثورة الجزائرية ينبع من إيمان حكومة مصر بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر و شعبه بان الثورة الجزائرية هي على راس أولويات القضايا العالقة و العادلة في قلب الوطني العربي، و تجسيدا لمظاهر التضامن بين أقطار الأمة العربية الواحدة، و عند هذه النقطة لا ننكر هذا الدور حتى بالنسبة لأشقائنا في تونس و المغرب الذين استفادوا هم أيضا من الدعم و المساندة المصرية، رغم الضغوطات التي انتهت بالعدوان عليها في خريف 1956م، و مع ذلك تواصل الدعم بمختلف صورته خصوصا عندما يتعلق الأمر بالأسلحة و الذخيرة لاستمرار الثورة في الداخل، لذلك اعتبرت مصر، من أكبر القواعد الخلفية الحيوية للثورة الجزائرية.

أما بالنسبة للجمهورية العربية السورية، لم تتأخر هي الأخرى عن دعم الثورة انطلاقا من ذلك الإرث التاريخي بين الجزائر و سوريا منذ أن بدأت حركة الهجرة إلى البلاد الشام مع مطلع النصف الثاني من القرن 19م، و استقرار البطل الجزائري الأمير عبد القادر، و الجالية الجزائرية هناك هروبا من سياسة التسلط الاستعماري في تلك الفترة .

ولذلك كان من الطبيعي جدا أن تهتم سوريا بما يحدث في الجزائر خاصة على المستوى الشعبي، عند بداية الثورة في أول نوفمبر 1954م ثم تطور هذا الموقف مع مرور الوقت عندما تمكن و فد الجبهة في الخارج من استغلال و كسب المواقف الرسمية في الحكومة السورية لصالحه، الأمر الذي شكل منعطفًا تاريخيًا في تطور العلاقات السورية الجزائرية التي كللت بموقف واضح و صريح لدعم الثورة معنويا، و سياسيا و ماديا، خصوصا عندما يتعلق الأمر بذلك الصدى الذي تركته الثورة في وجدان السوريين من صحفيين و كتاب و شعراء.

إن البعد القومي العربي للثورة الجزائرية، الذي تضمنه بيان أول نوفمبر 1954م، كان وراء التلاحم العربي بشكل عام مع الشعب الجزائري في أوج و أحلك ظروفه ولم يكن وقوف الدولتين العربيتين (سوريا و مصر) سوى دليل قاطع بان القضية الجزائرية هي قضية العرب من المحيط إلى الخليج.

3-1 العراق:

كانت الثورة الجزائرية نقلة نوعية في تطور مسار حركات التحرر العربي في القرن العشرين وقد اعتبرت في الكثير من المؤلفات العربية وبالخصوص المشرقية منها بأنها حدث مميز في الوطن العربي لأنها كانت في مستوى آمال وتطلعات الأمة العربية نحو الوحدة المنشودة.

تصدرت القضية الجزائرية قائمة القضايا العربية التي توحدت حولها المواقف والآراء السياسية العربية من المحيط إلى الخليج. إذ أن الدارس لمسار الحركة الوطنية الجزائرية ومرحلة المخاض الصعب الذي عاشته الثورة قبل انطلاقها سنة 1954 يدرك بعمق جذور وخلفيات الارتباط العضوي بين القضية الجزائرية والموقف العربي إلى غاية الاستقلال في 03 جويلية 1962م.

وعندما يتعلق الأمر بالموقف العربي والثورة الجزائرية لا يمكن تناوله إلا من خلال أشكال الدعم المادي الذي سارعت به شعوب وحكومات الدول العربية، إذ شكلت هذه الأخيرة قواعد خلفية ومراكز إمداد بالمال والسلاح مكّنت الثوار والمقاتلين في الداخل من مواصلة الكفاح المسلح، واعتبرت ملجأً لمناضلي جبهة التحرير الوطني في الخارج، حيث استطاعوا من خلالها انتزاع تأييد ودعم الدول العربية والأجنبية وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

أما عن مسلسل الدعم العربي للثورة الجزائرية، فقد سبقت الإشارة إلى دولتين كان لهما كبير الأثر في مساندة و دعم الثورة قبل انطلاقها إلى غاية الاستقلال هما مصر و سوريا اللتين، تصدرتا قائمة الدول العربية في الوقوف إلى جانب الثورة بمختلف أشكال الدعم المعنوي والمادي منه و دون شك أن سجل التاريخ الوطني يحمل الكثير من المواقف المشرفة اتجاه القضية الجزائرية، وهي محفوظة و مدونة لا يمكن لأي كان إغفالها،

فبالرغم من عدم وضوح الرؤى في المواقف الرسمية العراقية بشأن القضية الجزائرية في "مرحلة معينة" إلا أن ذلك لم يقلل من حجم الدور البارز الذي لعبه العراق على المستويين الشعبي ثم الرسمي، بعد قيام ثورة 14 جويلية 1958 التي جسّدت عمليا الدعم المنتظر اتجاه الثورة الجزائرية.

لم يقتصر الدعم العراقي للثورة الجزائرية على الجانب السياسي والمعنوي فقط، بل شمل أيضا دعما ماليا كان الشعب الجزائري في حاجة ماسة إليه، كالمال والسلاح، والمواد الغذائية و الأدوية والأدوات الطبية، ورغم أنه لم يكن في المستوى المطلوب خصوصا أثناء فترة حكم النظام الملكي، إلا أن ذلك لم يقلل من وزن الموقف العراقي اتجاه القضية الجزائرية خصوصا إذا تعلق الأمر بالدور الكبير للشعب العراقي وحكوماته التي جاءت بعد قيام ثورة 14 جويلية 1958

وقد سجل أول موقف تظامي سنة 1956 على المستوى الشعبي، بتنظيم حملة لجمع الأموال عن طريق التبرعات قدرت قيمتها بـ 75 ألف دينار قدمتها الحكومة العراقية للجزائر¹، كما تسلم الوفد الجزائري الذي كان على رأسه أحمد توفيق المدني ببغداد، أثناء فترة حكومة علي جودت الأيوبي، مبلغا ماليا قدر بحوالي 175 ألف دينار عراقيا، يضاف إليها المساعدات العسكرية، بوصول أول شحنة من الأسلحة إلى الجزائر في شهر جوان 1957 عن طريق الحدود السورية مرورا بالأراضي الليبية² وبعيدا عن الدعم الذي كانت تقدمه الحكومة الجزائرية سجل موقف الشارع العراقي أثناء إقامة منتخب جبهة التحرير الوطني في العراق 1958 بتنظيم حملة لجمع التبرعات من طرف الشعب العراقي لفائدة الثورة الجزائرية، سواء في المدن الخمس التي لعب فيها الجزائريون (بغداد، وكركوك والموصل والبصرة والسليمانية) أو في باقي المدن المجاورة، وما إن كاد فريق جبهة التحرير الوطني من إنهاء جولته في الأراضي العراقية للتوجه إلى الأردن حتى بلغ مقدار التبرعات التي جمعها العراقيون ثلاثة ملايين سنتيم وهو أكبر مبلغ على الإطلاق تم جمعه لفائدة منتخب الجبهة، والثورة الجزائرية على مستوى جميع جولاته³ إتحاد العراق أثناء فترة حكم النظام الجمهوري. الذي يعتبر ثمرة لثورة 14 جويلية 1958، مواقف جسدت ميدانيا تلك الوعود التي طالما تقدمت بها الحكومة العراقية المتعاقبة أثناء مرحلة النظام الملكي.

ففي شهر أفريل من عام 1960، إثر الزيارة التي قام بها الوفد الجزائري إلى بغداد برئاسة كريم بلقاسم، تمكن من الحصول عن مبلغ من المال وشحنة من الأسلحة كدعم مادي للثورة الجزائرية كما أوفت الحكومة العراقية، في شهر مارس 1961، بالوعد الذي تضمنه البيان المشترك لهذه الزيارة، القاضي بدفع مليون دينار عراقي ثم تلاها مبلغ مالي آخر يقدر بمليون دينار عراقي بعد ستة أشهر من تاريخ الإعانة الأولى، كما أصدرت الحكومة العراقية في نفس الفترة مرسوما يقضي بتخصيص مليوني دينار عراقي سنويا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية GPRA⁴.

¹ حددت جامعة الدول العربية نسبة المساعدات العراقية للجزائر ما قيمته 319600 جنيه إسترليني بنسبة 15,98 من مساهمة الدول العربية، أنظر مريم صغير، المرجع السابق، ص 90.

² أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ص 358. و قد قدر وزن هذه الشحنة من الأسلحة بثلاثة أطنان، إلى جانب ألفي بندقية فرنسية الصنع، وخمسون ألف طلقة، وهناك بعض من الأسلحة الأخرى تم شراؤها من إيطاليا و قدرت تكاليفها بسبعة آلاف دينار عراقي؛ أنظر: أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ص 341؛ وكذلك مريم صغير، المرجع السابق، ص 90.

³ الكرة العراقية و علاقتها بالجزائر، جريدة الهذاف الرياضي من 3 إلى 9 أفريل 2002 ص 10.

⁴ مريم صغير، المرجع السابق، ص 91.

وفي نفس الإطار قام العراق في سنة 1960 بإرسال مساعدات مالية تمثلت في شحنة من المواد الغذائية والألبسة إلى جموع اللاجئين الجزائريين المقيمين في المخيمات على الأراضي التونسية الواقعة بالمحاذاة مع الحدود الجزائرية. وقدرت قيمة هذه المساعدات بـ 25 ألف دينار عراقي¹.

وفي 1962 تسلمت الجزائر حوالي 100 طن من المساعدات المادية شملت مواد غذائية وألبسة، كما استفاد جيش التحرير الوطني أيضا من مساعدات طبية شملت شحنة من الأدوية المختلفة قدرت بـ 900 كلف، وسيارة إسعاف مجهزة بكامل معداتها، وتجدد الإشارة في نفس السياق إلا أنه منذ جويلية إلى غاية جوان 1960، قدم العراق للثورة دعما عسكريا من أسلحة وذخيرة قدرت قيمتها المالية بواحد مليون وربع دينار عراقي، كانت تصل إلى الثوار في الولايات الداخلية عبر الأراضي الليبية.

من جهة أخرى فتحت الحكومة العراقية كلياتها العسكرية أمام الطلبة الجزائريين تحت نفقاتها، و تشير الكثير من المؤلفات إلى أنه قد بلغ عدد المتخرجين من هذه الكليات حوالي أربعين طالبا برتبة ملازم ثاني، كما بلغ عدد الجزائريين الذين كانوا يدرسون بكلية الطيران سبعة و عشرون طالبا تخرج منهم خمسة طيارين سنة 1962²

كان الشعب العراقي، نموذجا رائعا لشعوب الأمة العربية من خلال الكثير من مواقفه التي ساند فيها الشعب الجزائري في ثورته معنويا وماديا، الأمر الذي جعله يتجاوز عقدة أنظمتة وحكوماته في تفاعلها مع القضايا الراهنة التي ارتبطت بالإمبريالية والاستعمار وعلى رأسها القضيتين، الفلسطينية، والقضية الجزائرية.

وقد فتح عهد النظام الجمهوري في العراق اثر قيام ثورة 14 جويلية 1958 عهدا جديدا، على مستقبل الدعم المادي للثورة الجزائرية بمختلف أشكاله (من مال وسلاح ومواد غذائية وأدوية) وتشير الكثير من المؤلفات إلى أن المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة العراقية منذ قيام النظام الجمهوري سنة 1958 إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962 بلغت حوالي 6 ملايين دينار عراقي، بغض النظر عن الأموال التي جمعها الشعب العراقي في أطار حملات التبرع لفائدة الشعب الجزائر في محنته.

2- شبه الجزيرة العربية:

رغم اختلاف مواقف الدول العربية، وتباين درجات تأييدها للثورة والقضية الجزائرية، فإن الوطن العربي ظل يشكل بعدا استراتيجيا وقاعدة خلفية للدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية قبل وبعد انطلاقتها

¹ نفسه، ص92.

² مريم صغير، المرجع السابق، ص92.93.

في أول نوفمبر 1954م، ويشير البعض إلى أن مواقف العالم (باستثناء الوطن العربي) اتجاه الثورة الجزائرية، كان يتوقف على مدى تضامن وتجاوب الصف العربي معها ومدى دعمها من طرف الدول العربية على المستويين الدولي والإقليمي.¹

ويوضح البيان السياسي لمؤتمر الصومام ما له علاقة بموضوع السياسة الدولية لجبهة التحرير الوطني في نسخته الغير مصححة (المسودة) قائلا: " إن القاعدة الأساسية لعملنا في هذا المجال تقوم بالدرجة الأولى في البلاد العربية ومصر بشكل خاص".

ومما لا شك فيه أن التضامن العربي كان واضحا طيلة مدة حرب التحرير الوطني بشكل حساس وملحوس أيضا وقد كان للثورة الجزائرية ميزة نادرة حيث امت حولها إجماع الدول العربية، إذ انه داخل الجامعة العربية بقي النقاش حول المشكلة الجزائرية، يجلب اهتمامات الدول الأعضاء بشكل خاص، وكانت الجبهة ممثلة بأبرز علماء الدين وهو الشيخ احمد توفيق المدني تُسمع صوتها هناك وبالإضافة إلى الدعم المادي الذي كانت تستفيد منه الجبهة من طرف الجامعة العربية² فان الدعم الدبلوماسي أيضا كان له كبير الأثر داخل المجموعة الافرو آسيوية في أورقة الأمم المتحدة³

بعد معرفة أشكال الدعم الذي قامت به مصر وسوريا والعراق نقف مرة أخرى على الدور البارز الذي لعبته كل من المملكة العربية السعودية والكويت خصوصا عندما يتعلق الأمر بالدعم المالي بشكل خاص، الذي حظيت به القضية الجزائرية .

1-2 المملكة العربية السعودية:

يمكن تقييم الدور السعودي في دعم الثورة الجزائرية من خلال طبيعة العلاقة التي تربط الشعبين الجزائري والسعودي من خلال المكانة الدينية التي تتمتع بها، باعتبارها قبلة للمسلمين في أنحاء العالم يقصدونها لزيارة الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفي هذه السياق نشير إلى أن الحجاج الجزائريين، كانوا من الأوائل الذين عرّفوا الشعب السعودي ومسلمي العالم بشرعية قضيتهم، أثناء تأدية

¹ يذكر المناضل محمد يزيد الذي كان ضمن الوفد الذي مثل جبهة التحرير في مؤتمر باندونغ 1955 ثم وزيرا للأخبار في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأن مساعي قيادة الثورة في الخارج لم تكن من أجل كسب الدعم و المساندة لأن ذلك تحصيل حاصل، بل أن الاتصالات الأشقاء العرب كانت حول طريقة التنسيق بهدف إيصال الدعم المالي والعسكري إلى الثوار في الداخل والعمل دوليا لكسب المساندة المادية والمعنوية للقضية الجزائرية أنظر: إسماعيل ديش، السياسة العربية و المواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية (1954-1962): هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص60.

² يذكر المناضل الفلسطيني أحمد الشقيري في مذكراته عندما كان مساعدا للأمين العام للجامعة العربية -بأن مجلس الجامعة العربية أصدر في 14/02/1950 قرارا يقضي برفع الإعانة المخصصة لمكتب المغرب العربي من 200 إلى 250 جنية شهريا، كما أشار أيضا إلى موافقة الجامعة على طلب الإعانة التي تقدم بها الشيخ البشير الإبراهيمي و هي إعانة مالية للطلبة الجزائريين الذين يدرسون في الأقطار العربية و يضيف أن هذا الدعم أخذ أشكالا مختلفة معنوية و مادية و

دبلوماسية بعد انطلاق الثورة التحريرية أنظر أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية و الدولية في شبكة الأنترنت الموقع 2004. - http://AHMED alshukairy.org/publicationsa.html.03juillet

³ سليمان الشيخ، المرجع نفسه ، ص491.

فريضة الحج من كل عام، وعلى هذا الأساس كان الشعب السعودي سبّاقاً في معرفة حقيقية معاناة الشعب الجزائري منذ أن سقطت الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي سنة 1830، وبذلك ترسّخت القناعة بضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري ودعمه معنوياً ومادياً، حكومة وشعباً، يدافع الوازع الديني والشعور القومي للتخلص من السيطرة الاستعمارية التي تمارسها فرنسا في الجزائر.

سوف يتم التركيز في هذه الدراسة على أشكال مختلفة من الدعم الذي لم تبخل به المملكة العربية السعودية، خصوصاً الدعم مادي، عندما يتعلق الأمر بالتبرعات المالية التي كانت تستفيد منها الثورة الجزائرية في ظروفها العصيبة.

ونظراً للحيف المادي الذي كانت تعاني منه الثورة الجزائرية خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمال و السلاح باعتبارهما العصب الحساس لاستمرار أية ثورة من الثورات في العالم، كان لزاماً على قيادة الثورة العمل في هذا الاتجاه للحصول على الدعم المادي الذي كانت الثورة بحاجة إليه منذ انطلاقتها حتى سنة 1962 .

قد تكلفت البعثة الجزائرية في الخارج بمهمة البحث عن مصادر تمويل الثورة التحريرية متنقلة بين عواصم الدول العربية الشقيقة و الصديقة، و قد كانت المملكة العربية السعودية على رأس قائمة الدول العربية التي دعمت الثورة مادياً، حيث وعد الملك ابن سعود المناضل محمد خيضر ابرز عناصر الوفد الخارجي المقيم في القاهرة آنذاك بدعم الثورة بما تحتاجه من أموال.¹

كانت الإعانات المالية التي تبعت بها السعودية إلى الجزائر تودع في القاهرة باعتبارها مقراً للوفد الخارجي للثورة منذ فترة سابقة للانطلاقة و قد ضم في صفوفه كل من "احمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت احمد، و محمد خيضر".² و قد أكد الوفد الخارجي ذلك الدعم من خلال برقية عاجلة بعث بها وفد جبهة التحرير الوطني من القاهرة في 04 نوفمبر 1957 إلى الملك السعودي، سعود بن عبد العزيز، يطلب فيها إعانة مالية لمواصلة الكفاح المسلح في الجزائر.³

و في 11 ديسمبر 1957، قام وفد الجبهة برئاسة الشيخ احمد توفيق المدني لنفس الغرض، و يشير هذا الأخير في مذكراته بان الوفد الجزائري، حضى باستقبال خاص على شرف الملك سعود الذي قابلهم

¹ القيادة التاريخية، مجلة الحدث العربي و الدولي، الثورة الجزائرية. (عدد خاص) عدد 24، نوفمبر 2002 ص 81 و أيضاً: محمد العربي الزيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 139.

² عبد الرحمان بن العقون، المصدر السابق، ص ص 463-464-465

³ للمزيد من التفاصيل حول مضمون الرسالة، أنظر أحمد توفيق مدني، المصدر السابق ص 360.

شخصيا، و وقف على تلبية مطالبهم، إذ قام بتكليف وزير المالية الشيخ سرور الصبان للقيام بالواجب و تحقيق مطالب الوفد الجزائري.¹

كما عبر الملك سعود للوفد الجزائري أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية، عن انشغاله العميق لما يحدث في الجزائر من جراء السياسة الاستعمارية التي تطبقها فرنسا، و وعدهم بتوحيد الجهود مع الرؤساء و الملوك العرب من اجل وضع خطة موحدة لدعم الثورة ماديا من خلال الجامعة العربية.²

و في 03 جانفي 1958، قام وفد الجبهة الخارجي بزيارة ثانية إلى المملكة العربية السعودية، لطلب الدعم المادي (المال)، و قد كللت هذه الزيارة بوعد صريح من الملك سعود، بفتح اكتتاب شعبي عام على مستوى تراب المملكة للتبرع و جمع الأموال لحساب الثورة الجزائرية، و للتأكيد على صدق نيته قرر على أن يكون أول من يتبرع من ماله الخاص للصندوق الذي خصص للثورة الجزائرية و قرر تطبيق قراره على كل الأمراء و الشعب السعودي لنجاح العملية كما كللت هذه الزيارة بعقد اتفاق مبدئي بين الوفد الجزائري و وزير المالية السعودي الذي كلفه الملك سعود بذلك، و أهم ما جاء في هذا الاتفاق:

أولا- قرر الملك فتح الاكتتاب بمبلغ 100 مليون فرنك، و أن يكون نصيب الحكومة المقرر دفعه 50 مليون بضمانة الملك.

ثانيا- أن يكون الدفع مباشرة للوفد الجزائري، و حسب طلبه و وضعه في الحساب البنكي للجبهة في دمشق.

ثالثا- من اجل الحصول على السلاح أو المال أو أي مسعى سياسي كان لا بد من الاتصال بالملك مباشرة عن طريق مراسلة أو إرسال مبعوث و هو على أتم الاستعداد لتحقيق ذلك حسب الاستطاعة.

رابعا- التفكير في عقد مؤتمر عام لملوك و رؤساء المسلمين العرب لدراسة القضية الجزائرية و دعمها ماديا و معنويا.³

و في 06 مارس 1959 زار الوفد الحكومي للجمهورية الجزائرية المملكة العربية السعودية، و قد استفاد الوفد من إعانة مالية بقيمة مليار فرنك فرنسي ، و تعهد الملك بمواصلة دعمه ، كضريبة مالية (سعودية) مقابل ضريبة الدم التي يدفعها الشعب الجزائري يوميا،⁴ كما خصصت المملكة العربية السعودية 250 ألف جنيه سنويا للثورة الجزائرية ، تسلم عن طريق الجامعة العربية،⁵ و قد عبر رئيس مجلس الوزراء

¹ أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ص 359.

² نفسه، ص 359.

³ أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 362-363.

⁴ إسماعيل ديش، المرجع السابق، ص 79.

⁵ المجاهد العدد، 15 أبريل 1958 ص 12.

السعودي أثناء هذه الزيارة، للوفد الجزائري أن القضية الجزائرية و ثورة الشعب الجزائري هي قضية مقدسة و لا يمكن إن نتجاهلها أو ننساها و بذلك فهي فوق القانون و تشريع الدولة.¹

كما قدمت المملكة العربية السعودية مساعدات مالية أخرى بقيمة مليون جنيه إسترليني للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في شهر جويلية 1961 و بهذه المناسبة وجه رئيس الحكومة الجزائرية فرحات عباس رسالة شكر و عرفان إلى الملك السعودي، يقول فيها: " لا يسعني يا صاحب الجلالة إلا أن ارفع إلى جلالتمكم شكري الصادق، و اعتراف و تقدير حكومي و شعب الجزائر لما بذلتموه و تبذلونه في سبيل نصرة قضيتنا التي هي قضية الأمة العربية، التي باعترازها يعز السلام، و أن حكومة و شعب صاحب الجلالة الذي ناصر قضيتنا، و لا يزال يناصرها منذ البدء.... لا يستغرب منه أن يظل النصير الأول لقضيتنا العادلة...".²

2-2) الكويت:

وقفت الكويت كبقية الدول العربية إلى جانب القضية الجزائرية التي وجدت تفهما على المستويين الشعبي و الحكومي وفي هذا السياق يشير احد الكويتيين الذين عاشوا أحداث الثورة التحريرية بأنه عند سماعنا بانتصار إخواننا الجزائريين في معاركهم ضد الفرنسيين كنا نحتز و نفرح وعند سماعنا بالممارسات الوحشية والقمع الاستعماري الفرنسي لإخواننا الجزائريين نتألم ونحزن.³

و يمكن تقييم الدور الذي لعبته الكويت في دعمها المادي والمعنوي للقضية الجزائرية من خلال الخطاب السياسي وتجاوب الشارع الكويتي مع أحداث الثورة التحريرية فعلى المستوى الشعبي عبر الشعب الكويتي عن إحساسه وتعاطفه القومي من خلال الدواوين التي كان يجتمع فيها سكان الأحياء لتبادل الآراء حول قضايا الأمة العربية والإسلامية ويعبر من خلالها الشعراء عن مشاكل وألام الأمة العربية وآمالها في التحرر من الاستعمار.⁴

¹ مريم صغير، المرجع السابق، ص 108.

² المجاهد العدد 101، 31 جويلية 1961 ص 8.

³ إسماعيل ديش، المرجع السابق، ص 99

⁴ نفسه، ، ص 98.

بالإضافة إلى تنظيم أسابيع تضامنية مع الثورة الجزائرية في كل سنة بهدف جمع التبرعات المالية بواسطة لجنة كويتية لمناصرة الجزائر كما قامت الحكومة الكويتية بخصم جزء من المداخيل العامة وأصدرت نماذج من الطوابع البريدية خاصة بالثورة الجزائرية توجه مداخيلها لفائدة الشعب الجزائري.¹

و في زيارة قام بها الوفد الجزائري رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس بين 26 و 28 افريل 1959 إلى الكويت، حيث استقبل من طرف أميرها عبد الله سالم الصباح، و عبر له عن مدى تضامن و تأييد إمارة الكويت حكومة و شعبا للثورة الجزائرية بقوله: " كنا معكم قلبا و مالا، و مهما اتسعت أموالنا، زدنا في إعانة الجزائر لا نتقيد بميزانية و لا نحدد المدد بعدد ...".² و ما يؤكد اهتمام الأمير عبد الله سالم الصباح بالثورة الجزائرية هو دعوته إلى تدعيمها إعلاميا و ماديا بحيث كان يشارك شخصيا الشعب الكويتي سنويا، ذكرى اندلاع الثورة التحريرية ، ففي سنة 1961، التي تصادف الذكرى السابعة لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، تبرع بثلاث ملايين دولار كإعانة مالية للشعب الجزائري.³

و يرى الدكتور حسين طه الفقير في كتابه الكويت و التنمية العربية من وجهة نظر كويتية أن المساعدات المادية الكويتية للشعب الجزائري الشقيق منذ انطلاق الشرارة الأولى للثورة الجزائرية سنة 1954، اقتترنت بمؤازرة وجدت ترجمتها على كافة الأصعدة المعنوية و الإعلامية و السياسية وأدركت الكويت منذ اندلاع الثورة الجزائرية، أن المساعدة المطلوبة للشعب الشقيق، ليست مساندة مادية فقط و إنما هي مساندة و مناصرة الشقيق ضد المعتصب، الأمر الذي انطلقت منه الكويت حكومة و شعبا تعلن موقفها المساند و استعدادها للتضحية بكل ما تملك في سبيل نصرته الحق و استعادة الكرامة و الاستقلال، هذا على الرغم من أن الكويت لم تكن قد نالت استقلالها السياسي بعد.⁴

و يمكن أن نستشف قيمة المساعدات الكويتية المادية والمعنوية من وجهة نظر جزائرية ، من خلال تصريح أدلى به رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس عند استقباله للبعثة الطبية الكويتية سنة 1962 الذي قال فيه " صحيح أن كفاح الشعب الجزائري في الداخل قد حطم الاستعمار ، ولكن هناك جهود الشعوب العربية الكويت وقادتها الأشاوس بما قدموا من تبرعات ومساعدات،

¹ لعبت صوت إذاعة الجزائر التي كانت تبثها أمواجها من الكويت ثلاث ساعات أسبوعيا، نحو دول منطقة الخليج العربي، في تفعيل مظاهر الدعم من خلال التبرعات المالية لصالح الثورة الجزائرية

² أحمد توفيق مدني، المصدر السابق، ص426

³ المجاهد، عدد108، 13 نوفمبر 1961، ص11.

⁴ -حسن طه الفقير، رمضان على الشراح، الكويت و التنمية العربية، مركز البحوث و الدراسات، الكويت، 1994 ص ص 40-41، عن إسماعيل ديش، المرجع السابق، ص100.

وتأييد أثرت كلها في سير المعركة "1 كما صرح المناضل محمد خيضر في زيارته إلى الكويت سنة 1962 قائلاً " ان زيارتي الحالية للكويت هي قبل كل شيء زيارة شكر للمساعدات التي قدمها لنا إخواننا العرب خلال السنوات السبع من النضال ، ولهذا أتيت إلى الكويت".²

3- المغرب العربي:

3-1) ليبيا: قدمت ليبيا للثورة الجزائرية مساعدات معتبرة في مجال التسليح و هذا شيء ليس بالغريب فالجزائر و ليبيا تربطهما علاقات ودية متينة تعود جذورها إلى ما قبل الاحتلال، فقد امتد تأثير الحركة السنوسية بليبيا إلى شمال الجزائر، و كان لها دور في تعليم المبادئ الإسلامية، و علوم القرآن و الحديث، و لقد كان للزاوية السنوسية دور كبير في الدعم المادي للثورة الجزائرية عن طريق الملك الليبي محمد إدريس السنوسي خاصة في مجال التسليح فأصبحت ليبيا قاعدة خلفية و لوجستية و سياسية للثورة الجزائرية حيث كانت بها مستودعات الأسلحة، و مراكز التدريب و شبكات التسليح كما وفرت إقامات خاصة لقادة جبهة التحرير، و أمنت تنقلاتهم و أصبحوا يتصرفون بكل حرية دون مراقبة أو إزعاج، و للإشارة فإن شبكات التسليح بليبيا لم تتلق أية ضغوطات، و لم يجمد أي نشاط لثورة بها عكس ما كان يحدث في تونس و المغرب الأقصى، و بذلك احتلت ليبيا مكانة رائدة في مجال دعم الأسلحة لصالح الجزائر.³

و قد أشار المناضل السيد أحمد بن بلة الذي أجرى آنذاك اتصالات بالحكومة الليبية و العائلات الشعبية الليبية "إن حركة التحرير الجزائرية قد اتصلت بالحكومة الليبية منذ وقت مبكر، و أن التعاون مع الحكومة الليبية كان قائما، و المساعدات كانت حقيقية و لكنها تعطى لنا في سرية مطلقة لأن ليبيا كانت مازالت تحت النفوذ الأجنبي و رئيس الشرطة في طرابلس كان انجليزيا" و يشير بن بلة أن ثورة أول نوفمبر 1954 التي انطلق بقليل جدا من السلاح يتراوح ما بين 350 لآلى 400 قطعة من البنادق الإيطالية وصلت سرا من ليبيا عن طريق غدامس إلى بسكرة و بقيت مخبأة لمدة طويلة مثلما ذكرنا ذك سابقا.⁴

و لم يتمتع المجاهدين الجزائريين في البداية بحق الإقامة في ليبيا، و قد تولى عبد العزيز شوشان أمر الثوار القادمين من الجزائر، و كان يقدمهم للسلطات الليبية على أساس أنهم تونسيين.⁵

¹ نفسه، ص 100.

² نفسه، ص 100

³

Mohamed Guentari, Ipid, p 760 – 761.

⁴ محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص 141.

⁵ محمد البحراوي. مرجع سابق، ص 151.

و قد كان عبد العزيز شوشان يتولى رئاسة مكتب تونس في طرابلس، و كان على الزليطي مسؤول المكتب نظريا، لأن العنصر النشيط و البارز هو عبد العزيز شوشان، و كان هذا المكتب يضم أشخاص لاجئين وفدوا إلى طرابلس و شكل بهم عبد العزيز شبكة للتسليح، و قد اقتفى الجزائريون أثرهم و تعاونوا معهم لاستخدام شبكاتهم لتمير و تهريب السلاح إلى الجزائر، و من أعضاء الشبكة نذكر محمد بوعزة، و محمد عرعار، و عمر البرجي و هم من بين الجزائريين الذين تم تسليحهم بأسلحة جمعت من صحراء طرابلس بفضل الشبكة التونسية، بحكم أنهم السابقين في مجال تكوين شبكات التمويل و التسليح، و من أنواع الأسلحة التي كانت تجمع الخماسي الألماني، و الستاتي الإيطالي، و العشاري الإنجليزي، الرشاشات من نوع "ستارن".¹

و كان الاتصال بالشبكات التونسية في ليبيا يتم عبر مجموعة حيث يتصل محمد شلفوف من الجزائر بعبد العزيز شوشان بمدنين، ثم بعد ذلك يتم عبور الحدود التونسية إلى ليبيا و في بن غردان يعمل عبد العزيز على تسهيل انتقال بشير غريسيا و حسن عن طريق الدليل أو المعاون ناصر عشرين الملقب بالأزرق، كان يتم استغلال الظروف الطبيعية لاسيما هبوب الرياح المحملة بالأتربة بهدف الوصول إلى قاعدة العسة حيث بها تمكن المناضل أحمد بن بلة من جمع كميات كبيرة من الأسلحة تعود معظمها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية تحوي أسلحة الأمريكيان من نوع كوريس القديمة، و أسلحة تعود إلى الجيش الثامن البريطاني، و هذه الشحنة التي جمعت في ليبيا سترسل بصعوبة إلى جنوب سوق أهراس بالمنطقة الأولى الأوراس.²

إن تمركز العمل المسلح عند بدايته بالجهة الشرقية (منطقة الأوراس) القريبة من المنفذ الوحيد لدخول الأسلحة التي يتم توزيعها على باقي الوطن، جعل من ليبيا الرئة التي تنفس بها الثورة التحريرية، و قد اضطلع بمهمة إدخال الأسلحة بعض الرجال الليبيين الذين لهم خبرة في التهريب، و كانت الأسلحة في بداية الأمر تهرب من قاعدة العظم البريطانية و من منطقة برقة التي انتقل منها نشاط التهريب إلى طرابلس بعد تعرضها لرقابة الإنجليز المشددة.³

كانت عملية تهريب الأسلحة إلى الجزائر تتم بمعرفة الجزائريين أو بالتنسيق معهم بحيث يتم نقلها من ليبيا عبر مسلك زوارة بواسطة الشاحنات ثم بن قردان لتصل إلى الأراضي التونسية و منها إلى الجزائر عبر طريقين هما:

¹ بشير القاضي، "المسيرون المغاربة الاتفاق و الاختلاف"، المرجع السابق، ص 173 - 174.

² محمد البجاوي، المرجع السابق، ص 152 - 153.

³ - مريم صغير، المرجع السابق ص 120.

- ولاية شمال قسنطينة عبر سوق أهراس بوسائل مختلفة.

- ولاية الأوراس بواسطة الجمال عبر ممر الجرف بأقصى الجنوب.

و أحيانا أخرى كان السلاح ينتقل بواسطة الشاحنات الكبيرة عبر الأراضي الليبية ثم بواسطة الجمال عبر الصحراء بعد غلق ممر سوق أهراس¹.

و تجدر الإشارة أن استعمال الأراضي الليبية لنقل الأسلحة القادمة من المشرق، كان يتم بعيدا عن عيون الحكومة الليبية بل كان أحيانا يتم تحت رقابتها بتغطية منها و ذلك بأمر من الملك الليبي إدريس السنوسي نفسه، كما بذل الأمير مولاي عبد الحميد درنة مدير عام الشرطة بطرابلس قصادى جهده لتسهيل عملية نقل السلاح، كما كانت تدخلاته تبعث الطمأنينة في نفوس المهريين الليبيين.²

إن نجاح عمليات التهريب الأولى دفع بالحكومة الليبية إلى إرسال برقية إلى أعضاء الجبهة بالقاهرة عن طريق سفارة تونس تدعوهم إلى إرسال ممثل عنهم إلى طرابلس و بذلك ثم تعيين السيد محمد خيضر لهذه المهمة.³

و من جهة أخرى لجأت السلطات الفرنسية إلى تجديد الرقابة للحد من عمليات تهريب السلاح حيث كثفت من نشاطها بواسطة دوريات عسكرية على الحدود الليبية التونسية، إضافة إلى نشاط الضابط "جايلز" البريطاني قائد الشرطة الليبية، الذي أرسل فرقة من الشرطة بقيادة ضابط بريطاني إلى منطقة "غريان" بغرض التصدي لعمليات التهريب، مستترا بحجة القيام بمناورات في المنطقة و لولا تدخل الأمير عبد الحميد درنة الذي أوقف عملية التفتيش التي كان رجال جايلز يقومون بها لنكشف أمر السلاح المخزن بالمنطقة.⁴

و رغم الصعوبات إلا أن قادة الثورة قد اهتموا إلى طريقة أخرى لتذليل الصعاب، حيث اتصلوا بشيخ قبيلة ميليتا في جنوب الذي تحمل مسؤولية تهريب الأسلحة إلى الجزائر بمساعدة عناصر موثوق بها من قبيلته لهم دراية تامة بتحركات الدوريات الفرنسية و أمام ارتفاع أسعار الخدمات التي كان الشيخ يطلبها اضطر مندوبو الثورة بالاشتراك مع فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية الذي تولى بنفسه مهمة تهريب الأسلحة من مصر إلى ليبيا و منها إلى الجزائر إلى شراء ثلاثين جملا ثم توزيعهم إلى مجموعات ثلاثية ليتم

¹ - مراد صديقي ص 49.

² - نفسه ص 50.

³ - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 175.

⁴ - مراد صديقي، المصدر السابق، ص 50-52.

تحميل كل مجموعة لتعبر الحدود ليلا و تصل منطقة الاختفاء نهارا و تم الاتفاق مع شيخ القبيلة على أن تبدأ المجموعة الأولى بالعبور اعتبارا من 20 أكتوبر 1955 و قد كانت كللت هذه الطريقة بنجاح كبير.¹ و في النصف الثاني من شهر مارس سنة 1956 عرفت الحدود الليبية التونسية تزايدا مكثفا في عمليات التهريب الأسلحة نحو الجزائر من أجل تزويد منطقتي الأوراس و شمال قسنطينة.² خاصة عبر البحر و ذلك بعد أن ساءت العلاقة بينها و بين مصر التي أصرت من جهتها أن هذا السلاح لن ينقل برا.³

كما لجأت شبكة التسليح الجزائرية في ليبيا إلى استخدام الشاحنات والسيارات في عملية إرسال عشرات الأسلحة إلى الجزائر عبر الجنوب التونسي، وهذا بعدما وجدت هذه الشبكة دعما و مساندة من المناضلين في الحزب الدستوري الذين سخروا شاحنات تونسية لنقل هذه الأسلحة، وقد وضعت سيارة من نوع جيب ت 70 ليرة من بنغازي اشتراها بن بلة لحساب الثورة من عند رجل يدعى صالح تواتي تحت تصرف أعضاء الشبكة في تنقلاتهم من أجل تنظيم عمليات تهريب السلاح إلى الحدود التونسية.⁴ غير أنه بعد تدخل ممثل وفد الثورة في الخارج السيد أحمد توفيق المدني لدى الملك إدريس السنوسي أمر هذا الأخير بفتح الحدود الليبية المصرية قائلا "إذا ما نحن خسرنا استقلال ليبيا و كسبنا استقلال الجزائر فنحن الراجحون"⁵ استمر نقل السلاح برا تارة عن طريق شاحنات التجار الليبيين الذين المتنقلين بين مصر و ليبيا بانتظام و قد كان من بينهم التاجر عبد الله عابد الذي وافق على عملية نقل السلاح بعد اتصال به السيد الأمين دباغين و تارة أخرى عبر السكة الحديدية الرابطة بين ميناء الإسكندرية و منطقة مرسى مطروح على حدود المصرية الليبية و منها ينقل إلى الحدود الليبية التونسية لينقل إلى الجزائر.⁶

¹ مراد صديقي، المصدر السابق، ص 51

² - نفسه ص 51

³ - أحمد توفيق مدني، من سجل الجهاد الجزائري في الخارج، مجلة الأصالة السنة الثالثة، العدد 22، الثلاثب الأخير عدد خاص بالذكرى العشرون لثورة نوفمبر 1945 الصادرة عن وزارة التعليم و الشؤون الدينية، 1974، ص 27، 28.

⁴ Bachir El Kadi "De Tripoli à la Wilaya I", El Watan, 10 Janvier 2005.

⁵ أحمد توفيق مدني. المصدر السابق. ص 28-29

⁶ - مراد صديقي، المصدر السابق، ص 52-54.

و بعد اجتماع 27 أبريل 1956 رأت لجنة السلاح الجزائرية بالقاهرة أنه من الضروري السعي لدى رئيس الوزراء الليبي بن حلیم لكي يضع تحت تصرف اللجنة الفرعية للأسلحة بليبيا مطارا أو مطارين على الحدود الجزائرية الليبية جنوبا بقصد إیصال الأسلحة بصفة فورية و مباغتته للفرنسيين¹

و لهذا الغرض أرسل وفد جزائري مكون من السيدین أحمد توفیق المدني، و الأمين دباغین إلى طرابلس التي وصلها في يوم 30 أبريل من نفس السنة حيث التقيا في اليوم الموالي بالود الليبي المتكون من السادة: مصطفى بن حلیم رئيس الحكومة و قائدي الجيش و الطيران و مسؤول المطارات الليبية و بحضور سفير مصر بطرابلس السيد أحمد حسن الفیقي.²

و قد قررت الحكومة الليبية بعد هذا اللقاء و بناء على طلب الوفد الجزائري ما يلي:

1- تضع الحكومة الليبية مطاري بلدة نالوت جنوب فزان تحت تصرف القيادة الجزائرية بعد إصلاحهما من طرف الحكومة المصرية.

2- نقل السلاح بواسطة الطائرات من نوع "داكوتة" نظرا لخصوصيتها في التحليق على انخفاض يسمح لها بالتسرب بين الجبال بعيدا عن مراقبة رادارات الطيران الفرنسي.

3- ضرورة دخول السلاح من مصر إلى ليبيا بواسطة الطائرات و بعلم رئيس الحكومة الليبي بغرض تأمين العملية.

4- العمل على شراء السلاح بليبيا و توفير كل الشروط الضرورية لإنجاح العملية.³

و بعد هذا اللقاء ختم الوفد الجزائري زيارته بزيارة الملك إدريس السنوسي حيث خصه باستقبال كبير و أعرب له عن وقوف ليبيا الدائم و الداعم للقضية الجزائرية و عن تقديم كل التسهيلات لتمير السلاح و تنقل المجاهدين عبر كامل التراب الليبي.⁴

في وقت الذي لعبت فيه المملكة الليبية حكومة و شعبا دورها الكامل في دعم القضية الجزائرية بنقل السلاح و تقديم التسهيلات المختلفة كان هناك في الجهة المقابلة أطراف ليبية أخرى تعمل على دعم القضية الجزائرية بأساليب و طرق مغايرة منها على سبيل المثال لجنة جمع التبرعات لصالح الجيش التحرير في الجزائر و التي كانت تعمل على جمع الأموال بتنظيم الحفلات الموسيقية و الدورات الرياضية و عروض دور السينما إلى جانب مدخيل بيع جلود الأضاحي بمناسبة عيد الأضحى.⁵

¹ - أحمد نوفیق مدني، - المصدر السابق ص 137-138

² - المصدر نفسه ص 142.

³ - نفسه ص 143.

⁴ أحمد نوفیق مدني، المصدر السابق ص 144-145.

⁵ مریم صغیر ، المرجع السابق ، ص 125.

و كان من بين الناشطين في هذه اللجنة السيد الهادي المشيرقي الذي لعب دورا رياديا على مستوى هذه اللجنة إذ استطاع أي يدفع في حساب الجزائر بينك مصر خمس صكوك مالية بتاريخ 16 جوان 1956 و في العام الموالي قامت هذه اللجنة ببيع الكثير من بطاقات الاشتراك الخاصة بالتبرعات لفائدة الجزائر، و قد اشرف على عملية فحص البطاقات و حصرها عدة شخصيات ليبية معروفة بوقوفها إلى جانب القضية الجزائرية من بينهم الحاج حسونة فحيمة و علي حسنين و قد أسفرت العملية على جمع أكثر من عشرين ألفا و خمسمائة جنيه بعد توفير أكثر من اثنا عشرة ألفا و مائة بطاقة¹.

و مواصلة لنشاط لجنة جمع التبرعات قامت هذه الأخيرة باستقبال وفود من فرقة التمثيل الجزائرية التي كانت تحت رئاسة الممثل مصطفى كاتب و ذلك بمزرعة أبناء إبراهيم المشيرقي عام 1959²

قد تواصلت بليبيا عمليات تنسيق الجهود بين الحكومة الليبية و قادة الثورة الجزائرية فمن خلال دعوة الملك الليبي إدريس السنوسي عن طريق رسالة المؤرخة يوم 23 ماي 1956 وصل توفيق المدني و الدكتور الأمين دبايعين إلى ليبيا و بالضبط إلى درنة، ثم بعد ذلك طبرق و هي مركز القوات الإنجليزية، و كان بشاطئها سفن حربية، و ثكنات و مخازن للسلاح، و كان قصر الملك قريب من الشاطئ، و من خلال المناقشان إلى دارت مع الملك تبين مدى حرصه و حرص ليبيا على تدعيم الثورة الجزائرية بالأسلحة عبر أراضيها، لأن الجهاد على حد قول الملك ليس جزائريا بل هو إسلاميا و من استطاع أن يشارك فيه و لم يفعل فقد خان اللخ و رسوله، و بذلك ستكون ليبيا حكما و حكومة و شعبا إلى جانب الكفاح في الجزائر، و قد أطلع الحكومة مصطفى بن حليم الملك على تفاصيل لقاءاته مع الوفد الجزائري حول القضايا المتعلقة بتخصيص المطارات، و مرور السلاح، و أكد الملك بشأن ذلك أن المطارات الليبية و هن إشارة الثورة الجزائرية متى تمكن المصريون من إصلاحها، و هي مطارات جزائرية على حد قوله، كما أعد الملك أوامره لقائد الجيش الذي أصدر أمرا لقائد الحدود بأن لا يتعرض السلاح الذي يدخل على الحدود الليبية المصرية، كما أبدى الملك سنوسي نتيجة في أن يلعب الوسيط في شراء الأسلحة للثورة الجزائرية و لقد لقي استقبال الملك الوفد الجزائري بهذه الطريقة استحسنانا كبيرا لدى الوفد الجزائري الذي أثنى بالشكر على الملك لأن هذه الإجراءات تعد انتصارات عسكرية للثورة الجزائرية.³ و بذلك استنفرت ليبيا كل إمكانياتها للثورة عن طريق تدعيم شبكات التسليح.⁴

¹ نفسه ، ص 125 - 126.

² نفسه ، ص 127.

³ أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 163 - 165.

⁴ إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 120.

و رغم الدعاية الاستعمارية و الصعوبات التي تعرضت لها شبكة التسليح لليبيا فإن السلاح ظل يصل تباعا إلى الحدود من ليبيا، و في إطار الحرب الإعلامية نشرت جريدة التايمز اللندنية بتاريخ 1956/06/28 مقالا حول تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية و استخدام الإبل في نقل السلاح و الذخيرة إلى تونس و الجزائر و كان هدف هذا المقال هو التأثير على الحكومة الليبية للتصدي لهذه الظاهرة و لاسيما و أن معظم المعلومات التي حواها المقال كانت خاطئة، لكن العمل على تهريب السلاح تضاعف دون أن يتأثر الطرف المصري أو الليبي أو الجزائري بهذه الأخبار، بل و عقدت اجتماعات مباشرة للتخطيط لعمليات جديدة تكون مضاعفه، و كذلك ضرورة إدخال الأسلحة المخزنة بالقرب من طرابلس الجزائر.¹

و قد كان أحمد بن بلة دائما يلعب الوسيط بين ليبيا و مصر فيما يتعلق بنقل السلاح و تخزينه و توزيعه و حتى المصريون كانوا يفضلون التعامل مع أحمد بن بلة لأن هذه الأخيرة له إستراتيجية الخاصة في التعامل، كما كانت له قسوة الحجة و الإقناع في التعامل على عطس حسين آيت أحمد و محمد خيضر، و محمد يزيد.²

و قد توسعت نشاطات شبكة التسليح في ليبيا، و تمكنت القاعدة التي تم تأسيسها بسنة 1957 لجيش التحرير الوطني في الجزائر بتعيين فرقة عسكرية مستقرة بواحة فزان.³ بعد الاتفاق بين قادة الثورة و الحكومة الليبية ووالي فزان السيد عبد الجليل سيف نصر.⁴

إلا أنه و بعد اكتشاف هذه الفرقة من طرف السلطات الفرنسية أثر وقوع اشتباكات بينهما و بين قوات العدو، أقدمت هذه الأخيرة بتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الليبية التي ضربت به عرض الحائط ، بل و سمحت لإحدى المجموعات من المجاهدين الجزائريين بدخول مدينة مرزوق الليبية و دعوة سكانها إلى الجهاد ضد الكفار الفرنسيين المرابطين بالمنطقة.⁵ أما لجنة جمع التبرعات الليبية لفائدة الجزائر فقد تطور موقفها إلى تشكيل لجنة لمقاطعة البضائع الفرنسية⁶

وتجدر الإشارة إلى نجاح شبكة ليبيا رغم صعوبة الوضع في استقطاب العديد من العناصر غير الجزائرية و كان السلاح الذي يصل إلى ليبيا تتولى في القالب عنصر ليبية تفريقه و هنا نذكر دور العقيد الليبي يحيى أبو السعود الذي كان يشرف على تفريغ الشاحنات من الأسلحة، بمساعدة الشبكة الجزائرية و

¹ فتحي الديب، المصدر سابق، ص 224.

² محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 139.

³ كانت تحت الاحتلال الفرنسي .

⁴ أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 312.

⁵ نفسه ، ص 314 - 315.

⁶ نفسه، ص 125 - 126 .

الضباط الليبيين، و من بين الجزائريين الذين كانوا يرافقون شحنات الأسلحة من مرسى مطروح إلى طرابلس الغرب و يتولى أيضا عمليات تفريغ الأسلحة الرائد أغيل على أرزقي، و كان الملك إدريس السنوسي يقدر كل الدعم المباشر لهذه الشبكة لأجل تأمين وصول الأسلحة و عبورها إلى الجزائر و قد كانت له لقاءات متكررة مع أحد بن بلة و أحمد بودا حول قضية الدعم الليبي للثورة الجزائرية، لاسيما و أن الملك كان يؤيد الثورة الجزائرية و يناصرها، و كان لا يفتأ يصدر الأوامر لأعضاء حكومته و قادة المؤسسات المختلفة عبر أنحاء البلاد من أجل الدعم المادي للثورة الجزائرية.¹

3-2 تونس :

أدرك قادة الثورة الأهمية الاستراتيجية للحدود التونسية كمعابر حيوية لتسليح جيش التحرير الوطني في الداخل في مرحلة التحضير لتفجير الثورة ، وقد ساهم الرصيد الحربي المشترك للعديد من الجزائريين الذين كانوا قد شاركوا في الثورة التونسية و غنموا أسلحة قيمة بعدما سلم الثوار التونسيين أسلحتهم في شهر ديسمبر 1954 ، و لعل من اللذين شاركوا في الثورة التونسية شريط لزر الذي لعب دورا إيجابيا في ثورة تونس، و قد نشط إلى جانب مجموعة عن الثوار الجزائريين في التراب التونسي من أمثال عمارة بن إبراهيم الذي كان قائدا لدورية تعمل بداخل تونس بغية جمع السلاح لصالح الثورة الجزائرية و كان على اتصال بخلية ثانية أنشأها فرحي ساعي بهدف تهريب قطع السلاح و الذخيرة إلى الجزائر، و قد اتفق على أن يبقى عمارة بن إبراهيم رئيسا للدورية باسم الثورة التونسية كغطاء لسيرة العمل، و قد كلف أحمد مسعى بإجراء اتصالات مع بعض المناضلين للتنسيق في مجال جمع الأسلحة فاتصل بعابر محمد بن رجب و بدأت الخلية تنشط في مجال السلاح و صيانتته.²

و قد برز إحساس قوي لدى التونسيين بأن الواجب يدعوهم للمقاومة و الكفاح إلى جانب إخوانهم في الجزائر الذي أراد الاستعمال الفرنسي للإنفراد بهم وحدهم، و كان التيار المطالب بالنضال تيارا قويا كان يطمح إلى تحقيق الوحدة المغربية، و قد شعرت فرنسا بهذا الخطر فسخرت كل إمكانياتها المالية و الإعلامية و العسكرية من أجل القضاء على هذا التيار و الوقوف إلى جانب تيار الحبيب بورقيبة الذي وجد نفسه في حرج شديد أمام دعاة تقديم الدعم للامحدود للثورة الجزائرية .

¹ محمد الصالح الصديق، مرجع سابق، ص 64 - 66.

² خليفة بولحروف، "الطلائع الأولى لجيش التحرير الوطني و تداعيات العمل الثوري بمناطق الحدود الشرقية"، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، جمعية الجبل الأبيض، تبسة، ص 60 - 61.

و قد تم تكوين جيش تحرير موحد بعد الخلاف الذي طرأ بين الحبيب بورقيبة و صالح بن يوسف، و تشكلت بذلك عدة فرق نذكر منها، فرقة أولاد عون بقيادة عبد القادر زروق و الأخضر الفرماس، و فرقة منطقة سوق الأربعاء و غار الدماء بقيادة الطيب الزلاق، و فرقة منطقة زرمادين بالساحل بقيادة عبد الطيف زهير كما تشكلت فرقة بمنطقة قفصة يقودها الحسين الحاجي، و عبد الله البوعمراني، و الهادي الأسود، و علي درغال، و فرقة تطاوين و الجوايا بقيادة قبلي و المرازيق بقيادة الشهيد علي بالشعر المرزوقي و محمد الغلوفي، و فرقة أخرى بأمر العرائس و نفطة و توزر بقيادة الطاهر الأخضر الغريب، و فرقة جبال أم علي بقيادة بلقاسم بن فرح العقوي و فرقة رضا بن عمار بالعاصمة التونسية، و قبل مغادرة صالح بن يوسف تونس متوجها إلى طرابلس عقد اجتماعا في بيته لقيادات جيش التحرير المغربي العربي، و للإشارة فإن تكوين جيش تحرير مغربي كان يدعو إليها باستمرار عبد الكريم الخطابي و قد أصبحت ضرورة ملحة في ظل المتغيرات التي كانت تمر بها كل من الجزائر و تونس و المغرب الأقصى.¹

ولعل هذه الظروف كانت قد هيأت الأجواء لجيش التحرير الجزائري من أجل استخدام الحدود الشرقية فيما بعد كقواعد خلفية للمركز و الانطلاق للقيام بمجموعات ضد القواعد و المراكز الفرنسية، كما سيساهم هذا الوضع في تمرير كميات معتبرة من السلاح سواء بالتعاون مع الحركة اليوسفية، أو الحكومة التونسية، و تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المجاهدين الجزائريين كانوا قد توغلوا في التراب التونسي المطل على الحدود الشرقية الجزائرية و قد وجهوا نداءات إلى الإخوة التونسيين الذين يجمعها معهم وحدة اللغة و الدين و التاريخ تحثهم على تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية، و لعنا نستنتج ذلك من خلال النداءات و الرسائل التي وجهها جنود جيش التحرير إلى التونسيين، ففي الريالة التي وجهها الزين رايس الذين على رأس مجموعة لجيش التحرير الجزائري طلب فيها من التونسيين معاونة الثورة الجزائرية لتحرير الوطن من الاستعمار الفرنسي، و قد أوضح أن الصراع هو بين الحق و الباطل، و أن الثورة الجزائرية، بل كان يدعو التونسيين إلى التجنيد و الالتحاق بصفوف جيش التحرير من أجل القضاء على العدو الفرنسي الذي كان قد نكل بالشعب الجزائري و أحداث الثامن ماي 1945م لا تزال ماثلة، رغم أن المجندين الجزائريين أثناء الحرب العالمية الثانية هم الذين حققوا الانتصار لفرنسا و حرروها من ألمانيا النازية

وهكذا فإنه يمكن القول بأن تونس رغم التقلبات السياسية لنظام بورقيبة الحريص على استرضاء فرنسا لم تبخل عن الثورة الجزائرية حيث كانت قاعدة خليفة للثورة و عبر أراضيها كانت تتدفق الأسلحة للجزائر، كما ستكون أراضيها مراكز لجيش الحدود كذلك مأوى لآلاف المشردين و كان العديد من جنود

¹ خليفة بولحروف المرجع السابق، ص 131 - 132.

جيش التحرير قد تسللوا إلى الأراضي التونسية للبحث عن السلاح، و قد مارسوا نوع من الضغط على التونسيين من أجل دعم الثورة الجزائرية ماديا، و لعل ذلك ما أوجد نوع من التوتر لدى الحكومة التونسية التي وصلتها بعض الأخبار توحى بأن الثوار الجزائريين قد استخدموا القوة من أجل الحصول على الدعم المادي¹، ففي الرسالة الموجهة إلى رئيس الحكومة من عامل تالة يوم 29 جويلية 1955 يشير من خلالها إلى دخول مجموعة من الثوار الجزائريين إلى تراب العمالة و أن البحث جاريا لتقصي الحقائق، خاصة و أن هؤلاء على قد تخرجت منهم الحكومة التونسية لأنهم ساهموا في خلق الاضطراب بالمنطقة عن طريق استخدامهم أسلوب التهديد و الاعتداء بالعنف على الثوار التونسيين لإجبارهم على تسليم ما عسى أن يوجد عندهم من السلاح، م قد حددت لهم آجال لتسليم تلك الأسلحة مما دفع بالتونسيين الذين اتصل بهم الثوار الجزائريين إلى مغادرة مساكنهم الريفية إلى المدينة هروبا من التهديدات.

وما يلفت للنظر أكثر في الدور التونسي المؤيد للثورة أن سياسة بورقيبة التي اعتمدت على الدعم السياسي للجزائر م خلال المؤتمرات الإقليمية ، لم تكن كافية بالنسبة لدعاة توحيد الجهد والتكامل في النضال بين أقطار المغرب العربي كلها ، حيث ظل السيد صالح بن يوسف، الذي يرى أن استقلال تونس يعتبر ناقصا ما لم تستقل الجزائر رفض وضع السلاح و أمر رجاله بأن يكونوا سندا للثورة التحريرية الأمر الذي عرضه لاستياء الحكومة التونسية و خصوصا عندما تعلق الأمر بنقل الأسلحة من مصر إلى الجزائر عبر تونس.² مما أدى في الأخير إلى عقد اتفاق ثنائي بين الطرفين الجزائري و التونسي في 11 جانفي 1957 و قد ضم الوفد الجزائري كل من السيدين أحمد توفيق المدني و الأمين دباغين، أما تونس فقد مثلها كل من السيدين الصادق المقدم و الطيب سليم، و قد نص هذا الاتفاق على عدة أمور منها السماح بتمرير السلاح.³

و عليه اعتبرت تونس في أغلب الأحيان منطقة عبور الأسلحة القادمة من مصر عبر ليبيا و تخزينها فقط إلا أنه في النصف الثاني من شهر مارس 1956 كما سبقت الإشارة إليه في السابق عرف تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية التونسية نشاطا متزايدا الرقابة الفرنسية بمساعدة بعض الحزب الدستوري التونسي الذي كان يتولى المفاوضات مع فرنسا.⁴

¹ المصدر نفسه.168

² - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ص 167.

³ - نفسه، ص166.

⁴ - مراد صديقي، المصدر السابق، ص 51.

و بعد توتر العلاقات التونسية الفرنسية في النصف الثاني من عام 1957 أظهرت الحكومة التونسية تغاضيا عن مرور السلاح المهرب إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة إلى استغلال الوضع و شرعت بالاتفاق مع المسؤولين المصريين في نقل باقي الصفقة التشيكية المقدرة بحوالي 350 ألف طنا من السلاح و الذخيرة، و قد تم نقل الكمية على أربع دفعات ابتداء من 17 مارس 1957 إلى غاية 21 أكتوبر من نفس السنة و قد وقع استلام الشحنة السيد أحمد سليم نيابة عن ممثل الثورة لدى السلطات المصرية¹

رغم قلة حجم المساعدات التونسية لدعم الثورة الجزائرية إلا أن السلطات اتهمت تونس بدعم الثوار عسكريا، خاصة بعد فشل خذ موريس الجهنمي و حاولت في بداية الأمر خلق قوة عسكرية مشتركة تونسية - فرنسية لحراسة الحدود الجزائرية بهدف منع تهريب السلاح إلى الجزائر، و كذلك تقييد حرية تونس من الناحية العسكرية².

و عندما فشلت السلطات الاستعمارية في مراقبة الحدود الجزائرية التونسية لجأت إلى ضرب القرى و المداشر الحدودية انتقاما من السلطات التونسية على مساعدتها للجزائريين و من أبرز هذه الأعمال أحداث ساقية سيدي يوسف التونسية بتاريخ 8 فبراير 1958 عندما شنت القوات الفرنسية هجوما جويا شارك فيه ستة و عشرون طائرة حربية راح ضحيته أكثر من مائة قتيل من المدنيين العزل و جرح أكثر من مائتين آخرين، و قد بررت السلطات الفرنسية جرميتها بحق متابعة المتمردين الجزائريين³.

و على إثر هذه الحادثة المؤلمة صرح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بأن هناك العشرات بل مئات من ساقية سيدي يوسف في الجزائر كما صرح أحد المسؤولين التونسيين البارزين (الباهي لدغم) قائلا : " إن هذه الحادثة تغذي شعور الإخوة و التضامن و الدين و اللغة و كل الذي نشعر به إزاء إخواننا الجزائريين ... " ⁴

أما رد جبهة التحرير الوطني فقد جاء على لسان لجنة التنسيق و التنفيذ حيث جاء في الرسالة التي وجهتها هذه الأخيرة إلى الحكومة التونسية : " نجدد لكم باسم الشعب الجزائري المجاهد تضامننا الكامل مع الشعب التونسي ووقفنا إلى جانب القوات العسكرية التونسية لإنقاذ الاستقلال التونسي " ⁵

¹ مراد صديقي، المصدر السابق، ص 55.

² مريم صغير، المرجع السابق، ص 143.

³ المرجع نفسه، ص 143.

⁴ نفسه، ص 143.

⁵ نفسه، ص 144.

لقد دفعت أحداث ساقية سيدي يوسف إضافة إلى هذا الموقف البطولي لجهة التحرير الوطني بالحكومة التونسية إلى السماح بمرور القوافل المحملة بالسلاح عبر أراضيها و كذلك تسهيل عملية عبور أفراد جيش التحرير الوطني، و في 19 ديسمبر 1960 وقعت الحكومتان التونسية و الجزائرية المؤقتة اتفاقية تنص على أن كل سلعة أو تجهيز يخص الحكومة الجزائرية المؤقتة أو جيش التحرير الوطني أو الهلال الأحمر الجزائري معفى من الضرائب و الرسوم الجمركية .¹

هكذا ورغم الإمكانيات المحدودة لتونس و انطلاقا من إيمانها بالمصير المشترك و أخوة الدين و العروبة و التاريخ المشترك راحت السلطات التونسية تدعم الجزائر جاعلة من أراضيها قاعدة خلفية للثورة الجزائرية و موقعا آمنا للفارين من الاضطهاد الفرنسي و من بنوكها مستودع للتبرعات المالية التي كانت تجمع عبر الأراضي التونسية .

3-3) المغرب :

إذا كانت الثورة قد لقيت الدعم المعنوي اللازم من الجهة الغربية فإن الدعم المادي و خاصة السلاح قد تأخر نوعا ما فحتى مارس 1955 كان رجال الثورة يبحثون عن التموين عبر هاته الجهة و ذلك ما عبر عنه قائد المنطقة الخامسة العربي بن مهيدي عند لقائه بمحمد بوضياف بالقرب من نهر ملوية ، بقوله : " السلاح و إلا اختنقنا"² .

و لكن بداية من شهر أبريل من نفس السنة و لحسن الحظ وصلت أول دفعة من السلاح قادمة من الإسكندرية عبر البحر على متن اليخت " ديانا" الذي كان على متنه سبعة من الضباط الجزائريين المدربين في مصر³ ، و قد كان السلاح القادم موجه إلى الثوار الجزائريين و المغاربة بمعدل الثلثين لجيش التحرير الجزائري.

و في شهر أوت تمكن السيد أحمد بمساعدة ممثل جيش التحرير المغربي السيد عبد الكبير الفاسي من تهريب ألف قطعة سلاح من اسبانيا إلى المغرب و منها إلى الجزائر و في شهر سبتمبر من نفس السنة وصل يخت مصري إلى منطقة الناظور بالمغرب محملا بالسلاح، كانت حصة الجزائر منه الثلثين كذلك⁴ . و يذكر بوضياف أنه في نفس السنة (أي 1955) قد أبلت منطقة الكبدانية بالمغرب البلاء الحسن في تموين مجاهدي المنطقة الخامسة بالأسلحة و الذخيرة كما شهدت المناطق الحدودية بين المغرب و الجزائر ابتداء من

¹ مريم صغير، المرجع السابق ، ص 144.

² محمد عباس، اغتيال حلم (أحاديث مع بوضياف) المرجع السابق، ص 66.

³ اسم ملكة الأردن و سمي اليخت باسمها بعدما وضعته في خدمة الثورة الجزائرية، و كان على متنه السادة : محمد بوخروبة (هواري بومدين) ، و محمد صالح عرفاوي، و علي مجاري ، و عبد العزيز مشري، و محمد عبد الرحمن و محمد حسين بوأحمد شنوت .

⁴ مراد صديقي، المصدر السابق، ص 30.

الفتاح من أكتوبر عمليات عسكرية منسقة بين جيش التحرير الجزائري و المغربي كان لها الأثر المباشر في تحريك المفاوضات مع الملك محمد الخامس و زعيم المعارضة التونسية الحبيب بورقيبة بغرض دراسة القضية الجزائرية¹.

هكذا و عن طريق البحر استمر تزويد الجزائريين بالسلح عبر المغرب و ذلك حتى سنة 1961 تاريخ آخر شحنه على متن الباخرة أوراغون.²

أمام تعرض أغلب البواخر القادمة إلى المغرب محملة بالسلح إما إلى المضايقات الإسبانية و الفرنسية و حتى الأمريكية التي كانت لها قواعد عسكرية على التراب المغربي و إما إلى الحوادث الطبيعية فإن قيادة الثورة فكرت في إنشاء شبكات تتولى مهمة الحصول على السلح من أوروبا و نقله إلى المنطقة الخامسة، و قد أنشأت لهذا الغرض (شبكة إدارة الاتصالات الخاصة و المعلومات) و من مهامها أيضا إمداد بعض الولايات بالمال و تأمين إيصال البريد العسكري في الاتجاهين و ذلك بداية من سنة 1958 و هي تابعة لقيادة الولاية الخامسة المتمركزة بمدينة وجدة و قد ترأسها منذ تأسيسها السيد محمد رويحي المدعو مراد صديقي³.

إلى جانب نشاط الجبهة على الجهة الغربية فإن الحكومة المغربية قد فتحت حدودها للمجاهدين جاعلة من أراضيها ميدانا لتدريبهم، و بعض مدنها قواعد خلفية للثورة منها مدينة وجدة ، مما زاد قوة الثورة و تشتت قوات الفرنسيين التي أصبحت تعمل على رد هجمات المجاهدين عبر كامل التراب الجزائري⁴. هذا و قد وضعت الحكومة المغربية بأمر من العاهل المغربي محمد الخامس تحت تصرف الثورة حاول خمس مائة متطوع مغربي إلى جانب إصداره لأمر يسمح بمرور المعدات العسكرية و المتطوعين الأجانب إلى الجزائر عبد الحدود المغربية الجزائرية، كما كانت مساهمت الشعب المغربي المادية تتمثل خاصة في جمع التبرعات و مثال ذلك التظاهرة التي نظمتها اتحاد النساء المغريبات التي جمع من خلالها مبالغ هامة لصالح الثورة الجزائرية⁵. هذا إضافة إلى دور المدن الحدودية المغربية في تسهيل عمليات تهريب الأسلحة بعدة وسائل منها تحميل صناديق الخضر و الفواكه و القلل الفخارية و كذلك خزانات وقود السيارات.⁶ كما فتح جيش

¹ - محمد عباس ، المرجع السابق، ص 66.

² - مراد صديقي، المصدر السابق، ص 32 - 47 .

³ - نفسه ، ص 69.

⁴ - مريم صغير، المرجع السابق، ص 156.

⁵ - نفسه، ص 157.

⁶ - مراد صديقي، المصدر السابق، ص 32-48.

التحرير المغربي أبوابه لتدريب المجاهدين بمنطقة الريف ليعودوا بعد ذلك إلى الجزائر يحمل كل مجاهد معه قطعتين حرييتين بذخيرتهما¹.

إلى جانب ذلك كانت الأراضي المغربية ملجأً آمناً للمصابين من رجال الثورة يتلقون فيها علاجهم ليعودوا بعد ذلك إلى أرض المعركة، كما كانت ملاذاً للمطاردين من المناضلين في جهات أخرى خاصة بعد اشتداد الحناق على الولايات الأخرى.²

و أمام هذا الدعم للثورة و التسهيلات المقدمة لرجالها قامت بتقديم احتجاجات رسمية إلى مجلس الأمن تشكو فيه المغرب عن موقفها هذا ، كما قامت بزرع الألغام و إقامة الخطوط الشائكة المكهربة على طول الشريط الحدودي بين الجزائر و المغرب إضافة إلى تكثيف دوريات الحراسة ليلا و نهارا إلا ذلك لم يمنع لا المجاهدين من الاستمرار في عملياتهم انطلاقا من الأراضي المغربية التي اتخذوها قاعدة خلفية، و لا المغرب الذي استمر ملكا و حكومة و شعبا في دعم الجزائر حتى الاستقلال.³

و هكذا قامت المغرب كما قامت كل من ليبيا و تونس بواجبها في دعم الثورة الجزائرية و مساندتها حتى الاستقلال و ذلك رغم بعض التوترات التي عرفتها العلاقات الجزائرية المغربية خاصة مع تونس و المغرب و المتعلقة بتعديل الحدود⁴

¹ - نفسه ، ص 48.

² - مراد صديقي، المصدر السابق ، ص 16.

³ - مريم صغير ، المرجع السابق، ص 158.

⁴ - أنظر في ذلك مراد صديقي، المصدر السابق، ص-ص 58-66 .

2) الدول الاشتراكية:

1- استراتيجية جبهة التحرير الوطني في بناء قواعد خلفية بالمعسكرين الشرقي والغربي (الوسائل والطرق. الأهداف. النتائج):

بعد أشهر قليلة من الانطلاقة أدرك قادة الثورة الرواد أن العدة الحربية للثورة لم تكن كافية للصمود طويلا أمام الأرمادة الاستعمارية ، واكتشف أكثر القادة تفاقولا بقوة الثورة من أمثال بن بو العيد وزينغود يوسف أن الحاجة ملحة إلى قواعد خلفية خارجية تقوم بإمداد شرايين العمل المسلح بالذخيرة والسلاح الحربي المتطور .

إن تجربة الأشهر الأولى كشفت أن المنطقة الأولى لم يكن يمكنها الصمود لمدة ثمانية عشر شهرا كما كان يتوقع بن بو العيد ، وهو ما سمح بإدراك أن جيش التحرير الوطني لن تكفيه بقايا مخازن السلاح الذي تركه الحلفاء عند مغادرتهم لشمال إفريقيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في ليبيا وتونس. كما ظهر أن ما قامت بجمعه المنظمة الخاصة (O.S) قبل اندلاع الثورة أو ما كان يغتنمه الثوار بعد معاركهم مع جنود الجيش الفرنسي الذين كانوا غالبا ما يتركون أسلحتهم ويفرون هذه الكميات التي تم جمعها لم تكن كافية لتسليح الثوار عشية اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954.

الأمر الذي أستدعى البحث عن مصادر وطرق أخرى كفيلة بتوفير الدعم المادي (المالي) والدبلوماسي للثورة بصفة عامة والتمويل بالسلاح بصفة خاصة وهذا ما تكفل به منذ البداية الوفد الخارجي للثورة (délégation térieur) والمتكون من (محمد خيضر- أحمد بن بلة- محمد بوضياف- حسين آيت أحمد) وكانت مصر القاعدة الخلفية الأولى لهم وكانت القاهرة مقرا لنشاطهم.

فقد أولت جبهة التحرير الوطني منذ البداية للمعركة الدبلوماسية نفس الاهتمام الذي أولته للجانب العسكري من النضال في الداخل، فعملت الجبهة على كسب عطف الرأي العام الدولي وهذا حتى تأثر على الحكومات وتحملها على الاهتمام بالقضية الجزائرية ومدتها بالمساعدة المعنوية والمادية، وبالنشاط الخارجي كانت الجبهة تسعى للحصول على الموارد المالية الضرورية لتسيير مختلف أوجه الكفاح الوطني بما في ذلك الكفاح العسكري. فحسب تقرير قدمه السيد محمد يزيد ممثل الجبهة في نيويورك إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أوت 1957 يغطي نشاط الجبهة على المستوى الدولي للفترة ما بين نوفمبر 1954 وجويلية 1957¹ جاء ما يلي:

1- إخراج القضية من الإطار الفرنسي.

1 - إسماعيل العربي، صفحة من نشاط جبهة التحرير الوطني تدويل القضية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 3، نوفمبر 1985، ص31/30.

2- رفع المشكلة الجزائرية إلى المستوى المشكلة التونسية والمغربية على المستوى الدولي.

3- عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة.

والملاحظ على أن التعليمات التي وردت في هذا التقرير لا تختلف إلا في بعض التفاصيل عن التعليمات التي ذكرها فرحات عباس في كتابه "تشریح حرب" وكان قد تلقاها قبل التحاقه إلى المشرق العربي عام 1956 إثر تعيينه في الوفد الخارجي من قبل عبان رمضان وهي كما يلي:

1- تدويل القضية الجزائرية ودحض الحجج الفرنسية والقضاء على أسطورة "الجزائر الفرنسية".

2- الحصول على الأموال والسلاح والذخيرة لجيش التحرير الوطني.

3- المحافظة على الوحدة والتضامن بين أعضاء الوفد الخارجي.

وجاء في تقرير قدمه كريم بلقاسم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أوت 1958 أن مهمة الثورة في الخارج تتلخص في مايلي:

1- استغلال المعركة التي يخوضها الشعب الجزائري على المستوى الدولي.

2- الحصول على الحد الأقصى من المساعدة المالية والمادية لمساندة الشعب الجزائري.

وتعرض نفس التقرير للإطار العام لتشكيل الوفود التي تعمل بالخارج فيحدده كما يلي:

1- مسؤول (أي رئيس الوفد).

2- مساعد الرئيس.

3- مستشاران أحدهما مكلف بالشؤون المالية والثاني للشؤون الثقافية.

4- ملحق عسكري مهمته جمع العتاد الحربي والاتصالات.

5- السكرتارية.

وحسب هذا التنظيم الهيكلي للوفد الخارجي منذ بداية نشاطه عام 1954 نجد أن كل عضو من أعضائه كلف بمهمة معينة فقد أسندت مهمة الشؤون السياسية والمالية للسيد محمد خيضر وأحمد بن بلة كلف بالشؤون العسكرية أي البحث عن السلاح عن طريق الشراء أو المساعدة المجانية ونظرا لطبيعة المهمة التي كلف بها بن بلة فإن الرئيس جمال عبد الناصر كلف فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية بالإشراف المباشر على عمليات تأمين السلاح للثوار الجزائريين واستعان أحمد بن بلة بالسيد أحمد محساس ممثل جبهة التحرير الوطني بتونس في تنسيق ونقل هذه الأسلحة عبر الحدود الليبية ثم التونسية إلى أن تصل بأيدي المجاهدين.¹

¹ مراد صديقي المصدر السابق، ص44

أما محمد بوضياف فقد كلف بالإشراف على هيكلة خلايا جبهة التحرير الوطني بدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بفرنسا وكذا التنسيق مع الداخل عبر محور القاهرة- مدريد- المغرب- الجزائر وقامت جبهة التحرير الوطني بتكوين تنظيم خاص بها الذي سيعرف فيما بعد بفدرالية جبهة التحرير الوطنية بفرنسا التي أشرف محمد بوضياف على تأسيسها وتكفل السيدان طربوش وعبد الكريم السويسي على تنظيم خلايا هذه الفيدرالية بفرنسا خلال الأيام الأولى للثورة¹ بعد عراقيل ومجابهات كثيرة مع أنصار الحركة الوطنية الجزائرية المصالية (MNA) وكان لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا دور كبير في تنظيم وتأييد وهيكلية وتوعية العمال الجزائريين بالمهجر لصالح القضية الجزائرية والالتفاف حولها ونشاط فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كان مهما في البحث عن سوق الأسلحة لتموين الثورة في فرنسا ذاتها وفي باقي الدول الأوروبية الأخرى بلجيكا سويسرا ألمانيا الفيدرالية وهنا لابد من الإشارة أن فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا قد استقرت عام 1958 بألمانيا الفيدرالية بعد المضايقات التي ضربت عليها بعد أم نقلت جبهة التحرير الوطني الثورة إلى فرنسا عام 1958.

كما شكلت كل من أسبانيا وبلجيكا معبران حيويان للأسلحة التي كانت ترسلها فدرالية جبهة التحرير الوطني². ففي اسبانيا كان نشاط جبهة التحرير الوطني يمارس في سرية تامة بسبب العلاقات المتذبذبة بين اسبانيا و المغرب الأقصى بسبب قضية سبتة و مليلية³.

و كانت الثورة الجزائرية في ربيع سنة 1956 م قد أسست قاعدة للتسليح برشلونة في إسبانيا برئاسة سي مصطفى الذي عينه العربي بن مهدي هذا الأخير الذي ربط علاقات مع شبكات تهريب الأسلحة و الذخيرة انطلاقا من ميناء برشلونة بإسبانيا، و ظلت عمليات الإمداد متواصلة عند ما تولى عمر أو عمران شؤون التسليح، و قد تم فتح مكتب لجبهة التحرير الوطني بمدريد عام 1957 م و لعل ذلك ما أدى إلى لفت انتباه المخابرات الفرنسية التي تفتنت لعمليات تهريب السلاح عبر التراب الفرنسي، و هذا ما أدى إلى تصعيب مهمة التسليح و الإمداد عبر إسبانيا لاسيما بعد أن ازدادت عمليات المراقبة الإسبانية التي أدت إلى اكتشاف عملية تهريب بميناء الجزيرة في أكتوبر 1957 م، و مصادرة كمية من الأسلحة كانت في سيارة سياحية يقودها المناضل العربي أو الكبير، و قد أدت العملية إلى مغادرة مصطفى للتراب الإسباني في نوفمبر 1957 م إلى طنجة⁴، كانت شبكة التسليح و الإمداد تشمل أوروبا بواسطة محطتين.

¹ - عمر بوداود، ودادية المهاجرين الجزائريين بأوروبا، الباحث، العدد 2، نوفمبر 1984، ص 149.

² -Mohamed Fares, la participation des travailleurs Algériens émigrés en France à la lutte de libération national (1954-1962), centre national d'études historiques, ENAL, Alger, P116

³ Ibid. P 596.

⁴ محمد عباس : ثوار ... عظماء، مطبعة دحلب الجزائر 1992 م، ص 167 - 168.

والملفت للانتباه أن إسبانيا كانت تمثل نقطة عبور للأسلحة في اتجاهات مختلفة ، ورغم اطلاع السلطات الإسبانية على رواج تجارة الأسلحة عبر أراضيها، كما كانت الأراضي الإسبانية مجالاً لعقد عدة صفقات سلاح بين مهري و تجار الأسلحة، إلا أن السلطات الإسبانية ظلت تغض الطرف و تعطي أوامر للصحف بعدم تغطية تنقلات الجزائريين في إسبانيا، أو أي حدث يتعلق بنشاط جبهة التحرير الوطني عبر الأراضي الإسبانية، حتى لا تتسرب الأخبار للفرنسيين، و قد كانت تتم توقيفات بصفة دورية لتجار و مهري السلاح في برشلونة و غيرها لاسيما عام 1958م، و قد كان انتقاد الدول العربية من طرف الإعلام الإسباني لاسيما الصحف نادر جدا، و يمكن القول أنه منذ النصف الثاني لسنة 1957 م توقف نشاط جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بتجارة السلاح عبر إسبانيا، للإشارة هنا نذكر توقيف سفينة السلاح خوان البكا التي كانت محملة بالسلاح و متوجهة إلى المغرب الأقصى في جوان عام 1957 م من طرف السلطات الإسبانية، و في نهاية سنة 1957 م كانت الشرطة الإسبانية قد قامت و بسرية تامة بغلق مقرات جبهة التحرير الوطني في مدريد و برشلونة و أوقفت العديد من مناضلي جبهة التحرير، و رغم الاتصالات الحثيثة التي جرت بين جبهة التحرير و وزير الخارجية الإسباني في صيف 1958 م من أجل السماح بمزاولة جبهة التحرير الوطني بنشاطها عبر الأراضي الإسبانية إلا أنّ تلك الاتصالات كان مآلها الفشل.

وبسبب حاجة الثورة الملحة للسلاح لاسيما من أجل تلبية احتياجات جبهتي مراکش و وهران من السلاح و الذخيرة فقد لجأ قادة الثورة يلجئون إلى ربط اتصالات مع بعض المسؤولين الأسبان المتخصصين في تصنيع السلاح و الذخيرة العاملين في تجارة السلاح، و قد تم إغراء هؤلاء بمبالغ مالية معتبرة مما أدى إلى فتح المجال أمام الاستفادة من صفقات للسلاح تجوب عقدها بأسماء بعض الحكومات العربية لصالح الثورة الجزائرية، و قد أبدى تجار السلاح الأسبان استعداد من أجل توصيل هذه الأسلحة إلى المكان المتفق عليه عن طريق التهريب بعيدا عن أنظار السلطات الفرنسية و الإسبانية، و قد تم شراء كمية كبيرة من السلاح باسم المملكة العربية السعودية بعد موافقة الملك سعود، و قد قام السفير السعودي في أسبانيا بالإشراف على صفقة السلاح، حيث سلمت السعودية مبلغ 17000 دولار مقابل الاستفادة من هذه الأسلحة، و قد كانت معظم الأسلحة الإسبانية مصدرها مخازن الجيش الإسباني، و قد تم دفع أموال لبعض مسؤولي المخازن من أجل غض الطرف عن عمليات التهريب.

أما في بلجيكا فقد وجد ممثلوا الثورة بها مناخا مناسباً للنشاط السياسي والعمل السري المرتبط بتسليح الثورة وتمرير الأسلحة عبر موانئها، ويمكن أن نستدل على بعض ملامح التضامن مع الثورة في بلجيكا من خلال كتاب جبهة الشمال الذين ذهبوا إلى القول بأن ذلك كان مبكرا في مؤلفهم "البلجيكيون في حرب الجزائر" و استمر التضامن إلى غاية 1962. و قد وجد بعض البلجيكيون في نهاية

الثورة معاملة سيئة من طرف الفرنسيين حيث اتهموهم بالخيانة نظرا للدعم الذي قدموه للثورة الجزائرية، و قد كان هناك أستاذ بلجيكي يدعى لبارش دافع كثيرا عن القضية الجزائرية إلى جانب هنري كوربال.

كانت هناك لجنة السلام التي تنشط في بلجيكا أصبحت مصدر هام بالنسبة للجانب المعلوماتي المتعلق بالثورة الجزائرية و الذي وظفته جبهة التحرير الوطني لصالحها، فهي كانت تساعد الجزائريين اللاجئين في تونس و المغرب فيما يتعلق بمختلف المؤن.¹

و قد كان آنذاك على رأس مكتب جبهة التحرير الوطني ببلجيكا عبد المجيد تيروش الذي يعد شخصية جديدة في مسرح الأحداث السياسية ذات أهواء أوروبية، و منذ ذلك الحين أي عام 1960 م أصبحت هناك شبكة دعم مهمة للثورة انطلقا من بلجيكا، حيث حاولت و لعديد المرات تهريب محمد بوضياف من السجن تحت إشراف رئيس الفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا عمر بوداود، و قد اتخذت إثر ذلك إجراءات أمنية مشددة من طرف شبكة البلجيكيين الذين كانوا يقومون بثلاث إلى أربع مهام يوميا لصالح الثورة الجزائرية، و ذلك إلى غاية الاستقلال، و بفضل البلجيكيين استطاع الجزائريون المساهمة من مواقع عملهم ببلجيكا في النضال و دعم الثورة الجزائرية بالأموال و الأسلحة.

و قد اشاد المجاهد على هارون سنة 1992 م بدور بلجيكا في الثورة التحريرية الجزائرية قائلا "تتمنى أن المساعدات التي تلقيناها في بلجيكا جزء من تاريخها، و من المؤكد أن لهذا البلد باع في الحركة الاستعمارية لإفريقيا، و لكن المفرح أن جزء كبيرا من الشعب البلجيكي قد شارك في تحرير بلادنا".²

إن الدور المحوري والحاسم في دعم الثورة خارج التراب الوطني فقد لعبته فيدرالية الجبهة بفرنسا التي تمكنت من جمع تمويلات هائلة سنويا وجهت لشراء السلاح في الخارج وكذا تسيير الثورة في الداخل ، وعلى سبيل المثال تجاوز ما جمعه خلال عام 1961 ما يقارب (800.000.000) مليون فرنك فرنسي.³ كما ساهمت الفدرالية في إيجاد مصادر تموين لجيش التحرير الوطني و مصادر تسليح، و مقرات إيواء في مراكز محصنة بأوربا، و سوف يعمل قادة الثورة على بذل قصار جهدهم من أجل تذليل مشكل التسليح الذي سوف يتم تكليف نشطاء و عملاء لتوفير من عديد الدول الأوربية مثل إيطاليا و سويسرا و بلجيكا بعيدا عن أنظار العدو و استخباراته، و قد أعدت الثورة لنشاطاتها في أوربا مراكز تموين مجهزة بكل ما يحتاجه هؤلاء في تنقلاتهم، و إذا أحس هؤلاء أن العدو يراقب نشاطهم ففي الحال يتم تنقل المجموعة إلى مكان

1 Jacques Charpy : Les Porteurs d'Espoir, Alger 2004, pp 253 – 258.

2 Jacques Charpy : op.cit, pp 253 – 258.

3- عمر بوداود ، المرجع السابق ص 151 .

آخر أو بلد أوروبي آخر مثل سويسرا، و إذا لم يجد قادة الثورة أماكن آمنة في بعض الدول الأوروبية، فإنهم يختفون داخل فرنسا عن طريق بعض الفرنسيين المتعاونين مع الثورة، و كانت مراكز التخفي بعض المزارع الخاصة بالفرنسيين.¹

بالنسبة إلى مصدر السلاح بفرنسا كان يختلف عن المصدر الذي تأتي منه الأسلحة إلى ارض الوطن، أن المصدر داخل الوطن هو العدو نفسه نظرا للتصادم المباشر مع القوات العسكرية الفرنسية في حين أن السلاح في الخارج يأتي من مصدر تجاري عن طريق التجار اللذين يتعاملون مع شبكات التسليح، و كان الفرنسيون اللذين يتعاملون مع الثورة الجزائرية يتولون أحيانا مهمة نقل و تخزين الأسلحة و هذه العملية تختلف عما كان يحدث في الجزائر فقد كان بعض المعمرين في الداخل يتعاونون مع الثورة لكن في الغالب كان هذا التعاون ناجم عن خوف نتيجة ما قد يحدث لهم لو أنهم عن مساعدة جيش التحرير الوطني، غير أنه في فرنسا يبدو أن الموقف نابع التعاطف مع الثورة نفسها، و قد لعبت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا دورا كبيرا في بلورة الفكر و الوعي للحالية الجزائرية سواء بفرنسا أو بلجيكا و تمكنت أن توصل إلى هؤلاء حقيقة الثورة الجزائرية و ما يجري في الجزائر من تطورات سياسية و عسكرية.² كانت قارة أوروبا معنية بصفة مباشرة بالثورة الجزائرية أكثر من أي منطقة أخرى في العالم باستثناء دول المغرب العربي³ فقد علمت الثورة الجزائرية على هيكله نفسها بأوروبا فظهرت اتحادية جبهة التحرير التي بدأ نشاطها بفرنسا، و قد كانت تتمركز في المناطق التي تعرف كثافة سكانية عالية للعمال الجزائريين، و قد تم تقسيم التراب الفرنسي إلى ست ولايات كما قسمت الولاية إلى مناطق و المنطقة إلى نواحي بنفس الطريقة التي كان يعمل بها داخل الجزائر، و قد أنشأت الاتحادية لجنة كانت تتولى الإشراف على جميع النشاطات المتعلقة بالجانب التنظيمي و الإعلامي و المالي و الاجتماعي، و كل القضايا المتعلقة بالثورة، و سوف يمتد نشاط هذه الاتحادية إلى العديد من دول أوروبا و لم يبق بذلك النشاط مقتصرًا على التراب الفرنسي.⁴

و قد كان التنظيم الذي تعمل به الثورة في أوروبا مشابها تقريبا للتنظيم السياسية العسكري الذي كان في الداخل، و بالنسبة للتنظيم المحكم الذي قامت به جبهة التحرير الوطني بفرنسا استطاعت من خلاله تجد مصدر تموين بالسلاح و كذلك إدارة حرب شبيهة بالتي تجرى في الجزائر، و عن طريق اللجان المختصة بالصحة و المالية و الاتصال، و المخابرات تم تكوين شبكات دعم لوجستي هامة انطلاقًا من الأراضي الفرنسية.

¹ خلفية، الجندي ، المرجع السابق، ص 189 – 190.

² خلفية، الجندي المرجع السابق ص 191 – 192.

³ Gilbert Meynier : OP. cit, p 596.

⁴ أحمد صاري، "دور المهاجرين الجزائريين في الثورة"، نفس المرجع، ص 241.

و قد استطاعت فيدرالية جهة التحرير الوطني لاسيما عم طريق المسؤول المكلف بالإعلام و التنظيم أن تبين للجالية الجزائرية أولا للرأي الفرنسي أن الثورة الجزائرية كانت وراءها جبهة التحرير الوطني، و قد نشطت فيدرالية جهة التحرير بفرنسا وفق مخطط تنظيمي شامل يدعى سياسة التبريع، فقد قامت الفيدرالية بالتغلغل في أوساط الجزائريين إذ لا توجد مقهى من مقاهي الجزائريين بفرنسا أو غيرها و لا فندق من الفنادق التي كان يملكها الجزائريون إلا و قد وصل إليه التنظيم كما استغلت الفيدرالية بعض الفنادق كمقرات إقامة لأعضاء لجانها و هذا ما سمح لهم بأداء مهامهم.¹

كما استطاعت فيدرالية جهة التحرير أن تهيكّل الجالية الجزائرية الموجودة بأوروبا سواء بألمانيا أو سويسرا، و قد بلغ عدد المنخرطين في السنوات الأخيرة من الثورة حوالي 350 ألف مناضل وقع تنظيمهم بصفة محكمة في إطار خلايا جبهة التحرير الوطني، و هناك بعض الأرقام تشير إلى أن فيدرالية فرنسا كانت تضم بين أعضائها 300 ألف مناضل بفرنسا و بين 10 إلى 12 ألف مناضل بلجيكا، و 12 ألف في ألمانيا، و ما يقارب 2000 مناضل بسويسرا، و لعل هذه الأرقام تؤكد مدى النظام الشامل لجبهة التحرير الوطني الذي من خلاله استطاعت أن تستوعب كل هذه الأعداد و تجنّبها في ثورة التحرير ضد العدو الفرنسي، و قد كان المناضلون اللذين ينشطون في أوروبا كثيرا ما يلتجئون إلى اكتراء مزارع الأوربيين و المكوث فيها لأن الفرنسيين كانوا يتعاملون ينتمون إلى الثورة الجزائرية أو كانوا يجهلون ذلك، و قد كان للجزائريين وسائلهم الخاصة حيث كانوا يشترون سيارات بأسماء وهمية ليستخدموها في تنقلاتهم.²

وفي سنتي 1957 م 1958م أصبحت لجبهة التحرير الوطني مكاتب في معظم الدول الأوربية، كما أصبح للثورة ممثلين في كبريات الدول الأوربية، و من هؤلاء المناضلين نذكر محمد كلو في إنجلترا، و الطيب بولحروف في مدينة مونترو بسويسرا ثم خلفه محمد عبد الوهاب، و قد كان ممثل جبهة التحرير الوطني بروما محمد أمزيان آيت أحسن ثم حفيظ كرمان في بون بألمانيا، و محمد الشريف ساحلي في اسكندنافيا، و كانت بقية الدول الوروبية يسير فيها النشاط الثوري عن طريق فيدرالية جبهة التحرير الوطني التي كان مقرها بفرنسا، و هذا الدول هي بلجيكا، و لكسمبورغ، و إقليم السار بألمانيا، و قد كانت الدول الأوربية تسمح لجبهة التحرير الوطني بممارسة نشاطاتها دون الاعتراف بها لأنها كانت تخشى على أمنها، كما كانت هذه الدول تريد أن تبقى على علاقتها الحسنة بفرنسا، و قد كان نشاط جبهة التحرير الوطني بفرنسا منضويا في إطار اتحاد طلاب العرب، ثم بعد ذلك أصبحت تنشط تحت لجنة مساعدة اللاجئين الجزائريين، أما في ألمانيا و إيطاليا و روما فقد كان منا ضلوا جبهة التحرير الوطني ينشطون بسرية تحت رعاية القنصلية التونسية أما

¹ خليفة الجندي، المرجع السابق، ص 191 - 192.

² نفسه، ص 192 - 193.

في سويسرا فقد كان مكتب جبهة التحرير الوطني ينشط كهيئة سياسية تحت غطاء الهلال الأحمر الجزائري، و كان المكتب يدار من طرف الجيلالي بن تامي.¹

إلى جانب الأدوار السابقة التي أشرنا إليها ، أصبحت شبكات التهريب موجهة من طرف فيدرالية جبهة التحرير الوطني، و ما بين 1957، 1958م وجدت جبهة التحرير تجار للسلاح في أوروبا أبدوا رغبة جدية في تموين الثورة الجزائرية بالسلاح حتى داخل الأراضي الفرنسية، و قد كانوا يعتمدون على السيارات السياحية في نقل السلاح و التي كانت تنقل من المغرب الأقصى إلى فرنسا لهذا الغرض، و قد كان مناضلو جبهة التحرير الوطني ينشطون في أوروبا و يقومون باتصالات و ربط علاقات بشبكات التسليح في أسبانيا، و ألمانيا، و السويد، و الدول الاشتراكية، و كان من بين هؤلاء الدكتور قنيش (إدريس) الذي أقيبل من طرف عبد الحفيظ بوصوف بعد سوء تفاهم عام 1959م، و كان هناك أيضا مهدي مابد (إلياس الشيطان) أو إلياس الدكتور السرعيني الذي لعب دورا كبيرا في الجبهة الأوربية إلى غاية الاستقلال، و بفضل دعم جورج بيشار في ألمانيا استطاع مهدي مابد عقد عدة صفقات سلاح إلى غاية اغتيال جورج بيشار من طرف المخابرات الفرنسية²، و كان أيضا ضمن الدعم "أوتو شليتر" و هو من ألمانيا تعرض لمحاولتي اغتيال عام 1956م و عام 1957م، و في 05 نوفمبر علم 1958م تعرض المحامي آيت أحسن إلى محاولة اغتيال أدت إلى إصابته بجروح، و كان هو مسؤول جبهة التحرير الوطني في بون بألمانيا، و قد تمكنت منظمة اليد الحمراء من القيام بتفجيرات في ميناء برام حيث دمرت حاوية الأطللس المشحونة بالسلاح و التي كانت ستقل إلى المغرب الأقصى، و د كانت هناك شبكة ألمانية أخرى بقيادة "رودي أردنت" استطاع مهدي مابد أن يقيم معها علاقات، و عن طريقها تمكنت الثورة من جمع أسلحة كثيرة بألمانيا كان تم تخزينها بإحدى المناطق النائية ليتم تهريبها.³

من جهة أخرى شرعت فدرالية جبهة التحرير في فرنسا في تكثيف اتصالاتها مع التنظيمات الفرنسية الراضية للحرب في الجزائر ، وبشكل أكبر مع الشبكات المؤيدة لجبهة التحرير الوطني والقضية الجزائرية ، والتي تأتي على رأسها شبكة فرنسيس جونسون، و قد أبدت هذه الشبكة استعداداتها للمشاركة ماديا و بصفة مباشرة و بأساليب خفية لدعم الثورة الجزائرية، و لعل من المساعدات و التسهيلات التي قدمتها الشبكة للثورة الجزائرية نقل الأموال إلى خارج الحدود الفرنسية و تسليمها لمناضلي جبهة التحرير الوطني من أجل شراء الأسلحة، و كذلك توفير الإقامة و حماية المناضلين الذين ينشطون في التراب الفرنسي، و

Gilbert Meynier, op.cit. P 596.

Ibid, p 477 – 478.

Gilbert Meynier. Op – Cit, p 477 – 478..

1

2

3

تشكيل شبكات للعبور عبر الحدود، و قد تشكلت عدة شبكات دعم خاصة من بين 1958، 1958م لصالح الثورة الجزائرية خلال هذه الفترة، لكن تبقى أهم شبكة هي شبكة جونسون فقد كان منذ عدة أشهر بمساعدة زملائه يؤدون خدمات جليلة لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا و في هذا المضمار صرح فرنسيس جونسون في لقاء صحفي "في البداية أغلبية الذين ينشطون كانوا يتحركون في الشبكة التي كونتها أنا بنفسني، و من المعروف أنه في البداية كانت هناك عملية تجنيد في أوساط مختلفة من شرائح المجتمع الفرنسي، و ذلك من أجل توفير الإيواء كانت الشبكة تضم أيضا متدينين، و كانت هناك فترات كنت أنتقل و أتردد على أماكن متعددة خلال ليلة واحدة، و قد لاحظت أن الناس الذين يساعدوننا من الأثرياء و البسطاء، و كمثال علا ذلك أواني الرئيس العام بمقر إقامة البلدية.¹

يضاف إلى ذلك أن الشبكة كانت تتلقى مساعدات من طرف الحزب التروتسكي، و العمال و القساوسة مثل "جون إرفواس Jean Urvoas" و "روبير دافيز Robert Davzies" و "بيار مامي Pierre mamet" و كذلك أناس مقربين من الأستاذ مندوز "Mandouze" مثل سيسيل فاردورا "Cécile Verdurand" و "بيار ريف Pierre Rive" و آخرون من أمثال "ماري شولي Marie Choulet" التي كانت خطيبة صالح الوانشي "Salah Louanchi".²

و قد كان الذين يدعمون الشبكة من الفرنسيين و غيرهم كانت لهم أسباب و دوافع وراء ذلك فهناك من كان ضد العنصرية و التمييز و لعلنا نذكر هنا "أنا بريس Anne Preiss" ابنة رجل الدين التي كانت متحمسة لمحاربة العنصرية و الاحتلال، و قد انخرطت في الشبكة التي تعمل بمدينة ليون الفرنسية و كان عمرها 17 سنة، هذا بالإضافة إلى "ميشال ميلر Michel Muller" الذي كان يدرس بسترا سبورغ العلوم السياسية، و قد تعرف هناك على أصدقاء جزائريين حيث يقول : "لقد اكتشفت خلال تلك الفترة إضافة إلى حقائق الحرب الجزائرية الثقافة الجزائرية أيضا، و اكتشفت أن التعذيب كان مصدر فرنسا" و بعد أن أصبح الأمين العام لمنظمة طلابية انضم في الشبكة بدافع مناهضة التعذيب، و قد ساعد جبهة التحرير الوطني فيما يتعلل بجمع الموال، و توفير العتاد، هذا بالإضافة إلى "ديدار فوزي Didar fawzy" الذي كان تابعا لتنظيم شيوعي مصري و هو من أصل يهودي و كان يقطن بباريس و يعمل تحت قيادة "هنري كوريال Henri Curiel"، و هناك أيضا "أيتال بولو Etienne Bolo" أستاذ

¹ Henri Allége, LA GUERRE D'ALGERIE TOME 1, TEMPS, PARIS, 1981, 609 P.

, p 233.

Ibid, p 233.

فلسفة مناضل في الحزب الشيوعي الفرنسي، تأثر بحرب الهند الصينية، و قد تأثر تأثرا شديدا بمقتل أحد أصدقائه من طرف قوى الاحتلال الفرنسي، و هو طالب جزائري يدعى "خان Khagne"¹. و قد كان من أعضاء الشبكة "جون تابت Jean Tabet" و هو مكتبي تأثر بالكتب التي قرأها، و قد حاول دعم الثورة الجزائرية، كما كان من أنصار السلام في الجزائر، و قد التقى بين بركة الذي عرض عليه القيام بعدة مهام في المغرب الأقصى و لكنه رفض، و فضل العمل إلى جانب جبهة التحرير الوطني، و قد حضر إلى محاكمة شبكة جونسون، و هناك أيضا "آن بومنوار Anne Beamanoir" و هي طالبة في الطب كانت تقوم بجمع الأموال في إطار الشبكة، و قد ربطت علاقات بعدة فرنسيات و قد أصبحت عضو بشبكة "فانسون Fincent"، و قد كانت هذه الشبكة تقوم بجمع الأموال و تزوير بطاقات التعريف و جوازات السفر.²

أثناء مجيء ديغول للحكم و تواصل الحرب، فإن شبكة جونسون قد توسعت و أصبحت أكثر نخاعة و حيوية، و لم تكن الخدمات التي تقدم لصالح الجزائرية منحصرة في شبكة فرنسيس جونسون، بل توسعت الشبكة و أصبحت لها فروع في عدة مدن فرنسية منها مدينة مرسيليا و كان ينشط في إطار هذه الشبكة "أنات ورجي Annette Roger" و هي إحدى المناضلات في الحزب الشيوعي الفرنسي، و نذكر كذلك "روبير بونو Robert Bonnaud" الذي عاد إلى ليون بعد أن شاهد عمليات القمع و الإبادة من طرف الجيش الفرنسي أثناء أدائه الخدمة الوطنية في أوراس النمامشة.³

كانت شبكة جونسون تضم عشرات الضباط رفيعي المستوى، و بدون هؤلاء كانت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لا تستطيع فعل أي شيء لاسيما في مجال التسليح، و هذه الشبكة كانت تفرض رسوم اشتراك على منخرطيها، و كانت الأموال التي يتم جمعها ترسل إلى خارج فرنسا حتى لا يتم جلب انتباه الشرطة أو المخابرات الفرنسية، و كانت الشبكة قد بدأت عملها عام 1956م و تهيكلت بصفة رسمية في خريف عام 1957م، و قد كان "هنري كوريال Henri Curiel" عسكريا من الحركة اليهودية بمصر التحق بشبكة جونسون، و بفضل خبرته استطاع أن يقدم الدعم الكبير لهذه الشبكة، و قد ساعد جونسون في الحصول على مقر جديد عام 1958م بمترل الكاتب "روجي فيا" بعد حادثة جاك سوستال، و بالتعاون مع فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كانت للشبكة ثلاثة مهام موزعة على ثلاثة قطاعات :

Henry Alleg, op.cit, p 233.

Jacques Cheby, op – cit, p 61 – 67.

Henru Alleg, Op – Cit, p 234.

أ - القطاع المالي : على إمتداد ثلاث سنوات كانت الأموال التي تجمع شهريا بفرنسا، تعطى لحملة الحقائب الذين كانوا موجودين بباريس في عشرات السكنات، و بعد ذلك توضع هذا الأموال في ثلاث حسابات بنكية، و يتكفل بعد ذلك شخص من الشبكة بوضع المال في حسابا بنكي بسويسرا، و قد استفادت الشبكة من خدمات هنري كوريال الذي كان أبوه يعمل ببنك في القاهرة، و قد سهل ذلك حرية التعامل في الأموال و الصرف، و كل شهر يكلف شخص من الشبكة بالانتقال من فرنسا إلى جنيف لسحب الحوالات لتسلم إلى جبهة التحرير الوطني.

ب - القطاع المخصص للإيواء : مهمة هذا القطاع هو توفير الإقامة و الإيواء المناضلي جبهة التحرير الوطني الذين ينتقلون في قارة أوروبا، و الذين يعبرون الحدود حيث توفر لهم الشبكة كل الشروط المتعلقة و التنقل و كذا جوازات السفر و الهوية.

ج - القطاع الإعلامي : كل شهر كانت تصدر نشرية عن هذه الشبكة تبين للرأي العام الفرنسي لماذا هذه الشبكة تساند الثورة الجزائرية و تقدم الدعم لجبهة التحرير الوطني.¹

في 27 جانفي عام 1957م تمكنت مصالح الأمن الفرنسية من توقيف عشرات المجندين في هذه الشبكة، و لكن جونسون تمكن من الفرار، و بعد هذه الحادثة أصبح جونسون غير مرغوب فيه بالنسبة لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، و قد أصبح عمار بوداود على رأس الفيدرالية ابتداء من صيف 1957م.²

و أصبحت الفيدرالية تعتمد بالدرجة الأولى على كوريال لأنه شخص غير معروف لدى مصالح الأمن الفرنسي عكس جونسون الذي أصبح معروفا و مطاردا، و قد ازدادت رقابة الشرطة الفرنسية و مصالح الاستخبارات من أجل تفكيك هذه الشبكة، و هذا ما دفع بفيدرالية جبهة التحرير الوطني إلى البحث عن عملاء جدد تتوفر فيهم عدة شروط منها الانضباط، و أن لا يكون المجند معروفا أو مطاردا من مصالح الأمن الفرنسية، أو له سوابق، و قد كان لا بد من أخذ كل الاحتياطات و التدابير و استخدام التمويه و التنكير عند نقاط المراقبة و الحواجز التي تقيمها سلطات الأمن الفرنسي و كان لا بد على حملة الحقائب من القبول اللامشروط لأوامر و تعليمات فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.³

Gilbert Meynier. Op – Cit, p 480 – 481.

Gilbert Meynier .481

Gilbert Meynier. Op – Cit, p 481.

1

2

3

و قد كانت هناك شبكة تسليح أخرى تنشط بسويسرا بقيادة محمد يوسف، و محمد تامزالي و لكنها لم تحقق النتائج المرجوة منها، و ابتداء من سنة 1960م تمكنت (MALG) من جلب أسلحة كبيرة و ذخائر و متفجرات من بلغاريا، و كان يتم نقل هذه الأسلحة بواسطة الشاحنات عبر مسلك "قدانسك" في بولونيا، و الأسلحة إلى يتم شراؤها و اقتناؤها توضع في حاوية تسمى بلغاريا، و حسب تصريحات علي هارون فإن 5000 طن من الأسلحة و المتفجرات وصلت إلى المنطقة الغربية عن طريق أوروبا، و للإشارة فإن الأسلحة البلغارية لم تصل كلها إلى الجزائر بسبب الحصار الطي كانت تضربه القوات الفرنسية على الحدود و بسبب الأسلاك الشائكة المكهربة، و قد كان قادة الثورة قبل إقامة الأسلاك الشائكة يتولون مهمة دخول الأسلحة إلى الجزائر و يوزعونها حسب احتياجات كل ولاية، لكن بعد ذلك دخلت الجزائر عبر الحدود الغربية كميات محدودة من الأسلحة كان مصدرها ألمانيا و كانت في غالبيتها أسلحة أمريكية كانت موجودة في قاعدة فرنكفورت، و قد كان تامزالي قد حصل على أسلحة داخل علب الزيت، و ابتداء من عام 1960م دخلت أسلحة كبيرة إلى الجزائر و كان مصدرها الدول الاشتراكية خصوصا الصين عن طريق المغرب الأقصى.¹

كما كلف عبد الحفيظ بوصوف الدكتور إدريس بمسؤولية شراء السلاح انطلاقا من مراكش و حتى أوروبا، و قد تسلم هذا الأخير مبلغ مليون دولار من بوصوف لشراء الأسلحة و الذخيرة، و قد قام بإيداع المبلغ بنك الاتحاد السويسري بزيورخ حتى يرتب لصفقة السلاح مع التجارين الدوليين المتخصصين في عمليات التهريب و هما الفرنسي "فراي Frey" و الدانماركي "أريكسون" ،

أما السيد حسين أيت أحمد رفقت أحمد يزيد الذي انضم إلى الوفد الخارجي بالقاهرة فقد أسندت لهما مهام دبلوماسية وإعلامية وانتقل الاثنان إلى نيويورك وأسس هناك مكتب للإعلام ليلتحق بهما فيما بعد السيد شاندرلي هذا المكتب نشط العديد من الندوات الصحفية لصالح القضية الوطنية هذا المكتب كان مقره بالقرب من هيئة الأمم المتحدة حتى يكون على إطلاع بالمستجدات الدولية على اعتبار أن هيئة الأمم المتحدة مصدر القرارات الدولية بعد تأسيس **(C.C.E) comité de coordination et d'exécution** عقب مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تكلفت هذه الهيئة بالعمل الذي كان يقوم به الوفد الخارجي وكان هذا بعد اختطاف الطائرة المقلدة للقادة الخمس أحمد بن بلة ورفقائه أكتوبر 1956 المهمة التي كان يتولاها أحمد بن بلة أسندت إلى الدكتور الأمين دباغين واستمرت العاصمة المصرية القاهرة القاعدة الخلفية الرئيسية بالنسبة للثورة الجزائرية حيث كانت ترسل إليها

الأسلحة والذخائر المشتراة مباشرة من أوروبا وكذلك الأسلحة التي كانت تقدم كمساعدة مجانية للثورة من قبل الدول العربية والاشتراكية ومن مصر كان يعاد إرسال هذه الأسلحة عبر القنوات المختلفة إلى الجزائر وهنا يمكن ذكر أهم صفقة للسلاح تم نقلها من أوروبا الشرقية إلى مصر.

وتمثلت الصفقة في صفقة السلاح التشيكي حيث تمكن مندوب الثورة المعتمد في أوروبا لشراء السلاح المدعو الدكتور إدريس واسمه الثوري "وزاني حامد" بمساعدة الحكومة المصرية من شراء صفقة السلاح من تشيكوسلوفاكيا يحتوي على أسلحة بريطانية وألمانية مع ذخائرها قدرت قيمة الصفقة بحوالي المليون دولار تقريبا.

وقد تم نقل هذه الشحنة إلى مصر عبر بولندا بعد أن اعتذرت الحكومة التشيكية عن نقلها مباشرة إلى ثوار الجزائر وقد وصلت الشحنة إلى ميناء الإسكندرية وأصبحت جاهزة لنقلها إلى الجزائر.¹

عند تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) سبتمبر 1958 تم إحداث مديرية التسليح والتموين العام وعين على رأس هذه المديرية السيد عمر أوعمران الذي خلف أحمد محساس في تونس وكانت مهمة هذه المديرية هو البحث عن السلاح والحصول عليه ثم توزيعه على الولايات في الداخل غير أن العمل الجبار في هذا المجال هو الذي قام به عبد الحفيظ بوصوف الذي تولى مهام وزير الاتصالات والاستعلامات في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية.

وفي الحكومة المؤقتة الثالثة حافظ على نفس المنصب مع تغيير اسم هذه الوزارة حيث أصبحت تسمى وزارة التسليح والاتصالات العامة.

لقد استطاعت مصالح عبد الحفيظ بوصوف من تجنيد أبرز مهرب للأسلحة خلال هذه الفترة والممثل في جورج بيشار Georg Puchert وهو ضابط سابق في المصالح السوفيتية كان مستقرا بمدينة طنجة المغربية.²

2- الاتحاد السوفياتي:

إن الدعم الذي قدم للثورة الجزائرية من قبل المعسكر الاشتراكي وخاصة الإتحاد السوفياتي كان ماديا بالدرجة الأولى وتمثل في (الأسلحة، أغذية، أدوية للاجئين، وعناية بالجرحى، ومنح دراسة للطلاب الجزائريين).

¹ - مراد صديقي : المصدر السابق ص 45 .

² - ERWAN BERGOT COMMANDOS DE CHOC ALGERIE, BERNARD GRASSET, PARIS,

France 1990.p154

أما الدعم السياسي والدبلوماسي، فقد تم التعبير عنه في مختلف المحافل واللقاءات التي كانت تتم داخل بلدان المعسكر الاشتراكي من قبل الحكومات والمنظمات الجماهيرية أو في إطار هيئة الأمم المتحدة فقد كانت البلدان الاشتراكية في عمومها تصوت لصالح القضية الجزائرية.

منذ اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954 لم يبد الإتحاد السوفياتي مواقف مساندة للثورة الجزائرية، بل رأى أن ما يجري في الجزائر هو مشكل فرنسي يحل داخليًا ولا يحق للإتحاد السوفياتي أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول وعليه فإن موقفه من القضية الجزائرية كانت محل انتقاد من طرف مجموع دول المعسكر الشيوعي وعلى رأسهم الصين الشعبية، التي رأت أن سياسة الإتحاد السوفياتي تجاه القضية الجزائرية هي سياسة منافية ومناقضة للمبادئ الشيوعية¹ المساندة لحركة التحرير- في العالم.

و رأت أن موقفه نابعة من توجهه الجديد الداعي للتفاوض والتقرب من المعسكر الغربي وهذا من أجل الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية، فلم يعترف الإتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPR) إلا عام 1960 وهذا الاعتراف لم يأتي نتيجة قناعة إيديولوجية بل جاء نتيجة عوامل أخرى، ومع بداية الستينات، بدأت تبرز معطيات جديدة على الساحة الدولية، فتأكد النصر الميداني للثورة الجزائرية وظهرت نوايا الحقيقة للولايات المتحدة الأمريكية، في مواجهة المد الشيوعي في منطقة شمال إفريقيا وهذا من خلال تصريحات مسؤوليها أثناء هذه الفترة².

و تأكد للإتحاد السوفياتي أن الاستمرار في عدم الاعتراف بالحكومة مؤقتة قد يؤثر سلبًا على الإتحاد السوفياتي في بناء علاقات مع الجزائر عند استقلالها، ويدفع بالجزائر إلى التعامل مع الصين القوة المنافسة للنفوذ السوفياتي في عالم الجنوب.

و لقد كانت للتنظيمات الجماهيرية السوفيتية تأثير على تغيير موقف الإتحاد السوفياتي، من القضية الجزائرية عن طريق المظاهرات المتكررة المنددة بالقمع الاستعماري المسلط على الجزائريين.

إن التوجه الجديد لسياسة الأمريكية في المغرب العربي مع بداية عام 1957 كان له الأثر الكبير في التأثير على السياسة الخارجية للإتحاد السوفياتي، الذي اضطر إلى مراجعة بعض جوانب سياسته الجزائرية، فمع مطلع عام 1958 بدأ في توزيع الأسلحة على الدول الاشتراكية المحيطة بيوغسلافيا وتحت مسؤوليتها وفي نفس السنة كذلك قام بتقديم إعانة مادية معتبرة لمصلحة اللاجئين الجزائريين بتونس³.

¹ للمزيد من التفصيل حول مواقف الإتحاد السوفياتي من القضية الجزائرية أنظر: -المجاهد. "مواقف الإتحاد السوفياتي"، المجاهد، العدد 20، 15/03/1958، و

انظر كذلك عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ط، منشورات وزارة المجاهدين (د.ت) ص 98

² Hartumat elsenhans, OP cit P 130-133

³ Hartumat elsenhans, OP cit P 130

و ازداد الدعم السوفياتي للثورة الجزائرية عندما قررت جبهة التحرير الوطني، نهاية 1958 إرسال وفد إلى الصين لكسب المزيد من التأييد المعنوي والمادي هذا ما جعل الاتحاد السوفياتي يغير من سياسته ويقوي من إعاناته للثورة الجزائرية ويعتمد على طرق جديدة للدعاية لصالح القضية الجزائرية التي تمثلت في إحياء التظاهرات الجموعية وإقامة أسابيع وأيام ثقافية خصصت لشرح القضية الجزائرية وفضح السياسة الفرنسية في الجزائر¹.

و يمكن تتبع التحوّل السوفياتي تجاه القضية الجزائرية بشكل جلي من خلال خطابات الرئيس خروتشوف خلال هذه الفترة ففي خطاب له أما مجلس السوفيت الأعلى، حيث بين الخطوط العريضة التاريخية بين الجزائر وفرنسا وضمن هذا التوجه الجديد قام سفير الاتحاد السوفياتي بباريس بزيارة الجنرال دي غول في إقامته بكلومبي (Colombey) في 18 أوت 1959 وحمل له رسالة شخصية من خروتشوف مقترحا عليه تنظيم لقاء فرنسي سوفيّاتي. بعدها مباشرة قام الإتحاد السوفيّاتي بتزكية مشروع تقرير مصير الجزائر المعلن عنه في 16 سبتمبر 1959، ونصح جبهة التحرير الوطني بقبول عرض المفاوضات مع فرنسا. بعد زيارة الرئيس السوفيّاتي خروتشوف لفرنسا مع بداية سنة 1960²، اتجهت سياسة الاتحاد السوفيّاتي تجاه القضية الجزائرية نحو تزكية استقلال الجزائر واضطر الإتحاد السوفيّاتي مرّة أخرى إلى تبني مواقف واضحة ومساندة لاستقلال الجزائر خصوصا عندما قامت جبهة التحرير الوطني بتعزيز توجهها نحو الصين الشعبية بعد فشل المفاوضات الأولى بين الجزائر وفرنسا، ويتجلى الموقف السوفيّاتي الجديد أثناء انعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1960 حيث هاجم الرئيس خروتشوف الاستعمار الفرنسي في الجزائر واستقبل ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPR)، كما قامت وسائل الإعلام بتغطية إعلامية لهذا اللقاء وأعطته رعاية هامة أيضا في نيويورك، حيث كان مناسبة أيضا للإتحاد السوفيّاتي للاعتراف بالحكومة المؤقتة³ رغم ذلك فإن مواقف الإتحاد السوفيّاتي تجاه القضية الجزائرية ظلت تتميز بذلك الحرص الدائم على مراعاة مصالح فرنسا التي كانت تعتبر كحليف ضمني من منظور انفصال أوروبا الغربية عن الزعامة الأمريكية وبين الحرص الآخر على دعم النضال المعادي للاستعمار في الجزائر

¹ - سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 454، 455.

² - خلال زيارة خروتشوف إلى باريس مارس 1960، قامت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتوجيه رسالة إلى السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفيّاتي، تذكره بالموقف البطولي، لكتيبة المشاة الفرنسية و المؤلفة من الجزائريين المجددين إجباريا في الجيش الفرنسي و كذا كتيبة الزواف الأولى و هي الأخرى مؤلفة من الجزائريين، اللتين كانتا تقفان في ربيع 1919 على مقربة من أوديسا تجاه القوات البلشفية، و التي رفضتها مهاجمة الجيش الثوري الروسي رغم أوامر الضباط الفرنسيين ولان الكتيبتين رضتا أن تعملتا كمترزقة، فقد أعيدتا إلى رومانيا و تعرضتا إلى قمع شديد خلالها كان الجنرال ديغول يعمل على إفناء الجيش الأحمر على حدود يولونيا. و للمزيد من التفصيل أنظر: النص الكامل الرسالة في الجهاد، العدد 25، 1960/04/63.

³ - تم هذا اللقاء على هامش الدورة الخامسة عشرة لهيئة الأمم المتحدة، و قد أكد هذا الاعتراف تصريح خروتشوف يوم 1960/10/18. حيث قال "يمكن اعتبار اجتماعاتنا و محادثاتنا مع ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة. بمثابة اعتراف واقعي لا اعتراف رسمي بمجده الحكومة.

باسم مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها وهذا ما يفسر تردد وتأخر الإتحاد السوفياتي في الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة إلى غاية 19 مارس 1962 تاريخ إعلان وقف إطلاق النار وكان ذلك اعترافاً رسمياً بالحكومة الجزائرية.¹

3:ألمانيا الشرقية: واحدة من دول المعسكر الاشتراكي التي قدمت مساعدات معنوية معتبرة للثورة الجزائرية، حيث أدانت سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بشكل واضح، وطالبت العالم بالوقوف إلى جانب الشعب الجزائري ومساندته، واعتبرت النظام الفرنسي مسئولاً عن الجرائم المرتكبة ضدّ الشعب الجزائري ومن الواجب محاكمته طبقاً للقوانين الدولية.

لم تتأخر جمهورية ألمانيا الشرقية في تقديم مساعدات مادية كثيرة للثورة الجزائرية حيث كانت على أعلى مستوى. -الحكومي الرسمي- بل تجاوزته إلى التنظيمات الجماهيرية، فمثلاً قام إتحاد النقابات لألمانيا الشرقية بتقديم 30 مليون فرنك فرنسي قديم لصالح الثورة في الجزائر²

4- المجر: من الدول التي كانت تؤلف المعسكر الاشتراكي، لعبت دوراً هاماً في التعريف بجرائم الاستعمار الفرنسي وتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الجزائريين وجمع التبرعات المالية لصالح الثورة الجزائرية، وقد تفاعل الرأي العام المجري تفاعلاً كبيراً مع مجريات أحداث الثورة وارتبط بها ارتباطاً عضوياً مناصراً لها.

و ضمن هذا الإطار نظمت دولة المجر هي الأخرى أياماً وأسابيع تضامنية مع الشعب الجزائري وأظهر عدد هام من الصحفيين المجريين دوراً بارزاً في التعريف بالقضية الجزائرية داخل المجر، من خلال التحقيقات التي قاموا بها، هذا بالإضافة إلى الحركة الأدبية المجرية التي كان لها هي الأخرى مواقف مساندة للثورة الجزائرية على غرار الشاعر (Gezo- Kepes) ، كما استقبلت فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم الذي قدم إليها بدعوة من المجلس الوطني لنقابات المجرية- وكانت دعايتهم قوية لصالح الثورة الجزائرية من خلال النتائج الإيجابية.³

5- يوغسلافيا:

سخرت يوغسلافيا ما لديها من إمكانيات ونفوذ من أجل مساندة القضية الجزائرية بما في ذلك نشاطها وعلاقتها الخارجية كما حاولت إقناع الجانب الفرنسي بضرورة انسحابه من الجزائر ومنحها

¹ - سليمان الشيخ، مرجع سابق ص 454.

² - حسب مصالحي المخابرات الفرنسية كانت موانئ ألمانيا الشرقية أفضل المواقع التي اختارتها مهربي الأسلحة لنقلها إلى الجزائر، للمزيد من التفاصيل حول هذا

الموضوع أنظر: Mohamed Tegui OP cit P456-457.

³ - Nagy Laszlo, opinion publique en Hongrie et la guerre de libération national du peuple

Algérienne, in CNEH, (ed) ENAL Alger p 262.

الاستقلال. ومواقف يوغسلافيا اتجاه القضية الجزائرية واضحة وداعمة للثورة الجزائرية ومنددة بالقمع الاستعماري المسلط على الشعب الجزائري.

ففي إحدى خطابات الرئيس اليوغسلافي " جوزيف تيتو " نلمس هذا بوضوح حيث قال " إن وجوه الاشتراكيين الفرنسيين أصبحت تحمل قاذورات يصعب جدا تنظيفها"¹ لقد تلقت الجزائر دعماً ثابتاً من يوغسلافيا حيث قدم الصليب الأحمر اليوغسلافي، عدة مرات، مواد غذائية لمصلحة اللاجئين الجزائريين، وأدوية وعناية صحية للجرحى من جيش التحرير الوطني، ومستشفيات، مراكز طبية، وإعادة التأهيل وفي مجال الدعاية لصالح الثورة قامت يوغسلافيا بطبع مجموعة المجاهد في ثلاث أجزاء، وقيام مصلحة السينما اليوغسلافية بإنتاج أفلام وثائقية حول النضال التحريري في الجزائر، وكونت ودرت مجموعة من المصورين والسينمائيين² هذا بالإضافة إلى تمويل جبهة التحرير الوطني بالسلاح, رغم أن بعض البواخر اليوغسلافية قد ضربها الفرنسيون والتي لم تصل إلى حيث كان يجب أن تصل مثل السفينة سلوفينيا، كانت تنقل شحنة من السلاح من أوروبا مباشرة إلى مراكز إنزال الإمدادات في الريف المغربي ولكن البحرية الفرنسية اعترضتها بتاريخ 18 جانفي 1959 واقتادتها إلى مرفئ وهران) فإن البواخر الأخرى استطاعت أن توصل حمولات الأسلحة إلى داخل الجزائر³

إضافة إلى الدعم المادي، فإن يوغسلافيا لم تتواني في تقديم الدعم على المستويات السياسية والدبلوماسية، هنا نسجل ما قدمه الوفد اليوغسلافي أثناء دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي طرحت فيها القضية الجزائرية من مواقف مساندة للثورة الجزائرية، وبرز هذا بوضوح في الدورة الخامسة عشرة، حيث قام الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو أثناء خطابه أما أعضاء هيئة الأمم المتحدة ليدعم موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية وفي هذا الصدد قال: " إن حكومة الجزائر المؤقتة تبحث عن حل لمشكلتها عن طريق استفتاء يتم تحت إشراف الأمم المتحدة وهذا ما يتصل بنا، يستحيل إلا أن نوافق عليه وندعمه كل الدعم "

وتتكرر تصريحات جوزيف تيتو المؤيدة للقضية الجزائرية في الكثير من المناسبات واللقاءات غير أن الحدث المهم بالنسبة للقضية الجزائرية هو ذلك التصريح الذي أدلى به سفير يوغسلافيا في تونس والذي أوضح فيه قائلاً: "إن الحكومة اليوغسلافية قد اعترفت اعترافاً فعلياً بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لدى زيارة الرئيس فرحات عباس في جوان 1959، وعقب هذه الزيارة فإن جبهة التحرير الوطني كثفت تواجدها بيوغسلافيا من خلال إقامة بعثته دائمة لجبهة التحرير الوطني في بلغراد، ترأسها مسعود بقدم،

¹ - سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 453.

² - Pecar Zdravque, Algerie, Temoinage, d'un reporter yougoslave sur geurre d'Algerie in CNEH, (ed) ENAL 1983.

³ - حول هذه الزيارات أنظر المجاهد العدد 79 ... 1961/04/15 ص 6.

وأنتقل وفد رسمي من الحكومة المؤقتة إلى بلغراد برئاسة الأمين خان لحضور المؤتمر الخامس لرابطة الشيوعية اليوغسلافية.¹

و الملاحظ في يوغسلافيا أن كل المناسبات الوطنية لهذا البلد إلا وكانت تثار فيها القضية الجزائرية على غرار اجتماع المؤتمر الثالث المناهض لاستعمار لدول البحر المتوسط والشرق الأوسط وضم هذا المؤتمر رؤساء الدول والحكومات الغير المنحازة، مثل جبهة التحرير الوطني يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة وأكد المؤتمر استمراره في تقديم الدعم المعنوي والمادي للقضية الجزائرية، وكان هذا المؤتمر مناسبة لبعض الدول المشاركة فيه، مثل يوغسلافيا، باكستان، كمبوديا، أفغانستان، غانا، لتعلن عن اعترافها الرسمي بالحكومة المؤقتة وهذا العمل يعتبر إنجازا دبلوماسيا مهما بالنسبة لنضال الشعب الجزائري.

6- الصين الشعبية

منذ انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955، فإن علاقات جبهة التحرير الوطني مع الصين ازدادت نموًا وتطورًا وتأكدًا هذا من خلال الزيارات الرسمية أو في اللقاءات التي جمعت الطرفين ومنذ تأسيس الحكومة المؤقتة كانت الصين من بين البلدان السباقة التي أعلنت اعترافها الرسمي بها، والأبعد من ذلك فإننا نجد رئيس وزراء الصين شوان لاي يدلي بجديث خاص لجريدة المجاهد²

و سارعت الصين إلى توجيه دعوة رسمية للحكومة المؤقتة لزيارة الصين فقبلت الجزائر الدعوة، فقاد الوفد الجزائري إلى الصين السيد يوسف بن خدة، وفي أبريل عام 1959 زار الصين وفد عسكري برئاسة عمر أوصديق، ثم أرسل وفد رسمي ثاني كان فيه يوسف بن خدة والسيد أحمد توفيق المدني للمشاركة في العيد السنوي العاشر للثورة الصينية أكتوبر 1959 وأثناء هذه الزيارة حصل الوفد الجزائري على مساعدة مادية معتبرة لمصلحة اللاجئين الجزائريين، وبعد عدة أشهر قام السيد كريم بلقا سم وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة، لزيارة الصين، رفقة عبد الحفيظ بوصوف، أحمد فرنسيس خلالها قاموا بزيارات سريعة لكل من الفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية.

في العاصمة بكين استطاعت المحادثات التي جرت بين الطرفين على أعلى مستوى أن تؤدي إلى رفع المساعدة العسكرية والمالية الصينية لجبهة التحرير الوطني وتقرر خلال ذلك أن يقيم ممثل دائم للحكومة المؤقتة في العاصمة بكين.³

¹ - المجاهد، الجزائر في مؤتمر الاشتراكي الخامس اليوغسلافي العدد 63 - 25 أبريل 1960 ص 7.

² - المجاهد "لقاء خاص مع شوان لاي"، العدد 30، 1958/10/10.

³ - الممثل الدائم للحكومة المؤقتة الذي تم تعيينه في بداية الأمر هو مصطفى فروخي غير أن وفا هذا الأخير جعلت قادة الثورة يعينون عبد الرحمان في هذا المنصب، للمزيد من التفصيل أنظر: سليمان الشيخ، المرجع السابق ص 458.

لقد قدمت الصين للثورة الجزائرية دعما ماديا ومعنويا مهما تشهد عليه أغلب المصادر المعاصرة لهذه الفترة وكان هذا الدعم مهما بالنسبة للثورة الجزائرية كون الصين تمثل حوالي ربع سكان العالم وهذا له تأثيره على توجيه الرأي العام الدولي، وكان له أيضا تأثير إيجابي على رفع معنويات قوى التحرير بالجزائر، وهذا ما عبر عنه السيد فرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة خلال زيارته إلى الصين في أكتوبر 1960، فوصف اعتراف الصين بالحكومة المؤقتة " بأنه اعتراف أضخم من دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان العالم"¹ فكانت الصين أول دولة تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة بعد الدول العربية.

أدت بعض الأحداث أثناء مراحل الثورة التحريرية إلى تعميق العلاقات الجزائرية الصينية، ومضاعفة الدعم الصيني للثورة الجزائرية، فإن تأسيس الحكومة المؤقتة في 19/09/1958، كان له تأثير حاسم على مسار الثورة التحريرية على الصعيد الدولي، حيث تأكد للعالم أن القضية الجزائرية لا رجعة فيها، وقد أبدت الصين اقتناعها بهذه الحقيقة منذ الوهلة الأولى للانفلاق الثورة التحريرية واعتبرت الصين أن ما تقوم به الجزائر هو نفس التجربة التي قامت بها الصين في مواجهة الاستعمار الياباني قبل عام 1945 وفي معركتها الداخلية عام 1949 ضد نظام تشان كاي شيك.²

كما كان لبروز الخلاف الصيني السوفياتي منذ انتهاجه سياسة التعايش السلمي مع المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت في مواجهة الصين ومن جهة أخرى، غير مباشرة كانت تدعم فرنسا في حربها بالجزائر عن طريق الدعم الذي كانت تتلقاه فرنسا من منظمة الحلف الأطلسي الموجه لقمع الشعب الجزائري، فقد تزامن حصار دول الحلف الأطلسي للصين والجزائر مع بداية تجسيد سياسة التعايش السلمي التي تبناها الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي جعل الصين والجزائر في خندق واحد، وهو السبب الذي جعل الصين تعمق علاقاتها مع جبهة التحرير الوطني حتى شملت كل المجالات.³

تمثل الدعم المادي الصيني للثورة الجزائرية في تقديم إعانات مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية الثورة ووصلت قيمة المساعدات المالية للثورة 12 مليون دولار، ففي سنة 1959 سلمت الصين لجبهة التحرير الوطني 2 مليون فرنك فرنسي. لقد كان الدعم العسكري تجسيدا لتعهد القادة الصينيون للوقود الجزائرية أثناء

¹ - إسماعيل ديش، المرجع السابق، ص 139.

² - نفسه ص 146.

³ - إسماعيل ديش، المرجع السابق، ص 139-146.

زارتهم إلى الصين فخلال كل زيارة يلتزم قادة الصين بتقديم الدعم ومضاعفته كما كانت تهدف تلك الزيارات إلى الاستفادة من الخبرات الصينية وتجاربها في تطوير التضامن ضد الاستعمار. فمثلا أثناء زيارة الوفد الجزائري مارس 1959 برئاسة عمر أوصديق كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة، فمن خلال هذه الزيارة تسلم الوفد الجزائري، معدات وتجهيزات عسكرية وطبية كما كانت الصين تنظم دوريا وباستمرار معارض وتظاهرات ثقافية على غرار الأسبوع الجزائري بالصين، وهذا لمناصرة الثورة الجزائرية، حيث كان يتم في هذه التظاهرات جمع التبرعات لفائدة الثورة المسلحة بالجزائر، مثلا نسجل عام 1958 وصل حجم التبرعات إلى أكثر من 200 ألف دولار.¹

كما قدمت حكومة الجمهورية الشعبية الصينية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 ماي 1961 كميات من العتاد العسكري: تمثلت في مايلي:

العتاد	الأسلحة	الذخيرة
- مسدسات عيار 7.62 ملم (صنع صيني)	4000	2.000.000
- رشاشات عيار 7.62 ملم ' صنع صيني)	10000	20.000.000
- بنديقيات عيار 7.62 ملم (صنع صيني)	35000	50.000.000
- رشاشات خفيفة عيار 7.62 ملم (صنع صيني)	1000	5.000.000
- رشاشات مضادة للطيران عيار 12.7 ملم (صنع صيني)	200	2.000.000
- قذائف 9 سم صنع أمريكي		1.200.000
- قذائف 49 II سم صنع أمريكي		1.000.000
- ذخيرة للبنادق الرشاشة عيار 7.62 ملم (صنع أمريكي)		5.000.000
- فهد رشاش (طومسون)	14.000	
- قنابل الإقحام (صنع صيني)	35.000	
- قنابل للدفاع (صنع صيني)	75.000	
- مورتية Mortier عيار 60 سم	500	154.000
- مورتية Mortier عيار 61 سم (صنع أمريكي)	100	22.000
- جهاز اتصال " 81 " طاقة 15 فولت (صنع صيني)	50 جهاز	

¹ - نفسه صص 139-146 و أنظر كذلك

10 أجهزة	- جهاز إرسال " 91 " طاقته 150 فولت (صنع صيني)
04 أجهزة	- جهاز ارسال " 804 " طاقته 400 فولت (صنع صيني)
جهاز واحد	- جهاز إرسال أ " 200 " طاقته 1000 فولت (صنع صيني)
20 جهاز	- جهاز استقبال " 7512 " (صنع صيني)
31000 قطعة	- مستقبل الأمواج القصيرة (صنع صيني)
31000 قطعة	- معدات إلكترونية متنوعة
400 قطعة	- سماعة ت.أ. 4
400 جهاز	- أجهزة لمعدات كهربائية مختلفة
45000 قطعة	- مقاوم مثبت راديو

1

3) الدول الغربية:

تطلعت جبهة التحرير الوطني، منذ اندلاع الثورة التحريرية إلى الغرب، على اعتبار أنه الحليف الطبيعي لفرنسا والمدعم لها، في حربها ضد الجزائر وبدأت تقييم كل دولة من دول المعسكر الرأسمالي على مدى محاولة في ذلك أن تحصل على حيادها على الأقل إن لم تحصل على دعمها. والملاحظ في هذا الشأن أن هناك بعض دول من المعسكر الغربي معادي للاستعمار، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا ودول أمريكا اللاتينية التي هي نفسها ممتلكات استعمارية قديمة، تكره الاستعمار كرها عميقا، غريبا عن كل استراتيجية للحرب الباردة.²

1- الثورة الجزائرية وأزمة الحلف الأطلسي (1962/1954):

لم تتأثر البلدان الغربية بأحداث الثورة التحريرية منذ البداية على الأقل وهذا راجع أولا لعدم اكتراثها للمشكلات الاستعمارية كما يبدو الحال بالنسبة للدول الإسكندنافية وثانيا تضامنا مع فرنسا داخل بيت الحلف الأطلسي غير أن قرب منطقة الصراع منها وامتداد رقعتها سرعان ما أيقظا الرأي العام في البلدان الغربية وبين بشكل جلي ما كان يوصف بأنه "قضية داخلية" من طرف فرنسا هو غير ذلك فقام صحافيون من ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا بتكذيب هذا الادعاء بوقوفهم على حقيقة ما كان يجري بالجزائر فبعد العدوان الثلاثي على مصر بدأ القلق يساور النفوس في البلدان الغربية وكتبت في هذا الإطار جريدة "شتوتغارت

Abderrahmane Kiovane , les Déuts d'une Diplomatie de guerre (1956 – 1962) CD-DAHLAB. Alger . -¹
2000 P 145-147

²- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص449.

زيتونغ" (Stuttgarter Zeitung) الألمانية بتاريخ 18 نوفمبر 1957 "أن الجزائر يمكن أن تتحول إلى "ساراجييو" « Sarajevo » الحرب العالمية الثانية" وازدادت المخاوف بعد حادثة ساقية سيدي يوسف وأصبح العالم الغربي في موقف حرج فقد كتبت جريدة "نيويورك بوسط" « New York Post » في عددها ليوم 2 جويلية 1957 "أن الجزائر لم تعد اليوم مشكلة لفرنسا وحدها ولن تكون مشكلة مقصورة عليها أبدا".

فلم يكن تطور موقف البلدان المشتركة في الحلف الأطلسي اتجاه السياسة الفرنسية في الجزائر بالشيء العادي فقد أخذت هذه الدول تتعجب من تعنت فرنسا وترى في حرب الجزائر تهديد الحلف الأطلسي وخطر عليها ومن المؤكد أن هذه البلدان أو الدول لا يمكنها أن تشجب فرنسا رسميا غير أنها ضاعفت من تحذيراتها لها ولا سيما منذ عام 1958 وكانت دول الحلف قلقة من فرنسا وما كانت تقوم به من تحويل وجوه استعمال إعمادات الحلف المالية وفرقه العسكرية وكانت تتخوف كذلك من غياب الثقة بين أعضاء الحلف الأطلسي والمعسكر الغربي بشكل عام.¹

2- دول الشمال les pays nordiques:

و هناك مناطق حيادية تمتد على كل الأراضي الشمالية (السويد، النرويج، الدانمرك)، التي يلاحظ موقفها الحيادي نسبيا حيال مشكلة الجزائر، والتي عملت جبهة التحرير الوطني على تطوير موقفها بشكل أوضح باتجاه استقلال الجزائر.²

فقد لعبت المنظمات الغير الحكومية في تأييد وشرح القضية الجزائرية داخل الأوساط السياسية في هاته البلدان ومن بينها على وجه الخصوص السويد وقام بهذا الدور بعض الكتاب والصحفيين الذين دعو لاستقلال الجزائر، وهنا يمكننا التطرق إلى الدور الفعال الذي قام به المراسل السويدي المشهور بباريس فيكتور فيند (Victore Vind) الذي كان يشغل صحفي ورئيس تحرير بالإذاعة السويدية، لعب دورا مهما مع جماعته في هذه الحملة التحسيسية ففي 1958 نشر كتاب تحت عنوان " الثورة في الجزائر " وهو عمل عبارة عن تقرير لرحلته بالجزائر.³

¹ - محمد طويلي، الملتقى الدولي حول أصداء الثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، العدد 91، السنة السادسة عشرة، (حانفي - فيفري) 1986، ص 57-58.

² - للمزيد من التفاصيل حول موقف دول الشمال إلى غاية 1962 أنظر:

Tuomo Melasuo, les pays nordiques et la guerre de libération, D'Algérie. In CNEH (ed) ENAL
Alger 1983 P329.

³ - Tuomo Melasuo, OP cit P329

هذا إضافة إلى كتاب السيد (Sven Oste) الذي نشر تحت عنوان " المتمردون ". هذا دون أن ننسى نشاط الجزائريين بدول الشمال على وجه الخصوص في السويد والدانمرك، حيث كانت توجد جالية جزائرية هناك قبل الثورة الجزائرية، وازداد حجم هذه الجالية بعد انطلاق الثورة المسلحة وهذا أمر طبيعي بالنظر للقمع الذي كان يتلقاه الجزائريون بالجزائر، أو حتى بفرنسا وهو الشيء الذي جعلهم يهاجرون إلى هاته البلدان الشمالية.

فقسم من هذه الجالية تنظم وبدأ بطريقة غير رسمية نشاطاته مستقل عن المنظمات المدنية لدول الشمال وكان لهذه الجالية دور فعال في تمثيل جبهة التحرير الوطني والتعريف بالقضية الجزائرية. واستقر عدد منهم في العاصمة السويدية ستوكهولم، والبعض الآخر في العاصمة الفنلندية هلسنكي، وكان هناك شخص يدعى عبد الرحمان هلي، ممثلا لجبهة التحرير الوطني، ويعود تاريخ تواجده بهذه البلاد إلى عام 1950 عندما كان عاملا في إحدى السفن التجارية الفنلندية، بستوكهولم تزوج إحدى الفنلديات، وأصبح فيما بعد ممثلا لجبهة التحرير الوطني بفرنسا.

و تشير بعض المصادر إلى أن أحمد فرنسيس وعبد الرحمان كيوان قد قاما بزيارة لدول الشمال خلال عام 1957 و 1959 وبفرنسا التقوا بقيادة الأحزاب السياسية وتم اللقاء في سرية تامة، للإشارة فإن عبد الرحمن كيوان قد تطرق بالتفصيل إلى هذه الزيارات التي تمت في جولتين في كتابه بدايات دبلوماسية الحرب (1956-1962) وكان الهدف من هذه الزيارة هو كسب مزيد من الدعم والتأييد للقضية الجزائرية وهذا ظاهر من خلال اللقاءات التي عقدها مع مختلف الشخصيات في مختلف العواصم الإسكندنافية (ستوكهولم- كوبنهاغن-أسلو- هلسنكي) وكان الاتصال عموما مع الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية والنقابات العمالية والطلائعية المتعاطفة والمؤيدة للقضية الجزائرية.¹

وقامت الجالية الجزائرية بالسويد عام 1958 بنشر جريدة لها باللغة السويدية أسمتها " الجزائر الحرة " وكانت تصدر مرة كل شهر حتى صائفة 1962 وهناك أعداد من هذه الجريدة مفقودة. ونشرت 48 عدد، وعدد صفحات الجريدة يتراوح من 5 إلى 9 صفحات وعالجت الجريدة تطورات المسألة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ومع تطورات الأحداث واقترب موعد استقلال الجزائر بدأت الجريدة تتطرق إلى المواضيع المستقبلية، بين السويد والجزائر المستقلة وفي موضوعات أخرى عام 1961 و 1962 تحدثت عن وضعية اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب ومن الصعوبة معرفة الأهمية الحقيقية لهذه الجريدة التي تعتبر مصدرا هاما

¹ - Abderrahman Kiouane, les début d'une

لدور الجالية الجزائرية في هذه البلاد، في غياب معرفة الكمية التي كانت تسحب والطريقة التي كانت توزع بها.¹

3- الولايات المتحدة الأمريكية.

فمن المعروف أن السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كانت تقوم على إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ الاستعماري التقليدي ويستوي في ذلك الاستعمار الفرنسي والإنجليزي. ومادامت موجة الاستعمار التقليدي قد أخذت في الانحصر عن طريق الثورات والكفاح السياسي وهيئة الأمم المتحدة فإن سياسة الدولار والمعونة الاقتصادية. بالإضافة إلى التدخل العسكري إذ اقتضى الحال قد حلت محل النفوذ الأوروبي التقليدي وظهر ذلك أيام الثورة التحريرية إذ قامت أمريكا بتزويد فرنسا بالسلاح والعتاد عن طريق الحلف الأطلسي ومساندتها في الأمم المتحدة بينما السياسة الرسمية تسير في الاتجاه السالف الذكر كانت البحوث والكتابات الصحفية والدراسات تتجه نحو التحضير لما بعد رحيل الفرنسيين عن الجزائر ومن ضمن ذلك الاتصال غير الرسمي ببعض قادة الثورة- فتح مكتب لجهة التحرير الوطني في نيويورك- ومنح الطلبة الجزائريين منحة دراسية وتشجيع المنظمات الخيرية والدينية على التبرع للاجئين الجزائريين وظلت الكتابات الصحفية والإعلام عموما موزعا منه ما كان يقف مع فرنسا الصديقة القديمة للجمهورية الأمريكية واعتبارها حامية الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي ضد الشيوعية ومنه ما كان يقف مع حق الجزائر في الاستقلال والحرية إقتداء بكل الشعوب الأخرى.

ويكفي في هذا الإطار ذكر اتجاهين الأول يمثل ما يكل كلارك في كتابه (الاضطراب في الجزائر) الذي عبر عن اتجاه يمكن أن نسميه يمينا متطرفا بمساندته لأعمال الجيش الفرنسي في الجزائر أما الاتجاه الثاني فتمثله السيدة جوان غلسباي في كتابها (الجزائر تمرد وثورة) طبعة 1959 وهو الكتاب الذي حكمت فيه حكما قاسيا على الاستعمار الفرنسي في الجزائر متبعة مراحلها ومنتهية إلى أنه سيؤول إلى الزوال ومنتصرة للثورة الجزائرية.²

فالولايات المتحدة الأمريكية بحكم تزعمها للمعسكر الغربي فقد احتلت مكانة هامة في اهتمامات دبلوماسية الثورة الجزائرية، ولهذا فإن " مكتب الإعلام " لجهة التحرير الوطني في نيويورك، سيشكل مركز ملاحظة قريب من مصدر القرارات الدولية، وسيكون له دور مهم في تقييم تطور السياسة الأمريكية تجاه المشكل الجزائري وسيكون أيضا قاعدة هامة للعمل الدبلوماسي باتجاه الأمم المتحدة وللعمل السياسي تجاه الرأي العام الأمريكي الذي بدأ يكتشف بالتدريج مشكلة الجزائر، منذ أن قدم السيناتور جون كيندي تقريره

¹ - Tuomo Melasue OP cit P329

² - أبو القاسم سعد الله، نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري، مجلة معهد التاريخ، العدد الخامس الجزائر، السداسي الأول، 1991.

أمام الكونغرس حول هذا الموضوع يوم 1957/07/02. حيث رأى أن استقلال الجزائر لا مفر منه، ثم جاء تقرير "مانسفيد" "Mansfied" المقدم للجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي بالمشكلة الجزائرية وعمل مكتب الإعلام على ربط اتصالات وثيقة بالصحافة الأمريكية من خلال تنظيم المقابلات والمؤتمرات الصحفية التي قام بها ممثلو جبهة التحرير الوطني في نيويورك التي كان لها دور مهم في كسب قسم من الرأي العام الأمريكي للقضية الجزائرية.

و قامت المنظمات النقابية هي الأخرى بمجهود لا يستهان به تجاه الرأي العام الأمريكي، مثل الاتحاد الطلاب، اتحاد العمال، للتعريف بحقيقة حركة التحرير الجزائرية، والدفاع عن مواقف جبهة التحرير الوطني داخل الأوساط النقابية الغربية.

و ضمن الاستراتيجية العامة لجبهة التحرير الوطني، فإننا سنجد أن اتحاد العمال سينظم بتاريخ 1956/07/07 إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة *confédération internationale des syndicats libres (CISL)* الشديدة التأثير بالنقابات الأمريكية التي تمول القسم الأكبر من نشاطاتها ويبرر اتحاد العمال الجزائريين انتسابه هذا إلى (CISL) أن هذا الأخير نشأ عن القطيعة مع CGT المنتسب إلى FSM ومن جهة أخرى فإن النقابتين الشقيقتين في المغرب UMT و UGTT التونسية منتسبتان إلى (CISL)، غير أن الدافع الحقيقي من وراء هذا الانتساب أن جبهة التحرير الوطني كانت تراهن على الرغبة في كسب الطبقة العاملة في المعسكر الغربي لتأييد القضية الجزائرية، الحقيقة أن اتحاد العمال الجزائريين الذي يتمتع من حيث المبدأ على الأقل بتأييد الطبقة العاملة في الكتلة الشرقية يرى من الضروري السعي لكسب وتأييد الطبقة العاملة الأخرى في الكتلة الغربية، والتحاق اتحاد العمال الجزائري بهذا التنظيم قد أتى أكله، فسرعان ما نجد أن (CISL) والاتحاد النقابي العام الأمريكي الذي يقوده " إيرفين برون" (Irvin Brown) قد اتخذ عدة مرات مواقف مؤيدة لاستقلال الجزائر وأدانا العمل القمعي الذي تقوم به فرنسا والدعم الذي تتلقاه من الحلف الأطلسي¹

و نفس النهج اتبعه اتحاد الطلاب، ذلك أنه اختار أن ينتسب إلى المنظمة الطلابية العالمية السائدة في الفلك الغربي أي أنه سيلتحق

ب (CIE-COSES) على كونه يتمتع بوضع العضو المشترك في الاتحاد الدولي للطلاب (UIE) الذي تشرف عليه المنظمات الطلابية في البلاد الاشتراكية، وليس الدعم المقدم للأوجيما (UGEMA) من طرف (CIE-COSES) والمنظمة الطلابية الأمريكية (USNSA) بقراراتها

¹ - عن الدوافع الحقيقية التي جعلت (UGTA) ينظم إلى CISL أنظر: المجاهد عدد 08 يوم 1957/08/05. و أيضا Mohamed Fares OP .cit P130

المؤيدة لاستقلال الجزائر وبتقديمها منحاً دراسية للطلاب الجزائريين بالشيء القليل وكذلك لم يكن الدعم الذي قدمه الاتحاد الدولي للطلاب (UIE) بأقل من ذلك.

وأمام هذا العمل الجبار الذي قامت به جبهة التحرير الوطني اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وبعد تطور الأوضاع في منطقة البحر المتوسط ودخول الثورة الجزائرية رقعة شطرنج المعسكرين الشرقي والغربي في إطار ما سمي بالحرب الباردة وما نتج عن الثورة الجزائرية في خلق أزمة داخل الحلف الأطلسي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تراجع حساباتها ومواقفها من القضية الجزائرية حيث أن سياسة الاستمرار في تأييد فرنسا في حربها بالجزائر ومواصلة تمويلها خطر على متزعم الكتلة الغربية وهي التي كانت تريد أن تظهر بمظهر المعادي للاستعمار وما كان يخشاه الشعب الأمريكي آنذاك هو أن يساهم القمع الفرنسي المسلط على الشعب الجزائري في دفع بلد ذو أهمية استراتيجية بالغة في الارتقاء بين أحضان المعسكر الشيوعي وهكذا ندد السيناتور كينيدي في تقرير قدمه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونغرس) جويلية 1957 بالسياسة الفرنسية والدعم الذي تتلقاه من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجدد هذه الإدانة مع ستة عشر من البرلمانيين الأمريكيين بعد سنتين من ذلك 1959 وقام الأمريكيين والبريطانيين خلال نفس السنة بتزويد تونس بالسلاح رغم احتجاجات فرنسا وصرح "فoster دالاس" كاتب الدولة الأمريكي فيفري 1958 "أن الولايات المتحدة لن تقف عند الاعتبارات القانونية إذا كانت دراسة القضية الجزائرية تؤدي إلى تحسين الوضع".¹

إن سياسة الحضور المنتهجة من طرف جبهة التحرير الوطني كان لها نتائج إيجابية على تمتين السمعة الدولية لجبهة التحرير الوطني ولحكومتها المؤقتة فكان حرص هذه الأخيرة في كسب المزيد من الأصوات المؤيدة للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

و في مختلف الهيئات الدولية، محاولة في ذلك بقدر ما تستطيع في إحداث شرح داخل الكتلة الغربية الحليفة الطبيعية للدولة الاستعمارية.

و من الدول الأخرى التي يمكن إضافتها والتي ندرجها إلى المنطقة الحيادية، لا سيما أن موقعها كمنبر دولي له أهمية بالنسبة لجبهة التحرير الوطني.

و هنا يمكن إدراج سويسرا وهناك بلدان أخرى مثل إيطاليا حيث كانت مدينة بولون أول المدن الإيطالية التي تضامنت مع الثورة الجزائرية عبرت عن تضامنها من خلال جمع التبرعات والأدوية لصالح الهلال الأحمر بطنجة ثم بتونس قام الحزب الشيوعي الإيطالي كذلك بمناصرة القضية الجزائرية في شمال إيطاليا

¹ - محمد طويلي، المرجع السابق، ص 62.

حيث ربط علاقات مع شبكة جونسون (Réseau Janson) ومع الحركة المعادية للاحتلال الفرنسي وهذا من أجل مساعدة الجزائر¹ وأسبانيا اللتين كانت تستخدم أراضيها بحكم القرب من تونس والمغرب لنقل العتاد والسلاح لجيش التحرير الوطني (ALN) تستفيد من معاملة خاصة. كانت " معركة تسليح الثورة " من أصعب فصول حرب التحرير، تحملها أفراد ومجموعات قليلة في مرحلة الانطلاقة ثم تحولت إلى مهمة وتحدي حاسم لمختلف هيئات القيادة الثورية و سوف تتحول بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 م، إلى تكليف خاص بوزارة التسليح و التموين العام (19 سبتمبر 1958 م إلى 20 جانفي 1960 م)، و قد كان لتأسيس الحكومة المؤقتة الأثر الإيجابي على صعيد التموين و التسليح، حيث أصبحت العديد من الدول تتعامل مع الثورة الجزائرية بصفة مباشرة، و قد اعتبرت الحكومة المؤقتة إطار شرعي رسمي حيث كانت العديد من الدول تبرم و تعقد صفقات السلاح معها، لاسيما دول الكتلة الاشتراكية ناهيك عن الدول العربية، و يمكن القول أن الثورة الجزائرية منذ 1958 استطاعت أن تفك الحصار المفروض عليها فيما يتعلق بالتسليح، و قد تغيرت المعادلة نهائيا حيث تخطت الثورة عملية الإمداد بالسلاح عن طريق عصابات تهريب السلاح إلى عملية إمداد دولي لجيش نظامي.²

و بذلك تطور تسليح جيش التحرير الوطني كما و نوعا، و قد أشارت بعض التقارير إلى أن جيش التحرير اصبح يمتلك 12768 قطعة سلاح إلى غاية 15/08/1957م، و في 15/01/1958 أصبحت لديه 15122 قطعة سلاح و كان مصدر السلاح الداخلي يمثل نسبة 36% من مجموع هذه الأسلحة، أما النسبة الأكبر أي 64% تمثل الأسلحة التي حصل عليها جيش التحرير عن طريق التهريب، و كانت الأسلحة الأوربية هي التي تشكل النسبة الأكبر من السلاح الذي كان يستخدمه جيش التحرير الوطني في معاركه ضد الجيش الفرنسي، و كانت الأسلحة الإنجليزية تمثل نسبة 29%، و الأسلحة الألمانية تمثل نسبة 34%، و الإيطالية نسبة 13,5%، و الإسبانية نسبة 13,5% و قد أصبح جيش التحرير منذ سنة 1955 يمتلك الأسلحة المتطورة و مع منتصف سنة 1956 أصبح يمتلك الدفاعات الجوية ضد الطيران الفرنسي، و أصبح معد استخدام هذا السلاح 50 مرة في الشهر و أصبح 100 مرة عام 1958م.³

¹ - Anna Bazzo, le rôle des communistes Italiens pendant la guerre de libération nationale, in

CNEU, (ed) ENAL, Alger, 1985, P180-190.

² محمد عباس: "كيف صنع الإمداد جيش الحدود"، الشروق اليومي، الاثنين 15 أوت 2005، العدد 1457، ص 16.

³ الغالي غربي، المرجع السابق، ص 33.

الخلاصة

لقد انتقل مستوى رد الفعل الجزائري على الوجود الاستعماري في سنواته الثورة التحريرية إلى درجة التعبئة الشاملة لكافة القدرات المادية والتنظيمية من أجل الحسم الفاصل للقضية الوطنية ، بحيث استحالت ردود الفعل الجزائرية تجاه الواقع المفروض من قبل التواجد الكولونيالي إلى صور متعددة كشفت على مخزون هائل لدى النخب الثورية القائدة في التنظيم السياسي والعسكري وإيجاد الحلول للمعضلات الميدانية والديبلوماسية التي كانت تعترض الأداء الثوري ، كما كشفت عن قدرة لا متناهية في الصمود والتضحية رغم توالي المآسي في ليل الاستعمار الطويل بالنسبة للشعب الجزائري .

وانطلاقاً من الإستراتيجية التي اعتمدها الثورة التحريرية في مواجهة الفعل الاستعماري بمختلف أساليبه وأوجهه بمختلف الوسائل التي كانت متاحة بالنسبة للشوار شكلت شبكات الدعم اللوجستيكي أبرز الهياكل والتنظيمات التي لعبت دوراً بالغ الأهمية بالنظر إلى جملة المهام العسكرية الثورية التي تميزت بها.

ويمكن الجزم بأن " معركة تسليح الثورة " -بتعبير مجازي- كانت من أعقد المعارك ، ورهانا لا يقل خطورة عن رهان المبادرة بتفجير الثورة نفسها إن لم يكن أخطر ، لأن ديمومة واستمرار جذوة العمل المسلح كانت في حاجة إلى وقود دائم عدته رجال وسلاح ، وتكمن الأهمية التاريخية للدور الذي لعبته شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة في أنها كانت متعددة الجبهات في صورة شبيهة بالحرب الشاملة ، فقد شقت لنفسها طرقاً برية عبر الجبال والصحاري انطلاقاً من ليبيا وتونس والمغرب الأقصى ، و بحثت عن مواقع إنزال بحرية ونسجت شبكات دولية لتهريب السلاح عبر وسطاء لحكومات شقيقة وصديقة على غرار مصر ويوغسلافيا والصين وتشيكوسلوفاكيا ، واستعانت بتجار سلاح وعملاء استخبارات أوروبيين وغيرهم .

لقد وقف أنصار العمل الثوري في الحركة الوطنية على قيمة السلاح بشكل جلي خلال فترة الحرب العالمية الثانية إذ عمل الكثير من الوطنيين على جمعه ونذكر من بين الجمعيات التي ركزت الحصول على الأسلحة أمثال لجنة العمل الثوري لتحرير شمال إفريقيا، ولجنة بلكور وغيرها، كما بذل قادة المنظمة الخاصة مجهودان لتوفير الإمكانيات المادية لتفجير الثورة بحيث كان أغلبه من مخلفات الحرب العالمية الثانية.

وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة واصل قدامؤها على توسيع نطاق تأمينه وذلك بإقامة بعض الورشات لصناعته وقد وقع حادث انفجار في 19 جويلية 1953 بالأوراس، كما تم ربط الاتصالات الخارجية مع نواة الوفد الخارجي لتزويد المناضلين بالأسلحة في الداخل نتج عن هذا إرشاد رئيس المنظمة الأسبق للمخابئ السرية للأسلحة والتي تعود إلى فترة المنظمة الخاصة.

ويمكن القول أنه بالرغم من كل المجهودات المبذولة إلا أن الثورة بدأت بإمكانيات مادية جد محدودة وهذا ما تؤكد الإحصائيات إذ تشير إلى أن عدد المجاهدين بلغ 2363 مجاهداً، بينهم 500 فقط مدربين

تدريباً مقبولاً، يتوفر لديهم جميعاً 368 بندقية حربية وسلاح صيد ولديهم أيضاً 15 رشاشاً و 45 مشدساً يضاف إلى ذلك 20 قنبلة يدوية، أما الذخيرة قلم تتعدى من 30 إلى 50 طلقة لكل قطعة سلاح.

لكن بعد الانطلاقة تغير مسار تسليح الثورة بعدما التفت قادة الثورة في الداخل إلى العجز الكبير في العدة المتوفرة لديهم ، فبدأوا في توجيه نداءات عاجلة إلى أعضاء الوفد الخارجي لحثهم على الإسراع بالإمدادات من الخارج ، فوصلتهم الشحنات الأولى على الوجهتين البرية والبحرية نذكر من أهمها شحنة اليخت " انتصار " ديسمبر 1954، وشحنة اليخت دينا في مارس 1955 و غيرها ، ولكن أمام اشتداد الضغط الاستعماري ورغبة قادة الثورة في توسيع نطاق النشاط المسلح بقيت الحاجة الملحة للمزيد من السلاح قضية حرجة ، وهو الأمر الذي جعل مؤتمر الصومام يناقش موضوع التسليح بكل دقة وأعطى له بعداً يستحق الاهتمام والمتابعة.

سمحت تقارير الصومام بمعاينة الوضعية العسكرية التي كانت عليها الثورة بعد 22 شهراً من انطلاقتها ، وانتهت قراراته إلى توصيات استعجالي تدعو إلى تكثيف الإمدادات سواء البرية أو البحرية وحلت عقدة التسليح نسبياً وذلك بوضع خطط محكمة لطرق ومسالك تمرير السلاح، نذكر من أهمها طريق من مصر إلى ليبيا إلى تونس فالحدود الجزائرية. ومع بناء خطي موريس وشال تم فتح طرق جديدة من جهة الجنوب انطلاقاً من غات (في الفزان البيي) في اتجاه اليزي وعين آمناس، ومسلك آخر من ميناء كوناكري في غينيا قم مالي إلى الحدود الجزائرية بالقرب من برج باجي مختار وصولاً إلى تمنراست ثم عين صالح. وتم تمريره بوسائل عدة منها حيوانات الركوب من الحمير والجمال وكذلك كل أنواع السيارات، وأمام صعوبة التضاريس والقرب من العدو حملت الأسلحة على ظهور الرجال.

لقد اعتمدت الثورة التحريرية على أسلوب مزاجية العمل السياسي والدبلوماسية بالعمل السري الهادف إلى تنظيم شبكات التسليح ، فقد كانت عمليات تأسيس قواعد خلفية لحشد الدعم معنوي واثبات الحضور السياسي للقضية الجزائرية غالباً ما يترافق مع الرغبة في توفير الظروف بعد فتح مكاتب ومقرات لجهة التحرير الوطني نذكر منها مكتب الجبهة بطرابلس وغيرها في التمهيد لتأسيس قواعد ومعسكرات وشبكات تسليح ومخازن سلاح ، بالإضافة إلى الدعم المادي إذ شكلت مراكز لتدريب المجاهدين ومقراً لتخزين السلاح وإقامة عدة مصانع للأسلحة كما اعتبرت أراضيها طرق عبور لقوافل التسليح، من أهم هاته القواعد الخلفية لليبيا، تونس، المغرب.

وفي هذا سياق الدعم اللوجستيكي للثورة ، لعبت مجموعة من الدول العربية والأجنبية ، أدواراً مهمة في تيسير عمليات تسليح الثورة وتنظيم شبكات تموينها في الخارج ، ويمكن التذليل على بعض الأدوار الهامة بدور مصر التي أيدت وساندت الثورة منذ البداية حيث أن معظم الإمدادات كانت مصر

عبد الناصر مصدرها أو وسيط فيها في الجبهات الشرقية برا وبحرا، ودور ليبيا وتونس والمغرب في استقبال وتخزين الأسلحة ، وتسهيلها لعمليات تنظيم حركة قوافل الإمداد البرية نحو التراب الجزائري ، بالإضافة إلى يوغسلافيا التي ساندت هي الأخرى القضية الجزائرية معنويا وماديا إذ أرسلت العديد من شحن الأسلحة منها باخرة سلوفينيا وكانت معبرا لعدد من شحنات السلاح القادمة من دول أوروبا الشرقية ، إلى جانب دور جمهورية الصين الشعبية في السنوات الأربعة الأخيرة من الثورة ، و الدانمرك، وبولونيا وغيرهم.

لقد كشفنا في هذه الدراسة جزءا من الجهود الكبيرة التي تم بذلها من طرف مجموعة كبيرة من قادة وإطارات الثورة في مختلف مراحل حرب التحرير وعلى جميع الأصعدة ، ولكننا إذا قمنا بدراسة تقييمية لموضوع التسليح ونتائجه النهائية ، فإنه يتبين لنا أنه لم يحقق سوى شطر من الحاجة التي كان يتطلبها المجهود المسلح للثورة في الداخل ، لأن قضية نقص السلاح استمرت كمعضلة مزمنة حتى نهاية حرب التحرير ،

إن ما يمكن أن نعتبره قصورا في أداء شبكات الدعم اللوجستي للثورة ، لم يكن بسبب كفاءة الثوار والقادة الذين تولوا القيام به ، بالنظر إلى التضحيات الجسيمة التي تكبدوها ، ولكننا نستطيع أن نعزوه إلى عدة عوامل أهمها راجع إلى الصعوبات التي خلفتها الإدارة الاستعمارية من بناء خط موريس وشال وحقول الألغام وتشديدها الرقابة في تونس، وحجزها لأكثر عدد من السفن إذ في ظرف سنتي 1959-1960 تم حجز تسعة سفن قادمة من عدة دول كألمانيا، بولونيا، يوغسلافيا وغيرها، والتي أيدت الثورة الجزائرية ماديا وسياسيا، وبهذا التأييد استطاعت الجزائر تجاوز مرحلة الاستعمار وذلك بنيلها الاستقلال.

وقد حاولت، الاستفادة من الأخطاء التي وقعت فيها عشية انطلاقها، ومن ثمة حاولت في المراحل اللاحقة تشكيل قواعد للإمداد بالثورة بالسلاح و التغلب على الصعوبات التي واجهتها فيما يتعلق بقضية التسليح،ومثلما استطاعت الثورة الجزائرية أن تجد مصادر تسليح داخلية تمكنت من إيجاد مصادر خارجية ، ساهمت في تخفيف الضغط على جيش التحرير في الداخل، فلقد لعب قادة الثورة في الخارج بارزا في دعم الثورة في الداخل بالسلاح والذخيرة ، كما كانت للدول العربية مساهمات معتبرة في هذا المجال لاسيما تونس وليبيا والمغرب ومصر.

في ختام هذه الدراسة يمكن القول " رهان تسليح الثورة " بدأ بالاعتماد على القدرات المحلية المتواضعة عند المبادرة بتفجير العمل المسلح ، فقد حاول مختلف قادة الثورة الاستفادة من مما كان متوافرا رغم بساطته ،عندما اعتمدوا في بداية الأمر على تلك الأسلحة التي تم جمعها قبل سنة 1954 م من عدة مناطق بالقطر الجزائريين وحتى خارج القطر الجزائري سواء بليبيا أو تونس، وعند اندلاع الثورة طبق قادتها شعار سلاحنا نفتكه من عدونا وقد كان لهذا الشعار التأثير الايجابي حيث غنم المجاهدون أسلحة كثيرة

من القوات الفرنسية. و لما اشتدت رحى الحرب كنتيجة لقلّة السلاح كثف قادة الثورة من مجهداتهم في سبيل الحصول على السلاح، والتجأوا في كثير من الأحيان إلى مصادر بديلة للسلاح على الحدود الغربية والشرقية.

عندها ظهر الدور الريادي للوفد الخارجي وعلى رأسه أحمد بن بلة في إيجاد مصادر متنوعة للسلاح سواء بالدول العربية أو الأوربية، كما بدأت الخطوات الأولى التي تم بموجبها إنشاء شبكات: للتسليح في أقطار عربية وأجنبية عدة كان لها الدور المباشر في تزويد جيش التحرير الوطني بقدر كبير من الذخائر وأسلحة التي تدفقت عبر الحدود الشرقية والغربية أو تم تكديسها في معسكرات جيش التحرير الوطني في قواعد تونس والمغرب الأقصى.

لعبت المناطق الحدودية الشرقية دورا كبيرا في الثورة الجزائرية، فقد كانت تمثل قواعد خلفية لجيش التحرير الوطني، وكذلك مجال حيوي لتهريب الأسلحة انطلاقا من ليبيا مرورا بتونس، وقد كان خط التهريب مقسم إلى نطاقين جغرافيين القسم الشمالي والجنوبي الشرقي لهذه الجهة الحدودية، كما كانت الحدود الشرقية متنفسا حقيقيا للثورة في مجال السلاح بالرغم من أن القوات الفرنسية حاولت غلقها للحد من تسرب الأسلحة وتوغل جيش الحدود إلى الداخل.

وكان الأمر كذلك بالنسبة للحدود الغربية حيث أمدت الثورة بأسلحة وذخائر متنوعة وفكت الخناق على الولايات في أحلك الظروف، فعن طريق الحدود الغربية تم لجيش التحرير الاستفادة من أسلحة متطورة تم نقلها عبر السفن عن طريق البحر المتوسط وإنزالها للمغرب الأقصى لتهرب بعد ذلك إلى الداخل، كما كانت الحدود الغربية قواعد خلفية لجيش التحرير، وقد طبقت عليها فرنسا هي الأخرى سياسة التطويق عن طريق الأسلاك الشائكة.

فهرس الملاحق

الملحق رقم (01)

PROTECTORAT FRANÇAIS
RÉGENCE DE TUNIS
DIRECTION
DE LA
SÛRETÉ PUBLIQUE

A/S
13

TUNIS, LE 22 AVRIL 1938

NSté-2044-6
A/S Armes adressées à
Tunis par le "Parti
Populaire Algérien".-

Le Directeur de la Sûreté Publique
à MONSIEUR LE SECRETAIRE GENERAL
DU GOUVERNEMENT TUNISIEN

à TUNIS

TRANSMIS A :

Résidence Générale
Secrétaire Général
P.S.T.T.
Préfecture Maritime.

J'ai l'honneur de porter à votre connaissance que courant février 1938 le parti nationaliste algérien a adressé, à certains dirigeants neo-destou-riens de Tunis, des poignards dont la gaine porte, gravée en langue arabe, la mention "Le Parti Populaire Algérien".

Un de ces poignards ayant pu être confié momentanément au service des renseignements généraux par un indicateur, avant les derniers incidents, a pu être photographié.

Le même service a pu photographier également l'arme destinée à Me Habib Bourguiba. L'étui de ce poignard porte la mention : "Le Parti Populaire Algérien au Grand Saint Combattant Habib Bourguiba".

Ci-joint la photographie des deux armes./.

Le Directeur de la Sûreté Publique,

- 2 p. j. -

Les Archives Nationales
de Tunisie

تقرير عن عملية إرسال أسلحة من طرف حزب الشعب الجزائري إلى قيادة حزب الدستور الجديد التونسي، خلال شهر فيفري 1938-A.N.T.M.N.C68.D2.1938-الأرشيف الوطني التونسي (الوزارة الأولى)

الملحق رقم (02)



CONSULAT DE SUISSE
EN ALGÉRIE

NOUVELLE ADRESSE
27 BOULEVARD CARNOT

ALGER, le 12 novembre 1954

17, rue Charraa
Téléphone 359-02
Chèques postaux N° 53-89

Référence: Notre H.51.1./B.40.-RB/pp
Votre B.24.11.9.Algérie.-SI/gg

- 1) Le terrorisme en Algérie
- 2) Protection des Suisses

Secret

Monsieur le Ministre,

Dans mon premier rapport du 2 écoulé portant le même titre que celui-ci - et dont vous avez bien voulu m'accuser la réception par vos lignes du 6, reçues ce matin - j'ai eu l'honneur de souligner que la thèse gubernatoriale que m'a exposée le directeur de cabinet ff. d'informateur, me paraissait être par trop parsemée d'ignorances et de suppositions sinon de propos diplomatiques. Il est aujourd'hui de notoriété que, si le Gouvernement général de l'Algérie ne fut peut-être pas autant surpris que le grand public algérien de la soudaineté et de la simultanéité des tragiques événements insurrectionnels qui se sont déroulés dans la nuit de la Toussaint sur de nombreux points du territoire, il l'a tout de même été dans une large mesure. Les services de renseignements, parallèles ou superposés, qui, depuis des mois, devaient suivre les infiltrations des fellaghas, n'ont pas été à la hauteur de leur tâche. En effet, le Gouvernement général déclara d'emblée que les auteurs de ces coups de banditisme n'étaient qu'au nombre de quelques centaines et qu'il n'y avait point ou fort peu de fellaghas algériens. On a reconnu depuis lors que le nombre indiqué d'environ trois cents est sensiblement plus élevé, qu'il est composé, en majeure partie, de Musulmans nationalistes et communistes d'Algérie et que le parti M.T.L.D. a prêté son concours à l'organisation et à l'exécution du plan révolutionnaire. Depuis les premiers actes de terrorisme (sur 70 au lieu de 30 points indiqués d'abord par le G.G.), le recrutement forcé de nouveaux éléments opéra, mais le ralliement spontané en procura tout autant sinon plus.

Je vous ai envoyé, les 3 et 4 novembre, quelques pages et coupures de presse d'Alger relatant l'évolution de la situation. J'en ai aussi adressé directement - une fois - à la DAP du DPF. Par la suite, j'y ai renoncé parce que j'ai pu me rendre compte que la presse métropolitaine reproduisait d'abondantes dépêches d'Algérie corroborant, avec un peu moins de détails peut-être, les faits relatés par les journaux algérois au sujet de l'évolution insurrectionnelle dont s'agit.

A la Légation de Suisse en France

P a r i s .

Copie transmise à la DAP du DPF, Berne
à la DAA du DPF, Berne

en attirant spécialement son attention sur la 2e partie de ce rapport.

Cette évolution, vous le savez, est assez satisfaisante. Les renforts de France et la rapidité de leur envoi ont fortement contribué à calmer les esprits. Policiers et militaires firent généralement l'objet de réceptions correctes, sinon sympathiques et même encourageantes; de nombreux indigènes des confins des territoires menacés ont offert leur concours, notamment comme guides et informateurs. Comme quoi la force - et sans doute aussi la certitude de manger à satiété - est toujours attirante chez les Arabes, non seulement chez les sympathisants, mais aussi parmi les hésitants.

On craignait beaucoup que, durant la fête légale du Mouloud (1424e anniversaire de la naissance du Prophète Mahomet) - le 8 novembre - les insurgés ne réitérent leurs incursions. Ils ne bougèrent pas. La même orsainte régnait pour la fête d'hier de l'Armistice. Il y eut quelques accrochages provoqués plutôt par les troupes de répression que par les hors-la-loi.

Il y en eut de plus dramatiques entre temps: quelques tués et blessés des deux côtés. Mais la simultanéité chez les fellaghas paraît être rompue et l'organisation désaxée partiellement par la dissolution du M.T.L.D. (Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques, ex-P.P.A., Parti Populaire Algérien supprimé en 1939) et l'interdiction de sa presse, notamment l'"Algérie Libre" (Messali) et "La Nation algérienne" (Lahouel). Ce dernier réussit à s'enfuir, tandis que les sièges du parti et les domiciles et bureaux des principaux dirigeants et journalistes firent l'objet de perquisitions et de saisies, suivies de près de 200 arrestations et d'actions judiciaires. Les réactions furent rares et vaines. La presse communiste tempêta. Le Préfet d'Alger saisit deux numéros du quotidien "Alger Républicain" et deux numéros également de l'hebdomadaire "Liberté".

La grande majorité de l'opinion européenne et la presse bourgeoise réclament avidement la fin d'une "intolérable provocation" (Echo d'Alger), la suppression du parti et de ses organes moscouitaires, l'arrestation des "traîtres" qui s'obstinent à encourager les rebelles et à prôner que tout le mal vient de l'égoïsme "colonialiste" et des moyens militaires de la répression.

Hier, dans chaque lieu de garnison, les troupes défilèrent. On saisit évidemment cette occasion pour en imposer le plus possible sur les masses et surtout les velléitaires d'actes terroristes. A Alger, ce fut tout particulièrement imposant: 3'000 hommes de toutes troupes, avec un bataillon de parachutistes en leur pittoresque uniforme, et un matériel formidable comprenant toute la gamme des armes, de la mitrailleuse aux plus gros des canons et des tanks. La foule applaudit avec plus d'enthousiasme qu'en d'autres occasions similaires. Il est vrai que l'application des soldats

à faire du défilé une très belle parade - incités en cela par les récentes actions terroristes, qui animèrent aussi les spectateurs - provoqua le contentement de ces derniers.

Hélas! la criminalité collective ou individuelle, qui a déjà fait tant de victimes en Tunisie et au Maroc, est désormais déclanchée en Algérie. Il est même étonnant qu'elle surgisse avec un retard aussi considérable, après tout ce qui s'est passé dans les protectorats voisins. Etonnant aussi que ce soit sous un Ministère énergique et prêt à instaurer des réformes d'envergure souvent promises auparavant et fort mal tenues. Il semble bien que les organisateurs d'Alger, du Caire et de Moscou aient craint que la mise en application des réformes en question les privât pour longtemps de la chance d'arriver à leurs fins révolutionnaires.

Armée et police viendront-elles à bout de cette criminalité? Les dispositifs sont en place, les états se resserrent, les fellaghas seront, la plupart, exterminés ou capturés. L'ordre sera rétabli en grande partie, sauf complication extérieure. Néanmoins, il faut s'attendre à ce que le calme complet ne revienne pas avant qu'une solution d'entente ait pu être trouvée entre la France et les meneurs musulmans avides d'indépendance totale ou, pour le moins, de participation au pouvoir, d'ascension au pinacle de toutes les hiérarchies et d'amélioration accélérée des conditions économiques et sociales des masses indigènes.

La France, c'est à répéter une fois de plus, a fait en Algérie des efforts considérables pour l'équiper et la développer. Mais, il faut aussi le réitérer, elle est restée bien en retard sur le plan humain, en excipant de ses engagements de ne pas contrecarrer la religion, les moeurs et coutumes des Musulmans. Beaucoup trop d'illettrés, de chômeurs, de parias, de mendiants, de malades, de sans-métier, etc., constituent un fort pourcentage des masses fatalistes et fanatiques. Le salaire-horaire du manoeuvre est actuellement de 91 ffcs; le salaire de l'ouvrier agricole varie entre 300 et 406 ffcs par journée de besogne, du lever au coucher du soleil (avec une heure d'interruption), sans nourriture, sans logement et sans aucune autre indemnité patronale - sauf les allocations familiales et de sécurité sociale (maternité, chirurgie, invalidité, décès) versées par les Caisses de compensation. Plus d'un tiers des enfants ne peut être instruit, faute d'écoles suffisantes; l'apprentissage rationnel n'est pas organisé, le gourbi, les haillons, et la paresse aussi, il faut le dire, subsistent toujours sur une grande échelle. Aussi les sans-travail, les miséreux et les crève-la-faim sont-ils encore en nombre excessif, qui côtoient des fortunes nombreuses et parfois démesurément immenses. C'est pourquoi le problème général algérien - comme le problème nord-africain français - est réellement plus économique et social que politique. C'est pourquoi encore on ne pourra tuer complètement l'insurrection qui s'est déclanchée dans la nuit de la Toussaint sans que, pour

l'anéantir, la France ajoute à la force punitive l'exécution immédiate des réformes audacieuses qu'elle a envisagée, sinon la régression économique, les grèves, les troubles et l'insécurité se multiplieront en Algérie - avec les aboiements et les agissements de dirigeants musulmans et communistes d'ailleurs.

L'Algérie, devenue jadis le prolongement de la Métropole par la création de trois départements préfectoraux - coiffés d'un énorme Gouvernement général - alors que ses habitants autochtones n'étaient que des "sujets" ou, beaucoup plus rarement, des "naturalisés" français, l'Algérie s'échappe pratiquement et de plus en plus de cette structure par les mesures d'autonomie en maints domaines qui lui furent successivement concédés depuis le début du siècle. Et c'est d'autant plus surprenant que le statut du 20 septembre 1947 reconnaît à chaque indigène algérien la nationalité française au même titre que le Métropolitain. Mais, en matière d'élections, les élus autochtones, dont les électeurs du 2e collège sont considérablement plus nombreux que les Français d'ici, ne peuvent jamais dépasser le nombre d'élus européens en chaque conseil; très souvent, ce nombre est inférieur. D'ailleurs, le statut précité reconnaît aux mauresques le même droit de vote qu'aux Français; néanmoins, les femmes indigènes n'ont pas encore accès aux urnes.

A propos d'élections, il me paraît indiqué de signaler un fait récent, qui se renouvelle presque à l'occasion de chaque votation du 2e collège, et qui témoigne de similitude entre les résultats hiltériens de naguère ou de dictatures communistes actuels et ceux des scrutins de ce 2e collège. Dimanche 7 octobre, la région de Bir-Rabalou élisait un délégué à l'Assemblée Algérienne pour remplacer M. Iaktar Brahimi, décédé. Inscrits: 20'210; votants: 16'222; exprimés: 16'216. C'est le fils du défunt, candidat administratif, qui l'emporta par 16'206 voix, contre 10 à son concurrent non persona grata auprès du Gouvernement général. Le bourrage des urnes n'est pas encore aboli, mais cela ne prouve pas que sans truquage l'élu n'eût pas été victorieux. Tout de même, le résultat et le système sont pitoyables pour ne pas dire plus. Naturellement, les électeurs intéressés crient à la fraude et au scandale. Et le temps arrange tout, sauf la méfiance et l'iniquité qui persistent ...

Les événements du 1er novembre m'ont incité à examiner le problème de la protection de nos administrés qui se trouvent dans les régions plus ou moins isolées, parcourues ou frôlées par les insurgés, et celui de la défense du poste consulaire. J'ai demandé à mes deux collègues de Tunis et de Rabat de me faire connaître les mesures qu'ils avaient prises et les expériences faites à ce sujet.

MM. de Tschudi et Voirier m'ont répondu en substance:

- 1) qu'ils ne sont pas partisans de l'organisation d'une défense armée du Consulat, qui risquerait de provoquer et de renforcer les attaques des insurgés;
- 2) que l'armement des populations menacées est du domaine gouvernemental;
- 3) que la délivrance du port d'arme à des Suisses est à recommander par le Consulat lorsque la moralité des requérants est favorablement connue et qu'il ou que les circonstances l'exigent;
- 4) que la question très délicate des lettres de protection est encore à l'étude au Département politique.

Je me rallie aux conclusions de mes collègues quant aux trois premiers points, en me réservant d'y revenir après entretiens avec mes collègues d'Alger et le Cabinet gubernatorial.

En ce qui concerne les lettres de protection, il serait indiqué d'en posséder quelques dizaines d'exemplaires en textes français et arabe, quitte à ne les délivrer qu'à bon escient.

D'ailleurs, aucun de nos administrés ne paraît avoir été molesté, ni aucune propriété endommagée ou pillée; aucun d'eux ne nous a écrit pour se plaindre. Au demeurant, ceux qui sont fixés dans les contrées et montagnes menacées sont peu nombreux. Maintenant que nous possédons des données un peu plus précises sur les théâtres d'opération, je fais établir une liste des compatriotes exposés et je vous en reparlerai après avoir pris contact avec eux.

Veillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

Le Consul général de Suisse:

H. Arber

(J. Arber)

35206

نص التقرير الذي بعث به القنصل السويدي 'جين أربار' (J-ARBER) يرصد فيه الوضع العام في الجزائر عشية اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954 من خلال الوقائع والتغطيات الصحفية و جهاز المخابرات والاستنتاجات الشخصية.

DOCUMENTS DIPLOMATIQUES SUISSES .WWW.DODIS.SH.DODIS-9399.LE 22/09/2007.A16:15.

الملحق رقم (03).

الأسلحة الخفيفة	الأسلحة الجماعية
<ul style="list-style-type: none"> -بنادق صيد. -بنادق 303 إنكلزية. -الستاتي الإيطالية. -الموسكوتو الفرنسية. -الخماسي المصري. -مات 49 الفرنسي. -السباعي. -الخماسي الأمريكية والأسبانية والألمانية. -السباعي الأمريكي. -العشاري الإنكلزية. -الموزار الألمانية. -مسدسات 9 ملم. -البنادق النصف آلية: US17.GARANT. -مسدسات من نوع: 65/7-35/6. 	<ul style="list-style-type: none"> -رشاش -عيار 30 أمريكي. -بنادق أوتوماتيكية من نوع: 49- MAS36 .FM24-29- .FM-BAR- -رشاش: 12/7. .P.M38- TOMSAN.-

المنظمة:

أنظر
الوطنية

للمجاهدين. الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة. المجلد الثاني. الجزء الأول. قصر الأمم 8-10 مايو 1984. ص 243. وأيضا: أحسن بومالي المرجع السابق. ص 90.91.

الملحق لرقم (04)

المنطقة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابع	الخامس
عدد الأسلحة ونوعها	4- رشاشات (mitrailleuses) FM- بين 55 و 60 رشاش بين 450 و 500 رشاش PM - 1500 - بندقية حربية 3500- بندقية صيد	1- رشاشات (mitrailleuses) 60 FM رشاش - 130 رشاش 550 بندقية حربية 2500- بندقية صيد	- بين 10 و 12 رشاش FM - بين 200 و 225 شاش PM - بين 400 و 450 بندقية حربية 1500- بندقية صيد	نفس العدد مع الثالث	50- رشاش FM - بين 200 و 250 شاش PM - بين 1500 و 1800 بندقية حربية 500- بندقية صيد

جدول يوضح التسليح الذاتي لجيش التحرير الوطني عن طريق المعارك حتى أكتوبر 1955
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. القرص المضغوط. تاريخ
الجزائر (1830-1962). الجزائر. 2002.

الملحق رقم (05)

المجموع	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	الشهر السنة
													1954
248	71	51	60	15	9	4	5	21	8	4			1955
1640	74	107	36	38	40	35	60	68	384	453	237	108	1956
652	34	31	123	45	43	64	36	77	59	30	38	72	1957
788	81	142	78	75	62	71	46	53	52	47	33	48	1958
							66	64	51	49	88	90	1959

عدد الأسلحة الحربية التي استولى عليها جيش التحرير عن طريق الفارين من الجيش الفرنسي.
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. القرص المضغوط. تاريخ
الجزائر (1830-1962). الجزائر 2002.

الملحق رقم (06)

المجموع	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	الشهر السنة
													1954
371	95	70	6	28	23	32	10	72	23	3	9		1955
1563	66	114	165	126	125	73	212	191	64	46	144	237	1956
974	27	69	51	62	108	52	132	133	145	46	68	81	1957
1043	74	41	44	107	83	64	100	121	98	89	150	72	1958
							53	101	67	82	39	104	1959

عدد الأسلحة التي استولى عليها جيش التحرير أثناء المعارك
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. القرص المضغوط. تاريخ
الجزائر (1830-1962). الجزائر 2002.

الملحق رقم (07)

المجموع	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جون	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جان في	الشهر السنة
300	208	92											1954
688	93	73	59	81	71	109	60	21	23	17	20	61	1955
3349	483	634	301	234	353	337	366	190	149	76	57	169	1956
6792	636	453	499	508	646	505	685	801	557	515	494	493	1957
8095	401	390	453	497	727	580	707	772	1368	1219	1290	691	1958
							725	845	785	1099	624	706	1959

عدد الأسلحة الحربية التي ضيعها جيش التحرير الوطني
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. القرص المضغوط. تاريخ
الجزائر (1830-1962). الجزائر 2002.

الملحق رقم (08)

الجدول رقم (01)

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية لي إنفلويد 303ر	100	طلقة 303	80.000
رشاش برن 303ر	10	طلقة 303 ر للبرن	18.000
بندقية رشاش تومي 45ر	25	طلقة 303ر جارتة	1.000
كأس إطلاق	05	طلقة 303 ر خارقة لدروع	1.000
قنبلة يدوية ميلز	620	45ر للتومي	24650

شحنة السلاح التي حملها اليخت انتصار وتم إنزالها في ميناء زوارة الليبي في شهر ديسمبر 1954. أنظر عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 87

الجدول رقم (02):

العدد	الاصنف	العدد	الاصنف
100.000	طلقة 7,92 بلجيكي	196	قالب TNT
13.000	طلقة 303 ر إنجليزي	100	مقذوف إيترجا
1000	مترفتيل إنفجاري	300	مفجر إيترجا
6000	كبسول طرفي رقم 8	198	طلقة هاون 2ش.ف
1000	كيلوغرام جلجنايت	05	دينامو للنسف
399×2م	فتيل مأمون	04	هاون 2
1000	كبسول كهربائي	04	جهاز لاسلكي
07	علبة كبريت هواء	1000	باردة سلك كهربائي + 5 مطول
01	إيربال لاسلكي		

شحنة السلاح التي حملها اليخت غود هوب GOOD HOP وتم إنزالها في ميناء زوارة الليبي في شهر نوفمبر 1955. أنظر: مراد صديقي، المصدر السابق، ص 34.

الملحق رقم (09)

الجدول رقم (1)

الاصنف	إجمالي الكمية	الاصنف	إجمالي الكمية
بندقية 303ر	500	مالينات شحن بطاراتا	02
رشاش لويس 303	10 ومعها خزنة	قنبلة يدوية	504
رشاش برتا 9 ملم	30	دانه هاون 2	202
مسدس برتا 9 ملم	48	طلقة 303 ورصاص	250.000
هاون 1	05	طلقة 303 وخارقة	62.4000
هاون 2	02	طلقة 9 ملم للبرتا	16.000
طلقة 7,925ملم	40.0000	طلقة 9ملم للمسدس	500

شحنة سفينة ديفاكس حصة المنطقة الشرقية (الشمال القسنطيني - الاوراس) 13/ماي 1956 أنظر: مراد صديقي، المصدر السابق، ص 37. و عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 64

الجدول رقم (2)

الاصنف	إجمالي الكمية	الاصنف	إجمالي الكمية
بندقية 303ر	1000	قنبلة يدوية	1496
مدفع فيكرز 303ر	10 بالسبيا	دانة هاون 2	252

2200	قنبلة اتيرجا	26	رشاش لويس 303
550.000	طلقة 303 ورصاص	70	رشاش برتا 9 ملم
62.400	طلقة 303 وخارقة	46	مسدس برتا 9ملم
34.000	طلقة 9 ملم للبرتا	20	وصلة اتيرجا
1.500	طلقة 9 ملم	05	هاون 2
60.000	طلقة 7,92ملم	02	ماكينة شحن بطاريات
500	قالب	04	جهاز لاسلكي
360	طلقة 38 وللطبنجة	1000	جلجنايت
50.000	طلقة 710ملم فرنسي	05	دينامو نسف
350 متر	فتيل مأمون	50	علبة كبريت هواء
150 متر	فتيل سريع الانفجار		
50	مفجر كهربائي		

شحنة سفينة ديفاكس حصة منطقة وهران بلاد القبائل والجزائر- المنطقة الرابعة- 20ماي 1956
أنظر: مراد صديقي، المصدر السابق، ص 38. و عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 94.95

الجدول رقم (3)

الكمية	النخيرة	الكمية	نوع السلاح وغيره
940920	طلقة 303 رصاص خارق	2000	بندقية 303
200.000	طلقة 9ملم	50	رشاش لويس م/ط
155.000	طلقة 8ملم للهوتشكيس	21	مدفع هوتشكيس 8ملم
50.400	طلقة 7,5 ملم فرنسي	100	رشاش برتا 9 ملم
04	جهاز شحن بطاريات	25	رشاش إيطالي قصير
16	بطارية لاسلكي	100	بندقية فرنسية 7,5
25	علبة كبريت هواء	10	مدفع فيكرز 303
100	متر فتيل سريع الانفجار	100	مدفع هاون 2
50	مفجر كهربائي 8 قالب ت	2000	قنبلة يدوية
250	ن ت		
04	جهاز لاسلكي رقم 19	500	مفجر جلجنايت

الشحنة الثانية للسفينة ديفاكس حصة موجهة إلى الشرق والغرب الجزائري 26 جويلية 1956. منطقتي وهران والقبائل

أنظر: مراد صديقي، المصدر السابق، ص 40. و عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 97.96

الملحق رقم (10)

n° 150/89
clan A1a

TUNIS, le 6 Juin 1956 .

COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DE TUNISIE

33

ETAT-MAJOR

2eme BUREAU

N° 1555/CSIT/2/S

Exemplaire N° 2/6

COPIE DEMARQUEE D'UN RENSEIGNEMENT

O B J E T : Trafic d'armes.

SOURCE : Extérieur

VALEUR : E/2

DATE : 30 Mai 1956 .

1)- Dans la nuit du 29 au 30 Mai, au siège du bureau politique, le bureau algérien du front national algérien a tenu une conférence aux fins d'établir un nouveau plan pour le débarquement d'armes sur les côtes tunisiennes et leur acheminement vers la frontière algérienne.

Y assistaient :

- un délégué du F.N.L. : BOUHAOUCH
- Le Ministre de l'Intérieur : TAIEB MEHRI
- un fonctionnaire du ministère des T.P. services des transports : TIDJANI Ben KHELIFA
- trois algériens : dont on ignore les noms
- le président de la section néo-déstou-rienne de KELIBIA, l'ancien chef fellagah: MOHAMED Ben AHMED

Il a été décidé de ne rien changer au dispositif établi au cap Bon depuis plusieurs semaines, car il est apparu que les mesures prises par les autorités militaires françaises pour la surveillance de cette région ne la visaient pas spécialement.

En effet, TAIEB MEHRI a déclaré que les rapports qui lui étaient parvenus, signalaient la présence de petits détachements de civils et de militaires européens en plusieurs points des côtes tunisiennes, notamment dans le Sud.

MOHAMED BEN AHMED a rendu compte au Ministre de l'Intérieur de la liaison permanente qu'il avait établie avec le Président de la fédération du cap Bon, MOHAMED ABDELHAMID, et avec cinq patrons de barques de KELIBIA.

La localité de TEOULBA, selon les indications de TIDJANI BEN KHELIFA, possède en bordure de la côte des jardins convenant très bien au stockage des armes .

Il a été décidé que les trois émissaires algériens iraient le lendemain au CAP BON, puis dans le SAHEL, afin de prendre contact de la part d'ABDALLAH FERGHAT, chargé des affaires algériennes, avec les responsables du bureau politique.

2)- On sait seulement que plusieurs cargaisons d'armes sont attendus d'ITALIE et de LIBYE.

Plusieurs points de la côte, en particulier KELIBIA, AKOUDA, MONASTIR et MAHDIA sont soulignés d'un trait rouge sur la carte des régions du CAP BON et du SAHEL établie par BOUHAOUCH .

Le Général de Division BAILLIF

P.O. ..
signé : LAUNAY

...../.....

X 34

TRANSMISSION-SUBDIVISION SOUSSE n° 996/2/3, en date du 9.6.56 .

Le Commandant du M/Secteur de MONASTIR exercera une surveillance particulière sur les points de MONASTIR et MAHDIA et en rendra compte.

signé : ACHARD-JAMES

N° 293/3.S.P.- COPIE CONFORME TRANSMISE aux Commandants des :

- Quartier de MONASTIR ,
- Quartier de MAHDIA ,

qui effectueront des patrouilles fréquentes, de jour et de nuit, sur tout le littoral de leur territoire .

Rendre compte le 1^{er} de chaque mois des résultats obtenus .

MONASTIR, le 12 Juin 1956 .

pour le Chef d'Escadrons LANDRIN, Commandant
le Sous-Secteur, en permission,
le Lieutenant BOBRET, chargé de l'expédition
des affaires .



Bobret

تقرير عسكري فرنسي عن عمليات تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية التونسية مؤرخ بتاريخ
06 جوان 1956. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية. المنوبة تونس--BOBINE.S523.2H-398
.DOSSIE01

الملحق رقم (11)

SALAMBOY 23 Août 1956
SECRET

ORDRE ARTICULIER

P.F.
COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DE TUNISIE

DIVISION NORD

ETAT-MAJOR - 3^e BUREAU

N^o 719/3.S

Cl. : 554/11.C.

EXEMPLAIRE N^o 10/20.

OBJET : Trafic d'Armes et de Personnels vers l'ALGERIE. -

REFERENCE : Note d'orientation n^o 638/3.S. du 4 Août 1956. -

I. / - SITUATION. -

Le trafic d'armes et de personnels au profit des rebelles algériens, paraît s'intensifier depuis le début du mois et l'appui des autorités tunisiennes est désormais un fait acquis.

Des recrues armées et des stocks d'armes rassemblés en divers points du Territoire font mouvement vers la frontière, empruntant différents modes de transport, souvent des véhicules de l'armée tunisienne ou des Maghzens.

II. / - MISSION. -

La découverte de ces courants de trafic, le pistage des convois, leur interception, constituent une mission permanente de tous les Secteurs.

III. / - MODES D'EXECUTION. -

La fouille de tout véhicule suspect nous est juridiquement interdite sur le Territoire Tunisien du fait de l'indépendance du pays.

Passer outre cet impératif regrettable équivaut automatiquement à créer un incident avec le Gouvernement Tunisien.

Ce risque ne peut être encouru qu'avec la quasi certitude d'apporter à la clef la preuve du trafic au profit des rebelles algériens, c'est-à-dire au moment où la direction prise par le convoi ne laisse plus de doute sur sa destination.

47

=0= 3 =0=

33 - Le système d'alerte doit permettre la mise en place immédiate du dispositif indiqué plus haut.

Il a lieu en deux temps :

331 - 1^o TEMPS : Envoi en "Flash" par la Division à tous les Secteurs du message conventionnel suivant :

- "Allo - tous - Nicole" -.

A ce "top", les Secteurs placent immédiatement leurs postes de surveillance.

332 - 2^o TEMPS : Dès qu'un poste de surveillance a détecté un ou plusieurs véhicules suspects, il répercute immédiatement par tous les moyens à sa disposition (radio - téléphone) le renseignement aux postes voisins sous la forme d'un message conventionnel ayant contexture indiquée en annexe.

- les postes ainsi alertés redoublent de vigilance pour suivre la progression des véhicules.
- les Commandants de Secteur intéressés font mettre en place les postes d'interception.

34 - L'efficacité de ce système repose éventuellement sur :

- la transmission immédiate de tous renseignements et ce, en s'affranchissant au besoin de la voie hiérarchique,
- la mise en place rapide des postes de surveillance,
- la discrétion et la souplesse des exécutants,
- la liaison intime entre Secteurs, notamment en dehors des périodes de crise.

IV. / - Les Commandants de Secteur voudront bien étudier attentivement le dispositif qui leur est proposé et faire connaître sous présent timbre le plan particulier de surveillance et d'interception propre à leur Secteur.

Le Général de Brigade GAMBIEZ
Commandant la 11^e D.I. et la Division NORD.
Signé : GAMBIEZ.



Colonel CARBUCCIA
Etat-Major,

DESTINATAIRES :

- MM. Le Colonel Cdt Secteur KHROUMIRIE - SOUK EL ARBA (2 ex.)
- Le Colonel Cdt Secteur LE KEF (2 ex.)
- Le Colonel Cdt Secteur KASSERINE (2 ex.)
- Le Colonel Cdt Secteur CENTRE - TEBOURSOUK (2 ex.)
- Le Colonel Cdt Secteur SOUSSE - (2 ex.)
- Le Colonel Cdt Secteur TUNIS (2 ex.)
- Le Général Cdt I.A. et C.S.T.T. - E/M - 2^o & 3^o Bureaux (à titre CR)

=0= ANNEXE III =0=

VOITURES SUSPECTES. -

N° d'ordre	IMMATRICULATION	MARQUE ET COULEUR
1	428 499	Camion Chevrolet
2	3.947 - T.U. 9	T.A. - 15 CV.
3	411 - H.Z. 93	203 Peugeot - camionnette grise
4	165 - B.G. 92	Camionnette FORD
5	392 - A.M. 93	Camionnette
6	427 435	Camion Chevrolet
7	421 542	"
8	3352 T.U. 11	Landrover
9	L258 T.U. 11	403
10	1748 T.U. 11	203
11	4919 T.U. 8	Peugeot 203 - Rouge
12	61 T.U. 8	Traction noire
13	2478 T.U. 8	"
14	1828 T.U. 5	Primaquatre beige
15	2721 T.U. 11	Landrover
16	6312 T.U. 10	Peugeot 203
17	L.T.B. 986	"
18	3375 T.U. 11	Camionnette
19	2785 ou 3785 T.U. 11	Camion Renault
20	2777 ou 3777 T.U. 11	"
21	2781 ou 3781 T.U. 11	"
22	2779 ou 3779 T.U. 11	"
23	8525 T.U. 11	"
24	4858 T.U. 10	T.A. - noire
25	73 D.B. 93	Hotchkiss
26	105 A.M. 93	Simca Aronde
27	319 A.F. 93	Traction 11 C.V.
28	382 N. 93	Traction 15 C.V.
29	899 A.E. 93	
30	998 B. 93	
31	313 A.Q. 93	
32	353 A.X. 93	
33	814 A.V. 93	
34	673 A.V. 93	
35	909 S. 93	
36	359 U. 93	
37	854 A.G. 93	
38	330 A.R. 93	
39	133 G. 93	
40	60 A.J. 93	
41	853 A.M. 93	
42	5757 T.U. 9	203
43	8520 T.U.	Camion
44	128 A.H. 93	Vedette

=0=0=0=0=0=0=0=0=

EXEMPLE : NICOLE - VERS VOUS TROMPETTE N° 16 - 20 H. - RAPIDE 3 -

Signifie: Alerte ! Vers vous la peugeot 203 n° 6312 T.U. 10 aperçue à 20 h. à vive allure ayant 3 personnes à bord. -

ANNEXE III : PLAN DE SURVEILLANCE
DU TRAFIC ROUTIER SUSPECT EN PERIODE D'ALERTE (1)

REPARTITION DES MISSIONS		SCHEMA DES TRANSMISSIONS		OBSERVATIONS		
Sous-Secteur	Unité	Zone d'action	Patrouilles	entre	(2)	
			Patrouille - Unité - 5. Sect- Secteur			
MONASTIR	3/11 LGM	Carrefour M'Sahen et Bahline (a)	2	SCR506; SCR 506	(a) Trafic Nord Sud	
		Carrefour: Koussouf, El-Djem (b)	2	-d°-		(b) Trafic Sud Nord
		Koussouf, El-Djem (c)	5	SCR506; SCR 506 et SCR 284		
KAIROUAN	2/5 LGM	Nœud routier Kairouan (3 à 10 Kms autour de la ville)	4(d)	SCR 300; 300 - 508 528	(d) vols calques	
		Route Kairouan Sbeitla	1	SCR 300		
ROUAN	113/545	Nœud routier d'Ousseletta (3 Kms autour d'Ousseletta)	1	SCR 300	Réseau TU 1	
		Embranchement routes d'El Alg sur route Pichon Maktar (Poste fixe)	1	SCR 300		

N.B. (1) - Tous les postes radies intéressés par ce plan se mettent en écoute permanente dès réception de l'ordre d'alerte.

(2) - Les sous-secteurs voisins sont avisés des mouvements de véhicules suspects vers eux - directement : - Maktar par Ousseletta (13/545) ; Téléphone et SCR 543 - Sbeitla par Hadjeb-el-Aoum (23/545) ; Téléphone.

(3) - Indirectement : secteur Soussa ; secteur Centre ou secteur Kasserine

Tous les renseignements concernant le trafic suspect doivent être transmis comme prévu au § IV.

تقرير عسكري فرنسي عن عمليات تهريب الأسلحة والأشخاص على الحدود التونسية باتجاه الجزائر مؤرخ بتاريخ 23 أوت 1956. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية. المنوبة تونس--BOBINE.S523.2H-398.DOSSIE01

الملحق رقم (12)

NOTE DE SERVICE
SECRET

M.C./Y.D. 53
COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DE TUNISIE

SUBDIVISION DE SOUSSE

ETAT-MAJOR - 3^e BUREAU

N° 194 / 13.S

J. 5541

OBJET : Surveillance du trafic d'armes et de personnels vers l'Algérie

REFERENCES : - Note de service de la 11^e D.I. N° 719/3.S du 23-8-1956- (non diffusée).
- T.O. de la Subdivision Militaire de Sousses N° 186/3 du 1^{er}-9-56-

I - Les autorités tunisiennes facilitent l'acheminement vers la frontière algérienne de recrues armées et d'armement. Des véhicules de l'armée tunisienne et des magasins servent fréquemment à ces transports (une liste des véhicules suspects est donnée en annexe III).

II - La note de référence prescrit :

- de rechercher les courants de trafic;
- de pister les convois;
- de les intercepter (cette opération d'interception, juridiquement interdite sur le territoire tunisien, ne peut être effectuée qu'en zone frontière ou en Algérie et ne concerne pas le secteur de Sousses).

III - Les destinataires de la présente note ont pour mission :

- de dépister tous les véhicules suspects dès leur point de départ;
- de suivre leurs mouvements au cours de leur progression vers les secteurs limitrophes.

IV - La surveillance du trafic sera réalisée :

- en période d'alerte, par des patrouilles légères mobiles (véhicule avec poste radio) mises en place à proximité des carrefours importants et sur les itinéraires y aboutissant.
- L'alerte est déclenchée sur ordre du Colonel commandant le secteur ou, en cas de renseignement sûr, sur ordre du commandant de sous-secteur, par le message conventionnel flash : "Allo!- tous - Nicole".
- en temps normal, par des patrouilles de contrôle routier effectuées à l'initiative des commandants de sous-secteur, et par toutes les unités au cours de tous leurs déplacements.

...../

10000

54

V - Les renseignements concernant les véhicules suspects sont à transmettre au Colonel commandant le secteur :

- d'extrême urgence (Flash)
- par tous les moyens de transmissions possibles
- sous forme de message conventionnel (voir modèle en annexe I).

VI - Le plan de surveillance du trafic dans le secteur de Soussé est donné en annexe III).

SOUSSE, le 10 Septembre 1966

Le Colonel CHAVERELIERE de SAL, est Prvt
la Subdivision et le Secteur
de SOUSSE

DESTINATAIRES :

- M. Le Commandant du 2/Secteur
KALIMAN
- M. Le commandant du 2/Secteur
HEBASTI
- M. Le Général commandant la 11^e D.I.
Etat-Major - 3^e Bureau
SALAMBO

" A titre de compte-rendu "

- Archives.
- Courant.

A



A N N E X E III PLAN DE SURVEILLANCE
DU TRAFIC ROUTIER SUSPECT EN PERIODE D'ALERTE (1)

REPARTITION DES MISSIONS	Patrouilles	SCHEMA DES TRANSMISSIONS	OBSERVATIONS
Unité	Zone d'action	entres	S.Sect- Secteurs
ENNAS-TIR	3/11 LMA Carrefour M'Salem et Sablina (a)	2 SCR306	(a) Trafic Nord Sud
KAI-	Carrefour Krou- Essaf, El-Djem (b)	2 -d-	(b) Trafic Sud Nord
	Carrefour Sablina M'Salem-Essaf, El-Djem, Soussal (c)	5 SCR306 SCR 506 et SCR 284 et SCR 284	P.C. jurtaoasés S.C.R.193
KAI-	2/5 LMA Alléoud routier Kairouan (3 à 16 kms autour de la ville)	4 SCR300 300 - 508 508 528 4(d) ou 528	(c) Trafic en provenance du Sahel; direction inconnue au départ
	SC19 Alléoud Kairouan Essaf 223/545 (3 kms autour d'Hadjeb)	1 SCR300	(d) voir calque
ROUJAN	SC19 Alléoud routier d'Ouzel 223/545 (3 kms autour d'Ouz selita)	1 SCR300	Réseau TU 1
	SC19 Alléoud routier d'El Ala sur route Pichon Maktar (Poste Film)	1 SCR300 SCR 300 SCR 543	(e) par Bondj des Esma.

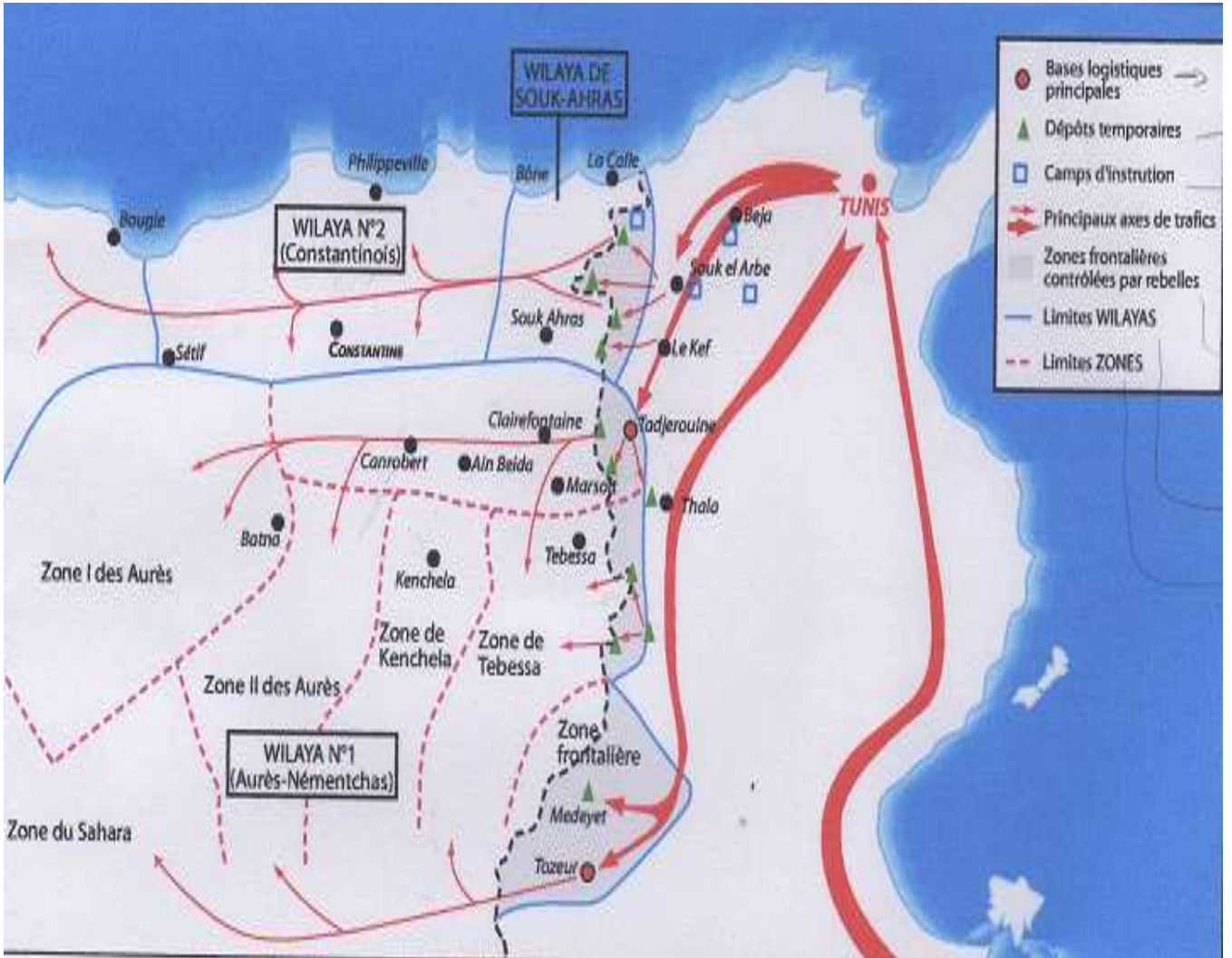
N.B. (1) - Tous les postes radars intéressés par ce plan se mettent en écoute permanente dès réception de l'ordre d'alerte.

(2) - Les sous-secteurs voisins sont avisés des mouvements de véhicules suspects vers eux
- directement : - Maktar par Guseitla (23/545) ; Téliphon et SCR 543
- Sbeitla par Hadjeb-Al-Afoum (23/545) ; Téléphons.

(3) - Indirectement : secteur Souso à secteur Centre ou secteur Kasserine
Tous les renseignements concernant le trafic suspect doivent être transmis comme prévu au § IV.

تقرير عسكري فرنسي عن عمليات مراقبة تهريب الأسلحة والأشخاص على الحدود التونسية باتجاه الجزائر. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية المنوبة تونس--BOBINE.S523.2H-398.DOSSIE01

الملحق رقم (13)



- قاعد تونس الخلفية للثورة الجزائرية (أكتوبر 1957).
 - الطرق الرئيسية لتهرب الأسلحة على الحدود الشرقية (هيئة الأركان العامة). المكتب الثاني.
- Cahier de la recherche d'Octrinal, l'emploi des forces terrestres dans les missions de stabilisation en Algérie
CDEF * DREX.WW.CDEF.Defense gouv.f-mai 1998 : p 23.

الملحق رقم (14)

GOVERNEMENT PROVISIONAL
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

CENTRE DE TUNIS
TUNIS



MINISTRE DE L'ARMEE
ET
DU RAVITAILLEMENT GEN

29/5/59

ETAT RECAPITULATIF DES MUNITIONS ET EXPLOSIFS LIVRES
DURANT LA PERIODE DU 1-1-57 AU 31-12-59

N°	DESIGNATION	BENEFICIAIRES										TOTAL
		W.1	W.2	W.3	W.4	W.5	BASE ENT	G.O.M	M.F.A	DIVERS		
A. MUNITIONS SOUS CALIBRE.												
1	Cartouches 303 Calibre 7,7	857.956	688.611	494.000	480.000	10.000	391.880	791.800	2.824.613	44004	6.533.660	
2	" " " 7,92	2.231.000	1.063.000	374.000	355.000	90.000	597.000	1.090.000	2.463.044	7.006	8.470.048	
3	" " " 9m/m	912.500	810.000	469.000	330.000	25.000	472.500	1.470.000	712.137		5.401.137	
4	" " " 8m/m	700.000	492.000	328.000	126.000	24.000	357.000	180.000		150.000	2.357.000	
5	" " " 7,5	574.000	378.000	260.000	194.000	54.000	296.000	260.000	1.335.869		3.351.869	
6	" " " 8,35		20.000	10.000			10.000		157.752		197.752	
7	" " " 11,43	51.000	37.000	19.800	7.200		29.700		4.827		149.527	
8	" " " 7,62L								11.073.604		1.073.604	
9	" " " 7,62D								272.016		272.016	
10	" " " 7,65								265.888		265.888	
11	" " " 6,35								13.322		13.322	
12	" " " 6,5								13.200	10.800	24.000	
13	" " Spécial							300	148.713		149.013	
14	" " " 12,7								50.120		50.120	
15	" " " 20 m/m										50.120	
16	Obus de mortier 82 m/m	4.800	1.700	838	566		1.848	315	5.097		9.705	
17	" " " 81 m/m	1.836	720	60	570		843	115	3.117		3.317	
18	" " " 60 m/m			864	600		416	1.647	5.619		12.866	
19	" " " 45 m/m	1.992	1.728	864	600		416	1.647	3.105		3.453	
20	Roquettes bazooka			362	822	60	708	1.104	4.917		10.373	
21	" " FIAC	1.680	720	362	822	60	708	1.104	1.200		1.200	
22	Obus 57 3.ii			384	90		180	96	1.000		2.410	
23	Obus Energy	336	324	384	90				30		30	
24	Obus récupération (Piégonne)											
B. - EXPLOSIFS, MINES, GRENADES												
25	Bengalors						212	3.920	18.924		23.076	
26	Jordaux détonants								27.425		27.425	
27	Mèches lentes (Mèches lentes à retardement)							3.500	12.532 (Mèches)		16.032	
28	Détonateurs électriques							1.158	1.158		2.316	
29	Fusées techniques (Détonateur)							3.700	8.591	690	13.981	
30	Détonateurs L.H.A.C								116		116	
31	Mines A.C	102	42						2.913		3.057	
32	Mines A.C								300		300	
33	Grenades Offensives	4.250	2.750	2.490	3.445	350	2.425	700	325	90	17.670	
34	Grenades Défensives	1.100	60	518	610	175	165	1.912		32	3.365	
35	Morces mortier 45 m/m								3.422		3.422	
36	Peruteurs énergies								1.800		1.800	
37	Artifices spéciaux énergies								1.200		1.200	
38	Allumeurs à pression								2.910		2.910	
39	Allumeurs à traction								220		220	
40	Allumeurs à baseule								400		400	
41	Allumeurs à horloge								162		162	
42	Gomme A en kilos									130	130	
43	Elastic en kilos			40			40		10		50	
44	Gélinite en kilos		13000						1.522		1.522	
45	Gélinite en kilos								1.668		1.668	
46	" " en cartouches								400		400	
47	" " en paquet								45		45	
48	F.N.T en kilos								673,5		673,5	
49	" " en morceaux								2.052		2.052	
50	" " en barre									32	32	

Fu : Le Chef de Centre,

Fait le 31 Août 1959
Le Chef de Service Armes
& Matériel,

Signature
Signature
Signature



حصيلة مخزون الذخيرة والمتفجرات المسلمة من طرف وزارة التسليح وعبرت من مركز تونس نحو الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1 ماي 1957 إلى 31 أوت 1959.

المركز الوطني للأرشيف - رئاسة الجمهورية. الجزائر - 2.30 - MICROFICHE 15

الملحق رقم (15)

TRES SECRET

GOUVERNEMENT PROVISoire DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE

MINISTRE DE L'ARMEMENT ET DU RAVITAILLEMENT GENERAL

ETAT RECAPITULATIF DES ARMES LIVREES DURANT LA PERIODE DU 1^{er} MAI 1957 AU 31.8.1958. (1)

Renseignements fournis à la Commission Militaire inter-états.

N° 274/D

N° d'ordre	DESIGNATION	EMPLOIAIRES										OBSERVATIONS	
		V.1	V.2	V.3	V.4	V.5	Base	C.O.M	L.F.A	DIVERS	TOTAL		
A.-CANNONS-MORTIERS-RAZOBOKAS.													
1	Cannons 57 S.R.								30			30	
2	Cannons A.A. Z. Flak.								8			8	
3	Razobokas	30						19	131			180	
4	L.R.A.O FIAT		24	11	10	10	13		7			112	
5	Mortiers 82 m/m.	20	14	2	2		6					51	
6	" 81 m/m.						3	1	10			23	
7	" 60 m/m.								30			30	
8	" 45 m/m.	14	14	11	5	5	2		51			102	
B.-MITRAILLEUSES LOURDES, LEGERES													
9	Mitrailleuses 12,7.							8	25		1	36	
10	Mitrailleuses Anti-Chars Dist.	22	25	3			2	48	28		1	105	
11	Mitrailleuses Anti-Chars Dist.								28			28	
C.-FUSILS MITRAILLEURS.													
12	Fusil mitrailleur M.C. 34	239	225	140	140		29	290				1.074	
13	" M.C. 42							50			8	58	
14	" BEREN	127	116	110	52	5	19	428		10		877	
15	" LERS	53	30	36	66	36	6					227	
16	" MAL											36	
17	" MILERS	30						2				200	
18	" BERDA	16	16								6	42	
19	" 24/29								14			14	
D.-FUSILS DE GUERRE.													
20	Fusils GREN.										1	1	
21	Masse	2.020	1.900	1.399	1.905		270	5.000	60	900		12.654	
22	Fusils Rafiel 303.	2.020	1.305	1.805	1.690	150	405		1.364		3	8.742	
23	Fusils Stavitl.											10	
24	Mousquetons											4	
25	Fusil Lebel.	1.152	1.544	825	1.755	500	95				13	5.884	
26	Carabine U.S.	1	2	1								4	
27	Carabine Berretta.								300			300	
E.-MITRAILLETES.													
28	Pistolets Mitrailleur Thompson	30	62	46								138	
29	" Berretta	227	190	203	220	75	20	126	8			1.069	
30	" 43	30	-10		60						57	157	
31	" MAS 38										1	1	
32	" P.M.G	326	559	260	295	5						1.445	
F.-PISTOLETS AUTOMATIQUES.													
33	Pistolets autom. Divers Calibre	58	60	52	65		20		119		67	441	
34	Pistolets signaleurs								31			31	
G.-LANCES ENERGAS ET GRENADES.													
35	Lances énergas	28	23	21	24		16	126		3		241	
36	Lances V.B.	200						90				290	

(1) - Les archives en possession du M.A.R.O débutent de cette date (1.3.1957)
 (ii) Par divers, il faut comprendre les livraisons faites aux Ministres autre que le M.F.A pour assurer la sécurité de leurs Services, et aux représentants de la Zone Autonome d'Alger.
 NOTA : Aucune livraison n'a pu être effectuée depuis plus de trois mois aux Forces Armées, du fait les entraves rencontrées auprès des Autorités Tunisiennes, et signalées à tous les membres du G.P.R.A.

Vu : Le Chef de Centre,

TUNIS le 31 AOUT 1959.
 Le Chef du Service Armement & Matériel,



جدول تفصيلي لمختلف الأسلحة والذخيرة التي عبرت مركز تونس نحو الولايات الداخلية (1-3-4-5-6-)
 القاعدة الشرقية) من 1 ماي 1957 إلى 31 اوت 1959.
 المركز الوطني للأرشيف - رأسة الجمهورية. الجزائر - 2.29 MICROFICHE 15-

STAT DES STOCKS ARMES SE TROUVANT EN DEPOT AUX
DIFFERENTS CENTRES DU M.A.R.G. A LA DATE DU

31 AOÛT 1959

N° 112 1262

N° d'ordre	DESIGNATIONS	CENTRE DE				OBSERVA
		TUNISIE	LIBYE (I)	EGYPTE (I)	TOTAUX	
A.- CANONS - MORTIERS - BAROOKAS						
1	1°/ Canons 75 SR			100	100	
2	2°/ Canons 57 SR			300	300	
3	3°/ Mortiers 82			8	8	
4	4°/ Mortiers 81		73	127	200	
5	5°/ Mortiers 60		485	568	1.053	2.747
6	6°/ Mortiers 50	4			4	
7	7°/ Mortiers 49	I			I	
8	8°/ Mortiers					
9	9°/ Barookas divers		81		81	
10	10°/ Lance-fusée Fiat					
B.- MITRAILLEUSES LOUDES ET LEGERES						
11	11°/ Mitrailleuses 1277		38	56	94	
12	12°/ " " " " " " " "		40		40	
13	13°/ " " " " " " " "					
14	14°/ " " " " " " " "	82	315		397	(2) 854
15	15°/ " " " " " " " "			228	300	
16	16°/ " " " " " " " "		25		25	
17	17°/ " " " " " " " "					
C.- FUSILS MITRAILLEURS						
18	Fusils mitrailleurs MG 34	762	1.766	314	2.842	
19	" " " " " " " "		200		200	
20	" " " " " " " "			1.000	1.000	
21	" " " " " " " "	521	204		725	(2) 7537
22	" " " " " " " "	72			72	
23	" " " " " " " "	I			I	
24	" " " " " " " "					
25	" " " " " " " "					
26	" " " " " " " "	274	626		900	(2)
D.- FUSILS DE GUERRE						
27	Fusils Garant		838	1.162	2.000	
28	" " " " " " " "			20.000	20.000	
29	" " " " " " " "	6.829	3.057		9.886	
30	" " " " " " " "	69	2.080		2.149	
31	" " " " " " " "	2			2	4.8845
32	" " " " " " " "	I			I	
33	" " " " " " " "		9.990		9.990	
34	Carabine US		582	3.418	4.000	
35	Fusils 1903		865		865	
36	Fusils Mousqueton		I		I	
37	Mas 36		I		I	
E.- MITRAILLETES						
38	Thompson 11/43		630	1.370	2.000	
39	Sten	I			I	2001
40						
F.- PISTOLETS AUTOMATIQUES						
41	Pistolets de 9 m/m Astra		600	500	1.100	
42	" " " " " " " "	2			2	
43	" " " " " " " "	21			21	1.176
44	" " " " " " " "	42			42	
G.- LANCE-ENERGA & GRENADES						
45	Lance-energa	91	51		142	612
46	Lance-grenades VB	500			500	

(1) - Les stocks des centres Libye et Egypte sont sujet à variations étant donné le transport en cours s'effectuant entre ces deux centres.
(2) - Il y a lieu de ne pas considérer comme définitif le stock des mitrailleuses Bredda, F.M. Bredda, F.M. Brenn. En effet une livraison importante de ces armes vient d'être reçue. Les quantités livrées ont été demandées par message. Elle seront communiquées dès réception.

حصيلة مخزون وزارة التسليح من السلاح والذخيرة في مختلف المراكز التابعة لها في تونس وليبيا ومصر إلى تاريخ 31 أوت 1959. ملاحظة بخط اليد في الأسفل (وثيقة مقدمة لتوزيعها على رؤساء الولايات).

المركز الوطني للأرشيف - رئاسة الجمهورية. الجزائر - 2.26 - MICROFICHE 15

الملحق رقم (18)

- Armement et Munitions - 2.19

	Mortiers		Bazookas		mitrailleuses		canons		F.M.		I.M.		FG		Fc		PA	jusq.	
	nb	munitions	nb	mun.	nb	mun.	nb	mun.	nb	mun.	nb	mun.	nb	mun.	nb	mun.			
Secteur I	9	2029	20	746	143	152.220	2	6.084 de 205/6	78	V.F.G. et mit.	79	191.000	1492 285 kg.	571.000 571.000	185			50:	
Secteur II	2	1389		181	83	247.600			37	V.F.G. et mit.	26	46.500	621	305.350	800	21	50	7c	
Zone 5	8	247	12	357	48	124.100	1	4.500 de 205/6	46	"	35	196.000	470	126.500				155	
Zone 6	3	1631	6	418	179	204.015	1	1784 de 205/6	62	"	7	103.257	679 156.200	161.585	43			35:	
Total	22	5296	38	1702	453	1027.937	4	12.368	203		147	836.757	2262	1.165.323	1028	21	50	108.	
Base Kef.	16	6966	7	6241	52	744.190	5	30948	75	-	17	705.843	257	2.524.500				397850	5
Total général.	38	12.262	45	7.943	505	1772.127	9	43.316	278		164	1.542.600	3.549.3	698.823	1.028	21	50	1.137	

السلاح والذخيرة في الناحيتين 1 و 2 والمنطقتين 5 و 6 من (الولاية الأولى) وقاعدة الكاف التونسية


ARMEMENT ET MUNITIONS-TABLEAUX-01EX-MARG

المركز الوطني للأرشيف - رئاسة الجمهورية - الجزائر - MICROFICHE 15- 2.19

الملحق رقم (19)

2.20

Engins - artifices

		mines anti-char	Pen galores	Plastic	T.N.T.	Selinite.	melleinite	cordes detonantes	mines anti-personnel	mines anti-char. fab. locale	mines. MMS	mines MK7	mines MK5	Dynamite	fusils 81 m/m	fusils 82 m/m	coton / poudre	Détonnateurs.	meches. lentes.	craquelles grs boites	cigarettes pht. boites.	fusils. elements.	explosifs	cap Julia de part	Allu m. curi.	Mecanismes de bases
Secteur I	336	4.918	25	10	29	7	8000	3	11						1136		1150					50	3	900	25	90
Secteur II		1179			1	25				98	58	51	3	60		10.c	530	229	47	5			1			
Zone G.	280	2106		21	176	76	1100		13							216	1000							190	842	
Base Ref.		1179	69													5549										

قطع المدفعية في الناحيتين او 2 و المنطقة 6 من (الولاية الاولى) وقاعدة الكاف التونسية

TABLEAUX-OIEX-MARG

المركز الوطني للأرشيف - رأسة الجمهورية. الجزائر - MICROFICHE 15-2.20

الملحق رقم (20)

A.L.N. & F.L.N.

Effets obtenus par l'utilisation
de bengalors.

CCE

DEPARTEMENT DE LA GUERRE

Etat Major Particulier

4ème Bureau Explosifs

N° 15/4/2/DC



Note concernant l'utilisation des bengalors
Adressée

A Monsieur le Chef du Département de
L'Armement,

Il a été porté à ma connaissance par le Chef du COM
que les bengalors livrés dernièrement en provenance de
EGYPT, étaient inefficaces contre le réseau électrifié de
la ligne "Morico".

Après plusieurs essais effectués, il s'avère en effet
que les bengalors considérés ont la propriété de détruire
en profondeur, (le système de la charge crouse).

Or vous n'êtes pas sans savoir que les barrages de
l'Est et de l'Ouest sont construits en hauteur et cerclés
par des réseaux de barbelés, doublés, renforcés et
nés, à triple rangée, ce qui nécessite pour leur destruction
l'utilisation de bengalors, dont la charge doit agir
par souffle.

Vous voudrez bien en conséquence prendre les dispositions
utiles, pour redresser la situation dans les meilleurs
délais possibles.

Le Caire, le 28 Juin 1956,

Le Chef du Département de la Guerre:

DESTINATAIRES:

CCE.
Chef du département de l'ARG.
Chef du COM.
Minute.
Archives.



مراسلة

لرئيس مصلحة التسليح بعرب فيها عن فشل استخدام البنجالور في تخطي السد المكهرب (خط موريس) موجهة
إلى لجنة التنسيق وتنفيذ CCE.
المركز الأرشيف الوطني. رئاسة الجمهورية. الجزائر وثيقة غير مصنفة.

الملحق رقم (21)

البلد الأصلي	بلد العبور	الكمية	تاريخ الانطلاق ومكانه
مصر	ليبيا	196 بندقية رشاش (F.M)	8 ديسمبر 1957 من طرابلس
مصر	ليبيا	18 مورتري (mortiers) 81 مم	18 ديسمبر من طرابلس
مصر	ليبيا	60 مدفع رشاش نوع (WICKERS)	نحو 20 ديسمبر 1957 من طرابلس

السلاح الثقيل الذي وصل الى جيش التحرير الوطني. المتمركز بتونس بين 57/12/20 و 58/11. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954. القرص المضغوط. تاريخ الجزائر (1830-1962). الجزائر

الملحق رقم (22)

مدفع (Canons) 75	بندقية رشاش (Mitralleuses) 12/7	مسدسات (Pistolets)	بندقية (Thompson)	بازوكا (Bazookas)	بندقية رشاش (FM) (Breen)	مورطي (Mortiers) 60	مدفع 57(S.R.)
10	30	611	749	51	200	20	50
1000000 62/7 طويلة 62/7 100000 قصيرة 2000 قنبلة يدوية Grenades) (Mills 35 مركز (Postes)	53000	60000	451200	900	1500000	3000	5000

قافلة سلاح من مصر التي أرسلتها الخارجية الجزائرية

من القاهرة إلى بعثتها في تونس ووصلتها في 16 مارس 1960.

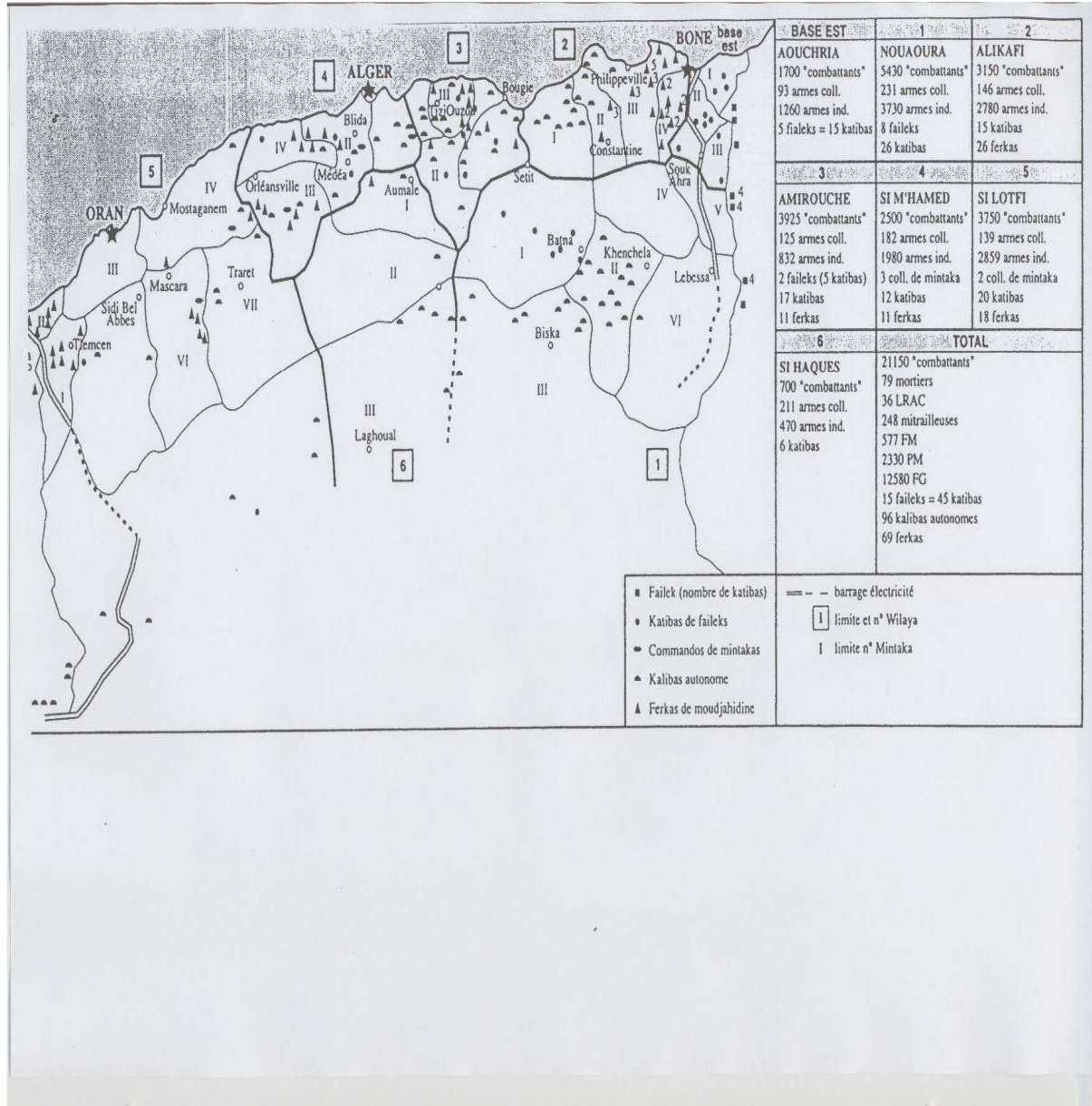
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. القرص المضغوط. تاريخ الجزائر (1830-1962). الجزائر 2002.

الملحق رقم (23)

السنة	المصدر	كمية الأسلحة	ملاحظة
1956	بعثة الثورة في ليبيا و مصر و أوروبا الوسطى	250 قطعة سلاح في الأسبوع	تدخل الجزائر
1956	بعثة الثورة في مصر و ليبيا	60 قطعة في الأسبوع	تدخل الجزائر
1957	بعثة الثورة في مصر و ليبيا	20000 قطعة سلاح	مخزنة في قواعد الثورة بتونس
1959	بعثة الثورة في ليبيا و مصر و أوروبا الوسطى	40000 قطعة سلاح	مخزنة في قواعد الثورة بتونس
1959	بعثة الثورة بالمايما	8500 ببندقية حربية منها فرنسية و إسبانية 2000 PM مسدس رشاش	وصلت الى الثورة في الجزائر عن طريق الجو
1959	بعثة الثورة في الصين و الفيتنام و روسيا	3000 بندقية حربية 5 ملايين خرطوشة	بلغت الى جيش التحرير في المغرب
1960	بعثة الثورة في ليبيا و مصر و أوروبا الوسطى	14000 إلى 12000 قطع سلاح	تخزنة في قواعد الثورة بتونس

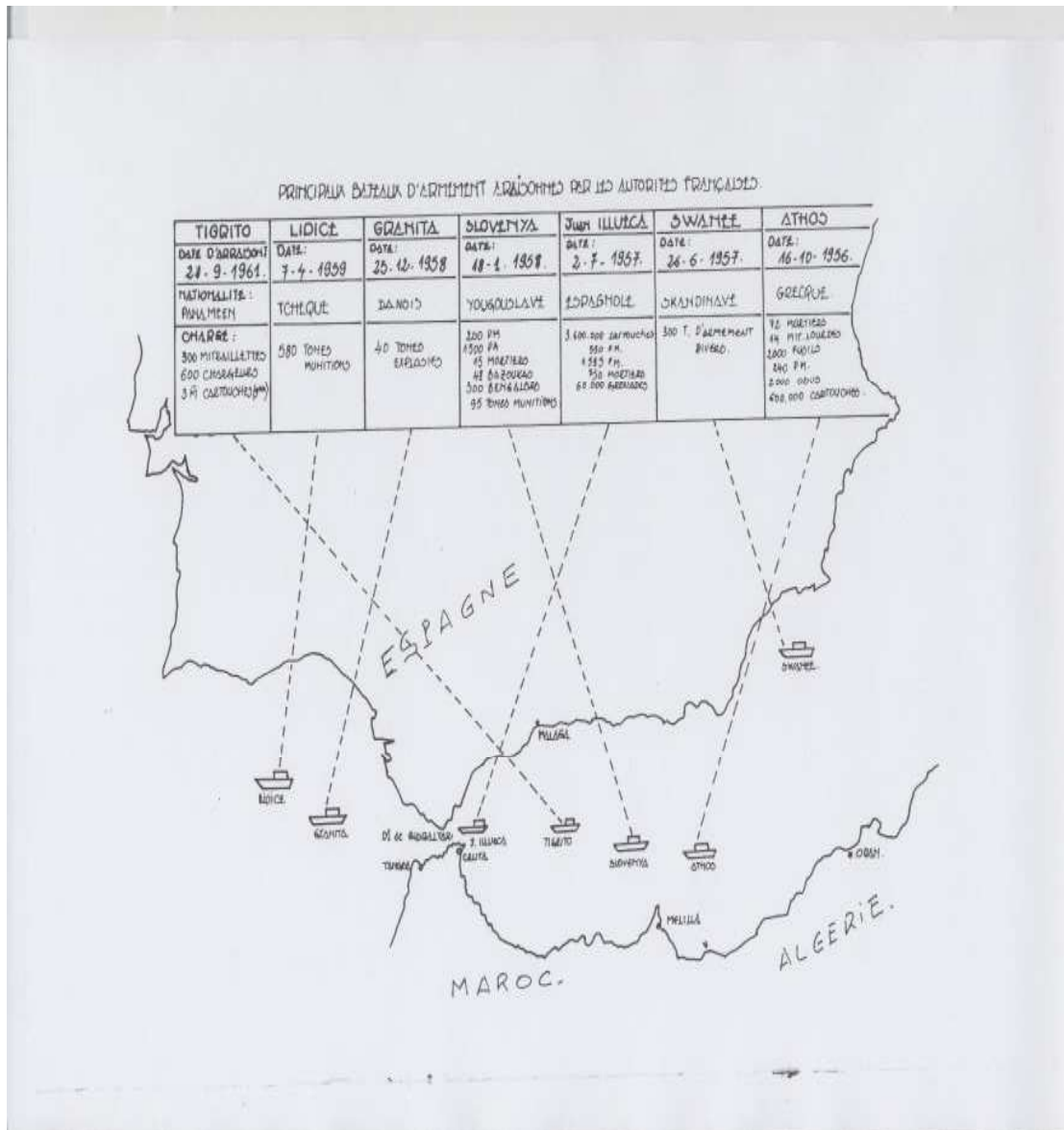
جدول يبين دور ر بعثة الثورة بالخارج في تسليح جيش التحرير الوطني.
 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. القرص المضغوط. تاريخ الجزائر (1830-1962). الجزائر 2002.

الملحق رقم (24)



الإمكانات العسكرية (المادية والبشرية) لجيش التحرير الوطني إلى غاية 01 أكتوبر 1958
 GUY PERVILL'E. POUR UNE HISTOIRE DE LGUEER D'ALGERIE.ED.J.PICARD.PARIS.2002.P174.

الملحق رقم (25)



الإطار الجغرافي الذي حجزت فيه بواخر السلاح من طرف البحرية الفرنسية الموجهة لدعم الثورة بين (1957-1961).

MAADAD MESSAOUD. GUERRE D'ALGERIE. ED. ENAG. ALGER 1992. P292.

الملحق رقم (26)

اسم الباخرة	تاريخ الحجز	الحمولة
أطوس (ATHOS)	16 أكتوبر 1956	70 طنا من السلاح والذخيرة
سلوفونيا (SLOVENIJA)	18 جانفي 1958	150 طنا من السلاح والذخيرة
سراينطا (SRANITA)	25 ديسمبر 1958	40 طنا من المتفجرات TNT
ليسييد (LICIDE)	8 أبريل 1959	581 طنا من السلاح والذخيرة

بواخر الأسلحة التي كانت تدعم الثورة وتم حجزها من قبل القوات البحرية الاستعمارية

على الرغم من غلق الحدود البحرية من قبل القوات البحرية الاستعمارية عن طريق طائراتها وبواخرها الحربية ومراقبتها لعمق البحر وسواحله ليل نهار، فإن ذلك لم يكن حاجزا أمام الثورة لتمير الأسلحة إلى الداخل ودعم الثورة وتوسيع رقعة الجهاد.

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. القرص المضغوط. تاريخ الجزائر (1830-1962). الجزائر 2002.

Dates	Armement entré au Maroc	Armement saisi
1954	Varié et en faible quantité, venant d'Espagne ou d'Allemagne, destiné principalement à l'armée de Libération marocaine.	
Février 1955	Egyptien <i>Dinah</i> , petites quantités, origine Egypte destinée A.L.N. algérienne.	
03/04/1955	Egyptien <i>Intissar</i> ,... comme le précédent.	
1955/1956	Egyptien <i>Dinah</i> fait deux voyages de Malaga à Nador 200/300 fusils, 300 P.-M., mines, explosifs dest. A.L.N.-A.	
14/10/1956		Egyptien <i>Athos</i> , 70 tonnes d'armes infanterie, origine Egypte pour A.L.N.-A.
10/11/1956	Espagnol <i>Virgin de la Plata</i> caisses venant d'Espagne débarquées Oued Draa.	
11/1956	Espagnol <i>Ras Tarf</i> , caisses d'Espagne débarquées Nador.	
1/1957		Explosion d'un navire égyptien sur le Nil (chargement inconnu).
19/06/1957		Espagnol <i>Juan Illueca</i> , 150 tonnes d'armes d'Egypte, saisie à Ceuta. Faux dest. Crédit comm. Tétouan.
07/1957		Suédois <i>Swanee</i> , 300 tonnes d'armes d'Egypte, saisie à Almería. Destinataire comme le précédent.
01/08/1957	Yougoslave <i>Sbrija</i> , 7 tonnes d'armes, 70 tonnes d'armes, 70 tonnes munitions. A Rijeka, chargement fait par <i>Omnipol</i> . Faux destinataire Arabie Saoudite.	
09/1957	Finlandais <i>Korsoe</i> , 30 tonnes armes dont 30 mortiers et obus, venant de Finlande probablement.	
18/01/1958		Yougoslave <i>Slovenija</i> , 500 tonnes chargées à Rijeka par <i>Omnipol</i> (Faux destin. Yémen). Saisie à Mers el-Kébir.
16/03/1958	Danois <i>Bornholm</i> , chargement inconnu débarqué à Casa.	
27/09/1958		Allémand <i>Atlas</i> explose à Hambourg, armes et explosifs, tonnage inconnu.
10/1958		Egyptien <i>Alkahira</i> explose à Ostende... id. <i>Atlas</i> .
28/12/1958		Danois <i>Granita</i> , 40 tonnes de toiles chargées en Norvège (Faux destinataire Monrovia) saisie Mers el-Kébir.
12/1958	Est-allemand <i>Ravensberg</i> , lance-grenades et divers, origine inconnue, à terre Casablanca.	
18/01/1959	Allemand <i>Monkeddam</i> 6 000 fusils <i>Mauser</i> chargés par <i>Omnipol</i> à <i>Gdynia</i> , débarqués à Casablanca.	
01/04/1959		Tchèque <i>Lidice</i> , 500 tonnes chargées par <i>Omnipol</i> à <i>Gdynia</i> (faux destinataire Haiphong) saisie à Mers el-Kébir.
19/12/1959		Danois <i>Biesbosch</i> , 360 tonnes d'explosifs, origine inconnue (faux destin. Société libyenne) saisie Mers el-Kébir.
1958/1959	Par avions de ligne ou charters, matériel radio, outillage, mitraillettes et armes de poing, de Belgique et de R.F.A. vers Casablanca, destinataires officiels firmes étrangères installées au Maroc.	
8/1960	Allemands <i>Lisboa</i> et <i>Cauta</i> lance-flammes et métavon, de R.F.A. à Casablanca.	
9/1960		Est-allemand <i>Ravensberg</i> , lance-flammes de R.F.A. saisie à Mers el-Kébir.
20/11/1960	Bulgare <i>Bulgaria</i> , 1 800 (?) tonnes de Varna à Tanger.	
12/1960		Est-allemand <i>Ravensberg</i> camions tout terrain, faux dest. Libye, saisie à Mers el-Kébir.
21/12/1960		Avions DC4 libanais, bazookas lance-grenades et obus, origine Suède (faux dest. République argentine) saisie à La Sénia.
5/1961		Danois <i>Margot Hansen</i> , 200 fusils-mitrailleurs fabriqués en Espagne, embarqués en R.F.A., destination Casa (?) saisie à Mers el-Kébir.
29/09/1961		Panaméen <i>El Tigrilo</i> , 200 pistolets-mitrailleurs venant d'Espagne destination déclarée A.L.N.-Algérie. Maroc saisie à Mers el-Kébir.
Pour mémoire 15/12/1960	Cargo soviétique <i>Tcherkassy</i> débarque son chargement à Casablanca.	
en 1961	Il est suivi par les cargos <i>Karaganda</i> et <i>Chulym</i> etc.	

إحصائيات عن عمليات تهريب الأسلحة عبر المغرب وكميات الأسلحة المحتجزة (1961-1955).
 JACQUES GUILLON .LA CONTREBANDE DES ARMES PENDANT LA GUERRE D'ALGERIE .RHA
 .PARIS.1992.PP105-118.

الملحق رقم (29)

Marques distinctives	Nombre de colis	Nombre de pièces	Total	OBSERVATIONS
Fusils Armfield avec baïonnettes	400	5	2000	Colis toile. Nous n'avons pas pu vous envoyer des munitions n'ayant pu nous en procurer.
Fusils de différents types	38	5	290	Colis toile avec une croix marquée en rouge.
Mitraillettes Beretra 9 mm	50	5	250	Colis toile. Dans chaque paquet 10 chargeurs pour mitraillettes.
Fusils mitrailleurs BREN, cal. 303	50	1	50	Caisse kaki en bois. Dans chaque caisse pièces de rechange et matériel de nettoyage.
Bipied pour BREN	50	1	50	Boîte en métal noir.
Chargeurs pour BREN	100	12	1200	Boîte en métal noir.
Fusils HOWN 2	48	17x 2 + 31	65	Colis toile.
Fusils HOWN 3	24	1	24	Grande caisse. Dans chaque caisse tous les éléments du fusil.
Bipieds pour les HOWN 3	24	1	24	En vrac.
Pistolets de divers types	29	1	20	Caisse bleue en bois.
Vickers/303	6	1	6	Caisse kaki en bois. Dans chaque caisse pièces de rechange et matériel de nettoyage.
Bipieds Vickers	6	1	6	Caisse kaki en bois. Dans chaque caisse pièces de rechange et matériel de nettoyage.
Bandes Vickers	1	35	35	Colis toile.
Fusils 7/92	4	5	20	Colis toile marquée d'une croix rouge. Dans chaque paquet, un ATF.
Écouvillon en corde	2	750	1500	Caisse bleue en bois.
Burettes en matière plastique	2	750	1500	Caisse bleue en bois.
Chargeurs Lewis	4	32	128	
Pièces de rechange	1	1		Caisse en bois et matériel nettoyage.
Fusils LAVAIT n° 7/92	17	2	33	Colis toile.
Toile en bande pour nettoyage	1	300 m.		Colis toile.
Huile	2	4 gallons	8 gallons	2 grands bidons.
Mitraillettes FAO 7/92	12	2	23	Colis toile. Dans chaque paquet 10 chargeurs.
Inventaire des munitions Munitions pour: 303 normales	437	1000	437000	Bande jaune.

303 incendiaires	50	1248	62400	Caisse noire.
7/92	100	1000	100000	Bande rouge.
9 mm. Beretta	63	2000	125000	2 bandes noires.
45 Tommy	111	1800	199800	Caisse noire bande jaune.
Grenade ATF	42	12	504	Bande noire. La grenade est chargée avec la cartouche. La bande doit être enlevée avant le lancement.
Bombe pour mortier 2 Ch. E.	334	12	4000	Jaune - bande rouge. Le couvercle de la bombe doit être enlevé et aussi le cran de sûreté avec la bande.
Bombe pour mortier 3 Ch. E.	333	3	1000	Verte - blanche noire. Le couvercle doit être enlevé et le cran de sûreté avec la bande de protection avant l'emploi.
Munitions 8 mm françaises	45	1000	45000	Caisse blanche.
Munitions diverses	55	1000	56000	Croix rouge. Ces munitions sont de différents calibres, sont envoyées parce qu'elles peuvent être utiles.
Petits postes de radio.				

شحنة الأسلحة والذخيرة التي تم حجزها بعد توقيف الباخرة أ طوس ATHOS في 16 أكتوبر 1957.
LA GUEER D'ALGE'RIE.OPCIT .P2300.

الملحق (30)

عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة نحو الولايات الداخلية عبر الصحراء و الحدود الشرقية والغربية عن طريق

اختراق
الأسلاك
الشانكة
المكهربة.
متحف

أحمد زبانة
بوهرا -
11-ديسمبر
2008



الملحق رقم (31)

نماذج من الأسلحة التي استعملها المجاهدون خلال الثورة التحريرية.

- معرض بمناسبة مظاهرات 11 ديسمبر 1960، بثكنة الاتصال والإعلام، مدينة الجديدة وهران، يوم 11

ديسم

بر

2007

..متد

ف

أحمد

زبانة،

يوم

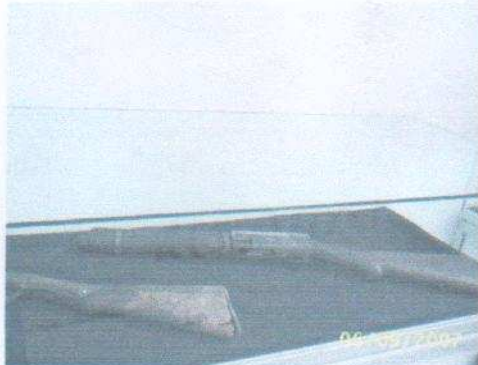
11

ديسم

بر

2007

.



الملحق رقم (32)

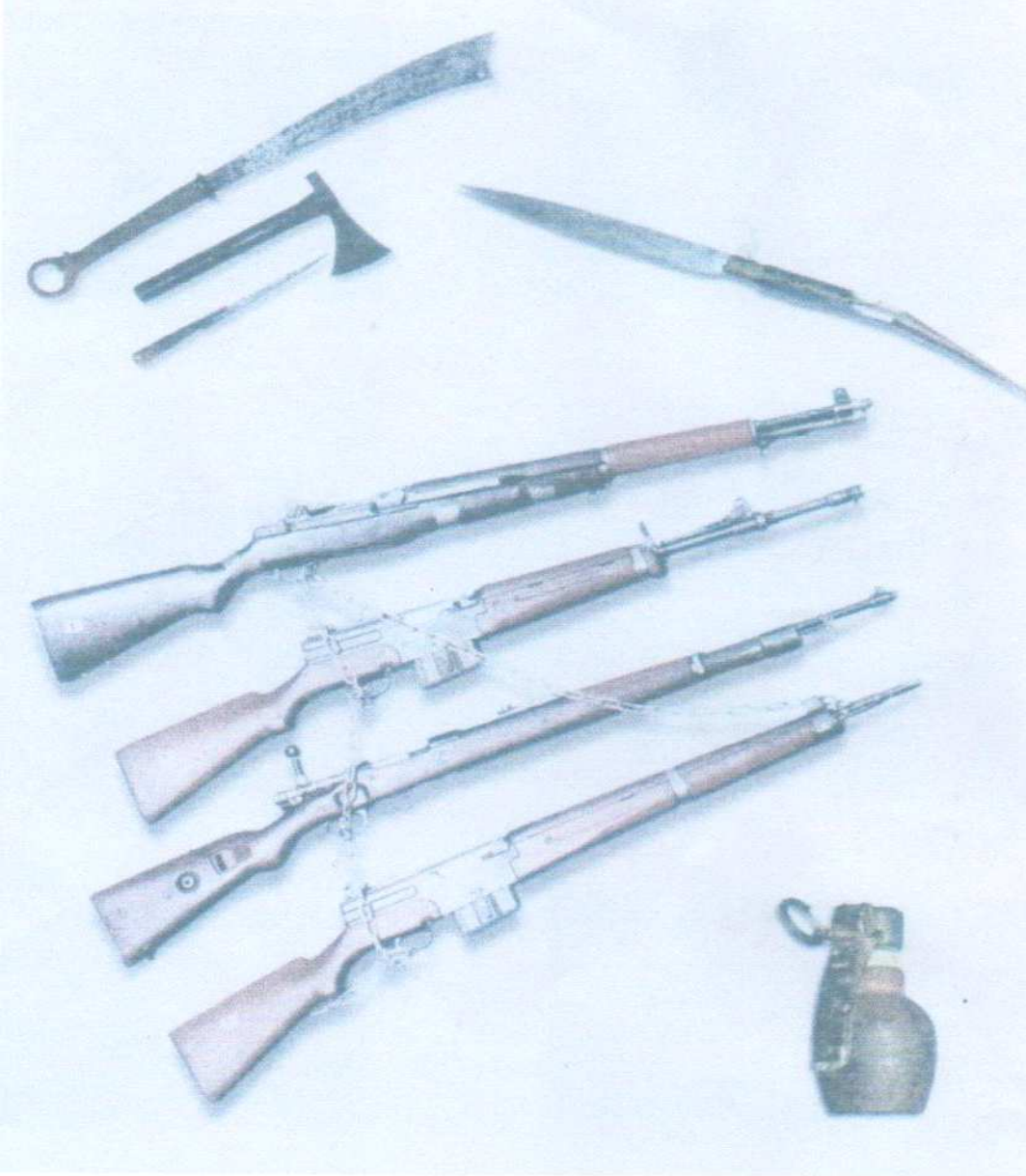


(

أنواع الذخيرة والقنابل
والمتفجرات المستعملة إبان
الثورة التحريرية.
متحف أحمد زبانة، بوهران.



الملحق رقم (33)



نماذج من
الأسلحة
البيضاء
والأسلحة
النارية خلال
الثورة
النحريرية
1962-1954.
المتحف
المركزي
للجيش. وزارة
الدفاع الوطني
المدنية رياض
الفتح. الجزائر
العاصمة.

الملحق رقم (34)



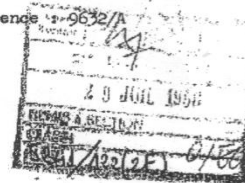
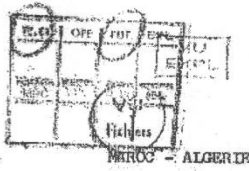
RÉSIDENCE DU CONSEIL

S. D. E. C. E.

Destinataire N°

Le 25 Juillet 1958

Référence : 9632/A



SECRET

CAMP F.L.N. AU MAROC

A1
041

(12.7.58)
4/3

Le camp de LARACHE, installé à BOU SAFI, compte actuellement 600 hommes dont 300 environ blessés, malades, inaptes au service, ou convalescents.

Depuis le mois de septembre 1957 il y a eu plus de 50 déserteurs.

BOU SAFI est le camp le plus important de F.L.N. au MAROC.

La durée des stages est de 3 mois.

Lors de la conférence de TANGER, MEHRI, FERHAT ABBAS et BOUSSOUF l'ont visité.

Ce camp est destiné à former des petits cadres pour la guérilla.

L'entraînement porte essentiellement sur le combat et l'armement. Le contingent actuel (300) est prêt à partir, mais manque d'armes. Un bateau doit en livrer incessamment (d'après le colonel BÉNI TOBAL, membre du CCE).

Destinataires :

A.E. - Direction Générale des A.M.T.
(Ambassade FRANCE-MAROC)

D.N. - E.M.D.N./RAF
E.M.F.A./2 - 2 ex.
E.M.F.A./2 - OPS
E.M.A./2

MM le Délégué Général du Gouvernement
en ALGERIE

M.le Secrétaire Général aux Aff. Algériennes

CROGG
Général Commandant Interarmées et
Xème Région /2ème R. —
(Commandant Supérieur au MAROC).

SECRET

Les liaisons avec TANGER (30 rue d'ITALIE), TETOUAN, NADOR et
sont faites au moyen de véhicules automobiles. Il n'y a pas de station
radio à BOU SAFI.

La vie au camp :

Habillement : blous-jeans , chemise kaki , veste kaki U.S.A.
et casquette U.S.A.
Couchage : lits étagés
Nourriture : peu abondante, pas de viande (manque de finances)
Horaire de travail : -réveil 6 h.00
-café 7 h.00
-rassemblement 8 h 00 (appel)
-salut aux couleurs
-instruction militaire jusqu'à 11 h.30
(cours horaires)
-soupe 12 h.00
-sieste jusqu'à 15 h.00
-cours jusqu'à 16 h.00
-sports collectifs jusqu'à 17 h.30

Le camp est aménagé : stade, piscine, parcours du combattant ...

Le carême n'est pas obligatoire, mais il est recommandé.

Le moral des jeunes est bas, 9 sur 10 sont prêts à désertir,
mais la surveillance est sévère et les sanctions terribles.

Les chefs de camp vivent en famille, possèdent leur voiture
et perçoivent 250.000 francs par mois. Les hommes n'ont rien, on leur donne
300 francs lors de leur permission à LARACHE (l'après-midi tous les 15 jours).

.../...

قواعد جبهة وجيش التحرير الوطني على الحدود الغربية بالمغرب (25 جويلية 1958).

CAMP F.L.N. Au Maroc -25 Juillet 1958 .

<http://www.commandant-moussa.com/armyf.htm>

2007/04/03

الملحق رقم (35)

PRESIDENCE DU CONSEIL

S. P. E. C. E.

Destinataire N°

Le 15 Octobre 1958

Référence : 11882/A

EXPL.	EXPL.	EXPL.	EXPL.
EXPL.	EXPL.	EXPL.	EXPL.
EXPL.	EXPL.	EXPL.	EXPL.
EXPL.	EXPL.	EXPL.	EXPL.

Chef	Secrétaire	Cabinets	Steno
2° BUREAU			
18 OCT 1958			
REMISS A SECTION			
CLASSÉ 524/122/270			
SUITE			

SECRET

M A R O C

IMPLANTATION REBELLE

(Août 58)
B/2

I - DAR BOUSSAÏFI (Région de LARACHE)

En août 1958, on trouvait dans ce camp environ 200 rebelles algériens à l'instruction ou au repos, ainsi que 250 à 300 réformés.

Responsables :

- Chef du camp : Capitaine SI MOUSSA (alias de BEN AHMED) assisté de deux secrétaires : ABDREJELIL et ALI ;
- Adjoint : BRICI HADJ, Commissaire de police du F.L.N.

Destinataires :

- A.E. - Direction Générale des A.M.T.
- Direction Politique - Bureau de Liaison ALGERIE (Ambassade FRANCE-MAROC)
- M. le Ministre du SAHARA
- M. le Ministre de l'Information
- D.N. - Cabinet
 - E.M.D.N./REN
 - E.M.G.A./2 (2 ex.)
 - E.M.G.A./2 OPS
 - E.M.A./2
 - S.S.D.N.F.A.
 - Dn de la Gendarmerie et de la Justice Militaire.
- M. le Délégué Général du Gouvernement en ALGERIE (D^e de Cabinet)
- M. le Secrétaire Général aux Affaires Algériennes
- M. le Délégué Général du Gouvernement en ALGERIE (Bureau d'Etudes) Général Commandant Interarmées et Xème Région/2^e B. (Commandement Supérieur en MAROC)
- INT. - D.G.S.N. (Cabinet) (2 ex.)
- Direction ALGERIE
- S.C.I.N.A.

- Chargé de l'Intendance : SI OTHMAN ;
- " des Réformés : Lieut. BOUCHAKOR, assisté de SI ABDELKAHER et de l'Adjudant JAMAL ;
- Instructeurs : Lieut. JAMAL, ex-sergent pilote à FEZ ;
Lieut. HAMMOU, ex-officier français (actuellement chargé des prisonniers à TETOUAN) ;
- Trésorier : HAKRAT, instituteur à LARACHE.

Service médical :

D'abord placé sous la responsabilité du Dr MANSOURI, a été ensuite assuré par des médecins venant de l'intérieur du MAROC pour des périodes de 15 jours.

Le camp de BOUSSAFI était un centre de repos et surtout de formation. Les réformés jugés aptes étaient destinés à devenir des Commissaires politiques. Les "Jounoud" (1) y suivaient un programme d'instruction militaire armement (2), tiq et y affectuaient de petits travaux, suivant leur spécialité. La discipline ne paraissait pas extrêmement stricte et les heures de travail étaient assez variables.

Les causeries politiques étaient nombreuses et faites soit par le chef de camp, soit par MOURAD, responsable de la propogande F.L.N. à RADIO TETOUAN, soit enfin par des personnalités de passage.

Commandos de la mort :

Vers le début de juillet, des commandos de la mort, la plupart kabylois, cantonnés dans une baraque de BOUSSAFI et qui n'avaient aucun rapport avec les autres "Jounoud" du camp, étaient partis pour la FRANCE via MADRID et la BELGIQUE.

(1) Combattants.

(2) A noter que les armes d'instruction ont été retirées de DAR BOUSSAFI depuis mai 1958.

PRESIDENCE DU CONSEIL

S. D. E. C. E.

Véhicules :

SECRET

Le camp disposait d'une jeep "Willys" et d'un camion "Chevrolet" vert.

II - LARACHE

Une clinique située en ville dans une maison surmontée d'un drapeau marocain recevait les blessés du F.L.N. Elle était dirigée par un médecin de PORT LYAUTEY.

Une ferme située sur la route de LARACHE à RABAT, à 2 km de LARACHE, servait de prison pour les Jounoud. Elle était dirigée par SI DAHO.

III - DAR KEBDANI

Effectifs : 800 "Jounoud", dont :

- 4 sections d'infanterie (cadres),
- 1 section de Service général,
- 1 section de Transmissions (qui n'avait pas encore commencé l'instruction),
- 2 sections de destruction et sabotage (72 hommes), dont une partie devait se rendre en FRANCE fin septembre,
- 1 section de mitrailleuses.

Encadrement :

Le camp était commandé par le Commandant ZERGUINI (1), ex-capitaine de l'Armée française. .../...

(1) Capitaine MOHAMED ZERGUINI, déserteur en mars 1958, muté à TUNIS fin septembre 1958 par le Ministère des Forces Armées du gouvernement algérien (Référence Inf. N° 11529/A du 2.10.58)

Instructeurs :

- Capitaine CHERIF (1), ex-officier français (Infanterie)
- Capitaine SI ABDELKADER (2), ex-officier français A.B.C. (Mines explosifs)
- SI SEBDIK (a été au stage en EGYPT) (Mines explosifs)

4 Mokhaznis marocains (on tenus de la Mokhaznia Armée, armés, assuraient de jour et de nuit la garde du camp. Ils avaient l'ordre de tirer sur les Jounoud qui essayaient de s'enfuir.

Le drapeau marocain flottait sur DAR KEHDANI. Si on les interrogeait, les Mokhaznis avaient pour consigne de déclarer qu'il s'agissait là d'une caserne marocaine.

Le F.L.N. avait de plus son propre service de garde et ses moyens de défense : 2 mitrailleuses LEWIS (dont une hors d'état) sur les terrasses, 8 fusils 7/15 et une caisse de cartouches au poste de police la nuit.

Au camp la discipline était stricte : travail toute la semaine, repos le vendredi, où les Jounoud allaient par section laver leur linge. Ils étaient alors autorisés à se mettre en "civil".

A leur départ pour le maquis les Jounoud étaient équipés en armes à OUJDA ou à FIGUIG.

(1) Capitaine AHMED BEN CHERIF, déserteur de l'Armée Française, arrêté à TUNIS fin septembre (Référence : Inf. N° 11529/A du 2.10.58)

(2) S'identifie vraisemblablement au Lieutenant MOULAY ABDELKADER CHABOU, déserteur en septembre 1957, arrêté à TUNIS en septembre 1958 (Référence : Inf. N°11529/A du 2.10.58).

انتشار وتوزيع الثوار الجزائريين على الحدود الغربية مع المغرب 15 أكتوبر 1958.

IMPLETATION REBELLE-15 Octobre 1958

<http://www.commandant-moussa.com/armyf.htm> 2007/04/03.

الملحق رقم (36)

- 1- 2 مدفع 57 (sans recul)
- 2- 2 مورتى (mortiers) 81 مم
- 3- 8 مورتى (mortiers) 60 مم
- 4- 9 مورت (mortiers) ي 45 مم
- 5- 2 مدفع رشاش 12.7
- 6- 12 رشاش (M.G)
- 7- 500 (حوالي) بندقية ومسدس رشاش (P.M)

سلاح الفيلق على الحدود الجزائرية التونسية المحدد له حتى شهر جوان 1960

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. القرص
المضغوط. تاريخ الجزائر (1830-1962). الجزائر 2002.

الملحق رقم (37)

LA «ROUTE
DES ARMES»
est découverte

DEUX CARAVANES D'ARMES INTERCEPTÉES dans le Sud-Tunisien

Venant de Libye, elles transportaient :

**25.000 cartouches, 1 mortier
et 15 caisses de dynamite
destinés aux rebelles**

TUNIS (de notre correspondant permanent, F. Allouche).
— Deux prises d'une extrême importance viennent
d'être faites dans le sud tunisien par les forces mili-

**2000 gendarmes
et une «force
d'intervention»
noyau de la
future armée
tunisienne**

(Lire nos informations en page 3)

itaires du surveillance de la frontière.
En effet, deux caravanes de
trafiquants d'armes, en provenance
de la Libye et à destination de
l'Algérie ont été interceptées hier
et ont pris l'aspect sur la piste d'une
vulgarisation de « passeurs ». L'affaire
s'est déroulée selon les plus
pures traditions sahariennes.

Alors qu'ils patrouillaient au sud
de la ville frontalière tunisienne de
Ben Gardane, des méharistes ont
aperçu une caravane de dix che-
meaux qui tentait de se faufiler à
travers les dunes. Coupé de semon-
ce, soudainement, la caravane, raplo-
ment corrus, s'arrêta et une con-
voiture ébranla les bœufs en l'air.
Ils étaient quatre, armés en guer-
re : deux Français-Messinans d'Al-
gérie et deux Tripolitains.

Très vite, les méharistes se rendi-
rent compte que la prise était d'une
grande importance. En effet, les

PAGE 3 - 3^e COL.

عملية توقيف قافلتين للسلاح في الجنوب التونسي قادمتين من ليبيا باتجاه الجزائر محملتين بـ 25.000
خرطوشة و 01مورتي و 15صندوقا من المتفجرات (TNT) لدعم الثورة الجزائرية.

Le journal d'alger-08/12/1955.

A l'issue de la vaste opération menée depuis vendredi

Une importante «route des armes» découverte à l'Ouest de Reibell



Dernière phase de l'opération : Les vivres enfin... Les paras du 1^{er} R.E.P. commandés par le commandant Jean-Pierre viennent de recevoir par « largages » de Dakota, les caisses précieuses, dont l'une, à droite, file vers les blés bordant la piste (Photo A. Garcia)

Les rebelles du Constantinois l'empruntent également pour gagner l'Oranie

De notre envoyé spécial
J.-H. POGGI

La brillante opération « Togoune » dirigée par le colonel Caccaldi, commandant le 1^{er} Régiment de Spahis et la Subdivision de Média, s'est poursuivie samedi par une chasse impitoyable dans le Djebel Metelus, un djebel à l'échelle de nos soldats intrépides et tenaces malgré toutes les rigueurs de la région.

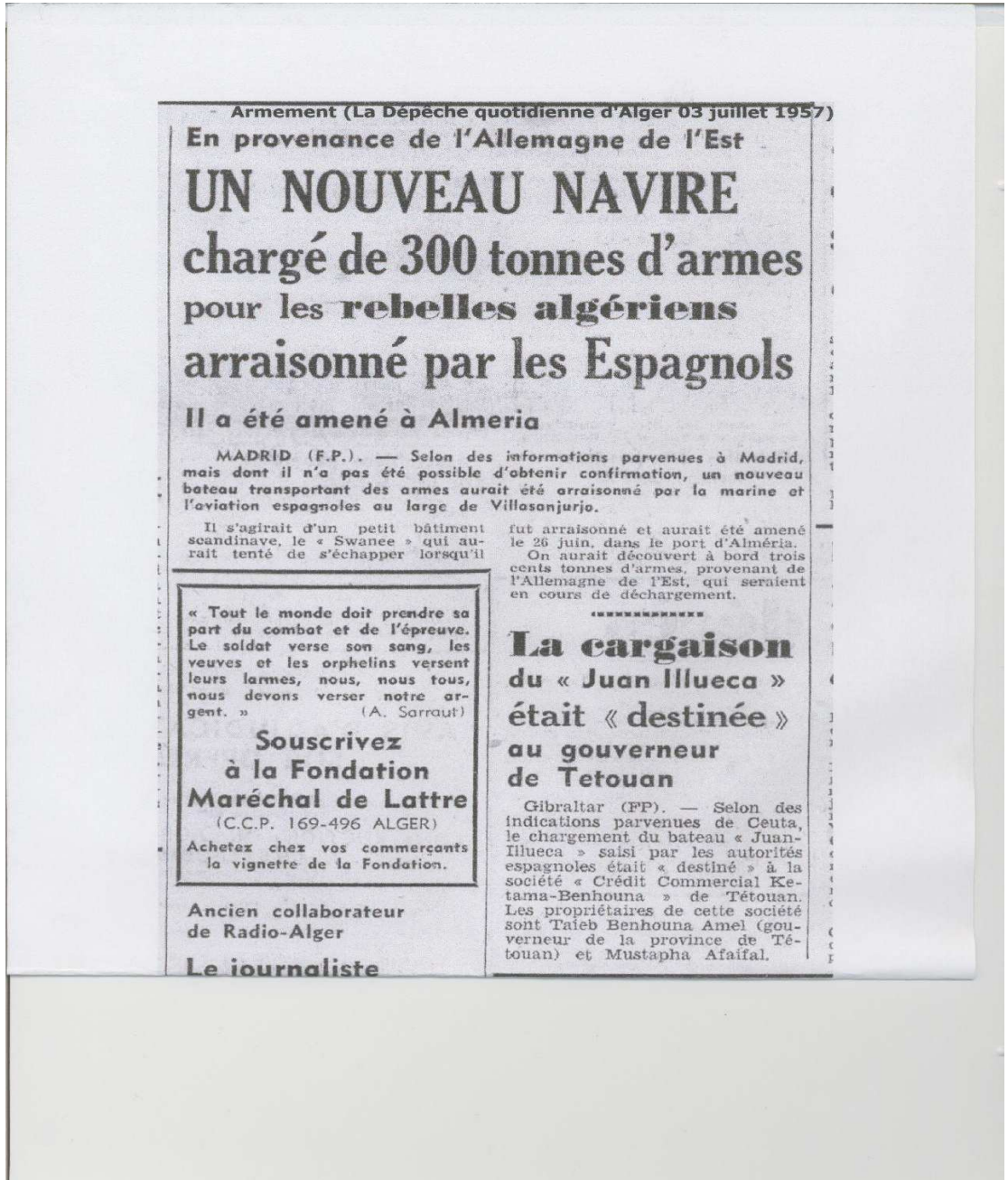
La partie n'était pas facile. Elle commençait à Reibell, ce petit centre communal mixte perché dans le Titteri, au milieu des hauts plateaux des steppes et des mirages mais suzer d'une réalité reconfortante : celle de l'attachement indéfectible de ses populations à la France.

Suite : page 9

المصالح الفرنسية تتمكن بعد عملية واسعة النطاق من اكتشاف طريق هام للتسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية.

La dépêche quotidienne d'Algérie 20-21 mai 1956.

الملحق رقم (39)



المصالح الأسبانية توقف باخرة جديدة قادمة من ألمانيا الشرقية محملة بـ300 طن من الأسلحة موجهة للثوار الجزائريين ثم احتجازها في ميناء المرية-ALMERIA .

La dépêche quotidienne d'algérie - 30/07/1957.

الملحق رقم (40)



باخرة يوغسلافية محملة بالسلاح
في اتجاه الجزائر تم توقيفها من طرف المصالح الفرنسية بسواحل عنابة .
LE FIGARO -03JUILLET 1957.

الملحق رقم (41)

Un cargo italien chargé de 9 tonnes d'armes pour le F. L. N. arraisonné au large de Philippeville

Alger, 22 mai. — Au cours d'un contrôle effectué à bord d'un navire italien, le cargo *Mina*, au large de Philippeville, les services de sécurité militaires ont découvert dans les cales du bâtiment une cargaison de neuf tonnes de matériel en provenance de la Yougoslavie à destination de la Tunisie pour le compte du F.L.N.

Le chargement, d'origine américaine, était composé de tenue de combat et d'équipement divers, notamment des armes, des munitions et onze caisses de lampes radio.

Le navire a été consigné dans le port de Philippeville en attendant une décision du général Salan.

Armement (Le Figaro, 23 Mai 1958)

عملية إيقاف و حجز باخرة إيطالية محملة بـ 9 أطنان من الأسلحة في سواحل سكيكدة كانت موجهة إلى
جبهة التحرير الوطني.

-LE FIGARO 23 MAI 1958-

الملحق رقم (42)



حجز السفينة أتوس ATHOS وتوقيف القادة الخمسة لجهة التحرير الوطني أدى إلى إجهاض مخططات تم الإعداد لها في القاهرة والرباط وكان من المنتظر تأكيدها في تونس .

la dépêche de l'est 21 decembre 1960

الملحق رقم (43)

CONSTANTINE, 100, Rue Clemenceau, Tél. : 29-07
18, rue Rohouff-de-Fleury, Tél. : 58-92

UNE CINQUANTAINE de tonnes de munitions et d'explosifs saisis à bord du cargo yougoslave arraisonné au large de Bône

(DE NOTRE CORRESPONDANT PARTICULIER A BONE)

NOUS avons publié, hier, un communiqué de la Marine nationale annonçant qu'un cargo yougoslave « Martin Krpan » avait été escorté sur Bône par un navire de la surveillance maritime pour vérification de sa cargaison.

Il s'agit d'un petit caboteur de 400 tonneaux qui, à l'heure actuelle, se trouve accosté au quai sud de la Grande darse.

Le navire avait quitté le port yougoslave de Rijeka et faisait route vers la Tunisie lorsqu'il a été arraisonné par la Marine nationale.

Dans la nuit de dimanche à lundi, la cargaison suspecte a été débarquée à Bône. Effectivement,

le « Martin Krpan » transporte un chargement de bois à destination de la Tunisie. Mais, outre cette cargaison normale, il transporte une cinquantaine de tonnes de rockets, explosifs et plastic.

Les caisses suspectes sont actuellement à terre, et l'affaire suit son cours sans qu'on sache encore quel sera le sort qui leur sera réservé.

DE L'EST LE TRAMWAY DE MUNICH

عملية حجز حوالي خمسون طنا من الذخيرة والمتفجرات على متن باخرة يوغسلافية بسواحل عنابة

La dépêche de l'est 21 decembre 1960

الملحق رقم (44)



عملية حجز 300 بندقية من صنع ألماني ببر وكسال BRUXELLES كانت موجهة لجهة التحرير الوطني. La dépêche de l'est 21 decembre 1960. الملحق رقم (45)

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE

MINISTÈRE DE L'ARMEMENT ET DU
RAVITAILLEMENT

N°: 131 /D/MB.

Le Caire, le 10 Mars 1959

A Monsieur le Ministre des Affaires
Extérieures, Caire,

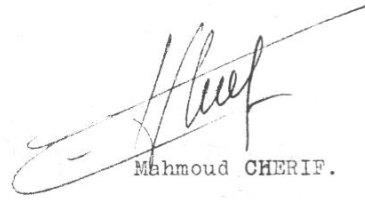
J'ai l'honneur de vous accuser
reception à votre communication Cab. I40 du 8
Mars concernant l'affaire d'achat d'armes qui
aurait été conclu par le frère BENBELLA avant
son arrestation.

Tenant compte de vos remarques
sur les partenaires, je dépêcherai sur place un
responsable de mon Département qui s'enquérera
du sérieux de l'affaire.

Je vous prie de bien vouloir
aviser votre représentant en Italie et lui recom-
mander de faciliter les contacts au délégué du
Ministère de l'Armement et du Ravitaillement et,
le cas échéant, l'assister aux discussions.

Bien fraternellement.

Le Ministre,



Mahmoud CHERIF.

مراسلة من البروفيسور عمر أمين إلى السيد بن سليمان يشعره فيها بعرض صفقة سلاح من صديق ألماني حيث
عرض عليه مختلف الأسلحة المتوفرة في النقاط ال(12) أعلاه.
المركز الوطني للأرشفيف العاصمة - الجزائر - غير مصنفة.

الملحق رقم (46)

Conférence

Ref = cab / 405

Le Caire, le 16 Septembre 1959

A Monsieur le Ministre de l'Armement
et du Ravitaillement.

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de vous communiquer ci-joint à toutes fins que vous jugeriez utiles, des offres de vente d'armes et munitions qui nous été transmises par un ami allemand, ex-officier de la WEHRMACHT, installé au Caire.

Au cas où vous auriez besoin de certains renseignements complémentaires, nous pourrions éventuellement vous mettre en contact avec l'ami en question qui toutefois ne joue qu'un rôle d'intermédiaire bénévole.

Salutations fraternelles.

P/ Le Ministre des Affaires
Extérieures et par ordre,

M. BOUKADOU.

مراسلة من وزير التسليح والدعم إلى نظيره وزير الخارجية يخبره فيها بوصول مراسلة صفقة شراء السلاح التي عقدها أحمد بن بلة قبل توقيفه وبناء على ملاحظات سابقة لوزير الخارجية فإن وزير التسليح يعلمه بتعيين مفوض من الوزارة لإتمام العملية كما يطلب منه تسهيل المهام في إيطاليا. المركز الوطني للأرشيف العاصمة - الجزائر - غير مصنفة.

الملحق (47)

Conférence dentel

Ref = cab/405

Le Caire, le 16 Septembre 1959

A Monsieur le Ministre de l'Armement
et du Ravitaillement.

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de vous communiquer ci-joint à toutes fins que vous jugeriez utiles, des offres de vente d'armes et munitions qui nous été transmises par un ami allemand, ex-officier de la WEHRMACHT, installé au Caire.

Au cas où vous auriez besoin de certains renseignements complémentaires, nous pourrions éventuellement vous mettre en contact avec l'ami en question qui toutefois ne joue qu'un rôle d'intermédiaire bénévole.

Salutations fraternelles.

P/ Le Ministre des Affaires
Extérieures et par ordre,

M. BOUKADOUM.

مراسلة صفقة

سلاح مع ضابط ألماني في القاهرة سنة 1959.
المركز الوطني للأرشيف العاصمة - الجزائر - غير مصنفة.

(48) الملحق

succès inconnus jusqu'à ce jour.

Armement acheminé.

L'armement acheminé par nos propres moyens et par les moyens de transports des pays socialistes portent maintenant sur plus de 45.000 tonnes entre les fronts Est et Ouest.

Lu

Le front Ouest.

Depuis la formation du Gouvernement, à part une récupération locale très faible, les réalisations sur le marché européen se sont concrétisées en tout et pour tout par l'achat de 145 PM sans culasses, de 340 PM sans gachettes ni culasses, de 592 leviers de culasses et de 2.000 chargeurs incomplets. D'ailleurs, tout ce matériel est encore en stock, n'ayant pu évidemment faire l'objet de livraisons à l'Armée.

Aujourd'hui, ce front est pourvu de près de 4.500 tonnes d'armes de toutes catégories allant depuis les armes légères jusqu'aux armes lourdes. Sur 5 cargaisons réalisées, 5 seulement sont arrivées à destination, la sixième peu importante du reste, a été arraisonnée en mai dernier (1961) dans le détroit de Gibraltar, ^{On y avait} ~~et pour laquelle était engagé~~ une somme de 23 millions de francs. Les autres cargaisons reçues sont arrivées en décembre 1960, en janvier, en mai et en juin 1961 . Deux cargaisons sont des fournitures russes d'un tonnage respectivement de 1050 tonnes et de 450 tonnes mais, les 4 autres cargaisons ont été réalisées essentiellement par nos propres moyens et dont les tonnages sont de 100, de 1850 et de 800 tonnes. ^{soit au total 2780 tonnes.} En plus, de ces gros arrivages nous avons acheminé également par nos propres moyens plusieurs petites quantités en utilisant aussi bien les lignes maritimes régulières passant par le Maroc que des avions affrétés spécialement. Une certaine quantité d'explosifs et d'armes notamment



a été acheminée d'Est en Ouest.

La quantité d'armes ainsi parvenues à l'Ouest a changé fondamentalement la physionomie du front Ouest; elle a permis notamment de recréer l'enthousiasme, de supprimer les dissidences et de procéder enfin en milieu algérien à un recrutement important au profit du front Ouest.

L'armement dont dispose aujourd'hui se front ^{Ouest} Est de nature à permettre la dotation d'une armée de 20.000 hommes bien équipés.

Sm Le front Est.

C'est en territoire Est que des quantités importantes ont été réceptionnées. En effet, la DLE a eu à réceptionner et à transporter 42.000 tonnes d'armement. *direction logistique est*

Le front Est avait déjà pu être alimenté antérieurement par une livraison chinoise mais les quantités étaient loin de correspondre à ce qu'elles sont aujourd'hui.

Les 42.000 tonnes d'armes reçues sont arrivées en 8 cargaisons, trois de 300, 450 et 300 tonnes ont été réalisées par nos propres moyens et par conséquent payés sur le budget spécial affecté au MALG à cet effet ; 4 cargaisons russes et chinoises contenant 25.000 tonnes d'armes de tous calibres, la dernière cargaison tchèque est d'environ 15.000 tonnes (le matériel de cette dernière cargaison ~~ont~~ été arrêtés à la date du 20 Juin tandis que l'arrivage en question est de la deuxième quinzaine du mois de Juillet)

Il y a lieu de mentionner que les fournitures en provenance d'Irak et la RAU ne dépassent pas la cinquantaine de tonnes en tout.

La DLE s'est trouvée placée devant des problèmes de ma



manutentions et de transport ^{difficile} ~~presque impossible~~ à résoudre.
 Les hommes ainsi que leurs chefs de service ont travaillé pendant plusieurs mois, jour et nuit, pour stocker, acheminer ces quantités considérables de matériel. Mais, l'Armée de l'Est est aujourd'hui pourvue d'un matériel qui dépasse ~~des~~ ^{actuels} besoins. Il y a de quoi équiper sur ce front, en tenant compte des stocks anciens, une armée bien équipée forte de 200.000 hommes.

quel a été L'armement récupéré.

Tant qu'en territoire Est qu'en territoire Ouest, il a été procédé à une récupération systématique. Le fait le plus important à noter est la récupération d'armes appartenant à la Révolution qui se trouvaient dans un dépôt situé à Souk El Arba et ~~qui ne nous avait pas été signalées lors de la passation des consignes.~~ Le dépôt ~~contenant~~ ^{contenant} notamment 204 armes, 1.500.000 cartouches de divers calibres, des explosifs, des accessoires et des équipements.

D'autres matériels provenant de saisies par les Tubisiens avaient été également récupérés.

Profitant de ce ramassage d'armes en Tunisie, nous avons vidé les dépôts d'armes de la Révolution situés en Tunisie et ^{leur} fournir tout leur contenu à l'armée (le dépôt de Kairouan comme le dépôt du Kef qui lui aussi ne nous avait pas été passé en consigne et se trouvait entre les mains des Tunisiens)

On peut considérer aujourd'hui les possibilités de récupérations comme épuisées tant à l'Est qu'à l'Ouest.

Voilà L'armement fabriqué.

Primitivement la fabrication a été prévue pour l'Est



comme pour l'Ouest. Ce principe demeure d'ailleurs valable aujourd'hui. Il est évident que le front Est disposant d'armes en nombre et en qualité suffisante n'était pas soumis aux mêmes besoins, aussi l'essentiel de l'activité du MARG en matière de fabrication s'est déroulée en territoire Ouest.

Les ateliers de fabrication à l'Est. *sont relativement réduits.*

A l'Est le programme de fabrication de la DLE est limité à l'entretien d'un atelier mécanique, chargé des réparations et des dépannages des véhicules de la Révolution (2 centres l'un à Tripoli, l'autre à Tunis). Plus de 1.000 véhicules ont été réparés et dépannés par ces centres pendant la période des 18 mois écoulés.

L'atelier pyrotechnique qui existait a été transporté en frontières et mis à la disposition des Forces Armées.

La fabrication à l'Ouest. *est plus importante*

A l'époque de l'ancien MARG, seul des grenades avaient été fabriquées. Il y avait un projet de fabrication de mitraillettes et de mortier de 50; Aujourd'hui, plusieurs usines fonctionnent jour et nuit et ont commencé à fournir des armes en quantités appréciables à notre Armée quoique souffrant d'un manque certain de matériel, de personnel et de techniciens.

La fabrication est entreprise pour les quatre catégories d'armes suivantes :

- _ la mitraillette : la série de 10.000 au rythme de production d'un millier par mois.
- _ le mortier de 60 : la série en cours
- _ la grenade : la série de 50.000 au rythme de production mensuelle de 6000 à 7000.



les munitions : 9 m/m et 7;92, l'atelier est en cours d'installation.

Pour la fabrication de napalm, un laboratoire a été nouvellement installé.

Nous avons dû abandonner les programmes de fabrication des mortiers de 50/1 et 50/2 envisagés par la gestion ^{qui} nous avait précédé ~~ante~~ -

Les ateliers ont également procédé à la réparation d'environ 1200 armes provenant de récupération.

Quelle est l'importance de l'armement livré aux Forces Armées?

Un tonnage considérable dépassant 6000 tonnes a été livré à notre armée pendant les derniers 18 mois. Les livraisons ont été faites aussi bien aux frontières Est qu'Ouest et Algéro - Libyenne.

Livraison sur le Front Ouest.

Toutes les armes réalisées de l'extérieur ou fabriquées et récupérées sur place ont été fournies aussitôt aux frontières. La DIO n'entretient pratiquement pas de stocks locaux. A la date du 20 juin, en armes munitions poudres artifices et accessoires divers, elle n'avait pas plus de 100 tonnes entreposées dans ces dépôts.

Les livraisons faites aux frontières provenaient soit de la fabrication nationale, soit des cargaisons reçues.

Le produit de la livraison de la fabrication nationale est :

- 1.990 mitraillettes
- 2.500 grenades (mensuellement ces derniers temps)
- 1 lot de 180 mortiers de 60 et de 3.000 obus sera livré incessamment.



Plus important encore, la production nationale d'armes et de munitions est toutefois appelée à prendre une extension considérable tant dans le présent que dans le cadre de l'Algérie indépendante. Pour soutenir la guerre présente il nous faudrait pouvoir compter que sur nous mêmes. Tous les encouragements devraient être accordés aux services de la fabrication tant par le Gouvernement que par le CNRA .

Livraison des cargaisons requises. *est importante*

Il serait difficile et fastidieux, dans un rapport comme celui là, de donner la liste interminable d'armes, munitions explosifs, etc... livrés aux frontières. Cependant, *il y a* à votre disposition des inventaires détaillés concernant ces livraisons.

Les livraisons faites sont les suivantes. En se limitant aux armes principales, la frontière Ouest est toujours pourvue de :

Armes

Carabines et f. automatiques.....	18.005
Fusils de guerre	11.684
Pistolets mitrailleurs	4.529
Pistolets automatiques	4.759
Fusils mitrailleurs	88
Mitrailleuses lourdes et légères	2.336
Mortiers tous calibres	446
RAC et bazookas	700
Canons AA	32
Canons tous calibres AR AC	232
Lances flammes	

Munitions



Munitions

cartouches de guerre petits et gros calibres pour toutes armes	32.694.603
Obus mortiers gros calibres, rocketts, AC et obus canons	240.647
Cartouches de guerre petits et moyens calibres pour PA, PM, F et FM	32.402.841
Cartouches gros calibres I2,7 et I4 m/m	I69.648
Cartouches pour armes AA et AC	I22.II4
Obus mortier tous calibres	I98.203
Rocketts anti_chars pour LR AC et bazooka	I6.320
Obus tous calibres pour canons	I7.424

Explosifs et détonateurs

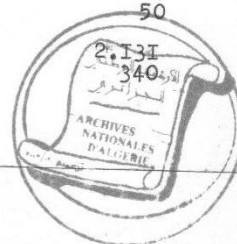
Explosifs divers, TNT, poudre, plastique	402.293 ^K
Grenades divers modèles	I2.253
Mines anti chars et anti personnel	224
Artifices et accessoires divers	224.722 art.

Au total 3.200 tonnes d'armement divers ont été acheminées dans la proportion de 90 % depuis la RAU jusqu'à la frontière et livrées aux Forces Armées de l'Est au cours de la période d'activité. En se limitant aux armes principales, voici quelle en est la liste :

armes

Armes individuelles (fusils et PM)	I6.568
Bazookas	I93
Canons 75 SR	40
Canons	I2I
Fusils stratégiques de I4,5	50

F.M
L.A.T.C U. R A C (L'arm. Rocket. ant. ch.)



lances flammes	I50
Lances VB	688
Lances energas	I39
Mitrailleuses I2,7	I00
Mortiers calibres divers	545
Mitrailleuses lourdes	327
Pistolets automatiques cal. 7,65	599
" " S/ précision	250
Pistolets automatiques cal. 7,62	4.996

Munitions

Cartouches divers cal. allant du 6,5 au 20	22.678.132
Cartouches 7,62	I56.240
" 7,92	505.500
" 9 m/m	4II.648
" I2,7	389.470
" 20 m/m	I0.000
Obus canon 57 SR	2.500
" " 75 SR	5.888
Roquettes bazooka	4.088
Bombes fumigènes	285
Fusées pour obus 75 SR	2.720
Obus et roquettes	I49.372

Explosifs et détonateurs

grenades défensives	I8.820
Armes anti personnel et anti char	5.408
Bengalors pleins	I2.380
TNT et explosifs	2I t.
détonateur, mèches lentes .. quantités importantes.	

Une dernière livraison est actuellement en cours composée de bazookas, canons 57 et 75, de lances flamme et pièces anti aériennes. Une quantité d'environ 300 tonnes a déjà été livrée



12
aux Forces Armées tandis qu'une quantité équivalente est en voie de l'être.

Dans le domaine du ravitaillement

Nous nous limiterons à donner dans ce paragraphe des résultats chiffrés.

A Logistique Est et front Est

Près de 22.000 tonnes de produits alimentaires, de 12.400 tonnes de produits et articles divers portent le tonnage général des marchandises exploitées du 26 janvier 60 au 20 juin 1961, soit durant une période de 510 jours à 35.200 tonnes, ce qui représente une moyenne quotidienne de 69,02 tonnes;

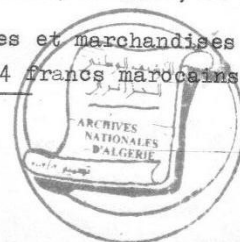
Par rapport à la période de 1959, le volume des denrées est multiplié au moins par le coefficient 3. Les marchandises et denrées provenant d'achat pour la somme de 2.506.264.764 dinars et de dons chinois, russes et égyptiens pour une valeur de 1.054.814.478 dinars atteignent le montant de 3.561.079.242 dinars.

Sur ces quantités, il a été cédé à titre onéreux aux Forces Armées pour le montant de 2.020.331.024 ^{houlo} dinars, aux autres services 367.004.330 ^{houlo} dinars.

Et à titre gracieux, aux Forces Armées pour la somme de 419.767.017 dinars.

A Logistique Ouest et front Ouest

Le volume des produits alimentaires et des marchandises a été nettement plus important que dans le passé, notamment dans le courant de l'année 1961. En effet, en 1960, il a été ~~abs~~ ab examiné environ 2.000 tonnes de denrées et marchandises correspondant à une dépense de 248.560.614 francs marocains alors



مقتطفات من التقرير المفصل الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة في (23 صفحة) حول الوضعية العسكرية في الداخل بخصوص التسليح. دون تاريخ.
المركز الوطني للأرشيف. الجمهورية الجزائرية - الجزائر - microfiche 36-8.12.(sd)

فهرس الأعلام

- **السعيد عبد الحي**: من مواليد بلدة قمار سنة 1927 حفظ القرآن وقواعد اللغة العربية، ثم التحق بالزيتونة و تخرج منها سنة 1954، لعب دورًا بارزًا في الحركة الوطنية حيث كان يلقي في متجر أخيه إدريس بالمناضل محمد بلوزداد عندما كان مكلّفًا بناحية قسنطينة سنة 1948 على عهد المنظمة الخاصة، وأثناء دارسته في تونس كان عضوا نشيطًا في الحركة الطلابية يعتبر، من الطلائع الأولى التي التحقت بالثورة سنة 1954 بمنطقة الأوراس رفقة بشير شيخاني وابن بولعيد وعباس لغرور، أنظر: سعيد العمامرة، المرجع السابق، ص 42.

- **الشريف محمود** : ولد سنة 1914 بتبسة، ناضل في صفوف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق بالثورة سنة 1955، أصبح قائد لولاية الأوراس (1956 - 1957) ، عضو لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية، ثم وزير التسليح و التموين في الحكومة المؤقتة الأولى ، ابتعد عن السياسة إلى غاية وفاته سنة 1980 ، أنظر .BENJAMIN STORA OP CIT P343

- **الصدريقي محمد** : المعروف باسمه الجهادي (مراد) من مواليد مدينة معسكر عام 1935 و تعلم اللغة الفرنسية في مدارسها.و بإمتداد الثورة التحريرية على ربوع الغرب الجزائري، التحق بصفوف المجاهدين و شارك في عمليات عسكرية فدائية في المدينة. ثم انتقل إلى الجبل بعد تضيق الحصار عليه. صب جرح جرحا بليغا في ساقه إثر عملية مواجهه غير متكافئة مع قوات العدو. انتقل على إثرها إلى المغرب، أين كلف بمسؤولية "إدارة الاتصالات الخاصة (الشبكة السرية) التي تحملت مسؤولية تهريب السلاح نحو الثوار في الولايات الداخلية عبر الحدود.

اعتقل في أسبانيا مع أعضاء من الشبكة السرية في آخر محاولة لتهريب السلاح إثر وقف إطلاق النار خلال شهر مارس 1962، و قد تدخل الحكومة الجزائرية المؤقتة و الحكومة المغربية لإطلاق سراحهم. و بعد الاستقلال تولى مناصب عديدة في الجيش ثم أحيل على التقاعد و هو برتبة نقيب.انظر : مراد صدريقي الثورة الجزائرية. عمليات التسليح السرية، المصدر السابق، ص 200.

- **الطالب العربي قموذي** : ولد سنة 1923 بوادي سوف، التحق بالمقاومة التونسية مع مطلع سنة 1952 كان على اتصال دائم مع مصطفى بن بولعيد ونائبه شيخاني بشير، ويعتبر من الرواد الأوائل الذين إلتحقوا بثورة أول نوفمبر 1954 وكلف بمهمة جلب الأسلحة وتهريبها على الحدود الجزائرية التونسية، أستشهد سنة 1957. أنظر: سعيد العمامرة والجيلالي العوامر، المرجع السابق، ص 35-36.

- **أوعمران أعمر** : من مواليد 1919 ببلاد القبائل، ناضل في صفوف حزب الشعب. حكم عليه بالإعدام عقب انتفاضة 8 ماي 1945. و رغم استفادته من قانون العام سنة 1946، إلا أنّ الشرطة الاستعمارية استمرت في ملاحقته. و لما فشلت في إلقاء القبض عليه، حكمت عليها بالإعدام غيابيا. خلال أزمة الشعب انجاز أو عمران إلى جناح مصالي ضد المركزيين. و عند ما اندلعت الثورة أصبح نائبا للكريم بلقاسم في قيادة منطقة القبائل ثم قائدا للولاية الرابعة. بعد انعقاد مؤتمر الصومام كلفته لجنة لتنسيق و التنفيذ بإخضاع أنصار بن بلة لأوامر القيادة، و كذلك بمسؤولية التسليح و التموين. ثم ممثل لجبهة التحرير الوطني في تركيا سنة 1960 في مؤتمر طرابلس 1962، انفصل أو عمران عن كريم بلقاسم و أبد بن بلة. فانتخب بذلك عضوا في المجلس التأسيسي. و بعد فترة قصيرة انسحب من الساحة السياسية ليصبح رجل أعمال. بن بلة أحمد :ولد أحمد بن بلة في بلدة مغنية القريبة من الحدود المغربية عام 1916، من أسرة فلاحية. و لظروف إدارية استعمارية تم تاريخ ميلاده 1919. تلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان الغنية بتزائها و تقاليد العريية. و بعد أن بلغ سن الخامسة عشر من العمر انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري. برزت زعامته للمرة الأولى عام 1949 في إطار المنظمة الخاصة. اعتقل سنة 1950 و حكم عليه بالسجن المؤبد. إلا أنه تمكن من الفرار سنة 1952 و التحق بالقاهرة. منذ نوفمبر 1954 أصبح بن بلة أحد زعماء الثورة البارزين. اعتقل بعد اختطاف الطائرة المغربية سنة 1956. عين عضوا في المجلس الوطني فترة (1956 - 1962)، و نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة سنة 1960 وبعد وقف إطلاق النار تحالف مع هيئة الأركان ضد الحكومة المؤقتة، فأصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية سنة 1962. و بعد ثلاث سنوات من الحكم أطيح إثر انقلاب عسكري قاده الهواري بومدين. ليقضي أربعة عشر سنة في السجن. بعدها اختار حياة المنفى منذ سنة 1982. في عهد التعددية ظهر من جديد على الساحة السياسية متزعا الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (M.D.A).

- **بلحسين مبروك**: ولد في شمين "سيدي عيش" بجاية عام 1921 كان طالبا في الحقوق متحصل على شهادة ليسانس في الحقوق بجامعة الجزائر. انخرط في حزب الشعب PPA عام 1943 إلى غاية 1949 كما مارس مهنته ببراعة و مهارة و قام بنشاط مكثف في هذا الحزر و قد دافع بكل أيمان عن ضحايا القمع، بعدها أنضم إلى جبهة التحرير الوطني 1954.

بدأ عمله في بالمحاماة و نشط فيها كثيرا، إذ التحق في أكتوبر 1950 بحرم المحامين بجاية و مارس

مهنته إلى غاية 1956. وعمل بنشاط كبير بين بجاية و الجزائر إلى غاية مارس 1956، و ابتداء من أبريل 1956 إلى غاية مارس 1957 كافح في ظل الفدرالية الفرنسية ثم التحق بتونس في أبريل من نفس السنة. ثم من جوان 1958 إلى غاية ديسمبر 1959 تقلد عدة مناصب مهمة منها مدير قسم، و وزير تجهيز العتاد

الحربي.ومن جانفي 1960 إلى غاية أكتوبر 1961 نشط في العديد من الوظائف كأمين عام مستعد في وزارة الشؤون الخارجية، و من نوفمبر 1961 إلى 1962 كان نائبا في البرلمان ثم رئيس لبعثة الحكومة المؤقتة إلى أمريكا اللاتينية.

- **بن مهدي العربي** : ولد سنة 1923 بعين مليلة (ناحية قسنطينة) من عائلة فلاحية متوسطة و هو من الشبان الجزائريين القلائل الذين أتموا التعليم حتى الثانوي. جرس التمثيل و مارس السياسة في إطار حزب الشعب إلى أن أصبح من كوادر تنظيمه المسلح. اعتقل بعد ماي 1954، و أتهم في قضية المنظمة الخاصة سنة 1950 و حكم عليه بعشر سنوات سحنا غيايبا. عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة و العمل و من بين القادة الستة الذين خططوا للفتح من نوفمبر. عين قائدا لمنطقة وهران و بعد مؤتمر الصومام أصبح عضوا في التنسيق و التنفيذ وقد استشهد سنة 1957 بعد أن سلطت عليه مختلف أنواع التعذيب الوحشي للمستعمر.

-**بوصوف عبد الحفيظ** :ولد بمدينة ميله سنة 1926، التحق بصوف الشعب الجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح عضوا في المنظمة السرية سنة 1947. شارك في اجتماع الاثني و العشرين التاريخي. تولى قيادة الولاية الخامسة بعد صعود بن مهدي إلى عضوية لجنة التنسيق و التنفيذ. و أصبح عضوا في هذه اللجنة سنة 1957. بعدها شغل منصب وزير الأسلحة العلاقات العامة، و يعود له الفضل في إنشاء هذه الوزارة لما يمتاز به من تنظيم و صرامة و انضباط. توفي سنة 1982.

- **بوزيد عبد المجيد**: من مواليد 1931 بعنابة، من عائلة متوسطة، طرد من الثانوية التقنية بعنابة بسبب انتمائه للكشافة الإسلامية و نشاطه في الجمعية الثقافية "شباب البوني".مناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري و حركة الانتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة 1947 و عضو نشيط في المنظمة الخاصة السرية سنة 1949 مما أدى إلى سجنه سنة 1950، ليطلق سراحه 17 بعد ذلك. التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني سنة 1954 ثم بالولاية الثانية (المنطقة الثانية) سنة 1956. و في أكتوبر 1957 كلف بإمداد جيش التحرير الوطني انطلاقا من بنغازي (ليبيا) في سنة 1958 عين مسؤولا لمركز التسليح و التموين بالقطر التونسي ليصبح بعد ذلك، سنة 1960 مسؤولا عن التموين العام بمديرية الإمداد الشرقية وبعد الاستقلال سرح بطلب منه الجيش (أوت 1962) و شغل مناصب مختلفة و عمل لحسابه الخاص في المجال الاقتصادي. استدعى سنة 1963 من طرف مدير الأمن الوطني، السيد محمد يوسف، ليشغل منصبا ساميا في صفوف الأمن كمدير للمفتشية و الشؤون العامة سنة 1971، ثم مديرا عاما للأمن الوطني من 13 جوان سنة 1987 إلى 13 جوان 1990وقدأنهى مساره المهني كسفير للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جمهورية مالي من 6 نوفمبر 1990 إلى 30 جوان سنة 1992.

قلد وسام فارس الاستحقاق الوطني من طرف رئيس جمهورية مالي إعترافا بمساهمته في تجسيد ميثاق السلم الوطني في هذه البدو قلد وسام مصف الاستحقاق الوطني و وسام جيش التحرير الوطني.أنظر: عبد المجيد بوزبيد.المصدر السابق.ص304.

- **بوضياف محمد** : ولد في الثالث و العشرين جوان 1919 بالمسيلة انضم إلى حزب الشعب بعد مظاهرات ماي 1945، كلف بإدارة المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة، كان له الفضل في لم شمل مجموعة الإثنين و العشرين، اختطفته فرنسا مع زملائه في الثاني و العشرون أكتوبر 1956، و مكث في السجن إلى غاية سنة 1962، عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الأولى و الثانية ثم نائبا لرئيسها في الحكومة الثالثة عارض نظام أحمد بن بلة ثم نظام هواري بومدين، اختار المنفى إلى غاية 1992 حيث عاد إلى الجزائر كرئيس للمجلس الأعلى للدولة من بداية شهر فيفري إلى غاية يوم إغتياله في التاسع و العشرون جوان من السنة نفسها، راجع : محمد حري. المرجع السابق ص 186-187 و Benjamin STORA, Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes Algériens, L'Harmattan, Paris, 1985,p326.

- **بن بولعيد مصطفى** :ولد يوم 5 فيفري 1917 بمنطقة أريس (الأوراس) من عائلة تنتمي لى أعيان المنطقة. تحصل على الشهادة الابتدائية ثم أوقفه واده عن الدراسة خشية أن يتأثر بالثقافة الأجنبية. فانخرط في نادي الإتحاد بأريس. كما كان كثير التردد في طلب العلم و المعرفة على نادي الشعبة الأوراسية تحت رئاسة الشيخ عمر دردور.

ناضل بن بولعيد في التنظيمات المسلحة لحزب الشعب الجزائري بعد الحرب العالمية الثانية. و ذلك بإشرافه على تكوين حوالي خمسين مناضلا بالجببار. فاز في انتخابا الجمعية الجزائرية، إلا أن السلطة الاستعمارية ألغت انتخابه. أصبح عضوا في اللجنة المركزية سنة 1953. شارك في اجتماع الاثنين و العشرين التاريخي. عين قائدا على منطقة الأوراس. بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة أُلقي عليه القبض و استطاع أن الفرار من السجن في شهر نوفمبر 1955. استشهد يوم 27 مارس 1956 إثر انفجار جهاز إرسال ملغم من طرف رجال المخابرات الفرنسية.

- **بن بلة أحمد** :من مواليد 25 ديسمبر 1918 بمغنية، ينتمي إلى عائلة فلاحية فقيرة، كان أبوه المتوفى في 1939، فلاحا يشتغل في حقل بالقرب من مغنية. تلقى دروسه الثانوية بتلمسان ثم أدى الخدمة العسكرية عام 1937، و سرح عام 1940، ليعاد استدعاه عام 1943. عاد إلى الجزائر عام 1945 و انضم إلى حزب الشعب الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية. و أصبح مستشار بلديا في مغنية في أكتوبر 1947، ثم مرشحا في هذه الدائرة الانتخابية أثناء انتخابات 4 أبريل 1948 للجمعية الجزائرية. فمسؤول في المنطقة

الخاصة على القطاع الوهراني، قاد عملية بريد وهران عام 1949، عضو اللجنة المركزية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، خلف آيت أحمد في 1949 على رأس المنظمة الخاصة ألقى عليه القبض في ماي 1950 بالعاصمة، و حكمت عليه المحكمة المدنية بباتنة، بعد عامين من الانتظار، بسبع سنوات سجننا بتهمة المساس بأمن الدولة. فر في 16 مارس 1952 من سجن البليدة برفقة علي محساس، التحق بالقاهرة و صار عضو في البعثة الخارجية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية مع آيت أحمد و خيضر كان أبرز الزعماء الجزائريين الأكثر اتصالا ببعض المناضلين و مساعديه. كان يسافر تحت أسماء كثيرة التنوع (مسعود، عبد القادر مبتوش) ، طارده منظمة اليد الحمراء ، في القاهرة ثم في طرابلس، اعتقل بن بلة يوم 22 أكتوبر 1956، بعد عملية الاختطاف التي تعرضت لها طائرة الخطوط الجوية المغربية من طرف الجيش الفرنسي، سجن في لاسنتي ، عين عضوا المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956 - 1962) ، نائب رئيس الحكومة (1960)، أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار، و انتخب عام 1962 رئيسا للجمهورية الجزائرية أطيح بنظامه في 19 جوان 1965 من طرف هواري بومدين ، أطلق الشاذلي بن جديد سراحه في 1980. أنظر: محمد حربي : الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، ص 186

- **بن عودة عمار:** ولد عمار بن مصطفى بن عودة في 27 سبتمبر 1925، و نشأ في أسرة بسيطة. درس القرآن كغيره من الجزائريين ثم التحق بالمدرسة الابتدائية بعدها دخل عالم الشغل كعامل في محطة البنزين. انخرط عمار بن عودة في التيار الاستقلالي الممثل في حزب الشعب منذ شبابه. و بعد الحرب العالمية الثانية انخرط في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و انضم إلى جناحها العسكري و هو المنظمة الخاصة التي تأسست في 1947، و التقى بالعديد من قياداتها و على رأسهم مصطفى بن بولعيد في مزرعة هذا الأخير، التي كانت تصنع فيها المتفجرات و تخزن فيها الأسلحة. ثم أصبح مسؤولا على التنظيم الداخلي الذي يربط الريف بالمدينة. وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 ألقى القبض عليه و سجن بعد محاكمته في عنابة بتاريخ 04 مارس 1951، و استطاع الهروب منه برفقة زيروود يوسف، و بقي في حالة فرار بين الأوراس و الجزائر العاصمة و بلاد القبائل. شارك في اجتماع 22 المنعقد بتاريخ 25 جوان 1954، و عين مسؤولا عن القل و ميله و جيغل. و يعتبر من أبرز قادة هجومات 20 أوت 1955 إلى جانب زيروود يوسف. في أوت 1956 بعث إلى تونس رفقة إبراهيم مزهودي. ثم أصبح قائدا للمنطقة الشرقية على الحدود التونسية الجزائرية. بعد إعلان الحكومة المؤقتة الجزائرية، أصبح مسؤولا عن السلاح و المؤونة. شارك في الوفد الجزائري في مفاوضات ايفيان. أنظر: مجلة أول نوفمبر العدد 68 - 1984.

- **لغور عباس 1926 - 1957:** من مواليد 1926 بخنشلة، ابن مناضل في الحركة الثورية و قائد بالمنظمة الأولى (أوراس النمامشة) و من رفقاء الزعيم مصطفى بن بولعيد وقد كان لغور مسؤولا عن حركة انتصار

الحريات الديمقراطية بجنشلة سنة 1953، أي أثناء الأزمة التي هزت الحزب. و قد ساند الجناح الذي اعتمد الحل الثوري.

شارك لغرور في مؤتمر المركزيين بالجزائر في 15 أوت 1954 مع رفيقة شيحاني بشير، فأكد على

العمل المسلح كحل للتخلص من الوضع الاستعماري و تجاوز الأزمة داخل الحزب.

بعد ذلك انظم إلى مجموعة ال 22 فعين مسؤولا ثوريا عن منطقة خنشلة، و قاد مجموعة من

المجاهدين خلال هجومات ليلة أول نوفمبر 1954، فكان بذلك أحد مفجري الثورة.

بعد اشتداد الثورة و تزايد الضغط على منطقة الأوراس، أسندت له قيادة منطقة خنشلة بأكملها شأنه شأن

عجال عجول و بن بولعيد. توقفت مسيرته الثورية بعد وفاته في ظروف غامضة في مطلع عام

1957. انظر: Harbi Mohamed. Le FLN : Mirage et réalité, 1945 – 1962. ENAL ;

Alger 1993.

- شيحاني بشير 1929 – 1955: ولد بشير شيحاني يوم 22 أبريل 1929 بالخروب ولاية قسنطينة.

واصل دراسته الابتدائية بالمدرسة الفرنسية بالخروب، إلى جانب تعلمه اللغة العربية بزاوية سيدي حميدة

حيث حفظ القرآن وبعد حصوله على شهادة القبول سنة 1943، التحق بمتوسطة (Jules Ferry) بمدينة

قسنطينة، حيث أقام عند أسرة عبد الحميد بن باديس إلى غاية سنة 1946 في صفوف حركة "انتصار

الحريات الديمقراطية" كرئيس الخلية الخروب متخفيا بنشاطه التجاري. غير أن شكوك السلطات الاستعمارية

حول أمره و الضغوط التي سببتها لأهله اضطرتة إلى الانتقال إلى تونس، و هناك واصل دراسته الثانوية. عاد

من جديد إلى الجزائر عام 1950 لمواصلة نشاطه الحربي. وفي سنة 1952 عين مسؤولا للحرب على مستوى

دائرة الخروب و ذلك العام قام شيحاني بجولة في عدة مدن. قسنطينة، تلاغمة، باتنة، خنشلة، آفلو و

بشار، بهدف تعبئة الجماهير للعمل المسلح مستعملا اسما مستعارا (سي طاهر) ضمن خلية تابعة للمنظمة

السرية ثم في فيفري 1953 عين مسؤولا عن الدائرة الحزبية الغربي تحت اسم سي هواري. وقد سعى شيحاني

لإصلاح شؤون التنظيم السياسي للحزب في هذه المنطقة مستترا بنشاطه التجاري دائما.

وعندا انقسام حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (بين مصاليين و مركزيين) كان هو من

المؤيدين لفكرة المركزيين في استعمال العمل المسلح الفوري من أجل الاستقلال. التحق بمنطقة النمامشة

باسم مستعار ثالث سي مسعود حيث عقد اجتماعا بحضور (مسؤول المنطقة الثانية في الولاية الأولى فيما

بعد) محمود الشريف سليمان في ديسمبر 1953 تم فيه تقييم وضع الحركة. و قد دافع شيحاني خلال هذا

العمل المسلح ضد الاستعمار، خاصة و أن الثورة المسلحة قد بدأت في تونس و لمغرب.

بعد مشاركته في مؤتمر الحزب الخاص بالمركزيين المنعقد في الجزائر العاصمة في أوت 1954 حيث رافع لصالح العمل المسلح، لم يكتف بهذا بل شارك شيخاني في اجتماع تحضيري للثورة انعقد بإحدى قرى إيشمول بصفته نائب قائد المنطقة الأولى أوراس النمامشة لوضع خطة الهجوم ليلة أول نوفمبر 1954 من خلال تعيين المناطق و الأفواج و توزيع المهام و الذخيرة.

عند ما قرر بن بولعيد، قائد المنطقة الأولى، الذهاب إلى تونس الجلب الأسلحة، عينه و أوكل إليه كل المهام القيادية العسكرية في المنطقة. و بعد اعتقال بن بولعيد على الحدود الليبية حوّل شيخاني مقر القيادة من الأوراس إلى النمامشة في صائفة 1955 و عمل على توسيع نطاق العمليات العسكرية نحو وادي سوف و سوق أهراس و عن ظروف وفاته، تذكر الروايات الرسمية أنه استشهد في معركة الجرف التي خطط لها و شارك فيها، غير أن روايات أخرى تشير أنه اغتيل جراء دسياسة من اثنين ن نوابه في أكتوبر 1955. إنظر:

Achour Cheurfi. La classe politique Algérienne de 1900 à nos jours : dictionnaire biographique. Ed Casbah, Algérie, 2001.

ومجلة أول نوفمبر، الشهيد شيخاني بشير، 1987، العدد 81.

مجلة أول نوفمبر، معركة الجوف ذكرى البطولة و التضحية 1988، العدد 89.

– قانون بوعلام: من مواليد 01 جويلية 1918 بالصومعة (البليدة) دخل معترك الحياة السياسية كمناضل في صفوف حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية بالإضافة إلى عضوية في المنظمة الخاصة كما يعتبر من الطلائع الأولى التي حصرت للعمل المسلح في منظمة المتيجة رفقة تسويداني وبوشعيب وبيطاط أسر يوم 05/11/1954 وحكم عليه بأربع مرات بالإعدام ومرة بعشرين سنة. أنظر عبد القادر ماحي، التحضير للثورة بناحية متيجة ووقائع اندلاعها مجلة أول نوفمبر، عدد 81، 1987، ص 16- محساس أحمد **1923:** ولد محساس يوم 17 نوفمبر 1923 في بودواو ببومرداس، من أسرة فلاحية، درس بالمدرسة الابتدائية لكنه لم يكل دارسته بسبب الوضعية الاجتماعية التي كان يعيشها بحيث اعتزل الدراسة و دخل ميدان العمل بيلكور، في هذه المرحلة احتك بالمجتمع و لاحظ الفرق بين العنصر الأوروبي و الجزائري و ازداد وعيه عند ما عمل كبائع للصحف ضمن مجموعة من الشباب، احتكاكه بهذا الوسط و لّد لديه حماسا جعله يشارك في الإضرابات التي كانت إحدى أساليب التعبير عن الرفض وقد بدأ نشاطه السياسي مع شببية حزب الشعب الجزائري في بلكور بالعاصمة، كبائع للصحف الحركة الوطنية كجريدة "الأمة"، عمل بعدها في معمل تعاونية التبغ سنة 1940 حيث شارك مع العمال في إضراب و هذا ما كان سببا في سجنه لأول مرة وبعدها انضم إلى شببية حزب الشعب الجزائري و كان هذا أول انخراط له في نشاط سياسي رسمي منظم، و

كان معه في هذه الفترة كل من محمد بلوزداد و محمد يوسف. هؤلاء أسسوا لجنة شابة التي حضيت باحترام قداماء، لكنه أوقف بعدها في سنة 1945 ثم أطلق سراحه سنة من بعد.

وعقب خروجه من السجن أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، ثم عمل كقائد لولاية قسنطينة و عضوا في اللجنة التنظيمية ح. ش. ج، اعتقل مرة أخرى سنة 1950 و سجن لمدة خمسة سنوات، هرب بعد سنتين من اعتقال هو و بن بلة من سجن البلدية.

سافر بعدها أي في سنة 1952 إلى فرنسا لتأسيس فرع جبهة التحرير الوطني، عاش هناك متخفيا رافضا للنهج الذي تبناه مصالي الحاج. انخرط في جبهة التحرير الوطني في الخارج بعد ما انظم إلى المجموعة التي تهيأ الثورة في الخارج، ثم عضو الفدرالية الفرنسية لجبهة التحرير، انتقل إلى القاهرة لينظم إلى الوفد و عمل هناك سنة 1955.

كان مسؤولا سياسيا و عسكريا في الجهة الشرقية، عارض النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الصومام 1956، و على اثر هذا الحدث الهام و عقب اعتقال بن بلة في أكتوبر 1956 حاول تشكيل فوج ضد أصحاب مقررات مؤتمر الصومام لكنه فشل و أوقف من طرف أوعمران ممثل لجنة التنسيق و التنفيذ في تونس، على أثرها فر إلى ألمانيا خوفا من قرار جبهة التحرير تجاهه.

بعد الاستقلال عيّن في 19 أبريل 1963 محافظا وطنيا في الإصلاح الجزائري، أخذ بعدها مكان أوزقان كوزير للثقافة في 18 سبتمبر 1963 و نائبا في 23 أبريل 1964 في المكتب السياسي و اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، شغل منصب تنظيم فرع كتلة 20 سبتمبر 1964. وفي 1963، 1968 وزيرا للزراعة، حاصل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع.

ومن مؤلفاته:

- أفكار من حركة الوحدة العربية و أفاقها، 1974.

- التسيير الذاتي في الجزائر، 1975.

- الجزائر الديمقراطية و الثورة، 1978.

- الحركة الثورية في الجزائر، 1979.

أنظر: رابح خدوسي ، موسوعة الأدباء و العلماء الجزائري، دار الحضارة، الجزائر، 2002.

- يوسف أمحمد: بدأ نضاله في فترة مبكرة من شبابه حيث التحق بالمنظمة السرية لحزب الشعب الجزائري PPA في حي بلكور بالعاصمة CJB. عضو اللجنة المركزية "والأركان العامة في المنظمة الخاصة الشبه عسكرية" OS" و قد تم توقيفه في شهر أبريل 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة و حكم عليه ب 06 سجنا نافذة ثم في سنة 1955 أطلق سراحه ثم أعيد توقيفه مرة ثانية في باريس لكنه نجح في الهروب

متجها إلى طرابلس ثم إلى القاهرة قبل أن ينتهي به المطاف في الولاية الخامسة حيث أصبح عضوا في جيش التحرير الوطني ALN ومسؤول التسليح والدعم اللوجيستكي في وزارة التسليح والعلاقات العامة إلى غاية الاستقلال. ثم عين مديرا عاما للأمن الوطني عام 1963 حيث تمكن من تنظيم الشرطة على الصعيد الوطني ومن عام 1964 إلى 1970 شغل منصب سفير الجزائر بسويسرا. أنظر:

M'HAMED YOUSFI. LE COMLOT (ALGERIE 1950-1954). ED ENAL. ALGER. 1986. P - 241.

فهرس المصطلحات

- **أطوس ATHOS**: باخرة كندية قديمة اسمها الأصلي **SANT BRIAVELS** ملك لشخصية إنجليزية تدعى **ALL.BRESS** وقد أوكلت في عملية بيعها لأحمد بن بلة رجلا إنجليزي يدعى ستيفارت سوتر **STEWART SOUTER** إلا أن المالك الجديد للباخرة لا يظهر اسمه في أية قائمة بحرية بريطانية بوصف المالك من هناك وتكمن أهمية اتوس في دعم الثورة بالسلاح لما تتوفر عليه من تقانة بحرية تستخدم السرعة في الإبحار. أنظر: **FRANQOIS MILLES .OPCIT.799.**

- **الإمداد** : إنه جزء من الفن العسكري الذي يتناول كل الأنشطة التي يكون غرضها تمكين الجيوش من العيش، و التحرك، و القتال في أحسن ظروف الفعالية.

- **بنجالورات** : تصنع البنجالورات في ورشات جيش التحرير الوطني، و هي قضبان فولاذية قطرها 120 ملم يمكن وصل بعضها ببعض على أطوال كبيرة. فتحشى بالمفجرات تجهز بنظام إشغال عن بعد، وهي مهياة لإحداث ثغرات في السدود ليستطيع المجاهدون المرور و إيصال الأسلحة إلى الوحدات في الداخل. و "سدود الموت" هذه كما سماها الجنرالات الفرنسيون لم تمنع من إدخال كميات ضخمة من الأسلحة و الذخيرة إلى التراب الوطني. و صحيح أن الثمن المدفوع لأجل ذلك باهظ و ثقيل بشكل خاص إذ أكثر من سبعة آلاف جندي استشهدوا أثناء عبور خطي موريس و شال.

- **جرجيس** : ميناء صيد بحري صغير يقع في الجنوب التونسي.

- **خطا شال و موريس**: إنهما شبكة معقدة من الأسلاك المكهربة، بناهما الجيش الفرنسي للحيلولة دون توغلات المجاهدين و تموينات الجبال التي تأوي جيش التحرير الوطني. فخط موريس كان في الشرق يمتد من أم الطبول إلى نقرين على طول حوالي 400 كيلومتر. أما خط شال فكان هدفه غلق الحدود الغربية من البحر الأبيض المتوسط إلى أعالي بشار. كان عرض هذين الخطين من 50 إلى 250 متر تبعا لتضاريس الميدان، و هما مملوءان بالألغام المضادة للأفراد و بأنظمة إنذار مبكر متطورة جدا.

- **دائرة التسليح و التموين العام (د. ت. ع)** : أنشئت هذه الدائرة في سنة 1958، و هي تجمع المصالح الإمدادية السابقة التي أصبحت دوائر في مستوى الجهاز التنفيذي. و المؤن (شراءات، اقتناءات، صنع وهبات) لصالح القيادات على الحدود.

- **دينا** : اليخت الذي كانت تمتلكه سابقا الأسرة الملكية في الأردن و الذي قام بأول تسليم حمولة أسلحة بالناظور في أفريل 1955.

- **زدين** : بلدة بالقرب من زادي الفضة بناحية عين الدفلى و التي عقد بها الاجتماع السري الذي جمع مسؤولي حزب الشعب الجزائري/حركة انتصار الحريات الديمقراطية بمسؤولي المنظمة الخاصة.

- **زوراة البحرة** : ميناء صيد بحري صغير يقع بالشمال الغربي لليبيا.

- سبتة، مليلية و الناظور :منحصرات إسبانية تقع في شمال المغرب.
- السلوم : حصن يقع على الحدود الليبية - المصرية.
- شرطة المخابرات العامة (ش.م.ع.) « P.R.G » : شرطة (فرنسية) خاصة لجمع المعلومات العامة.
- غات : بلدة صغيرة تقع في الفزان الليبي بالقرب من الحدود الجزائرية، في مستوى الطاسيلي.
- قاعدة الشرق : إنها هيكل خاص أنشئ في سنة 1955، على طول الجزائرية - التونسية بين الولايتين الأولى و الثانية، و هو يتوفر على وحدات مقاتلة في داخل البلاد و على كتينات متخصصة في إيصال الأسلحة الآتية من ليبيا إلى الجبال. و كانت قاعدة الشرق تزود مجموع الولايات. و بفضل هذا الهيكل تم إيصال أكثر من 500 قافلة أسلحة إلى الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة.
- قواعد جبهة التحرير الوطني : و هي الممثلات الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني في الخارج. و و لقد فتحت القواعد الأولى في البلدان المغاربية، ثم في الشرق الأوسط، و في أوروبا، و في آسيا و أمريكا.
- قواعد الإمداد : أنشئت هذه القواعد في سنة 1957، و هي هيكل مصالح الإمداد المقامة في الخارج و الموجه لتموين وحدات جيش التحرير الوطني بالأسلحة، و التجهيزات و المؤن. و لئن كانت سرية جدا في البداية، و لكنها تطوّرت فيما بعد، لاسيما في شرق حدودنا و في غربها.
- قاعدة ويلس : قاعدة عسكرية أمريكية، مقامة قرب طرابلس بليبيا، و هي تشكل القاعدة الجوية الثانية لمنظمة الحلف الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط.
- قيادة الأركان العامة (ق.أ.ع) : جهاز قيادة عسكرية، أنشئ في سنة 1960، متموقع على الحدود و مكلف بعمليات تموين مجموع وحدات جيش التحرير الوطني في داخل البلاد.
- مركز الإمداد : أنشئ هذا المركز في سنة 1958، و كان يركز جميع النشاطات الإمدادية الواقعة في البلدان الشقيقة (تونس، المغرب، ليبيا، مصر، سوريا، العراق).
- مصلحة الوثائق الخارجية و مكافحة الجوسسة الفرنسية (م.و.خ.م.ح) : SDECE: مصلحة الوثائق الخارجية و مكافحة الجوسسة الفرنسية، كانت نشيطة في المغرب العربي، و في الشرق الأوسط، و في أوروبا أثناء حرب التحرير الوطني، و كانت تستهدف تجار الأسلحة الذين يمونون جبهة التحرير الوطني، و كذا الشركات البحرية، لمحاولة العثور على حمولات الأسلحة الموجهة للثورة الجزائرية.
- وزارة التسليح و التموين العام (و.ت.ع) : إنها مديرية التسليح و التموين العام (و.ت.ع) السابقة التي رفّعت إلى مستوى وزارة في سنة 1958 إثر إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. و في

موازة ذلك أنشئ في 19 سبتمبر 1958 هيكلان هما قيادة الدود الشرقية (ق.ح.ش) و قيادة الحدود الغربية (ق.ح.غ)، المكلفات بتزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة و المؤن.

- وزارة التسليح و الاتصالات العامة : أنشئت وزارة التسليح و الاتصالات العامة أواخر ديسمبر 1959 إثر دمج التسليح و التموين العام و وزارة الاتصالات العامة و المواصلات بناء على قرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية. و أسندت قيادة الوزارة الجديدة للعقيد عبد الحفيظ بوصوف ثم عين العقيد هواري بومدين على رأس أركان الحرب لحيش التحرير الوطني.

- اليد الحمراء : تنظيم سري أنشأته مصالح الاستخبارات الفرنسية (مصطلحة الوثائق الخارجية و مكافحة الجوسسة) المشكلة من مرتزقة و متطرفين، و هذا التنظيم مكلف على الخصوص بالقضاء على مسؤولي جبهة التحرير الوطني. كما هاجمت موردي الأسلحة للثورة. و لقد تضمن سجل أفعالها النكراء اغتيال مروحين ألمانين اثنين في طنجة و فرانكفورت (من بينهما بوتشر). و تم اختطاف أو اغتيال الكثير من الجزائريين في المغرب و في أوروبا. و كان الأخ ياسي عبد القادر واحدا من ضحايا هذه المنظمة، حيث إنه نجا بأعجوبة من الاغتيال بطرد مفنخح تسبب في بتر كلتا يديه.

- قاعدة ديدوش : ثكنة قديمة مهجورة تقع على بعد 80 كلم إلى الجنوب من طرابلس، بليبيا استقر بها في 1960 العديد من المصالح السرية الجزائرية و تحولت تدريجيا إلى المخ الحقيقي للثورة الجزائرية حسب شهادة محمد لمقامي. أقيم بها مركز الاستغلال الوطني CEN لتجميع مل بالثورة الجزائرية على صعيد الاستعلامات العسكرية و السياسية و التقنية و الاقتصادية و الاجتماعية الوافدة من الشبكات السرية التابعة لوزارة التسليح و الاتصالات العامة MALG. تجاوز عدد المشتغلين بها المائتين من مختلف المستويات التعليمية.

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: المصادر:

1 الوثائق الأرشيفية:

أ - الأرشيف الوطني التونسي :

- تقرير عن عملية إرسال أسلحة من طرف حزب الشعب الجزائري إلى قيادة حزب الدستور الجديد. A.N.T.M.N.C68.D2 التونسي.، خلال شهر فيفري 1938

-تقرير عسكري فرنسي عن عمليات تهريب الأسلحة على الحدود الجزائري التونسية مؤرخ بتاريخ 06 جوان 1956. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية. المنوبة تونس.

BOBINE.S523.2H-398-DOSSIE01

- تقرير عسكري فرنسي عن عمليات تهريب الأسلحة والأشخاص على الحدود التونسية باتجاه الجزائر مؤرخ بتاريخ 23 أوت 1956. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية. المنوبة تونس.

BOBINE.S523.2H-398-DOSSIE01

- تقرير عسكري فرنسي عن عمليات مراقبة تهريب الأسلحة والأشخاص على الحدود التونسية باتجاه الجزائر. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية. المنوبة تونس.

.BOBINE.S523.2H-398-DOSSIE01

ب - الأرشيف الوطني الجزائري :

- حصيلة مخزون الذخيرة والمتفجرات المسلمة من طرف وزارة التسليح وعبرت من مركز تونس نحو الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1 ماي 1957 إلى 31 أوت 1959.

المركز الوطني للأرشيف -رأسه الجمهورية. الجزائر 2 -15.MICROFICHE 30.

- حصيلة مخزون وزارة التسليح من السلاح والذخيرة في مختلف المراكز التابعة لها في تونس وليبيا ومصر إلى تاريخ 31 أوت 1959. -ملاحظة بخط اليد في الأسفل (وثيقة مقدمة لتوزيعها على رؤساء الولايات).

المركز الوطني للأرشيف -رأسه الجمهورية. الجزائر 2-15.MICROFICHE 26.

- جدول تفصيلي لمختلف المعدات والتجهيزات التي وصلت إلى مركز تونس إلى القوات المسلحة خلال الفترة الممتدة من 1 أكتوبر 1957 إلى 31 أوت 1959.

المركز الوطني للأرشيف -رأسه الجمهورية. الجزائر 2-15.MICROFICHE 31.

- التموين ووضع مخازن السلاح . المركز الوطني للأرشيف -رأسه الجمهورية. الجزائر

MICROFICHE 15 .2.31

- جدول تفصيلي لمختلف الأسلحة والذخيرة التي عبرت مركز تونس نحو الولايات الداخلية (1-3-4-5-6-القاعدة الشرقية) من 1ماي 1957 إلى 31أوت 1959.

المركز الوطني للأرشيف -رأسه الجمهورية. الجزائر 2-15 MICROFICHE 29.

- السلاح والذخيرة في الناحيتين 1و2 المنطقتين 1و6 وقاعدة الكاف التونسية.

المركز الوطني للأرشيف -رأسه الجمهورية. الجزائر. 2.19- 15 MICROFICHE

- آليات المدفعية في الناحيتين 1و 2 و المنطقة السادسة قاعدة الكاف التونسية

المركز الوطني للأرشيف -رأسه الجمهورية. الجزائر. 2.20- 15 MICROFICHE

- مراسلة صفقة سلاح مع ضابط ألماني في القاهرة سنة 1959. المركز الوطني للأرشيف (وثيقة غير مصنفة).

- مراسلة من وزير التسليح والدعم إلى نظيره وزير الخارجية يخبره فيها بوصول مراسلة صفقة شراء السلاح التي عقدها أحمد بن بلة قبل توقيفه وبناء على ملاحظات سابقة لوزير الخارجية فإن وزير التسليح يعلمه بتعيين مفوض من الوزارة لإتمام العملية كما يطلب منه تسهيل المهام في إيطاليا. المركز الوطني للأرشيف (وثيقة غير مصنفة).

- مراسلة لرئيس مصلحة التسليح يعرب فيها عن فشل استخدام البنجالور في تحطيم السد المكهرب (خط موريس) موجهة إلى لجنة التنسيق وتنفيذ. CCE

المركز الأرشيف الوطني. -رأسه الجمهورية. الجزائر (وثيقة غير مصنفة).

- مراسلة من البروفيسور عمر أمين إلى السيد بن سليمان يشعره فيها بعرض صفقة سلاح من صديق ألماني حيث عرض عليه مختلف الأسلحة المتوفرة في النقاط ال(12) أعلاه .

المركز الوطني للأرشيف (وثيقة غير مصنفة).

- مقتطفات من التقرير المفصل الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة في(23 صفحة) حول الوضعية العسكرية في الداخل بخصوص التسليح. دون تاريخ.

المركز الوطني للأرشيف. الجمهورية الجزائرية - الجزائر. (sd) 36-8.12 microfiche

ج- الأرشيف الفرنسي:

- *CAMP F.L.N. Au Maroc -25 Juillet 1958*

<http://www.commandant-moussa.com/armyf.htm.03/04/2007>.

- *IMPLETATION REBELLE-15 Octobre 1958*

<http://www.commandant-moussa.com/armyf.htm.03/04/2007>

- *Dissensions au Sein du F.L.N. 29 Decembre 1961*

<http://www.commandant-moussa.com/armyf.htm> .03/04/200

د- الأرشيف السويسري:

- نص التقرير الذي بعث به القنصل السويدي 'جين أربار' يرصد فيه الوضع العام في الجزائر عشية اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954 من خلال الوقائع والتغطيات الصحفية و جهاز المخابرات والاستنتاجات الشخصية.

DOCUMENTS DIPLOMATIQUES SUISSES .WWW.DODIS.SH.DODIS-9399.LE 22/09/2007.A16:15.

2 - الشهادات الحية :

أ) المقابلات الشخصية:

- *- الهاشمي عبد السلام الطود : مقابلة شخصية لي معه على هامش الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي (الجزائر العاصمة) أيام 2-3-4 جويلية 2005.
- *- الزبيري الطاهر مقابلة شخصية لي معه بمقر المتحف الوطني للمجاهديوم 10 أكتوبر 1999.
- *- محساس ، أحمد مقابلة شخصية لي معه بمقر سكنه بالعاصمة يوم 4 جويلية 1999،
- *- أحمد وهراني: ، مقابلة شخصية لي معه مسجلة بقسم التاريخ جامعة تلمسان يوم 28 ديسمبر 2007.

ب) الشهادات الشفوية:

- شهادة احمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830-1962) القرض المضغوط، وزارة المجاهدين، الجزائر 2002.
- شهادة لعبيدي الحاج لخضر في الملتقى الوطني حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، باتنة يومي 20-22 مارس 1996- شريط فيديو رقم (04) بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد

- شهادة المجاهد سي سالم بوبكر في ندوة حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد يوم 1998/03/17، شريط سمعي بمكتبة المتحف
- شهادة المجاهد: شويشي العيساني، مجلة أول نوفمبر، ديسمبر 1988.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة "القاعدة الشرقية" سوق أهراس، 14 - 15 فيفري 1985
- شهادة بلعقون عمار في الندوة التاريخية التي عقدت حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 1998/03/17-شريط فيديو (رقم 02+04) بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد.
- شهادة العمودي عبد القادر : ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954، 19 - 20/03/1999، الوادي، شريط سمعي بصري -مكتبة المتحف الوطني للمجاهد-
- شهادة القاضي بشير : "شهادة" ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954، 19 - 20/03/1999، الوادي، شريط سمعي بصري -مكتبة المتحف الوطني للمجاهد- (شريط محفوظ في مكتبي الخاصة).
- شهادة المجاهد :قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح بوادي سوف يومي 19-20 مارس 1999، شريط سمعي بصري، مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.
- شهادة بن سعيد عبد الرحمن شهادة في الندوة التاريخية حول الشهيد حمو بوتليليس بالمتحف الوطني للمجاهد يوم 30 أبريل 2000.
- شهادة أحمد بن بلة في الحصة التلفزيونية (شاهد على العصر)، في القناة الفضائية القطرية :الجزيرة، حلقة يوم 2002/10/27
- شهادة المجاهد عبد القادر خليفي، الملتقى الوطني حول قوافل التسليح، 19 - 20 مارس 1999، الوادي، شريط سمعي بصري، مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.
- شهادة المجاهد عمار بن عودة خلال مداخلة حول السلاح أقيمت بمتحف الجهاد، ديوان رياض الفتح، 1985
- شهادة المجاهد شويشي العيساني، الجاهدية العدو الفرنسي في الحدود الشرقية مجلة أول نوفمبر العددان 98/99، الجزائر 1988 .
- شهادة أحمد بوشعيب في اليوم الدراسي حول التحضير والإعداد للثورة، يوم 29 أكتوبر 2000، مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة التاريخية البليدة (شريط سمعي بصري).
- شهادة المجاهد بلعقون عمّار ، شهادة لمنصوري ميلود، الشهيد الرمز... مصطفى بن بولعيد شريط تلفزيوني، محطة قسنطينة إنتاج مركز باتنة مارس 1997 (مكتبة المتحف الوطني للمجاهد)

- شهادة المجاهد علي بن شايبة شهادة : في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 1998/03/17 (شريط سمعي بصري رقم 02) محفوظ بخزانة مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.
- شهادة السندي عبد الوهاب : للمعهد العالي للحركة الوطنية رقم: Cote 101، 30 ديسمبر 1993 المنوبة. تونس.
- شهادة بن عودة عمار : "شهادة" الملتقى الوطني للتنظيم و التموين بالولاية التاريخية الثانية خلال ثورة التحرير الوطني قلمة 18/17/مارس 2001، مكتبة السمعي البصري، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، رقم التسجيل 345 / 01.
- شهادة المجاهد نوبلي الزين. القاعدة الشرقية (شريط تلفزيوني) إعداد بلقاسم جعافرية، الجزائر، 1998.
- شهادة المجاهد بوعلام قانون، تقدم بما خلال ندوة دراسية حول تحضير والإعداد للثورة المسلحة في المنطقة الرابعة، تحت إشراف مجلس الولاية الرابعة، المنظمة الوطنية للمجاهدين يوم 29/10/2000- شريط سمعي بصري محفوظ لدى مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة التاريخية، بالعاصمة .

ج)الشهادات المكتوبة:

- شهادة يوسف محمد : لمجلة الباحث، عدد خاص- شهر جويلية 1987.
- شهادة المجاهد: شويشي العيساني، لمجلة أول نوفمبر، ديسمبر 1988.
- شهادة سيدي علي عبد الحميد للجريدة الشعب اليومية 10 نوفمبر 1986.
- شهادة عبد الحميد مهري لجريدة الشعب، عدد 7786- 7787 ليومي 16- 17 نوفمبر 1988.
- شهادة عبد الحميد مهري في حديث صحفي لعز الدين ميهوبي، لجريدة الشعب (اليومية) ليوم الخميس 01 نوفمبر 1990،
- شهادة محمد عصامي في حوار أجراه معه الزبير بوشلاغم في مجلة أول نوفمبر، عدد 146، سنة 1994.
- شهادة عمر أو عمران لمجلة الباحث، عدد خاص سنة 1987.
- شهادة لخضر طوبال لمجلة الباحث، عدد 02، نوفمبر 1984.
- شهادة المجاهد سي ناصر لمجلة الباحث، عدد. 02، نوفمبر 1984
- شهادة المجاهد عمار بن عودة لمجلة الباحث، جويلية 1987،
- شهادة المجاهد عبد القادر العمودي في مجلة المصادر، عدد 04، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سنة 2001.

- شهادة محمد بوضياف لمجلة أول نوفمبر عدد 147 سنة 1995.
- شهادة محمد بوضياف، حول عملية التحضير للثورة، في جريدة الشعب عدد 7786، 7787 ليومي 17/16 نوفمبر 1988.
- شهادة محمد بوضياف في جريدة الشعب، العدد 7786 و 7787 ليومي 16-17 نوفمبر 1988،
- شهادة عثمانى عبد الوهاب ، التحضير للثورة وتكوين الأفواج في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، معالم بارزة نوفمبر 1954 في الملتقى الأول بباتنة سنة 1989، مطبعة قر في باتنة 1992،.
- شهادة الرائد مختار بوعيرزم (سي ناصر) لمجلة الراصد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر عدد نوفمبر ديسمبر 2001، - عبد القادر خليفي في ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954 19-20 مارس 1999، الوادي، شريط سمعي بصري (خاص).
- شهادة أحمد بوشعيب لمجلة الباحث عدد 2 نوفمبر 1984،
- شهادة المجاهد عبد القادر رابع لمجلة أول نوفمبر عدد 76 سنة 1986.
- شهادة عبد الله بن طوبال لمجلة الباحث جويلية 1987.
- شهادة عبد الله بن طوبال جريدة الجمهورية يوم 29/03/1982.
- شهادة المجاهد شويشي العيساني: " حول مجاهدة العدو في الحدود الشرقية"، ندوة مجلة أول نوفمبر، العددان 98/99، الجزائر 1988م.
- شهادة عثمانى عبد الوهاب ، حول التحضير للثورة وتكوين الأفواج في معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954 في الملتقى الأول بباتنة 1889،

3- المذكرات :

- آيت أحمد حسين : روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1952. ترجمة سعيد جعفر، مطبعة الصنائعي 2002.
- الحاج لخضر العقيد، قبسات من ثورة نوفمبر 1954، الشهاب للنشر، الجزائر (د س ن)،
- بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم ، الكفاح القومي والسياسي (من خلال مذكرات معاصر 1947-1954، ج3 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986،
- بن العقون عبد الرحمن، بن إبراهيم : الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الثالثة 1947. 1954، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.
- سعيداني الطاهر : "مذكرات" : القاعدة الشرقية القلب الثورة النابض، ط1، الجزائر 2110.

– كافي علي : مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكر 1946 – 1962، الجزائر 1999.

– ملامح عمار : محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، درا الهدى عين مليلة 2005.

– ميرل روبير : مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، ط3، دار الآداب، بيروت 1983.

– ديغول شارل : مذكرات الأمل التجديد 1958 – 1962 م ترجمة سموحي، منشورات عويدات، ط1، بيروت 1971م.

– محمد خير الدين، مذكرات، ج 02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر(د س ن)

4 – الجرائد :

- المجاهد العدد 09، 30 أوت 1957.
- المجاهد العدد 10، 05 سبتمبر 1957
- المجاهد العدد 11 / 01 نوفمبر 1957.
- مجاهد العدد 11 / 01 نوفمبر 1957.
- المجاهد العدد 12، 1957/11/05.
- المجاهد العدد 13، الأحد 1975/12/01.
- المجاهد العدد 14، الأحد 1957/12/15.
- المجاهد العدد 16، 15 جانفي 1958.
- المجاهد العدد 17، 01 جانفي 1958.
- المجاهد العدد 18، السبت 1958/02/15.
- المجاهد العدد 21، الثلاثاء 01 أفريل 1958 .
- المجاهد العدد 22، 15 أفريل 1958م.
- مجاهد العدد 23، الأربعاء 07 ماي 1958 .
- المجاهد لعدد 24، الخميس 09 ماي 1958 .
- المجاهد العدد 25، 1959/05/01م.
- المجاهد العدد 26، 13 سبتمبر 1958.
- المجاهد العدد 29، 17 سبتمبر 1958.
- المجاهد العدد 33، السبت 01 نوفمبر 1958.

- المجاهد العدد 36، 1959.

- المجاهد ، عدد 42- 18 ماي 1959

-المجاهد العدد 40، 09 . 16 أفريل 1959.

- مجلة المجاهد، العدد 08، 05/08/1957 .

- المجاهد، العدد20،15/03/1958.

- المجاهد، العدد 63، 25/04/1960.

- المجاهد، العدد30، 10/10/1958.

ثانيا- المراجع باللغة العربية :

1 - الكتب :

- أزغيد محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1996.

- البجاوي، محمد : حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر الحديث، بيروت 1971.

- الجنيدى، خليفة : حوار حول الثورة، ج02 و03، المركز الوطني للتوثيق و الصحافة و الإعلام، الجزائر 1986م.

- الفقير حسين طه ، رمضان علي الشراح، الكويت و التنمية العربية، مركز البحوث و الدراسات، الكويت ، 1994 .

- العلوي محمد الطيب ، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985.

- العمري مومن ، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926 - 1954) دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 .

- الزيري محمد العربي ، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1984.

- الديب فتحي : عبد الناصر و ثورة الجزائر، ط1، القاهرة 1984.

- الزيري محمد العربي : تاريخ الجزائر العناصر (1942 - 1992)، ج2، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر 2005.

- الشيخ سليمان : الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجماني، الجزائر 2002.

- الصديق محمد الصالح ، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر 2000.

- الطاهر عبد الله : الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف سوسة، تونس 1990.
- العسكري إبراهيم : لمحات من سيرة الثورة التحريرية، و دور القاعدة الشرقية، دار البعث قسنطينة 1992.
- العسلي، بسام : جبهة التحرير الوطني الجزائري ط1، دار النقاش 1954.
- المدني، أحمد توفيق : حياة كفاح — مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الجزائر 1982.
- المشيرقي، الهادي إبراهيم : قصتي مع الثورة المليون، ط1، الجزائر 2000.
- بريستر، أيفه : "في الجزائر يتكلم السلاح" نضال شعب من أجل التحرير، ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1989.
- بلقزيز عبد الإله : الحركة الوطنية المغربية و المسألة القومية 1947 — 1987 محاولة في التاريخ، بيروت 2001.
- بلقاسم محمد وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية 1954 — 1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر
- بركات، أنيسة : نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.
- بوالطمين الأخضر جودي ، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص 1987
- بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية 1962م، ط1، بيروت 1997.
- بوعزيز، يحي : ثورات الجزائر في القرنين، 19، 20، ج02، ط02، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996م.
- بوعزيز، يحي السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1995. ص33.
- 1994،
- بوعزيز يحي : "الثورة في الولاية الثالثة 1954، 1962م"، ط1، الجزائر 2004.
- بومالي، أحسن : إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، الجزائر 1985.
- جليسي، جوان : ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف و الترجمة 1966م.
- حامد، سلطان : القانون الدولي العام في وقت السلم، ط6، دار النهضة العربية القاهرة 1976.
- حسين، محمد جابر : القانون الدولي، ط1، دار النهضة العربية القاهرة، 1973.
- حربي، محمد : الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عيد، صالح المثلوثي، الجزائر 1994.

- حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، الجزائر (1954-1962) ترجمة، كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص49.
- حساني عبد الكريم : أمواج الخفاء، المتحف الوطني للمجاهد 1998م.
- دبش إسماعيل ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ، ط1-01، دار هومة، الجزائر ، 1999.
- رنيه جان دوبوي : القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، ط1، الجزائر 1973.
- سعد فايزة ، سنوات الدم، الثورة الجزائرية، مطبعة روز اليوسف، القاهرة، 1989
- سعدي بزيان : دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر 1998.
- سعيداني الطاهر ، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ، ط1، الجزائر 2001.
- صديقي مراد ، الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية، ترجمة أحمد الخطيب، مكتبة الحياة، بيروت (د س.ن)
- طالب محمد مصطفى ، من أيام حرب التحرير (1954-1962) إصدارات بن خلدون ، تلمسان. 2001.
- شريط عبد الله ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ط1، منشورات وزارة المجاهدين(د.ت - فرحات عباس : ليل الاستعمار، حرب الجزائر و ثورتها، ترجمة أبو بكر رحال، د.س.ط.
- قنانش محمد ، المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945 منشورات دحلب، الجزائر، 1991،
- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (م وللطباعة والنشر والإشهار، الجزائر، 1994
- قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991،
- قليل، عمار : ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، ط1، قسنطينة 1999. قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث قسنطينة الجزائر 1991.
- طلاس مصطفى : بسام العسلي : الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت 1986.
- عباس محمد ، ثوار عظماء، حديث الاثنين، مطبعة دحلب الجزائر، 1991، ص40.
- عباس محمد ، رواد الوطنية "حديث الاثنين" الكتاب الثاني، مطبعة حلي الجزائر 1992،
- عباس محمد ، مثقفون في ركاب الثورة، في كواليس التاريخ (2)، دار هومة الجزائر، 2004.
- عباس محمد ، فرسان الحرية (شهادة تاريخية) طبعة خاصة بوزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الخمسين للاندلاع الثورة التحريرية المباركة، دار هومة الجزائر 2001.
- عباس محمد. اغتيال حلم. أحاديث مع بوضياف. دار هومة. الجزائر. 2001.
- عباس محمد. الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962). دار القصة. الجزائر. 2007.

- غولدزيغر أني راي ، جذور حرب الجزائر 1940-1945 من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة: وردة لبنان، مراجعة حاج مسعود، دار القصة للنشر الجزائر 2005،
- مناصرية يوسف وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقوق الألعام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007
- مهساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومسعود محمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002،
- همشاوي مصطفى : جذور نوفمبر 1954 في الجزائر (دراسة)، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر - مطبعة هرمة.
- محمد طلعت الغنيمي : القانون الدولي العام - قانون الأمم المتحدة، دار المعارف الإسكندرية 1974.
- يوسف محمد : الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة محمد الشريف بن دالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال الجزائر 2002،

2 - الملتقيات:

- الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني فندق الأوراسي الجزائر، 2-3-4 جويلية 2005،
- الملتقى الوطني الثاني لأحداث الثورة التحريرية، التقرير العسكري، الولاية الأولى أوراس النمامشة 1989.
- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج2، م1، دار الثورة الإفريقية، الجزائر 1984م.
- تقرير ولاية الأوراس الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة من 08 إلى 10 ماي 1984، ج02، المجلد 01.
- ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954، رقم التسجيل 03/189، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية.
- ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة التحريرية الكبرى، جمعية أول نوفمبر لحماية و تخليد مآثر الثورة، بسكرة 17 مارس 1995.
- الملتقى الأول بباتنة 1989، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954م، دمعية أول نوفمبر باتنة 1992.
- الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر 1998م.
- ملتقى جيش الحرير المغاربي 1948 - 1955 أعمال مؤسسة ملتقى محمد بوضياف، حول . م. الجزائر 12، 11 ماي 2001.

3 - المقالات :

- الأمين مناني : " دور سوف التاريخي في ثورة التحرير"، مجلة المنار العربي، العدد 64، الوادي ديسمبر 2004.
- الحاج الأخضر، الولاية الأولى في معركة التحرير، المجاهد ، عدد 42- 18 ماي 1959.
- العربي إسماعيل ، صفحة من نشاط جبهة التحرير الوطني تدويل القضية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 3، نوفمبر 1985 .
- العربي إسماعيل : "من لجنة التنسيق و التنفيذ إلى الحكومة المؤقتة"، مجلة الباحث، العدد 04، نوفمبر 1986.
- العربي بن صفيية : "ذكريات عن نقل الأسلحة عبر الحدود" مجلة أول نوفمبر العدد 64، المنظمة الوطنية للمجاهدين 1984.
- العياشي علي: "لقاء مع المجاهد عمار قليل"، مجلة أول نوفمبر، العدد 69، السنة 1984، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- العياشي علي: "ندوة حول التموين خلال الثورة، مجلة أول نوفمبر، عدد مشترك 93 – 94، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- العياشي علي ، عبد القادر ماجن، التحضير للثورة بناحية متيحة ووقائع إندلاعها أول نوفمبر في الجزائر العاصمة، مجلة أول نوفمبر عدد 87 نوفمبر 1987
- العياش علي. الشهيد مصطفى بن بولعيد في مجلة أول نوفمبر عدد 77 سنة 1986
- عباس محمد ، فكرة الثورة في التجربة الجزائرية مجلة الحدث العربي والدولي، عدد خاص، رقم 24، نوفمبر 2002.
- المليي محمد. الرجل الذي اكتشف الأمة الجزائرية متأخرا، فرحات عباس بين باريس والقاهرة في مجلة الحدث العربي والدولي مجلة سياسية ثقافية. عدد خاص .رقم 24-نوفمبر 2002.
- بوحوش عمار ، تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني في مجلة الذاكرة، عدد 09، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
- بوداود عمر ، ودادية المهاجرين الجزائريين بأوروبا، الباحث، العدد2، نوفمبر 1984.
- بومالي أحسن المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح في مجلة الذاكرة عدد02، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ربيع 1995.

- بوحوش عمار : "تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، العدد 03، 1995، المتحف الوطني للمجاهد.
- بوبكر سالم : "ليلة أول نوفمبر في خنشلة"، مجلة أول نوفمبر العدد 46، 1980م، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر.
- بومالي أحسن : "لقاء مع المجاهد أحمد بن إبراهيم"، مجلة أول نوفمبر، العدد 67، السنة 1945، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- رخييلة عامر : "الثورة الجزائرية و المغرب العربي"، المصادر، العدد 01، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م.
- لونسي إبراهيم ، المنظمة الخاصة "LOS" أو المخ المدير الثورة الفاتح نوفمبر 1954 في مجلة المصادر عدد (06) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر حارس 2002.
- شتوان نظيرة ، سويداني بوجمعة الوطني الثائر، في جويلية المؤرخ، عدد (02) يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر 2002.
- سعد الله أبو القاسم ، معركة غوط شيكة بوادي سوف، أوت 1955، مجلة أول نوفمبر عدد 84، جوان 1987.
- سعد الله أبو القاسم، نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري، مجلة معهد التاريخ، العدد الخامس، الجزائر، السادسي الأول، 1991.
- سعيداني عاشور ، لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية في مجلة المراسد. لمسات حال المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954. عدد 02 مارس، افريل 2002 .
- شرفي يحي : "الإعداد للثورة و وصف اندلاعها بالأوراس"، مجلة أول نوفمبر، العدد 58، الجزائر 1982.
- شتوان نظيرة. تحضيراً لثورة وانطلاقتها في المنطقة الرابعة، حولية المؤرخ (مجلة) عدد 05 إتحاد المؤرخين الجزائريين الجزائر جوان 2005.
- طويلي محمد ، الملتقى الدولي حول أصداء الثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، العدد 91، السنة السادسة عشرة، (جانفي-فيفري) 1986.
- صاري أحمد : "دور المهاجرين الجزائريين في الثورة"، المصادر، العدد 01، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1999.
- عباس محمد ، قضية لاطوس ، بعد 51 سنة من "الخائن" نيكولاس أم إينيال ؟ في جريدة اليوم الخميس 18 أكتوبر 2007

- عاشور سعيداني : "لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية"، مجلة الراصد، العدد 02، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، مارس/أفريل 2002.
- عملية عميرة الصغير. "جيش التحرير الوطني التونسي، حقيقته و مصيره"، جيش التحرير المغاربي، المجلة التاريخية المغاربية (العهد الحديث و المعاصر)، العدد 109، زغوان 2003.
- علية الصغير عميرة ، جيش التحرير التونسي حقيقته ومصيره، جيش التحرير المغاربي ، في المجلة التاريخية المغاربية(العهد الحديث والمعاصر)، عدد 109، زغوان تونس 2003.
- عزوي محمد الطاهر ، الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس في جمعية أول نوفمبر، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954 باتنة، 1999.
- عزوي محمد الطاهر، نشأة مصطفى بن بولعيد وحياته السياحية إلى تاريخ استشهاده ليلة 23 مارس 1956 في مجلة التراث، مجلة تاريخية أثرية، إصدار جمعية التاريخ والتراث الأثري، عدد 01 باتنة جويلية 1986
- عزوي محمد الطاهر. عظمة ثورة أول نوفمبر 1954، في جمعية أول نوفمبر لحماية مآثر الثورة في الأوراس . مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، باتنة، 1999.
- عزوي محمد الطاهر. واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنة الأولى بين توحيد القيادة وتفككها . في جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة في الأوراس . الثورة الجزائرية أمجاد و بطولات. باتنة 1994
- غنية م : "المنظمة الخاصة"، مجلة الجيش، العدد 400، السنة 33، مديرية الإعلام و الاتصال و التوجيه، الجزائر 1996.
- رزاق عبد الرحمن ، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح في مجلة الباحث عدد 02، المطبعة المركزية للجيش. الجزائر نوفمبر 1984.
- كمال عبد الرحيم، "تأملات حول التنظيم و التطور البنوي لجيش التحرير الوطني و أشكال القتال المنوطة به"، مجلة الجيش، العدد 200، الإدارة المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني، الجزائر 1980.
- قاضي بشير ، المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف، جيش التحرير المغاربي(1948-1954) أعمال مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004.
- قنطاري محمد ، إستراتيجية الساسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998.
- قنطاري محمد : "حقائق و وثائق عن تحضير و تفجير ثورة أول نوفمبر 1954 بغرب الوطن و عمليات المسلحة و التخريبية"، مجلة العدد 05، المتحف الوطني للمجاهد، أوت 1998.

- قنطاري محمد: "الثورة الجزائرية و قواعدها الخلفية بالجبهة الغربية و العلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني"، الذاكرة العدد 03، المتحف الوطني للمجاهد 1995م.
- محمد قنطاوي، الحدود الغربية ثناء الثورة التحريرية في جمعية الجبل الأبيض لتخليد مآثر الثورة بتبسة ، دور المناطق الحدودية إبان الثورة التحريرية، مطبعة قرني ، باتنة، 1999.
- ماحي عبد القادر، التحضير للثورة بناحية متيجة ووقائع إندلاعها مجلة أول نوفمبر، عدد 81، 1987 .
- مناصرية يوسف ك "نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948"، مجلة التراث، العدد 10، جويلية 1999.
- مناصرية يوسف ، وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية مجلة المصادر، عدد08، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ماي 2003،
- مناصرية يوسف ، واقع الثورة العسكرية خلال السنة الأولى 1954، 1955 مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، في جمعية أول نوفمبر مآثر الثورة في الأوراس باتنة، 1999، ص 33.34.
- مناصرية يوسف ، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية (1956-1960) في مجلة عصور، يصدرها مخبر البحث التاريخي ،مصادر وتراجم، عدد 6-7، جامعة وهران، جوان -ديسمبر 2005.
- مناني الأمين "دور سوف التاريخي في ثورة التحرير مجلة المنار العربي-عدد04، الوادي ديسمبر 2004.

4 - الرسائل والاطروحات الجامعية:

- اللولب حبيب حسن . التونسيون و الثورة الجزائرية (1954 - 1962) أطروحة دكتوراه قسم التاريخ جامعة الجزائر 2006.
- الغربي الغالي ، الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية (1954-1958) أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة وهران، 2004/2005.
- بلقاسم محمد ، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 - 1954 رسالة ماجستير معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1994.
- بوجلة عبد المجيد. الثورة في الولاية الخامسة (1954 - 1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر. قسم التاريخ، جامعة تلمسان 2007./2008

- بوحوم أحمد ، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية لرابعة التاريخية (1956 - 1962)رسالة ماجستير
قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2004- 2005.
- بوقريوة لمياء ، العلاقات الجزائرية التونسية (1954 - 1962) . أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ و الآثار
جامعة وهران 2005 - 2006.
- جبلي الطاهر القاعدة الشرقية .رسالة ماجستير.قسم التاريخ الجزائر2001
- حفظ الله بوبكر ، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه تم
التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 2005-2006.
- خيثر عبد النور ، تطور مؤسسة قيادة الثورة التحريرية (1954-1962) أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ،
جامعة الجزائر، 2005-2006.
- سعداوي مصطفى ، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1947-1954) رسالة
ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر. 2005-2006.
- شتوان نظيرة. سويداني بوجمعة .أطروحة ماجستير قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2002- 2003.
- شتوان نظيرة ، الثورة التحريرية 1954-1962الولاية الرابعة نموذجا ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ،
جامعة تلمسان ، 2007-2208 ، ص 106.
- مقلاني عبد الله : دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954 - 1962، مذكرة ماجستير،
قسنطينة 2001.
- ودوع محمد، ليبيا والثروة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير. قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية
والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2000-2001.
- يحيياوي جمال ، تطور جيش التحرير الوطني 1956-1962 ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية و
الحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2006.
- 5- الجرائد و المجلات :**

- الشروق اليومي، العدد 1540، 21 نوفمبر 2005.
- الشروق اليومي ، الإثنين 15 أوت 2005، العدد 1457.
- المجاهد، " مواقف الاتحاد السوفياتي " ، المجاهد، العدد20،15/03/1958.
- المجاهد ، " الجزائر في المؤتمر الاشتراكي الخامس اليوغسلافي ، العدد 63 ، 1960/04/25.
- المجاهد، "لقاء خاص مع شوان لاي" ، العدد30 ، 1958/10/10.
- مجلة المنار العربي، العدد 04 الوادي ديسمبر 2004.

- مجلة أول نوفمبر، العدد 64، المنظمة الوطنية للمجاهدين 1984.
- "" "" ، العددان 99/98 — الجزائر 1988م.
- "" "" العدد 67 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين. سنة 1984
- "" "" العدد 58، الجزائر 1982.
- "" "" "" "" العدد 46 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر. 1980م
- "" "" "" "" العدد 69، السنة 1984، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- "" "" "" "" العدد مشترك 93 — 94، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- مجلة الباحث، العدد 04، نوفمبر 1986.
- مجلة الذاكرة/ العدد 03، 1995، المتحف الوطني للمجاهد.
- مجلة الذاكرة، العدد 05، المتحف الوطني للمجاهد أوت 1998.
- مجلة الراصد، العدد 02، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطني و ثورة أول نوفمبر 1954م،
مار/أفريل 2002.
- المجلة التاريخية المغاربية (العهد الحديث و المعاصلا)، العدد 109، زغوان 2003.
- مجلة التراث، العدد 10، جويلية 1999.
- مجلة المصادر، العدد 01، صيف 1999، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة
الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954
- مجلة الجيش، العدد 400، السنة 33، مديرية الإعلام و الاتصال و التوجيه، الجزائر 1996.
- // ، العدد 200، الإدارة المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني، الجزائر، 1980.
- المديرية الفرعية للبحث والأرشيف التاريخي، الأسس الأولية في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني،
مجلة الجيش، نوفمبر 1997.

6 - المحاضرات :

- الحسن اوي حبيب وداعة : "دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية 1954م،
مركز جهد الليبيين للدراسات التاريخية، 1962م"، محاضرة، جامعة وهران 1993.
- فيلاي مختار : "عملية التسليح في الثورة التحريرية 1954 — 1962م، محاضرة، العظمة، يوم الإثنين
1999/12/28م.
- فيلاي مختار ، الولاية الأولى التاريخية و ثورة نوفمبر الخالدة (1954 - 1962) مداخلة في ملتقى المعارك
الكبرى في باتنة أيام 21 - 22 - 23 مارس 2000 (نشرية وزعت خلال الملتقى)، ص 01.

- عمراني، عبد الرحمن التسليح أثناء الثورة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية (1954-1962)، الجزائر 2001
- المنظمة الوطنية للمجاهد الطريق إلى نوفمبر المجلة الأولى الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر (د.س.ن).

- قنطاري محمد، قيادة الحدود و القاعدة الغربية مداخلة في الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية. تلمسان، أيام 04، 05، 06 نوفمبر 2001.

- بن عودة عمار، محاضرة حول السلاح خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، (نشرية) منقولة من شريط سمعي بصري، أقيمت بمناسبة أول نوفمبر 1954، متحف الجهاد، ديوان رياض الفتح، الجزائر، 1985

7- الوثائق الإلكترونية :

- صناعة القنابل خلال الثورة، تنافس بوضياف وبن بولعيد على إطلاق " البركة"، على موقع شبكة الإنترنت <http://www4Algeria.com.octobre2007>

- شهادة عمار بن عودة- عارضت رئاسة فرحات عباس للحكومة المؤقتة وأحبطت مؤامرة فتحي الديب الانقلابية في جريدة الشروق أو نلاين ليوم الأربعاء 07 مارس 2009 على موقع شبكة الانترنت <http://www.echoroukonline.com/ara/interviews/30025.htm.01/04/2009>.

- أنظر أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية و الدولية في شبكة الانترنت الموقع <http://AHMED - alshukairy.org/publicationsa.html.03juillet.2004>

ثالثا- المراجع باللغة الفرنسية :

1-الكتب:

- Abdoun Mahmoud, *Témoignage d'un militant du mouvement nationaliste* ed DAHLEB, Alger 1990.
- Ait Ahmed Hocine, *Mémoire d'un combattant, l'esprit d'indépendance '1942-1952)* Ed Bouchene Alger 1990,
- ABBAS (FARHAT), *AUTOPSIE D'UNE GUERRE, L'AURORE* ED : GARNIERS FRERES, PARIS, 1980, 343 P.
- Ali Haroun : *La 7^e wilaya*, Edition Rahma Alger.
- Alleg Henri : *La guerre d'Algérie, tome 02* – France 1984.
- Bernard Droz et Evelyne lever, *Histoire de la guerre d'Algérie 1954 1962*, ed du seruil, PARIS 1982.
- Bergot Erwan, *Commandos de choc, Algérie*, Bernard Grasset, Paris, France, 1990
- Ben Khedda Ben youcef. *Les origines du premier novembre 1954*, deuxième édition revue et augmentée édition du centre national d'études et de recherche sur le Mouvement national et la révolution du 1^{er} novembre 1954, Homa, Alger, 1999, P72,73,74.
- Belhocine mabpouk , *le courrier Alger- le Caire 1954-1956* , éditions Casbah , Alger , 2000.

- Bergot Erwan, *Commandos de choc, Algérie*, Bernard Grasset, Paris, France, 1990
- Bozzo Anna, *le rôle des communistes Italiens pendant la guerre de libération nationale*, in CNEU, (ed) ENAL, Alger, 1985, P180-190.
- Bouzbid Abdelmadjid : *La Logistique durant la guerre de libération nation. Mitidja, Impression, Alger 2005.*
- Chikh slimane, *l'Algérie en Armes ou le temps des Certitudess Opu .ALGER 1981*
- Courrier Yves, *la guerre d'Algérie, les fils de lactoussaint, Fayard Paris1988.*
- Courrière Yves : *La Guerre d'Algérie. Le Temps de léopards, édition Rahma, Alger 1993,*
- Charpy Jacques : *Les porteurs d'Espoir, Alger 2003. -*
- Dahlab Saad, *Mission accomplie, (ed) Dahlab, Alger, 1990.*
- Depois Jean, Rene Rynal, *Geographie De l'Afrique De Nord, Payot, Paris, 1975.*
- Déon Michel, *l'Armée d'Algérie et la pacification, Tribune Libre, Plan Paris 1959.*
- DjerbeL Daho , *le 1er Novembre 1954 l'évenment et saportée in la nuit rebelle. édition la tribun, novembre . Alger.2004.*
- Eveno Patrick et Jean planchais, *La Guerre d'Algérie, dossier et témoignages Alger 1990.*
- elsenhans Hartumat, *La guerre d'Algérie 1945-1962, publisud 1999.*
- Fares Mohamed, *la participation des travailleurs Algériens émigrés en France à la lutte de libération national (1954-1962), centre national d'études historiques, ENAL, Alger.*
- V2 Tome (1962- 1954) Mohamed Guentari , *Organisation politico – Administrative et Militaire, Alger – 2002*
- Guillon Jacques, *La contrebande des armes pendant la guerre d'Algérie, in RHA. Paris 1992.*
- El senhans Hartmut, *la guerre d'Algérie 1954-1962, ed publisud, Paris, 1999,*
- guerre commence en algeie ed complexe bruxelle.1984. mohamed harbi .la -*
- Harbi mohamed *le FLN Mirage et reabite (desoriginese ala pris du pouvoir (1945-1962) ed J.A : paris 1980*
- Guentari Mohamed : *Organisation – politico – administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954 – 1962, tome 1, 2, O.P.U Alger 2000.*
- Henri Allége, *La Guerre d'Algérie, Tome 03 des complots du 13 Mai à l'indépendance, Paris 1981.*
- Kechida Aissa, *les architectes de la révolution, ed : chihab BATNA, 2001.*
- Kaddache Mahfoud. *Histoire du nationalisme Algérien (1919-1951) .T2. 2^{ème} ed, ed ENAL Alger,(sd).*
- Kiouane Abderrahman, *les débuts d'une diplomatie de guerre (ed) Dahlab, Alger 2000.*
- Lebджаoui Mohamed *Vérités sur la evaluation Algerienne ed Gallimard PARIS 1970 .*
- Laszlo Nagy, *opinion publique en Hongrie et la guerre de libération national du peuple Algerienne, in C.N.E.H., (ed) E.N.A.L. Alger 1983*
- Ould Kablia Dahou ,*la Contribution du M.A.L.G a la Lutte de Libération National,in,N°06,Mars2002,CNER,Alger*
- Mahsas Ahmed : *Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie de la 1^{ère} guerre mondiale à 1954, Librairie éditions l'Hamattan 18 rue des quatre, vents, Paris 1979.*
- Meyneir Golbert, Harbi Mohamed : *Histoire Intérieure du F.L.N 1954 – 1962, Casbah édition, - Alger 2003.*
- madaci Mohamed Larbi, - Meynier Gilbert,*l'Algérie Revelle,Droz,Geneve,1981*
- les tamiseurs des sable : surés nememchas 1954-1959 ed ANEP d'Alger, 2001,*
- M Zerguini *une vie de combat et de lutte édition en Nahda Alger 2000.*
- Pecar Zdravco : *Algérie, Témoignage d'un Reporter Yougoslave sur la Guerre d'Algérie, Alger 1987,.*
- PERVILL'E GUY. POUR UNE HISTOIRE DE LGUEER D'ALGERIE.ED.J.PICARD.PARIS.2002.P174.
- Stora Benjamin : *Histoire de la guerre d'Algérie (1954 – 1962), édition la découverte, Paris 1995*
- .*Salan Raoul, Mémoires Fin d'un Empire, Algérie Française. Presse de la Cité. Paris 1972-*

- Teguia Mohamed : *l'Algérie en guerre*, office des publications universitaires, Algérie 1988.
- tripier Philippe, *l'Autopsie de la guerre d'Algérie*, ed France Empire, Paris, 1972, -
- Kamel Kateb : *Européens « Indigènes » et Juifs en Algérie (1830 – 1962)*, édition de l'institut national d'études démographiques, Paris 2001.
- Mohamed Harbi : *F.L.N, Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir 1945 – 1962*, Paris.
- Farouk Ben Atia : *Les Actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954 – 1962) Algérie* 1999.
- Slimane Chikh : *L'Algérie en armes, ou le temps des certitudes*, Alger 1981.
- ganiage Jean, et autres : *L'Histoire du 20^e siècle : l'Afrique*, édition Sierey, Paris 1966.
- Hanom, H. et P. Rotman : *les porteurs de valises*, édition augmentée, Paris 1979.
- Jean, *de la révolté à la révolution*, Albin Michel, Paris ,1989. *Vaujour .*
- Melasuo Tuomo, *Les payes nordiques et la guerre de libération, D'Algérie*. In CNEH(ed) ENAL. Alger 1983 .
- yousfi M'hamed *l'Algérie en marche tome 1, L'os (l'organisation secrète, Enal, Alger, 1984*
- Yves Godar, *les Paras dans la ville , les trois Batailles d'Alger , Fayard, Paris 1973*

*التقارير:

- Gouvernement général Algérienne, *exposé de la situation général de l'Algérie année 1952 .* Mars.1993-.1993..
- Gouvernement général Algérienne, *exposé de la situation générale de l'Algérie- Année 1952,*
- G.G.A, *exposé de la situation générale de l'Algérie année 1950, P892*
- militaire de Touggourt n°314 G.G.A *territoires du Sud, territoires.E.M.I.S Bulletin mensuel de* .renseignement Octobre 1947
- Document CCE 1958, » *Rapport Sur la Situation Actuelle* » , in *Actualité de l'Emigration Spéciale* N° 187 du 26 octobre au 09 novembre 1989.
- (-Gouvernement General De l'Algerie, *l'Algerie Economique ,Office Algerinne Daction(S.D*
- Annuaire Statistique De l'Algerie,Gouverneur General d'Algerie,Anne1935*
- Gouvernement General de l'Algerie,*Expose de la Situation General de l'Algerie1952,Imprimerie* Officiel, Alger,1954

* - المقالات :

- une importance « route des armes » découverte à l'ouest de reibell in *dépêche quotidienne d'algerie*
- 1- Djerbal DAho *civil ou militaire, la question du pouvoir dans le mouvement national en Algérie* (1^{ère} partie), in *NAQd. Revue d'étude et de critique sociale* N°4-Janvier-
 - 2 – Abbane Ramdane : (Rapport d'Abbane), *revue d'étude et critique sociale*, N° 12, printemps, Alger 1999.
 - 3 – Gian Paolo Calchi Novati : « *Le Bonbardment de Sakiet Sidi-Youssef et les péripéties de la politique tunisienne face à la guerre d'Algérie* », Actes di Ix^e colloque international sur processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952 – 1964), 8 – 9 Mai 1998, Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National, Tunis 1999.
 - 4– Bachir El-Kadi : « *de Tripoli à la wilaya I* », *El Watan*, 10 Janvier 2005.
 - 5 – Maurice Vaiise et Chantal Morelle : *Les Relation Franco – Tunisienne (Juin 1958 – 1952)*. Acte du VIIIe colloque International sur Histoire orale et relation Tuniso – Fransaise de 1945 à 1962, la parole aux témoins, (tenu les 10 et 11 Mai 1996 à Tunis) I.S.H.M.N, Tunis, 1998.
 - Milles François « *L'ATHOS un Fiasco Pour le FLN* » in *Historia Magazine*, N° 219 – 1972. -
 - 6- Boudiaf Mohamed : *la prépara tion du premier Novembre in El Jarida n 15. Novembre –* decembre 1974
 - 7-Boudiaf Mohamed, *la preparation du 1^{er} Novembre in Memoria Magazine, N°01, le magazine de* l'histoire ed : *publicité P 10, Alger 1997, p3- 29.*
 - 8- *courier Yves."fln.chapitre1é- la rout d'alger au caire.lligne de force de l'insurrectio" in historia* magazine.num'ro spe'cial du 1é novembrel954.pp50.58.
 - 9- *Historia Magagine N195 sep 1972, p32.*

10- carlie omar le 1 novembre 1954 a' oran .action symbolique.in charles rober ageron.la
guerred'algere et les algeriens.1954-1962.armand colin.paris1997..
HISTORIA magazine N°29 spt 1972, P32
La Guerre d'Algérie ,dictionnaire et documents, Tome 05, Edition la Société générale d'édition et
de diffusion, Paris 2002
.J.Buchoud, le Barrage in Historia,N°235,Juillet 1972
El Kadi Bachir,de Tripoli a la Wilaya 1,El Watan,10 Janvier2005
- El Kadi Bachir, La Rout Tunisienne s'ouvre aux d'armes ,in EL Watan,le10/01/2005.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الإهداء

شكر وعرفان

المقدمة

المدخل:

12

المحاولات المبكرة لتحضير العمل المسلح خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)

الفصل الأول:

التحضير المبكر للعمل المسلح قبل اندلاع الثورة التحريرية (1947-1954)

28

1) المنظمة الخاصة ومسألة التسليح (1947-1950).....

52

2) التحضيرات المادية والبشرية (عدة والعناد) لتفجير الثورة (1950-1954).....

74

أ- على المستوى الداخلي.....

75

ب- على المستوى الخارجي.....

82

3) الإمكانيات المادية والبشرية عند الانطلاقة.....

الفصل الثاني:

مشكل التسليح منذ الانطلاقة إلى مؤتمر الصمام (1954-1956)

104

1) المصادر الداخلية لتمويل الثورة بالسلاح (التسليح الذاتي).....

129

2) المحاولات والجهود الخارجية الأولى لدعم الثورة بالسلاح (المصادر الخارجية).....

163

3) مسألة التسليح من خلال تقارير الولايات في مؤتمر الصومام 1956.....

الفصل الثالث

الإمداد اللوجيستيكي للثورة التحريرية (1956 . 1962)

175

1) عمليات الإمداد على الجبهة البرية.....

175

-الإمداد على الحدود الشرقية.....

191

- الإمداد بالسلاح بعد مؤتمر الصومام 1956.....

201

- الإمداد على الحدود الغربية.....

224

2) عمليات الإمداد على الجبهة البحرية.....

235

3) المسالك وقوافل التسليح.....

246

4) قواعد التموين الحدودية.....

247

-الجبهة الشرقية.....

258

-الجبهة الغربية.....

الفصل الرابع

الدعم المادي العربي والدولي للثورة التحريرية

268 1) الدول العربية
268 1المشرق العربي
268-مصر
278-سوريا
283-العراق
286 2شبه الجزيرة العربية
287 - المملكة العربية السعودية
290 - الكويت
292 3- المغرب العربي
292 1 - ليبيا
300 2- تونس
304 3- المغرب
308 2)الدول الاشتراكية
308 1- إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في بناء قواعد خلفية في المعسكر الشرقي والغربي
322 2- الإتحاد السوفيتي
325 3- ألمانيا الشرقية
325 4- المجر
325 5- يوغسلافيا
327 6- الصين الشعبية
331 3- الدول الغربية
331 1- الثورة الجزائرية وأزمة الحلف الأطلسي
332 1- دول الشمال
333 3- الولايات المتحدة الأمريكية
339 ● الخاتمة
346 ● فهرس الملاحق
419 ● فهرس الأعلام
430 ● فهرس المصطلحات

436	● قائمة المصادر والمراجع
460	● فهرس الموضوعات

الملخص:

شكّل الدعم، والمدد اللوجستيكي، تحدياً كبيراً لزعماء، وُرُود ثورات التحرر في العالم، خلال القرن العشرين والثورة الجزائرية (1954 - 1962) بشكل خاص باعتبارها أبرز تلك الثورات على الإطلاق، لم تشذ هي الأخرى بدورها عن هذه القاعدة العامة، صلب موضوع هذه الأطروحة، التي تتناول بالتحليل والمناقشة مسألة الدعم والمدد اللوجستيكي فيها منذ المرحلة المبكرة للثورة (1947 - 1954)، مروراً بمرحلة المبكرة من الثورة، مرحلة التجريب (نوفمبر 1954 - أوت 1956)، وانتهاءً بمرحلة الاحتراف، مرحلة البناء التنظيمي، والإنشاء المؤسساتي الدائم (1956 - 1962). الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، جيش التحرير الوطني، الحركة الوطنية، تجارة الأسلحة ، الدعم اللوجستيكي، القواعد الخلفية للثورة ، المنظمة الخاصة، الإمداد ، الوفد الخارجي للثورة، بن بلة. بن بوالعيد، بوضياف، أطوس، دينا، الكاف ، تونس، الميلية ، الناظور، طرابلس،

Résumé:

L'intendance Logistique dans les guerres de libération au monde, durant le 20^{ème} siècle dernier, fait un grand défi aux pionniers et responsables de ces mouvements de libération.

La révolution algérienne, l'une des grands exemples en ce genre subit un pareil phénomène; Dont la présente thèse traite d'une manière analytique le fléau de l'intendance logistique au sein de la révolution algérienne: pendant la phase préparative (1947 - 1954), La phase expérimentale (1954 - 1956), et la phase finale (1956 - 1962), dite «Phase professionnelle».

Mots clés: Révolution Algérienne, Armée de libération nationale, Mouvement nationaliste, trafic D'armes, , Intendance logistique, Bases arrières de la révolution, Organisation secrète, Déligués de la révolution à l'étranger ,ben bella,ben boulaïd,boudiaf,athos,dina, le kef, tunis, melilla , nador, tripoli.

Abstract:

Stewardship Logistics in liberation wars, in the world, during the 20th century, is a great challenge to the pioneers and leaders of the liberation movements.

Algerian revolution, one of the great examples of this type undergoes such a phenomenon, which this thesis deals with an analytically the scourge of stewardship logistics in Algerian revolution: During the preparation phase (1947 - 1954) The experimental phase (1954 - 1956), and the final phase (1956 - 1962), "Phase professional".

Keywords: Algerian Revolution, the National Liberation Army, Nationalist Movement, arms trafficking, , Quartermaster logistical, rear bases of the revolution, , secret organization, leaders of diplomatic during Algerian revolution, ben bella, ben boulaïd, boudiaf, athos,dina , le kef, tunis, melilla,nador, tripoli.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

ملخص أطروحة دكتوراه بعنوان شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية (1954-1962)

إشراف: الأستاذ لدكتور

أ.د/ يوسف مناصرية.

إعداد الطالب:

الطاهر جبلي

السنة الجامعية: 2008-2009

انطلاقاً من الأهمية القصوى التي يمثلها مستوى المعرفة التاريخية كدرع قوي في وجه ثقافة النسيان أو مدرسة التحريف والتزييف في آن واحد فإن الكتابة التاريخية العلمية تمثل في هذا السياق أبرز رافد يمكنه إثراء وإنعاش مستوى المعرفة التاريخية خاصة في مواضيع ذات ارتباط وثيق بالتاريخ الوطني خصوصاً إذا تعلق الأمر بفترات حاسمة ومصيرية في تاريخ الجزائر المعاصر وأقصد بذلك مرحلة الثورة التحريرية.

ولا يزال خوض غمار البحث والتنقيب في تاريخ الثورة بالنسبة لجيل الباحثين الشباب محفوفاً بالمخاطر والمطبات، ولم يكن هذا الأمر ممكناً لو لا ثلة من الأعلام الجزائرية الأصيلة التي تولى أصحابها إزاحة جزء هام من ذلك الإرث الضخم الذي تركته المدرسة التاريخية الاستعمارية التي مازالت مفاهيمها ومصطلحاتها وتصورتها وطروحاتها تعرف بعض الرواج بالنسبة لمواضيع ظلت بكراً ولم تتناولها أقلام جزائرية في شكل بحوث تاريخية جادة بعد.

وفي هذا السياق كان اختياري لموضوع "شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1945-1962" مسيراً لسلسلة المشاريع الهادفة إلى إثراء البحث وتوجيهه نحو مسائل ومواضيع ذات ارتباط بالتاريخ الوطني عموماً والثورة التحريرية بشكل خاص.

ولا يخفى على الباحث في هذا الميدان مدى الأهمية التي يكتسبها موضوع التسليح إذ يجب الإشارة إلى أن الدعم اللوجستيكي يشكل في كل الأحيان الشريان الرئيسي لجميع الثورات التحررية في العالم وعند الحاجة الملحة لمصادر التسليح والمال تلجأ تلك الثورات إلى استدراك الوضع بوضع مخططات ومشاريع للطرق والمسارات التي من شأنها تسهيل عمليات الإمداد بالعتاد العسكري انطلاقاً من قواعد لوجستكية محددة.

ومما لا شك فيه أن حركية النشاط الثوري منذ الانطلاقة في ليلة أول نوفمبر 1954 إلى غاية يوم وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 ظلت في أمس الحاجة إلى السلاح باعتباره أهم آليات العمل الثوري الميداني المباشر، وسأحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على قضايا متعددة مرتبطة بموضوع شامل يعنى بالبحث في مسائل التسليح وبإنشاء شبكات للدعم اللوجستيكي التي يمكن اعتبارها أحد أهم الروافد التي ساهمت في صناعة العديد من الانتصارات العسكرية خلال سنوات الثورة التحريرية والوقوف عند الظروف والإمكانات التي سخرتها قيادة الثورة لتأمين هذا النوع من العمليات العسكرية.

انطلاقاً من أهمية الموضوع وحساسيته لارتباط جانب كبير منه بالنشاط السري والمخابراتي بالنسبة للطرفين (جبهة وجيش التحرير الوطني- والمصالح الفرنسية الخاصة) تولدت لدي الرغبة في هذا الموضوع بالذات دون غيره من المواضيع الأخرى ولعل من أهم الأسباب والدوافع التي كانت وراء ذلك الاختيار نذكر منها:

1- الدافع العلمي بحكم التخصص لسنوات عديدة في مجال البحث التاريخي المرتبط بالتاريخي الوطني خصوصاً مرحلة الثورة التحريرية (1954-1962)

2- الدافع الذاتي المتمثل في رغبة قديمة في التركيز على موضوعات ذات طابع سياسي وعسكري وقد أدركت أنه لا يتوافر مثل هذا الطابع سوى في موضوع الدعم اللوجستيكي الذي يكتسي طابعاً عسكرياً-سرياً.

3- طبيعة موضوع أطروحة الماجستير " القاعدة الشرقية (1954-1962) " دفعني إلى مواصلة البحث في موضوع لا يختلف في طبيعته عن الموضوع الأول الذي تطرقت في جزء منه إلى موضوع التسليح وبذلك حاولت في موضوع الدعم اللوجستيكي الإجابة عن الكثير من التساؤلات التي بقيت دون إجابة في موضوع القاعدة الشرقية بالإضافة إلى كشف خبايا موضوع التسليح الذي ظل لمدة من المواضيع المسكوت عنها.

4- الرغبة الملحة في محاولة إثراء وتعميق مستوى المعرفة التاريخية فيما يتعلق بمسائل الدعم بالأسلحة ومدى أهميتها في حيوية النشاط الثوري، وتقديم دراسة تدرج في إطار إعادة كتابة تاريخ الثورة التحريرية والمساهمة في بناء مدرسة تاريخية وطنية بأقلام جزائرية أصلية.

5- الكم القليل من الدراسات حول الدعم اللوجستيكي على يد بعض المنتمين إلى الثورة التحريرية لا يزال غير كاف لبناء تصور تاريخي دقيق بفعل عدم امتلاك أصحاب تلك الكتابات لأدوات الكتابة التاريخية الأكاديمية (وفي هذا السياق نشير إلى كتابات (عبد المجيد بوزيد ومراد صديقي) .

6- الإمام بالدور الكبير والأهمية البالغة التي لعبتها الشبكات الدعم اللوجستيكي لإمداد الثورة بالأسلحة منذ انطلاقتها مع التركيز على جهود ومساعي ثلة من قادة الثورة البارزين في الداخل والخارج الذين يعود لهم الفضل في نجاح أولى مشاريع تمويل الثورة بالسلاح ثم وضع قواعد شبكات الدعم اللوجستيكي بعد مؤتمر الصمام 1956.

7- تبيان الارتباط العضوي بين فكرة العمل المسلح والتسليح كضرورة ملحة لاندلاع الثورة التحريرية مع التركيز على تطور مشكل التسليح منذ ما قبل الانطلاقة إلى وقف إطلاق النار (1947-1962).

8- الإحاطة بالظروف والأوضاع الصعبة التي واجهت قادة الثورة خلال عمليات إمداد الثورة بالسلاح مع التركيز على أهم القواعد الخلفية للثورة خارج إطارها الإقليمي من خلال رصد الدول التي لعبت دورا بارزا في مد العون المادي للثورة الجزائرية (مثل تونس المغرب ومصر والعراق...).

9- دحض وتفنييد الطروحات والمزاعم التي تضمنتها بعض الكتابات الفرنسية التي الفت الكتابة بنظرة ملؤها الغلو والتحيّز لخدمة الأهداف الاستعمارية وإضفاء الشرعية على للفعل الاستعماري (مثل طروحات ايف كوريار وجون فوجور وجاك ديشمان وهنري لومير... وغيرهم).

10- تحديد النتائج والآثار التي انعكست بسبب مشكل التسليح على الأداء المتميز للعمل الثوري من جهة وعلى طبيعة العلاقة بين قيادات الثورة التحريرية السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية.

وقبل خوض غمار البحث في صلب هذه الدراسة التي سوف أحاول أن تكون جامعة قدر الإمكان يستحسن طرح الإشكالية التي سيّتم إخضاعها للبحث والتحليل إنطلاقا من المادة التاريخية المتوفرة (أرشيف، مقابلات شخصية وشهادات شفوية ومكتوبة، ومذكرات شخصية لبعض قادة الثورة وقادة الجيش الفرنسي، وكتابات عربية وأجنبية وملتقيات ومقالات و دوريات وتقارير الولايات).

وتتوقف إشكالية الدراسة على الإجابة عن جملة من التساؤلات المرتبطة بموضوع شبكات الدعم اللوجستيكي خلال الثورة التحريرية (1954-1962) وهذه التساؤلات على شاكلة:

- متى بدأت قصة عملية التسليح الأولى؟
- كيف تمت خطوات التحضير المادي والبشري لانطلاق العمل المسلح؟
- ما هو حجم العدة والعتاد الذي توفر لرواد الثورة الأوائل عند انطلاقتها ليلة الفاتح نوفمبر

؟1954

- وما هو قدر الحاجة إلى السلاح في المرحلة الأولى للثورة التحريرية (1954-1956)؟
 - ما هي أبرز المشاريع والمحاولات الأولى لقيادة الثورة لإيجاد حلول وبدائل لنقص الأسلحة والذخيرة قبل مؤتمر الصمام 1956؟
 - إلى أي مدى نجحت قيادة الثورة في الخارج في إقناع الدول العربية والأوروبية بخصوص مسألة دعم الثورة الجزائرية بالمال والسلاح؟ وما هي أهم الشبكات اللوجيستكية؟
 - وكيف كان يصل هذا السلاح إلى الثوار المقاتلين في جبهات القتال؟ وما هي مصادره الداخلية والخارجية؟
 - ما هي الطرق والوسائل التي انتهجتها سلطات العدو لحصار الثورة وخنقها عبر الحدود الشرقية والغربية عندما يتعلق الأمر بخطي (شال - وموريس)؟
 - وإلى أي مدى انعكست مشكلة السلاح على وتيرة العمل الثوري سياسيا وعسكريا؟
 - كيف تعاملت قيادة الثورة التحريرية لإيجاد حلول وبدائل لمشكل التسليح على امتداد سنوات الكفاح المسلح؟
 - وما هي نتائج وآثار مشكل التسليح على طبيعة العلاقة بين قيادات الثورة في الداخل والخارج؟
 - وما هي أهم القواعد الخلفية للثورة في الخارج ومدى مساهمتها في تعزيز شبكات الدعم اللوجيستكي؟
 - وما هو الحجم الحقيقي الذي تكفلت بأدائه هذه الشبكات في تفعيل العمل الثوري الميداني؟
 - وإلى أي مدى نجحت قيادة الثورة عبر أجهزتها السياسية والعسكرية المتعاقبة في مواجهة مشاريع التطويق والخنق الاستعمارية الفرنسية؟
- إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات ذات الأهمية التاريخية البالغة ستكون بحاجة إلى مشروع بحث (خطة) تضمنت مقدمة ومدخلا وأربعة فصول وخاتمة وقائمة ثرية ومتنوعة من الملاحق أغلبها وثائق أرشيفية وبيبلوغرافيا متنوعة ومتميزة نظرا لطبيعة الموضوع في حد ذاته وهي كالآتي:
- * المقدمة: حاولت فيها إبراز أهمية هذه الدراسة والوقوف على خلفية البحث في موضوع سواء كانت الذاتية أو العلمية في آن واحد ثم تطرقت إلى تحديد الإشكالية وضبطها من خلال طرح مجموعة طويلة من التساؤلات المرتبطة بموضوع البحث ثم حاولت استعراض مراحلها من خلال خطة مركزة وشاملة: ثم تطرقت إلى المصادر و المراجع التي اعتمدها وذكرت الأهم منها فقط وحددت المنهج المعتمد وانتهت في الأخير إلى تحديد جملة الصعوبات والمشاكل التي اعترضت البحث في بعض مراحلها.

***المدخل:** حاولت في المدخل قبل الولوج في صلب هذه المحاولة الوقوف على رصد المحاولات المبكرة لتجسيد فكرة العمل المسلح في مرحلة الحرب العالمية الثانية (1939-1945) من خلال معالجة بعض القضايا والمسائل التي ارتبطت مباشرة بمسألة توفير السلاح خصوصا تلك المحاولات الأولى لتجسيد فكرة الثورة ميدانيا من طرف ثلة من الرواد الأوائل في الحركة الوطنية قبل 1947.

***الفصل الأول:** وقفت في الفصل الأول على موضوع الثورة التحريرية في مرحلة التحضير الجاد والانطلاقة الفعلية بين سنوات 1947 و 1954) من خلال تتبع المحاولات اللاحقة التي شرعت فيها العناصر القيادية في ذلك الجناح المسلح الذي أنشأته حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية والمعروف في الأدبيات العسكرية بالمنظمة الخاصة مع التركيز على مشكلة التسليح التي كانت في اهتمامات وأهداف المنظمة للإسراع في تفجير العمل المسلح، ثم انتقلت إلى عملية الإعداد العسكري والتنظيمي لتفجير الثورة بين سنوات 1950-1954 على المستويين الداخلي والخارجي وفي المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل حاولت قدر الإمكان انطلقا من المادة التاريخية المتاحة رصد الإمكانيات المادية والبشرية عند الانطلاقة بالأرقام والإحصائيات خصوصا عندما تعلق الأمر بعملية حشد الرجال والسلاح في المناطق الخمسة التاريخية ليلة أول نوفمبر 1954 معتمدا في ذلك على الشهادات الحية وتقارير الولايات التاريخية.

***الفصل الثاني:** تناولت في هذا الفصل دراسة مشكلة التسليح منذ انطلاق الثورة إلى مؤتمر الصمام 1956 كمرحلة أولى (1954-1956) وهي مرحلة المبادرة والعمل الفردي من خلال الإشارة إلى أهم المصادر الداخلية للسلاح الذي اعتمد عليه الثوار بدرجة أولى خلال هذه المرحلة، ثم تطرقت إلى أهم وأبرز المشاريع الخارجية الأولى لدعم الثورة بالسلاح انطلاقا من الداخل عبر المناطق الحدودية كالمناطق الأولى والثانية والخامسة في مقابل الدور البارز الذي لعبه قادة الثورة في الخارج وعلى رأسهم أحمد بن بلة دون أن نهمّل الدور الذي لعبه بوضياف في الجبهة الغربية وانتهت في الأخير إلى معالجة مشكل التسليح من خلال تقارير الولايات في مؤتمر الصمام 1956، وأخذ صورة واضحة ومتكاملة عن القوى المادية والبشرية للثورة بعد 21 شهرا منذ انطلاقتها.

***الفصل الثالث:** ويمكن القول أن هذا الفصل يشكل جوهر موضوع هذه الدراسة، والذي سأتناول فيه بشيء من التعمق، شبكات الدعم اللوجيستيكي منذ خريف سنة 1956 إلى غاية إنشاء أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، محاولا إبراز أهم عمليات الإمداد بالأسلحة برا إلى الولايات الداخلية، سواء عبر الحدود الشرقية أو الحدود الغربية مع التطرق أيضا إلى عمليات الإمداد البحرية

من المشرق وأوروبا، إلى جانب ذكر أهم قواعد التموين الحدودية عبر تراب الدولتين الشقيقتين (تونس والمغرب) خصوصا عقب استقلالهما سنة 1956.

وأختم هذا الفصل بتتبع أهم المسالك والمسارات التي كانت تمر عبرها قوافل التمويل بالسلاح، والإشارة إلى الظروف الصعبة والمختلفة التي كانت تجابهها هذه القوافل انطلاقا من قواعدها الحدودية إلى أن تصل بالسلاح إلى أيدي الثوار المقاتلين في الولايات الداخلية.

***الفصل الرابع:** إن هذا الفصل يعنى بدراسة الثورة التحريرية خارج إطارها الجغرافي من خلال التركيز على أهم القواعد الخلفية لشبكات الدعم المادي لتفعيل ديناميكية النشاط الثوري وشموليته عبر كامل التراب الوطني، وعندما يتعلق الأمر بمظاهر الدعم من هذا النوع يمكن ذكر ثلاثة محاور كبرى تمت من خلالها عمليات الدعم المادي بشكل عام:

4- الدول العربية: (مصر، ليبيا، تونس، المغرب، العراق)

5- الدول الاشتراكية: (بلغاريا، يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا)

6- أوروبا الغربية: (أسبانيا، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية)

***الخاتمة:** انتهت في الخاتمة إلى جملة من النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لموضوع الدعم اللوجيستكي للثورة التحريرية (1954-1962) بالإضافة إلى محاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة في المقدمة التي ذكرتها في شكل خلاصات واستنتاجات بعد أن خضعت إلى النقد والتحليل والاستقرار استنادا إلى المادة التاريخية المعتمدة.

إن حصر وجرد كل المادة العلمية التي اعتمدها في هذا لبحث لا يسعني في هذا المقام لكثرتها وتنوعها ولكنني سوف أقوم بالتركيز على أهم المصادر التي اغترفت منها في إنجاز هذا العمل الذي أرجو أن أكون قد وفقت فيه إلى حد ما وتمثل هذه المادة فيما يلي:

1- الوثائق المكتوبة (الأرشيف): اعتمدت عليها باعتبارها المصدر الأساسي والأول بالنسبة

لموضوع البحث حيث تمكنت من العثور على كم لا بأس به من الوثائق الأرشيفية المتنوعة المرتبطة بموضوع اللوجيستكي بشكل مباشر، وذلك بالعودة إلى:

أ- الوطني التونسي: ممثلا في الرصيد المتوفر لدى المعهد الوطني الأعلى للحركة الوطنية التونسية: وتشير معظم الوثائق المتحصل عليها من هذه المؤسسة البحثية بنشاطات جيش التحرير الوطني على الأراضي

التونسية بالإضافة إلى عمليات تهريب الأسلحة منذ 1956 وهي عبارة عن رصيد تم نقله من أرشيف ما وراء البحار (فرنسا).

ب- الأرشيف الوطني الجزائري: ممثلا في رصيد المركز الوطني للأرشيف وقد تحصلت منه على وثائق جد هامة تتعلق بصلب الدراسة بشكل مباشر وأهم هذه الوثائق تشير إلى قوائم الأسلحة والذخيرة التي دخلت إلى الولايات الداخلية (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة) بالإضافة إلى التقرير العام الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة بقيادة عبد الحفيظ بوصوف حول الوضعية العام للتسليح خلال سنوات (1958-1960)

ج- أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية، ممثلا في ذلك الرصيد الذي تديره المصلحة التاريخية للجيش الفرنسي على مستوى قصر فانسان بباريس.

Service Historique de l'armée de Terre Château Vincennes France.

وقد تمكنت من الحصول على بعض الوثائق الأرشيفية المهمة التي تتعلق بتطور جيش التحرير الوطني من حيث التعداد البشري والتسليح منذ الانطلاقة إلى سنة 1957 بفضل مساعدة بعض الزملاء الأساتذة الذين تصفحوا أرصدة الأرشيف الفرنسي في انجاز اطروحاتهم فلهم مني جزيل الشكر والعرفان بالإضافة إلى وثائق أخرى مهمة تتعلق بانعكاسات مشكل التسليح على طبيعة العلاقة بين قيادات الثورة في الجبهة الغربية تم نشرها على موقع شبكة الانترنت في فترة محدودة جدًا.

د- الأرشيف السويسري: تمكنت من الحصول عليها من خلال الرصيد السويسري المنشور عبر شبكة الانترنت وثري جدا بالوثائق الهامة والمتنوعة وقد وظفت منه الوثائق المتعلقة بالوضع العسكري عشية الانطلاقة بالإضافة إلى دور قيادات الثورة في الخارج.

ذ) الشهادات الحية: بنوعيتها المكتوب منها والشفوي وقد وفقت في جمعها بفضل تجاوب عدد من القادة والمناضلين في الثورة التحريرية وحركتي المقاومة في تونس والمغرب خلال الملتقيات والندوات التاريخية التي حرصت من موقع عملي في المتحف الوطني للمجاهد على متابعتها لتوظيف ما أمكنني الحصول عليه في صلب هذه الدراسة ولعل ابرز الذين أجدني ممنونا لهم بالشكر والعرفان نذكر: أحمد مهساس والطاهر الزبيري وقاضي بشير، وعبد القادر العمودي ودحو ولد قابلية والطاهر الزبيري وعمار بن عودة والحاج لخضر لعبيدي و علي بن شايبة وسالم بوبكر وعمّار بلعقون ورزاوية محمد و خالد نزار وأحمد الوهراني بالإضافة إلى كل من المناضل عبد الله السندي من تونس والمقاوم الهاشمي الطود من المغرب.

كما كنت حريصا على توظيف الشهادات الحية المكتوبة اعتمادا على بعض الكتب والتقارير الولاية والملتقيات والندوات التاريخية وبالعودة إلى الدوريات الجزائرية والمغربية التي تزخر بعدد كبير من

الشهادات الحية من رواد الثورة والمقاومة كمجلة أول نوفمبر والجيش وصحيفة المجاهد ومجلة الذاكرة الوطنية التي تصدرها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالمغرب الأقصى ومن أهم هذه الشهادات نذكر شهادات مع بوضياف وعبد الحميد مهري، وعيسى كوشيدة والحاج بن علا والحضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف والعقيد لطفي بالإضافة إلى بعض الشهادات الحية المكتوبة لإخواننا المقاومين من المغرب الأقصى وعلى رأسهم الهاشمي الطود وعبد الكريم الخطيب وحمدون شوراق وحسين برادة وعبد الجليل البوصيري.

ش- الوسائل السمعية البصرية: وفي نفس السياق اعتمدت على الوسائل السمعية البصرية المتاحة في المتحف الوطني للمجاهد ومركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 والتلفزيون الجزائري، وقد استفدت بشكل كبير من هذه الوسائل لما تحمله في مضمونها من شهادات حية مسجلة خلال الملتقيات والندوات ومحفوظة في أرشفة فيديو بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد بالإضافة إلى القرص المضغوط الذي أصدره المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر حول تاريخ الجزائر (1830-1962) والذي تضمن شهادات حية لأكثر من 50 مجاهدا والكثير من الوثائق الأرشيفية ومقاطع من الصحف والجرائد حول مرحلة تاريخ الثورة التحريرية

ط- الكتابات الجزائرية: حول مواضيع ذات علاقة بموضوع الدراسة بما فيها المذكرات والدراسات التحليلية حول الثورة التحريرية كمذكرات أحمد بن بلة، وعبد المجيد بوزيد ومراد صديقي ومحمد يوسف وعلي مهساس وآيت أحمد و خالد نزار والطاهر سعيداني وعلي كافي والنذير بوزار... وغيرهم. بالإضافة إلى الدراسات التحليلية لجمال قنان يوسف مناصرة ويحيى بوعزيز وأحسن بومالي، ومحمد تقية وسليمان الشيخ ومحمد حربي ومحمد البجاوي وكتابات محمد عباس وعمار قليل ومحمد العربي الزيري... الخ.

ر) الكتابات العربية: اعتمدت عليها في دراسة موضوع التضامن والدعم العربي للثورة التحريرية بالأسلحة والذخيرة ومن أهم هذه المؤلفات نذكر كتابات فتحي الديب والطاهر عبد الله والهادي إبراهيم المشريقي وعبد الاله بلقزيز وزكي مبارك.

ز) الرسائل والأطروحات الجامعية: اعتمدت على قائمة طويلة من الرسائل والأطروحات الجامعية بما فيها الماجستير والدكتوراه لها علاقة مباشرة بصلب موضوع شبكات الدعم اللوجيستكي للثورة التحريرية (1954-1962) وقد استفدت كثيرا منها لاعتمادها على مادة علمية غزيرة ومتنوعة و موثقة.

وفي هذا السياق يمكن أن نذكر أطروحات دكتوراه للغالي الغربي وجمال يجاوي و عبد المجيد بوجلة و بو بكر حفظ الله وعقيلة ضيف الله ومريم بوقريوة والحبيب حسن لولب وعبد النور خيثر، بالإضافة إلى رسائل الماجستير لجبلي الطاهر ومحمد بوحوم ومحمد ودوع وجمال بلفرددي...

(ص) **الكتابات الفرنسية والأجنبية:** لجأت إليها بفعل سكوت الوثائق المكتوبة والشهادات الحيّة والكتابات الوطنية عن بعض القضايا المهمة التي تتعلق ببعض جوانب موضوع الدراسة ولعل أبرز ما يميّز هذه الكتابات التي اعتمدت عليها أنّها اشتملت على مؤلفات لقادة استعماريين من ساسة وعسكريين وصحفيين أوريين أمثال "جون فوجور ، جاك دوشمان، العقيد بيشو ، وايف كوريار وبيار مونتانيو وهنري لومير وجيلبار مينيسى وبتريك ايفينو وزدرافكوبيكار وموريس فافر والستر هورن وفرانسيس حونسون وفيليب تريببي... وغيرهم.

ومن أجل الإمام بجوانب الموضوع وطبيعته خصوصا انه يتعلق بجانب حساس من جوانب مرحلة الثورة التحريرية (1954-1962) وبغرض إزالة الغموض عن بعض الحقائق التاريخية التي الهدف والمسعى بالنسبة للباحث الجاد ارتأيت الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي وكذا المنهج الوصفي الذي تفرضه متطلبات بناء الواقعة التاريخية.

وقبل أن أنتهي إلى تقديم كلمة الشكر إلى كل الذين تفضلوا علي بتقديم يد العون والمساعدة لا بأس من التريث عند ذكر ابرز الصعوبات التي واجهتني والتي سوف أحدها ثلاثة عوامل رئيسية هي:

1- صعوبة موضوع البحث وطبيعته بفعل عبء الكتابة التاريخية بالنسبة للباحث المبتدئ وعامل السكوت المطبق الذي لا يزال يميّز طريقة تعامل جيل الثورة مع الباحثين. عندما يتعلق البحث بقضايا معينة.

2- عبء المزاوجة بين الوظيفة والبحث العلمي في آن واحد.

3- قلة الخبرة في مجال البحث وندرة الوسائل المادية المتاحة أمام الباحث وعناء اللجوء إلى ترجمة الكتابات الأجنبية.

وختاما لا يسعني إلا أن أرجو التوفيق لنفسي في هذه المحاولة التي أن لقيت قبولا فإن مرّد ذلك بدرجة تكاد تكون مناصفة إلى زمرة من الذين حظيت لديهم بالدعم والنصح والتشجيع.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور يوسف مناصرية الذي لم يخجل علي بفيض رصيده العلمي وصبره معي فله مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير كما أشكر كل من قدم لي عوناً أو نصحا في سبيل إعداد هذه الدراسة وعلى رأسهم زملائي الأساتذة المحترمين في قسم التاريخ و الهيئة العلمية للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

الملخص:

شكل الدعم، والمدد اللوجستيكي، تحديا كبيرا لزعماء، ورواد ثورات التحرر في العالم، خلال القرن العشرين والثورة الجزائرية (1954 - 1962) بشكل خاص باعتبارها أبرز تلك الثورات على الإطلاق، لم تشذ هي الأخرى بدورها عن هذه القاعدة العامة، صلب موضوع هذه الأطروحة، التي تتناول بالتحليل والمناقشة مسألة الدعم والمدد اللوجستيكي فيها منذ المرحلة المبكرة للثورة (1947 - 1954)، مروراً بمرحلة المبكرة من الثورة، مرحلة التجريب (نوفمبر 1954 - أوت 1956)، وانتهاءً بمرحلة الاحتراف، مرحلة البناء التنظيمي، والإنشاء المؤسساتي الدائم (1956 - 1962).

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، جيش التحرير الوطني، الحركة الوطنية، تجارة الأسلحة، الدعم اللوجستيكي، القواعد الخلفية للثورة، المنظمة الخاصة، الإمداد، الوفد الخارجي للثورة، بن بلة، بن بوالعيد، بوضياف، أطوس، دينا، الكاف، تونس، الميلية، الناظور، طرابلس،

Résumé:

L'intendance Logistique dans les guerres de libération au monde, durant le 20^{ème} siècle dernier, fait un grand défi aux pionniers et responsables de ces mouvements de libération.

La révolution algérienne, l'une des grands exemples en ce genre subit un pareil phénomène; Dont la présente thèse traite d'une manière analytique le fléau de l'intendance logistique au sein de la révolution algérienne: pendant la phase préparative (1947 - 1954), La phase expérimentale (1954 - 1956), et la phase finale (1956 - 1962), dite «Phase professionnelle».

Mots clés: Révolution Algérienne, Armée de libération nationale, Mouvement nationaliste, trafic D'armes, , Intendance logistique, Bases arrières de la révolution, Organisation secrète, Déligués de la révolution à l'étranger ,ben bella,ben boulaïd,boudiaf ,athos,dina, le kef, tunis, melilla , nador, tripoli.

Abstract:

Stewardship Logistics in liberation wars, in the world, during the 20th century, is a great challenge to the pioneers and leaders of the liberation movements.

Algerian revolution, one of the great examples of this type undergoes such a phenomenon, which this thesis deals with an analytically the scourge of stewardship logistics in Algerian revolution: During the preparation phase (1947 - 1954) The experimental phase (1954 - 1956), and the final phase (1956 - 1962), "Phase professional".

Keywords: Algerian Revolution, the National Liberation Army, Nationalist Movement, arms trafficking, , Quartermaster logistical, rear bases of the revolution, , secret organization, leaders of diplomatic during Algerian revolution, ben bella, ben boulaïd, boudiaf, athos,dina , le kef, tunis, melilla,nador, tripoli.